





I I

قَالَ ابْنُ مَسْلُومٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَارَاهُ الْمَرْفُوعُونَ هُنَّ "فَتَوَدَّ اللَّهُ فَرَسًا"  
وَقَالَ ابْنُ مَسْلُومٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَارَاهُ الْمَرْفُوعُونَ هُنَّ "فَتَوَدَّ اللَّهُ فَرَسًا"  
وَقَالَ ابْنُ مَسْلُومٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَارَاهُ الْمَرْفُوعُونَ هُنَّ "فَتَوَدَّ اللَّهُ فَرَسًا"

22

مطلوب

وَاللَّهُ اعْلَمُ بِمَا فِي الْقُلُوبِ  
وَاللَّهُ اعْلَمُ بِمَا فِي الْقُلُوبِ  
وَاللَّهُ اعْلَمُ بِمَا فِي الْقُلُوبِ

370







**تم الكلام في المراجعة في مواضع** ١ في تفسير المراجعة وفي بيان شرائطه ٢ في بيان أس  
 للأن أنه ما هو ٣ بيان ما لا يلحق به وفي بيان ما يجب بيانه عند المراجعة وفيما ترك  
 بيانه يكون خيانه وما لا يجب بيانه وما ترك بيانه لا يكون خيانه ٥ وأما حكم الجاهل  
 ٦ وأما حكم الاشتراك ٨ وأما الواضحة وفيه وأما اشتراط لزوم البيع ٩  
 فصل وأما ما يكره من البياعات ١٣ فصل وأما ما يحصل به التمليك فصل  
 وأما صفه البيع الذي يحصل به التفريق ١٤ الاحتكار وفيه أحكام البياعات  
 وأقسامها ١٦ أحكام القرض ١٧ الشراء بالدين من عليه الدين شيئا ١٩  
 الأصل المحفوظ أن العقود في حق القبض على مراتب ٢٦ الأحكام التوابع  
 للحكم الأصلي ٢٧ خلال المبيع قبل القبض ٢٧ تفسير القبض التام ٢٨  
 أن اشتري ما فيه هل يحتاج إلى قبض جديد فقهه تفصيل ٣٨ الاستبراء الأول ٣٩  
 ٤٠ وأما ما يقع به الاستبراء ٤١ أن زوايا المبيع مبيعة ويتقضى على مسائل  
 فيها اختلاف بيننا والشافعي ٤٥ شرائط جواز الزيادة وفيه طلع على عيب  
 بعد ذلك المبيع ٤٧ أنواع الخيارات ٥٠ صفه خيار الشوط ٥١ حكم خيار  
 الشوط ٥٥ مالا يورث من خيارات وخيار العيب والمعين يورث ٦١  
 أحكام العيب ٦٦ وقد لا يعتبر إقراره بأن للعيب ٦٨ لا يقبل قول الجارية  
 في العيب الذي لا يعرف إلا عنها ٦٩ التخليف في العيب ٧٠ كيفية التمسك  
 العيب ٧١ يمنع الرد بعيب باسحاب أحد العيب بعد القبض ٧٢  
 وجملته الكلام في الزيادة ٧٦ ما يبيانه ما ينقسم به العقد وشرائط جواز المبيع  
 ٧٤ مسائل الاستحقاق ٨٣ طريق معرفة نقصان العيب ٨٣ خيار الرؤية  
 ٩٠ شري المغيبة في أرض وفي خيار الأعمى في المغيبة ٩١ وفيه أحكام الفاسد  
 وفيه البيع الفاسد قسم آخر وراء الجائر والباطل ٩٢ صفه حكم البيع الفاسد  
 ٩٣ صفه البيع الفاسد وشرائط صحة الفسخ ٩٨ شرائط ثبوت التمليك في البيع  
 بالفاسد وأحكام البيع الباطل والأشياء التي تبطل بيعها ٩٩ بيع الفسوق  
 وهو الموقوف ١٠٣ أحكام الأقاله ١٠٣ شرائط صحة الأقاله ١٠٤  
 كتاب القرض فصل أما الشرائط ١٠٦ السفاح وفصل إيا القرض ١٠٧

مطالع  
 الاستدراء  
 الواسع  
 ٣٨

١٧ كتاب الشفعة وبيانه وجوبها ١٠٨ تقسيم الشفعة على الرأس ١١١  
 الزيادة في الثمن لا يثبت في حق الشفعة وفي الخطط والمعاد ١١٣ البناء من  
 قبيل المنقول ١١٤ وأما اشتراط ما به الشفعة ١١٦ شفعة العلوي  
 بلا أسفل ١١٨ لا شفعة بدار الوقف ١١٩ القضاء بالبدل لا يكون قضاء  
 بالملك ١٢٠ اسلام الشفع ليس بشرط ١٢١ فصل ما يتكسر الشفعة  
 وتقر وطلم الفور ١٢٢ طلب التقري ١٢٣ كيفية الطلح ١٢٤  
 الرضا بالشئ بدون العلم به محال ١٣٠ وأما اشتراط التملك والشفقة  
 فيه يملك بالتملك ولو جعل المشتري الدار مقبرة ١٣٠ وأما بيان ما يشترط  
 فصل ١٣٦ فصل ١٣٧ فصل ١٣٨ البينة المثبتة للزيادة أولى  
 بالقبول ١٣٩ البينة التي هي أكثر اثباتا أولى ١٤١ فصل في إسقاط  
 الشفعة بالحيلة ١٤٢ فصل في كراهة الحيلة **كتاب الهبة** الكلام فيه  
 في ثلثة مواضع ١٤٣ في بيان ركن الهبة وفي بيان شرائط الركن وفي  
 بيان حكم الهبة ١٤٤ تفسير ركني ١٤٥ ما يجوز فيه الهبة وتظل  
 الشوط ١٤٦ وأما الشرط فانواع ١٤٧ هبة الدين لغرض من عليه الدين  
 جائز أن سلب على القبض فقبضه ١٥٥ إذا وهب دابة عليها حمل بدو  
 الحمل أنه لا يجوز خلاف ما في بطن جارية أو ما في بطن غنمة لا وهب كقبض  
 نوعا قبض بطريق الطلح الأصل وقبض بطريق النيابة ١٥٧ وعند المتأخرين  
 لا بأس لأب أن يخضع بالهبة بعض ولاده إذا كان فقها فصل في بيان حكم الهبة  
 ١٥٨ شروط صحة الرجوع عن الهبة ١٥٩ ومن موانع الرجوع العوض ١٦٤  
 فصل ما يرفع حكم الهبة **كتاب الرهن** ١٦٥ أماركته ١٦٥ أما  
 الشرائط ١٦٦ وأما حكم الرهن فهو إما صحيح أو فاسد ١٨٣ سلب  
 على البيع أما في العقد أو متاخر عنه ١٨٦ أما بيع الرهن في حال حيوة  
 الراهن وفصل فالرهنون إذا هلك ١٨٧ وأما اشتراط كونه عنده  
 الملاك ٢٠٥ فصل ما يخرج به المرهون عن كونه مرهونا ٢٠٩  
 وأحكام اختلاف الرهن والمزمن والعدول

مطالع  
 كراهة الحيلة

خون

مهر هذا الحلال



IV

[illegible]







ثم الكلام في المراجعة في مواضع في تفسير المراجعة وفي بيان شرائطه وفي بيان رأس المال  
انه ما هو وفي بيان ما يلحق برأس المال وفي بيان ما لا يلحق به وفي بيان ما يجب ببيان عقد  
المراجعة مما ترك بيان يكون خيانة وما لا يجب ببيان ترك بيان لا يكون خيانة  
وفي بيان حكم الخيانة اذا ظهرت **انا** انفسه فقد ذكرناه في اول الكتاب وهو ان يبيع بمثل  
الثلث الاول مع زيادة ربح **وان** شرائطه فنهما ما ذكرناه وهو ان يكون الثلث الاول  
معلوما للمشتري الثاني لان المراجعة يبيع بالثلث الاول مع زيادة ربح والعلم بالثلث  
الاول شرط صحة لبياعات كلها لما ذكرناه فما تقدم فان لم يكن معلوما له فالبيع فاسد  
الى يعلم في المجلس فيختار ان شاء فيجوز في المجلس او يترك فيبطل **انا** الفساد للمجهول  
فليجاء الى الثلث لا الثلث للمحال مجهول **انا** الخيار فلهذا في الرضاء لان الانسان قد يرضى بشيء  
شي يسير بثلث يسير ولا يرضى بشيء كثير فلا يتكامل الرضاء الا بعد معرفة مقدار  
الثلث فاذا لم يعرف اختل رضاء واختلال الرضاء يوجب الخيار ولم يعلم حتى افترقا  
عن المجلس بطل العقد لتقرر الفساد **وقد ذكرنا** اختلاف عبارة الرواية عن اصحابنا عن هذا  
النوع من البيع كبيع الشيء برقبه ونحو ذلك في بعضها انه موقوف على الاجازة والا  
ختيار اذا علم وكذلك التولية والاشتراك والوضعية في اعتبار هذا الشرط والمراجعة  
سواء لان التولية يبيع بمثل الثلث الاول فلا بد ان يكون الثلث الاول معلوما والاشتراك  
تولية لكنه تولية بعض لبيع بعض الثلث والعلم بالثلث كله شرط صحة البيع والوضعية  
بيع بمثل الثلث الاول مع نقضان شيء معلوم منه ولا بد ان يكون الثلث معلوما ليعلم  
قدرا لنقضان منه وعلى هذا يخرج ما اذا اشترى رجلا من جملة بماله مثل فاقسها ثم  
امراد كل واحد منهما ان يبيع حصته مراجعة انه يجوز لان القسمة وان كانت لا  
تخلو عن معنى المبادلة حقيقة لكن معنى المبادلة في قسمة مثلثات ساقط شرعا  
بل بعد القسمة فيها بمنزلة للتصيب واقرارا محضا واذا كان كذلك فايصل الى كل  
واحد منهما ما كان عين ما كان له قبل القسمة وكان يجوز له ان يبيع نصيبه مراجعة  
قبل القسمة كذا بعدها وان اشترى باجملة بالامثلة فاقسها لا يجوز لاحدهما  
ان يبيع حصته مراجعة لان معنى المبادلة في هذا النوع معتبرة اذا الاصل  
اعتبار الحقيقة فكان ما يصب كل واحد منهما بالقسمة نصفه ملكه كانه اشتراه  
به فلا يجوز بيعه مراجعة كما اذا اشترى عرضا بعرض ثم اراد ان يبيعه مراجعة  
والله اعلم لو اسلم عشرة دراهم في ثوبين متفقين من جنس واحد ونوع واحد

ومنه

وصفقه واحدة حتى جاز السليم بالاجماع ولم يبين حصة كل واحد منهما من رأس  
المال فخل الاجل له ان يبيعها جميعا مراجعة على العشرة بلا خلاف وان باع احدها  
مراجعة على خمسة لم يجز عنه اي خيفة وعند ابى يوسف ومحمد يجوز ولو كان  
يبيع حصة كل واحد منهما من الثوبين من رأس المال حاران يبيع احدهما مراجعة  
على خمسة بالاجماع **وج** قولها ان المقبوض هو المسلم فيه والملك في المسلم فيه يثبت  
بعقد السلم وعقد السلم اوجب تقسيم الثمن وهو رأس المال على الثوبين المقبوضين  
على السوا لا تقسما قيمهما في جنس والنوع والصفة والقدس فكانت حصة كل واحد  
منهما معلوما فتجوز المراجعة عليها كما اذا اسلم عشرة دراهم في كوي خبطة فخل السلم  
لو قبضها ثم باع احدها مراجعة ولا يبي خيفة رجة الله تعالى ان المقبوض ليس  
عين السلم فيه لان السلم فيه دين حقيقة وقيض الدين لا يتصور فلم يكن  
المقبوض ملوكا بعقد السلم بل بالقبض فكان القبض بمنزلة انشاء العقد كانه اشتراها  
جميعا ابتداء ولم يبين حصة كل واحد منهما ثم اراد ان يبيع احدها مراجعة  
وذلك لا يجوز فيما لا مثله ويجوز فيما له مثل على ما ذكرنا كذا هذا **منها**  
ان يكون رأس المال من دوات الامثلة هو شرط جواز المراجعة على الاطلاق  
وكذلك التولية وبيان ذلك ان رأس المال لا يخلو اما ان يكون فيما له مثل كما  
كالكيلا والموزونات والمعدودات المتفاوتة **وان** ان يكون مما لا مثله من  
المعدودات والمعدودات المتفاوتة فان كان مما له مثل يجوز بيعه مراجعة على  
الثلث الاول وتولية مطلقا سواء باعه من يابعه او من غيره وسواء جعل الربح  
من جنس رأس المال في المراجعة او من خلاف جنسه بعد ان كان الثلث الاول  
معلوما والربح معلوما وان كان مما لا مثله من العروض لا يجوز بيعه مراجعة  
ولا تولية من ليس له العروض في ملكه لان المراجعة يبيع بمثل الثلث الاول وكذلك  
التولية فاذا لم يكن للثلث الاول مثل من جنسه فاما ان يقع البيع على غير ذلك  
العرض واما ان يقع على قيمته وعينه ليس في ملكه وقيمه مجهولة تعرف  
بالخبر والظن لاختلاف اهل التقويم فما ويجوز بيعه تولية من العرض وبه  
فينظر ان جعل الربح شيئا مفردا عن رأس المال معلوما كدراهم وثوب معين  
نحو ذلك جاز لان الثلث الاول معلوم والربح معلوم وان جعل الربح جزا  
من رأس المال بان قال بعثك بربح ده يارده لا يجوز لانه جعل الربح جزا  
من العرض والعرض ليس مقابل الاجزا فانما يعرف ذلك بالتقويم و  
القيمة مجهولة لان معرفتها بالخبر والظن **وانما** مبيعة مواضعه عن العرض



في يده ومملكه **فالراجحة** على لعكس من المراجحة وهو انه جعل الوضعية شيئا مفردا  
عن راس المال معلوما **ومنها** ان لا يكون الثمن في العقد الاول مقابلا لجنسه من اموال  
الربا فان كان بائنا شري المكيل او الموزون من جنسه مثلا بمثل لو خربل ان  
يبيعه مارجحة لان مارجحة بيع بالثمن الاول وزيادة والزيادة في موال الربا  
تكون ربا ربحا ولا يجوز بيعه مواضعة لما قلنا وله ان يبيعه نقولية لان  
المائع هو تحقيق الربا ولم يوجد في التولية ولا في بيع بالثمن الاول من غير زيادة  
ولا نقصان وكذا الاشراك لا نقولية لكن ببعض الثمن **واقعا** عند الاختلاف الجنس  
فلا باس بالمراجحة حتى لو اشترى دينارا بعشرة دراهم فباعه بربح درهم  
او ثوب بعينه جاز لان المارجحة بيع بالثمن الاول وزيادة ولو باع دينارا  
باحد عشر درهما او بعشرة دراهم وثوب كان جائزا كذا هذا ولو باع الدينار بربح ذهب بان  
قال بعت هذا الدينار الذي اشتريته بربح فيراطين لم يجز عند ابي يوسف وعند محمد جاز  
**وجه** قوله ان المارجحة بيع بالثمن الاول وزيادة كانه باع دينارا بعشرة دراهم وفيراطين  
وذلك جائز وطريق جوازه ان يكون القيراطان بثلثهما من الدينار والعشرة ببقيته الدينار  
كذا هذا ولا يوجب حمله الله تعالى ان يجوز هذا تغيير المارجحة لان المتصادقين جعلوا  
العشرة راس المال والدرهم ربحا فلو جوزهنا على ما قاله محمد لصار القيراط راس المال  
وبعض العشرة ربحا وفيه تعبير بالمقابلة واخراجها عن كونها مارجحة فلا يصح ولو  
اشترى سيفا بحلي بفضة وحلته خسون بمائة درهم ثم باعه مارجحة بربح درهم او بربح  
دينارا او بربح ثوب بعينه لا يجوز لان المارجحة بيع بالثمن الاول وزيادة ربح والربح ينقسم  
على كل الثمن لانه جعل ربح كل الثمن فلا بد وان ينقسم على كله ليكون مارجحة ومعنى ان ينقسم  
على الكل كان للحيلة حصة من الربح لا محالة فيتحقق الربا ولا يصح العقد والله اعلم  
**ومنها** ان يكون العقد الاول صحيحا فان كان فاسدا لم يجز بيع المارجحة لان المارجحة  
بيع بالثمن الاول مع زيادة ربح والبيع الفاسد وان كان يفيد الملك في الجملة لكن  
بقيمة المبيع او بمثل لا بالثمن لقساد التسمية والله اعلم **فصل** وما يبيح راس المال  
فراش المال ما لزم المشتري بالعقد لا ما بعد العقد لان المارجحة بيع بالثمن الاول والثمن  
الاول هو ما وجب بالبيع **فاما** ما نقله بعد البيع فذلك وجب بعقد آخر وهو الاستبدال  
فياخذ من المشتري الثاني الواجب بالعقد لان المنقود بعد ذلك التولية وبيان هذا الاصل  
اذا اشترى ثوبا بعشرة دراهم ونقد مكانه دينارا او ثوبا فراش المال هو العشرة لا الدينار  
والثوب لان العشرة هي التي وجبت بالعقد وانما الدينار والثوب بدل الثمن الواجب  
وكذلك لو اشترى ثوبا بعشرة دراهم جيا ونقد مكانه الزئوف ونحوها البايع الاول

فعل المشتري بعد الخيار لما قلنا ولو اشترى ثوبا بعشرة هي خلاف نقد البلد ثم باعه مارجحة فان  
ذكر الربح مطلقا فان قال ببيعك ما لثمن الاول وربح درهم كان على المشتري الثاني عشرة  
من جنس ما نقد والربح من دراهم نقدا لبلد لان المارجحة بيع بالثمن الاول والثمن الاول هو الواجب  
بالعقد الاول وهو عشرة هي خلاف نقد البلد فيجب بالعقد الثاني مثلهما والربح من البلد لانه الطول  
الربح وما اضاف الى راس المال المطلق ينصرف الى المتعارف وهو نقد البلد وان اضاف الربح الى العشر  
بان قال ببيعك ربح العشرة او ربح درهم يا زيادة فالعشرة والربح من جنس الاثمان الاول **فاما** اذا قال  
ربح العشرة فلا تضافه الربح الى تلك العشرة ان كان من جنسها **وقيل** اما اذا قال ربح درهم يا زيادة فلا تضافه  
جعل الربح خرا من العشرة وكان من جنسها ضرورة وعلى هذا يخرج ما اذا زاد المشتري البايع الاول  
في الثمن **ومنها** ان يبيعه مارجحة وتولية على الاصل والزيادة جمعا لان الزيادة ملتحق باصل العقد  
وكان باقي بعد الخط راس المال وهو الثمن الاول فيبيعه مارجحة عليه ولو خط البايع الاول  
عن المشتري بعد ما باعه المشتري جعل المشتري الاول ذلك القدر عن المشتري الثاني مع حصته من الربح  
لما ذكرنا ان الخط ملتحق باصل العقد فنصير راس المال وهو الثمن الاول ما ورا قدر المخطوط فيخط  
المشتري الاول عن المشتري الثاني ذلك القدر ما ورا قدر المخطوط فيخط المشتري الاول  
عن المشتري الثاني ذلك القدر ويحط حصة من الربح ايضا لان قدر الربح ينقسم على جميع الثمن  
فاذا حط شيء من ذلك الثمن لا بد من حط حصته من الربح بخلاف ما اذا باع مساوية ثم حط عن المشتري  
الاول شيء من الثمن ان لا يحط ذلك عن المشتري الثاني لان الثمن الاول اصل في بيع المارجحة ولا عبرة به في بيع المساومة  
الا ترى انه لو اشترى عبدين قيمتهما سوا احداهما بالالف والاخر بخمس مائة ثم باعهما مساومة انقسم الثمن عليهما  
على القيمة نصفين ولو باعهما مارجحة وتولية انقسم الثمن عليهما على قدر الثمن الاول اثلاثا على قدر القيمة لان الاصل  
اصل في بيع المارجحة ولا عبرة به في بيع المساومة فالخط عن الثمن الاول ولا يوجب في المساومة وهذا الذي ذكرنا على اصل  
اصحابنا الثلاثة رحمهم الله لان الزيادة على الثمن ملتحق باصل العقد وذلك لخط عنه وبصير كان العقد في الابتداء وقع على  
هذا القدر **فاما** على اصل ذفر والشافعي فالزيادة والخط عن واحد منهما لا يصح زيادة في الثمن وخطا عنه وانما يصح حصة  
متداه والمسئلة تأتي في موضعها ان شاء الله تعالى **فصل** واذا باع ما يلحق براس المال ولا يلحق به **فقول** لا باس بان  
يلحق براس المال اجرة القصار والفسا والصباع والفتاح والخياط والشمسار وسابق الفهم والكر او نفقة الرقيق من طعامهم  
وكسوتهم ولا يلحق به بالمعروف وعلف الدواب وبيع من ارجحة وتولية على الكل اعتبار العرف والمادة لان المادة فيما  
التجار انهم يلحقون هذه المون براس المال ويعدونها منه وعرف المسلمين وعادتهم حجة مطلقة **قال** النبي صلى الله عليه  
وسلم ما راه المحسنون حسنا فهو عند الله حسن الا انه يقول عند البيع اشتريته بكذا ولكن يقول فام على بكذا الا ان الاول  
كذب والثاني صدق **واما** اجرة الراعي والطبيب والحجام والحسان والبيطار وجعل الايق والعدا عن الحامد وما انفق على  
نفسه وعلى الرقيق من تعليم صناعة او قران او شعر فلا يلحق براس المال وبيع من ارجحة وتولية على الثمن الواجب بالمعقول الاول  
لا غير لان العادة ما جرت من التجار بالحقا هذه المون براس المال **وقال** النبي صلى الله عليه وسلم ما راه المسلمون مسلمون فبيعه  
فمعه عند الله فبيعه وكذا المضارب وما انفق على الرقيق من طعامهم وكسوتهم وما لا بد لهم منه بالمعروف يلحق براس المال يجوز ان العادة بذلك



وما اتفق على سفره لا يلحق به لانه لا عادت فيه والتعويل في الباع على العادة والله اعلم **مسألة** وما يابان  
ما يجب بيان في المراجعة ولا يجب فالاصل فيه ان بيع المراجعة وتولية بيع ما نزل من المشتري ايتمن  
البائع في اخباره عن الثمن الاول من غير بينة ولا استحقاق فيجب صحتها عن الخيانة وعن سبب  
الخيانة والتمه لا تخبر عن ذلك كله واجبا **قال الله تعالى** لا تخونوا الله والرسول وتخونوا انفسكم  
وانتم تعلمون **وقال صلى الله عليه وسلم** من غشنا **وقال عليه الصلاة والسلام** لو ابصه من بعد رضى الله  
عنه الحلال بين والحرام بين وبينهما امور متشابهات فلع ما يربك الى ما يربك **ورفعه صلى الله عليه**  
**وسلم** ان قال الا ان لكل ملك حمى وان حمى الله محارمه فمن حارم حولي يشك ان يقع فيه **وقال النبي صلى الله**  
**عليه وسلم** من كان يوم من بالله واليوم الآخر فلا يقض موافق اليهم والاختيار عن الخيانة وعن شبهة الخيانة والتمه  
فانما يحصل بيان ما يجب بيانه فلا بد من بيان ما يجب **فقولوا** والله لا نؤثيق اذا حدث بالسلعة  
عيبا يدا البائع او في يد المشتري فادان ببيعها مراجعة ينظر ان حدث باقر سوا قوله ان يبيعه مراجعة  
بجميع الثمن من غير بيان **وقال** زفر والشافعي رحمهما الله لا يبيعه مراجعة حتى يتبين وان حدث  
بفعل او بفعل اجنبى لم يبيعه مراجعة حتى يبين بالاجماع **ويجب** قولها ان يبيع من غير بيان حدث العيب  
لا يخلو من شبهة الخيانة لان المشتري لو علم ان العيب حدث في يد المشتري لكان لا يبيعه فيه ولا يبيعه  
بعد حدث العيب في يده فقد احتلس عنه حرمة فلا يملك بيع باقى من غير بيان كالواحتلس بفعله او قبل  
اجنبى ان لغابت جزاء لا يقابل له ثمن بدليل ان لو فات بعد العقد قبل القبض لا يسقط بحصته شئ  
من الثمن مكان بيانه والسكوت عنه بمنزلة واحدة وما يقابل له الثمن قائم بالكلية فله ان يبيعه  
مراجعة من غير بيان لان يكون بايعا ما بقي بجمع الثمن بخلاف ما اذا فات بفعل او بفعل اجنبى لان  
الغابت صار مقصودا بالفعل وصار مقابل الا ثمن فقد جسر المشتري جارا يقابل الثمن فلا يملك  
بيع الباقي مراجعة الانبياء والله اعلم ولو حدث من المبيع زيادة كالولد والشم والصور  
والدين والعقر لم يبيعه مراجعة حتى يتبين لان الزيادة المتولدة من المبيع مبيعة عندنا حتى  
يمنع الرد بالعيب ولم يكن لها حصة من الثمن للحال فهو حسن فقد لم يبيع وباع الباقي فلا  
يجوز من غير بيان وكذلك لو هلك بفعله او بفعل اجنبى وجب كالمشترى لان صار مبيعا مقصودا  
يقابل الثمن ثم المبيع مبيع مبيعة مراجعة من غير بيان فالمبيع مقصود اولى ولو هلك باقر  
سواء له ان يبيعه مراجعة من غير بيان ولو هلك طرف من طرف باقر سوا مبيعة مراجعة من غير بيان على ما مر  
فالولد اولى لانه ما نحو الطرف ولو استقل الولد والارض خازله ان يبيعه مراجعة من غير بيان  
لان الزيادة التي لبست بمتولده من المبيع لا تكون مبيعة بالاجماع ولهذا لا يمنع الرد بالعيب فلم يكن  
بيع الدار والارض حاشا لاجزاء من المبيع فكان له ان يبيعه مراجعة من غير بيان وكذلك لو كان  
للمشتري جارية ثيبا فوطيها جاز له ان يبيعه مراجعة من غير بيان لان الوطى استيفاء المتفعة حقيقة  
والمنفعة لبست بخبرها حقيقة فاستيفاء ولا يجب نقصانها في الذات الا ان الحق بالجزم عند عدم  
الملك اظهارا لخطا البضاع ولا حاجة الى ذلك في الملك فبقيت مبيعة حقيقة ووطى النيات  
منع الرد بالعيب عندنا لانه لا اجزاء والعين بل المعنى اخبر ذكره في موضع ولو كانت

المحارة

المحارة بكرة فافترضها المشتري لم يبيعه مراجعة حتى يتبين لان الافتراض  
اراد المعلنه وهي جزؤها فكان لا فافترضها فافترضها فافترضها فافترضها  
ولو اتلف منها جزاء اخر كان له الا يبيعه مراجعة الا ببيان كذا هذا ولو اشترى  
شئاً نسبته لم يبيعه مراجعة حتى يتبين لان للاجل شبهة المبيع وان لم يكره  
حقيقته لانه مرغوب فيه الا ترى ان الثمن قد زاد لما كان الاجل محال له بشبه  
ان يقابل له شئ من الثمن فيصير كانه اشترى شئاً فرباع اجدها مراجعة  
على من الكل لان الشبه ملحق بالحقيقة في هذا الباب فحب المحرز  
عنه بالبيان ولو اشترى من انسان شئاً بدين له عليه له ان يبيعه مراجعة  
من غير بيان ولو اخذ شئاً صلحاً من دين له على انسان لا يبيعه مراجعة حتى  
يتبين ووجد الفرق ان منى الصلح على الخط والاعراض والجوز بدون  
الحق فلا بد من البيان ليعلم المشتري انه سالح ام لا فيقع المحرز على التمه  
ومبنى الشرا على المضابطة والمماثلة فلا حاجة الى البيان وفروا اخر  
ان الشرا لا يتصور الخيانة لان الشرا لا يقع بذلك الذي يعينه بل بمثل  
وهو ان حب على المشتري مثل ما في دمه المديون فليقيا نضاً صالداً  
العائد والدليل على انه كذلك انه لو اشترى ثم تصادقا على انه  
لم يكن عليه دين لا سطر الشرا ولو وقع الشرا بذلك الذي يعينه لطل الشرا  
واذا لم يقع الشرا بذلك الذي يعينه لا يتقدر الخيانة كما اذا اشترى منه  
ثوباً بعشرة دراهم ابتداء خلاف الصلح فانه يقع بما في الدقة على البدل  
المذكور الا ترى انها لو تصادقا بعد عقد الصلح على انه لم يكن عليه دين  
ينحل الصلح فاحتمل تمه المسامحة والجوز بدون الحق فوجب التحرز عن  
ذلك بالبيان ولو اشترى ثوباً بعشرة دراهم استأجر مبيعة مراجعة  
على الثمن من غير بيان جاز اذا كان الثمن معلوماً والتميز معلوماً ولا يجوز  
خيانة لانه صادق لكن لا يقول اشترى منه بكذا لانه يكون كاذباً فيه

اذا تصادقا بعد  
الصلح ان لا دين  
لطل الصلح



وروي عن ابي يوسف ان المشتري اذا كان لا يعلم عادة التجار عند  
ان الرقعة هو الثمن لم يبيعه مراجه على ذلك من غير بيان وكذلك لو ورث  
مالا فرفقه فربما عده مراجه على رقبته يجوز لما قلنا ولو اشترى شيئا ثم باعه  
وربح ثم اشتراه فاراد ان يبيعه مراجه فانه يطرح كل ربح كان قبل ذلك  
وسعه مراجه على ما يبقى من اس المال بعد الطرح فان لم يبق منه شيء بان  
استغرق النزع لم يبيعه مراجه وهذا عند ابي حنيفة واما عند  
ابي يوسف ومحمد يبيعه مراجه على الثمن الاخر من غير بيان ولا عبرة بالعقود  
المتقدمة ببح فيها او خسر وبيان ذلك اذا اشترى ثوبا بعشرة فباعه  
بخمسة عشر ثم اشترى بعشرة فانه يبيعه مراجه على خمسة عند محمد  
على عشرة ولو باعه بعشرين ثم اشترى بعشرين لم يبيعه مراجه اصلا وعندنا  
يبيعه مراجه على عشرة وجد قوتها ان العقود المتقدمة لا عبرة بها الا بها  
دهبت وتلاشت بنفسها وحكمها فاما العقد الاخير حكمه قائم وهو  
المالك فكان هذا المعتبر فيبيعه مراجه على الثمن الاخير ولا يحنف فيه محمد  
الله ان الشرا الاخر كما اوجب ملك الثوب فقد اكدر النزع وهو خمسة  
لانه كان يحمل البطلان بالرد بالعيب او بغيره من اسباب الضرر فاذا  
اشترى فقد خرج عن احوال البطلان فأكدر ولنا كد شبهة الامتات  
فكان مشتريا للثوب ومنه النزع بعشرين من وجه فكان فيه شبهة انه  
اشترى شيئا ثم باه احداهما مراجه على من الكل وهذا يجوز من غير  
بيان لان شبهة في هذا الباب لها حكم الحقيقة الا ترى لو اشترى ثوبا  
بعشرة فسبى ثم اراد ان يبيعه مراجه على عشرة فقد لم يبيعه مراجه  
من غير بيان احراز اعن شبهة لان للاجل شبهة ان يعايله الثمن على ما  
متر فوجب التحرز عنه بالبيان كذا هذا فاذا باعه بعشرين ثم اشترى  
بعشرة صار كانه اشترى ثوبا وعشرة بعشرة فتكون العشرة بالاعشرة

وتبقى

ويبقى الثوب خاليا عن العوض في عقد المعاوضة فمكر فيه شبهة الربا  
فلم يبيعه مراجه والله اعلم ولو اشترى ثوبا لا يجوز شبهة له كالوالدين  
والمولودين والزوج والزوجة لم يجز له ان يبيعه مراجه حتى يتر عن  
ابي حنيفة رحمه الله وقال ابو يوسف ومحمد له ذلك من غير بيان ولو اشترى  
من مكاتبه او عبده المادون وعليه دين او لادين عليه لم يبيعه مراجه  
من غير بيان بالاجماع وجه قوتها انه لا جليل في الشرا الاول لان ملك كل  
واحد منهما ممتاز عن ملك صاحبه منفصل فصحة الشرا الاول فلا جلت البيان  
كما اذا اشترى من الاجنبي ولا يحنف فيه محمد الله ان تهمه المسأحة  
في الشرا الاول قائم لان الناس في العادات لا يماكنون في الشرا من  
هو لا فكانت التهمة وهي الشرا بزيادة الثمن فائده فلا بد من البيان  
كما في المكاتب والمادون ولان للشرا من هو لا بظهره عدم الصحة لان  
كل واحد منهما بيع بالرضا جهة عادة وهذا لا يقبل شهادة احدهما  
لصاحبه لكونها شهادة لنفسه من وجه فكان ملك كل واحد منهما بعد  
البيع والشرا قائما معنى فكان لهذا الشرا شبهة عدم الصحة والشبهة  
في هذا الباب ملحقه بالحقيقة فتوتر في المراتب كما في المكاتب والعبدة  
المادون ولو اشترى سلعة من رجل بالف ثم اشترى منه من  
لا يقبل شهادته له بالف وخمسائه فانه يبيعه مراجه على اقل الثمنين  
وذلك الف ولا يبيعه مراجه على الف وخمسائه من غير بيان لما ذكرنا  
واجمعوا على انه لو اشترى عبدا بخمسمائة فباعه من المكاتب المذبور او  
لادين عليه بالف انه لا يبيعه مراجه على اكثر الثمنين وكذا لو اشترى  
المكاتب او المادون عبدا بخمسمائة فباعه من المولى بالف لما قلنا ولو  
اشترى من مضاربه او اشترى مضاربه فانه يبيعه مراجه على اقل الثمنين  
وحصة المضارب من النزع لو كان فيه ربح وان لم يكن فيه ربح لم يبيعه مراجه



على أقل الثمن من ذلك إذا دفع الثمن مضاربة فاشترى رب المال  
 عمداً خمسيناً فباعه من المضارب باللف فإن المضارب يبيعه مراوحة  
 على خمسيناً لأن حوازي مع رب المال من المضارب والمضارب من رب المال  
 ليس بمقطوع به بل هو محل الاجتهاد فإن عند زفر لا يجوز وهو القياس  
 لأنه بيع مال نفسه على نفسه والشرا من الإنسان بماله إلا أنا استثنى  
 الجواز بالاجتهاد مع احتمال الخطأ فكانت شبهة عدم الجواز قائمة  
 فتلتحق بالحقيقة في المنع من المراوحة من غير أن لا ندخل أن رب  
 المال باع من المضارب بأكثر من قيمته لكن ساهله المضارب لأنه  
 ما اشتراه بمال نفسه بل بمال رب المال فتمسكت التهمة في هذا البيع  
 فلا يبيعه مراوحة بأكثر الثمن إلا ببيان ولو اشترى المضارب عمداً  
 باللف فباعه من رب المال باللف وما يتبين فإن رب المال يبيعه مراوحة  
 على ألف ومائة إن كانت المضاربة بالبنصف لأن المائتين ربح وهو  
 بينهما إلا أن حصة رب المال فيها شبهة ونقصمة على ما ذكرنا في طرح  
 ذلك القدر من بيع المراوحة وأما حصة المضاربة فلا شبهة فيها ولا  
 تهمة إذا لحق فيها لرب المال فبيعه مراوحة على ألف ومائة ولو  
 اشترى رب المال خمسيناً فباعه من المضارب باللف ومائة باعده  
 المضارب مراوحة على مائة وكذلك لو اشترى المضارب باللف فباعه  
 من رب المال مائة ما عده رب المال مراوحة على مائة وهي أقل الثمن لأنه  
 لا تهمة في الأقل وفي الأكثر تهمة على ما يتبين ولو اشترى رب المال  
 خمسيناً فباعه من المضارب باللف ومائة باعده المضارب مراوحة على  
 خمسيناً وخمسين لأن الخمسيناً أقل الثمن والخمسون قدر حصة المضارب  
 من الربح فيصم إلى الخمسيناً والله اعلم **فصل** وأما حكم الحيانة إذا  
 ظهرت فنقول - والله التوفيق إذا ظهرت الحيانة في المراوحة لا علوا

الحيانة للمراوحة

أما

أما ان ظهرت في صفدة الثمن وأما ان ظهرت في قدره فانه ظهرت في صفدة  
 الثمن بان اشترى شيئاً لنفسه ثم باع مراوحة على الثمن الأول ولم يتبين  
 انه اشتراه لنفسه أو باعده تولية ولم يتبين بعد علم المشتري فله الخيار  
 بالاجماع ان شاخذه وان شأركه لأن المراوحة عقد يبنى على الأمانة  
 لأن المشتري اعتمد البائع وايمنه في الخبر عن الثمن الأول فكانت الأمانة  
 مطلوبة في هذا العقد فكانت صيانة عن الحيانة مشروطة دلالة  
 فقواتها يوجب الخيار كفوات السلامة عن الغيب وكذلك لو  
 صالح من دين ألف له على انسان على عده ثم باعده مراوحة على ألف ولم  
 يتبين المشتري انه كان يد الصلح فله الخيار لما قلنا وان ظهرت الحيانة  
 في قدر الثمن في المراوحة والتوكية بان قال اشتريت بعشرة وبعثت ربح  
 ده يارده او قال اشترت بعشرة ووليتك ما توليت بد ثم يتبين انه كان  
 اشترى بمسعة فقد اختلف في حكمه قال ابو حنيفة رحمه الله المشتري  
 بالخيار في المراوحة ان شاخذه بجميع الثمن وان شأركه وفي التولية  
 لا خيار له لكن لحظ قدر الحيانة فهما جميعاً وذلك درهم في التولية  
 وفي المراوحة درهم وحصة من الربح وهو جزء من عشرة اجزاء من  
 درهم وقال محمد له الخيار فهما جميعاً ان شاخذه بجميع الثمن وان  
 شأركه على البائع وجه قول محمد ان المشتري لم يرض ببلزوم العقد  
 إلا بالقدر المستحق من الثمن فلا يلزم بدونه وثبت له الخيار لفوات  
 السلامة عن الغيب اذا وجد المبيع معيباً وجه قول اي يوسف ان  
 الثمن الأول اصل في بيع المراوحة والتولية فاذا ظهرت الحيانة  
 يتبين ان نسبة قدر الحيانة لم يصب فلعنت نسبته وبقي للعقد لازماً  
 بالثمن الباقي ولا يحنف رحمه الله الفرق بين المراوحة والتولية هو  
 ان الحيانة في المراوحة لا توجب خروج العقد عن كونه مراوحة لأن المراوحة



بيع بالتمن الاول وزيادة ربح وهذا قائم بعد الحيانة لان بعض  
 الثمن راس مال وبعضه ربح فلم يخرج العقد عن كونه مراعاة وانما  
 اوجبت تغييرا في قدر الثمن وهذا يوجب خلافا في الرضا فثبت الخيار  
 كما اذا ظهرت الحيانة في صفقة الثمن بان طهران الثمن كان نسبة ونحو  
 ذلك على ما ذكرنا خلاف التولية لان الحيانة فيها يخرج العقد  
 عن كونه تولية لان التولية تتبع بالتمن الاول من غير بيان ولا  
 نقصان وقد ظهر النقصان في الثمن الاول فلو ابدنا الخيار لاخرجه  
 عن كونه تولية وجعلناه مراعاة وهذا انشا عقد آخر لم يزل  
 عليه وهذا لا يجوز فخططنا قدر الحيانة والزمنا العقد بالتمن  
 الباقي والله اعلم هذا اذا كان المبيع عند ظهور الحيانة محل  
 الفسخ فاما اذا لم يكن بان هذا او حدث به ما يمنع الفسخ بطل  
 خياره ولزمه جميع الثمن لانه اذا لم يكن محل الفسخ لم يكن في بؤت  
 الخيار فائدة فليسقط كما في خيار الشرط وخيار الروبة **فصل**  
**واما الاشراك** حكمه حكم التولية لانه تولية حقيقة لكنه تولى  
 بعض المبيع ببعض الثمن وقد ذكرنا ما يتعلق بالتولية من الشروط  
 والاحكام والذي يخص بالاشراك ان القدر الذي ثبت فيه الشركة  
 فنقول وبالله التوفيق المشترا لا يخلوا اما ان يكون لواحد واما  
 ان يكون لثنتين او اكثر فان كان لواحد فاشترك فيه غيره لا يخلوا  
 اما ان اشركه في قدر معلوم كالنصف والثلث والربع ونحو ذلك ولما  
 ان اطلق الشركة فان اشركه في قدر معلوم فله ذلك القدر لا شك  
 فيه لان حكم التصرف ثبت فيما في قدر ما اضيف اليه هو الاصل وان  
 اطلق الشركة بان قال اشركك في هذا الكر فله نصف الكر كما لو قال  
 اشركك في نصف الكر لان الشركة المطلقة تقتضي المساواة فيقتضي

حكم الاشراك

ان

ان يكون نصيب الرجل مثل نصيبه ولو اشرك رجلا في نصفه فلم  
 يفتضه حتى يملك نصفه فالرجل بالخيار ان شا اخذ نصف ما بقي وهو  
 ربع الكر وان شأرك لانه كان له نصف شايع من ذلك فما تملك  
 هلك على الشركة وما بقي بقي على الشركة وله الخيار اذا كان قبل القبض  
 قد تفرقت عليه وكذلك لو باع رجلا نصف الكر فله نصفه قبل  
 القبض لما قلنا ولو كان مكان اهلالة استحقاق وان استحق نصف الكر  
 فيها هنا يختلف حكم الشركة والبيع فيكون النصف الباقي للمشتري  
 خاصة في البيع وفي الشركة يكون بينهما وانما كان كذلك لان  
 البيع اضيف الى نصف شايع وتقدر تنفذه في النصف المستحق  
 لا لعدم الملك وامكن تنفذه في النصف المملوك محبة تنفذه فيه  
 وكذلك في الشركة الا ان سفيد هاتين النصف المملوك يقتضي المساواة  
 بينهما في ذلك النصف وذلك في ان يكون نصفه للرجل ونصفه له ولو  
 اشترى عبدا فقال له رجل اشركني في هذا العبد فقال قد اشركك  
 ثم قال له رجل اخر مثل ذلك فاشركه فيه ان كان الثاني علم بمشاركته  
 فله الربع والمشتري الربع والنصف للاول وان كان لم يعلم بمشاركته  
 فالنصف له والنصف للاول ولا شيء للمشتري لانه اذا علم الثاني  
 بمشاركته الاول فلم يطلب الشركة منه الا في نصيبه خاصة  
 والشركة في نصيبه يقتضي المساواة بين النصيبين وهي في ان يكون لكل  
 واحد منهما الربع واذا لم يعلم بالشركة ففوله اشركني طلبا للشركة في  
 الكل والاسرار في الكل ان يكون نصفه له والاول قد استحق  
 النصف بالمشاركة فيستحق الثاني النصف الباقي لحقيقة الشركة  
 المقتضية للمساواة ولو قال لرجل اشترجارية فلان معي ومنك  
 فقال لما مورنم لم يفتضه غير فقال له مثل ما قال الاول فقال



المأمورين فاشترى الجارية فالجارية بين الأمرين ولا شيء فيها للمأمور  
لأن الأول وكله بشرائطها وقبول الوكالة الثانية لا يخرج عن كونه  
وكل الأول لأنه لا يمكن إخراج نفسه عن الوكالة من غير محضر من الموكل  
مبق وكيل له في شراء النصف فاذا قبل الوكالة من الثاني صار وكيله في شراء  
النصف الآخر فاذا اشترى الجارية فقد اشترىها لموكله فكانت بينهما  
ولو لقيه ثالث فقال له مثل ما قال الأول فقال نعم فاشترىها كانت  
الجارية للأولين إذ لا ملك إخراج نفسه عن وكالتهما حال غيبتهما فلم يصح  
قبوله لوكالة من الثالث شركا في شركة عنان في الرقيق من أحدهما لصلته  
أن يشترى عبداً فلان منه وبين المأمورين فاشترى مثل ذلك فاشترى  
فالنصف للأجنبي والنصف للشركيين لأن كل واحد من الشركيين ملك شراء  
الرقيق بعقد الشركة من غير أمر فكان الأمر سميها فلم يصح وصح من  
الأجنبي فاستحق النصف واستحقا النصف بقضية الشركة والله أعلم  
هذا إذا كان المشترى الواحد فاشترى فان كان اثنين فلا يخلوا أما أن يشرك  
أحدهما رجلاً وأما أن يشركاه جميعاً فان شركه أحدهما فاما أن يشركه  
في نصيبه خاصة بأن قال اشركتك في نصفي وأما أن يشركه مطلقاً  
بأن قال اشركتك في هذا العبد وأما أن يشركه في نصيبه ونصيب صاحبه  
وأن يشركه في نصفه فإن قال اشركك في نصف هذا العبد فان اشركه  
في نصيبه خاصة فلا نصيب نصيبه لأن الشركة المطلقة في نصيبه يقضي  
أن يكون نصيبه فيه مثل نصيبه لأنها تقضي المساواة وكذلك لو اشركه  
في نصفه لأن الشركة المطلقة في نصفه تقضي المساواة فيه وإن اشركه  
مطلقاً فان اشركه فلا نصيب كاملاً والنصف لها وإن لم يجر فالربع  
له لما ذكرنا أن الشركة المطلقة يقضي المساواة فيقضي أن يكون نصيبه  
وخلقه مثل نصيبهما جميعاً إلا أنه إذا لم يجر تعدر تفيد الاشارة في نصيبه

فينفذ

فينفذ في نصيب صاحبه فيكون له الربع وإذا جاز أمراً جازاً الشركة  
على أطرافها وهي باطلاً فيها تقتضي المساواة وذلك في أن يكون له النصف  
وكل واحد منهما الربع وإن اشركه في نصيبه ونصيب صاحبه فذلك  
في ظاهر الرواية أن جاز صاحبه فلا النصف والنصف الآخر لها  
وإن لم يجر فله الربع وروى عن أبي يوسف في التوادر أنه إذا جاز كان  
بينهما الثلثا وإن لم يجر كان له ثلث ما في يدي الذي اشركه وهو سندس  
الكل وجه هذه الرواية أن اشرأل أحدهما وإجازة الآخر ممر له اشرألها  
معاً لأن الإجازة تستند إلى حال العقد فكانت بينهما شركاه معاً ولأن  
الإجازة الملاحقة ممر له الوكالة السابقة فصار كان العاقد اشرك  
وكالة صاحبه وجه ظاهر الرواية أن لا شرأل والإجازة تثبت على  
على التعاقب لوجود الاشرأل والإجازة على التعاقب والحكم ثبت  
على وفوق العلة فصار كان لو اشرك كل واحد منهما على التعاقب قوله الإجازة  
تستند إلى حال العقد قلنا نعم لكن الثابت بطريق الاستناد ثبت الحال  
ثم تستند فكان حكم الإجازة متأخراً عن حكم الاشرأل ثبوتاً وإن  
اشركه في نصف العقد فجاز شركه فلا نصيب ما في يده هذا ونصفاً  
في الآخر وإن لم يجر فلا نصيب ما في يده الذي اشركه لما قلنا هذا إذا  
اشركه أحدهما فاما إذا اشركاه جميعاً فلا يخلوا أما أن يشركاه معاً  
وأما أن يشركاه على التعاقب فان اشركاه معاً فالقياس أن يكون له النصف  
كاملاً ولعل واحد منهما الربع وفي الاستحسان يكون منهم الثلثا وإن  
اشركاه على التعاقب مطلقاً ولم يبيناً قدر الشركة أو اشركاه في نصيبها  
بأن قال كل واحد منهما اشركك في نصيبى ولم يبيناً ثم اشركه كان  
له النصف وللأولين النصف وجه القياس أنه لما اشرك كل واحد  
منهما فقد استحق نصف نصيبه فكان النصف له والنصف لها جميعاً

الإجازة الملاحقة  
لمنزل الوكالة السابقة



قالوا شركاه على التعاقب وجه الاستحسان وهو الفرق بين حالة الاستحسان  
والافتراق ان الاشتراك المطلق من كل واحد منهما اية في زمان واحد  
يقضي المساواة في الضمان الكل وهو ان يكون نصيب كل واحد منهما  
مثل نصيب الآخر وذلك في ان يكون المشترا بينهما المتماثلان الاشتراك  
على التعاقب لان الاشتراك من احدهما مطلقا في زمان يقضي ان يكون نصيبه  
مثل نصيبه وكذا اشتراك الاجرة في الزمان الثاني فجمع له ريعان  
وهو النصف واكمل واحد منهما الربع والله اعلم **فصل** واما  
المواضعة فهي بيع بمثل الثمن الاول مع نقصان شيء معلوم منه ويعتبر  
لها المواضعة ان يضم قدر الوضعية مثلا راس المار فطرح منه ثابقي  
بعد الطرح فهو الثمن مثاله اذا قال اشترت هذا الثوب بعشر  
وابتعتك بوصفية ده يارده فاذا اردت ان تعرف الثمن انه كم  
هو فسيبك ان تجعل كل درهم من العشرة التي هي راس المار احد عشر  
جزوا فيكون الحل احد عشر منها درهما فيكون الثمن تسعة دراهم جزوا  
من احد عشر جزوا من درهم على هذا القياس بحري مسائل المواضعة **فصل**  
واما شرائط لزوم البيع بعد انعقاده ونفاذه وصحته فواحد وهو ان  
البيع يكون خاليا عن خيارات اربعة خيار التعيين وخيار الشرط وخيار العيب  
وخيار الزمنية فلا يلزم مع احدها الخيارات وهذا عندنا وقال  
الشافعي افتراق العاقدين مع الخلوع عن الخيارين وهو خيار الشرط وخيار  
العيب شرط ايضا ولقب المسئلة ان خلوا المسئلة المجلس للبريات عندنا  
وعنده ثابت اجماع الشافعي ما روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم  
انه قال المتبايعان بالخيار ما لم يتفرقا وهذا نص في الباب ولان الانسان  
قد بيع شيئا ويشترى ثم يبدوا له فيندم فحتاج الى التدارك بالفسخ فكان  
بثوت الخيار في المجلس من باب النظر للمعاقدين ولنا ظاهر قوله تعالى

الواضحة  
هو بيع بانقص من الشيء الاقل  
بيع المواضعة طافه بيع المار  
وانقصت الثوب كسدت  
وانقصت الثوب كسدت

شروط لزوم  
البيع بعد انعقاده

يا ايها الذين امنوا الا تاكلوا اموالكم بينكم بالباطل الا ان تكون لغارة  
عن تراض منكم اباح الاكل بالتحارة عن تراض مطلقا عن قيد الفرق عن  
مكان العقد وعندنا اذا فسخ احدهما العقد في المجلس لا يباح الاكل  
فكان ظاهر النص حجة عليه ولا البيع من العاقد من صدر مطلقا عن  
شرط والعقد المطلق يقضي بثوت المالك في المعوضين في الحال والفسخ  
من احد العاقدين يكون تصرفا في العقد الثابت برضايهما او في صحة  
بالرفع والابطال من غير رضاي الآخر وهذا الجوز ولهذا لم ينقرد  
احدهما بالفسخ والا قاله بعد الافتراق كذا هذا واما الحديث فان  
ثبت مع كونه في حد الاحاد محالفا لظاهر الكتاب والخيار المذكور  
فيه محمول على خيار الرجوع والقبول مادام في التبايع وهو ان التبايع  
اذا قال لغرم بعثت منك كذا فله ان يرجع ما لم يقبل المشتري اشترى  
والمشتري ان لا يقبل ايضا وهذا النوع من التناول للخرق له محمد بن  
الموطا عن ابراهيم النخعي رحمه الله وانه موافق لروايه اي حنفية  
الله عند التبايع بالخيار ما لم يتفرقا عن بيعهما حملناه على هذا توفيقا  
لله لا يلزمه الا يمكن والله اعلم **فصل** واما بيان ما رخص من  
البياعات وما يتصل بها فاما البياعات المكروهة فمنها التفريق  
بين الرقوي في البيع والاصل فيه ما روى عن رسول الله صلى الله عليه  
وسلم انه قال لا يولد له والد عن ولدها والتفريق بينهما توليد فكان  
وروى ان النبي صلى الله عليه وسلم راي امرأة واله في التبييض فسل عنها  
فقبل قد بيع ولدها فامر بالرد وقال من فرق بين والد ولدها فرق  
الله بينه وبين اجتهاد يوم القيامة وهذا خرج من حديثه وروى  
عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال لا يجمع عليهم السبي والتفريق حتى يبلغ  
الغلام والحيز الحارية وهي عن التفريق حالة الصغر وروى انه عليه السلام

ما يكره من البياعات  
والتفريق بين الرقوي



وهب من عا رضى الله عنه غلامين صغيرين فباع احدهما فسل رسول الله  
صلى الله عليه وسلم عنهما فقال بعت احدهما فقال عليه السلام بعهما  
اورد والا فربا جمع بينهما في البيع اورد المبيع فيهما دليل على كراهة  
التفريق ولان التفريق من الصغير والكبير اضار بهما لان الصغير ينتفع بشفقته  
الكبير ويستكن اليه والكبير يستأنس بالصغير وذات غفوت بالتفريق فلفهما  
الوخشة فكان التفريق اضارا بهما بالحق والوخشة وكذا ان الصغير  
لا يما بالكفان ويستن قلب احدهما بصاحبه فكان التفريق بينهما اضرارا  
فكره ولان الصبي من اسباب الرحمة قال صلى الله عليه وسلم من لم  
يرحم صغيرنا ولم يوقر كبيرنا فليس منا وفي التفريق ترك الرحمة فكان  
مكروها ثم اكدم في قراهة التفريق مواضع في بيان شرائط الكراهة  
وفي بيان ما يحصل به التفريق انه جازم لا اما شرط الكراهة فمنها  
صغر احدهما وهوان يكون احدهما صغيرا او يكونان صغيرين فان كانا  
كبيرين لا يكره التفريق منهما لما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم انه  
قال لا يجمع عليهما النسبي والتفريق حتى يبلغ الغلام ويحيض الجارية  
مد الهن من التفريق في العتية البلوغ فدل على اختصاص الكراهة  
بحاله الصغور وهوانها بعد البلوغ ولان الكراهة مغلولة بالاضرار  
بزوال الامتدناس والشفقة وترك الرعم وكل ذلك يختص بحالة  
الصغير ومنها الرجس وهو القرابة فان كانا احبين لم يكره التفريق  
بينهما ومنها المحرمية وهوان يكونا ذوارحم محرمان كان بينهما  
قرابة محرمة للنكاح فلا يكره التفريق بين ابني العم ونحو ذلك لان  
القرابة المحرمة للنكاح محرمة القطع مفترضة الوصل فكانت  
منشأ الشفقة والافسح خلاف سائر القرابات وكذا المحرمية  
بدون الرحم لا تحرم التفريق لمحرمه النضاج والمصاهرة لا تعدام معنى

الشفقة والافسح لعدم دليلهما وهو القرابة ومنها ان يكون  
مالهما واحدا ي سبب ملكهما بشراء او هبة او ميراث او صدقة  
او وصية حتى لو كان احدهما في ملكه والاخر في ملك ولد الصغير  
فلا بأس بان يبيع احدهما دون الآخر وكذا لو كان له ولدان صغيران  
احدهما لملوكين في ملك احدهما والاخر في ملك الاخر لا بأس للابان  
ببيع احدهما دون الآخر وكذا لو كان له ولدان صغيران احدهما لملوكين  
في ملك احدهما والاخر في ملك الاخر لا بأس لان بيع احدهما  
لان الكراهة في التفريق واذ لم يجمعهما ملك مالك واحد لا يقع البيع  
تفرقا لانها كانا متفرقين قبل البيع وكذا اذا كان احدهما في ملكه  
والاخر في ملك كاتبه لانها لم تجتمعا في ملك شخص واحد لان المكاتب  
فيما يرجع الى الكسب ملحق بالاحرار فاختلف المالك وان كان احدهما  
في ملكه والاخر في ملك عبده المادون فان كان عليه دين فلا بأس  
للمولى ان يبيع العبد الذي عنده اما على اصل اي حقيقته وظاهر لان المولى  
لا يملك كسب عبده المادون المديون فلم يوجد الاجتماع في ملكه لك  
واحد وعندهما ان كان ملك لكونه ملك تعلق به حق الفراء فكان كالاجنبي  
عنه فلم يوجد الاجتماع معني وان لم يكن عليه دين يدره للمولى ان يبيع  
احدهما لوجود الاجتماع في ملك شخص واحد ولو كان احدهما في ملكه  
والاخر في ملك مضاربة فلا بأس بالتفريق لان مال المضارب وان لم يكن  
ملك المضارب لغيره هو قوي فيه حتى جازع المضارب من رتب المال  
وبيع رتب المال من المضارب استقصانا فكان رتب المال متصلة الاجنبي  
فلم يوجد الاجتماع في ملك رجل واحد وعلى هذا يخرج ما اذا باع جارية  
كثيرة على انه بالخيار فيها ثلثة ايام ثم ملك ولذا الصغير في مدة  
الخيار انه يكره اجاب البيع في الجارية ما لا جارة او بالترك حتى مضى



المدة بل يفسخ البيع حتى لا يحصل التفرق لان خيار البايع يمنع زوال  
 السلقه عن ملكه فكانت الجارية على ملكه فاذا ملكها وكذا  
 الصغير فقد اجتمع في ملك شخص واحد فكانت الاجازة تفرقا فيكره  
 ولو باع الجارية على ان المشتري بالخيار ثلثة ايام ثم ملك البايع  
 ولذا الصغير فقد اجتمع في ملك شخص واحد فكانت الاجازة تفرقا  
 فيكره ولو باع الجارية على ان المشتري بالخيار ثلثة ايام ثم ملك البايع  
 ولذا الصغير في المدة فلا باس للمشتري ان يخير البيع او يفسخ لان  
 الجارية خرجت عن ملك البايع بلا خلاف لان خيار المشتري لا يمنع  
 خروج السلقه عن ملك البايع بلا خلاف بين اصحابنا واما الخلاف  
 في دخولها في ملك المشتري فلم يجمع المملوكان في ملك شخص واحد فلم  
 تكمل الاجازة تفرقا ولو كان الخيار للمشتري ولها ابن عند المشتري  
 لا يكره الاجازة بلا اشتكال لان الاجازة لا تكون تفرقا بل تكون  
 جمعا واما الفسخ فذلك لا يكره ايضا اما على اصله او حنفية فلا  
 يشك كل ايضا لان الجارية لم تدخل في ملك المشتري لان خيار المشتري  
 يمنع دخول السلقه في ملكه على اصله فلم يقع الفسخ تفرقا لانعدام  
 الاجتماع في ملكه واما عندهما فالجارية وان دخلت في ملكه  
 لكن الفسخ حقه فالاجازة على الاجازة ابطال لحقه وهذا لا يجوز فكار  
 له ان يفسخ والله اعلم ومنها ان ملكها على التام فان ملك من كل  
 واحد منهما شقفا منه لم يكره ان يفسخ نصيبه من احدهما دون الاخر لان  
 البيع هما هنا لا يقع تفرقا مطلقا لحصول التفرق قبله من وجد فلم  
 يدخل تحت النهي عن التفرق على الاطلاق ومنها ان يكون كلا واحد  
 منهما محلا للبيع عند البيع فان خرج احدهما عن محليته البيع بالتدبير  
 او الاستيلاء فلا باس ببيع الاخر وان كان فيه تفرق لانه تغدر عليه

بيعهما جميعا فلو منع عن بيع الاخر تضر به المالك وكراهية التفرق  
 شرعا لدفع ضرر زايد فلا يجوز دفعه بالحاق ضرر فوقه بالمالك ومنها  
 ان لا يتعلق باحدهما حق فان تعلق بالحق احدهما دين بان استهلك  
 مال انسان وجني حياية على بني ادم او اشتراهما رجل فوجد باحدهما  
 عبثا لم يكره التفرق بل يباع بالدين ويدفع بالجناية ويرد بالعبث  
 لان في المنع من التفرق دفع ضرر زايد بدفع ضرر اقوى منه وهو  
 ابطال الحق وهذا لا يجوز وروى عن ابي حنيفة رحمه الله انه اذا  
 جني احدهما تسبخت للمالك ان يفدي لما فيه من مراعاة الحق ودفع  
 الضرر من الجانبين وانه حسن عقلا وشرعا وروى عن ابي يوسف  
 انه اذا اشتراهما رجل فوجد باحدهما عبثا يرد هما جميعا او يمسكهما  
 وليس له ان يرد المعيب خاصة لان رده خاصة تفرق وانه اضرار  
 فصار كما اذا اشترى مصراعين باب او زوجتي نعل او خف ثم وجد  
 باحدهما عبثا انه ليس له ان يرد المعيب خاصة لكونه اضرارا بالبيع  
 خاصة كذا هذا ومنها ان يكون مالتهما مسلما فان كان كافرا  
 لا يكره التفرق وسوا كان المالك حرا او كاتبا او ما دونها عليه  
 دين او لا دين عليه صغيرا او كبيرا وسوا كان المملوكان مسلمين  
 او كافرين واحدهما مسلما او كافرا لان ما ذكرنا من الدلائل  
 الموجبة لكراهية التفرق من النصوص والمعقول لا يوجب الفضل  
 ولو دخل حر في دار الاسلام بامان ومعه عبدان صغيران واحدهما  
 صغير والاخر كبير وهما ذوي رحم محرم او اشتراهما في دار الاسلام  
 من صاحبه الذي دخل معه بامان فاراد ان يبيع احدهما فلا باس للمسلم ان  
 يشتريه ولو كان اشتراهما من مسلم في دار الاسلام او ذمي او حر في دار  
 بامان من ولايه اخرى لا من ولايته يكره للمسلم ان يشتري احدهما ووجه الفرق

خلاصه دار السلام  
 ومع عبدان محرمين  
 بيعهما



ان الضرورة دفعت الكراهة في الفصل الاول لانه لو لم يشتر لا دخلها  
 دار الحرب فيصير عوننا لهم على المسلمين وهذه الضرورة تنعدم في الفصل  
 لانه يجوز على سبيلها ولا يترك من الحائضها بدار الحرب فلم يتحقق الضرور  
 ومنها ان لا يرضينا بالتفرق فان رضىنا به لا يكره بان كان الصبي مرفقا  
 ورضي بالبيع ورضيت امة فبيع رضىنا بها لان كراهة التفرق لمكان  
 الضرر فاذا رضىنا به لا يكره بان كان الصبي علم انه لا ضرر فلا يكره والله  
 اعلم بهذا اذا اجتمع مع الصغير ملك شخص واحد قريب واحد هو  
 دوارخم محرم منه فاما اذا كان معه عدد من الاقارب كل واحد ذو  
 ابوين يكره التفرق بينهما وبين احدهما بلا خلاف وان كانا من سواها  
 من ذوي الرحم المحرم فاما ان كان احدهما اقرب من الصغير والاخر بعد  
 منه واما كانا في القرب منه على السواء فان كان احدهما اقرب لا  
 بأس بالتفرق من الصغير ومن لا بعد منهما لان شفقة الاقرب تغني عن  
 شفقة البعد فلم يكره التفرق اضرازا بالصغير سواء اتفقت قرابة  
 الكبيرين كالاب مع الجد والام مع الجدة او الخالة او الخال او  
 اختلفت كالام مع العم او العم وروى عن ابي يوسف انه يكره  
 التفرق منه وبين احدهما كيف ما كان لان كل واحد منهما له شفقة  
 على الصغير ونزول بالتفرق وان كان الجيران في القرب من الصغيرها  
 سواء ينظر ان اتفقت جهة قرابتهما كالعمين والخالين والاحوز لاب وام  
 اولام فالقياس ان يكره التفرق من الصغير ومن احدهما وكذا وروى عن  
 ابي يوسف وفي الاستحسان لا يكره اذا بقي مع الصغير قريب واحد لان  
 لكل واحد منهما شفقة على حدة على الصغير فلا يقوم شفقة احدهما مقام  
 الاخر وكذا قد يحضر احدهما في شفقة ليست في الاخر فكان التفرق  
 اضرازا تنفوت شفقة من حيث الاصل ومن حيث الضرر فيكون وجده

الاستحسان ان كراهة التفرق للاضرار بالصغير تنفوت النظر وعند  
 جهة اتحاد القرابة والسياسة وفي القرب من الصغير كان معنى النظر حاصلا  
 بيضا احدهما بخلاف ما اذا اختلفت الجهة لان عند اختلاف جهة  
 القرابة مختلف الشفقة يحصل من كل واحد منهما مالا يحصل بالاخر  
 فكان التفرق اضرازا وكذلك لو ملك سته اخوة او ست اخوات  
 لثمة منهم كبار وثمة منهم صغار ولا بأس ببيع كل صغير مع كل كبير لانهما  
 ولو كان مع كل صغير ابن حكا بان ادعياه رجلان حتى تمت نسبة منهما  
 ثم اجتمعا في ملك شخص واحد فالقياس ان لا يكره بيع احدهما لاجل جهة القرابة  
 وهي قرابة الابن كالعمين والخالين ونحو ذلك وفي الاستحسان يكره  
 لان اباهما حقيقة فكان الثابت قرابة احدهما حقيقة الا ان احكاما  
 بقيت نسبة منهما لا تستوي بينهما في الدعوة ولكن الاب في الحقيقة احدهما  
 فلو باع احدهما لاحد لانه باع الاب محقق التفرق بخلاف ما اذا كان  
 للصغير اب وام حيث يكره بيع احدهما لان قرابة كل واحد منهما متحققة  
 فكان البيع بغير تفرق من الصغير وبين احدهما يبين بغير شك وان اختلفت جهة  
 الكبيرين كالعم مع الخالة والعم مع الخال والام مع الاخ لا يكره  
 وما اشبه ذلك يكره التفرق لان من ادعى بقرابة الاب للصغير يقوم مقام  
 الاب والدي يدي البنت بقرابة الام يقوم مقام الام فكان مع الصغير  
 واما لو كان كذلك لكره التفرق كذا هذا امراة تسببت وفي محرم  
 صغيرا وفتى في سهر رجل والمرأة تزعم انها بنتها يكره التفرق بينهما وان  
 كان ثبت نسبها بمجرد دعوتها في سائر الاحكام لان الاخبار في كراهة  
 التفرق وردت في السبابة ولا يظهر كون الصغير ولد المسببة الا بقولها  
 فيدل على قبول قولها في حق كراهة التفرق ولان هذا من باب الديانة  
 وقول المرأة الواحدة في الديانات مقبول خصوصا فيما ينسلك به طريق

شرائع  
 بين  
 وبين  
 ما  
 بين  
 بين



الاحباط ولو كبرت الصغيرة في الساي وقد كان وطى الجيرة  
 ولم يعلم من المرأة المسبية ارضاع فلا يقر بها احتياطاً ولعن لا يمنع  
 من قربانها في الحكم لان قول المرأة الواحدة في حقوق العباد غير  
 مقبول وان لم تكن الصغيرة في حجرها وقت السبي فلا بأس بالتفريق والجمع  
 والوطى لانه اذا لم تكن في حجرها عند السبي فلا دليل على كونها ولادها  
 في حق حكم ما فلا يقبل قولها اصلاً ولو ادعى رجل من السبايا صغيراً او  
 صغيراً انه ولده قبل قوله وبنت نسبه سوا كان قبل الاحراز دار  
 الاسلام او بعد قبل ان يكون قبل الفسخ او قبل الدخول في ملك  
 خاص بالبيع وغيره لان دعوى الرجل صحيحة الا ترى انه يثبت نسبه  
 منه فيظهر في حق كراهة التفريق سوا كان الولد وقت السبي  
 او لم يكن بخلاف دعوى المرأة وكذلك لو ادعت المرأة ان الولد معها  
 من هذا الرجل وهو زوجها وصدقها يثبت بينهما الزوجية بمقامها  
 = وثبت نسب الولد منهما ويحكم التفريق بين الصغير وبين احدثها  
 = لان ولدها باقرارهما ولو ادعى واحد من الغائبين ولداً صغيراً من  
 = السبي انه ولده قبل الفسخ او البيع تحت دعوته ويكون ذلك ثم  
 = يبرطر ان كان معه علامة الاسلام كان مسلماً ولا يشترق وان لم يكن  
 = معه علامة الاسلام يثبت نسبه من المدعى ولكن يشترق لان دعوه  
 = ان تحت في حوائج السبي واستندت الى وقت العلوق بينهما لم يصح  
 ولم تستند في حق الاسترقاق لان فيه ابطال حق الغائبين فلا يصدق ابطال  
 حق الغير ويجوز ان يصدق الانسان في اقراره في حق نفسه ولا يصدق في  
 حق غيره اذا تضمن ابطال حق الغير ويجوز ان يصدق الانسان في اقراره  
 عند انسان فاشتراه مح الشراء وعق عليه وكذلك لو اشتراه ثم اقر بحريته  
 صح اقراره في حقه حتى يعتق عليه ولا يصدق في حق تابعه حتى يحرره ان

دعوة السبي نسبه

يرجع بالتمتع على بايعه ولهذا نظائر والله اعلم **فصل** وانما ما يحصل  
 به التفريق فهو التملك بالبيع لانه ينقطع به منفعة الانفس والشفقة  
 وكذا القسمة في الميراث والغنائم لان القسمة لا تخلو عن معنى التملك  
 خصوصاً فيما لا مثله فيحصل بها التفريق فيكره ولا بأس ان يعتق احدهما  
 او كاتبه لان الاعناق ليس بملك بل هو ازالة الملك وانهاؤه فلا  
 يحق فيه التفريق لانه اذا اعتق كنه الاستبدان بضرابه ولا حان  
 اليه فلم يكن الاعناق تفريقاً وكذا الكتابة لان الحائث حرماً لا ينقطع  
 بها منفعة الانفس ولخوذلك فلا يكون تفريقاً والله اعلم وليس كان تفريقاً  
 فيقع الاعناق فوق ضرر التفريق فلا يكون ضرراً معني ولوباع احدهما نسبه  
 للعق كرم عند اي حيفه وعند محمد لا يكره وجد قوله ان الوفا بالوعد  
 من مكارم الاخلاق فالظاهر من حال المشتري اجاز ما وعد فيخرج  
 التفريق من ان يكون ضرراً لانه يقابل نفع اعظم منه وهو العتق وجه قول  
 اي حيفه ان العتق ليس بشروط في البيع ولو كان مشروطاً لا وجب منسأد  
 البيع فبقى قصد الاعناق وتفيد هذا القصد ليس بالامر في البيع تفريقاً  
 فيكره حتى لو كان قال المشتري ان اشترته فهو حر ثم اشتراه قالوا لا يكره  
 بالاجماع لانه يعتق بعد الشراء لا محالة فيخرج البيع من ان يكون ضرراً والله اعلم  
**فصل** واما صفه البيع الذي يحصل به التفريق انه جازم لا فسخ  
 اختلف العلماء فيه قال ابو يوسف ومحمد البيع جائز مفيد للحكم بنفسه  
 لكنه مكروه والبايع بالتفريق ثم قال ابو يوسف البيع فاسد في  
 الوالدن والمولودين وفي سائر ذوي الارحام جائز وقال الشافعي البيع  
 باطل في الكل واجح بما روينا من الاحاديث الواردة في النهي عن التفريق  
 او ما جرى مجرى النهي والبيع تفريقاً فان منهياً والبيع والنهي لا يصلح سبباً  
 لثبوت الملك كسائر البياعات التي ورد النهي عنها على ااصله وابو يوسف

البيع الذي يملك به  
 هو حرام لا

ايمان  
 من  
 ما  
 من  
 ما  
 ما



رحمة الله انما حذر البيع في الوالد والموالدين بالفساد لو روى الشرع  
 بتقليد الوعيد عليهم بالتفريق منهم وهو ما روينا ولها ان قوله تعالى  
 واحل الله البيع والخوف من خصوص البيع بقضي شرعية البيع على العموم  
 والاطلاق من ادعى التخصيص او التقييد فعليه الدليل واما الاحاديث  
 فهي محمولة على النهي عن غير البيع وهو الاضرار فلا يخرج البيع من ان  
 يكون مشروعاً كما انتهى عن البيع وقت النداء واما حملناه على غير البيع  
 اما حملاً لخبر الواحد على موافقة الكتاب واما لان النهي لا يرد عما  
 عرف عقله حسناً على ما عرفت **ومنها** البيع عند النداء وهو وقت  
 اذان الجمعة لقوله تعالى يا ايها الذين امنوا اذا نودي للصلاة من يوم  
 الجمعة فاسعوا الى ذكر الله وادروا البيع امر بترك البيع فيكون  
 نهياً عن البيع لكن لغريم وهو ترك الشئ فكان البيع في اثناء مشروعاً  
 جائزاً لكنه يكره لانه افضل منه غير مشروع وهو ترك الشئ ومنها  
 بيع الحاضر للبادع وهو ان يكون لرجل طعام وعلف لا يبيعهما الا  
 في قبل البادية ثم ياتي بالبادع عن رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 انه قال لا يبيع حاضر لباد دعوا الناس يرووا الله بعضهم من بعض ولو باع  
 حاراً بالبيع لان النهي لمعني غير البيع وهو الاضرار باهلا المص فلا  
 يجب فساد البيع كالبيع وقت النداء وهذا اذا كان ذلك بضر  
 باهل البلد بان كان اهلكه في تحط من الطعام والعلف فان كانوا  
 في خصب وسعة فلا بأس به لا يعدم الضرر ومنها بيع مملوك السلف  
 واختلف في تفسيره فان بعضهم هو ان يبيع واحد جز قدوم فاقبله بيمين  
 عظيمة فيتلقاهم الرجل ويشتري جميع ما معهم من الميراث ويدخله الميراث  
 فيبعده بما شاء من الثمن وهذا الشرع يكره لما روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 انه قال لا تلقوا السلع حتى يقبض الاسواق وهذا اذا كان بضر باهل البلد

البيع والنداء

مع الحاضر للبادع

تلقي السلع

بان

بان كان اهلكه في خصب وتحط فان كان لا يضرهم فلا بأس وقال بعضهم  
 هو ان يتلقاهم فيشتري منهم ما رخص من سائر المداوم لا يعلمون بسعر  
 المدينة وهذا ايضا مكروه سواء تضرر به اهل البلد او لا لانه عكرهم  
 والشر اجاز في الصورتين جميعاً لان البيع مشروع في ذاته والنهي  
 غيره وهو الاضرار بالعامة على التفسير الاول وتغير اصحاب السلع  
 على التفسير الثاني **ومنها** بيع المستام على سؤم اخيه وهو ان يسام  
 الرجلان فطلب البائع بسلعته ثمناً ورضي المشتري بذلك الثمن فامسخر  
 آخر ودخل على سؤم الاول فاشترى به بزيادة او بذلك الثمن لما روى  
 عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال لا تستام الرجل على سؤم  
 اخيه ولا يخطب على خطبه اخيه وروى لا يسوم الرجل على سؤم اخيه  
 والنهي لمعني في غير البيع وهو الايد ان كان نفس البيع مشروعاً فاجوز  
 شراؤه لكنه يكره وهذا اذا احم البائع بالثمن الذي عليه المشتري  
 الاول فان كان لم يحم له فلا بأس به لثاني ان يشتريه لان هذا  
 ليس اشتيماً ما على سؤم اخيه فلا يدخل تحت النهي ولا يعدم معنى الايد  
 ايضا بل هو بيع من يرد وانه ليس بمكروه لما روى ان رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم باع قدحاً وطشناً له ببيع من يرد وما كان عليه السلم  
 لبيع ببيعاً مكروهاً وكذا في الزكاح اذا خطب رجل امرأة وركن قلبها اليه  
 يكره لغريم ان يخطبها لما روينا وان لم يركن فلا بأس والله اعلم ومنها  
 بيع السلاح من اهل الفتنة وفي عاكرهم لان بيعه منهم من باب الاعانة  
 على الاثم والعدوان وانه منهي ولا يكره بيع ما يخذ منه السلاح منهم  
 كالخيل وغيره لانه ليس بمعد للقتال فلا يحقق معنى الاعانة ونظير  
 بيع الخشب الذي يصلح لاختاد المزمار فانه لا يكره وان كره بيع المزمار  
 واما ما يكره مما يفتل بالبيع فمنها الاحتكار وقد ذكرنا حملنا الكلام

السوم على سؤم اخيه

بيع من يرد

بيع السلاح من اهل الفتنة

الاحتكار

المانع  
من  
البيع  
من  
الاحتكار



في باب التجر

اختيار

احكام البيعا

احكام البيع الصحيح

تعريف المبيع

اقوال المبيع ما يتعين بالبيع

في باب التجر اهمية والحاكمة بهذا الموضع اولي ومنها التجز وهو ان يمدح السلعة ويطلبها بغير ثمن لا يشتريه بفسد ولكن ليسع غير فيزيد في ثمنه وان لم يزد لما روي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه نهى عن التجز ولا نهى الاضرار باخيه المسلم وهذا اذا كان المشتري يطلب السلعة من صاحبها بمثل ثمنها فاما اذا كان يطلبها باقل من ثمنها فحش رجل سلعة حتى تبلغ الى ثمنها فهذا ليس بمكروه وان كان التاجر لا يريد شراها والله اعلم **فصل** واما حكم البيع فلا يكره الوقوف عليه الا بعد الوقوف على فسخه البياعات في حق الحكم بقول وبالله التوفيق البيع في حق الحكم لا يخلو اما ان يكون صحيحا واما ان يكون فاسدا واما ان يكون باطلا واما ان يكون موقوفا والصحيح لا يخلو من ان يكون فيه خيار ولا يكون فيه خيار اما البيع الصحيح الذي لا خيار فيه فله احكام كمن بعضها اضلي وبعضها من التوابغ اما الحكم الاصل والكلام فيه في موضعين في بيان اصل الحكم وفي صفته اما الاول فهو ثبوت الملك للمشتري في المبيع وللبايع في الثمن الحار فلا بد من معرفة المبيع والتمتع بقرينة حكم البيع والاحكام المتعلقة بهما فيقع الكلام في موضعين احدهما في تفسير المبيع والثمن والثاني في بيان الاحكام المتعلقة بهما اما الاول فنقول ولا قوة الا بالله المبيع والتمتع اصل اصحابنا رحمهم الله من الاسماء المتباينة الواقعة على معاني مختلفة فالمبيع في الاصل اسم لما يتعين بالتعين في البيع والتمتع في الاصل ما لا يتعين بالتعين وان اختلف في هذا الاصل بعارض بان لا يكون مما لا يحتمل التعيين مبيعا كالمسلم فيه وما يحتمله ثمنا كرايس مال المسلم اذا كان عتقا على ما ذكره واما على اصل رفر وهو قول الشافعي فالمبيع والتمتع من الاسماء المترادفة الواقعة على معنى واحد واما يتميز احداهما في الخبر في الاحكام بحرف الباء واذا عرفت هذا فالدرهم

التجز وهو ان يمدح السلعة ويطلبها بغير ثمن لا يشتريه بفسد ولكن ليسع غير فيزيد في ثمنه وان لم يزد لما روي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه نهى عن التجز ولا نهى الاضرار باخيه المسلم وهذا اذا كان المشتري يطلب السلعة من صاحبها بمثل ثمنها فاما اذا كان يطلبها باقل من ثمنها فحش رجل سلعة حتى تبلغ الى ثمنها فهذا ليس بمكروه وان كان التاجر لا يريد شراها والله اعلم فصل واما حكم البيع فلا يكره الوقوف عليه الا بعد الوقوف على فسخه البياعات في حق الحكم بقول وبالله التوفيق البيع في حق الحكم لا يخلو اما ان يكون صحيحا واما ان يكون فاسدا واما ان يكون باطلا واما ان يكون موقوفا والصحيح لا يخلو من ان يكون فيه خيار ولا يكون فيه خيار اما البيع الصحيح الذي لا خيار فيه فله احكام كمن بعضها اضلي وبعضها من التوابغ اما الحكم الاصل والكلام فيه في موضعين في بيان اصل الحكم وفي صفته اما الاول فهو ثبوت الملك للمشتري في المبيع وللبايع في الثمن الحار فلا بد من معرفة المبيع والتمتع بقرينة حكم البيع والاحكام المتعلقة بهما فيقع الكلام في موضعين احدهما في تفسير المبيع والثمن والثاني في بيان الاحكام المتعلقة بهما اما الاول فنقول ولا قوة الا بالله المبيع والتمتع اصل اصحابنا رحمهم الله من الاسماء المتباينة الواقعة على معاني مختلفة فالمبيع في الاصل اسم لما يتعين بالتعين في البيع والتمتع في الاصل ما لا يتعين بالتعين وان اختلف في هذا الاصل بعارض بان لا يكون مما لا يحتمل التعيين مبيعا كالمسلم فيه وما يحتمله ثمنا كرايس مال المسلم اذا كان عتقا على ما ذكره واما على اصل رفر وهو قول الشافعي فالمبيع والتمتع من الاسماء المترادفة الواقعة على معنى واحد واما يتميز احداهما في الخبر في الاحكام بحرف الباء واذا عرفت هذا فالدرهم

والدانية

قال في الامام في هذا الكتاب العلم بالتمتع لا يحصل الا بالتسمية والاشارة الى شيء محدد من جنس المشار اليه فلهذا سمي بتمتع

والدانية على اصل اصحابنا اثمان لا تتعين في عقد المعاوضة في حق الاستحقاق وان عرفت جزي لو قال بعث منك هذا الثوب بهذا الدرهم او بهذا الدنانير كان للمشتري ان يسلك المشار اليه ويرد مثله ولكنها تتعين في حق ضمان الجنس والنوع والصفة والقدر حتى يجب عليه رد مثل المشار اليه جنسا ونوعا وقدر او صفته ولو هلك المشار اليه لا يبرأ من العقد وعلى اصلهما يتعين حتى يستحق البايع على المشتري لدرام المشار اليها كما في سائر الاغنيان المشار اليها ولو هلك قبل القبض يطل العقد كما لو هلك بغير الاغنيان وجد قوله ان المبيع والتمتع يستعملان استعمالا واحدا قال الله تعالى ولا تشروا باي ما ياتي من قبل اسمي المشتري وهو المبيع ثمنا وهذا جاز ان يكر الشرا بمعنى البيع يقال شريت الشيء بمعنى بخرته وقال الله تعالى وشروا بغير اي ما عمو ولا من الشيء فتمتد بقيمة الشيء ما يقوم مقامه لهذا سميت فتمد لزمانه مقام غيره والتمتع والتمتع كل واحد منهما يقوم مقام صاحبه فكان كل واحد منهما ثمنا ومبيعا دل انه لا فرق بين الثمر وبين المبيع في اللغة والمبيع تحتمل التعيين بالتعين فكذلك الثمن اذ هو مبيع على ما بينا ولما ان الثمن في اللغة اسم لما في الذمة كذا نقل عن الفراء وهو امام في اللغة ولان احدهما يسمى ثمنا والاخر مبيعا في عرف اللغة والشرع واختلف الامامي دليل خلاف المعاني في الاصل الا انه يستعمل في الاخر لوجود معنى المقابلة كما يسمى جزا الشيء سية وجزا الا عند اعداها اما الحقيقة فما ذكرنا واذا كان الثمن اسما لما في الذمة لم يكن محتملا للتعين بالاشارة فلم يصح التعيين حقيقة في حق استحقاق العين لجعل كناية عن بيان الجنس المشار اليه ونوعه وصفته وقدره نصيبا لتصرف العاقل بقدر الاحكام ولان التعيين غير مفيد لان كل عوض يطلب من المقتن في المعاوضات يكن

الدرام والدرهم المشار اليه لا يتعين بالتعين في حق الاستحقاق وتتعين في ضمان الجنس والنوع والصفة والقدر فيجب رد مثل المشار اليه ولو هلك المشار اليه لا يبرأ من العقد

فروا على اصحابنا اعطوا الصلوة في حقها



استيفاء من مثله فلم يجر العين في حق استحقاق العين مفيداً فيلغوا  
 في حقه ويعبر في حق بيان الجنس والنوع والصفة والقدر لان العين  
 حقه مفيد ثم الذام والدناير عندنا اثمان على كل حال اي شيء كان  
 في مقابلتها وسواء حل حرف الباء فيها او فيما يقابلها لانها لا تتغير بالتغير  
 بحال فكانت اثمانا على كل حال واما مل سواها من الاموال فان كان ما  
 لا مثله من العدديات المتفادات والذرعيات فهو مبيع على كل  
 حال لانه يتعين بالتعيين لا يجوز بيعها عيناً الا الثياب الموصوفة  
 الموجلة سلفاً فانها ثبتت ديناً في الذمة بطريق السلم استحساناً بخلاف  
 العيان لحاجة الناس الى السلم فيها وكذا الموصوف الموجلة فيها  
 لا يطرئ السلم يثبت ديناً في الذمة منها استحساناً وان كان مماثلة  
 كالمكيات والموزونات والعدديات المتقاربة فان كان في مقابلة  
 المكمل او الموزون ذراعهم او دنائير فهو مبيع وان كان في مقابلة ما  
 لا مثله من الاعيان التي ذكرنا فانه يطرأ ان كان المكمل او الموزون  
 كما يتراد دنائير معيناً فهو مبيع وان كان احدهما معيناً والاخر  
 موصوفاً او كان كل واحد منهما موصوفاً فانه يحكم فيه بحرف الباء  
 فما حجت فهو الثمن والاخر المبيع واما الفلوس الراجحة فان قولنا بخلاف  
 جنسها فهي اثمان وكذا ان قولنا بخلاف جنسها متساوية في العدد وان  
 قولنا بخلافها متفاضلتان في العدد فهي مبيعة عند اي حيفه واري  
 يوسف وعند محمد هي اثمان على كل حال واما بيان ما يتعلق به من  
 الاحكام فمنها انه لا يجوز التصرف في المبيع المنقول قبل القبض بالجماع  
 وفي العقار اختلاف ويجوز التصرف في الاثمان قبل القبض الا الصرف  
 والسلم وقال الشافعي ان كان الثمن عيناً لا يجوز التصرف فيها قبل  
 القبض وهذا على أصله مستقيم لان الثمن والمبيع عنده من الاسماء المترادفة

وإذا كان هذا المبلغ  
 في موضعين  
 لا يجوز التصرف  
 فيه قبل القبض  
 ويجوز في الثمن

الواقعة

الواقعة على مسمى واحد فكان كل واحد منهما مبيعاً ولا يجوز بيع المبيع  
 قبل القبض وان كان ديناً فله فيه قولان في قول لا يجوز ايضا ما روي عن  
 عن النبي صلى الله عليه وسلم انه نهى عن بيع مالم يقبض فبقا على الدين والعين  
 ولنا ما روي عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما انه قال يا رسول الله  
 انما بيع الا بدين البقيع وتأخذ مكان الدراهم دنائير ومكان الدناير  
 دراهم فقال عليه السلام لا بأس اذا كان لسفر يومين او افرقتهما وليس  
 بدين كما شئى وهذا نظر على جواز الاستبدال من مالم يقبض لان قبض  
 الدين قبض العين لان قبض نفس العين لا يتصور لانه عيان عن مال الحكمي الذي  
 او عيان عن الفعل وكل ذلك لا يتصور قبضه حقيقة فكان قبضه  
 قبض بدله وهو قبض الدين فنصير العين المقبوضة مضمونة على القايض  
 وفي ذمة المقبوض منه مثله في المائنة فيلتحقان قصاصاً هذا هو  
 طريق قبض الدون وهذا المعنى لا يوجب الفصل من ان يكون المقبوض من  
 جنس مثله او من خلاف جنسه لان المقاصدة انما يحق بالمعنى وهو  
 المائنة والاموال كلها في معنى المائنة جنس واحد وبديته ان المراد  
 من الحديث العين لا الدين لان السهمي عن بيع مالم يقبض يقتضي ان يكون المبيع  
 شيئاً يحتمل القبض ونفس الدين لا يحتمل القبض على ما بيننا فلا يمتنع وله  
 النهي بخلاف الصرف والسلم اما الصرف فلان كل واحد من بدلي  
 الصرف مبيع من وجه ومن وجه لان المبيع لا بد له من مبيع اذ هو من  
 الاسماء الاضافية وليس احدهما يجعله مبيعاً اولى من الاخر فيجعل كل  
 واحد منهما مبيعاً من وجه ومنه من وجه من حيث هو من يجوز التصرف  
 فيه قبل القبض كسائر الاثمان ومن حيث هو مبيع لا يجوز فرج جانب  
 الحرمة احياناً واما المسلم فيه فلا يمتنع بيعه بالنقد والاستبدال بالمبيع  
 المنقول قبل القبض لا يجوز وراس المال الحق بالمبيع العين في حق حرمة

قبض الدين المترتب  
 في الذمة قبض مثله  
 لا قبض عينه

ببيع الثمن



الاستبدال شرعا فمن ادعى الخاف في سائر الاموال فعليه الدليل  
 وكذا يجوز التصرف في القرض قبل القبض وذكر الطحاوي انه لا يجوز  
 و فرق بين القرض وسائر الديون وجه الفرق ان القراض اعارة لا مبادلة  
 الا ترى انه لا يلزم الاجل فيه كما في العارية ولو كان مبادلة لزم الاجل  
 وكذا لا يملكه الاب والوصي والمحاب والمادون وهو لا يملك  
 يملكون المبادلة ولا يملكون جعل مبادلة لما جاز لا يملك فيه الربا وهو  
 فضل العين على الدين دلالة اشارة والواجب في العارية رد العين  
 وانه لا يحصل بالاستبدال وجه ظاهر الرواية ان القراض الحقيقة  
 مبادلة الشيء بمثل له فان الواجب على المستقرض مثل ما استقرضه  
 دين في ذمته لا عينه فكان محتملا للاستبدال كسائر الديون ولهذا  
 احتصر حواشيه في مثل المكيلات والموزونات والعدييات  
 المتعارفة دلالة ان الواجب على المستقرض تسليم ما استقرضه لا تسليم عينه  
 الا انه اقيم تسليم المثل فيه مقام تسليم العين كما ان اتفق بالعين  
 مدة ثم ردها فاشبه دين الاستهلاك وغيره والله اعلم ومنها  
 انه لا يجوز بيع ما ليس عند البائع الا السلم خاصة لما روى عن رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم ثم عني عبيد بن رافع عن ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم  
 وجوز الشرا بيمين ليس عند المشتري لما روى انه عليه السلام اشترى من  
 يهودي طعاما بيمين ليس عنده ورهقه ذرعه وعلى هذا اخرج ما اذا  
 قال اشترت منك هذه الخنطة بدينار او دينار الى شهر او قال  
 اشترت منك درهما او دينارا الى شهر هذه الخنطة انه يجوز لما  
 ذكرنا ان الدراهم والدينار اثمان على كل حال فان ما يباعها مبيعا  
 فيكون مشريا بيمين ليس عنده وانه جائز ولو قال بعث منك خنطة

احكام القرض

القراض اعارة  
لا مبادلة

شك

بيع ما ليس عنده  
لا يجوز الا السلم

هكذا

بهذا الدرهم او بهذا الدينار ووصف الخنطة لكنه لم يذكر شرائط  
 السلم او قال بعث منك هذا الدرهم او هذا الدينار بغير خنطة ووصفها  
 ولم يذكر شرائط السلم لا يجوز لان الدراهم والدينار اثمان ياتي شئ قوبلت  
 مكان ما في مقابلتها مبيعا فيكون بايعا ما ليس عنده ولا يجوز بيع ما ليس عند  
 الانسان الا السلم خاصة ولم يذكر شرائط السلم فلو ذكر في هذا البيع  
 شرائط السلم جاز عند اصحابنا الثلثة وان لم يذكر لفظة السلم وعند زفر  
 لا يجوز ما لم يذكر لفظة السلم والصحح قولنا لما في ديننا ان السلم نوع بيع  
 الا انه بيع اخضر لشرائطه فاذا اتي به فقد اتي بالتسلم وان لم يلفظ به ولو  
 صار قاضيا بدينار او عشرة دراهم بعشرة دراهم او دينارا بعشرة بغير  
 اعيانها وليس عندنا شئ من ذلك فاستقرض في المجلس ثم يبايعها واقرض في  
 جاز لان الدراهم والدينار اثمان فكان كل واحد منهما مشريا بيمين ليس عنده  
 لا بايعا وانه جائز الا انه لا بد من التقاضي لا صرف ولو بايعا بيمين  
 بغير اعيانها وليس عندنا شئ من ذلك ثم استقرض قبل الاقرار فمقابلتها  
 ثم اقرقا ففيه روايتان ذكر في الصرف انه يجوز وجعله بمنزلة الدراهم  
 والدينار المضروبة وذكر في المضاربة وجعله بمنزلة العروض حيث قال  
 لا يجوز المضاربة فعلى هذه الرواية لا يجوز البيع ويحتمل ان يوفق الروايتين  
 بان يحل روايه كتاب الصرف على موضع يروح التبريد رواح الدراهم  
 والدينار المضروبة ورواية كتاب المضاربة على موضع لا يروح رواجها  
 وعلى هذا اخرج ما اذا قال بعث منك هذا العبد كذا خنطة ووصفها  
 انه يجوز لانه جعل الخنطة الموصوفة ثمة حيث ادخل فيها حرف الما فيكون  
 الاخر مبيعا فكان هذا بيع الخنطة الموصوفة في الدمة فجوز ولو قال اشترت  
 منك كذا خنطة ووصفها بهذا العبد لا يجوز الا بطريق السلم لانه  
 جعل العبد ثمة لا له حرف الباء فثبت الخنطة مبيعة فان بايعا ما ليس

قلت في هذا الموضع



فلا يجوز الا بشرائط التسلم من الاجل وبيان مكان الايقاع وقبض راس المال  
 ونحو ذلك عندنا وعند زفر لا يجوز ما لم يذكر لفظ التسلم على ما مر وعلى  
 هذا يخرج ما اذا قال بعث منك هذه الحنطة على انها قبض بقفيز حنطة  
 ووصفها او قال بعث منك هذه الحنطة على انها قبض بقفيز شعير وصفها  
 ان البيع جائز لانه جعل العين منهما مبيعاً والدين الموصوف في الدقة مثلاً  
 بادخال حرف الباء لانه يجوز لغير قبض الدين منها قبل الافتراق بشرط لان  
 من شرط جواز البيع ان يكون الافتراق منه عن عين معين وذلك قبض الدين منها  
 لان الدين لا يتعين الا بالقبض ولو قبض الدين منها ثم افتراقا عن المجلس قبل قبض  
 العين جاز لانها افتراقا عن عين ولو قال اشترت منك قبض حنطة ووصفها  
 بهذا القبض من الحنطة او قال اشترت منك قبض شعير ووصفها  
 بهذه الحنطة على انها قبض لا يجوز وان احضر الموصوف في المجلس لانه جعل  
 الموصوف منهما مبيعاً والاخر مثلاً بقربة حرف الباء فيكون بايعاً ما  
 ليس عنده وبيع ما ليس عند الانسان لا يجوز لا بطريق السلم ولا سبيل لا  
 تجوز سلم الا سلام المكمل في المحل لا يجوز ولو بايعاً مكلاً موصوفاً  
 مكمل موصوف او موزوناً موصوفاً موزون موصوف مما يتعين بالعين  
 بان قال بعث منك قبض حنطة ووصفها بقفيز حنطة ووصفها او قبض شعير  
 شعير ووصفها او قال بعث منك من شعير ووصفها من شعير ووصفها  
 وليس عندهما شيء من ذلك ثم استقرضا وتفاضل ثم افتراقا لا يجوز البيع لان  
 الذي صحبه منهما حرف الباء يكون مثلاً والاخر مبيعاً فيكون بايعاً ما ليس عنده  
 فلا يجوز الا سلاماً والسلم في مثله لا يجوز لانه اسلام المكمل في المحل  
 واسلام الموزون الذي يتعين في الموزون الذي يتعين وكل ذلك لا يجوز  
 والله اعلم وعلى هذا يخرج الشرا بالدين فمن عليه الدين سيابعينه او  
 بغير عينه قبضه او لم يقضه وحملته كلام فيه ان الدين لا محلو من ان

اعلام الشرايات  
 من علم الدين

يكون

يكون دراهم او دنانير او فلوساً او مكلاً او موزوناً او قبة المستهلك  
 فان كان دراهم او دنانير فاشترى به شيئاً بعينه جاز الشرا وقبض  
 المشترا ليس بشرط لانه يكون افتراقا عن عين دين وانه جائز مما لا يتضمن  
 ربا القسار ولا يتضمنها هنا وكذلك ان كان الدين مكلاً او موزوناً او  
 قبة المستهلك لما قلنا واو اشترى به وهو دراهم شيئاً بغير عينه بان  
 اشترى بها ديناراً او فلوساً او فلوساً او فلوساً فاشترى بها دراهم او دنانير  
 او فلوساً جاز الشرا لانه بشرط قبض المشترا في المجلس حتى لا يحصل الافتراق  
 عن دين دين لان المشترا لا يتعين الا بالقبض ولو كان دينه دراهم او دينار  
 او فلوساً فاشترى بها مكلاً موصوفاً او موزوناً موصوفاً او شيئاً  
 موصوفاً موصوفاً لم يجز الشرا لان الدراهم والدنانير اثمان على كل حال  
 وكذا الفلوس عند المقابلة بخلاف جنسها فلم تكن مبيعة فكان الاخر  
 مبيعاً فيكون بايعاً ما ليس عند الانسان لا بطريق السلم ولا سبيل لا  
 تجوز بطريق السلم لان راس المال دين بخلاف الفصل الاول لان كل واحد  
 منهما كان مثلاً مكان مشترياً بدين ليس عنده وانه جائز لكن لا بد من التسليم  
 كمال يحصل الافتراق عن دين دين وان كان الدين مكلاً او موزوناً فبانه  
 بدراهم او دنانير او فلوساً واشترى هذه الاشياء بدينه جاز لان الدراهم  
 والدنانير اثمان على كل حال وكذلك الفلوس عند مقابلتها بخلاف  
 جنسها فكان من عليه الدين مشترياً بدين ليس عنده وذلك جائز لكن بشرط  
 القبض في المجلس لا يودي الا الافتراق عن دين دين ولو اشترى بالدين  
 الذي هو مكمل او موزون مكلاً او موزوناً من خلاف جنسه ينظر ان  
 جعل الدين منهما مبيعاً والاخر مثلاً بان ادخل فيه حرف الباء وان كان  
 بغير عينه جاز لانه يكون مشترياً بدين ليس عنده الا ان القبض في المجلس شرط  
 فلا يكون افتراقا عن دين دين وان جعل الدين منهما مثلاً بان ادخل فيه



حرف الباء وان كان غير عينة جاز لانه يكون مشتريا بمن ليس عنده الا  
 ان القبض في المجلس شرط فلا يكون افتراقا عن دين وان جعل الدين منها  
 ثمنيا بان ادخل فيه حرف الباء والاخر مبيعا لم يجز الشرا وان احضر المجلس  
 لانه بايع ما ليس عنده وبيع ما ليس عنده الا فتان لا يجوز الا بطريق السلم  
 واذا كان راس المال دينيا لا يجوز التسليم وان كان الدين قومه المستهلك فان  
 كان المستهلك ماله مثل فضة او اول سوا الا ان الواجب باستهلاكه  
 مثله فاذا اشترى به شيئا من خلاف جنسه فحكمه ما ذكرنا وان  
 كان مما لا مثله فاشترى به شيئا بعينه جاز وقبض المشتري ليس بشرط  
 لان الواجب باستهلاكه القيمة والقيمة دراهم او دنانير فصار مشتريا  
 بدراهم والدنانير شيئا بعينه فيجوز ولا يشترط قبض المشتري لانه  
 يحصل الافتراق عن دين بدراهم ولا بأس به فيما لا يتضمن ربا النساء ولو اشترى  
 به شيئا بعينه من المكمل او الموزون نظرا ان جعل ما عليه مبيعا  
 وهذا ثمنيا بان ادخل عليه حرف الباء يجوز الشرا لانه اشترى بتمن  
 ليس عنده فيجوز له ان لا يد من القبض وان جعل ما عليه ثمنيا بان صحه حرف  
 الباء لا يجوز وان احضر المجلس لانه باع ما ليس عنده فلا يجوز الا بطريق  
 السلم ولا سبيل اليد لان راس ماله دين ولو وقع الصلح عن المستهلك على  
 الدراهم او الدنانير او قضى به القاضي جاز ولا يجوز القبض شيئا لان هذا  
 ليس شرا بالدين بل هو نفس حقه ولو ضاح على دراهم او دنانير اكثر  
 من قومه المستهلك جاز الصلح عند اي حينه وعند اي يوسف ومحمد  
 يجوز بقدر القيمة والفضل على القيمة باطل وهي من مسائل الفقه في  
 ان شاء الله تعالى ولو باعها عينا بفلوس باعها بان فان عت منك  
 هذا الثوب او هذه الخطة بهذه الفلوس جاز ولا يتعين وان عتت  
 بالاشارة اليها حتى كان المشتري ان يمسكها ويرد مثلها ولو هلك

صالح على درهم  
 او دنانير اكثر  
 من قومه المستهلك

الفلوس لا يتعين العت  
 اذا بيع بها ثوب  
 قبل القبض لا يطل

وسيلة احدها الفلوس  
 بعد بيعه او راق  
 في بيعه فانه

وإذا كان ثمنها بالفلوس  
 وكسرت قبل تسليمها  
 فبطلت قبل القبض  
 وإذا كان ثمنها بالدينار  
 فبطلت قبل القبض  
 وإذا كان ثمنها بالدينار  
 فبطلت قبل القبض

قبل القبض لا يبطل البيع لانها وان لم تكن في الوضع ثمنيا فقد صار ثمنيا  
 باضطرار الناس ومن شأن الثمن ان لا يتعين بالقيمة وكذا اذا باعها  
 درهما بعينه او دينار بعينه بفلوس باعها فلا يتعين ايضا كما  
 لا يتعين الدراهم والدنانير لما قلنا الا ان القبض في المجلس ما هنا شرط  
 بقاء العقد على الصحة حتى لو افتراق من غير تقاض اضلا يبطل العقد  
 لحصول الافتراق عن دين ولو لم يوجد القبض الا من احد الجانبين  
 دون الاخر فافتراقا مضي العقد على الصحة لان المقبوض صار عينا بالقبض  
 فكان افتراقا عن دين وان كان جائزا ان لا يتضمن ربا النساء ولم يتضمن  
 ما هنا لانعدام القدر المنفق والمجلس وكذا اذا باعها فلسا  
 بعينه بفلوس بعينه فالعقدان لا يتعينان وان عتينا الا ان القبض في المجلس  
 شرط حتى يبطل ترك التقاض في المجلس لونه افتراقا عن دين بدراهم ولو  
 قبض احد البدلين في المجلس فافتراقا قبل قبض الاخر ذكر العرخي انه لا  
 يبطل العقد لان اشتراط القبض من الجانبين من خصائص الصرف وهذا  
 ليس بصرف فيمكن فيه بالقبض من احد الجانبين لان به يخرج عن كونه  
 افتراقا عن دين بدراهم وكذا في بعض شروح مختصر الطحاوي انه يبطل  
 لونه صرفا بل لترك ربا النساء فيه لوجود احد وصفي عليه ربا الفضل  
 وهو الجنس وهو الصحيح ولو باعها بفلوسا بدراهم على ان كل واحد  
 منهما بالخيار وتقاضا بطل البيع لان الخيار يمنع انعقاد العقد  
 في حق الحكم فمنه صحة التقاض فحصل الافتراق عن قبض اضلا يبطل  
 البيع ولو كان الخيار لا حلا فكذا عند اي حينه وعند اي  
 يجوز بنا على ان شرط الخيار يعمل في الجانبين جمعا عند وينعدم القبض  
 من الجانبين وعندئذ لا يعمل الا من جانب واحد فينعدم القبض من احد  
 الجانبين وهذا لا يمنع جواز هذا العقد والاصل المحفوظ ان العقود

الصلح على الفلوس  
 لا يتعين العت



حوال القبض على مرأيت منها ما يشترط فيه التقاير وهو القبض  
 من الجائنين وهو الصرف ومنها ما لا يشترط فيه القبض أصلاً جميع العين  
 بالعين ما سوى الذهب والفضة وسع العين بالدين مما لا يتضمن ربا النساء  
 كبيع الخبطة بالدرهم ونحوها ومنها ما يشترط فيه القبض من أحد  
 الجائنين كبيع الدرهم بالفلوس وسع العين بالدين مما يتضمن ربا النساء  
 كبيع المكمل بالمثل والموزون بالموزون إذا كان الدين منهما مثلاً  
 وسع الدين بالعين وهو السلم ولو بائعاً فليس بعينه بفلسين بائعاً  
 جاز عند أبي حنيفة وأبي يوسف وتعين كل واحد منهما حتى لو هلك  
 أحدهما قبل القبض بطل العقد وكذا إذا ارد بالعين واستحو ولو اراد  
 أحدهما أن يدفع مثله ليس له ذلك وعند محمد لا يتعين ولا يجوز البيع وقد  
 ذكرنا المسئلة مع دلالة فيما تقدم ولو بائعاً فليس بتعين عينه  
 بفلسين بفلسين بائعاً أو عين أحدهما ولم يتعين الآخر لا يجوز في الرواية  
 المشهورة عنهم وروى عن أبي يوسف أنه يجوز والصحيح جواب ظاهر  
 الرواية لأن الفليس في هذه الحال لا يخلو من أن يكون من العروض أو من  
 الأثمان فإن كان من العروض فالبيع في العروض شرط الجواز ولم يوجد  
 وإن كان من الأثمان فالمساواة فيها شرط الجواز ولم يوجد ولا يجوز  
 هذا البيع يودي بالرجح مالم يضمن لأن المشتري الفلسين يقضهما وينقد  
 أحدهما ويبقى الآخر من غيرهما فيكون ربح مالم يضمن وإنه منقضي ولو  
 بائعاً فليس بفلسين بشرط الخيار ينبغي أن يجوز على قولها لأن الفلوس  
 في هذه الحالة كالعرض وعندنا لا يشترط فلم يكن الخيار مائناً  
 والله أعلم ولو اشترى شيئاً بفلوس كاسدة في موضع لا ينفق فإن كانت  
 بائعاً جاز وإن لم تكن معتبة لم يكن لها في ذلك الموضع عروض البعير  
 شرط الجواز في بيع العروض والله أعلم ومنها أن البائع حق حبس البيع

الفلوس الكاسدة

أما الأحكام المتعلقة بالبيع والتمن

حتى يقبض الثمن إذا كان الثمن حلاً وليس للمشتري أن يمنع من تسليم الثمن  
 إلى البائع حتى يقبض المبيع إذا كان المبيع حاضراً لا زال البيع عقد معاً وصلاً  
 والمساواة في المعاوضات مطلوبة المتعاوضين عادة وحق المشتري  
 في المبيع قد تعين بالعين في العقد وحق البائع في الثمن لم يتعين بالعقد  
 لأن الثمن في الدقة فلا يتعين بالعين إلا بالقبض فيسلم الثمن ولا يتعين  
 فتحقق المساواة وإن كان المبيع غائباً عن حضرتها فلهما المشتري أن يمنع  
 عن التسليم حتى يحضر المبيع لأن تقديم تسليم الثمن لتحقيق المساواة وإذا  
 كان المبيع غائباً لا يحقق المساواة بالتقديم بل يقدم حق البائع وحق  
 حق المشتري حيث يكون الثمن بالقبض عيناً مثلاً بالدين والمبيع وكان  
 من الجائزان المبيع قد هلك وسقط الثمن عن المشتري فلا يؤمر بالتسليم  
 إلا بعد إحصاء المبيع سواء كان المبيع في ذلك المضارعة موضع آخر بحيث  
 تلحقه المونة بالاحضار فرق بين هذا وبين الرهن فإن الرهن إذا امتنع من  
 قضاء الدين لا حضار الرهن ينظر في ذلك إن كان الرهن في ذلك المضارعة  
 لا يلحق المرتهن مونة في الاحضار يؤمر باحضار أو لا كما في المبيع لجواز  
 أن الرهن قد هلك وسقط الدين عن المرتهن بقدره وإن كان في موضع  
 تلحقه المونة في الاحضار لا يؤمر المرتهن بالاحضار ولا بل يؤمر الرهن  
 قضاء الدين ولا إن كان مقرراً أن الرهن قائم ليس بهالك وإن ادعى  
 أنه هالك وقال المرتهن هو قائم فالقول قول المرتهن مع يمينه فإذا  
 خلف يؤمر بقضاء الدين ووجد الفرق بينهما أن البيع عقد معاوضة وفي  
 المعاوضة على المساواة ولا يحقق المساواة إلا بالاحضار على ما مر  
 بخلاف الرهن فإنه ليس عقد معاوضة بل هو عقد أمانة بخلاف عقد  
 الوديعة كان المرهون أمانة في يد المرتهن إلا أنه إذا هلك وسقط الدين  
 عن المرتهن لا يكون مضموناً بل لمعنى آخر على ما عرفت وإذا لم تكن معاوضة

يحبس المبيع لا  
 قبض الثمن إذا  
 كان الثمن حلاً  
 إلا أن يكون حلاً



لم يكن الدين عوضاً عن الرهن فلا يلزم تحقيق المساواة بينهما باحضار الرهن  
اذا كان بحيث تلحقه المؤنة بالاحضار ولو بتأديتاً بعين سلاماً  
لما ذكرنا ان المساواة في عقد المعاوضة مطلوبة المتعاوضين عادة وتحقيق  
المساواة هاهنا في التسليم معاً ولا تسليم المبيع مستحق وليس احدهما  
بتقدم التسليم اولى من الآخر لان كل واحد منهما مبيع فيسلمان معا وكذلك  
لو تأديتاً بدين سلاماً معاً تحقيقاً للمساواة التي هي مقضى المعاوضات  
المختلفة ولا يستوي كل واحد منهما في استحقاق التسليم بخلاف ما اذا  
تأديتاً بعيناً بدين لان الدين لا يصير عيناً الا بالقبض فلا يحقق المساواة الا  
بتسليمه او لا على ما بينا والله اعلم ومنها ان هلاك المبيع قبل القبض  
يوجب انقضاء البيع ومحل الكلام فيه ان المبيع لا يخلو اما ان يكون اصلاً  
واما ان يكون سعيًا وهو الزوائد المتولدة من المبيع فان كان اصلاً فلا  
يخلو اما ان يهلك كله واما ان يهلك بعضه ولا يخلو اما ان يهلك  
قبل القبض واما ان يهلك بعده وكذلك لا يخلو اما ان يهلك باقية  
سماوية واما ان يهلك بفعل البايع ففعل المشتري وبفعل اجنبي فان  
هلك كله قبل القبض باقية سماوية انفسخ البيع لانه لو بقي اوجب مطالبته  
المشتري بالتميز واذا طالبت بالتميز فهو باطل بتسليم المبيع وانه عاجز  
عن التسليم فتمتنع المطالبة اصلاً فلم يكره بقاء البيع فائدة فيفسخ واذ  
انفسخ البيع سقط التميز عن المشتري لان انقضاء البيع ارتفاعه من الاصل  
كان لم يكره واذ اهلك بفعل المبيع بان كان حيواناً فقتل نفسه لان  
فعله على نفسه هو دفعه فانه يهلك باقية سماوية وكذلك اذا اهلك  
بفعل البايع بطل البيع وسقط التميز عن المشتري عندنا وقار الشافعي  
لا يبطل وعلى البايع ضمان الفقه او المثل وجه قوله انه تلف ماله ولو كان  
للغير بغير ادنه يجب عليه ضمان المثل والقيمة كما لو تلف بعد القبض

فقد المبيع  
المبيع قبل القبض

فقد المبيع  
المبيع قبل القبض

ولا فرق سوى ان المبيع قبل القبض في يد وهما لا يمنع وجوب الضمان  
عند المهر هذا الف المهر هو في يد ولنا ان المبيع في البايع مضمون  
بأخذ الضمان وهو التميز لا يرى لو هلك في يد سقط التميز عن المشتري  
فلا يكون مضموناً بضمان آخر اذا لم يخل الواحد لا يقابل الضمان بخلاف  
الرهن فان المضمون بالرهن على المهر من معنى المهر هو لا عينه بل عينه  
امانة حتى كان ثقته وكفنه على الراهن والمضمون بالائتلاف عينه  
فاجاب ضمان الفقه لا يوثق فيكون المثل الواحد مضمون بضمانين بخلاف  
محل الضمان بخلاف البيع وسوا كان البيع بائناً او بشرط الخيار لان المبيع في  
يد البايع مضمون بالتميز الحالي فيمنع كونه مضموناً بضمان آخر وان  
هلك بفعل المشتري لا ينفسخ البيع وعليه التميز لانه بالائتلاف صار  
قابضاً كل المبيع لانه لا يمكن اداؤه الا بعد اتيان يد عليه وهو  
معنى القبض فيقدر عليه التميز وسوا كان البيع بائناً او بشرط الخيار  
للمسري لان خيار المشتري لا يمنع زوال المبيع عن ملك البايع بخلاف  
فلا يمنع صحة القبض فلا يمنع نقر التميز وان كان البيع بشرط الخيار  
للتابع او كان البيع فاسداً فعليه ضمان مثله ان كان ماله مثله  
وان كان ماله مثله فعليه قيمته لان خيار البايع يمنع زوال السلعة  
عن ملكه بخلاف فكان المبيع على حكم ملك البايع وماله مضمون  
بالمثل او القيمة وكذا المبيع بيقاً فاسداً مضمون بالمثل او القيمة  
وان هلك بفعل اجنبي فعليه ضمانه لا شك فيه لانه المثل ماله  
مملوكا لغيره بغير ادنه ولا يد له عليه فيكون مضموناً عليه بالمثل  
او القيمة والمشتري بالخيار ان شاء فسخ البيع فيعود المبيع الى ملك  
البايع فيمنع الحالي فيضمنه مثله ان كان مردوات الامثال وقيمتها  
ان لم يجز مردوات الامثال وان شاء اختار البيع فابيع الحالي بالضمان



واسعه البايع بالثمن لان المبيع قد تغير ضمان البايع لانه كان عينا فصار  
قيمة وتغير المبيع في ضمان البايع بوجوب الخيار فان اختار الفسخ وفسخ  
واستع البايع الجاني بالضمان وصمته ينظر ان كان الضمان من جنس الثمن  
وفيه فضل عن الثمن لا يطيب له الفضل لان الفضل ربح مالم يملك انزوال  
المبيع عن ملكه بنفس المبيع ورجح مالم يضمن لا يطيب للمبيع البني عليه السلم  
عن ربح مالم يضمن وفيه شبهة البر بانه يربح مالم يملك او ان كان الضمان  
من خلاف جنس الثمن طاب الفضل لان الربح بالا يحق عند اختلاف الجنس  
وان اختار البايع واستع الجاني بالضمان وصمته فان كان الضمان من جنس  
الثمن لا يطيب له الفضل لانه ربح مالم يضمن حقه لانه ربح مالم يملك لان  
المبيع مذكور وان كان من خلاف طاب الفضل لما قلنا ولو كان  
المشتري عند فقده اجبى قبل القبض فان كان القتل خطأ لا يفسخ البيع  
وللمشتري خيار الفسخ والبيع لما قلنا الا ان هاهنا ان اختار الفسخ وفسخ  
اتباع البايع عاقلة العاقل فاخذ قيمته في ثلث سنين وان اختار البايع استع  
العاقل قيمته في ثلث سنين ولو كان القتل عمدا اختلفوا فيه على ثلاثة  
اقوال قال ابو حنيفة رحمه الله ان المشتري بالخيار ان شاء فسخ البيع والبيع  
ان يقض العاقل بعينه وان شاء اختار البايع وله ان يقض العاقل بعينه  
وعليه جميع الثمن وقال ابو يوسف المشتري ان شاء فسخ البيع ويعود المبيع  
الى ملك البايع وليس للبايع ان يقض وليكنه ياخذ من مال القاتل القيمة  
في ثلث سنين وان شاء اختار البايع والمشتري ان يقض وعليه جميع الثمن وقال  
محمد لا فضا من على العاقل حال والمشتري بالخيار ان شاء فسخ البيع والبيع ياخذ  
القيمة من القاتل في ثلث سنين وان شاء اختار البايع واتباع القاتل القيمة في ثلث  
سنين وجه قول محمد ان العبد لم يجر على ملك البايع وقت القتل بل كان على  
ملك المشتري فلم ينفذ السبب بوجوب القصاص للبايع وملك المشتري لم

يجر مستقرا بل كان محملا للعود الى ملك البايع بالفسخ فلا يثبت ولاية  
القصاص لاحدهما وجه قول ابو يوسف انه لا سبيل للبيات ولا يثبت  
القصاص للبايع لما قاله محمد وهو ان القتل صادف محلا ليس بملوك  
للبايع عند القتل فاما الملك فتأبى للمشتري وقت القتل وقد لزمت  
ومرر باختيار البايع فثبت له ولاية الاستيفاء ولا يحنف رحمه الله  
انه امكن القول بثبوت ولاية الاستيفاء لها على اعتبار اختيار البايع  
وعلى اعتبار اختيار الفسخ اما على اعتبار اختيار الفسخ فلان في العقد  
رفع من الاصل وجعله كانه لم يجر فيمن ان الجنانية وردت على ملك  
البايع فثبت له ولاية الاقتصار هذا اذا هلك المبيع كله قبل  
القبض فاما اذا هلك كله بعد القبض فان هلك باقة سماوية او  
بفعل المبيع او بفعل المشتري لا يفسخ البيع والهلاك على المشتري  
وعليه الثمن لان البايع بقدر قبض المبيع يستمر الثمن وكذلك ان هلك  
بفعل اجنبي لما قلنا ويرجع المشتري على الاجنبي بضمانه ويطيب له  
الفضل لان هذا الفضل ربح ما قد ضمروا ان هلك بفعل البايع ينظر ان  
كان المشتري قبضه باذن البايع او غير اذنه احر الثمن معقود او موحل  
فاستهلكه واستهلك الاجنبي سوا وان كان قبضه بغير اذن  
البايع صار مستردا المبيع بالاستهلاك لحصل الاستهلاك في ضمانه  
فيوجب بطلان البيع وسقوط الثمن كما لو استهلك وهو في يده والله اعلم  
هذا اذا هلك المبيع قبل القبض وبعد فاما اذا هلك بعضه فان  
كان قبل القبض وملك باقة سماوية ينظر ان كان النقصان نقصان  
قد ربان كان مكسلا او موزونا او مقدودا يفسخ العقد بقدر الهالك  
ولسقط حصته من الثمن لان كل قدر من المقدرات معقود عليه فيقال له  
سي من الثمن وهلاك كل المعقود عليه يوجب افساخ البيع في الكل



فيسقط كل الثمن ففلا لا يعضد بوجوب انفساخ البيع في قدره ويتوقف  
الثمن بقدره والمشتري بالخيار ان يشأ اخذ حصته من الثمن وان شأ ترك  
لان الصفقة قد فرقت عليه وان كان التقاض بقضاض وصف وهو كل  
ما يدخل في البيع من غير تسمية كالشجر والبناء الى الارض واطراف الجنوان  
والجودة في المكمل والموزون لا يفسخ البيع ولا يسقط عن المشتري شيء من  
الثمن لان الاوصاف لا حصه لها من الثمن الا اذا ورد عليها القبض او  
الجناية لا يفسخ مقصودة بالقبض والجناية والمشتري بالخيار ان يشأ  
اخذ جميع الثمن وان شأ ترك لتعيب المبيع قبل القبض ان هلك بفعل المبيع  
بان خرج بنفسه لا يفسخ البيع ولا يسقط عن المشتري شيء من الثمن لان حياته  
على نفسه هدر فصار كما لو هلك بفضه بافه سامة وهذا بعضه يقض  
الوصف والاوصاف لا يقابل بالثمن فلا يسقط شيء من الثمن ولكن المشتري  
بالخيار ان يشأ اخذ جميع الثمن وان شأ ترك لتغير المبيع ولو كان المشتري حلويا  
سوى بني آدم فقتل احدهما صاحبه قبل القبض لسقط حصته من الثمن والمشتري  
بالخيار ان يشأ اخذ الباقي حصته من الثمن وان شأ ترك لان فعل العجاء جبار  
فصار كأنه اشترى حيوانا ثم مات احدهما قبل القبض حقا فله لو كان  
المشتري عبدا فقتل احدهما صاحبه قبل القبض او كان جارية فولدت  
قبل القبض ففكر الولد فقتل احدهما صاحبه قبل القبض والمشتري بالخيار  
ان يشأ ففسخ البيع في الباقي وبطلت الجناية لان الفسخ اعلى الى ملك البائع  
فبقيت ان الفعل حصل في ملك البائع فبطل وان شأ اخذ العالم منها جميع  
الثمن ولا يسقط عن المشتري شيء من الثمن لا يفسخ البيع ولا يسقط عن المشتري  
لصار اخذ جميع الثمن في الباقي ففسخ البيع لا يسقط عن المشتري شيء من الثمن  
اخي منها جميع الثمن وان شأ ترك بيان ذلك انه لو اخذ القاتل منها  
حصته من الثمن لا يفسخ البيع في المقول وانفساخ البيع ارتفاعه من الاصل

في ربحي

الاوصاف لا حصه  
لها من الثمن

فعل العجاء جبار

وعوده الى ملك البائع فبقيت ان الفعل حصل في ملك البائع فبطل وان شأ اخذ العالم منها جميع  
الثمن ولا يسقط عن المشتري شيء من الثمن لا يفسخ البيع ولا يسقط عن المشتري  
لصار اخذ جميع الثمن في الباقي ففسخ البيع لا يسقط عن المشتري شيء من الثمن  
اخي منها جميع الثمن وان شأ ترك بيان ذلك انه لو اخذ القاتل منها  
حصته من الثمن لا يفسخ البيع في المقول وانفساخ البيع ارتفاعه من الاصل

وَعَوْدُهُ إِلَى مِلْكِ الْبَائِعِ قَبْلَ أَنْ يَرْجِعَ الْمَشْتَرِي قَبْلَ عَيْدِ الْبَائِعِ فَخَاطَبَ  
بِالدَّخْلِ أَوْ الْقُدْرَةِ وَاسْمُ الْفِعْلِ قَامَ مَقَامَ الْمَقُولِ مَعْنَى فَيَأْخُذُ بِقِيَّةِ الثَّمَنِ  
فَصَارَ فِي اخْتِارِ الْبَائِعِ مِنْهُمَا حَصْنَةً مِنَ الثَّمَنِ الْحَالِ اخْتِارَ الثَّمَنِ الْمَالِ  
خَيْرُهُ فِي الْإِبْتِدَاءِ لِأَخْذِ جَمِيعِ الثَّمَنِ وَالْفُسْخُ هَذَا فَإِنْ هَلَكَ بِفِعْلِ الْبَائِعِ  
بِطُلُوبِ الْبَيْعِ بِقَدْرِهِ وَيُسْقُطُ عَنِ الْمَشْتَرِي حَصَّةُ الْهَالِكِ مِنَ الثَّمَنِ وَهُوَ قَدْ  
الْقَضَاءُ أَعْيَارًا لِلْبَعْضِ بِأَكْثَرِ سَوَاءٍ إِنْ الْقَضَاءُ بِقَضَائِهِ أَوْ قَضَاءُ  
صَفَةٍ لَأَنَّ الْأَوْصَافَ لَهَا حَصَّةٌ مِنَ الثَّمَنِ عِنْدَ وَرُودِ الْجَنَائِدِ عَلَيْهَا لِأَنَّهَا  
تَصِيرُ أَصْلًا بِالْفِعْلِ فَتَقَابِلُ بِالْثَّمَنِ وَالْمَشْتَرِي بِالْخِيَارِ فِي الْبَائِعِ أَنْ يَأْخُذَ  
بِحَصَّتِهِ مِنَ الثَّمَنِ وَأَنْ يَشَاءَ تَرْكَ الْبَيْعِ وَالصَّفَقَةُ عَلَيْهِ وَلَوْ اخْتَارَ الْمَشْتَرِي اخْذَ  
فَلَمْ يَقْبِضْهُ حَتَّى مَاتَ مِنْ ذَلِكَ الْجَنَائِدِ أَوْ مِنْ غَيْرِهَا مَاتَ عَلَى الْبَائِعِ يَسْقُطُ الثَّمَنِ  
الْمَشْتَرِي لِأَنَّ الْمَبِيعَ إِنَّمَا يَدْخُلُ فِي صَمَانِ الْمَشْتَرِي بِالْقَبْضِ وَلَمْ يَوْجَدْ فَإِنْ قَبِضَ  
الْمَشْتَرِي مَاتَ مِنْ جَنَائِدِ الْبَائِعِ أَوْ غَيْرِهَا سَقُطَ عَنِ الْمَشْتَرِي حَصَّةُ جَنَائِدِ  
الْبَائِعِ وَلَزِمَهُ مَا بَقِيَ مِنَ الثَّمَنِ أَمَّا إِذَا مَاتَ مِنَ الْجَنَائِدِ فَلَا يَنْقُصُ الْبَائِعُ مِنْ  
مِنْ الْمَشْتَرِي فَتَقْدَرُ قَبْضُهُ قَبْضُهُ عَلَيْهِ مَتْنُهُ وَكَذَا مَاتَ مِنْ جَنَائِدِ الْبَائِعِ  
لَأَنَّ الْمَشْتَرِي قَبْضُ الْبَائِعِ حَقِيقَةٌ قَبْضُ الْبَيْعِ يَوْجِبُ تَقَرُّقَ الثَّمَنِ فِي الْأَصْلِ  
إِذَا وَجَدَ مِنَ الْبَائِعِ مَا يَنْقُصُهُ فَيَصِيرُ مَسْرُودًا وَالتَّسْرِيَةُ لَيْسَتْ فَعَالَةً حَقِيقَةً  
وَأَمَّا هِيَ صَنَعَ اللَّهُ تَعَالَى بِعَيْنِ مَصْنُوعَةٍ مِمَّنْ الْمَقْبُوضُ عَلَى حَقِّ قَبْضِ الْمَشْتَرِي  
فَتَقْدَرُ عَلَيْهِ مَتْنُهُ وَلَئِنْ قَبِضَ الْمَشْتَرِي مَتْنَهُ انْشَاءَ الْعَقْدِ فِيهِ لَأَنَّ الْقَبْضَ  
شَبَّاهًا بِالْعَقْدِ وَالْإِنشَاءُ الشَّرَاقِطُ لِلتَّسْرِيَةِ كَمَا لَوْ اشْتَرَاهُ مِنْهُ بَعْدَ  
جَنَائِدِهِ وَقَبْضُهُ ثُمَّ سَرَتْ إِلَى النَّفْسِ وَمَاتَ فَكَذَا الْقَبْضُ وَاللَّهُ أَعْلَمُ  
وَأَنْ هَذَا فِعْلُ الْمَشْتَرِي لَا يَطْلُ الْبَيْعُ وَلَا يَسْقُطُ عَنْهُ شَيْءٌ مِنَ الثَّمَنِ لِأَنَّهُ  
صَارَ قَابِضًا لِلْكَلِّ بِالْأَلْفِ الْبَعْضُ لَا يَمُكِّنُ مِنَ الْأَلْفِ الْبَعْضُ الْإِبَاتِيَّاتِ  
الْبَيْدَ عَلَى الْكَلِّ وَهُوَ تَقْدِيرُ الْقَبْضِ وَصَارَ قَابِضًا قَدْ رُفِعَ الْمَتْلَفُ بِالْأَتْلَافِ



والباقي بالعيب فقرر عليه كل الثمن ولو مات في يد البائع بعد  
جناية المشتري بنظر ان مات من تلك الجناية مات على المشتري وعليه  
الثمن لانه لما مات من جانيته تميز ان فعله السابق وقع اتلاقا لكل  
فقرر عليه كل الثمن سواء منعه البائع بعد جناية المشتري او لم يمنعه  
لان منع البائع بعد وجود الاتلاف من المشتري هو رد وان مات من غير  
الجناية فان كان البائع لم يمنعه مات من مال المشتري ايضا وعليه كل  
الثمن لما ذكرنا ان الجناية صار قابضا لكل المبيع ولم يوجد ما ينقص قيمته  
فبقى حكم ذلك القبض وان كان منعه لزم المشتري حصته ما استهلك  
وسقط عنه ثمن ما بقي لان البائع لما منع فقد نقص قبض المشتري في قدر القاييم  
وصار مستردا اياه فاداهلك فقد هلك في ضمانه فله ان يملكه ولو جنى  
عليه البائع ثم جنى عليه المشتري سقطت عن المشتري حصه جناية البائع كما  
قلنا ولزمه ثمن ما بقي لانه صار قابضا للباقي بجانيته فقرر عليه ثمنه  
لان جانيته دليل الرضى بتعيب البائع فان استل المشتري بالجناية ثم جنى  
البائع قبل قبض الثمن فان را العبد من الجنايتين فالمشتري بالخيار ان شا  
اخوه وسقطت عنه حصه جناية البائع من الثمن وان شاكرك لان المشتري  
وان صار قابضا بالجناية لكن الجناية فيه قبض بغير ادن البائع والثمن غير منقود  
فلما جنى عليه البائع فقد استرد ذلك القدر فحصلت جانيته بتعيبا  
لمبيع وحدوث العيب في المبيع قبل القبض وجب الخيار فان شاكس وخا  
ترك وعليه ثلثه ارباع الثمن وسقطت عنه جناية البائع من الثمن وهو  
الرابع لان النصف هلك بجناية المشتري فقرر عليه ثمنه ورابع منه قاييم  
فما حرم ثمنه ايضا والرابع هلك بجناية البائع قبل القبض فسقط عنه ثمنه  
وان مات العبد في يد البائع بعد الجنايتين بعد ان كان المشتري وقطع يده  
ثم قطع البائع رجله من خلاف ثم مات في يد البائع من الجنايتين فعلى المشتري

خمسة اثمان الثمن وسقط عنه ثلثه اثمان الثمن لان المشتري ما قطع يده  
فقد قرر عليه نصف الثمن لانه صار قابضا بالقطع ولما قطع البائع رجله  
فقد استرد نصف القاييم من العبد وهو الربع فبقى حال ربع قاييم من  
العبد فاذا سرت الجناية فقد هلك ذلك الربع من سرايه الجنايتين  
فيقسم ذلك الربع بينهما نصفين فالحساب الحساب بالارباع فمجعل كل سهم  
اربعة فبصر ثمانية فلذلك جعلنا الحساب من ثمانية فذلك بجناية  
المشتري النصف وهو اربعة وجناية بسرايه جانيته سهم فقرر عليه  
ثمنه فذلك خمسة اثمان الثمن وهلك بجناية البائع سهمان وبسرايه  
جانيته سهم فذلك ثلثه اثمان الثمن وسقط عنه لان هلاك هذا القدر  
يسقط عنه والله اعلم هذا اذا جنى المشتري ولا ثم جنى البائع فبرأت  
الجراحة او سرت فاما اذا جنى البائع او لام المشتري فان را العبد فلا  
خيار للمشتري ها هنا لما ذكرنا ان اقدامه على الجناية بعد جناية البائع  
دليل الرضى بتعيبه فبطل خياره ولم يزمه ثمن ما بقي لانه صار قابضا لما  
بقى وان مات العبد من الجنايتين فالجواب ها هنا على القلب من الجواب  
في المسئلة المتقدمة وهو ان على المشتري ثلثه اثمان وسقط عنه خمسة  
اثمان الثمن فحكم جناية المشتري ها هنا حكم جناية البائع هاهنا لما ذكرنا  
فانهم ولو كان الثمن مقبوضا والعبد في يد البائع فجنى عليه البائع لسقط  
عن المشتري حصته من الثمن ايضا لما ذكرنا فان كان المشتري جنى ولا  
ثم جنى البائع يلزم البائع من القيمة ما يلزم الاجنبى لان المشتري صار قابضا  
بالجناية ولا يملك البائع قبض القبض والاسترداد ها هنا لان الثمن مقبوض  
فصار جانيته وجناية الاجنبى سواء ولو كان البائع جنى او لام جنى المشتري  
فما هلك بجناية البائع تسقط حصته من الثمن وما هلك بسرايه جانيته فعليه  
قيمته لان ما هلك بجانيته بعد جناية المشتري يجب قيمته على ما ذكرنا فكذا



ما ملك براءة جنايته والله اعلم وان هلك بفعل اجنبي فعليه ضمانه  
 لا شك فيه والمشتري بالخيار ان يشأ فسخ البيع وابتع البائع الحايضمان  
 ما جنبي وان شيا اختار البيع وابتع الحايضمان وعليه جميع الثمن  
 وانهما اختارا فالحكم فيه بعد ذلك على ما ذكرنا في الدعوى الاجنبي  
 كل المبيع والله اعلم هذا اذا هلك بعض المبيع قبل القبض فاما اذا  
 هلك بعضه بعد القبض باف سماءية او بفعل المبيع او بفعل المشتري  
 فالهلال على المشتري لان المبيع خرج عن ضمان البائع بعرض المشتري فقرر  
 عليه الثمن وكذا اذا هلك بفعل اجنبي فالهلال على المشتري لما قلنا  
 ويرجع بالضمان على الاجنبي لا شك فيه وان هلك بفعل البائع ينظر ان لم  
 يترك له حق الاسترداد للحبس لاستيفاء الثمن فان كان المشتري مضطرا  
 باذنه او كان الثمن منقودا او موقلا فله ان يوافق المشتري او لا  
 سواء وقد ذكرنا حكمه وان كان له حق الاسترداد بان كان قبضه بغير  
 اذنه والتمن حال غير منقود يفسخ البيع في قدر المثل وسقط عين  
 المشتري طمحه من الثمن لانه صار مستردا لذلك القدر بالاداء فلف  
 ذلك القدر في ضمانه فيسقط قدره من الثمن ولا يكون مستردا لانهم  
 يوجد منه الا بالبدل في لا يده لو هلك الباقي يد المشتري فعليه حصة  
 من الثمن الا اذا هلك الباقي من سريه جنايته البائع فيصير مستردا وسقط  
 عن المشتري جميع الثمن لان لف الباقي حصل مضافا الى فعله فصار مستردا  
 لكل فلف الباقي ضمانه فيسقط كل الثمن ولو اختلف البائع  
 والمشتري في هلال المبيع فقال البائع هلك بعد القبض ولي عليك  
 الثمن وقال المشتري هلك قبل القبض ولا ثمن لك على القول قول  
 المشتري مع ميمنه لان البائع يدعي عليه القبض والتمن وهو ينكره ولان  
 الظاهر شاهد المشتري لان المبيع كان في يد البائع والظاهر بقاء ما كان

حصة

الظاهر بقاء ما كان  
عليه ما كان

عل

على ما كان والبائع يدعي امرا عارضا وهو الرزوال والاشفاق  
 فكان المشتري متمسكا بالاصل الطاهر فكان القول قوله وان اقام  
 احدهما البينة قبلت بيمينته ولو اقام جميعا البينة بعض ميمنه البائع  
 لانها عبت امرا خلافا للطاهر وما شرعت البينات الا لهدا ولا  
 اكثر اظهارة لانها رطهر القبض والتمن فكانت اولى بالقول وكذلك  
 لو اختلفا في الاستهلاك فادعي البائع على المشتري انه استهلكه  
 وادعي المشتري على البائع انه استهلكه فالقول قول المشتري لما  
 قلنا هذا اذا لم يكن للبينة تاريخ فاما اذا كان لها تاريخ وتاريخ  
 احدهما سبق فالسبق اولى في الهلاك والاستهلاك جميعا هذا  
 اذا لم يكن قبض المشتري المبيع طاهرا فاما اذا كان طاهرا فادعي  
 الاستهلاك فان لم يكن لها بينة فالقول قول البائع لان الطاهر  
 شاهد له لان المبيع في يد المشتري وانهما اقام البينة قبلت بيمينته  
 وان اقاما جميعا البينة فالبينة منه المشتري لانه هو المدعي الا ترى  
 الا ترى انه يدعي امرا باطنا ليزيله طاهرا وهو الاستهلاك بين  
 البائع والمبيع في حق وكذا المشتري لو ترك الدعوى يترك ولا يجبر  
 عليه والبائع لو ترك الدعوى لا يترك بل يجبر عليه وهذا عيانا  
 في تحديد المدعي والمدعي عليه واذا قامت بيمينه المشتري ينظر فان  
 كان في موضع للبائع حق الاسترداد للحبس لاستيفاء الثمن بان  
 كان المشتري قبضه بعد اذن البائع والتمن حال غير منقود يسقط  
 الثمن عن المشتري لانه بالاستهلاك صار مستردا وانفسخ البيع وان  
 كان في موضع له حق الاسترداد للحبس بان كان المشتري قبض المبيع  
 باذن المبيع وبغير اذنه لكن الثمن منقود او موقل فالمشتري ان يضمن  
 البائع قيمة المبيع لانه اذا لم يكن له حق الاسترداد لم يحصل بالاستهلاك

البينة الموعود بها هي  
التي فيها امر الطاهر

اختلافه للاستهلاك

الدعوى المدعى والمدعى عليه



مستردا ولا يفسخ البيع فلا يحصل الاستهلاك في ضمان البائع فله قيمة  
 القيمة كما لو استهلكه اجنبي والله اعلم ولو اشترى بفلوس نافقة ثم  
 كسدت قبل القبض اعني عند اي حيفه رحمه الله وعلى المشتري رد  
 المبيع ان كان قائما وقيمته او مثله ان كان هالكا وعند اي يوسف ومحمد  
 لا يبطل البيع والبائع بالخيار ان شاء فسخ البيع وان شا احلفه الفلوس  
 كما اذا كان الثمن رطبا فانقطع قبل القبض ولا ي حيفه رحمه الله ان الفلوس  
 بالكسب اخرجت عن كونها مئالا لان مئالتها بعت باصطلاح الناس  
 فاذا اراد الناس التعامل بها عددا فقد زال عنها صفة الثمنية ولا يبيع  
 بلامتن فيفسخ ضرره ولو لم تكسد ولكنها رخصت قيمتها او غلت لا يفسخ  
 البيع بالاجماع وعلى المشتري ان يقد مثلا عددا ولا يلتفت الى القيمة  
 ها هنا لان الرخص او الغلا لا يوجب بطلان الثمنية الا ترى ان  
 الدراهم قد رخص وقد غلوا وهي على حالها اثمانا فاحلف ابو يوسف  
 ومحمد فيما بينهما وقت اعتبار القيمة فاعتبر ابو يوسف وقت العقد  
 لانه وقت وجوب الثمن واعتبر محمد وقت الكساد وهو اخر يوم ترك  
 الناس التعامل بها لانه وقت العجز عن التسليم ولو استقرض فلوسا  
 نافقة وقبضها فكسدت فعليه رد مثل ما قبض من الفلوس عددا  
 في قول اي حيفه وفي قول اي يوسف ومحمد عليه قيمتها وجه قولها  
 ان الواجب قبض القرض رد مثل المقبوض والكساد عجز عن رد المال المحرو  
 عن حد الثمنية وصيرورتها سبلة فجب عليه قيمتها كما لو استقرض  
 شيئا من ذوات الامثال وقبضه ثم انقطع عن ايدي الناس ولا ي حيفه  
 ان اثر الكساد في بطلان الثمنية وانه لا يمنع جواز الرد بدل لانه لو  
 استقرضها بعد الكساد جاز ثم اختلفا في وقت اعتبار القيمة على ما  
 ذكرنا ولو لم تكسد ولكنها رخصت او غلت فعليه رد مثل ما قبض لا

الفلوس اذ السدت  
 وفيه سبق حكم الفلوس  
 في موضعين قبل هذا

قروض الفلوس

خلاف

خلاف لما ذكرنا ان حيفه الثمنية باقية ولو اشترى بدينار فلوسا  
 وتقابضا واقر قائم استحققت الفلوس من يد واحدتها المستحق لا يبطل  
 العقد لان لا استحقاق وان انقص القبض والتحق بالعدم فيصير كأن  
 الاقرا وحصل عن قبض الدراهم دون الفلوس وهذا لا يوجب بطلان  
 العقد وعلى بايع الفلوس ان يقد مثله وكذلك ان استحق بعضا واخذ  
 قدر المستحق لا يبطل البيع لما قلنا وعلى بايع الفلوس ان يقد مثل القدر  
 المستحق وكذلك اذا وجد المشتري الفلوس من الفلوس الكاسد  
 لا يبطل البيع لان قبض احد البدلين فيما لا يتضمن بطل العقد على الصحة  
 وقد وجد قبض احدهما وهو الدراهم ولو كان المشتري قبض الفلوس ولم  
 ينفد الدراهم واقر قائم استحققت الفلوس فالمستحق بالخيار ان اشأ  
 اجاز نقد البائع فنجوز العقد لان الاجازة استندت الى حالة العقد  
 فجازا العقد والعقد يرجع المستحق على بايع الفلوس مثله وينفذ المشتري  
 الدراهم لتبايع الفلوس وان شأ لم يجز واخذ الفلوس وبطل العقد لانه لما  
 لم يجز واخذ الفلوس فقد انقص القبض والتحق بالعدم فبين ان اقرا فلهما  
 حصل لا عن قبض اضلا فبطل العقد وكذلك لو استحق بعض الفلوس  
 فحكم البعض حكم الكل وقد ذكرنا ولو وجد الفلوس كاسد لا يروح بطل  
 العقد لانه اظهر انهما اقر قائم غير قبض وان وجدها يروح في بعض  
 التجارات ولا يروح في البعض واما خد البعض دون البعض فحكمها حكم  
 الدراهم الزايفة ان يجوزها المشتري جاز لا بها من جلس حده اضلا  
 وان لم تجوزها فالقياس ان يبطل العقد في المردود قل او كثر وهو  
 قول زفر وعند اي يوسف ومحمد ان لم يستبدل في مجلس الرد يبطل وان  
 استبدل لا يبطل وعند اي حيفه ان كان قليلا فاستبدل لا يبطل  
 وان كان كثيرا يبطل على ما ذكرنا في التسليم والله اعلم واما بيان صفة

استحققت الفلوس



سائر حكم البيع

الحكم فله صفتان للزوم حتى لا يفرد أحد العاقدين بالفسخ سواء كان بعد الاقتران عن المجلس أو قبله عندنا وعند الشافعي لا يفسخ إلا بعد الاقتران عن المجلس وقد ذكرنا الكلام فيه من الجاسر فيما قدم والثانية الحلول وهو تبوت الملك في البديل للحال بخلاف البيع بشرط الخيار لأن الخيار يمنع انعقاد العقد في حق الحكم فممنوع وقوعه بملك كالحال بخلاف البيع الفاسد فإن تبوت الملك فيه موقوف على القبض فنصير ملكا عنده والله أعلم وأما الأحكام التي هي من التوابع للحكم الأصلي للبيع فمنها وجوب تسليم المبيع والمثل والكلام في هذا الحكم في مواضع أخر بما في بيان وجوب تسليم أحد البديلين وما هو من توابع تسليمها والثاني في بيان وقت وجوب تسليمها والثالث في تفسير التسليم والقبض والرابع في بيان ما يصير المشتري به قابضاً للمبيع من التصرفات وما لا يصير مما لا بد من تسليم البديلين واجب على العاقدين لأن العقد أوجب الملك في البديلين ومعلوم أن الملك ثابت لبعثته وأما ثبت وسيلة إلى الانتفاع بالملوك ولا يتهيأ الانتفاع به إلا بالتسليم فكان إيجاب الملك في البديلين شرعاً إيجاباً لتسليمها ضرورة ولا معنى للبيع لا يحصل إلا بالتسليم والقبض لأنه عقد مبادله وهو مبادله شيء مرغوب بشيء مرغوب وحقيقة المبادلة في التسليم والقبض لأنها أخذ بديل وإعطاء بديل وأما قول البيهقي والشر وهو لا يجاب والقبول جعله لئلا عليها وهذا كان التقاطي بيعاً عندنا على ما ذكرنا والله أعلم وعلى هذا يخرج إجرة الكيل والوزان والعداد والذراع في بيع المكيل والموزون والمعدود والمدروع مكايلة وموازنة ومعاداة ومدارعة إنها على البايع أمّا إجرة الكيل والوزان فلاهما من مونات الكيل والوزن والكيل والوزن فمما بيع كالمكايلة

فصل في أحكام التوابع للحكم الأصلي للبيع

إجرة الكيل والوزان شيخ علي البايع

وموازنة

وموازنة من تمام التسليم على ما نذكر والتسليم على البايع فكانت مونة التسليم عليه والعدد في المعدود الذي بيع هذه المنة الحكم والوزن في المكيل والموزون عند أبي حنيفة رحمه الله فكان من تمام التسليم مكانت موقته على من عليه التسليم وعندما هو من يابن تأكيد التسليم فكان من توابعه كالذرع فيما بيع مدارعة فكانت مونة التسليم على من عليه التسليم وهو البايع ولذا إجرة وزان المثل على المشتري لما قلنا وأما إجرة ناقدا المثل فمن محمد فيه روايتان روى ابن رستم عنه أنها على البايع لأن حقه في الجيد والنقد ليمتزج فقد كانت مونة عليه وروى ابن سميعة أن البايع إن كان لم يقبض الدراهم فعلى المشتري لأن عليه تسليم من جيد فكانت مونة تسليمه عليه ولو كان قد قبض فعلى البايع لأنه قبض حقه ظاهراً فأنما يطلب بالنقد إذا أدى فكان الناقد عاملاً له فكانت إجرة عمله عليه وأما بيان وقت الوجوب فالوجوب على التوسع ثبت عقب العقد بلا فصل وأما على التضييق فإن تبايعاً عيناً بعين وجب تسليمها معاً إذا حال كل واحد منهما صاحبه بالتسليم لما ذكرنا أن المساواة في عقد المعاوضة مطلوبة المتعاقدين عادة والحقيق السأوي فاهنا في التسليم معاً لما ذكرنا أنه ليس أحدهما بالتقديم أولى من الآخر وكذلك إن تبايعا ديناً بدين لما قلنا وإن تبايعا عيناً بدين تراعى فيه الترتيب عندنا فوجب على المشتري تسليم الثمن أولاً بحقيق السأوي فيه على ما بينا فمما تقدم وأما تفسير التسليم والقبض فالتسليم والقبض عندنا هو التخلي وهو أن غلب البايع بين المبيع وبين المشتري ربيع الحاييل منهما على أي وجه تمكن المشتري من التصرف فيه فحصل البايع مسلماً للمبيع والمشتري قابضاً له وكذا تسليم الثمن من المشتري للبائع وقال الشافعي القبض في الدار والعقد

إجرة وزان المثل شيخ علي البايع

تبايعا عيناً بعين

فصل في تفسير القبض والتسليم وصورتهما



والا شجار بالتحلية واما في الدرهم والدنانير فبينا ولها بالبراجم  
وفي الثياب بالنقل وكذا في الطعام اذا اشتراه بخازفة واذا  
اشتراه بمكاييل بالكيل وفي العبد والبهيمة بالشتر من مكانه وخرقه  
ان الاصل في القبض هو الاخذ بالبراجم لانه القبض حقيقة الا ان  
لا يحتمل الاخذ بالبراجم اقيم النقل مقامه فيما يجند النقل وفيما لا يجند  
اقمت التحلية مقامه ولنا ان تسليم الشيء في اللغة عبارة عن  
جعل له سالما خالصا بقال سلم فلان نقل ان اي خلص له وقال الله تعالى  
ورجلا سالما لرجل اي سالما خالصا له لا يشركه فيه احد فتسلم  
المبيع الى المشتري هو جعل المبيع سالما للمشتري خالصا له بحيث لا  
يشاركه فيه غيره وهذا يحصل بالتحلية فكانت التحلية تسليم المبيع  
والتحلي قبضا من المشتري وكذا هذا في تسليم الثمن الى البائع لان  
التسليم واجب ومن عليه الواجب لا بد وان يكون له سبيل الخروج  
عن عهده ما وجب عليه والذي وسعه هو التحلية ورفع الموانع  
فاما الاقباض فليس وسعه لان الاقباض بالبراجم فعمل اختيار  
للقبض فلو تعلو وجود التسليم عليه لتعدا لوقا بالواجب وهذا  
لا يجوز ثم لا خلاف بين اصحابنا رحمهم الله في ان اصل القبض يحصل بالتحلية  
في سائر الاقوال واختلفوا في انها هل هي قبض تام فيها ام هي قبض  
من المذروعات والمعدودات المتفاوتة فالتحلية فيها قبض تام بلا  
خلاف حتى لو اشترى مدروعا مذارعة او معدودا معاداة فهو وجبت  
التحلية مخرج عرضا من البيع ولجوز له بيعه والاسفاح به قبل الذرع  
والعد بلا خلاف وان كان ماله مثل فان يملكه بخازفة فذلك لانه  
لا يعتبر القدر في بيع المجازفة وان باع مكاييل او موازنة في المكيل

ان اصل القبض يحصل  
بالتحلية واختلف في  
كونه قبضا تاما

لا يعتبر القدر في بيع  
المجازفة

والموزون

في البيع  
في القبض  
في النقل  
في الكيل  
في الموازنة  
في المكيل  
في الموزون  
في المذروعات  
في المعدودات  
في المتفاوتة  
في المذروعات  
في المعدودات  
في المتفاوتة

والموزون وخلا فلا خلاف في ان المبيع مخرج عرضا من البائع ويدخل  
في ضمان المشتري حتى لو هلك بعد التحلية قبل الكيل او الوزن يملك  
به المشتري وكذا لا خلاف في انه لا يجوز للمشتري بيعه والاسفاح  
به قبل الكيل او الوزن كذا لو اكله المشتري او اترده من يابعه  
ثم باعه مكاييل او موازنة من غير لم يملك للمشتري منه ان يبيعه او ينفع  
به حتى يكيله او يوزنه ولا يكتفي باكتيال البائع او اتراده من يابعه  
وان كان ذلك خصم هذا المشتري لما روي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم  
انه نهى عن بيع الطعام حتى يكيل لكن اختلفوا في ان حرمة الصرف قبل  
الكيل والوزن لا تغدأ تمام القبض بانعدام الكيل او الوزن او شرعا  
غير معقول المعنى وقال بعضهم الحرمة لمكان انعدام القبض على التمام  
بالمكيل والوزن واما لا يجوز الصرف في المبيع المنقول بدون قبضه اصلا  
لا يجوز بدون قبضه بتمامه وجه قول الاولين ما ذكرنا ان معنى التسليم  
والتسليم يحصل بالتحلية لان المشتري يصير سالما خالصا للمشتري على وجه  
يتبها له تقليبه والتصرف فيه على حسب مشيئته وازادته ولهذا  
كانت التحلية تسليميا وقبضا فيما لا مثله وفيما له مثل اذا ابيع بخازفة  
ولهذا يدخل المبيع في ضمان المشتري بالتحلية نفسها بلا خلاف لان  
التحلية قبض الا ان حرمة الصرف مع وجود القبض بتمامه ثبت تعديدا  
غير معقول المعنى والله اعلم وجه قول الاخرين تعليل محمد رحمه الله  
في هذه المسئلة في كتاب البيوع فانه قال ولا يجوز للمشتري ان تصرف  
فيه قبل الكيل لانه باعه قبل ان يقبضه ولم يرد به اصل القبض لا موجود  
وانما اراد به تمام القبض والدليل على ان الكيل والوزن في المكيل والموزون  
الذي يبيع مكاييل وموازنة من تمام القبض ان القدر في المكيل والموزون  
معقود عليه الا ترى انه لو كيل فارد اذ لا يطيب له الزيادة بل يرد او ينقص

هذا المبيع بالتحلية

يجب الكيل والوزن  
اذا باع المشتري  
الاول



لها ثم رطخ محضته سى من التمر ولا يعرف القدر فيها الأبالج والوزن  
 لا احتمال الزيادة والنقصان فلا يحتقن قدر قبض المعقود عليه الأبالج  
 والوزن مكان الكيل والوزن فيه من تمام القبض ولا يجوز بيع المبيع  
 المنقول قبل قبضه بتمامه كما لا يجوز قبل قبضه أصلا ورأسا بخلاف  
 المذروعات لأن القدر فيها ليس معقودا عليه بل هو جارح في الوصف  
 والأوصاف لا يكون معقودا عليها ولهذا سلمت الرأى للمشتري بلا من  
 وفي النقصان لا ينسقط عنه شيء من التمر فكانت التخلية فيها قبضا  
 تاما فيكتفي فيها بجواز التصرف قبل الدرع بخلاف المحلات والموزونات  
 على ما بيننا إلا أنه يخرج عرضها من البايع بالتخلية نفسها لوجودها قبض  
 بأصله والخروج عرضها من البايع متعلق بأصل القبض لا بوصف الحال فاما  
 جواز التصرف فيه مستند في قبضا كاملا كورود النهر عن بيع مالم يقبض  
 والقبض المطلق هو القبض الكامل والله اعلم وأما المعدودات المقاربة  
 إذا بيعت عددا لا جزافا فحكمها حكم المحلات والموزونات عندنا  
 حنفية رحمه الله حتى لا يجوز بيعها إلا بعد العقد وعند أبي يوسف ومحمد  
 حكمها حكم المذروعات فيجوز بيعها قبل العقد وجه قولها أن العددين  
 ليس من أموال الرأى كالدرهم ولهذا لم تكن المساواة فيه شرطاً لجواز  
 العقد كما لا يشترط في المذروع مكان حكمه كالدروع ولا يبي حنفية رحمه  
 الله أن القدر في المعدود معقود عليه كالقدر في الكيل والموزون الأثرى  
 لو عدل فوجد زائدا لا يطيب الزيادة له بلا من بل يرد لها أو يأخذ ما بينهما  
 ولو وجد ناقصا يرجع بقدر النقصان كما في الكيل والموزون ذلك أن القدر  
 فيه معقود عليه واحتمال الزيادة والنقصان في عدد المبيع ثابت فلا  
 بد من معرفة قدر المعقود عليه وامتنان من غيره ولا يعرف قدره إلا  
 بالعد فاشبه الكيل والموزون ولهذا كان العقد فيه منزلة الكيل والموزون

الدرع وصفه  
 التصرف فيه

العدودات كالمحلات

في ضمان العبد وإن لا أنه لم يجز فيه الرأى بالان المساواة بين واحد واحد  
 في العقد ثبت بأصطلاح الناس وهذا رتب التقاوت بينهما في القصر  
 والكبر لكن ما ثبت بأصطلاح الناس جاز أن يبطل بأصطلاحهم وما  
 بما يوافق أحداً بائنين فقد أهدرا اصطلاح الأهدار واعتبر الكبر لانهما  
 قصداً تصحيب البع ولا عبرة إلا بأخبار الكبر وسقط العقد فكان أحدهما  
 من أحد الجانبين بمقابله الكبير من الجانب الآخر فلا تحقق الرأى  
 هما هنا لا بد من اعتبار العددين عدداً وإذا اعتبر العقد لا يجوز التصرف  
 فيه قبل القبض كما في الكيل والموزون بخلاف المذروع فإن القدر فيه  
 ليس معقود عليه على ما بيننا فكانت التخلية فيه قبضا تاما فكان تصرفاً  
 في المبيع المنقول بعد القبض وأنه جائز والله اعلم ولو كاله البايع أو  
 وزنه كحضرة المشتري كان كذلك كافياً ولا يحتاج إلى أعلى الجدل لأن  
 المقصود بحصول حيلة مرة واحدة كحضرة المشتري وما روى عن رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم أنه سئل عن بيع الإطعام حتى يخرى فيه صاع البايع  
 وصاع المشتري محمول على موضع مخصوص وهو ما إذا اشترى بكلمة كاله  
 فأكاله ثم باعه من غيره مكاله لم يجز هذا المشتري التصرف فيه حتى يحصل  
 وأن كان هو حاضر عند اكتمال بایعه ولا يكتفي بذلك وكذا إذا سلم  
 إلى رجل في حنطة فلما حل الأجل اشترى المسلم اليه قدر المسلم فيه من رجل  
 مكاله وامررت السلم باقتضائه فانه لا يجوز له التصرف فيه مالم يحصل  
 من يمين المسلم اليه ومن نفسه بالنقص ولو كان مكان السلم قريبان  
 استقرض المسقرض كرا من افسان وامر المقرض قبض الكرا فانه كمن فيه  
 بجل واحد المشتري والمستقرض ووجه الفرق أن الجدل والوزن هما عقد  
 بشرط الجدل والوزن بهما الكيل والموزون بشرط جواز التصرف فهما لا بد من  
 تمام القبض على ما بيننا والسلم عقد بشرط الجدل والوزن والمسلم اليه يصير قابضاً

لا يجزى الرأى بالان المساواة

إذا كان الحضره  
 كان كافياً



له فيحصل كان المسلم الله فوضه بنفسه من البايع ثم يحل لنفسه بصيرة فاقا  
 لنفسه لان القبض بالجلد باب البيع لا دفاع جهالة المعقود عليه  
 بتميز حق المشتري عن حق البايع والقرض يعتبر نوع جهالة فلا يشرط  
 له القبض ولان الاقراض عبارة عندنا فالمقبوض من يد البايع كانه  
 عين حقه فصار كالمواعاة عينا ثم استردده فيصح قبضه بدور الكل  
 وانما يجب لكل واحد للمشتري لا غير والله اعلم واما بيان ما يصير  
 المشتري فاقبضا للمبيع من التصرف فاقبضا لا بصيرة فاقبضا فقول الله  
 التوفيق المبيع لا يخلو اما ان يكون في يد البايع واما ان يكون في يد المشتري  
 فان كان في يد البايع فالتلفه المشتري صار قابضه لانه صار قابضا  
 له بالتخلية فبالا لاف او لا لان التخلية يمكن من التصرف المبيع  
 والالاف تصرف فيه حقيقة والمكن من التصرف دون حقيقة الفرق  
 وكذلك لو قطع يد او شئ راسه وكل تصرف نقص منه شيئا لان هذه  
 الافعال في الدلالة على التمكين فوق التخلية ثم بالتخلية صار قابضا  
 فيها اولى وكذلك لو فعل البايع شيئا من ذلك بامر المشتري لان فعله  
 بامر المشتري بمنزلة فعل المشتري نفسه ولو اعتقه المشتري بصيرة فاقبضا  
 لان الاعناق والاف حكما يلحق بالالاف حقيقة وكذا لو تبرع او  
 استولد الجارية اي اقرانها ام ولد له لان التبرع او الاستيلاء ينقص  
 حكما فان ملحقا بالنقص حقيقة ولو زوج المبيع بان كان جارية او  
 عبدا فاقبضا لان بصيرة فاقبضا وهو رواية عن ابي يوسف وفي الاستحسان  
 لا بصيرة فاقبضا وجه القياس ان الزوج تعيب الا ترى ان الزوجية عيب  
 يرد بها واد اكانت الزوجية عيبا كان الزوج تعيبا والتعيب قبض  
 وجه الاستحسان انه تعيب حكما لا حقيقة لانه لا يوجب تنقص المحل ولا  
 نقصان الملك فيه فلا يصير قابضا وكذا لو اقر عليه بالدين

القرض اعادة

فما يصير المشتري قابضا من التصرف

اعناق المشتري قبض

فالقياس ان يصير قابضا لان الدين عيب حتى يرد به وفي الاستحسان  
 لا يصير قابضا لانه تعيب حكمي والله لا يوجب القبضان فلا يكون قبضا  
 ولو وطئها الزوج في يد البايع صار المشتري قابضا لان الوطئ ثبات  
 اليد على الموطوء والله حصل من الزوج بمسكيط المشتري فكان من حيث  
 انه اثبات اليد مضافا الى المشتري فكان قابضا من المشتري ولو اعار  
 المشتري المبيع من البايع او اودعه او آجره لم يكن شي من ذلك قبضا  
 لان هذه التصرفات لم يصح من المشتري لان يد الجليس بطريق الاصل ثابتة  
 للبايع فلا يتصور اثبات يد النيابة بهذه التصرفات فلم يصح من المشتري  
 لان يد الجليس والحقت بالعدم ولو اعاره او اودعه اجنبيا صار قابضا  
 لان الاعارة والاذاع اياه صح فقد اثبت يد النيابة لغريم فصار  
 قابضا ولو ارسل المشتري لعبد المبيع الى حاجة صار قابضا لان ارساله  
 في الحاجة استعماله بدليل انه صار غاصبا له واستعماله اياه اثبات  
 يد عليه وهو معنى القبض ولو جنى اجنبى شيئا المبيع فاختار المشتري  
 اتباع الجاني بالصان كان اختياره ممر له القبض عند ابي يوسف وعند  
 محمد لا يكون حتى لو نوى الصان على الجاني بان مات مقلدا كان النوى على  
 المشتري ولا يظل البيع عند ابي يوسف ويقتصر عليه الشئ وعند  
 محمد يظل البيع والثوى على البايع ويسقط عن المشتري الثمن وكذلك لو  
 استبدل المشتري الصان بما خد مكانه من الجاني شيئا اخر جاز عند  
 ابي يوسف وعند محمد لا يجوز لان هذا تصرف في المعقود عليه قبل  
 لان القيمة قائم مقام العين المستهلكة والتصرف في المعقود عليه قبل  
 القبض لا يجوز لامن البايع ولا من غيره وكذا المبيع لو كان مصنوعا من فضة  
 اشتراها دينار فاستهلك المصوغ اجنبى قبل القبض فاختار المشتري  
 اتباع الجاني بالصان ونفذ الدينار البايع وافترا قبل قبض ضمان

روح الجاني المتبرع واطمئنا الزوج

اعادة من البايع او اراه لم يكن قبضا



ضمان المستهلك لا يبطل الصرف بينهما عند أي يوسف لأن اختيار  
 تضمن المستهلك بمزله القبض عند وعند محمد يبطل الصرف لعدم  
 القبض وجه قول محمد أن الضمان حكم العين لا ينفذ القيمة مقامها  
 ولهذا بقي العقد على القيمة بعد استهلاك العين ثم العينة لو كانت قايمة  
 فهلك قبل القبض كان الهلاك على البائع ويبطل البيع ويستط الثمن عن  
 المشتري فكذا القيمة فلا أي يوسف أن ضايمه الأجنبي حصلت بامر  
 المشتري وأمره دلاله فيصير قابضا كما لو فعل نفسه ويبان ذلك أن  
 اختيار المشتري ابتاع الجاني بالضمان فملك منه المضمون لأن المضمون  
 ملك باختيار الضمان مستندا إلى وقت سيب الضمان فيصير كان الجناية  
 حصلت بامر المشتري فيصير قابضا لأن فعل الأجنبي بامر المشتري بمنزلة  
 فعل المشتري نفسه ولو أمر المشتري البائع أن يفعل في البيع عملا فإن  
 كان عملا لا ينقصه كالقضارة والغسيل بجر أو بغير أجر لا يصير قابضا  
 لأن الصرف الذي لا يوجب نقصان المحل مما يملكه البائع باليد  
 الثابتة كما إذا نقله من مكان لا مكان فكان الأمر به استيفاء لثقل اليد  
 فلا يصير قابضا وتجب الأجرة على المشتري أن كان بجر لأن الأجر  
 قد صحت لأن العمل على البائع ليس بواجب فجاز أن يقابل الأجر وإن  
 كان عملا ينقصه يصير قابضا لأن تنقيصه التلاف جرة وقد حصل بامر كان  
 مضافا إليه كانه فعله بنفسه والله أعلم وعلى هذا يخرج ما إذا سلم  
 في كسر حنطة فلما حل أجل أمر رب السلم إليه أن يحل في غرض السلم  
 إليه أو دفع إليه غرضه وأمره أن يحل فيها ففعل أنه كان رب السلم  
 حاضر يصير قابضا بالتحلية فإن كان غائبا لا يصير قابضا لأن الحنطة التي  
 يحلها السلم إليه ملكه لا ملك رب السلم لأن حقه في الدين لا العين  
 فلم يصح أمر المشتري بالتحلها فلم يصير وكيل له فلا يصير بدرب السلم

الله تعالى باختيار  
 الضمان مستندا إلى  
 سلب الضمان

سوا كانت الغرار لا سلم إليه أو لرب السلم لأن بدرب السلم عن  
 الغرار قد زالت فإذا كان فيها الحنطة فلم يصير بدرب السلم فلا  
 يصير قابضا وكذلك لو استقرض من رجل كرا أو دفع إليه غرضه ليملكه  
 فيها ففعل وهو غائب لا يصير قابضا لأن القرض لا يملك قبل القبض فكان  
 الكسر على ملك المقرض فلم يصح أمر المقرض بالتحل بملكه فلا يصير وكيل  
 له فلا يصير بدرب السلم أو لو اشترى من إنسان كرا بعينه  
 ودفع إليه غرضه وأمره أن يحل فيها ففعل صار قابضا سواء كان المشتري  
 حاضرا أو غائبا لأن المعقود عليه معين وقد ملكه المشتري بنفس  
 العقد فصح أمر المشتري لأنه تناول عينه هو ملكه فصار  
 التابع وكيل له وصارت يد المشتري وكذلك الحنطة إذا سلمت  
 المشتري باليد بدرب السلم لم يصير قابضا ولو سلمه البائع بامر المشتري  
 صار قابضا لأن الطين بمنزلة الكيل في الغرار ولو استعار المشتري  
 من البائع غرضه وأمره أن يحل فيها ففعل فإن كان المشتري حاضرا  
 يصير قابضا بالتحل بالبائع وإن كان غائبا لا يصير قابضا عند محمد  
 ما لم سلم الغرض إليه سوا كانت الغرار بغير عينها أو بعينها وقال أبو يوسف  
 إن كانت بعينها صار المشتري قابضا بنفس الكيل فيها فإن كانت بغير  
 عينها بان قال أعطني غرضه وكل فيها لا يصير قابضا وجه قول محمد أن  
 الغرار عارضا وفي الوجهين جميعا ولم يقبضها والعارية لا حكم لها دون  
 القبض فثبت في يد البائع فبقي ما فيها في يد البائع أيضا فلا يصير المشتري  
 قابضا لا بسلم الغرض إليه ولا أي يوسف الفرق بين حالة التعيين  
 وعدم التعيين وهو أن الغرض إذا كانت معينة مسارا إليها فإن لم  
 يصح التعيين من حيث لونه استعارة لكن تصح من حيث أقالها مقام  
 يد وإذا لم تكن معينة فلا وجه للإعارة بوجه وقول محمد رحمه الله

العارضة لا حكم لها  
 بدور القبض



أظهر والله أعلم وأول ما شري كرا بعينه وله على البايع كرا دين فاعطاه  
جوالقا وقال له كلها فيه ففعل صار قابضا لها سواء كان المبيع أولا أو  
الدين وهذا قول أبي يوسف رحمه الله وقال محمد رحمه الله ان كان  
المبيع أولا يصير قابضا كما قال أبو يوسف وان كان الدين أولا لم يصير قابضا  
للمدين وكان قابضا للعين وكاننا شري بدين وجه قول محمد ان نفس الكيل  
في الدين ليس بقبض لما ذكرنا فاذا ابتدأ بكيه لم يصير المشتري قابضا له  
ثم اذا كان الدين بعد فقد استهلك العين بالخلط فيقام ذلك الدين  
مقام العين فصار قابضا له وجه قول أبي يوسف ان البايع خلط ملك  
المشتري بملك نفسه في الحال بامر المشتري فكان نقضا فاقبل المشتري  
والخلط من اسباب التملك في الجملة فذلك المشتري الدين بالخلط وقد  
جعل في غير ايم بامر من صار قابضا له والله أعلم ولو باع قطنا  
في فراش او حطة في سبيل وسلم ذلك فان اشكر المشتري قصر الوطن  
او الحنطة من غير فوق الفراش او فوق السبيل صار قابضا له لخصوله معنى  
القبض وهو التحلي والتكسر من التصرف وان لم يكنه الا بالفتق والذوق  
لانه تصرف في ملك البايع وهو لا يملك التصرف في ملكه فلم يحصل التملك  
والتحلي فلا يصير قابضا ولو باع التمرة على الشجرة وسلم ذلك صار قابضا  
لانه يمكنه الجذاذ من غير تصرف في ملك البايع فحصل التحلي بتسليم  
الشجرة فكان القبض قابضا بخلاف بيع الوطن في الفراش والحنطة في السبيل  
ولهذا قالوا ان اجرة الجذاذ على المشتري واجرة الفتق والذوق على البايع  
اذا كان المشتري لا يمكنه القبض الا به لانه حصل قابضا للتمر بتسليم الشجر  
فكان الجذاذ كاملا للمشتري فكانت الاجرة عليه ولم يحصل القبض بتسليم  
الفراش والسبيل فكان الفتق والذوق على البايع مما يتحقق به التسليم كانت  
اجرة عليه والله أعلم هذا اذا كان المبيع في يد البايع وقت البيع فاما

بيع القطن في الفراش  
واخذ حنطة في سبيل

باع التمرة على الشجر  
وسلم له الا صار قابضا

فان كان المشتري  
لا يمكنه القبض الا به

اذا كان في يد المشتري فحصل بصير قابضا للمبيع بنفس العقد ام يحتاج فيه  
الى تحديد القبض فاصل فيه ان الموجود وقت العقد ان كان مثل  
المستحق بالعقد ينوب منابه وان لم يكن مثله فان كان اقوى من المستحق  
ناب عنه وان كان دونه لا ينوب عنه لانه اذا كان مثله امكن تحقيق  
التناوب لان المتماثلين غير ان ينوب كل واحد منهما صاحبه ويمسك  
مسدة وان كان اقوى منه يؤخذ فيه المستحق وزيادة وان كان دونه  
لا يوجد فيه الا بعض المستحق فلا ينوب عن كماله وبيان ذلك في مسائل  
وجملة الكلام فيها ان يد المشتري قبل الشراء اما ان كانت يده ضمان  
واما ان كانت يده امانة فان كانت يده ضمان بنفسه كيد الغصب  
يصير المشتري قابضا للمبيع بنفس العقد ولا يحتاج الى تحديد القبض سواء  
كان المبيع حاضرا او غائبا لان المضمون مضمون بنفسه والمبيع بعد القبض  
مضمون بنفسه فحاشا للقبض ان يناب احدهما عن الاخر لان الحاشي يقضي  
التشابه والمتشابهان ينوب كل واحد منهما صاحبه ويمسك  
مسدة سواء كان المبيع حاضرا او غائبا لان يد العاصي الحاليز يد  
ضمان وان كانت يده يده ضمان لغير كيد الرهن بان باع الراهن المهر من  
من المرهن فانه لا يصير قابضا الا ان يكون الرهن حاضرا او يدبعت الى  
حيث كان الرهن وتمكن من قبضه لان المرهون ليس مضمون بنفسه بل  
بغيره وهو الدين والمبيع مضمون بنفسه فلم تحاشا للقبض ان يناب  
فلا ينوب احدهما عن الاخر ولا ان الرهن امانة في الحقيقة فكان قبضه  
قبض امانة واما يستطاع الدين بهلاكه لمعنى اخر لا لكونه مضمونا على ما عرف  
واذا كان امانة فقبضه لا امانة لا ينوب عن قبض الضمان كقبض العارية والتوديع  
وان كانت يد المشتري يده امانة كيد التوديع والعارية لا يصير قابضا الا  
ان يكون بخبره او ذهب الى حيث يمكن من قبضه بالتحلي لان امانة ليست

اذا كان المشتري قابضا  
فصل عقد

المتماثلين غير ان ينوب  
متماثلين غير ان ينوب

قبض الضمان عن قبض  
البيع كالي غصب

قبض المرهون لا بد من قبض  
البيع

قبض الامانة لا ينوب عن قبض



لبست من خبر يد الضمان فلا بدنا وبان والله اعلم ولو اختلف البايع  
 والمشتري في قبض المبيع فقال البايع قبضته وقال المشتري لم يقبضه  
 فالقول قول المشتري لان البايع يدعي عليه وجود القبض وتقرر الثمن  
 وهو ينكر ولا بد من عدم القبض اسل فكان الطاهر شاهد المشتري فكان  
 القول قوله مع مبنه وكذلك اذا قبض بعضه واختلفا في قدر المقبوض  
 فالقول قول المشتري لما قلنا ولو اختلفا في قبض الثمن فالقول قول البايع  
 لما قلنا في قبض المبيع لما قلنا والله اعلم ولو اختلفا فقال البايع المشتري  
 وقطعت يده فصيرت قابضا وقال المشتري البايع انت وقطعت يده وانفج  
 البيع فبهما لم يقبل قول كل واحد منهما على صاحبه ويجعل كانه ذهبت  
 بافقه سماويه لتعارض الدعوتين وانعدام دليل الترجيح لاختلافهما فلا يكون  
 قول احدهما بالقبول على صاحبه اولى من قول الاخر فلا يقبل ويجعل كانهما  
 ذهبت بافقه سماويه وتخبر المشتري لسفر المبيع قبل القبض فان شا اخذ  
 الباقي لم يمسح الثمن وان شا رده على البايع فان اختار اذ اخذ يحلف كل  
 واحد منهما على دعوى صاحبه وباخذ كذا ذكر القدر في شرحه اما يحلف  
 البايع فلا اشكال فيه لان المشتري يدعي عليه سقوط بعض الثمن وهو  
 ينكر فيحلف لانه اذا حلف لا يسقط عن المشتري شيء من الثمن فكان يحلف  
 مفيدا واما يحلف المشتري فيشكر كل لانه لا يفيد شيئا لانه باخذ بعد  
 الحلف بكل الثمن وهذا فيما اذا اختار المشتري الرد على البايع لانه لا  
 يحلف البايع بل يحلف المشتري وحين لان يحلف البايع لا يفيد شيئا  
 حيث رده عليه وكذلك لو كان المبيع مما يكال او توزن فذهب  
 بعضه فاختلفا فقال البايع المشتري انت اكلت وقال المشتري للبايع  
 مثل ذلك لانه لا يقبل قول واحد منهما على صاحبه ويجعل كانه ذهبت  
 بافقه لما قلنا وتخبر المشتري لتقرر الصفقة الا ان هاهنا ان اختار الاخذ

اختلفا في قبض المبيع  
 فالقول للمشتري

اخذ له المبيع  
 فالقول للمشتري

اخذ له المبيع  
 فالقول للمشتري

اخذ الباقي مما بقي من الثمن لان القدر في المكيل والموزون معقود عليه  
 فكان له حصته من الثمن والاطراف من الحيوان جارية محرم الاوصاف  
 فلا تقا بها الثمن الا اذا صارت مقصودة بالقبض والجانبة على ما بينا  
 فيما تقدم وذكر القدر في هاهنا ايضا انه يحلف كل واحد منهما على  
 دعوى صاحبه وباخذ ولا اشكال هاهنا في تحلف المشتري لان  
 الحليف مفيد في حقه لان البايع يدعي عليه كل الثمن وهو ينكر  
 فيندفع عنه لزوم كل الثمن بالحلف فكان مفيدا واما يحلف البايع  
 ففيه اشكال لان المشتري يدعي عليه سقوط بعض الثمن وذا حاصل له  
 من غير تحليف فلم يكن تحليفه مفيدا في حقه فينبغي ان لا يحلف وان اختار  
 الرد على البايع حلف المشتري وحده دون البايع لما قلنا فان اقام  
 احدهما البينة قبلت يمينه لانهما قامت على امر جازي الوجود وان اقام  
 البينة فاليمين بيمينه البايع لانها متبته الا ترى انها توجب دخول  
 السلعة في ضمان المشتري وتقرر الثمن عليه ومنه المشتري نافية فالبينة  
 اولى والله اعلم ومنها يتوون جواز الجنس للمبيع لاستيفاء الثمن وهذا  
 عندنا وقال الشافعي في قول يسمان معا وفي قول قيس المبيع اولا ثم يسل  
 الثمن اما قوله الاول فبنا على اصله الذي ذكرنا فيما تقدم وهو ان الثمن  
 والمبيع من الاسماء المترادفة عنده ويتعين كل واحد منهما بما يتعين فكان  
 كل من مبيعاً وكل مبيع مئناً واما قوله الثاني وهو ان يقدّم تسليم المبيع  
 صيانة للعقد عن الانسحاب بهلاك المبيع وليس كذلك في تقديم تسليم الثمن  
 لانه لو هلك المبيع قبل القبض يفسخ العقد وان قبض الثمن فكان تقديم تسليم  
 المبيع اولى صيانة للعقد عن الانسحاب مما امكن ولنا قوله صلى الله عليه وسلم  
 الذين مقضي وصف الدين بكونه مقضياً عاماً او مطلقاً فلو تاخر تسليم الثمن  
 عن تسليم المبيع لم يكن هذا الدين مقضياً وهذا خلاف النص وروى عن

الظاهر ان الحيوان جارية  
 محرم الاوصاف

اقام البينة واحدها

فليس المبيع لاستيفاء الثمن



النبي صلى الله عليه وسلم انه قال ثلث لا يؤخرن الجنابة اذا حضرت  
 والاريم اذا وجدت لها كفوا والذين اذا وجدت ما يقضيه وتقدم تسليم  
 المبيع تأخير الدين وانه منفي بطاهر النضر ولا في المعاوضات ميثاها على  
 المساواة عادة وحقيقته ولا تحقق المساواة الا بتقدم تسليم الثمن  
 لان المبيع متعين قبل التسليم والثمن لا سعي الا بالتسليم على اصلنا فلا  
 بد من تسليمه او لا تحقيقا للمساواة قوله فيما قلته صيانة العقد عن  
 الانساح بهلاك المبيع قلنا هلاكه قبل تسليم الثمن نادر والنادر محقق  
 بالعدم فيلزم مراعاة معنى المساواة في ذلك ثم ان كلامي في هذا الحكم  
 في موضعين احدهما في بيان شرط ثبوت هذا الحكم والثاني في بيان ما  
 يطل به بعد ثبوته اما شرط ثبوته فبيان احدهما ان يكون احدا للدين  
 معا اذا كانا عينا والاخر دينيا فان كانا عيني او دينيين فلا يثبت حق الحبس بل سلطان  
 معا مادكرنا فيما تقدم والثاني ان يكون الثمن حالا فان كان الثمن موقعا  
 لا يثبت حق الحبس لان ولاية الحبس تثبت حقا للبائع لطلبه المساواة على  
 على ما بينا ولما باع ثمن موقعا فقد سقط حق نفسه فبطلت الولاية ولو كان  
 الثمن موقعا في العقد فلم يقبض المشتري المبيع حتى حل الاجل فله ان يقبضه  
 قبل بقا الثمن وليس للبائع حق الحبس لانه اسقط حق نفسه بالتأجيل والباقي  
 متلاشي فلا يثبت العود وكذلك لو طرأ الاجل على العقد بان آخر الثمن بعد  
 العقد فلم يقبض المبيع حتى حل الاجل له ان يقبضه قبل بقا الثمن ولا يملك البائع  
 حبسه لما قلنا ولو باع ثمن موقعا فلم يقبض المشتري حتى مضى الاجل هل اجل  
 اخري المستقبل يطرأ ذكر اجلا مطلقا بان ذكر سنه مطلقة غير معينة  
 فله اجل اخر وهو سنة اخرى من قبض المبيع عند اي خيفة وعند اي  
 يوسف وعند الثمن حال وليس له اجل اخر وان ذكر اجلا بعينه بان باع  
 الارض فان لم يقبضه المشتري حتى مضى رمضان صار الثمن حالا لا اجماع وجه

اذا كانا عيني

اذا كان المبيع موقعا لا يثبت حق الحبس

الساقط العود

بائع موقعا لم يقبض المبيع حتى مضى الاجل

قولها

وجه قولها السنة المطلقة تنصرف الى سنة تعقب العقد لا افضل  
 فاذا مضت انتهى الاجل كما لو عتق الاجل نصا ولا في خيفة رحمه الله  
 ان التأجيل في الثمن شرع نظرا للمشتري لينتفع بالمبيع في الحال مع نأحر  
 المطالبة بالثمن ولن يحصل هذا الغرض له الا وان يكون اعتبارا للاجل  
 من وقت قبض المبيع فكان هذا تأجيلا من هذا الوقت دالة بخلاف  
 ما اذا عتق الاجل لانه نضر على تعينه فوجب اعتبار المخصوص عليه اذ لا  
 دلالة مع النضر بخلافها ولو كان في المبيع خيار الشرط لهما ولا يحدما  
 والاجل مطلق فابتدا الاجل من حين وجوب العقد وهو وقت سقوط  
 الخيار لا من حين وجوده لان تأجيل الثمن هو تأخير عن وقت وجوبه  
 ووقت وجوبه هو وقت وجوب العقد وان ابرأه لافله اذ لا وجوب  
 للمشتري قبله والله اعلم واما بيان ما يطل به حق الحبس بعد ثبوته وما  
 لا يطل فقولنا وبالله التوفيق اذا اخرج الثمن بعد العقد يطل حق الحبس  
 لانه اخرج حق نفسه في قبض الثمن فلا يتأخر حق المشتري في قبض المبيع  
 وكذا المشتري اذا بقا الثمن كله او ابرأه البايع عن كله يطل حق  
 الحبس لان حق الحبس لا يستيقا الثمن واستيقا الثمن ولا من حال ولو بقا  
 الثمن كله الا ذرها كان له حق حبس المبيع جميعه لاستيقا الباقي لان  
 المبيع في استحقاق الحبس بالثمن لا يخفى فكان كل المبيع محبوسا بكل جزء  
 من اجزائه وكذا لو باع شيئين صفقة واحدة وسمى لكل واحد منهما  
 ثمنا فقدا المشتري حصه احدهما كان للبائع حبسها حتى يقبض حصه الاخر لما  
 قلنا ولا يقبض احدهما دون الاخر تفريق الصفقة الواحدة في حق القبض  
 والمشتري لا يملك تفريق الصفقة الواحدة في حق القبول بان يعمل الاعجاب  
 في احدهما دون الاخر فلا يملك التفريق في حق القبض ايضا لان القبض شيئا  
 بالعقد وكذلك لو ابرأه من حصه احدهما فله حبس الكل لاستيقا

اذا كان البيع خيار شرط ولا اجل مطلق بعد ثبوته سقط الخيار

ما يطل به حق الحبس بعد ثبوته وما لا يطل

بائع موقعا لم يقبض المبيع حتى مضى الاجل



باع الاشهر الحبر  
حتى بعض من الاخر

الباقي لما ذكرنا وكذلك لو باع من اثنين فنقد احدهما حصته كان له  
حق حبس المبيع حتى يقض ما على الاخر وروي عن ابي يوسف في النواذر  
انه اذا نقد احدهما نصف الثمن باخذ نصف المبيع ووجهه ان الواجب  
على كل واحد منهما نصف الثمن فاذا ادى النصف فقد ادى ما وجب عليه  
فلا معنى لتوقف حقه في قبض المبيع على اداء صاحبه ولانه لو توقف  
وصاحبه مختار في الاذارة قد يودع وقد لا يودع فيفوت حقه اضلا  
وراسا وهذا لا يجوز ولهذا جعل الخليفة والتجلي تسليم وقضا في  
الشرع على ما ذكرنا فيما تقدم ووجه ظاهر الرواية على ما ذكرنا  
ان المبيع في حق استحقاق الحبس بالثمن لا يحتمل الجري فكان استحقاق بعضه  
استحقاق كله وما ذكرنا ان الصفقة واحدة فلا يحتمل التفرقة في  
القبض لا لا يحتمل في القبول فان غاب احدهما لم تجز الاخر على تسليم  
كل الثمن لان الواجب على كل واحد منهما نصف الثمن لا كله فلا يواخذ  
بتسليم كله فان اختار الحاضر ذلك ونقد كل الثمن وقبض العبد هل  
يكون متبرعا فيما تقدم لا اختلف فيه قال ابو حنيفة ومحمد رحمهما الله لا  
يكون متبرعا وله ان يحسد عن الشريك الغائب حتى يستوفي ما نقد عنه قال  
ابو يوسف هو متطوع في حصته وجه قوله ظاهر لانه حتى يدين صاحبه  
امس فكأن متبرعا كما في سائر الديون ولها انه قضى دين صاحبه بامر  
دلالة فلا يكون متبرعا كما لو قضا بامر نصا ودلالة ذلك انه لما  
غاب قبل نقد الثمن مع علمه ان صاحبه استحق قبض نصيبه من المبيع تسليم  
حصته من الثمن ولا يمكنه الوصول اليه الا بتسليم كل الثمن كان ذلك له  
بتسليم حصته من الثمن فكان قاضيا دينه بامر دلالة فلم يكر متطوعا وصار  
قد اتم ما عاظمه انسان ادينه بدينه فله ان يقر بدينه المبرم من مال  
نفسه لا يكون متبرعا وترجع على الراهن لان الراهن لما علم انه علق مال الغير

بدينه

بدينه ولا يزول العلق الا بالنكاح كان ادنا له بالنكاح دلاله كذا  
هكذا وله حق العبد الى ان يستوفي ما نقد عنه كما لو نقد بامر نصا ولو  
ادى جميع الثمن وقبض العبد ثم هلك في يده قبل الحبس يرجع على شريكه  
بنصف الثمن لانه ادى عند ما امره دلاله على ما ذكرنا والله اعلم والرهن  
بالثمن والكفالة لا يبطلان حق الحبس لانه لا يسقطان الثمن عن دمه  
المشترى ولا حق المطالبة به فكانت الحاجة الى تعيينه بالقبض قائمة في  
حق الحبس لا ستيقاده واما الحوالة بالثمن فهل يبطل حق الحبس قال ابو  
يوسف يبطل سوا كانت الحوالة من المشتري بان احوال المشتري الباع  
بالثمن على انسان وقبل المحال عليه الحوالة او من الباع بان احوال الباع  
عزيم له على المشتري وقال محمد ان كانت الحوالة من المشتري لا يبطل  
وللباع ان يحبس المبيع حتى يستوفي الثمن من المحال عليه وان كانت من  
الباع فان كانت مطلقة لا تبطل ايضا وان كان مقيدة ما عليه تبطل  
فان يوسف اذ اربح حق الحبس على بقا الدين في دمه المشتري ودمه  
بريت من دين المحيل بالحوالة فيبطل حق الحبس ومحمد اعتبر بقا حق المطالبة  
لبقاء حق الحبس وحق المطالبة لم يبطل بحوالة المشتري الا ترى انه ان طالب  
المحال عليه فلم يبطل حق الحبس وبطلت حوالة الباع اذ اكانت مقيدة  
بما على المحال عليه فيبطل حق الحبس والصحيح اعتبار محمد لان حق الحبس الشرع  
به ورمع حق المطالبة بالثمن لا مع قيام الثمن في دانه بدليل ان الثمن اذا كان  
موجلا لا يثبت حق الحبس والثمن في دمه المشتري قائم واما سقطت المطالبة  
دل ان حق الحبس مع حق المطالبة بالثمن لا قيام الثمن ذاته وحق المطالبة  
في حوالة المشتري وحوالة الباع اذ اكانت مطلقة فكان حق الحبس  
تائنا وفي حوالة الباع اذ اكانت مقيدة فلم ينقطع حق الحبس على  
هذا الخلاف اذ احوال الراهن المرفق بدينه على رجل او احوال الراهن

حبس

فسي

تره

احواله بالثمن

احواله هل يبطل  
بها الرهن



غير كما ان بدنيه الذي له على الراهن حواله مطلقه او مقيدة انه يبطل  
حق المرتهن في حبس الرهن عندي يوسف وعند محمد لا يبطل في حواله الراهن  
وكذا في حواله المرتهن اذا كانت مطلقه وان كانت مقيدة يبطل ولو  
اعاد البائع المبيع المشتري اذا اودعه اياه بطل حق الحبس حتى لا يملك  
استرداده في ظاهر الرواية وروى عن ابي يوسف انه لا يبطل للبائع  
ان يسترده وجه هذه الرواية ان عقد الاعارة والايذاع ليس  
بعقد لازم فكان له ولا يه الا استرداده كما مرتهن اذا اعاد الراهن  
من الراهن او اودعه اياه له ان يسترده لما قلنا كذا وجه ظاهر  
ظاهر الرواية ان الاعارة والايذاع امانة في اليد والمشتري  
لا يصدق نائبا عن البائع في اليد لانه اصل في الملك فكان اصلا في اليد  
فاذا وقعت العارية او الوديعة في يده وقعت بحمة الاصل وهي  
يد الملك ويد الملك يد لازمة فلا يملك بطاها بالاسترداد خلاف  
فان المرتهن في اليد الثابتة بعقد الرهن ممتلئ المالك فيمكن تحقيق معنى  
الانابة ويد النايبة لا تكون لازمة فملك الاسترداد ولو قبض المشتري  
المبيع باذن البائع بطل حق الحبس حتى لا يملك الاسترداد ولو قبض المشتري  
لانه ابطال حقه بالاذن بالقبض ولو قبض بغير اذنه لم يبطل ولذا ان استرده  
لان حق الانسان لا يجوز ابطاله عليه بغير رضاه ولو كان المشتري تصرف  
فيه رطب في ذلك فان كان تصرفا يحتمل الفسخ كالبيع والهبة والرهن  
والاجارة والامهار فسخه واسترده لانه تحكم به حقه وان كان  
تصرفا لا يحتمل الفسخ كالاعانة والتدبير والاستيلاء فلا يملك الاسترداد  
لان الاسترداد والاعانة الى الحبس اما ان كان مع بعض هذه التصرفات  
واما ان كان مع قيامها لا سبيل الا الاول لان هذه التصرفات لا يحتمل الفسخ  
ولا سبيل الا الثاني لانها اذا وقعت كانت الاعانة الى الحبس حراما من

اعاد المبيع للمشتري  
سلطه على الحبس

الرهن العاري يسترد

يد المرتهن

قبضه اذن البائع

قبضه بغير اذنه

تصرفه بغير اذنه

التقص

كر

كل وجه او من وجهه وكذلك لا يجوز فبطل حق الحبس اذ لو انعقد  
المشتري الثمن فوجد البائع ديونا او شتوقا او مستحقا او وجد بعضه  
كذلك فهد الا محلو اما ان يكون المشتري قبض المبيع واما ان يكن لم  
يقبض فان كان لم يقبضه كان له حق الحبس في الفضول كلها لا يترتب  
انه ما استوفى حقه وان كان فسخه المشتري ينظر ان كان قبضه بغير  
اذن البائع فلبائع ان يسترده في الفضول كلها لما قلنا وكذلك ان  
كان المشتري تصرف في المبيع فلبائع ان يفسخ تصرفه ويسترد المبيع الا  
اذا كان تصرفا لا يحتمل الفسخ فلا يفسخ ويطالب المشتري بالثمن ولو انعقد  
المشتري الثمن قبل ان يفسخ المصروف الذي يحتمل الفسخ لا يفسخ لانه لما انعقد  
الثمن فقد بطل حقه في الحبس فبطل حق الفسخ والاسترداد وان كان  
قبضه باذن البائع ينظر ان وجد ديونا فتركها لا يملك استرداد المبيع  
هذا صاحبنا الثلثة وعند زفر ان استرد وهو قول ابي يوسف الاول  
وجه قول زفر ان البائع ما رضى بزيوالحق الحبس الا بوضوئه اليد وحقه  
في الثمن التسليم لا في المبيع فاذا اوجده مبيعاً فلم يسلم له حقه فكان له  
ان يسترد المبيع حتى تسوفي حقه كما مرهنا اذا قضى دين المرتهن وقبض الرهن  
ثم ان المرتهن وجد المقبوض ديونا كان له ان يسترده ويرد الرهن لما  
كدا هذا ولنا ان البائع سلم المبيع بعد استيفاء حبس حقه فلا يملك  
الاسترداد بعدما استوفى حقه ودلالة ذلك ان الزبوف حبس  
حقه من حيث الاصل واما الفايه صفه الجودة بدليل انه لو يجوز  
به في الصرف والسلم جاز ولو لم يكن من حبس حقه لما جاز لانه يكون استدا  
ببدل الصرف والسلم ولانه لا يجوز واد كان المقبوض حبس حقه فتسليم  
المبيع بعد استيفاء حبس الحق يمنع من الاسترداد بخلاف الرهن لان  
الارتها ان استيفاء حقه من الرهن والا فتركها كمال ايها من مال اخر

اذا وجد الثمن ديونا

وجد المرتهن المقبوض ديونا



انما من مال آخر فاذا وجد زبونا فبين انه ما استوفى حقه فكان له ولاية  
 الاسترداد والدليل على التفرد بين الرهن والبيع انه لو اعاد المبيع  
 المشتري بطل حق الجلسر حتى لا يملك استرداده ولو اعاد المرهون  
 الداهن لا يطل حق الجلسر وله ان يسترد وان وجله مستوقا او رضاصا  
 او مستحقا واخذ منه له ان يسترد بخلاف الزبوف لان البايع انما  
 اذن المشتري بالقبض على انه استوفى حقه وتبين انه لم يستوف اصله  
 وزائلا لان المستوفى والرضا من الجلسر حقه الا ترى لو يجوز بها  
 في الصرف والسلم لم يخرجوا اذا كان الاذن بالقبض على تقدير استيفاء  
 الحق وقد بين انه لم يستوف تبيين انه لم يكن اذ ناله بالقبض ولا راضيا  
 به فكان له ولاية الاسترداد ولو كان المشتري صرف فيه فلا سبيل  
 للبائع عليه سوا كان تصرفا لحمل الفسخ كالبيع والرهن والاجارة  
 ونحوها ولا يجوز كالاتفاق ونحوه بخلاف ما اذا قبضه بغير اذن البائع  
 قبل قد التزم وتصرف فيه تصرفا لحمل الفسخ انه يفسخ ويسترد له هناك  
 يوجد الاذن بالقبض كان الصرف في المبيع اجمالا لحقه فيرد عليه اذا كان  
 محتملا للرد وها هنا وجد الاذن بالقبض فان تصرف المشتري حاصلا عن تسليم  
 البائع فنقد وطل حقه في الاسترداد كما لمقبوض على وجه البيع الفاسد  
 اذا تصرف فيه المشتري انه يطل حق البائع في الفسخ الا ان البيع الفاسد  
 اذا اجر المبيع بفسخ الاجارة وها هنا لا يفسخ لان الاجارة بفسخ العذر  
 وقد لحق العذر في البيع الفاسد لانه مستحق الفسخ حقا للشرح رفعاً  
 للفساد لجعل استحقاق الفسخ بسبب الفساد عكساً في فسخ الاجارة  
 ولا فساد لها صافلا عذر في الفسخ فلا يفسخ ولو كان كان البيع كتاباً فادى  
 الحائز بدل الكتابة فعتق ثم وجد المولى المقبوض زبونا او مستحقا فاعتق  
 ما ضر وان وجله مستوقا او رضاصا لا يعتق لما ذكرنا ان الزبوف من جنس

وعده مستوقا او رضاصا  
 ومستحقا يسترد

المشتري بعد  
 لو تصرف بغير  
 اذن البائع

اعتق المبيع ثم وجد  
 المستوفى او رضاصا

حقة

حقة فصار قبضها قابضا اصل حقه وكذا قبض الداهن المستحقه وقع صحيحا  
 طاهرا واحتمال الاجارة بعد ظهور الاستحقاق ثابت ايضا والعتق بعد بطل  
 طاهر لا يحتمل الفسخ بخلاف ما اذا وجله مستوقا او رضاصا لان ذلك ليس  
 من جنس حقه اصلا وراثيا فلم يوجد اذ بدل الكتابة فلا يعتق لحق الفرق  
 بينهما اذ اختلف لا بفارق غريمه حتى يستوفى حقه فقبض ثم وجد المقبوض بعد  
 الاقرار زبونا او مستحقا فزاد الزبوف واخذ المالك المستحقه برئيه منه  
 وان وجله مستوقا او رضاصا حقت في ماله والله اعلم ولو قبض المشتري  
 المبيع باذن البائع ثم افلس او مات قبل بقدر الثمن او بعد ما نقد شيئا منه  
 وعليه ديون الناس شتى هل يكون البائع احوب به من سائر الغرماء اختلف  
 قال اصحابنا لا يكون بل الغرماء كلهم اسوة فيه فيباع ويقسم منه بينهم بالخص  
 المسا في البائع احوب وان لم يكن قبضه حتى افلس او مات فان كان المراد  
 فهو على هذا الاختلاف وان كان حالا فالبايع احوب به بالاجماع اجماع  
 المسافعي ما روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال اذا افلس المشتري  
 فوجد البائع متاعه عنده فهو احوب به وهذا تقرير في الباب ولان العجز عن تسليم  
 المبيع يوجب حق الفسخ للمشتري بالاجماع فان من باع عبدا فابوق قبل القبض  
 او عصب او كانت دابة فطلت للمشتري ان يفسخ البيع والعجز عن تسليم الثمن  
 يوجب الفسخ للبائع ايضا لان المبيع عقد معاوضة ومبنى المعاوضة على  
 المساواة وكما ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال من باع شيئا فوجده  
 وقد افلس الرجل فهو مملوك بين غريميه وهذا نص وهو غير مذهبنا ولا البائع  
 لم يكن له حق المبيع حال كون المشتري حيا مملوكا فلا يكون احوب منه بعد موته  
 واذا فله لان الثمن بدل المبيع قائم مقامه واعتبار الثمن بالمبيع غير شديد لان  
 بينهما مفارقة في الاحكام الا ترى ان ملك المبيع شرط جواز العقد وملك الثمن  
 ليس بشرط فانه لو اشترى شيئا بدراهم لا يملكها جاز ولو باع شيئا لا يملكه

قبض المبيع باذن البائع  
 ثم افلس او مات  
 لا يملك البائع احوب  
 من سائر الغرماء عندنا

عنه



لا يجوز وكذا لا يجوز التصرف في المبيع المنقول قبل القبض والصرف في الثمن  
 قبل القبض جائز وغير ذلك من الاحكام كما ان اعتبار الثمن بالمبيع على الاطلاق  
 فاسد والحديث محمول على ما اذا قبض المبيع بغرض البايع وعندنا البايع الحق  
 به في هذه الحالة الا انه ذكره فلا بد ان كان حرا لا يتردد اد لا يتقيد به لان  
 المالك يمكن من دفع الاسترداد بعد الثمن والمفلس لا يتكسر من ذلك فكان ذكر  
 الا فلا بد من مقيد حملناه على ما قلنا توفيقا بين الدلائل والله الموفق **ومنها**  
 وجوب الاستبراء في شرا الجارية وحملها ككلامه فيه ان الاستبراء نوعان  
 نوع هو مندوب اليه ونوع هو واجب اما المندوب اليه فهو استبراء  
 البايع اذا وطئ جاريته واراد ان يبيعها او يخرجها عن ملكه بوجه من الوجوه  
 عند عامة العلماء وقال مالك انه واجب وجد قوله انه لا يحمل شغل الرحم  
 بما راى البايع فيلزمه التعريف عن ذلك بالاستبراء كما في جانب المشتري ولنا  
 ان سبب الوجوب لم يوجد في حق البايع على ما ذكرنا ان شاء الله تعالى والاعتبار  
 بالمشتري غير شديد لان الوجوب عليه لصيانة مآله عن الاختلاط بما راى البايع  
 والخلط حصل بفعل المشتري لا بفعل البايع فيجب الصيانة عليه بالاستبراء  
 لا على البايع لانه يندب اليه لتوهم اشتغال رحمها بما به فيكون البيع قبل  
 الاستبراء مباشرة بشرط الاختلاط فكان الاستبراء مستحبا وكذا اذا وطئ  
 امته او مذبذبة او امه ولله ثم اراد ان يزوجها من غيره فيستحب له ان لا يفعل  
 حتى تستبرأ لما قلنا **واذا** زوجها قبل الاستبراء او بعد فله زوجان رطافا  
 من غير استبراء وقال محمد اوجب الى ان تستبرأ بحضه ولست اوجب عليه  
 وكذلك الرجل اذا راى امراه ترضى ثم تزوجها له ان يوطئها من غير استبراء  
 وقال محمد اوجب الى ان لا يوطئها حتى تستبرأ بها وعلم فرائض رحمها والله اعلم  
**واما** الاستبراء الواجب فهو استبراء المشتري وكل من حدث له جل الاستمتاع  
 بالجارية بحدوث ملك اليمن مطلقا والكلام فيه في مواضع في سان وجوب

أحكام الاستبراء  
المستحب

اذا زوج الجارية  
ليس على الزوج  
الدائمه الاستبراء عليها

في الاستبراء  
الواجب

هذا

هذا النوع من الاستبراء في بيان سببه وجوبه وفي بيان ما يقع به  
 الاستبراء **اما الاول** فلا حل فيه ما روي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 انه قال في سببها او طاس الا لا يوطئ الحيا حتى تضع ولا الحيا حتى  
 تستبرأ بحضه والنظر الوارد في السبب يكون واردا في سائر اسباب الملك  
 دلالة ولا ان الاستبراء طلب براءة الرحم وانه واجب على المشتري لان به  
 يقع الصيانة عن الخلط والخلط حرام لما روي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 انه قال من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يسقي ماء زرع عشرين  
 والصيانة عن الحرام تكون واجبة ولا يقع الصيانة الا بالاستبراء فيكون  
 واجبا ضروريا فلا يحل له وطئها ولا ان لمسها لشهوة او ينظر الى فرجها  
 عن شهوة لان ذلك داعي الى الوطئ والوطئ اذا حرم حرمة واعد كافي باب  
 الظهار وغيره بخلاف الحايض حيث لم تحرم الدواعي منها لان المحرم هناك  
 ليس هو الوطئ بل استعمال الاذن والوطئ حرام لغیره وهو استعمال الاذن  
 ولا يوجد ذلك في الدواعي فلا يجوز والله اعلم **واما سبب وجوبه** فهو  
 حل الاستمتاع بحدوث ملك اليمن مطلقا يعني به ملك الرقبة والبدن  
 بأي سبب حدث الملك من الشراء والسبي والهبة والصدقة والارث وغيره  
 فلا يجب الاستبراء على البايع لانعدام السبب وهو حدوث الحل ويجب على  
 المشتري لوجود سببه سواء كان بايعه ممن يوطئها او ممن لا يوطئها كالمراه  
 والصبي الذي لا يعقل وسواك انت الجارية حرا او تيممها ظاهر الرواية  
 لما قلنا وروي عن ابي يوسف انه اذا علم المشتري بها لم يوطئها لا يجب  
 الاستبراء لان الاستبراء طلب براءة الرحم وفراغها عما يشغلها ورحم  
 ربه فارغه عن الشغل فلا معنى لطلب البراءة والفراغ والجواب ان  
 الوجوب على حقيقة الشغل والفراغ متعلق بالحكم بالسبب الظاهر  
 وهو حدوث حل الاستمتاع بحدوث ملك اليمن مطلقا قد وجب ولا

لا يلزم ولا ينظر الى فرجها  
فيل للاستبراء بخلاف  
حالة الحيض

سببه هو حدث الملك

في سبب الاستبراء  
في قولنا لا يوطئها  
لا يلزم ولا ينظر الى فرجها  
فيل للاستبراء بخلاف  
حالة الحيض



على من حرره عليه فزوج أمته بعراض الحيض والتفاسير والبردة والكتابة  
والنزوج اذا زالت هذه العوارض بان طهرت واستلمت وعجزت فطلعت  
النزوج قبل الدخول بها لان حل الاستمتاع لم يحدث بل كان ثابتا لكن  
منع منه لغريم وقد زال بزوال العوارض وكذا لم يحدث ملك اليمين  
فلم يوجد السبب ولا يجب بشرأ جارية لا يحل فرجها ملك اليمين بان وطئها  
ابوه او ابنه او لمسه الشهوة او نظرت فرجها للشهوة او كان وطئ هو  
امها او ابنتها او نظرت فرجها عن شهوة او كانت مرتدة او مجوسية  
وتحذ لك من الفروج التي لا تحل ملك اليمين لان فائدة الاستبراء المتمكن  
من الاستمتاع بعد هذه الاعداد ما يمنع معين منه وهو اختلاف  
المباين والاستبراء في هذه المواضع لا يفيد التمكين من الاستمتاع  
لوجود ما يمنع اخر وهو ان المحل لا يحتمل الحمل ولا يجب على العبد والمدبر  
والكاتب لا يعدم حل الاستمتاع بملك اليمين لعدم الملك لم قال النبي صلى  
الله عليه وسلم لا تستري العبد ولا تسترد مولا ولا يملك العبد ولا الكاتب  
شيئا الا الطلاق ولو اشترى جارية من عبده المادون ينظر ان لم يكن على  
العبد دين اصلا او عليه دين غير مستغرق لا يجب عليه ان يستبرأ اذا  
كانت حاصت عند العبد ونجرت تلك الحيضة لان سبب المادون  
الذي لا دين عليه او عليه دين غير مستغرق رقبته وكسبه يجب عليه الاستبراء  
عند اي حنيفة وعند اي يوسف ومحمد لا يجب بنا على ان المولى لا يملك كسبه  
عبده المادون المديون دين مستغرقا عنده وعندهما ما كسبه ولو تابعا  
بيعا صححنا ثم نقابلا فان كانت الاقوال قبل القبض فالقياس ان يجب  
الاستبراء على البايع وهو رواية اي يوسف عن اي حنيفة رحمه الله وسن  
الاستحسان لا يجب وهو رواية محمد عن اي حنيفة وهو قول اي يوسف  
ومحمد وجه القياس انه وجد سبب الوجوب في حقه وهو حدوث جل

مختار

الا ستمتاع حدوث ملك اليمين حقيقة وانكار الحقايق ممكن وجد الا  
ان الاقوال قبل القبض فصح والفسخ رفع من الاصل واعادة الى قديم الملك  
كانه لم يزل عن ملك البايع فلم يوجد السبب مع ان الملك قبل القبض غير  
متأكد والبايد اثبات من وجد فلم يكامل للمشترى فلم يحدث ملك اليمين  
للبايع على الاطلاق فلم يتركامل السبب وان كانت الاقوال بعد القبض  
يجب اما عند اي يوسف فلان الاقوال تبع جديد فكانت استحسانا للملك  
مطلقا واما عند اي حنيفة ومحمد وان كانت فسحا لغير حق العاقرين  
واما في حق ثالث فيبع جديد والاستبراء يجب حقا للشرع فاعتبر حق  
الشرع قال النبي صلى الله عليه وسلم وجوب الاستبراء احتياطا ولو رد الجارية بعين  
او خيار رزوية يجب الاستبراء على البايع لوجود السبب وهو حدث  
حل الاستمتاع حدوث ملك اليمين خيار الرزوية وخيار العبد لا  
يمنع تبوت الملك للمشترى واما الرد بخيار الشرط فينظر فيه ان كان  
الخيار للبائع فلا يجب الاستبراء اجمالا لان خياره لا يمنع زوال الشقة  
عن ملكه فلم يوجد حدوث حل الاستمتاع حدوث ملك اليمين وان  
كان الخيار للمشترى لا يجب الاستبراء على البايع عند اي حنيفة وسوا  
كان الرد قبل القبض او بعده بنا على ان خيار المشتري يمنع دخول البعثة  
في ملكه عند اي حنيفة واذا لم يدخل في ملك المشتري وان خرجت عن  
ملك البايع فما لم يخرج وبقي على ملكه فلم يوجد سبب الوجوب  
واما عندهما فان كان الرد قبل القبض فالقياس ان يجب لا يهازلت  
عن ملك البايع ودخلت ملك المشتري فاذا اردت عليه فقد وجد  
سبب الوجوب في حق البايع وفي الاستحسان لا يجب لان الرد قبل القبض  
فسخ محض فيرفع العقد من الاصل كانه لم يكن وان كان بعد القبض يجب  
الاستبراء قياسا واستحسانا لانها دخلت في ملك المشتري وان كان

لا قاله بيعه هو الاستبراء



البيع فاسداً ففسخ وردت الجارية الى البائع فان كان قبل القبض فلا  
 استبرأ على البائع لانها على ملكه فلم يحدث له الحل وان كان بعد فعله  
 الاستبراء بالاجماع لوجود السبب ولو اسر العدو الجارية ثم عادت الى  
 المالك فان كان قبل الاخراج بدار الحرب فلا استبرأ على المالك لانعدام  
 السبب وهو حدوث الحل بحدوث الملك وان كان بعد الاخراج  
 بدارهم وجب لوجود السبب ولو اقيمت من دار الاسلام الى دار الحرب  
 واحداً الكفار ثم عادت الى صاحبها بوجه من الوجوه فلا استبرأ  
 عليه عندنا في حنفية رحمه الله لا يضر لم يملكوها فلم يوجب السبب عندها  
 عليه الاستبراء لا يضر لم يملكوها لوجود السبب ولو اشترى جارية ولها  
 روح فقبضها وطلقها الزوج قبل الدخول بها فلا استبرأ على المشتري لانه  
 لم يوجب السبب وهو حدوث حل الاستمتاع بحدوث ملك اليمين وقت  
 الشرائع قيام فراش الزوج وبغير زوال الفراش لم يحدث سبب حدوث  
 الحل وهو ملك اليمين وذكر الكرخي ان على قول اي يوسف يجب الاستبراء  
 على المشتري ومن هذا استخرجوا لاسقاط الاستبراء حيلة وهو ان  
 يزوح النايح الجارية ممن يجوز كاحها ولم يكن خدعة وخود لك من  
 الشرائع ثم يبيعها ويسلمها الى المشتري ثم يطلقها الزوج قبل الدخول بها  
 فتحل للمشتري من غير استبراء وان طلقها الزوج قبل القبض لم يقبضها  
 المشتري لا يحل له وطبها حتى يستبرأها وحيلة اخرى لاسقاط الاستبراء  
 ان يزوجها البائع من المشتري قبل الشرائع هو المشتري ممن يجوز كاحها  
 بان لم يكن خدعة وخود ذلك ثم يسترها فيفسد النكاح ويحل له وطبها من  
 غير استبراء وهذا الوجه الثاني اولى لانه يشق طبعه جميع المهر وفي  
 الوجه الاول على الزوج المطلق نصف المهر للبائع فيحتاج الى ارايه عند  
 ولو كانت الجارية في عدة من زوجها على طلاق او عدة وفاة فاشترها

تخط

ملل طارئة من زوجها فطلقها

حيلة اسقاط الاستبراء

اخرى لاسقاط الاستبراء

وقبضها ثم انقضت عدتها فلا استبرأ عليه لان قيام العدة بمنزلة  
 قيام النكاح ولو كانت من كسوة وطلقها قبل الدخول بها لم يجب  
 الاستبراء لهذا وعلى ما ذكره الكرخي على قول اي يوسف يجب الاستبراء  
 فان انقضت عدتها قبل القبض بعد ذلك ولا يحل له حتى يستبرأ بها  
 بعد القبض بحضه اخرى في طاهر الرواية وروى عن اي يوسف انه بعد  
 بذلك كما بعد بالحضه قبل القبض عنده وعلى هذا يخرج وجوب  
 الاستبراء في النكاح حتى ان من تزوج جارية فطلقها من زوجها من  
 غير استبراء لان السبب لم يوجد وهو حدوث حل الاستمتاع بملك اليمين  
 وقال محمد اوجب على ان يستبرأ بالحضه ونسب او حنفية عليه وذكر  
 الكرخي وقال لا استبرأ عليه في قول اي حنفية وقال ابو يوسف استبرأ  
 الزوج استحساناً وجد قول اي يوسف لان المعنى الذي وجب له الاستبراء  
 في ملك اليمين موجود في ملك النكاح وهو التعرف عن رأة الزوج  
 فوجب الاستبراء في الملكين ولا في حنفية رحمه الله ان حوازمها  
 دليل رأة زوجها شرعاً فلا حاجة الى التعرف بالاستبراء وما ذكره محمد  
 رحمه الله نوع احتياط وعلى هذا يخرج ما اذا اشترى جارية فلم يقبضها  
 حتى حاصت في يد البائع حضه انه لا يحترق به الاستبراء في طاهر  
 الرواية حتى لو قبضها لا يحل له حتى يستبرأ بها بحضه اخرى لانه لم يحدث  
 له حل الاستمتاع قبل القبض ولا حدث له ملك اليمين على الاطلاق لانعدام  
 اليد وهذا لان الملك قبل القبض غير متأكد والتأكد اثبات من وجه كان  
 له حكم العدم من وجه فلم يجب به الاستبراء وروى عن اي يوسف انه  
 يحترق بها ولا استبرأ لان الحضه قبل القبض تصلح دليلاً على فراغ رحمها فحل  
 المقصود من الاستبراء فيكفي بها واماً بيان ما يقع به الاستبراء فيقول  
 وبالله التوفيق الجارية في الاصل لا حلوا اما ان كانت ممن يحضه اما ان كانت

من زوجها من غير استبراء

بيان ما يقع به الاستبراء



ممن لا تحيض فان كانت ممن تحيض فاستبرأوها بحضة واحدة عند عامة  
 العلماء وعامة الصحابة رضي الله عنهم وعن معاوية رضي الله عنه ان استبرأوها  
 بحضتين لان الاستبراء اخت العدة وعدتها حضتان والصحح قول العامة  
 لما روينا عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال في سبائك او طاس الا لا يطو  
 الجالي حتى يضمن ولا الجالي حتى يستبرأ بحضه والفعله للمرة والقدر  
 الشرعي يمنع من الزيادة عليه الا بدليل ولا ما شرع له الاستبراء وهو  
 حصول العلم بطهاره العلم بحضه واحدة وان لم يدر ما معنى الاستبراء  
 العدد في باب العدة ايضا الا اننا عرفنا ذلك نصا بخلاف القياس  
 فنعصر على مورد النص وان كانت ممن لا تحيض فلا يخلو اما ان كانت لا  
 تحيض من صغرها وكبرها اما ان كانت لا تحيض لعلة وهي المستد طهرها  
 واما ان كانت لا تحيض لحبل فان كانت لا تحيض لصغرها او جبر فاستبرأوها  
 بشهر واحد لان الاسهر اتم مقام الاقراء في حق الايسة والصغيرة  
 في العدة وكذا في باب الاستبراء وان كانت لا تحيض لعلة فقد اختلفوا  
 فيه قال ابو حنيفة لا يطأها حتى يعلم انها غير حامل ولم يوقت في ذلك  
 وقتا وقال ابو يوسف يستبرأ بها ثلث اشهر واربع اشهر وعن محمد  
 روايتان في رواية قال يستبرأ بها شهرين وخمسة ايام على الاما وفي  
 رواية قال يستبرأ بها اربعة اشهر وعشر مدد الحارث وقال زفر  
 يستبرأ بها يستبرأ لان الولد الموجود في البطن لا يتكثر من ستمين  
 فاذا مضت ستمان ولم يظهر بها حمل علم انها غير حامل ويحتمل ان يكون  
 هذا تفسير قول ابو حنيفة لا يطأها حتى يعلم انها غير حامل وهو اختيار  
 الطحاوي ويحتمل ان يكون ما قاله ابو يوسف تفسير قوله لا يطأها مدة  
 يعلم فيها انها ليست بحامل وهو اختيار الطحاوي لان الحمل يظهر في مثل  
 هذه المدة او كان لظهور انان من انتفاخ البطن وغير ذلك فيدل

عدم الظهور على برأه رحمها وان كانت لا تحيضها فاستبرأوها بوضع  
 الحمل بعد القبض لان وضع الحمل في الدلالة على فراغ رحمها فوق الحضة  
 فاذا وضعت حملها حله ان يستمتع بها ما سوى الجماع ما دامت في  
 نفاسها كما في الحائض فان وضعت حملها قبل القبض ثم وضعتها لا يطأها  
 حتى تستبرأ ولا يحترى بوضع الحمل قبل القبض كما لا يحترى بالحضه قبل  
 القبض وعا قيس ما روى عن ابي يوسف يحترى به كما يحترى بالحضه قبل  
القبض والله اعلم بما ذكرنا من الحكم الاصل للبيع وما جرى مجرى  
التوابع للحكم الاصل كما ثبت في البيع يثبت في رواد المبيع عندنا وعند  
الشافعي لا يثبت في ذلك في الزوايد والكلام فيه مبني على اصل  
وهو ان رواد المبيع مبيعة عندنا سواء كانت منفصلة او متصلة متولدة  
من الاصل او غير متولدة منه الا الهبة والصدقة والكسب وعنده  
ليست مبيعة اصلا وانما تلك بملك الاصل لا بالبيع السابق وقد قول  
الشافعي في اثبات هذا الاصل ان المبيع ما اضيف اليه البيع ولم يحد  
الاضا قد الى الزوايد لكونها متقدمة عند البيع فلا يكون مبيعة وهذا  
يكن الكسب مبيعا لان المبيع ما يقابل منه من اذ المبيع مقابل المبيع بالثمن  
والزيادة لا يقابلها ثمن لان كل الثمن مقابل الاصل فلم يكن مبيعة كالكسب  
ولهذا لم تجز الزيادة عنده في الثمن والمبيع ولنا ان المبيع ما يثبت فيه الحكم  
الاصل للمبيع بالبيع والحكم الاصل للبيع يثبت في الزوايد بالبيع السابق  
فكانت مبيعة وبيان ذلك ان الحكم الاصل للبيع هو الملك والزوايد  
مملوكة بخلاف والدليل على انها مملوكة بالبيع السابق ان البيع  
السابق وجب الملك في الاصل ومتى ثبت الملك في الاصل ثبت في البيع  
فكان ملك الزيادة بواسطة ملك الاصل مضافا الى البيع السابق فكانت  
الزيادة مبيعة ولكن معايبوت الحكم الاصل فيها سقا على هذا الاصل

رواد المبيع مبيعة عندنا



باعتبر الحكماء في الروايد

في أحكام الروايد  
المبيح

مسائل متناوئة من الشافعي منها ان البايع حبل الروايد لا يستيف المثل  
كالمه حق حبل الاصل عندنا وعند ليس له ان يحبس الروايد ومنها ان البايع  
اذا ائلف الزيادة سقطت حصتها من المثل المشتري عندنا كما لو ائلف  
جزوا من المبيع وعند لا يسقط شيء من المثل وعليه ضمانها كما لو ائلفها  
اجنبي ولا خيار للمشتري عندنا في حنيفة رحمة الله وعندنا يثبت على ما مر  
وكذا لو ائلف الارش او القمير قبل القبض عندنا لانه ائلف بدل الجزر  
الفايت مكان حكمه حكم الجزر ولو هلكت الزيادة باقديتها لا يسقط  
من المثل شيء بالاجماع وان كانت مبيعة عندنا لانها مبيعة بيعاً بمنزلة  
اطراف الاخر لا مقصوداً والاطراف كالأوصاف لا يقابلها شيء من المثل  
الا ان يصير مقصوداً بالفعل من القبض او الحناية ولم يوجد ولا خيار  
للمشتري لان الصفقة لم تفرق عليه لان العقد ما ائلف اليها وانما  
ثبت حكم العقد فيها تبعاً فلا يثبت الخيار الاية ولذا الجارية اذا  
هلك قبل القبض باقديتها فانه يثبت الخيار للمشتري لا لهلل الزيادة  
بل لحدوث نقصان الام نسب الولادة وكذا الخيار عند حدوث زيادة ما  
قبل القبض الاية ولذا الجارية لا خيار نقصان الام بالولادة لا لحدوث الزيادة  
ومنها ان المشتري اذا قبض الروايد يصير لها حصه من المثل بالقبض عندنا  
فينقسم المثل على قيمة الاصل يوم العقد وعلى قيمة الزيادة يوم القبض حتى  
لو اطلع المشتري على عيب بالاصل فانه يرد حصته من المثل لا بجميع المثل  
عندنا وعندنا لا حصه من الزيادة من المثل بحال وعندنا ظهور العيب بالاصل  
يرده كل المثل ولا يكون بازيد الزيادة شيء وكذا اذا وجد بالزيادة عيباً  
يردها حصتها من المثل وعندنا لا يرد لها ما لعيب الاضلاً وكذا المشتري  
اذا ائلف الزيادة قبل القبض يصير لها حصه من المثل عندنا لانه صار قابضاً  
له بالائلاف وبالقبض يصير لها حصه من المثل على ما ذكرنا عندنا لا حصه لها

من المثل بحال ولو هلك الاصل وبقيت الزيادة بقي العقد في قدر الزيادة  
عندنا وتصير لها حصه من المثل فيقسم المثل على الاصل يوم العقد وعلى  
الزيادة يوم الهلاك فيبطل ملك المثل بقدر قيمة الاصل وبقيت لخصه  
الزيادة بخلاف ما اذا هلك الاصل قبل حدوث الزيادة حيث يفسخ  
العقد اصلاً ورأساً ويسقط كل المثل لان هناك لا فائدة في بقاء العقد  
اذا بقي لطلب البايع من المشتري المثل فيطلب المشتري منه تسليم المبيع  
ولا يمكن تسليمه فيفسخ ضرورة لا تقدم فائدة البقاء واذا بقيت الزيادة  
كان بقاء العقد في الزيادة فائدة لا مكان تسليمها ففي العقد فيها وصار  
لها حصه من المثل فيقسم على الاصل والزيادة عما ذكرنا وعندنا اذا هلك  
العقد افسخ اصلاً ورأساً ومنها انه اذا ائلفها اجنبي وضمنها بخلاف  
فالمشتري بالخيار عندنا ان يشأ اخار المبيع ويرجع البايع على الجاني ضمان  
الحناية وان شأ اخار المبيع وابيع الجاني بالصمان وعليه جميع المثل كما  
لو ائلف الاصل وعندنا عليه الصمان ولا خيار للمشتري ومنها ان المشتري  
شأ لا يكر من مرفق لم يقبض الخلل حتى امس الخلل كثر اقبض الخلل مع الحر الحاد  
لا يطيب الكر وعليه ان يصدق به عندنا لان المثل الحاد رباك متولدة  
من المبيع فكان مبيعاً وله عند القبض حصه من المثل كما في غير الروايد  
والتمن من جلته زيادة عليه فلو قسم على الخلل والكر الحاد يصير رباً  
فيفسد البيع في الكر ولا يفسد في الخلل بخلاف ما اذا باع خلا وكراً  
من مرفق من مرفق ان العقد يفسد في الكر والخلل جميعاً لان هناك الزيادة  
في العقد با شراطهما وصنعهما لان بعض المبيع مال الثبات وهو الكر  
والتمن مقسوم عليهما فيتحقق الربا واذا حال الربا في العقد فسد العقد  
كله وها هنا البيع كان صحيحاً في الاصل لان المثل خلاف جنس المبيع وهو الخلل  
عنده الا انه لما زاد بعد العقد صار مبيعاً في حال البقاء لا يفسد ما يفسد



في الكرم الحادث ويقصر الفساد عليه ومنها اذا اشترى عبدا بالدين  
 يساوي الفين فقتل قبل القبض واختار البيع وابتاع الجاني واخذ قيمته  
 الذي تصدق بالالف الزايد عندنا لانه ربح ما لم يضمن وعنده لا يصدق  
 بشئ ومنها اذا عصب كرم خطه فابنت في ثلث العاصب وانفخت حتى صارت  
 كرا او نصف كرم وضمن لئلا كرامته فانه يملك ذلك الكرم والنصف الكرم  
 عندنا لكن يصدق بنصف الكرم الزايد وطالب له ما بقي لان الملك عندنا يمتد  
 من وقت الغصب بالضمان والزيادة بالانتفاع حصلت بعد ذلك فيعتبر الكرم  
 المتولد وعندنا الشا فمعي في هذا الفصل رد الكل لان المصنوعات عند  
 لا يملك بالضمان ومنها ان الزوايد الحادثة بعد القبض مبيعة ايضا عندنا  
 حتى لو وجد المشتري بالاصل غيبا فالزيادة تمنع الرد والفسخ بالعيب  
 وسائر اسباب الفسخ على ما ذكره في خيار العيب في بيان الاستباب  
 المانع من الرد بالعيب ان شاء الله تعالى وعنده ليست بمبيعة في اي  
 حال حدث ولا يمنع رد الاصل بالعيب بكل الثمن ولو اشترى ارضا فيها  
 فيها اشجار مسمرة فان كان عليها شجر وشواه حتى دخل في البيع فالتم له حصه  
 من الثمن بخلاف حتى لو كانت قيمة الارض خمسية وقيمة الشجر خمسية  
 وقيمة الثمن كذلك فان الثمن ينقسم على الكل الا انما يرد على لان الكل  
 معقود عليه مقصود الورود فعل العقد على الكل فان كان للتم حصه من الثمن  
 حتى لو ملك ما فيه سماوية او بفعل البائع بان اكله يسقط عن المشتري  
 ثلث الثمن وله الخيار ان يشأ اخذ الارض والشجر بثلث الثمن وان شأ ترك  
 لان الثمن لما كان مبيعا مضمونا فبهلاكه تفرقت الصفقة على المشتري  
 قبل التمام فثبت الخيار وان لم يكن الثمن موجودا وقت العقد وحدث عده  
 قبل القبض فأكله البائع فقد صار له حصه من الثمن عندنا لصيرورته  
 مبيعا مقصودا ما لا تلاف على ما بينا نحن الكلام في كيفية اخذ الحصه

الذوايد الحادثة  
 القبض مبيع  
 الرد بالعيب

واختلف اصحابنا رحمهم الله فيها قال ابو حنيفة ومحمد رحمهما الله ياخذ الحصه  
 من الشجر خاصة فيقسم الثمن على قيمة الارض والشجر فما اصاب الشجر ينقسم  
 عليه يوم العقد وعلى قيمة الثمر يوم التلاف فيسقط بئانه اذا كانت  
 قيمته الارض الفأ وقيمة الاشجار الفأ وقيمة الثمر كذلك فاكل البائع  
 الثمر قبل القبض يسقط عن المشتري ثلث الثمن عندهما وياخذ الارض والاشجار  
 بثلثي الثمن ولا خيار له عندنا في حنيفة خاصة وعنده محمد له الخيار ان يشأ  
 اخذ الارض والشجر بثلثي القيمة وان شأ تركه عندنا في يوسف يسقط  
 عن المشتري ربع الثمن فيقسم الثمن على الشجر والارض نصفين فما اصاب  
 الشجر ينقسم عليه وعلى الثمر نصفين فاكل حصه الثمر ربع الثمن فيسقط  
 ذلك وله الخيار ان يشأ اخذ الارض والشجر بثلثه ارباع الثمن وان شأ  
 ترك وجه قولنا في يوسف ان الثمر ما بعه للشجر لانها متولدة منها فتأخذ  
 الحصه منها كما لو اشترى جارية معولدا فولد لها ولدا اخر فالولد  
 الثاني يكون له حصه من الولد الاول ولها ان الشجر تابعه للارض في البيع  
 بدليل انها دخل في بيع الارض من غير تسعيره ولو ضللت بعدما دخلت  
 قبل القبض لا يسقط شئ من الثمن دل انها تابعة وما كان تبعا لغيره في حكم  
 لا يستتبع غيره في ذلك الحكم فكان ظهير مسئلتنا ما لو اشترى جارية فولد  
 ولدا قبل القبض مولدت ولدا ولدا لا يكون للولدين الثاني حصه من الولد  
 الاول لان الاول تبع في نفسه فلا يستتبع غيره كراهنا هنا والله اعلم  
 ويتصل ما ذكرنا الزيادة في المبيع والثمن واسما من الثمن والكلام فيهما  
 في موضعين احدهما في اصل الجواز انهما جائزان ام لا والثاني في شرط الجواز  
 والثالث في كيفية الجواز اما الاول فقد اختلف العلماء فيه قال اصحابنا  
 الثلثه الزيادة في المبيع والثمن جائز مبيعا وشا كان العقد و رد على  
 المزد عليه والزيادة جميعا من الابتداء وقال زفر لا يجوز الزيادة مبيعا ومثما

الزيادة في المبيع والثمن  
 والحكم من الثمن



ولكن تكون هبة مبتدأة فان قبضها نصير ملكا له والآن بطل وانظر اقول  
 الشافعي مثل قولنا اذا كان في مجلس العقد وان كان بعد الافترا وبقوله  
 مثل زفر وصوره المسئلة اذا اشترى رجل عبدا بالف درهم ثم قال  
 المشتري ردك خمسمائة اخرى ثمننا وقبل البايع او قال البايع ردك هذا  
 العبد الاخر وهذا الثوب مبيعا وقبل المشتري جازت الزيادة كان  
 الثمن في الاصل الف وخمسمائة والمبيع في الاصل عبدا وعبدا وثوب  
 سوا كان ذلك قبل القبض او بعده وكذلك اذا اشترى عبدين بالف درهم  
 ثم زاد المشتري في الثمن مائة درهم جازت الزيادة كان الثمن في الاصل  
 الف ومائة وتنقسم الزيادة على ثمنها وكذلك لو كان عبدا ثمن مسمى او  
 كان لكذا واحدها ثمن مسمى فزاد المشتري في الثمن مائة مطلقا اقيمت  
 الزيادة على قدر الثمنين وعلى هذا الخلاف الزيادة من الوارثين بعد موت  
 العاقد من كان الوارث خلف المورث في ملكه القائم بعد موته لا يري  
 انه يرد بالغيث وردد عليه كان المورث حي قائم فزاد وعلى هذا الخلاف  
 الزيادة من الوكيل لا نه يقترف بولاية مستفاد من قبل الموكل واما الزيادة  
 من الاجنبي فلا شك ان عندهما لا يجوز واما عندهما فان زاد ثمن العاقد  
 جاز لا نه وكيه في الزيادة وان زاد بغير امره وقفت الزيادة على اجازته  
 اذا جاز جاز وان رد بطلت الا ان ضمن الزيادة الزيادة فجوز ولا يتوقف  
 على اجازة العاقد فان لم يحصل للاجنبي مقابلة الزيادة شيئا وعلى هذا  
 قالوا فبمن اشترى عبدا بالف درهم ان خمسمائة سوى الف على رجل ضمنه  
 وقبل فاعيد للمشتري والخمسمائة على الثالث من غير ان يستحق شيئا انما انما  
 وذكر في الجامع الصغير اذا قال لرجل ع هذه الدار من فلان بالف درهم  
 علي اني ضامن لك خمسمائة ولم يقل من الثمن كان لا يلزمه شيء وعلى هذا الخلاف  
 الزيادة في المهر المسمى في النكاح واما الزيادة في النكاح بالمهر الاول فلا

الزيادة من الوارثين

الزيادة من الوكيل

الزيادة في المهر

يجوز

يجوز بالاجماع وعلى هذا الخلاف الزيادة في راس مال السلم واما الزيادة  
 في المسلم فيه فلا يجوز بالاجماع وعلى هذا الخلاف الزيادة في الرهن  
 واما الزيادة في الدين فلا يجوز عند ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله استحضانا  
 وعند ابي يوسف جاز في مائة والف وفي حنيفة ومحمد بن الزيادة في  
 الرهن ومن الزيادة في الدين نذكره في باب الرهن ان شاء الله تعالى وعلى  
 هذا الخلاف خط بعض الثمن انه جاز عندنا وخط بعض العقد والتمن  
 هذا العقد من الاصل حتى ان المبيع لو كان دارا فالشئع باعنا بالشئع  
 بما بقي بعد الخط وعندنا هو هبة مبتدأة الا ان قيام الدين عليه او كونه  
 قابلا لاستيفاء العقد ليس بشرط صحة الخط بل خلاف بين اصحابنا  
 وفي الزيادة خلاف نذكره ان شاء الله تعالى وجه قول زفر والشافعي  
 ان الثمن والمبيع من الاسماء الاضافية المتقابلة فلا يتصور جميع بلا ثمن  
 ولا ثمن بلا مبيع والقول بجواز الزيادة في المبيع والتمن مبيعا قول بوجود  
 المبيع ولا ثمن والتمن ولا مبيع لان الثمن المبيع اسم لما يقابل ملك المشتري  
 وهو الثمن والتمن اسم لما يقابل ملك البايع وهو المبيع فالزيادة من البايع  
 لو صحت مبيعا لا يقابل ملك المشتري بل يقابل ملك المشتري بل يقابل ملك  
 نفسه لانه ملك جميع الثمن ولو صحت من المشتري ثمننا لا يقابل ملك البايع  
 بل يقابل ملك نفسه لانه ملك جميع المبيع فلا تكون الزيادة مبيعا ومثلا لاف  
 حقيقة المبيع والتمن فجعل هبة مبتدأة ولا نكل المبيع لما صار مقابلا  
 بكل الثمن وكل الثمن كل المبيع فالزيادة لو صحت مبيعا ثمننا خلت عما يقابل  
 فكانه فضل مال خال عن العوض في عقد المعاوضة وهذا تفسيرنا واولنا  
 في الزيادة في المهر قوله تعالى فانوهن اجورهن فريضة ولا جناح عليكم  
 فيما تراضيتن به من بعد الفريضة اي من بعد تلك الفريضة لان النكاح اذا  
 اعيدت معرفة يراد بالثاني غير الاول امر الله تعالى بايتاء المهور المتناهية

الزيادة في راس  
 مال السلم لضم  
 فيه ٧  
 الزيادة في الرهن  
 محروفي الدين

الحط من الثمن جاز

دليلك ياد المهر



في الزكاج وازالت الجناح في الزيادة على المستمى لان ما يتراضيا به الزوجان  
 بعد التسمية هو الزيادة في المهر فيدل على جواز الزيادة في المهر وروى عن  
 النبي صلى الله عليه وسلم انه قال للوزان زن وارح فانما معاشر الانبياء هكذا  
 زن وهذا زيادة في الثمن وقد ثبت اليها بالقول والفعل واقل احوال المندو  
 اليه الجواز وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال المثلون عند شروطهم  
 وظاهرهم يقتضي لزوم الوفاء بكل شرط الا ما حصر به دليل لانه يقتضي ان يكون  
 كل مسلم عند شرطه وانما يكون كذلك اذا كانت هبة مبتداه فلا يلزم الوفاء لان  
 صحة الزيادة مبيعا ومثاقا ما اذا كانت هبة مبتداه فلا يلزم الوفاء لان  
 العاقدان اوقعوا الزيادة مبيعا ومثاقا لو تبايعا ابتداء وهذا الاصل  
 ان تصرف الانسان يقع على الوجه الذي اوقعه اذا كان اهلا للتصرف والمحل  
 والمحل قابلا له ولا يرد ووجود قوتها ان الثمن اسم لما يقابل بمالك البائع  
 والمبيع اسم لما يقابل بمالك المشتري قلنا هذا ممنوع بل الثمن اسم لما زال  
 المشتري بذلك ويد عند مقابلة ما زال البائع ملكه ويد عند  
 قبضه كرواحدهما المال الذي كان ملك صاحبه بعد زوال ملكه  
 عنه شرعا على ما عرفت ثم نقول ما ذكرناه من المبيع والتمن بطريق الحقيقة  
 والزيادة في المبيع والتمن مبيع ومن حيث الصورة والتسمية مع بطريق  
 الحقيقة لان الزبح حقيقة ما يملك بعقد المعاوضة لا بمقابلة ما هو  
 مال حقيقة من حيث الصورة والتسمية والزيادة هاهنا كذلك كانت  
 ربحا حقيقة فبان من شرطها ان لا تكون مقابلة بمالك البائع الا فتسمية  
 وشرط الشيء كيف يمنع صحة وعلى انه امكن تحقيق معنى المقابلة في الزيادة  
 لان الموجب الاصل في البيع هو قيمة المبيع وهو ما لا يتبدل لان البيع معاوضة  
 بطريق المعادلة عرفا وحقيقة والمقابلة عند التساوي في المايه ولهذا  
 اذا فسدت التسمية تجت القيمة عندنا والتمن عند مال المبيع ما هو

التبرع بالمال المبيع  
 العاقدان

العاقدان واذا زاد في الثمن او المبيع علم انهما اخطا في التقدير وغلطا  
 فيه وما هو الموجب الاصل مدبت بالبيع فاذا ابتنا التقدير كان ذلك  
 بيانا للموجب الاصل الا انه ابتدا بحاجب فكان عوضا عن ملك العين لا  
 عن ملك نفسه وهذا الكلام في المهر غلب لان الموجب الاصل فيه  
 هو مهر المثل على ما عرفت وعلى انه ان كان لا يمكن تحقيق معنى المقابلة  
 بقا العقد على حاله ممكن تحقيقه مع تغير العقد من حيث الوصف بل جعل  
 الالف بعد الزيادة مقابلة نصف العقد فحلوا النصف عن الثمن فحل  
 الالف الزايدة مقابلة النصف الحالي وهذا وان كان تغييرا ولا حكمها  
 قصدا لتصح التصرف ولا صحة الا بالتغير ولها ولاية التغير الا ترى ان  
 لها ولاية التسخ وانما فوق التغير لان التسخ يرفع الاصل والوصف والتغير  
 بتدليل الوصف مع بقاء اصل العقد فلما ثبت لها ولاية التسخ فولاية  
 التغير او تلي ولها حاجة الى التغير لرفع العين او المقصود اخر حتى اتفقا  
 على الزيادة وقصد الصحة ولا صحة الا بهذا الشرط ثبت هذا الشرط  
 مقتضى نظرهما لصحتها كما في قول الرجل لغيره اعنق عبدك عني على الف درهم  
 واما شرائط الجواز فثلاثة القبول من الآخر حتى لو زاد احدهما ولم يقبل  
الاخر لم يصح الزيادة ومنها المجلس حتى لو اقر فاقبل القول بطلت الزيادة  
 لان الزيادة في المبيع والتمن بحاجب البيع فلهما فلا بد من القبول في المجلس  
 كما في اصل الثمن والمبيع واما الخط فلا يشترط له المجلس والقبول لانه  
 تصرف في الثمن بالاسقاط والابرا عن بعضه فيصح من غير قبول الا انه يرد  
 بالرد كما لا بد عن الثمن كله واما كون الزيادة والمزيد عليه من غير  
 اموال الربا فلهل هو شرط لصحة الزيادة مضافا وكذا كون الخط  
 عن غير اموال الربا هل هو شرط لصحة خطأ وهل يؤثران في فساد العقد  
 على قول ابي حنيفة ليس بشرط ويؤثران فيه وعلى قول ابي يوسف بشرط

شرائط جواز الزيادة



فيبطلان ولا يوترأ في العقد وعلى قول محمد شرط في الزيادة لا في الخط  
 على ما ذكره ولا يشترط قبض المبيع والتمن لصحة الزيادة فتصح الزيادة سواء  
 كانت قبل قبض المبيع والتمن أو بعده وكذلك الخط لأن دليل حواز الزيادة  
 والخط لا يوجب الفصل وأما قيام المبيع وقت الزيادة فهل هو شرط لصحة  
 الزيادة ذكر في الجامع الكبير أنه شرط ولم يذكر الخلاف وروي أبو يوسف  
 ومحمد عن أبي حنيفة رحمه الله في غير رواية الأصول أنه ليس بشرط عنده  
 حتى لو ملك المبيع في يد المشتري أو استهلكه أو اعتقه أو دبر أو استوله  
 أو كان عصياً فحرق أو أخرج المشتري عن ملكه جازت الزيادة عنده وعندهما  
 لا يجوز وجه قولهما أن الزيادة تصرف في العقد بالتغير والعقد منعدم  
 حقيقة إلا أنه يعطى له حكم القيام لقيام أثره وهو الملك ولم يتبق هلاك  
 العين حقيقة أو حكماً فلم يتبق العقد حقيقة وحكماً فلا يحتمل التغير بالزيادة  
 لأن الزيادة ثبت عندنا بطريق الاستناد والمستند ثبت للحال فيستند  
 فلا بد وأن يجعل معنى من المبيع مقابل الزيادة للحال ولا يتصور ذلك عند هلاك  
 المبيع فلا يحتمل الاستناد ولأن الزيادة لا بد وأن تكون لها حصة ولا تخفى ذلك  
 بعد هلاك ولاي حنيفة رحمه الله ما ذكرنا أن الزيادة في الثمن والمبيع  
 لا تستدعي المبالغة لا في الخارج في الحقيقة وإن كانت ميسرة ومناشورة  
 وقسمية ومن شأن الزرع أن لا يقابل له شيء فلا يكون قيام المبيع شرطاً لصحتها  
 قوله العقد منعدم عند الزيادة قلنا الزيادة عندنا تجعل كالموجود عند  
 العقد والعقد عند وجوده يحتمل التغير إن كانت الزيادة تعديراً على أنا لا  
 نسلم أن قيام المبيع شرط لنفاذ المبيع فإن السع بعد هلاك المبيع يحتمل الاستمرار  
 في إكماله بالرد بالعيب فإن المشتري إذا أطلع على عيب كان به قبل هلاك  
 يرجع عليه بالنقصان والرجوع بالنقصان فيسحق المبيع في قدر الفايته بالعيب  
 بعد هلاكه وهلاك جميع المعقود عليه دل أن العقد يجوز أن يبرأ بعد

لاستناد

اطلع على عيب  
 يرجع بالنقصان

هلاك المعقود عليه في الجملة إذا كان في بقائه فائدة وما هنا في فائدة  
 فائدة فيبقى في حقه كما في حو الرجوع بنقصان العيب وعلى هذا الخلاف  
 الزيادة في مهر المرأة بعد موتها أنها جائزة عندنا وعند لا يجوز ولو  
 اشترى عبداً جارية وتقاها ثم مات أحدهما فتراد أحدهما صاحبه جازت  
 الزيادة عندنا أي يوسف وأبي حنيفة أما عندنا أي حنيفة وظاهر أن هلاك  
 المبيع عنده لا يمنع الزيادة وأما عندنا أي يوسف فلا يمنع ما يباع به  
 والعقد عنده إذا وقع عيناً بعين فلهلاك أحد العينين لا يمنع صحة الأقالة  
 فلا يمنع صحة الزيادة ولو كان المبيع قائماً لم يقطع رجلين عنده  
 المشتري فآخذ أرشها ثم زاد المشتري في الثمن شياً جازت الزيادة أما  
 عندنا أي حنيفة وظاهر أن هلاك جميع المعقود عليه قائم فكان العقد  
 قائماً فكان محتملاً للتغير بالزيادة ولو تورهن المبيع أو أجزع فزاد المشتري  
 في الثمن جازت الزيادة بلا خلاف بين أصحابنا على اختلاف الأصلين  
 على ما ذكرنا وقال محمد لو اشترى جارية وقبضها فماتت في يوم فتراد  
 البايع المشتري جارية أخرى فالزيادة جائزة لأن زيادة المبيع ثبتت  
 مقابلة بالثمن والتمن قائم ولو زاد المشتري البايع لم يجز لأن الزيادة  
 ثبتت مقابلته بالمبيع وأنه هالك وهذا على ما يبرر قولهما أن قيام المبيع  
 شرط لجواز الزيادة فهلاكه يكون مانعاً أما على أصل أبي حنيفة رحمه  
 الله والزيادة في الحالين جائزة لأن قيام المبيع عنده ليس بشرط  
 لصحة الزيادة فلا يكون هلاكه مانعاً والله أعلم وأما المعقود عليه  
 فليس بشرط لصحة الخط بالإجماع أما عندنا أي حنيفة رحمه الله وظاهر  
 أنه ليس بشرط لصحة الزيادة فالخط أولى وأما عندنا فلا لأنه ليس بشرط  
 صحة الخط أن يتحقق بالعقد لا محالة إلا ترى أنه يصح الخط عن جميع الثمن ولا  
 يلحق إذا لم يتحقق العقد عن الثمن فلم يلحق واعتبر خط الحال ولأن الخط

الزيادة المهر بعد  
 موت المرأة جاز

هلاك المبيع لا يمنع

شرايط الخط



ليس بصرف مقابلة للبشرط له قيام المقابل بل هو تصرف في الثمن باسقاط  
شرطه فلا يرعى له قيام المعتود عليه بخلاف الزيادة لذلك اختلاف الزيادة  
مع الخط بخلاف حكم آخر وهو ان الزيادة تنقسم على قدر قيمة المبيع والخط  
لا تنقسم كما لو اشترى عبدين من رجل بالف وزاده المشتري ما يدره  
فان الزيادة تنقسم على قدر قيمتهما سواء اشترى ولم يستم لكل واحد منهما  
ثمنًا او سمي وان خط البايع عن المشتري مائة درهم كان الخط نصفين  
واما كان كذلك لان الثمن يقابل المبيع فاذا زاد في الثمن المبيع مطلقا  
فلا بد وان تقابلها الزيادة كاصل الثمن والمقابل في غير اموال الرباغبى  
الانقسام من حيث القيمة حكما للمعارضه والمراحمه بمقابلته اصل الثمن  
على ما بينا فيما تقدم بخلاف الخط فانه لا تغلوه بالمبيع لانه تصرف في الثمن  
خاصه باسقاط بعضه فاذا حط من ثمنها مطلقا فقد سوى بينهما في الخط وكان  
الخط بينهما نصفين وان كان ثمن واحد ما اكثر ولا ينفذ الى زيادة قدر الثمن  
لان الخط غير مقابل بالثمن حتى تعتبر قيمة القدر والله اعلم وما يكتفه  
الجواز فالزيادة في المبيع والثمن عندنا يلحق باصل العقد كان الاصل  
من الايراد ورد على الاصل والزيادة جميعا اذا لم يتضمن الا لحاق فساد  
اصل العقد بخلاف بين اصحابنا وكذلك الخط فاما اذا تضمن ذلك ان  
كانت الزيادة في اموال الرباغبى يلحق به وفنده انه لا يلحق به وكذلك  
الخط اختلف اصحابنا في ذلك قال ابو حنيفة رحمه الله الزيادة والخط يلحقان  
ماضى العقد ونفسدانه وقال ابو يوسف يطلان ولا يلحقان واصل العقد  
صحيح على حاله وقال محمد الزيادة باطله والعقد على حاله والخط جائز عه  
مبتداه وهذا بنا على اصد ذكرناه فيما تقدم ان الشرط الفاسد المتأخر  
عن العقد الصحيح اذا لم يلحق به قبل يلحق به ويؤثر في فساده ام لا وهو على  
الاختلاف الذي ذكرنا لان الزيادة بمنزلة شرط فاسد متأخر عن العقد

كيف صور الزيادة  
والخط

في الزيادة

الصحيح المحمود فابو يوسف يقول لا يصح الزيادة والخط في اموال الرباغبى  
لان ذلك لو صح لا يلحق باصل العقد ولو اُلحق باصل العقد لا وجب فساد  
اصل العقد بمحقق الرباغبى يصح فبقي اصل العقد صحيحا كما كان ومحمد يقول  
لا يصح الزيادة لما قاله ابو يوسف فلم يؤثر في اصل العقد فبقي على حاله  
وصح الخط لان الا لحاق من لوازم الزيادة فاما ما ليس من لوازم الخط  
على ما ذكرنا فيما تقدم وان يؤخرفه رحمه الله يقول الزيادة والخط  
صحيحان زيادة وخطا لان العاقد من اوقعها زيادة وخطا ولها ولا به  
ذلك فيقعان زيادة وخطا ومن شأن الزيادة والخط الا لحاق باصل  
العقد قبل لحاق به فكانت الزيادة والخط هاهنا انطالا للعقد السابق  
ولها ولاية الا بطلان بالفسخ فكذا بالزيادة والخط والله اعلم واما  
المبيع الذي فيه خيار فلا يمكن معرفة حكمه الا بعد معرفة انواع الخيار  
فنقول وبالله التوفيق الخيارات نوعان نوع ثبت شرطا ونوع  
يثبت شرعا لا شرطا والشرط لا يلحق امانا ان ثبت نصا واما ان ثبت  
دلالة اما الخيار الثابت بالشرط فتوعان احدهما يسمى خيار التعيين  
والثاني يسمى خيار الشرط اما خيار التعيين فالكلام في جواز البيع الذي  
فيه خيار التعيين فقد ذكرناه في موضعه واما الحاجة هاهنا الى بيان  
حكم هذا البيع والى بيان صفة الحكم والى بيان ما يبطل به الخيار بعد  
ثبوته ولم يرد امانا الا في حكمه ثبوت الملك للمشتري في احد المذكورين  
غير عين وخيار التعيين اليه عرف ذلك بنقض كلامهما حيث قال الباع  
بعث منك احد هذين الثوبين وهذا من الثوبين او الثابتين او غيرهما  
من الاشياء المتفاوتة على ان تأخذ ايتهما شئت وقبل المشتري وهذا  
يوجب ثبوت الملك للمشتري في احدهما وثبوت خيار التعيين له ولاخر  
يكون ملك الباع امانة في يده اذا قبضه لان قبضه باذن المالك لا على وجه

الخيار

خيار التعيين



التملك ووجه الثبوت فكان امانة وليس للمشتري ان يخلها  
 جميعا لان البيع احدهما ولو هلك احدهما قبل القبض لا يبطل البيع لانه  
 لم يخل ان يكون الهالك هو المبيع فيبطل البيع بهلاكه وحمل ان يكون غير  
 فلا يبطل والبيع قد صح بقبض وقع الشك في بطلانه فلا يبطل بالشك وعن  
 المشتري بالخيار ان شاء اخذ الباقي منه وان شاء ترك لان المبيع قد تغير  
 قبل القبض بالتعيين فوجب الخيار ولو كان ان اشترى احد الابواب  
 الثلثة فهلك واحد منها وقع اثنان لا يبطل البيع لما قلنا والمشتري ان  
 ما خداهما شيئا لان الهالك اذا لم يتعين للمبيع كان المبيع احدا لبايعه فكان  
 له ان ياخذ ايهما شاء وله ان يتركهما كما لو اشترى احدهما من الاثني ولو  
 هلك الكل قبل القبض بطل البيع لان المبيع قد هلك بتعينه فيبطل البيع  
 والله اعلم واما صفة هذا الحكم فهو ان الملك الثابت بهذا البيع  
 قبل الاختيار ملك غير لازم والمشتري ان يرددها جميعا لان خيار التعيين  
 يمنع لزوم العقد بخيار البيع وخيار الرجوع فيمنع لزوم الملك فكان  
 محملا لنفسه وهذا لان حواز هذا النوع من البيع انما يتعامل الناس  
 لحاجتهم اليه على ما يمتثلانها فمما تقدم ولا يعدم حاجتهم الى عدم الرجوع  
 لانه عسى لا يوافقته كلاهما جميعا فمحتاج الى ردهما واما بيان ما يبطل  
 به الخيار ويلزم المبيع فيقول وبالله التوفيق ما يبطل به الخيار ويلزم  
 البيع في الاصل نوعان احدهما رضى وضري والاختيار نوعان احدهما  
 صريح الاختيار وما جرى مجرى الصريح والثاني لاختيار من طريق الدلالة  
 اما الصريح فهو ان يقول اخترت هذا الثوب او شئته او رضىت به  
 او اجرته او ما جرى مجرى هذا الخبز لا يند لما اختار احدهما فقد عرفت به فسقط  
 فسقط خيار التعيين ولزم المبيع واما الاختيار من طريق الدلالة فهو  
 ان يوجد منه فعمل في احدهما يدل على تعيين الملك فيه وهو كل تصرف هو

في حكم البيع  
 النجاسة الخيار

ما يبطل الخيار

دليل

دليل اختيار الملك في الشرا بشرط الخيار وسند كبر ذلك البيع  
 بشرط الخيار ان شاء الله تعالى ولو تصرف البائع في احدهما فتصرفه موقوف  
 ان يعمر ما تصرف فيه للمبيع لم يتغير تصرفه لانه عين له تصرف في ملك غيره  
 وان يعمر ما تصرف فيه للامانة فقد تصرف لانه طهره ان تصرف في ملك  
 نفسه فنقد واما الضرورى فمحو ان يهلك احدهما بعد القبض فيبطل  
 الخيار لان الهالك منهما يعين للمبيع ولزمه منه وتعين الاخر للامانة  
 لان احدهما مبيع والاخر امانة والامانة منها مستحق الرد على البائع  
 وقد خرج الهالك عن احوال الرد فتعين الباقي للرد فتعين الهالك  
 للمبيع ضرورة ولو هلكا جميعا بعد القبض فلا تخلوا اما ان هلكا  
 على التعاقب فالاول يهلك مبيعا والاخر امانة لما ذكرنا فان هلكا  
 لزمه ثم نصف كل واحد منهما لانه ليس احدهما بالتعيين اولى من الاخر  
 فشاع البيع فيهما جميعا ولو هلكا على التعاقب لهما اختلاف في ترتيب  
 الهلاك فان كانا متساويين فلا قابلية في هذا الاختلاف لان  
 ايهما هلك اولا فتمت الاخر مثله فلا يعيد الاختلاف وان كانا متساويين  
 بان كانا من احدهما اكثر فادعى البائع هلاك اكثرهما مشاء وادعى  
 المشتري هلاك اقلهما متنا كان ابو يوسف اولا رحمه الله يقول  
 يتحالفان واهما لكل لزمه ثم يعوى صاحبه وان حلفا جميعا جعل كانا  
 ملكا معا ولزمه ثم نصف كل واحد منهما ثم رجع وقال القول قول  
 المشتري مع مینه وهو قول محمد لانها اتفقا على اصل الدن واختلفا في قدره  
 والاصل ان الاختلاف متى وقع بين صاحب الدين والمدون في قدر الدين  
 او في جنسه او صفته كان القول قول المدون مع مینه لان صاحب الدين  
 يدعى عليه زيادة وهو يكره ان يكون القول قوله وايضا فام بینه قبلت  
 بینه وسقطت اليمين وان اقامت الينة فالينة ميند البائع لانها تظهر

اذا اختلف صاحب  
 الدين والمدون



تعيب احدها

تظهر زيادة ولو تعيب احدهما فان كان قبل القبض لا يتعين التعيب  
للبيع لان التعيب لم يوجد لافلا ولا لاله ولا ضرورة الى التعيين اذ لا يمكن  
الرد والمشتري على خياره ان يشأ اخذ المعيب منهما وان شأ اخذ الاخر  
وان شأ تركهما كما لو لم يتعين اضلا فان اخذ المعيب منها اخذ الجميع منه  
لانه بين انه هو المبيع من الاصل وكذلك لو تعيبا جميعا فالمشتري على  
خياره لما قلنا وان كان بعد القبض يتعين التعيب للمبيع ولزمه منه ويتعين  
الاخر لامانه كما اذا هلك قبل القبض لا يتعين المبيع هلاك بعضه فلهذا  
منع الرد والزم المبيع في المبيع المعين فكذلك في غير المعين منع الرد ويتعين  
المبيع ولو تعيبا جميعا فان كان على التعاقب يتعين الاول للمبيع ولزمه منه  
ويرد الاخر لما قلنا ولا يغرم بحدوث البيع شيئا لما قلنا انه امانة وان  
تعيبا معا لا يتعين احدهما للمبيع لانه ليس احدهما بالتعين اولى من الاخر  
وللمشتري ان ياخذ منهما شأ بمثله لانه اذا لم يتعين احدهما للمبيع بقي المشترك  
على خياره الا انه ليس له ان يرددهما جميعا لان البيع قد لزم في احدهما بتعينه  
في يد المشتري وبطل خيار الشرط وهذا يؤيد قول من يقول من المشايخ ان  
هذا البيع فيه خياران خيار التعيين وخيار الشرط ولا بد له من عقد معلوم اذا  
لزم بين ملك ردهما جميعا كما لو تعيب احدهما اضلا لانه لم يملك لانه ردهما  
جميعا قبل التعيب ثبت حكم خيار الشرط وقد بطل خيار الشرط بعد تعيبهما  
معا فلم يملك ردهما وعلى خيار التعيين فملك ردهما ولو ارد ادعيت احدهما  
او حدث معه غيره لزمه ذلك لان علم التعيين للمزاحمة وقد طلت زيادة  
عيب احدهما او حدوث عيب معه ولا يبطل هذا الخيار بموت المشتري بل  
يؤثر بخلاف خيار الشرط لان خيار التعيين امانيت للموت لملك المالك  
في احدهما غير عين وقد قامت الوارد مقامه في ذلك الملك فله ان يختار  
اتهما شأ دون الاخر الا انه ليس له ان يرددهما جميعا وقد كان للموت ذلك

ط لا يشترط ان يكون  
في راد شرط في يد  
التعيين

ازداد عيبا  
او حدث آخر  
يؤثر بخيار التعيين

ط لا يفسد

في عقد العقد  
بشرط خيار الشرط في تعيب التعيين

وهذا يؤيد قول اوليك المشايخ انه لا بد من خيار في هذا البيع وقد  
بطل احدهما وهو خيار الشرط بالتعيب لموت لانه لا يورث على اصل اصحابنا  
فبطل الحكم المحض به وهو ردهما جميعا هذا اذا اشترى احدهما شرا  
صحيحا فاما اذا اشترى احدهما شرا فاسدا بان قال البائع بعث منك  
اخذ هذين كذا ولم يذكر الخيار اضلا فان المشتري لا يملك واحد منهما  
قبل القبض لان البيع الفاسد لا يعيد الملك قبل القبض فان قبضها ملك  
احدهما ملكا فاسدا وايها هلك لزمته قيمته لانه تعين للمبيع والبيع  
الفاسد يوجب الملك بالقيمة ولو هلك احدهما فان كانت على التعاقب  
لزمته قيمته فمدها لاله لانه تعين للمبيع وانه يبيع فاسدا فعيد الملك  
بالقيمة وان هلك معا لزمه نصف قيمته وكل واحد منهما لانه ليس احدهما  
بتعيينه للمبيع اولى من الاخر فشاع العيب فيهما ولو تعيب احدهما فعيد  
ان يرددهما جميعا اما غير المعين فلامنه امانة واما المعيب فلامنه تعين  
للمبيع والمشتري اسرا فاسدا واجب الرد فبردهما ورد معها نصف نقصان  
العيب لان التعيب ليجل ان يكون هو المبيع فيجب نقصان العيب ويحمل  
ان يكون هو الامانة فلا يجب شي ولا دلالة على التعيين فتنصف الواجب  
ولو تعيب الاخر بعد ذلك فكذلك الجواب في نقصان الاخر لان احدهما  
امانة والاخر مضمون بالقيمة ولو تعيبا معا فكذلك ردهما مع نصف  
نقصان كل واحد منهما لان احدهما ليس اولى من الاخر في البيع للمبيع ولو  
نصف المشتري في احدهما تجوز تصرفه فيه ولزمته قيمته ولا يجوز تصرفه  
في الاخر بعد ذلك لان المتصرف فيه تعين للمبيع ولو تصرف البائع في احدهما  
تصرفه موقوف ان رد عليه ذلك فقد تصرف فيه لانه بين انه تصرف فيه  
ملك نفسه وان لم يرد عليه وتصرف فيه المشتري فقد تصرف المشتري فيه  
ولزمته قيمته وبطل تصرف البائع فيه وكذلك اذا هلك في يد المشتري

اد العيب المبيع  
البيع الفاسد المبيع



والاصل ان كل موضع يلزم المشتري الثمن في البيع الصحيح للزمنه  
 القيمة في البيع الفاسد والله اعلم بهذا اذا كان الخيار للمشتري اما  
 اذا كان للبائع فلا يزول احدهما عن ملكه بنفس البيع وله ان يلزم  
 المشتري اي يوب شأه فيه الخيار وليس للمشتري خيار التزل لان البيع  
 مات في جائه وللبائع ان يفسخ البيع لانه غير زمر وليس للبائع ان يلزم  
 المشتري لان المبيع احدهما ولو هلك احدهما قبل القبض لا يفسخ البيع  
 ويهلك امانه لما ذكرنا في خيار المشتري وخيار البائع على حاله ان ساقا  
 الزم المشتري الباقي منهما لانه غير معين للبيع وان شأه في البيع فيه لانه غير  
 لازم وليس له ان يلزمه الهالك لانه هلك امانه وان هلك جميعا  
 قبل القبض ظل البيع بهلاك المبيع قبل القبض معين وان هلك احدهما  
 بعد القبض كان الهالك امانه ايضا كما لو هلك قبل القبض والزمه  
 الباقي منهما ان شأه وان شأه في البيع فيه لان خيار البائع يمنع روال  
 السلعة عن ملكه فيهلك على ملك البائع وله الخيار كما قلنا وان هلك  
 جميعا فان كان هلاهما على التعاقب فالاول هلك امانه وعليه قيمة  
 احدهما هلاك لانه معين للبيع وانه مبيع هلك في يد المشتري وفيه  
 خيار للبائع فوجب قيمته وان هلكا معا لزمه نصف قيمة كل واحد  
 منهما لانه ليس احدهما بالمتعين اولى من الآخر ولو تعيب احدهما او تعيبا  
 معا قبل القبض وبعد خيار البائع على حاله لان التعيب لم يغير للبيع  
 لانعدام المعين فكان البائع على خياره وله ان يلزم المشتري بهما شأه  
 كما قبل التعيب ثم اذا الزمه احدهما نظر ان كان ذلك غير المتعيب منها لزمه  
 ما الزمه ولا خيار للمشتري وتركه لانعدام التعين فيه وان كان ما لا  
 هو المتعيب فان تعيب قبل القبض والمشتري بالخيار لان التعيب قد غفر قبل  
 القبض وتغير المبيع قبل القبض بوجوب الخيار للمشتري وان تعيب بعد القبض

اذا كان خيار البائع

احكام الهلاك

احكام التعيب

فلا خيار له لان التعيب بعد القبض وان شأه البائع ففسخ البيع واسترد لها  
 لان البيع غير لازم فله ولاية الفسخ في نظر ان كان تعيبها في يد البائع فلا  
 شيء لانهما تعيبا لا في ضمان المشتري وان كان تعيبها في يد المشتري فلبائع  
 ان يأخذ من المشتري نصف نقصان كل واحد منهما لان احدهما عند مضمون  
 بالقيمة والاخر عند امانه ولا يعلم احدهما من الآخر ولا يجوز للمشتري ان  
 يتصرف فيهما او في احدهما لان احدهما ليس بمبيع يقين والاخر مبيع لاكن  
 لباعده فيه خيار وخيار البائع منع روال المبيع عن ملكه ولو تصرف البائع  
 في احدهما جاز تصرفه فيه وسعير الاخر للبيع وله خيار الا لزام فيه الفسخ  
 ولو تصرف فيهما جميعا جاز تصرفه فيهما ويكون فسخا للبيع لان تصرفه فيهما  
 دليل اقرار الملك فيهما فيضمن ففسخ البيع كما في المبيع المعين والله اعلم واما  
 خيار الشرط فالكلام في جواز بيع بشرط الخيار وشرايه قد مر في موضعه  
 واما الحاجة ها هنا الى بيان ما ينفسخ به البيع اما صفته فهي انه بيع غير لازم  
 لان الخيار يمنع لزوم الصفقة قال عمر رضي الله عنه البيع صفقة او خيار  
 ولان الخيار هو التحير بين البيع والاجارة وهذا يمنع التزوم بخيار العيب  
 وخيار الرؤية ثم الخيار كما يمنع لزوم الصفقة فعدم القبض منع تمام  
 الصفقة لان الثابت بنفس البيع ملك غير متأكد واما التاكيد بالقبض  
 وعلى هذا يخرج ما اذا كان المبيع شيئا واحدا او اشياء الله ليس لزم له الخيار  
 ان خيز البيع في القبض دون البعض من غير رضى الاخر سواء كان الخيار للبائع  
 او للمشتري وسواء كان المبيع مقبوضا او غير مقبوض لان الاجارة في البعض  
 دون البعض تغزب الصفقة في اللزوم وكالا يجوز مرقب اصل الصفقة  
 وهو الاجاب والقبول الا برضى العاقدن بان يقبل البيع في بعض المبيع دون  
 البعض بعد اضافة الاجاب والقبول الى حملته او بوجوب البيع في بعض  
 المبيع دون البعض بعد اضافة القبول الى حملته لا يجوز في بعضها وهو ان يلزم

انما يفسخ في البيع

صفقة البيع الذي فيه شرط الخيار رهنه بيع غير لازم



كلم الهلاك

البيع في البعض دون البعض الا برضاها ولو هلك احد العبدین في يد البائع  
والخيار له لم يكن له ان يحجز البيع في الباقي الا برضا المشتري لان البيع انفسخ  
في قدرها لك فالاجارة في الباقي تكون بغير الصفقة على المشتري فلا يجوز  
من غير رضاه ولو هلك احدهما في يد المشتري فللبائع ان يحجز البيع في الباقي  
وان كان المبيع مما له مثل من المكبل والموزون والعقد في المتفاوت  
فهلك بعضه فللبائع ان يحجز البيع في الباقي لا خلاف وجه قول محمدان  
ان الاجارة ما هاتمت له انشاء التمليك لان خيار البائع يمنع خروج المبيع  
من ملكه فكان للاجارة حكم الانشاء والهالك منها خرج عن احوال  
الانشاء والانشاء في الباقي يملك بمحضه من الثمن وهي محبولة فيها لا مثل  
له فلم يحل الانشاء وفيما له مثل معلومة فاحتمل الانشاء وجه قولهما  
ان عند الاجارة يظهر ان العقد من جز وجوده انعقد في حق الحكم  
فلم يكن الهلاك مانعا من الاجارة وقوله الاجارة ما هاتمت انشاء فلنا  
ممنوع فان العقد انعقد في حق الحكم بدون الاجارة من انقضاء المدة  
وبموت من له الخيار ولو كانت الاجارة انشاء لتوقف حكم العقد على  
وجودها وهذا خلاف بيع الفضولي اذا هلك المبيع قبل الاجارة  
ثم اجاز المالك لم يحجزها فما جاز فهاك المبيع في بيع الفضولي منع من  
الاجارة وهاهنا لا يمنع وجه الفرق ان بيع الفضولي ثبت بطريق  
الاستناد والمستند ظاهر من وجه مقتصر من وجه فكانت الاجارة  
اظهار من وجه انشاء من وجه فمن حيث انها اظهار ان كان لا ينفصحه  
على قيام المحل فمن حيث انها انشاء ينفصحه فاما في البيع بشرط الخيار  
فاحكم بثبت عند الاجارة بطريق الظهور المحض فكانت الاجارة اظهارا  
ان العقد من وقت وجوده انعقد في حق الحكم والمحل كان قابلا وقت  
العقد فهلاكه بعد ذلك لا يمنع من الاجارة والله اعلم وعلى هذا

الهلاك في الفضولي

خرج قول اي حنيفة رحمه الله في رجلين اشتريا شيئا على انهما بالخيار  
فيه ملكه ايام فاخارا انه يلزمه البيع حتى لا يملك الاخر الفسخ احتراز  
عن يفرق الصفقة في اللزوم وسند كسر المسئلة في خيار العيب ان  
شا الله تعالى واما حكم هذا البيع فقد اختلف العلماء قال احنافنا  
لا حكم له للخيار والخيار يمنع انعقاد العقد في الحكم للمحل بالخيار  
بل هو للمحل موقوف على معني انه لا يعرف حكمه للمحل واما يعرف عند  
سقوط الخيار لانه لا يدري انه يضل به الفسخ او الاجارة فيتوقف في  
الجواب للمحل وهذا تفسير التوقف عندنا وقال الشافعي في قول  
مثل قولنا وفي قول هو مفيد منع العقد للملك لحرملكه مسددا على فسخه  
بالتحيز وجه قوله ان البيع بشرط الخيار لا يفارق البيع البات الا  
في الخيار والخيار لا يمنع بئوت الملك لخيار العيب بالاجماع وخيار  
الرؤية على اصله ولنا ان جواز هذا البيع مع انه معدوك به عن  
القياس للمحاجة الى دفع الغبن ولا اندفاع هذه الحاجة الا باسراع  
بئوت الملك للمحل لان من الخياران يكون المشتري قريب المشتري فلو  
ملكه للمحل لتعلق عليه للمحل فلا يمنع حاجته من الخيار لا لخلوا  
اما ان كان للبائع والمشتري جميعا واما ان كان للبائع وحده واما  
ان كان للمشتري وحده واما ان كان لغيرهما بان شرط احدهما الخيار  
لثالث فان كان لهما جميعا فلا ينعقد العقد في حق الحكم في البديلين جميعا  
فلا يزول المبيع عن ملك البائع ولا يدخل في ملك المشتري وكذا لا  
يزول الثمن عن ملك المشتري ولا يدخل في ملك البائع لان المانع من الانقضاء  
في حق الحكم موجود من الجانبين جميعا وهو الخيار وان كان البائع وحده  
فلا ينعقد في حق الحكم في حقه حتى لا يزول المبيع عن ملكه ولا يجوز للمشتري  
ان يتصرف فيه وخرج الثمن عن ملك المشتري لان البيع بات في حقه

حكم البيع بالخيار الشرط

اذا كان الخيار للمحل

اذا كان للبائع



وهل يدخل في ملك البائع عند اي حنيفة رحمه الله لا يدخل وعند  
 اي يوسف ومحمد يدخل وان كان المشتري وحده لا يستحق في حق  
 الحكم في حقه حتى لا يزول الثمن عن ملكه ولا يجوز للبائع التصرف فيه  
 اذا كان عيناً ولا يستحقه على المشتري اذا كان ديناً وخرج المبيع  
 عن ملك البائع حتى لا يجوز له التصرف فيه لان البيع بات في حقه وهل  
 يدخل في ملك المشتري عند اي حنيفة لا يدخل وعند ما يدخل وجه  
 قولها ان ثبوت الحكم عند وجود المستدعي هو الاصل والامتناع  
 بعارض والمانع هنا هو الخيار وان وجد من احد الجانبين لا غير  
 فيعمل في المنع فيه لانه الجانب الاخر لا ترى كيف خرج المبيع عن ملك  
 البائع اذا كان الخيار للمشتري والثمن عن ملك المشتري اذا  
 كان الخيار للبائع فدل ان البيع بات في حق من لا خيار له في حقه  
 بات هذا الحكم الذي وضع له وجه قول اي حنيفة رحمه الله ان الخيار  
 اذا كان للبائع كالمبيع لم يخرج عن ملكه واذا كان للمشتري فالثمن لم  
 يخرج عن ملكه وهذا مبيع دخول الثمن في ملك البائع في الاول  
 ودخول المبيع في ملك المشتري في الثاني لوجهين احدهما انه جمع بين  
 البذل والمبدل في عقد المبادلة وهذا لا يجوز والثاني ان هذا  
 ترك التسوية بين العاقد في حكم المعاوضة وهذا لا يجوز لانها لا  
 يرضيان بالتفاوت وقولها البيع بات في حق من لا خيار له قلنا هذا  
 يوجب البتات في حق الزوال لا في حق الثبوت لان الخيار من احد  
 الجانبين اثر في المنع من الزوال وامتناع الزوال من احد الجانبين اثر في  
 المنع من الزوال وامتناع الزوال من احد الجانبين يمنع الثبوت من الجانب  
 الاخر ان كان لا يمنع الزوال لما ذكرنا من الوجهين ويتفرع على هذا  
 الاصل من اي حنيفة رحمه الله وصاحبه مسايل منها اذا اشترى دابة

فان الخيار  
 اذا كان للمشتري  
 رحمه

الحق السائل المتفرع على الاصل الاختلاف في البيع بخيار الزوال

رحم محرر منه على انه بالخيار ثلثة ايام لا يعتق عليه عند اي حنيفة  
 رحمه الله لانه لم يدخل في ملكه عنده ولا يعتق بدون الملك ونحو  
 خيار ان شاء فسخ وان شاء اجاز فان فسخه لا يعتق ولا العبد عاد الى  
 ملك البائع وان اجاز عتق لانه سقط الخيار ولزم العقد فيلزم الثمن  
 وعندهما يعتق عليه بنفس الشراء ولمزمه الثمن ويطل خياره لانه دخل  
 في ملكه ولو قال لعبد الغيران اشترتك فانت حر فاشتراه على  
 انه بالخيار ثلثة ايام عتق عليه بالاجماع اما عندهما فظاهر لانه  
 ما كره بنفس الشراء فوجد شرط الحنت فيعتق واما عند اي حنيفة  
 فلان المعلق بالشرط كالمنجز عند وجود الشرط ولو لم يخرج عتقه بعد  
 شرائه بشرط الخيار عتق خياره لكون الاعاوان اجازة واختيار الملك  
 عا ما ذكرنا هذا ومنها انه اذا اشترى جارية قد ولدت منه  
 بالنيكاح على انه بالخيار ثلثة ايام لا تصير ولد عند اي حنيفة لانها لم  
 تدخل في ملكه وهو على خياره ان شاء فسخ البيع وعادت الى ملك  
 البائع وان شاء اجاز وصارت ام ولد له ولزمه الثمن وعندهما صارت  
 ام ولد بنفس الشراء لا بها دخلت في ملكه فبطل خياره ولزمه الثمن  
 ومنها اذا اشترى روضة بشرط الخيار ثلثة ايام لا يفسخ النكاح  
 عند اي حنيفة رحمه الله لانها لم تدخل في ملكه عنده وعندهما فسخ  
 لرخولها لانه لو اشترى احد الزوجين رقبه صاحبه او شقة صانعة ترفع  
 النكاح فان وطئها في مدة الخيار فان كانت براء كانت اجازة  
 بالاجماع اما عند اي حنيفة فلاجل النقصان بازالة النكاح وهي الغيرة  
 لا لاجل الوطئ لان ملك النكاح فان حل الوطئ قائماً فلا حاجة الى ملك  
 الثمن واما عندهما فلاجل النقصان والوطئ جميعاً فان كانت براء لا  
 يطل خياره عند اي حنيفة رحمه الله لان نكاح الخيار يرفع حل الوطئ

اسم من يحرر  
 اسير من يحرر

اشترى روضة  
 فوطئها وهي بكر سقط



ولا ضرورة لان ملك النكاح قائم فكان حل الوطى تابعا فلا ضرورة  
الى ملك المميز بل الوطى فلم يبطل الخيار وعندهما يبطل خيار ضرورة  
حل الوطى ملك المميز لا رفقاع النكاح بنفس الشرا عدا ما اذا لم يكن  
الجارية زوجة له ووطيها انه يكون اجازة سوا كانت كرا او بيتا لان حل  
الوطى هناك لا يثبت الا ملك المميز لا بعدام النكاح فكان اقدامه على  
الوطى اختيارا للملك فيبطل الخيار ومنها انه اذا اشترى جارية  
على انه بالخيار ثلثة ايام وقبضها فخاصت عنده في مدة الخيار قبضه  
كاملا او بعض الحصة في مدة الخيار فاجاز البيع لا يجزئ تلك  
الحصة في الاستبراء عند اي حنيفة وعليه ان تستبرأ بالحصة  
اخرى لانها لم تدخل في ملكه عنده فكانت الحصة بعد وجوب  
سبب وجوب الاستبراء فكانت محسوبة منه ولو اخار في بيع  
ورد الجارية فلا استبراء على البائع عند اي حنيفة رحمه الله سواء  
كان الرد قبل القبض او بعد وعندهما قبل القبض القياس انه يجب  
في الاستحسان لا يجب وبعد القبض يجب قياسا واستحسانا  
على ما ذكرنا في مسابيل الاستبراء وان كان الخيار للبائع ففسخ  
العقد لا يجب عليه الاستبراء لانها لم تخرج عن ملكه وان اجازة  
المشتري ان تستبرأ بعد الاجازة والقبض بحصة اخرى بالاجماع  
لانه ملكها بعد الاجازة بعد القبض ملكها مطلقا ومنها انه اذا  
اشترى شيئا بعينه على انه بالخيار ثلثة ايام فقبضه ما دون البائع ثم  
اودعه البائع في مدة الخيار فهلك في مدة الخيار او بعده فملك على  
البائع ويبطل البيع عند اي حنيفة رحمه الله لم يدخل في ملك المشتري  
ولما رده على البائع فقد ارفع قبضه فملك المبيع قبل القبض وعندهما  
بهلك على المشتري ويلزمه الثمن لانه دخل في ملكه اعني المشتري

فقد اودع ملك نفسه ويد المودع يد مفعلا كما في يد مفعلا كما في يد  
نفسه واو كان الخيار للبائع فسلطه الى المشتري ثم ان المشتري اودعه  
البائع في مدة الخيار فهلك في يد البائع قبل جواز البيع او بعده بطل  
البيع بالاجماع ولو كان البيع باثنا فقبضه المشتري باذن البائع او غير  
ادنه والتمن منه واد او موجد وله خيار رويته او خيار رعت فاودعه  
البائع فهلك عند البائع بهلك على المشتري ويلزمه الثمن بالاجماع  
لان خيار الرقبة والعين لا يمنع انعقاد العقد في حق الحكم كان مودعا  
ملك نفسه ومنها اذا اشترى من دي خمر او خنزيرا على انه بالخيار  
ثلثة ايام وقبضه ثم اسلم المشتري بطل العقد عند اي حنيفة رحمه الله  
لانه لم يدخل في ملك المشتري والمسلم ممنوع عن ملك الخمر والبيع وعندهما  
يلزم العقد ولا يبطل لانه دخل في ملك المشتري والاسلام يمنع من  
اخرجه عن ملكه ولو اسلم البائع لاسطل البيع بالاجماع لان البيع بات  
في جانبه وللاسلام في البيع البات لا يوجب رطلانه اذا كان بعد القبض  
والمشتري على خياره ان اجاز البيع جاز ولزمه الثمن وان فسخا ففسخ وصار  
الخمر للبائع حكاه المسلم من اهل ان يملك الخمر حكاه الا ترى انه يملكها كالمراة  
ولو كان الخيار للبائع فاسلم البائع بطل الخيار لان خيار البائع مبيع خروج  
السلعة عن ملكه والاسلام يمنع اخراج الخمر عن ملكه بالعقد فبطل  
العقد ولو اسلم المشتري لا يبطل البيع لان البيع بات في جانبه والبائع على  
خياره فان فسخ البيع عمادت الخمر اليه وان اجازة صارت الخمر للمشتري  
حكاه المسلم من اهل ان يملكها حكاه كافي الارث ولو كان البيع باثنا فاسلم  
او اسلم احدهما لا يبطل البيع لان الاسلام متى ورد والحرام مقبوض فلا قد  
بالعفو لانه لم يمت بعد الاسلام ملك مبتدلا لثبوتها بالعقد والقبض  
على الحال وانما يوجب بعد الاسلام دوام الملك والاسلام لا ينافيه فان

خيار الرقبة والعين لا يمنع انعقاد العقد في حق الحكم كان مودعا

المسلم يملك الخمر بالميراث



المسلم اذا تخم عصيره لا يومر بابطال ملكه فيها هذا كله اذا اسلم  
او اسلم احدهما بعد القبض فاما اذا كان قبل القبض بطل البيع كيف ما كان  
سواء كان البيع باثنا او بشرط الخيار لها او لا جدا لان الاسلام متى ورد  
والحرام غير مقبوض منع من قبضه حكم العقد لما في القبض من معنى انشأ  
العقد من وجد ملحق به في باب الحرمان احياها على ما ذكرنا فاما تقدم  
وقد ظهر فوايد هذا الاصل في فروع اخر يطول ذكرها وان كان  
المبيع دارا فان كان الخيار للبائع لا ثبت للشفع فيها حق الشفعة لان  
المبيع لم يخرج عن ملك البائع وان كان للمشتري ثبت للشفع حق الشفعة  
بالاجماع اما على اصلها وظاهر لان البيع في ملك المشتري واما على اصل  
اي حنفية فالمبيع وان لم يدخل في ملك المشتري لكنه قد زال عن ملك  
البائع بالاجماع وحق الشفعة يعتمد زوال ملك البائع لا بوث ملك  
المشتري والله اعلم ولو بنايعا عبدا جاريا والخيار للبائع فاعتق  
البائع العبد ففدا عتاقه وانفسخ البيع لان خيار البائع يمنع زوال  
العبد عن ملكه فقد اعتق ملكه ففقد وان اعتق الجارية ايضا  
فقد لزما البيع اما على اصلها وظاهر لانه ملكها فاعتق ملك نفسه  
واما على اصل اي حنفية وان لم يملكها بالعقد لكن الاقدام على الاعناق  
دليل قصد الملك اذ لا وجود للعتق الا بالملك ولا ملك الا بقبول  
الخيار مضمنا اقدامه على الاعناق اسقاط الخيار ولو اعتقها معا  
فدا عتاقها جميعا وبطل البيع وعليه فيه الجارية وعندنا فدا عتاقها  
ولا شئ عليه اما نفوذ اعتاقها اما العبد فلا شك فيه لانه لم يخرج  
عن ملك البائع بلا خلاف واما الجارية فكذلك على اصلها لانها  
دخلت في ملكه وعندنا اي حنفية وان لم تدخل في ملكه بنفس العبد  
فقد دخلت بمعنى الاقدام على اعتاقها على ما بينا فاعتاقها صادف

اذا تخم عصيره  
لا يبطل ملكه فيها

حكم الشفعة في البيع

حكم الاعناق

خلا

محملا مملوكا للمعتق ففقد واما لزوم قيمة الجارية عند اي حنفية فلا ان العبد  
بدل الجارية وقره هلك قبل التسليم بالا عتاق وهذا ان البيع قبل التسليم  
يوجب بطلان البيع واذا بطل البيع وجب رد الجارية وقد عجز عن ردّها  
بسبب العتق فيعزم قيمتها ولو اعتق المشتري العبد او الجارية لم ينفذ اعتاقه  
اما العبد فلا نه لم يدخل في ملكه واما الجارية فلا نه خرجت عن ملكه  
والله اعلم واما بيان ما يسقط به الخيار ويلزم البيع فنقول وبالله  
التوفيق اما خيار البائع فما يسقط به خياره ويلزم البيع في الاصل نوعان  
احدهما اختياري والاخر ضروري اما الاختياري فالاجارة لان الاصل  
هو لزوم البيع والامتناع بعراض الخيار وقد دخل بالاجارة فلزم البيع  
والاجارة نوعان صريح وما هو في معنى الصريح ودلالة اما الاول  
فخو ان يقول البائع اجرت البيع او اوججته او اسقطت الخيار او بطلته  
وما جرى هذا المجري سواء علم المشتري بالاجارة او لم يعلم واما الاجارة  
بطريق الدلالة فهي ان يوجد منه تصرف في الثمن بدل على الاجارة واجاب  
البيع فالاقدام عليه يكون اجارة للبيع دلالة والاصل فيه ما روي ان  
رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لبررة جئت اعقبك ملكا بضعا فاختارني  
وان وطبك زوجك فلا خيار لك فقد جعل النبي صلى الله عليه وسلم يكتسبها  
من الوطى دليل بطلان الخيار فصار ذلك اصلا ان الخيار كما يسقط بصريح  
الاسقاط يسقط بالاسقاط من طريق الدلالة وعلى هذا يخرج ما اذا كان  
التمن عينا فتصرف البائع تصرف الملاك بان باعة او ساومه او اعتق  
او دبره او كاتبه او اجره او رهنه ونحو ذلك لان ذلك يكون اجارة للبيع  
اما على اصلها فلا ان التمن دخل في ملك البائع فكان التصرف فيه دليل  
تقرر ملكه وانه دليل اجارة البيع واما على اصل اي حنفية رحمه الله  
فالاقدام على التصرف يكون دليل اختيار المالك فيه واذ دليل الاجارة وكذلك

يسقط خيار الشرط  
ويلزم البيع

النصف في المراجعة

٥٤



ان كان الثمن ديناً فابرا البايع المشتري من الثمن واشترى منه شيئاً  
منه أو وهبه من المشتري فهو اجارة للبيع لما قلنا ويصح شراؤه وهبته  
لانه هبة الدين والمشاركة من عليه الدين وانه جائز وكذلك لو ساء منه  
البايع بالثمن الذي في دينه شيئاً لانه قصد ملك ذلك الشيء ولا يكتنه  
الملك الا بثبوت ملكه في الثمن وتقرره فيه ولو اشترى بالثمن شيئاً  
من غيره لم يصح الشراء وكان اجارة اما عدم صحة الشراء لانه شراء بالدين  
من غير من عليه من الدين واما كونه اجارة للبيع فلان الشراء به من غير  
وان لم يصح لكتنه قصد الملك وذا دليل الاجارة كما اذا ساء منه بل اولى  
لان الشراء به في الدلالة على قصد الملك فوق المساومة فلما كانت  
المساومة اجارة فالشراء اولى بخلاف ما اذا كان البايع قبض الثمن  
الذي هو دين فاشترى به شيئاً انه لا يكون اجارة للبيع لان عن المقبوض ليس  
بمستحق الرد عند الفسخ لان الدراهم والدنانير لا يتعينان عندنا في الفسخ  
كما لا يتعينان في العقد فلم يكر المقبوض فيه مستحق الرد فلا يكون التصرف فيه  
دليلاً للاجارة بخلاف ما اذا اشترى به قبل القبض لانه اضاف الشراء  
الى عين ما هو مستحق بالعقد فكان دليل القصد الى الملك او تقرر فيه على  
ما بيننا ولو كان خيار المشتري فابرا البايع من المشتري قال ابو يوسف  
لا يصح الا براءة لان خيار المشتري مبيع وجوب الثمن والبراءة انقطاع واستقلال  
الثابت لا يتصور وروى عن محمد انه اذا اجار البيع فقد ابراء لان الملك  
ثبت مستنداً الى وقت البيع فيثبت ان الثمن كان واجباً وكان ابراء بعد  
الوجوب فينفذ الله اعمه واما الضروري فملكته اشياء احداً مضى  
مدة الخيار لان الخيار موقت به والموقت الى غاية منتهى عند وجود  
الغاية لكن هل يدخل الغاية في شرط الخيار فان شرط الخيار الى الميعاد  
الغد هل يدخل الميعاد والغدا قال ابو حنيفة يدخل وقال ابو يوسف ومحمد لا

الشراء بالدين من غيره

نفي من الخيار

يدخل

وجه قولها ان الغاية لا تدخل تحت ما ضربت له الغاية كما في قوله تعالى فاعلموا  
وجوهكم وايدكم الى المرافق والغاية هاهنا في معنى غاية الاخراج الا  
تري لو لم يذكر الوقت اضلاً لا قضى ثبوت الخيار في الاوقات كلها حتى لم  
يصح لانه يكون في معنى شرط خيار مؤبد بخلاف التأجيل لغاية فانه لو لا  
ذكر الغاية لم يثبت الاصل فثبتت الغاية غاية اثبات فلم يدخل  
تحت ما ضربت له الغاية والثاني موت البايع في مدة الخيار عندنا وقار  
الشافعي لا يبطل الخيار بموته بل بقوم وارثه مقامه في الفسخ والاجارة  
والله اعلم ولعل هذه المسئلة ان خيار الشرط هل يورث ام لا عندنا  
وعنده يورث واجمعوا على ان خيار القبول لا يورث وكذلك خيار  
الاجارة في بيع الفضولي لا يورث بالاجماع وكذا الاجل لا يورث بالافاق  
واجمعوا على ان خيار العتق وخيار التعيين يورث واما خيار الروبة فلم يذكر  
في الاصل وذكر في التحليل انه لا يورث وكذا روى ابن ساعدة عن محمد انه لا  
يورث احن الشافعي بطا هرايات الموارث حيث اثبت الله الارث في  
المتروك مطلقاً والخيار متروك فجزى فيه الارث وما روى عن رسول الله  
صلى الله عليه وسلم انه قال من ترك مالا او حقاً فلو ورثته والخيار حق  
تركه فيكون الورثة ولا نه حق يثبت بالبيع فجزى فيه الارث كالمثلث الثابت  
به وهذا لان الارث كما يثبت في الاملاك يثبت في الحقوق الثابت بالبيع  
ولهذا يثبت في خيار العتق وخيار التعيين كذا هذا ولنا ان الخيار لو ثبت  
للموارث لم يحل من ان يثبت ابتداء او بطريق الارث لا سبيل الى الاول لان شرط  
الخيار لم يوجد من الوارث ابتداء واثبات الخيار له من غير وجود شرط الخيار  
منه خلاف الحقيقة ولا سبيل الى الثاني لان الارث يعتمد الباقي بعد موت  
المورث وخياره لا يبقى بعد موته لان خياره هو لغيره من الفسخ والاجارة  
ولا يتصور منه ذلك بعد موته فلا يورث بخلاف خيار العتق والتعيين

يورث من الخيار والارث  
موت البايع

خيار الشرط لا يورث

خيار الاجارة في بيع الفضولي  
لا يورث وخيار العتق  
والعقود يورث وخيار  
الدوبه لا يورث



اجازہ احد الشریکین

بلغ الصبي وقد اع  
لنوه اروضه باختيار

وَأَمَّا

خيار المشرق يسقط  
على يسقطه خيار المباح  
والغيره

۱۰ فیض الایمان فیض الحق  
۱۱ شافعی فیض الایمان  
۱۲ شافعی فیض الحق

هـ اذ قلب روحها  
لما في الهيكل



لا يكون فعلها اجازة ببيع كيف ما كان واجتمعوا على انها لو باضعته هو  
 نائم بان ادخلت فرجه في فرجها انه يسقط الخيار وتكون رجعة وحده  
 قول محمد بن الحيار حق شرط له ولم يوجد منه ما يطله نصا ولا دلاله  
 وهو فعل يدل عليه فلا يطل ولا يحنف رحمه الله ان الاحناف  
 يوجب سقوط الخيار اذا لم يسقط ومن الجائز ان يفسخ البيع ليقين  
 ان المستع عن شهوة والتمكين من المستع عن شهوة حصل من ذلك وكل  
 ذلك حرام فكان سقوط الخيار وشبوت الرجعة طريقا الصيانة عن  
 ارتكبات الحرام وانه واجب ولا ان المستع عن شهوة نقض الوطى والسبب  
 المفضي الى الشيء بقوم مقامه خصوصا في موضع الاحباط فاقم ذلك  
 مقام الوطى من المشتري ولهذا ثبت حرمة المصاهرة بالمستع عن شهوة  
 من الجانبين لعدم سبب مفضي الى الوطى فاقم مقامه كذا هذا ولو  
 قبل المسري الجارية ثم قال قبلتها لغير شهوة قال قولك كذا روى  
 عن محمد بن الحيار كان تابا له فهو بقوله كان لغير شهوة ينكر سقوطه  
 فكان القول قوله وكذلك قال ابو حنيفة في الجارية اذا قبلت المشتري  
 لشهوة انه انما يسقط الخيار ولم يزل العقد اذا اقر المشتري انها فعلت  
 لشهوة فاما اذا انكر ان يكون ذلك لشهوة فلا يسقط خياره لان حكم  
 فعلها يلزم المشتري بسقوط حقه فيتوقف على اقراره ولو حلت  
 المبيع في يد المشتري ما يمنع الرد على البائع بطل خياره لان فائدة  
 الخيار هو التمكن من الفسخ والرد فاذا خرج عن احتمال الرد لم يكن  
 بقاء الخيار فائدة فلا يبقى ذلك نحو ما اذا هلك في يده او اسقط بغير  
 عيب لا يحتمل الارتفاع سواء كان فاحشا او يسيرا او سوا كان  
 ذلك بفعل المشتري او بفعل البائع او بافده سماء او بغيره او بفعل المبيع او  
 بفعل اجنبي لان حدوث هذه المعاني في يد المشتري تمنع الرد اما الهلاك

المستع عن شهوة  
 حرمة المصاهرة

اذا حدث المبيع  
 المبيع الرد كالعيب

نظام

م

فطاهر وكذا النقصان لقوات شرط الرد وهو ان يكون ما قبض  
 كما قبض لا نه اذا اسقط شي منه فقد تعدد رد القدر الفات فتقرر  
 على المشتري حصته من الثمن لان فواته حصل في ضمان المشتري فلو رد  
 الباقي كان ذلك بغير الصفة على البائع قبل التمام وهذا لا يجوز  
 واذا استع الرد بطل الخيار لما قلنا وهذا قول ابي حنيفة ومحمد وهو  
 قول ابي يوسف ايضا لانه خصله واحدة وهي ما اذا استقصى بفعل البائع  
 فان المشتري فيها على خيار عنده ان يشارده عليه وان شأنا مسكنة  
 واخذ الارش من البائع كذا ذكر القاضي في شرحه مختصر الطحاوي الاختلاف  
 وذكر العرشي الاختلاف بين ابي حنيفة وابي يوسف ومحمد وان كان  
 العيب مما يحتمل الارتفاع كالمريض فالمشتري على خياره ان يشارفه وان  
 شأنا اجاز لان كل عارض على اصله اذا ارتفع يلحق بعدمه ويجعل كانه  
 لم يكن هذا هو الاصل وليس له ان يفسخ الا ان يرتفع العيب في مدة الخيار  
 فان مضت المدة والعيب قائم بطل حق الفسخ ولزم البيع بقدر الرد  
 والله اعلم وعلى هذا يخرج ما اذا اراد المبيع زمان متصلة غير متولدة  
 من الاصل كما اذا كان ثوبا فضيفه او سويقا فلتد بسمه او كان  
 ارضا فني عليها او عسرف فيها انه يتطل خياره لان هذه الزيادة متصلة  
 من الرد كالاجماع فكانت مسوقة للخيار ولو كانت الزيادة متصلة  
 متولدة من الاصل كالخمر والجل والسم والبر من المرض والجل البياض  
 من العنب والخود ذلك فذلك عند ابي حنيفة وابي يوسف رحمه الله  
 وعند محمد رحمه الله لا يتطل خيارا على ان هذه الزيادة تمنع الرد عندهما  
 كما في العيب في المهر في النكاح وعنده لا تمتنع والمسئلة باقية في موضعها  
 ان شاء الله تعالى وان كانت الزيادة منفصلة متولدة من الاصل كالولد  
 والتمر واللبن ونحوها او كانت غير متولدة من الاصل كالحب والخرما

اذا  
 العارض على الاصل  
 ارتفع يلحق بعدمه  
 متصلة  
 اذا زاد المبيع زيادة

زاد المبيع زيادة  
 متولدة من الاصل



والفائت كالارش او بدل ما هو في معنى الجز كالعقر ينطل خياره لانها  
 مانعة من الرد عندنا وان كانت منفصلة غير متولدة من الاصل ولا هي  
 بدل الجز والفائت او ما هو في معنى الجز كالصدقة والكسب والغلة  
 لا ينطل خياره لان هذه الزيادة لا تمنع الرد فلا ينطل الخيار فان  
 اخيرا البيع فالزوايد له مع الاصل لانه يميز انها كسب ملكه فكان  
 ملكه وان اخيرا الفسخ رد الاصل مع الزوايد عند اي خيفة ركه  
 الله وعند ابي يوسف ومحمد الزوايد يكون له بناء على ان ملك المبيع  
 كان موقوفا فاذا فسخ يميز ان لم يدخله مبدكه فميز ان الزيادة  
 حصلت على ملك المبيع فيرد لها الله مع الاصل وعند المبيع دخل  
 في ملك المشتري فكانت الزوايد حاصلة على ملكه والفسخ يظهر  
 في الاصل لا في الزيادة فبقيت على حكم ملك المشتري ولو كان المبيع  
 دابة فركبها فان ركبها لحاجه نفسه كان اجازة وان ركبها لغيرها او  
 ليشري لها علفا او ليردها عيا بايعها فالقياس ان يكون اجازة لانه  
 يمكنه ان يفعل ذلك قودا وفي الاستحسان لا يكون اجازة وهو على خيار  
 لان ذلك مما لا بد منه خصوصا اذا كانت الدابة صعبة لا تقاد باليود  
 فكان ذلك من ضرورات الرد فلا يجعل اجازة ولو ركبها لينظر في  
 سيرها لا ينطل خياره لانه لا بد من ذلك للاختيار بخلاف خيار العيب  
 انه اذا ركبها لينظر في ركبها بعدما علم بالعيب انه ينطل خياره لان  
 له منه بدلا لا حاجة الى الركوب هناك لمعرفة سيرها فكان دليل  
 الرضا بالعيب ولو كان المبيع ثوبا فلبسه لينظر الى قصره من طوله وعرضه  
 لا ينطل خياره لان ذلك مما يحتاج اليه للتجربة والامتحان انه يوافقهم  
 لا فلم يكن منه بد ولو ركب الدابة ليعرف سيرها فركبها مرة اخرى ينظر  
 ان ركبها لمعرفة سير غير الاول بان ركبها مرة ليعرف انها علاج ثم ركبها

اذا اصدار البيع بالارش  
 له وان اصدار الفسخ

وعند ما يرد للاصل  
 والزايد يملك المشتري

احكام الردوب

ركبها بعدما علم بالعيب

ثانيا

ثانيا ليعرف سرعة سيرها فهو على خياره لان معرفة السير مقصودة  
 تقع الحاجة اليها في بعض الدواب وان ركبها لمعرفة السير الاول قالوا  
 يسقط الخيار وكذا في استخدام الزبيب اذا استخدم في نوع لم يستخدم  
 في ذلك النوع قالوا يسقط خياره وبعض مشايخنا قالوا لا يسقط لان  
 الاختيار لا يحصل الا بالمرّة الواحدة لجواز ان الاول وقع اتفاقا فخرج  
 الى التكرار لمعرفة العادة وفي الثوب اذا لبس مرة لمعرفة الطول  
 والعرض ثم لبسه ثانيا يسقط خياره لانه لا حاجة الى تكرار اللبس في  
 الثوب لحصول المقصود باللبس مرة واحدة ولو حمل على الدابة علفا  
 فهو اجازة لانه يمكن حمل العلف على غيرها ولو قصر حوافرها او اخذ  
 من عرفها شيئا فهو على خياره لانه تصرف لا يخص بالملك فهو من باب  
 الاخذ صلاح الدابة فملكه كل احد ويكون ما دونها فيه دلاله كما اذا  
 علفها او سقاها ولو ودحها او رعىها فهو اجازة لانه تصرف فيها  
 بالتقصص وان كان شاة فحلبها او شرب لبنها فهو اجازة لانه لا حل الا  
 بالملك او الادن من المالك ولم يوجد الادن فكان دليلا على قصد التمليك  
 او المقرر فيكون اجازة ولو كان المبيع دارا فسدكنها المشتري او سكنها  
 غيره باجر او بغر اجرة او ركبها شيئا فميزها او حصصها او طينها او اخذت فيها  
 شيئا او هدم فيها شيئا فذلك كله اجازة لانه دليل اختيار المالك او  
 تقريره فكان اجازة دلالة وذكر الطحاوي في شرحه مختصر الطحاوي في سكني  
 المشتري روايتان ووفق بينهما فحل احدهما على ابتداء السكنى والاخر  
 على الدوام عليه ولو كان فيها ساجس باجر فباعها البايع برضا المسافر  
 وشرط الخيار للمشتري فتركه المشتري فيها او استاذن العلة فهو اجازة  
 لان الاجرة بدل المنفعة فكان اخذها دلاله قصد ملك المنفعة او تقرير  
 ملك المنفعة وذلك قصد ملك الدار او تقرير ملكه فيها فكان اجازة ولو

لاستخدام

اللبس

الحلب

السكنى والبيع

اخذ الاجرة



كان المبيع أرضا فيها حث فسقاه أو حصده أو فصل منه شيئا فهو آجان  
 لأن السقي تصرف في الحث بالركه فكان دليل اختيار البيع وانجايد وكذا  
 الفصل تصرف فيه بالسقي فكان دليل اختيار البيع وانجايد قصد  
 التملك أو التقرير ولو شرب من نهر ملك الأرض أو سقي منه دوابه لا يكون آجان  
 لأن هذا تصرف لا يخص بالملك لأنه مباح ولو كان المبيع رجا وطحن فيها  
 فان طحن ليصرف مقدار طحنها فهو على خياره لا يحق ما شرع له الخيار ولو  
 دام على ذلك كان آجازه لأنه لا حاجة إلى الزيادة للاختيار فكان دليل  
 الرضا بوجوب البيع وأما خيار البائع والمشتري جميعا فيسقط عما  
 يسقط به حالة الانفراد فأيها آجاز صريحا أو ما جرى مجرى الصريح أو  
 فعل ما يدل على الآجازه بطل خياره ولزم البيع من جانبه والآخر على  
 خياره أن يشاء آجاز أو أن يشأ فيه وأيهما فسخ صريحا أو ما جرى مجرى الصريح  
 أو فعل ما يدل على الفسخ انفسخ اضلا ورأسا ولا يلحقه الآجازه من  
 صاحبه بعد ذلك وأما اختلاف حكم الفسخ والآجازه لأن الفسخ تصرف  
 في العقد بالابطال والعقد بعد ما رطل لا يحتمل الآجازه لأن الباطل  
 من لا شيء وأما الآجازه فهي تصرف في العقد بالتغير وهو لا لزوم  
 لا بالاعدام فلا يجزئ عن أحتمال الفسخ والآجازه ولو آجاز أحدهما  
 وفسخ الآخر انفسخ العقد سواء كانا على التعاقب أو على القران لأن  
 الفسخ أقوى من الآجازه ألا ترى أنه يلحق الآجازه فان المجاز يحتمل الفسخ  
 فاما الآجازه فلا تلحق الفسخ فان المفسوخ لا يحتمل الآجازه فكان الفسخ  
 من الآجازه أولى ولو اختلفا في الفسخ والآجازه فقال أحدهما فسخنا  
 البيع وقال الآخر لا بل احزنا جميعا البيع فاخللناهما لخلوا من أن تكون  
 في مدة الخيار أو بعد مضي المدة فان كان في المدة فالقول قول من يدعي  
 الفسخ لأن أحدهما ينفرد بالفسخ وأحدهما لا ينفرد بالآجازه ولو قامت

سقي للأرض أو فصل

حصار البائع والمشتري جميعا  
 يسقط بما يسقط عند  
 للانفراد

أجاز أحدهما وفسخ

اختلعا البيع والآجازه

بينه فالبينة بينة من يدعي الآجازه لأنه المدعي وإن كان يقدم مضي المدة فقال  
 أحدهما مضت المدة بعد الفسخ وقال الآخر بعد الآجازه فالقول قول من يدعي  
 الآجازه لأنه المدعي وإن كان يقدم مضي المدة فقال أحدهما مضت المدة لأن الحال  
 حال الجواز وهو ما بعد انقضاء المدة فمن حجج جانبه بشهادة الحال فكان القول  
 قوله ولو قامت لها بينة فالبينة بينة مدعي الفسخ لأنها ثبتت من اختلاف  
 الرضا والبيئات شرعت له وإن كان الخيار لأحدهما واختلفا في الفسخ  
 والآجازه في مدة الخيار فالقول قول من له الخيار سواء ادعى الفسخ أو الآجازه  
 لأنه ملك الأمر من جميعا والبينة بينة الآخر هو المدعي ولو كان أحدهما  
 يقدم مضي مدة الخيار فالقول قول من يدعي الآجازه أيها كان حال حال  
 الجواز وهي ما بعد مضي المدة ولو اختلفت البيئات في هذا كله فاستشهدوا  
 ثارحا أولى سواء قامتا على الفسخ أو على الآجازه والله أعلم وإن كان خيار  
 الشرط لغير العاقدين بان شرط أحدهما الخيار لأجنبي فقد ذكرنا أن ذلك  
 جائز وللشارط والمشرط له خيار الفسخ والآجازه وأيهما آجاز وأيهما  
 فسخ انفسخ لأنه صار شارطا لنفسه مقتضى الشرط لغيره وصار المشرط  
 بمتر له أو وكيل للشارط في الفسخ والآجازه فان آجاز أحدهما وفسخ الآخر  
 فان كانا على التعاقب فأولهما أولى فسخا كان أو آجازه لأن الثابت بالشرط  
 أحدا الأمرين فأيهما سبق وجوده بطل الآخر وإن كانا معادكرين  
 البيوع أن تصرف المالك أولى بقضا كان أو آجازه ودكر في المادون أن البيوع  
 أولى من أتمها كان وجه رواية البيوع أن ولاية المالك صدر عن ولاية  
 المالك ولا يعارضه الصادر عن ولاية النيابة وجه رواية المادون أن  
 القبض أقوى من الآجازه لأن الآجازه المجاز يحتمل الفسخ أما المفسوخ فلا يحتمل  
 الآجازه فكان الزحان للقبض من أتمها كان وقيل ما روي في البيوع قول محمد  
 لأنه يقدم ولاية المالك على ولاية النيابة وماد كثر في المادون قول أبي

البيعة من غير خلاف

إذا كان الخيار لأجنبي



اي يوسف لانه يرى تقدم الملك ولاية الملك واصله ما ذكره النوادر  
 ان الوكيل بالبيع اذا باع من انسان وباع المالك من غيره وخرج الكلامان  
 معاً ان مع الموكل اولى عند محمد وعند ابي يوسف لجعل العقد نصفين  
 ونحو كل واحد من المشتري والله اعلم واما بيان ما يفسخ به فالكلام  
 فيه في موضعين احدهما في بيان ما يفسخ به والثاني في بيان سراطه فنقول  
 وبالله التوفيق ما يفسخ به في الاصل نوعان احدهما في ضرورة ولا اجباري  
 نوعان ايضا صريح وما هو في معنى الصريح ودلالة اما الاول فنحو ان يقول  
 من له الخيار ففسخ البيع او نقضته او ابطلته وما جرى هذا المجرى  
 ونفسه البيع سواء كان الخيار للمشتري وللبايع او لهما او لغيرهما ولا  
 بشرط الا لراضى ولا يقا القاضي لان الفسخ حصل بتسلط صاحبه عليه  
 واما الفسخ من طريق الدلالة فهو ان تصرف من له الخيار تصرف الملاك  
 ان كان الخيار للبايع وفي الثمن اذا كان عيناً ان كان الخيار للمشتري  
 لان الخيار اذا كان للبايع فتصرفه في البيع تصرف الملاك دليل استيفاء  
 ملكه فبدوا اذا كان للمشتري فتصرفه في الثمن اذا كان عيناً تصرف  
 الملاك دليل استيفاء ملكه فيه ولا يكون ذلك الا بالفسخ والاقدام عليه  
 يكون فسخا للعقد دلاله والحاصل ان ما وجد من البايع في البيع ما  
 لو وجد منه في الثمن اذا كان عيناً لو وجد ذلك منه في البيع كان اجاز  
 للبيع يكون فسخا للبيع وقد ذكرنا ذلك كله وهذا النوع من الفسخ لا  
 يقف على علم صاحبه بل خلاف خلاف النوع الاول لان الفسخ لا  
 فاهنا لا يثبت بالفسخ مقصوداً واما يثبت ضمناً لغيره فلا يشترط  
 له ما يشترط للفسخ مقصوداً البيع الشرب والطرثوانة لا يجوز مقصوداً  
 لا يجوز تبعاً للارض والله اعلم واما الضروري فنحو ان يهلك المبيع قبل  
 القبض فيبطل البيع سواء كان الخيار للبايع او للمشتري او لهما جميعاً لانه

فبيان انفسه  
 البيع بالخيار

ما يفسخ به البيع بالخيار  
 صريحاً وما في معناه

ما يفسخ به البيع بالخيار دلاله  
 تصرف من له الخيار

فما يفسخ به البيع بالخيار  
 الوجه الاول  
 وهلاك المبيع قبل القبض

لو كان يائناً لبطل فاذا كان فيه خيار الشرط اولى لانه اصعب منه  
 وان ملكك بعد القبض فان كان الخيار للبايع فتدلك بطل البيع  
 ولكن يلزمه القيمة ان لم يجر له مثل اما بطلان البيع فلا ان المبيع صار  
 بحال لا يجمل انشا العقد عليه فلا يجمل الاجازة وفسخ العقد ضرورة  
 واما لزوم القيمة فنقول عامة العلماء وقال ابن ابي ليلى ان ملكك امانة  
 وحده قوله ان الخيار منع العقد في حق الحكم فكان المبيع على حكم  
 ملك البايع امانة في يد المشتري فهلك هلاك الامانات ولما ان البيع  
 وان لم يفسد في حق الحكم لكن المبيع في قبض المشتري على حكم البيع فلا يكون  
 دون المقبوض على سؤم الشرا بل هو فوقه لان هناك لم يوجد العقد لا  
 بنفسه ولا بحكمه وهاهنا ان لم يثبت حكم العقد فقد وجد نفسه وذلك  
 مضمون بالقيمة او بالمثل فهذا اولى وان كان الخيار للمشتري لا يبطل البيع  
 ولكن يبطل الخيار ويلزم البيع وعليه الثمن اما على اصلها وظاهر لان المشتري  
 ملكه بالعقد فاذا قبضه فقد تقرر عليه الثمن فاذا هلك بملك مضموناً بالثمن  
 كما في البيع البات واما على اصله في حنفية فالمشتري وان لم يملكه فقد اعترض عليه  
 في يد قبض القبض ما يمنع الرد وهو التقيت بعيب لم يكن عند البايع لان  
 الهلاك في يد لا يخلوا عن يقدم عيب عادة لانه لا يخلوا عن سبب موته في  
 الهلاك عادة وانه يكون عيناً وتعييب المبيع في يد المشتري يمنع الرد ويلزم  
 البيع لما ذكرنا فيما تقدم فاذا هلك بملك بالثمن ولو استهلك المبيع  
 احبتي والخيار للبايع لا يفسخ البيع والبايع على خياره لانه يهلك الى ظن  
 وهو الصمان لوجود سبب الوحوب الصمان وهو اتلاف ما لم يتقوم بملوك  
 لغيره لان خيار البايع منع خروج المبيع عن ملكه والهلاك الى خلف قائم  
 معني فكان المبيع قائماً وكان محتملاً للاجازة سواء كان المبيع في يد المشتري او  
 في يد البايع لانه مضمون بالاتلاف في الحالين جميعاً فان شأني البيع وبيع

هلا لم يعد القبض

فولت الحال بطل الاجازة



الجاني بالضمان وكذلك لو استهلكه المشتري لانه وجب الضمان عليه  
 بالاستهلاك لوجود سبب الوجوب والضمان يدل المضمون فيقوم مقامه  
 فكان المبيع قائما معني فكان الخيار على حاله فان شأنا فسخ البيع وابع المشتري  
 بالضمان وان شأنا اجازة وابعه بالتمن ولو تعبت المبيع في يد البايع فان  
 كان باقية سماوية او بفعل المبيع لا يطل البيع وهو على خيار لان ما  
 انتقص منه من غير فعله فهو غير مضمون عليه حيث لا يسقط بحسبه شيء  
 من الثمن فلا يفسخ البيع في قدر الضمان فابقا الخيار لا يودعي لا يفرق  
 الصفقة على المشتري فان شأنا فسخ البيع وان شأنا اجازة فان اجازة المشتري  
 بالخيار ان شاء اخذ جميع الثمن وان سائر لم يغير المبيع قبل القبض وان  
 كان بفعل البايع يطل البيع لان ما انتقص بفعله فهو مضمون عليه حتى  
 يسقط عن المشتري قدر حصه قدر النقصان من الثمن فالأجازة بضمير  
 الصفقة على المشتري قبل التمام وان كان بفعل اجنبي لم يطل البيع وهو  
 على خيار لان قدر النقصان هلك الى خلف وهو الضمان فكان قائما معني  
 فلم يطل البيع في قدرها لك فكان البايع على خياره ان شأنا فسخ البيع وابع  
 الجاني بالاريس وان شأنا اجازة وابع المشتري بالتمن والمشتري على بيع الجاني  
 بالاريس وكذلك لو تعبت بفعل المشتري لا يطل البيع والبايع على خيار  
 لان المبيع على ملك البايع فكان قدر النقصان مضمونا على المشتري فكان  
 هلاكا الى خلف فكان البيع على حاله والبايع على خياره ان شأنا فسخ البيع  
 وابع المشتري بالضمان وان شأنا اجازة وابعه بالتمن وكذلك اذا  
 تعبت في يد المشتري بفعل اجنبي او بفعل المشتري وبأفد سماوية  
 فالبايع على خياره ان شأنا اجازة البيع وان شأنا فسخه فان اجازة المشتري  
 جميع الثمن سواء كان التعيب بفعل المشتري او بفعل اجنبي او بأفد سماوية  
 لان البيع جار في الحال ولا يكون للمشتري خيار الرد بحديث الخبير المبيع

لانه حدث في يد في ضمانه غير انه ان كان التعيب بفعل المشتري  
 فلا سبيل له على احد وان كان بفعل الاجنبي فالمشتري ان يبيع الجاني  
 بالاريس لانه ملك العبد باجازة البايع من وقت البيع فيدين ان  
 الحاصل حصلت على ملكه وان فسخ يطران كان التعيب بفعل المشتري  
 فان البايع ياخذ الباقي وماخذ ارش الجنابة من المشتري لان العبد كان  
 مضمونا على المشتري بالقيمة الا ترى لو هلك في يد له لزمته قيمته وبالفسخ  
 وجب عليه رده وقد عجز عن رد قدر الغايه فيلزمه رد قيمته وكذلك  
 اذا تعبت بأفد سماوية لما قلنا وان كان التعيب بفعل اجنبي فالبايع  
 بالخيار ان شأنا ابيع الاجنبي بالاريس لان الجنابة حصلت على ملكه وان شأنا  
 ابيع المشتري لان الجنابة حصلت في ضمان المشتري فان اختار ابيع الاجنبي  
 فالاجنبي لا يرجع على احد لانه ضمن بفعل نفسه وان اختار ابيع المشتري  
 فالمشتري يرجع بما ضمن من الارش على الاجنبي لان المشتري قام مقام  
 البايع في حق ملك بدل الغايه وان لم يتم مقامه في حق ملك نفس الغايه فالحمد  
 المدبر اذا قتل المدبر في يد وضمنه المالك ان له ان يرجع بما ضمن على القاتل  
 وان لم يملك نفس المدبر كذا هذا والله اعلم واما شرائط جواز الفسخ  
 فمنها قيام الخيار لان الخيار اذا بطل فقد لزم البيع فلا يجتهد الفسخ ومنها  
 علم صاحبه بالفسخ عند ان حقيقه ومحمد حتى لو فسخ بغير علمه كان حوفا  
 عندهما ان علم صاحبه بفسخه في مدة الخيار فقد وان لم يعلم حتى مضت المدة  
 لزم العقد وكذا لو اجاز العاين العقد بعد فسخه قبل علم صاحبه  
 جازت اجازته ولزم العقد وبطل فسخه وهو قول ابي يوسف الاول  
 ثم رجع وقال علم صاحبه ليس بشرط حتى لو فسخ بغير علم صاحبه بفسخ  
 اوله وروى عن ابي يوسف انه هزل من خيار البايع وخيار المشتري فلم يشترط  
 العلم في خيار البايع بشرط في خيار المشتري واما خيار الرؤية فهو على

ما ثبت بطريق الثبوت

فشرائط جواز الفسخ  
 للبيع بالخيار  
 العلم بالفسخ شرط



العلم بالسبب خيار  
العيب بشرط

هذا الاختلاف ذكره الكرخي والاختلاف بين اصحابنا في خيار العيب ان العلم  
بالفسخ فيه شرط سواء كان بعد البضاعة او قبله واحموا على ان علم الموكل  
وكيله بغير علمه وان فسخ احد الشريكين الشركة او فسخ المصاريب  
عن التصرف بغير علم لا يصح وجه قول ابني يوسف انه يملك الاجارة بغير علم  
صاحبه فملك الفسخ والجامع بينهما ان كل واحد منهما حصل بتسليم  
صاحبه عليه ورضاه فلا معنى للتوقف على علمه كالوكيل بالبيع اذا  
باع بغير علم الموكل وجه قولهما ان الفسخ لو نفذ بغير علم صاحبه فنقض  
به صاحبه فلا ينفذ فغالب الضرر عنه كالوكيل اذا عزر وكيله  
بغير علمه وبيان الضرر ان صاحبه اذا لم يعلم بالفسخ فنقض في البيع بعد  
مضي مدة الخيار على ان يظن انه بذلك فلو جاز الفسخ من غير علمه لم يضر ان  
تصرف في ملك غيره وان سبب في وجوب الضمان فضرر به وهذا لم يجز  
عزما الوكيل بغير علمه كذا هذا بخلاف الاجارة انه يصح من غير علمه  
انه لا ضرر فيه وكذا لا ضرر في بيع الوكيل بغير علم الموكل ومنها ما ان لا  
يكون في الفسخ تفرق الصفقة حتى لا يملك الاجارة في البعض دون البعض  
تفرق الصفقة قبل تمامها وانما باطل وانما الخيار الثابت بالشرط دلاله  
ففي خيار العيب والاكلام في بيع العيب في مواضع في بيان حكمه وفي بيان  
صفة الحكم وفي بيان تفسير العيب الذي يوجب الخيار وتقصيل المفسر  
وفي بيان شرائط ثبوت الخيار وفي طريق اثبات العيب وفي بيان كيفية  
الرد والفسخ بالعيب بعد ثبوته وفي بيان من تكثر منه الخصومة في العيب  
ومن لا يكثر منه وفي بيان ما يمنع الرد بالعيب وفي بيان ما يسقط به الخيار  
بعد ثبوته ويلزم الرد في ما يمنع الرجوع بنقصان العيب وما لا يمنع  
وفي بيان طريق الرجوع اما حكمه فهو ثبوت الملك للمشتري في البيع للحال لان  
ركن البيع مطلق عن الشرط نصا والثابت بدلالة النص شرط السلامة

أحكام خيار العيب  
وهو خيار الثابت بالشرط

حكم خيار العيب

لا شرط السبب ولا شرط الحكم وانه في منع الضرر ولا في منع اصل  
الحكم بخلاف البيع بشرط الخيار لان الشرط المنصوص عليه هناك  
دخل على السبب فيمنع انعقاده في حق الحكم في مدة الخيار وما  
صفته فهي انه ملك غير لازم لان السلامة شرط في العقد دلاله  
فالم يسلّم المبيع لا يلزم البيع فلا يلزم حكمه والدليل على ان السلامة  
مشروطة في العقد دلاله ان السلامة في البيع مشروطة للمشتري  
عادة الى اخره لان عرضه الاسعاف بالمبيع ولا تكامل انتفاعه الا  
بقيد السلامة ولا نه لم يدفع جميع الثمن الا لسلامة جميع المبيع فكانت  
السلامة مشروطة في العقد دلاله فكانت كالمشروطة نصا فاذ  
كانت كالمشروطة في العقد اذا اشترى جارية على انها بكر او على انها  
طباخه فلم يجدها كذلك وكذا السلامة من مقتضيات العقد ايضا  
لان عقد معاوضة والمعاوضات مبناها على المساواة عادة  
وحقيقة وتحقيق المساواة في مقابلة البذل بالمبدل والسلامة  
بالسلامة فكان اطلاق العقد مقتضيا للسلامة فاذ لم يسلّم المبيع لم يثبت  
للمشتري الخيار لان المشتري يطالبه بتسليم قدر الفات بالعبث  
حكم العقد وهو عاجز عن تسليمه فيثبت له الخيار ولا السلامة  
لما كانت مرغوبة المشتري ولم يحصل فقد اخل رضاه وهذا يوجب الخيار  
لان الرضا شرط صحة البيع قال الله تعالى يا ايها الذين امنوا لا تأكلوا  
اموالكم بغير حق بالباطل الا ان تكون تجارة عن راض منكم فانعدام الرضا  
منع صحة البيع واختلا له بوجوب الخيار فيه اثباتا للحكم على قدر الدليل  
والاصل في شرعيته هذا الخيار ما روي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم  
انه قال من اشترا شاة محفلة فوجد بمصره فهو خير النظر من ثلثة ايام وفي  
رواية يا خير النظر من ثلثة ايام ان شاة امسك وان شارد ورد معها

صفة خيار العيب في كون  
الملك غير لازم

فان السلامة مشروطة في العقد  
فكانت كالمشروطة نصا

السلامة من مقتضيات العقد  
لان مقتضى المعاوضة على  
المساواة عادة وحقيقة  
فاذ لم يسلّم المبيع لم يثبت  
الخيار للمشتري

الاصل في شرعيته خيار العيب



صاعا من تمر والنظران المذكوران هما نظر الامتثال والمرتد وذر  
 الثلث في الحدث ليس للتوقيت لان هذا النوع من الخيارات ليس مؤقت  
 بل هو بنا الامر على الغالب المعتاد لان المشتري ان كان به عيب يفت  
 عليه المشتري في هذه المدة عادة ورضي به فمستكه او لا يرضى به فيه  
 والصاع من التمر كان قيمة اللبن الذي خلبه المشتري عليه رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم بطريق المسامحة والله اعلم واما تفسير العيب  
 الذي يوجب الخيار وتفصيل المفسر فكما يوجب نقصان الثمن  
 في عاده الخيار نقصا فاحشا او يسيرا فهو عيب يوجب الخيار  
 وما لا فلا تخو العيب والعوز والجول والقبيل وهو نوع من الجول يصدر  
 الا قبل وهو الذي كأنه ينظر الى طرف انفة والسبيل وهو زيادة  
 في الاجفان والعيب مصدر الاعمى وهو الذي لا يبصر بالليل والحوار  
 مصدر الا حوص وهو عابث العين ومصدر الحوص مصدر الا حوص  
 وهو الضيق مؤخر العين والغرب وهو ورر في الاماقي وهي اطراف  
 العين التي بالانف وقبل هو ذرور الدمع دائما والظفرة وهي التي  
 يقال لها بالفارسية ناخنة والشر وهو انقلاب جفن العين والبرص  
 والفرع والسلم والسئل والزمانه والقدح وهو غوجاج في الرغ  
 من اليد او الرجل والفح مصدر الانح وهو الذي وهو الذي تداءى عياه  
 وسلف ساقاه في المشي والصلك مصدر الا صل وهو الذي يصد له  
 ركبناه واحف مصدر الاحف وهو الذي اقبلت احدي ايهام رجليه  
 على الاخرى والبري مصدر الا برى وهو خروج الصدور والعقم مصدر  
 الاعسر وهو الذي يعمل بشماله والاصنع الزايرة والناقصة والسفن  
 الساعية والسود والناقصة والظفر الاسود والخر وهو تمش  
 الغم في الجوارى لانه العيب لا ان يكون فاحشا لانه جليل يجوز غدا

في تفسير العيب  
 د انواعه

والدفن وهو تملز لا بطر في الجارية لانه الغلام الا ان يحسن فيكون  
 عيبا فيها جميعا والاذر وهو مصدر الادع وهو الذي به ادع  
 يقال لها بالفارسية فح والرتق وهو اسد فرخ الجارية والفتق  
 وهو اغتاج فرجها والقرن وهو في النساء كالادع في الرجال  
 والسمط والشيب في الجوارى والعيب والتولوك والفرخ والشجاج  
 والامراض كلها والحبل في الجوارى لا في اليهايم لانه زيادة في  
 الهيمة وحذف الحروف في المصحف او في بعضه والزنا في الجارية  
 لانه الغلام لانه يفسد الفرائض وقد يقصد الفرائض في الاماخ خلاف  
 الغلام اذا اذ انحصر وصار اتباع النساء عادة له فيكون عيبا  
 فيه ايضا لانه يوجب تعطيل مساقعة على المولى وكذلك اذا اظهر  
 وجوب احد عليه فهو عيب وقال بعض مسايخ بلغ الزنا يكون عيبا  
 في الغلام ايضا لانه لا يؤمن على اهل البيت فلا يستخدم وهذا  
 ليس بسديد لان الغلام الكبير لا يشتري للاستخدام في البيت بل  
 للاعمال الخارجية وكون المشترا ولدا الزنا في الجارية لا في العبد  
 لما ذكرنا انه يقصد الفرائض من الجوارى فادراجات بولد غير ولد  
 مامد خلاف الغلام لانه يشتري لخدمة عادة والكفر في الجارية  
 والغلام لان طبع المسلم ينفر عن صحبة الكافر واما الاسلام فليس عيب  
 بان يشتري نصراني عبيدا فوجع مسلما لان زيادته والسحاح  
 في الجارية والغلام لان منافع بضع الجارية مملوكة للزوج والعبد  
 يساع في المنزلة والنقمة فتوجب ذلك نقصا في منزلها والعبد من طلاق  
 رجعي لا من طلاق بائن ثلاث لان الرجعي لا يوجب روال ذلك خلاف  
 البائن والثلاث واحسان الحنطة في الجارية المبالغ مدة طويلة  
 شهرا فضاكدا والاستحاضة لان ارتفاع الحوض في اوامه لا يكون

الاسلام



الا لداعادة وكذا استمر الدم في ايام الطهر والاحرام في الجارية ليست  
 لاز المشتري بذلك ان الله فانه ان حملها والحرمة بالرضاع او الصهر ليست  
 بعيب فيها لان الجواني لا يشترون للاستمتاع عادة بل للاستخدام في  
 البيت وهذه الحرمة لا تقدر في ذلك بخلاف النكاح حيث يكون عينا وان لم  
 يثبت به الاحرام والاستمتاع لانه يحل بالاستخدام والنيابة في الجارية  
 ليست بعيب الا ان يكون اشتراها على شرط ابركارة فبردها بعد الشرط  
 والدم في الجنابة لانه يدفع بالجنابة وتباع بالدم والجهل بالطبخ والخبز  
 في الجارية ليست بعيب لانه لا يوجب نقصا في الثمن عادة النكاح هو حرفة  
 بمنزلة الخطبة ونحوها فانعدامه لا يكون عيبا الا ان يكون ذلك مشروطا في العقد  
 فبردها لقوات الشرط لا للبعث ولو كانت تحسن الطبخ والخبز يد البائع ثم  
 نسبت في ذلك فاشترها فوجدتها لا تحسن ذلك ردّها وان لم يكن ذلك مشروطا  
 في العقد لانها اذا كانت تحسن يد البائع وهي صفة مرغوبة فاشترى لها الجارية  
 عادة فالظاهر انه انما اشتراها رغبة فيها فصارت مشروطة دلاله  
 فبردها لا يعدم المشرط كالشرط ذلك نصا وانعدام الاختار في الصلح  
 والجارية اذا كانا مولدين كبرن فان كانا مولدين صغيرين فليس بعيب لان الاختار  
 في حانة الجارية زيادة الموهبة الذي ذكر في الجارية في عرف ديارهم لا هم  
 تحتون الجواني فاما في عرف ديارنا فاجارية لا تحسن فعدم الاختار فيها لا يكون  
 عيبا اصلا وان كان الغلام كبيرا حرسا لا يكون عيبا لان فيه ضرورة لان اكثر الرقيق  
 يوفى من دار الحرب واهل الحرب لا يختارهم فلو جعل ذلك عيبا رده لصاق  
 الامر على الناس ولا يختار اذا لم يكن من فعل اهل دار الحرب وعاداتهم ومع  
 ذلك اشتراه كان ذلك منه دلاله الرضى بالبعث والا باق والشرقة والبول  
 على الفرس والجنون لان كل واحد منهما يوجب نقصا في الثمن في عادة النكاح  
 نقصانا فاحشا فان عيبا الا انه هل بشرط في هذه العيوب الاربعة اتحاد الخلق

ومل

وهل بشرط ثبوتها عند المشتري بالحجج لثبوت حق الرد فستدرك في موضعه  
 ان شاء الله تعالى واحيف مصدر الاحيف من اخيل وهو الذي اخذ عيبه  
 زرقا والاخرى خالا والصدق مصدر الصدق وهو الدابة التي تبدا  
 اي تحداها ويتبعها عدوها وملتوى رسفاها والقرل مصدر الاعزل  
 وهو من الدواب الذي اصابه انقطاع عصب من بين ارجله بعضها اذا  
 سائر في الحرا والآخر من مصدر اخر وهو الذي تقف ولا يقاد للتأيق ولا  
 تلقا يد والجماع والجموح مصدر الجموح وهو ان يشتد الفرس فيقلب راحته  
 ويخلع الرسن طاهر وبدا للحمار كذلك وهو شتم في الاواني والصدق عيب  
 الحاريط والجدوع وبعضها من العيوب فانواع العيوب فيها كثيرة لا وجه  
 لذكرها كلها والقول في الباب على عرف النصارى فانقص الثمن في غريم  
 فهو عيب موجب الخيار وما لا فلا والله اعلم واما شرائط ثبوت خيار  
 فمنها ثبوت العيب عند البائع او عنده قبل التسليم حتى لو حدث بعد ذلك  
 لا يثبت الخيار لان ثبوت لقوات صفة السلامة المشروطة في العقد  
 دلاله وقد حصلت السلعة سليمة في يد المشتري ومنها ثبوت عند  
 المشتري بعدما قبض المبيع ولا يكفي بالثبوت عند البائع ثبوت حق الرد  
 في جميع العيوب عند عامة المشايخ وقال بعضهم فيها سوى الاربعة من  
 الامور والشرقة والبول على الفرس والجنون فذلك فاما في العيوب الاربعة  
 فثبوتها عند المشتري ليس بشرط بل الثبوت عند البائع كان وبعضهم فصل  
 في الاربعة فقال لا بشرط في الجنون وبشرط في غير من العيوب الثلاثة  
 وجه قول من فصل هذه العيوب الاربعة من سائرها في اعتبار هذا  
 الشرط ان هذه العيوب عيوب لازمة لازوالها اذا جسد حصص ان يوت  
 فثبوتها عند البائع يدل على بقائها عند المشتري فكان له حق الرد من غير  
 ان يظهر عند خلاف سائر العيوب فانها ليست لازمة وجه قول من فرق

ف  
 شرائط ثبوت خيار



بين الجنون وغيره من الانواع الثلاثة ان الجنون ليس في محل العقد هو  
 الدماغ وهو قائل بالارواح عاده اذ اثبت وهذا قال محمد رحمه الله ان  
 الجنون عيب لازم بخلاف الا باق والسرقة والبول على الفراش لا يثبت  
 بل ازمة بل احتمال الزوال اسبابها وجه قول العامة قول محمد رحمه الله تعالى  
 في الجامع الصغير انه ذكر فيه انه لا يثبت المشتري حق الرد في هذه العيوب  
 الاربعه الا بعد ثبوتها عنده وكان المعنى فيه ان الثابت عند البائع محتمل  
 الزوال قابله الاربعه عفا مالم يمسوى العيوب الاربعه لا يثبت فيه والله  
 العيوب الاربعه لان حدوثها في الدات للاسباب الوجه للحدوث وهي محتمل  
 للزوال فكانت هي محتمله للزوال الاحتمال زوال اسبابها فان ثبتت حق  
 الرد وان ارتفعت لا يثبت فلا يثبت حق الرد بالاحتمال فلا بد من ثبوتها  
 عند المشتري ليعلم انها قائمه وقول القائل الجنون اذا ثبت لا يزول عاده  
 ممنوع فان الجنون قد يفتق ويؤول جنونه بحيث لا يعود اليه فمالم يوجد  
 عند المشتري لا يعلم بقاءه مما في الانواع الاخره الا ان الفرق بين الجنون  
 وبين غيره من الانواع الثلاث من وجه اخر وهو ان هناك بشرط اتحاد  
 الحاله لثبوت حق الرد وهو ان يكون وجودهما عند البائع والمشتري  
 في حاله الصغير وفي حاله الكبر حتى لو ابق او سرق او بال على الفراش عند  
 البائع وهو صغير عاقل لم كان ذلك في يد المشتري بعد البلوغ لا يثبت  
 له حق الرد وفي الجنون اتحاد الحاله لبشر بشرط وانما كان كذلك لان  
 اختلاف الحاله في الضمور المثلث يوجب اختلاف السبب لان سبب  
 البول على الفراش في حاله الصغير هو ضعف المثانة وفي الكبر في الباطن  
 والسبب الا ما في السرقة في الصغير هو اجهل وقلة التمييز وفي الكبر الشرارة  
 وخبث الطبيعة واختلاف السبب يوجب اختلاف الحكم فكان الموجود  
 في يد المشتري بعد البلوغ غير الموجود في يد البائع فكان عينا حادثا وانه

يمنع

في  
ال  
دا

يمنع الرد بالعيب بخلاف الجنون لان سببه في الحائز واحد لا يختلف وهو  
 فساده في محل العقل وهو الدماغ فكان الموجود في حاله الكبر غير الموجود  
 في حاله الصغير وهذا والله اعلم معنى قول محمد في الكتاب الجنون عيب لازم  
 ابد الا ما قاله اولئك والله الموفق ومنها عقل القبيح الانا والسرقة  
 والبول في الفراش حتى لو ابق او سرق او بال على الفراش في يد البائع وهو  
 صغير لا يعقل لم كان ذلك في يد المشتري وهو كذلك لا يثبت له حق الرد  
 وهذا اذا فعل ذلك في يد البائع وهو صغير لا يعقل لم وجد ذلك في يد  
 المشتري بعد ما عقل لان الموجود في يد البائع ليس عيب ولا من وجود  
 العيب في يد من ومنها اتحاد الحاله في العيوب الثلاثة فان اختلفت لم  
 يثبت حق الرد بان ابق او سرق او بال على الفراش في يد البائع وهو صغير  
 عاقل لم كان ذلك في يد المشتري بعد البلوغ لان اختلاف الحاله دليل  
 اختلاف سبب العيب على ما بينا واختلاف سبب العيب يوجب اختلاف  
 العيب فكان الموجود بعد البلوغ عينا حادثا عند الرد والله اعلم ومنها  
 جهل المشتري بوجود العيب عند العقد والقبض فان كان عالما به عند  
 احدهما فلا خيار له لان الاقدام على الشرايع العلم بالعيب رضاه دلاله وكذا  
 اذا لم يعلم عند العقد ثم علم بعده قبل القبض لان ثبام التصفقه متعلق بالقبض  
 فكان العلم عند القبض كالعلم عند العقد ومنها عدم اشتراط البراءة عن  
 العيب في البيع عندنا حتى لو اشترط فلا خيار للمشتري لان شرط البراءة عن  
 العيب في البيع عندنا صحيح فاذا ابرأ فقد استقط حق نفسه فهو الاسقاط  
 فيسقط ضرورة ثم الكلام في البيع بشرط البراءة في الاصل في موضعين احدهما  
 في جوازها والثاني في بيان ما يدخل تحت البراءة من العيب اما الكلام في  
 جوازها فقد مر في موضعه وانما الحاجة هنا الى بيان ما يدخل تحت البراءة  
 من العيب فنقول وبالله التوفيق البراءة لا تخلوا اما ان كانت عامه بان

للابا والسرقة في الصغير

العلم بالعيب قبل الشراء  
او قبل القبض

ف  
البيع بشرط البراءة



قال بعت على اني ترى من العيوب او قال من كل عيب واما ان كانت خاصة  
 بان قال من عيب كذا وبها وكذا ذلك لا يخلو من ثلثة اوجه اما ان  
 قيد البراءة بعيب قائم حالة العقد واما ان اطلقها الحلقا واما ان اضافها  
 الى عيب يحدث في المستقبل فان قيدها بعيب قائم حالة العقد لا يتناول  
 العيب الحادث بعد البيع قبل القبض لا خلاف سواء كانت البراءة عامة  
 بان قال ابرأك من كل عيب به او خاصة بان قال ابرأك مما يدرك عيب كذا  
 لان اللفظ المقتضى وصف لا يتناول غير الموصوف بتلك الصفة وان اطلقها  
 الحلقا فادخل فيه القام والحادث عند اي يوسف وعند محمد لا  
 يدخل فيه الحادث وله ان يردده وهو قول رافى وقد قول محمد ان  
 الابرأ عن العيب يقتضي وجود العيب لان الابرأ عن المعيدوم لا يتصور  
 والحادث لم يكن موجودا عند البيع فلا يدخل تحت الابرأ فلو دخل اثناء  
 يدخل بالاضافة الى حالة الحادث والابرا لا يحتل الاضافة لان فيه  
 معنى التملك حتى يرد بالرد وهذا لم يدخل الحادث عند الاضافة اليه  
 نصا عند الاطلاق او لو وجد قول اي يوسف ان لفظ الابرأ يتناول  
 الحادث نصا ودلالة اما النص فانه عسر البراءة عن العيوب كلها او  
 خصها بجنس من العيوب على الاطلاق نصا فخصه او يقتصره بالموجود  
 عند العقد لا يجوز الا بدليل واما الدلالة فهي ان عسر البائع من هذا  
 الشرط هو انسداد طريق الرد ولا ينسد الا بدخول الحادث فكان رد اخلافه  
 دلاله واما قول محمد ان هذا ابرأ عما ليس ثابت فعبارة الجواب عن هذا الحرف  
 من وجهين احدهما ان يقال هذا ممنوع بل هذا ابرأ عن الثابت ثم قدرا  
 وبأنه من وجهين احدهما ان العيب الحادث قبل القبض كالموجود عند العقد  
 ولهذا ثبت حق الرد به كما ثبت بالموجود عند العقد ولهذا ثبت حق الرد به  
 كما ثبت بالموجود عند العقد ولما ذكرنا ان للقبض حكم العقد فكان هذا ابرأ

للابرا عن العيوب  
 لا يبرأ من العيوب  
 لا يبرأ من العيوب

عن خواتم تقديرا والثاني ان سبب حق الرد موجودا وهو البيع لان  
 البيع يقتضي وجوب تسليم المعقود عليه سلمنا عن العيب فاذا عجز عن  
 تسليمه نصفه السلامة ثبت له حق الرد ليس له التمس فكان وجوب  
 تسليم المبيع سببا لثبوت حق الرد والبيع سبب لوجوب تسليم المبيع  
 فكان ثبوت حق الرد بهذه الوسايط حكم البيع السابق والبيع سبب  
 فكان هذا ابرأ عن حق الرد بعد وجود سببه وسبب الشيء اذا وجد  
 يجعل هو ثابتا تقديرا لا سيما له خلو الحكم عن السبب فكان ابرأ عن الثابت  
 تقديرا وهذا ابرأ عن الجرح ابرأ عن الجرح لكون الجرح سببا للثبوت فكان  
 ابرأ عما يحدث من الجرح تقديرا وكذا ابرأ عن الاجرة قبل استيفائها المتفق  
 يصح وان كانت الاجرة لا تملك عندنا بنفس العقد لما قلنا كذا هذا والثاني  
 ان هذا ابرأ عن جوب ليس ثابت لغيره بعد وجود سببه وهو البيع والله صحيح  
 كالأبرأ عن الجرح والابرا عن الاجرة على ما بينا بخلاف ابرأ عن كل  
 حوله لانه لا يتناول الحادث لان الحادث معدوم لحال نفسه وسببه  
 فلو انصرف اليه الابرأ لكان ذلك ابرأ عما ليس ثابت أصلا لا حقيقة  
 ولا تقديرا لانعدام سبب الحق فلم ينصرف اليه وقوله لوتناول الحادث كان  
 هذا تعليق البراءة بشرط او الاضافة الى وقت ممنوع بل هذا ابرأ عن حق  
 ثابت وقت الابرأ تقديرا لما بينا من الوجهين فلم يكن هذا تعليقاً ولا  
 اضافة فصحة والله اعلم وان اضافها الى عيب حادث بان قال على اني ترى  
 من كل عيب حدث بعد البيع فالبيع بهذا الشرط فاسد عندنا لان الابرأ  
 لا يحتل الاضافة لانه وان كان اسقاطا فبعد معنى التملك ولهذا لا  
 يحتل الايراد بالرد ولا يحتل الاضافة الى زمان بل للمستقبل نصا كما لا  
 يحتل التعليق بالشرط فكان هذا سغا دخل فيه شرطا فاسدا فيوجب فساد  
 البيع ولو اختلفنا في عيب فقال البائع هو كان موجودا عند العقد فدخل

للابرا عن الجرح  
 لا يبرأ من الجرح  
 لا يبرأ من الجرح

للابرا عن عيب يحدث

الابرا عن العيوب  
 لا يبرأ من العيوب



تحت البراءة وقار المشتري بل هو حادث لم يدخل تحت البراءة فان كانت  
 البراءة مطلقه فهذا لا يتفرع على قول اي يوسف لان العيب الحادث داخل  
 تحت البراءة المطلقة عنده واما على قول محمد فالقول قول البائع مع مبره وقال  
 رفر والحسن بن زياد القول قول المشتري وقد قولها ان المشتري هو المبري  
 لان البراءة تستفاد من قبله فكان القول فيما ابرأ قوله وقد قول محمد ان البراءة  
 عامة والمشتري يدعي حق الرد بعد عموم البراءة عن حق الرد بالبائع  
 ينكر مكان القول قوله ما لو ابرأه عن الدعوى طهنا اذ هي شيئا مما قد  
 وهو ينكر مكان القول قوله دون المشتري لما قلنا كذا هذا ولو كانت  
 مقيدة بعيب لكون عند العقد فاختلف البائع والمشتري على نحو ما ذكرنا  
 فالقول قول المشتري لان البراءة المقيدة بحال العقد لا تناو ولا الوجود  
 حاله العقد والمشتري يدعي العيب لا قرب الوقين والبائع يدعي لا يبرها مكان  
 الظاهر شاهد المشتري وهذا لان عدم العيب اصل والوجود عارض فكان  
 احالة الموجد الى وقت اقرب الوقين اقرب الى اصل والمشتري يدعي ذلك  
 فكان القول قوله ولو اشترى عبدا وقبضه منسا ومده رجل فقال للمشتري  
 اشترى فانه لا عيب فيه ثم لم يتفق البائع بينهما ثم وجد المشتري به عيبا وامام  
 البينة على ان هذا العيب كان عند البائع فقال له البائع انك اقررت ان لا  
 عيب به فقد اكدت شهودك لا يظن بهذا الكلام حقه في الرد وله  
 ان رده لان مثل هذا الكلام في المعارف لا يراد به حقيقة وانما يذكر  
 لترويج السلعة ولا ز طاهره كذب لان في عند العيوب كلها والادعي لا يخلوا  
 عن عيب فالتمس بالعدم وصار كانه لم يتكلم به ولو عثر نوعا من العيوب بان  
 قال اشترى فانه ليس به عيب كذا ثم وجد به عيبا او اراد الرد فان كان ذلك  
 نوعا اخر سوى النوع الذي عيبه له ان رده لانه اقر من عند هذا النوع وان  
 كان من النوع الذي عيبه ينظر ان كان مما يحدث مثله في مثل تلك المرة ليس له

البراءة عن الاعادي

للاصل حاله العقد  
الى اقرب الوقين

ما يحفظ

له حق الرد لان مثل هذا الكلام يراد به التحقيق في المعارف لا ترويج السلعة  
 فصار مناصا ولا ان الادعي لا يخلو عن عيب معين فلم يمتنع بكده وان كان  
 مما لا يحدث مثله في مثل تلك المرة له حق الرد لاننا لميقنا بكده حقيقة  
 كلامه بالعدم ولو ابرأه عن عيب واحد شجدا او جرح فوجد جرحا وتبين  
 فعلى قول اي يوسف الخيار الى البائع يبرأ من ايها شيئا وعلى قول محمد الخيار  
 للمشتري رده بايها شيئا وقاعدة هذا الاختلاف انما تظهر عند امتناع  
 الرد باعتراض اشياء الامتناع من هذا المبيع او حدوث عيب اخر  
 في يد المشتري او غير ذلك من الاشياء المانعة من الرد واراذا الرجوع  
 بنقصان العيب فاما عندا مكان الرد فلا يظهر فائدة في هذا الاختلاف  
 وجه قول محمد ان البراءة تستفاد من قبل المشتري والاجمال جامد قبله  
 حيث اطلق البراءة الى سجة واحدة غير عيب واد اكان الاجمال منه كان  
 البيان اليه وجه قول اي يوسف ان البراءة وان كان من المشتري لكن  
 منفعه الا برأ عليه الى البائع فصار كان المشتري فوض التعيين اليه مكان  
 الخيار له ولو ابرأه من كل ادعي روي الحسن عن ابي حنيفة رحمه الله انه يقع  
 على الباطن لان الظاهر يسمى مرضا لادعي وروي عن اي يوسف انه يقع  
 على الباطن والظاهر جميعا لان الكل اذا ولو ابرأه من كل غايلة فهي على  
 السرفه والاباق والنجور وكل ما كان من فعل الانسان مما تعده التجارة  
 كداروي عن اي يوسف رحمه الله ان الغايلة هي الحيانة وهي التي  
 ثبت في عهد المماليك لاد او لا غايلة على ما ثبت لرسول الله صلى الله عليه وسلم  
 حينما اشترى عبدا او امه هذا ما اشترى محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 من العذار خالدين هو ده عبدا او امه لاد او لا غايلة بيع المسلم من المسلم  
 والله الموفق واما طريق اثبات العيب فلا يمكن الوصول الى معرفته الا  
 بعد معرفة اقسام العيوب لان طريق اثبات العيب يختلف باختلاف

الفريقين الدار والمدر

تفسير الغايلة

طريق اثبات العيب



اصناف العيب الظاهر

العيب الكف

نفسه

اذا اراد المشتري ان يطلع على العيب

في حال عقد البيع و اشار الى مكان العيب بالتعدد بقوله فيقول لا اقول مع قوة الحق على قوله

العيب فنقول وبالله التوفيق العيب لا يخلو اما ان يكون ظاهرا مشاهدا يقف عليه كل احد كالاصبع الزاير والنافضة والسنن الشاعبة والساقطة وبياض العين والغور والفروج والشحاج ونحوها واما ان يكون مالا يطلع عليه الا النساء فان كان باطنا خفيا لا يقف عليه الا الخواص من الناس وهم الاطباء والبياطرة واما ان يكون عينا فخرج الجارية او موضع العورة منها واما ان يكون مالا يقف عليه النساء فان كان في داخل الفرج واما ان يكون مالا يقف عليه الا الجارية المشراه كارتفاع الحوض والاستحاضة واما ان يكون مالا يقف عليه بالجملة والامتحان عند الخصومة كالأبواب والشرقة والبول على الفراش والجنون فالمشتري لا يخلو واما ان يريد اثبات كون العيب في يد الحال واما ان يريد اثبات كونه في يد البايع عند البيع والعقب فان اراد اثبات كونه للحال فان كان موقفا عليه بالحس والعيان فانه ثبت فطر القاضي او امرينه لان العيان لا يحتاج الى البيان وان كان لا يقف عليه الا اطباء والبياطرة فثبت لقوله تعالى فاسئلوا اهل الذكر ان كنتم لا تعلمون وهم في هذا الباب من اهل الذكر فاسئلون وهل يشترط فيه العدد ذكره في محضره انه يشترط فلا يثبت الا بقول اثنين منهم من اهل الشهادة وهكذا كقول القاضي الامام الاسيبي في شرحه مختصر الطحاوي وذكر اسناد الشيخ الامام الاجل الزاهد علا الدين محمد بن احمد السمرقندي رحمه الله رحمة في بعض مصنفاته انه ليس بشرط وثبت بقول مسلم عدلهم وكذا ذكر الشيخ الامام الزاهد ابو المعين في الجامع الكبير من مصنفه رحمه الله وجد هذا القول ان هذه الشهادة لا يتصل بها القضا واما يقع بها الخصومة فقط فلا يشترط فيها العدد وهذا لان شرط العدد في الشهادة يثبت تحبدا غير معقول المعنى لان رجحان جانب الصدق على جانب الكذب في خبر المسلم لا يقف على العدد بل يثبت بنفس العدالة الا ان الشرع ورد به تعبد

بقوله

فراعي

فراعي فيه مورد التعبد وهو شهادة يتصل بها القضا وهذه شهادة لا يتصل بها القضا فثبتت على اصل القياس وحجة القول الاول النصوص المقصدة لا اعتبار العدد في عموم الشهادة والمعقول الذي ذكرناه في كتاب الشهادات ولان هذه الشهادة وان كان لا يتصل بها القضا لاعتبارها من ضرورات القضا لا وجود للقضا دونها الا ترى انه ما لم يثبت العيب عند البايع لم يشترط في القاضي لا يعرض بالرد فكانت من ضرورات القضا فيشترط فيها العدد كما يشترط في الشهادة القابلة على اثبات العيب عند البايع وان كان مالا يطلع عليه الا النساء فالقاضي يترجم بذلك لقوله تعالى فاسئلوا اهل الذكر ان كنتم لا تعلمون والنساء بما لا يطلع عليه الرجال اهل الذكر ولا يشترط العدد منهن بل يكفي بقول امرأة واحدة عدل والثقلان احوط لان قولها فيما لا يطلع عليه الرجال حجة في الشرع كقوله القابلة في النسب كقولها بد من العدالة لان هذا يترجم جانب الصدق على جانب الكذب في الجور ولا يثبت بقول المشتري وان كان يطلع عليه لان الباطن لا موضع العيب مباح له لانه مسموم في هذا الباب ولا تهمه فيهن ورحمة النظر بانهن حاله الضرورة اعلم ما ذكرناه في كتاب الاستحسان فالحق هذا بما لا يطلع عليه الا النساء لما قلنا وان كان لا يطلع عليه الا الجارية المشراه فلا يثبت بقولها لكونها متهمة وان كان في داخل فرجها فلا طريق للوقوف عليه اضلا فكان الطريق في هذين النوعين هو استخلاف البايع بالله ليس به الحال هذا العيب واما الاباء والشرقة والبول على الفراش والجنون فلا يثبت الا بشهادة رجلين او رجل وامرأتين لان هذا مما لا يوقف عليه الا بالعلم ولا ضرورة فيه فلا بد من اعتبار العدد فيه كما في سائر الشهادات وان لم يتم للمشتري حجة على اثبات العيب بحال في هذه العيوب الاربعه هل يستخلف البايع لم يذكر في الاصل وذكر في الجامع انه يستخلف

لا يقبل قول الجارية المشراه في العيب



قول اي يوسف بن محمد وسئل عن قول اي حنيفة من المشايخ منهم قال يستخلف  
 بلا خلاف بينهم والتضيض على قولها لا يدل على ان با حنيفة كانا منها ومنهم  
 قال المسئلة على الخلاف ذكرت في النوادر وروى الطحاوي ايضا ان عند اي  
 حنيفة لا يستخلف وعند ما يستخلف وجه قولها ان المشتري يدعي حق  
 الرد ولا يمكن كنه الرد الا باثبات العيب عند نفسه وطريق الاثبات البينة  
 او قول البائع فاذا لم يبق له بينة يستخلف لينكسر البائع فيثبت العيب عند  
 نفسه وهذا المستخلف عند عدم البينة على اثبات العيب عند البائع كذا  
 هذا ولا يحنيفة رحمه الله ان الاستخلاف يكون عقبة الدعوى على البائع  
 ولا دعوى له على البائع الا بعد ثبوت العيب عند نفسه ولم يثبت فلم يثبت  
 دعواه على البائع فاستخلف وقولها له طريق الاثبات وهو التناول قلنا  
 التناول يكون بعد الاستخلاف وانعدام الدعوى على البائع يمنع الاستخلاف  
 ثم ان استخلف البائع في هذه العيوب استخلف على العلم لا على البينات بالله ما  
 يعلم ان هذا العبد ابو عند المشتري ولا سرق ولا بار على الحفر اشر ولا جز ولا  
 حلف على البينات لانه حلف على غير فعله ومن حلف على فعل غير حلف على  
 العلم لانه لا علم له بما ليس بفعله ومن حلف على فعل نفسه يحلف على البينات  
 اصله خبر المشتري فان حلف لم يثبت العيب عند المشتري وان نكل يثبت  
 عند محتاج الى الاثبات عنده واذا اراد اثبات العيب عند البائع فيظهر  
 ان كان العيب مما لا يحتمل الحدود اضلا كما لا يصح الزايرة ونحوها  
 او لا يحتمل حدود مثله في مثل تلك المدة كالسنة الشاجحة ونحوها يثبت  
 فونه عند البائع بثبوت فونه عند المشتري لانه اذا لم يحتمل الحدود او لا  
 يحتمل حدود مثله في مثل تلك المدة بعد ما يكونه عند البائع وان كان  
 ما يحتمل حدود مثله في مثل تلك المدة لا يكتفي بثبوت فونه عند المشتري بل  
 محتاج المشتري الى اثبات فونه عند البائع لانه اذا احتمل حدود مثله

العلم على فعل  
 يحلف على العلم

اذا اراد اثبات  
 العيب عند البائع

في مثل تلك المدة احتمل ان لا يكون عند البائع وحدث عند المشتري  
 فلا ثبت حق الرد بالا حتمال فلا بد من اثباته عند البائع بالبينة وهي  
 شهادة رجلين او رجل وامرأتين طبيعتين كانا او غيبتين وانما شرط  
 العدد في هذه الشهادة لانها شهادة يقضي بها على الخصم مكان العدد  
 فيها شرطان شأير الشهادات التي يقضي بها على الخصم وروى عن اي يوسف  
 ان فما لا يطالع عليه الا النساء رد بثبوت عند المشتري ولا محتاج الى  
 الاثبات عند البائع والمشتور من مذهب اي يوسف ومحمد انه لا يكتفي  
 بالثبوت عند المشتري بل لا بد من اثباته عند البائع بالبينة وهو الصحيح  
 لان قول النساء في هذا الباب حجة ضرورية والضرورة في القبول في حق  
 ثبوت عند المشتري ليس لتوجه الخصومة وليس ضرورة ثبوت عند  
 المشتري ثبوت عند البائع لاحتمال الحدود فقبل قولها في حق توجه  
 الخصومة لان حق الرد على البائع واذا كان الثبوت عند البائع فيما يحتمل حدود  
 مثله شرط الثبوت حق الرد يقول القاضي هل كان هذا العيب عندك  
 فان قال نعم رده عليه والا ان يدعي الرضا او الابر او ان قال لا كان القول  
 قوله الا ان يقيم المشتري البينة لان المشتري يدعي عليه حق الرد وهو منكر  
 فان اقام المشتري البينة على ذلك رده على البائع الا ان يدعي البائع الدفع  
 بدعوى الرضا او الابر او يقيم البينة على ذلك فندفع دعوى المشتري  
 وان لم يزل له يمينه وطلب من المشتري حلفه القاضي بالله ما رضى بهذا العيب  
 ولا ابراه عنه ولا عرضة على البيع مندراه وان لم يدع الدفع بالرضا والابر  
 فان القاضي يقضي بفسخ العقد ولا يستخلف المشتري على الرضا والابر او  
 والعرض على البيع عند اي حنيفة ومحمد وعند اي يوسف لا يفسخ ما لم  
 يستخلفه بالله ما رضى بهذا العيب ولا ابراه عنه ولا عرضة على البيع  
 مندراه بعد ما علم به من العيب وجه قول اي يوسف ان القاضي لو قضى بالفسخ



قبل الاستحلاف من الجائر ان يدعي البائع على المشتري الدفع بدعوى الرضا  
او الابراء بعد القضا بالفسخ ويقع البينة عليه فيفسخ قضاؤه فكان الاستحلاف  
قبل الفسخ فيه صيانة القضا عن النقص وأنه واجب وجه قولهما ان  
البائع اذا لم يطلب ممن المشتري فحلف القاضي من غير طلب الخصم انشا  
المحسومة والقاضي نصب لقطع الخصومة لا لاثباتها وقول ابي يوسف  
ان في هذا صيانة قضا القاضي عن الفسخ فنقول الصيانة حاصله بدونه  
لان الظاهر ان البائع لم يعلم بوجود الرضا من المشتري اذ لو علم لادعى الدفع  
بدعوى الرضا ولما سكت عن دعوى الدفع عند قيام البينة دلالة لم يظهر  
له الرضا من المشتري فلا يدعى الدفع بعد ذلك وان لم يقع المشتري بميلة  
على اثبات العيب عند البائع وطلب المشتري بميلته هيما سوى العيوب  
الاربعة يستلزم على الثبات بالله لقد نعتة وسلمته وما به هذا العيب  
وانما جمع بين البيع والتسليم في الاستحلاف لان الاقتصار على البيع موجب  
بطلان حق المشتري في بعض الاحوال لحوال ان كدت العيب بعد البيع  
قبل التسليم فيبطل حقه فكان الاحتياط هو الجمع بينهما ومنهم من قال لا  
احتياط في هذا لانه لو استخلف على هذا الوجه ومن الجائر حله العيب  
بعد البيع قبل التسليم فيكون البائع صادقا في ميلته لان شرط حنيفة  
وجود العيب عند البيع والتسليم جميعا فلا يحتج بوجوده في احدهما فيبطل  
حق المشتري فكان الاحتياط هو الاستحلاف على حاصل الدعوى بالله  
ماله حق الرد بهذا العيب الذي ذكره ومنهم من قال يستخلف بالله لقد  
سلمته وما به هذا العيب الذي ادعى وهو صحيح لانه يدخل فيه الموهود  
عند البيع والحادث قبل التسليم وانما يستخلف على الثبات لانه استخلف  
على فعل نفسه وهو البيع والتسليم بصفه السلامة ثم اذا حلف فان  
حلف برى ولا ترد عليه وان نكل برد عليه وفسخ العقد الا اذا ادعى

كيفية التخليف

البائع على المشتري الرضا بالعيب او الابراء عنه او الغرض على البيع بعد  
العلم به ويقع عليه البينة فيبرى ولا يرد عليه وان لم يخر له بينه وطلب  
تخليف المشتري حلف عليه وان لم يطلب فسخ العقد ولا حلفه عند ابي  
حنيفة ومحمد خلافا لابي يوسف على ما تقدم واقا في العيوب الاربعة  
ففي السلامة منها وهي الا باق والشرق والبول على الفرائس يستخلف بالله  
ما ابق عندك مدبلغ مبلغ الرجال وفي الجنون بالله ما جنى عندك قط  
وانما اختلفت هذه العيوب الثلاثة شرط ثبوت حق الرد وليس بشرط  
ان اتحاد الحالة في العيوب الثلاثة شرط ثبوت حق الرد وليس بشرط  
الجنون بل هو عيب لازم ابدًا واما كيفية الرد والفسخ بالعيب بعد  
ثبوتها فالمبيع لا يخلوا اما ان يكون يد البائع او في يد المشتري فان  
كان في يد البائع يفسخ البيع بقول المشتري ردت ولا يحتاج الى قضا  
القاضي ولا الى الرضا حتى بالاجماع وان كان في يد المشتري لا يفسخ الا بقضا  
القاضي او بالتراضي عندنا وعند الشافعي يفسخ بقوله ردت من غير  
قضا ولا رضا وكذلك الرد بخيار الروية بخلاف بين اصحابنا وجد قول  
الشافعي ان هذا النوع فسخ فلا يقر صحتة الى الرضا ولا الى القضا كالنفي  
بخيار الشرط بالاجماع وبخيار الروية على اصله وبهذا لم يقتض الله قبل  
القبض كذا بعده ولنا ان الصفقة تمت بالقبض واحدا العاقدان لا ينفرد  
لفسخ الصفقة بعد تمامها كما لا قاله وهذا لان الفسخ يكون على حسب  
العقد لانه رفع العقد ثم العقد لا ينفك باحد العاقدان فلا يفسخ باحدهما  
من غير رضاه الاخر من غير قضا القاضي بخلاف ما قبل القبض لان الصفقة ليست  
تامة بل تمامها بالقبض فكان القبض متره القبول فالرد قبل القبض يكون في  
معنى الامتناع من القبول كما انه لم يشتر وخلاف الرد بخيار الشرط  
لان الصفقة غير منقذة في حق الحكم مع بقاء الخيار فكان الرد في معنى الدفع

كيفية الرد والفسخ بالعيب



والامتناع من القبول بخلاف الرد بخيار الرؤية لان عدم الرؤية  
 منع تمام الصفقة لانه اوجب خلافا في الرضا فكان الرد كاللغو اما  
 ما هنا فالصفقة قد تمت بالقبول فلا يحتمل الانقاس بنفس الرد من غير  
 قرينة القضا او الرضا والله اعلم واما بيان من يلزمه الخصومة في  
 العيب فنقول وبالله التوفيق الخصومة في العيب يلزم القاطن سواء  
 كان حكم البيع له او لغيره بعد ان كان من اهله ان يلزمه الخصومة  
 الا القاضى او امينه وذلك كالوكيل والمضارب والشريك والمكاتب  
 والمادون والاب والوصي لان الخصومة في العيب من حقوق العقد  
 وحقوق العقدين في هذا الباب راجع الى العاقد اذا كان اهلا فان لم  
 يكن بان كان صبيّا او مجرّرا او عتقا او محجورا فاما الخصومة فلا يلزم  
 الموكل على ما ذكرنا في كتاب الوكالة واما القاضى او امينه فلا يلزمه  
 الخصومة لان الولاية للقاضى انما ثبت شرعا نظرا لموقع العقد له فلو  
 لم يرد العقد لم يمتنع عن النظر خوفا من لزوم العهدة فكان القاضى بهذا  
 الباب بمنزلة المرسو فيه والوكيل في باب السكاح وما يلزم الوكيل من  
 العهدة يرجع بها على الموكل والمكاتب والمادون لا يرجعان على المولى  
 لان الوكيل تصرف للموكل نيابة عنه وتصرف النائب كصرف المنيب  
 عنه فاما المكاتب والمادون فانما يتصرفان بطريق الاصاله لانفسهما لا  
 بطريق النيابة عن المولى لما عرف ان الادن فله الحجر وازاله المانع فاذا  
 زال الحجر بالادن فالعبد تصرف بالكنه نفسه فكان عاقدا لنفسه لا  
 لمولاه والذي يقع للمولى هو حكم التصرف لا غير واذا كان عاقدا لنفسه  
 كانت العهدة عليه ولو رد البيع على الوكيل هل له ان يردّه على موكله  
 فهذا لا خلاف من مثله اوجه اما ان يردّه عليه يدينه قامت على العيب واما  
 ان يردّه بنكوله فكذلك لان نكوله مضاف الى الموكل لونه مضطر واما

من يلزمه الخصومة في العيب

العاقد

ان يردّه عليه باقراره بالعيب فان رده عليه يدينه قامت على العيب رد  
 على الموكل لان البيعة حجة مطلقة وهو نائب عنه فله رد الموكل  
 وان رده عليه بنكوله فكذلك لان نكوله مضاف الى الموكل لونه مضطر  
 ملحا الا ترى انه لا يملكه في الخصومة واما جاحدا الاضطرار من ناحية  
 الموكل لانه هو الذي وقع فيه فكان مضافا اليه وان رده عليه باقراره  
 بالعيب ينظر ان كان عيبا لا يحدث مثله رد على الموكل لانه علم بثبوته  
 عند البيع يقين وان كان حدث مثله لا يرد على الموكل حتى يقيم البيعة  
 فان كان رد عليه بقضا القاضى لان اقرار المقر يلزمه دون غيره لانه حجة  
 قاصرة فكان حجة في حقه خاصة لا في حق موكله وان رد عليه بغير قضا  
 لزمه الوكيل خاصة سواء كان العيب حدث مثله او لا يحدث مثله لان الرد  
 بغير قضا وان كان فسحا فهو بيع جديد في حق غيره فلا يملك الرد على الموكل  
 كما لو اشتراه فاما المضارب والشريك فقبولها يلزم مرت المال والشريك  
 الاخر لان حكم شرائيهما يلزمهما بخلاف الوكيل والله اعلم واما بيان ما  
 يمتنع الرد بالعيب ويسقط به الخيار بعد ثبوته ويلزم البيع وما لا يسقط  
 ولا يلزم فنقول الرد بالعيب تمتع باسباب منها الرضا بالعيب بعد  
 العلم به لان حق الرد لفوت السلامة المشروطة في العقد دلالة ولم يرضى  
 بالعيب بعد العلم به دلالة ما شرط السلامة ولانه ثبت نظر المصلحة في  
 دفع الضرر عنه فاذا رضى بالعيب فلم ينظر لنفسه ورضى بالضرر وهو الرضا  
 نوعان صريح وما هو في معنى الصراح ودلالة اما الاول فهو قوله رضى  
 بالعيب او اجرت هذا البيع او ما جرى مجراه واما الثاني فهو ان يوجد  
 من المشتري بعد العلم بالعيب تصرف في المبيع يدل على الرضا على العيب نحو  
 ما اذا كان ثوبا فقصعه او اقطعته او سويقا فلبسه فبمضى او رضى فبني عليها  
 او حنطة فطحنها او لحما فاشواه ونحو ذلك او تصرف تصرفا اخر عن

اذا رد على الوكيل  
 لزم الوكيل

ما يقع الرد بعد ثبوت العيب

في الرضا بالعيب  
 ان الرضا بالعيب  
 دلالة على الرضا



عن مالك وهو عالم بالعيب أو ليس بعالم أو بلكه المشتري أو وجهه  
 أو اعتقه أو كاتبه أو دبره أو استولوه لأن الأقدام على هذه التصرفات  
 مع العلم بالعيب دليل الرضا بالعيب ويكون العلم بالعيب في كل ذلك يطل  
 حق الرد ولو بلكه المشتري ثم رده عليه عيب فان كان قبل القبض له ان  
 يرده على بايعه سواء كان الرد بقضا القاضي أو بالتراضي بالعلم وان  
 كان بعد القبض فان كان بقضا القاضي له ان يرده على بايعه بخلاف  
 وان كان قبله البايع بغير قضا ليس له ان يرده عندنا وعند الشافعي  
 له ان يرده وجه قوله ان المانع من الرد جرح السلعة عن مملكه فاما  
 عادت اليه فقد زال المانع وصار كأنه لم يخرج ولهذا اذا رده عليه بقضا  
 له ان يرده على بايعه وكذا اذا رده عليه بخيار شرط او بخيار روية على  
 اصله ولنا ان القبول بغير قضا في حق العاقد من بيع جديد في حق غيرها  
 صار كالوعداء اليه ولو اشتراه لم يملك الرد على بايعه كذا هذا والدليل  
 على ان القبول بغير قضا بيع جديد في حق غير العاقد من ان معنى البيع وجود  
 فكان شبهه الشرا قائمه فكان الرد عند التراضي بيعا لوجود معنى البيع  
 فيه الا انه اعطي له حكم الفسخ في حق العاقد من بيعي سعة جديدة في  
 حق غيرها بمنزلة الشرا المبدا ولهذا ثبت للشفيع حق الشفعة وحق  
 الشفعة انما يثبت بالبيع بخلاف الرد بقضا القاضي لانه لم يوجد فيه  
 معنى البيع اصلا لانعدام التراضي فكان فسخا والفسخ رجع العقد من الاصل  
 وجعله كأن لم يكن ولهذا لم يثبت للشفيع حق الشفعة بخلاف ما  
 قبل القبض لان الصفقة لانما لها قبل القبض لا ترى ان حدوث العيب قبل  
 القبض لوجوده قبل البيع وكان الرد قبل القبض في معنى الامتناع من القبول  
 كان المشتري رد الحجاب البايع ولم يقبله ولهذا لم يفسخ الرد بعد القبض  
 الى القاضي بخلاف ما اذا رده عليه بخيار شرط او روية انه يرده على

ما يفسد هو الباع  
 بيع جديد هو الغير

ما بعد لان معنى البيع لم يوجد في هذا الرد الا ترى انه يرده على بايعه  
 غير رضا فكان فسخا ورجعا للعقد من الاصل كأنه لم يكن وكذا لو  
 وطى الجارية المشتراه او لمسها شهوة او نظر الى فرجها عن شهوة مع العلم  
 بالعيب لما قلنا وكذا بدون العلم بالعيب وقال الشافعي ان كانت الجارية  
 بكر فوطيها المشتري فكذلك واما اذا كانت ثيبا فوطيها بدون العلم  
 بالعيب لا يمتنع الرد بالعيب وسنأتي المسئلة ان شاء الله تعالى ولو قبلت  
 الجارية المشتري لشهوة فقد مر بفصل الكلام فيه في شرط الخيار ولو  
 استخدم المشتري بعد ما علم بالعيب فالقياس ان يسقط خياره وفي الاحتياط  
 لا وقد ذكرنا وجه القياس والاستحسان بخيار الشرط ولو كان المشترا  
 دابة فركبها بعد العلم بالعيب فان ركبها لحاجة نفسه يسقط خياره  
 وان ركبها ليشقيها او ليردها على البايع او ليشترى لها علفا ففي قياس  
 واستحسان كما في الاستحسان وقد ذكرنا ذلك في خيار الشرط ولوربها  
 لينظر الى سيرها بعد العلم بالعيب كور رضا يسقط خياره وفي شرط الخيار لا  
 يسقط والفرق بينهما قد تقدم في خيار الشرط وكذا لو كان المشترا ثوبا  
 فلبسه بعد العلم لينظر الى طول له وعرضه بطل خياره وفي خيار الشرط لا  
 يطل ووجه الفرق بينهما قد ذكرناه في شرط الخيار وان كان المشترا دارا  
 فبنيها بعد ما علم بالعيب او ريم منها شيئا او هدم سقط خياره وقد  
 في بعض شروح محضر الطحاوي في السكني روايتان والحاصل ان كل تصرف  
 من المشتري في المشترا بعد العلم بالعيب يدل على الرضا بالعيب فيسقط  
 الخيار ويلزم البيع والله اعلم ومنها اسقاط الخيار صريحا او ما هو في  
 معنى الصريح لحوان بقول المشتري اسقطت الخيار او ابطانة او التزمته  
 او اوجبت البيع او ما جرى هذا المجر لان خيار العيب حق والافسان يسيل  
 من التصرف في حقه استيفاء واسقاطا ومنها ابر المشتري عن العيب لان

الوطى والمس النظر شهوة  
 الفسخ الرد سواء علم او لم يعلم  
 بالعيب

كل تصرف بعد العلم  
 على الرضا ويسقط  
 الخيار ويلزم البيع  
 اسقاطا اختيارا



الا براسقاط وله ولاية الاسقاط لان الخيار حقه والمحل قابل  
 للسقوط الا ترى كيف احتمل السقوط بالاسقاط صريحا فاذا سقط  
 يسقط ومنها هلاك المبيع لقوات محل الرد ومنها نقصانه وجملة الاجام  
 فيه ان نقصان المبيع لا تخلوا اما ان يكون باق سموية او بفعل المشتري  
 او بفعل المبيع هذا وما اذا لم يكن عيب سوا وقد ذكرنا حكمه في البيع  
 البات فيما يقدر ان المشتري بالخيار ان كان النقصان نقصان قدر فان  
 شاء اخذ الباقي بحسبه من الثمن وان شأ ترك وان كان نقصان وصف فان  
 شاء اخذ جميع الثمن وان شأ ترك لما ذكرنا هنالك وان كان بفعل البائع  
 فذلك احوالك فيه وبما اذا لم يكن عيب سوا وهو ان المشتري  
 بالخيار ان شاء اخذ وطرح عنه قدر النقصان الذي حصل بفعل البائع من  
 الثمن وان شأ ترك كما لم يجد به عيبا وان كان بفعل المشتري لا خيار له  
 ويصير قابضا بالجناية ويقتدر عليه جميع الثمن ان لم يجد به عيبا كان  
 عند البائع على ما ذكرنا فيما تقدم وار وجد به عيبا كان عند البائع  
 فان شأ رجع بنقصان العيب وان شأ رضى به وان قال البائع انا اخذ  
 مع النقصان ليس للمشتري ان يجلسه ويرجع عليه بالنقصان بل رده  
 عليه ويسقط جميع الثمن وسند ذكر الاصل في جنس هذه المسائل  
 في بيان ما يمنع الرجوع بنقصان العيب وما لا يمنع ان شاء الله تعالى هذا  
 اذ لم يوجد من البائع منع المبيع لاستيفاء الثمن بعد ما صار المشتري قابضا  
 بالجناية فاما اذا وجد منه منع بعد ذلك ثم وجد المشتري به عيبا  
 له ان يردّه على البائع ويسقط عن المشتري جميع الثمن لانه بالمنع صار  
 مستردا للمبيع فاقصا ذلك القبض فاسقص وجعل كان لم يكن وكان له حق  
 الرد على البائع ويسقط عنه جميع الثمن الا قدر ما يقص بفعله وان كان  
 بفعل اجنبي فالمشتري بالخيار ان شأ رضى به بجميع الثمن وابتع الجاني

هلا المبيع نقصان المرد

الفرق بين نقصان القدر والوصف

بالارش وان شأ ترك وسقط عنه جميع الثمن وابتع البائع الجاني ما اذا لم  
 يجد المشتري به عيبا هذا اذا حلت النقصان قبل القبض ثم وجد به عيبا  
 فاما اذا حلت بعد القبض ثم وجد به عيبا فان حدث باق سموية او  
 بفعل المبيع او بفعل المشتري لم يكن له ان يردّه بالعتب عند عامة العلماء  
 وقال مالك له ان يردّه ويرد معه ارش العيب كحدث وجه قوله ان حق  
 الرد بالعيب تمت نظر المشتري فلو امتنع انما يمتنع نظر البائع المشتري  
 باستحقاق النظر اولى من البائع لانه لم يدلس العيب والبائع قد دلس ولنا  
 ان شرط الرد ان يكون المردود عند الرد على الصفه التي كان عليها عند  
 القبض ولم يوجد لانه خرج عن ملك البائع معيبا بعيب واحد ويعود على  
 ملكه معيبا بعيبين فان عدم شرط الرد فلا يرد ولو كان المبيع جاريا  
 فوطئها المشتري ثم اطلع على عيب بها فان كانت كبر المردوها بالاجماع وان  
 كانت ثيبا فذلك عندنا وقال الشافعي يرد وجه قوله انه وجد  
 سبب ثبوت حوال الرد مع شرطه وما بعد السبب وشرطه الا الحكم اما  
 السبب فهو العيب وقد وجد واما الشرط ان يكون المردود وقت الرد  
 كما كان وقت القبض وقد وجد لان الوطئ لا يوجب نقصان العيب اذ هو  
 استيفاء منافع البضغ فاشبهه الاستخدام بخلاف وطئ العسر لان العذر  
 عضو منها وقد ازالها بالوطئ ولنا ان منافع البضغ لها حكم الاجزاء والاعيان  
 بدليل انها مضمونة بالعين وغير العين لا يضمن بالعين هو الاصل او قام الدليل  
 على ان المنافع لا يضمن بالاعيان عندنا اصلا فكان استيفاءها في حكم  
 الاكلاف الاجزاء والاعيان فانعدم شرط الرد فتمتنع الرد كما اذا قطع  
 طرفا منها وكما في وطئ العسر بخلاف الاستخدام لانه استيفاء منفعة محضة  
 مالها حكم الجزء والعين ولانه لو رد الجارية وفسخ العقد رفع من الاصل من  
 كل وجه او من وجه فبين ان الوطئ صادف ملك البائع من كل وجه او من

حدث العيب قبل القبض



وجد وأنه حرام فكان المنع من الرد طرئاً للصيانة عن الحرام وأنه واجب على  
 هذا المخرج قول أي حنفية رحمه الله فما إذا اشترى رجل شيئاً ثم أطلع على  
 عيب به كان عند البائع أنه لا ينفرد أحدهما بالنسخ دون صاحبه وعند  
 أي يوسف ومحمد ينفرد أحدهما بالنسخ وعلى هذا الخلاف لو اشترى شيئاً  
 غلاماً فبنيته بالخير ثلثة أيام أو اشترى شيئاً لم يرباه وجد قولها أنه رد  
 المشتري ما اشترى مبيعاً كما إذا اشترى عبداً على أنه بالخيار في نصفه ثلثة  
 أيام فرد النصف ودلالة الوصف أنه اشترى النصف لأنهما لما اشترى  
 العبد جملته واحدة كان كل واحد منهما مشترى بالصفه وقد رد النصف  
 فقد رد ما اشترى كما اشترى ولا يحنف رحمه الله أنه لم يوجد شرط  
 الرد وثبوت حق الرد عند انعدام شرطه ممتنع والدليل على أنه لم يوجد  
 شرط الرد أن الشرط أن يكون الردود على الوصف الذي كان مقبوضاً ولم  
 يوجد لأن قبضه غير معين بعيب زائد فلو رده أرده وهو معين بعيب  
 زائد وهو عيب الشراكة لأن الشراكة في الاعيان عيب لأن نصف الغير  
 لا يشترى بالثمن الذي يشترى به لو لم يكن مشتركة فلم يوجد رد ما اشترى  
 كما اشترى فلا يصح الرد دفعاً للضرر عن البائع ولهذا الواجب البيع في  
 عند لا يتبين فقبل أحدهما دون الآخر لم يصح لأن البائع لم يرض بزوال ملكه إلا  
 عن الجملة فإذا قبل أحدهما فقد فرق الصفقة على البائع فلم يصح دفعاً للضرر عنه  
 كما هذا وكذلك لو كان النقصان بفعل اجنبى أو بفعل البائع بأن  
 وطع به ووجب لارثا وكانت التجارة فوطيها ووجب العقر لم يكن له  
 أن يرد ما عيب لما قلنا ولمعنى آخر يخص به وهو أن النقصان بفعل اجنبى  
 أو بفعل البائع يوجب لارثا والعقر لم يشترى وأنه رده ولهذا المنع الرد  
 ما لعيب على ما سنده كونه ولو اشترى ما لو كان في خوفه كالربط والحجر والفتا  
 والخيار والرقمان والبيض وحوافه ففسده فوجد فاسداً فهذا في الأصل

اشترى شيئاً لا ينفرد  
 أحدهما بالنسخ

الباطل ويجوز إذا  
 كسره فوجده فاسداً

لا يخلوا

لا يخلوا من أحد وجهين أما أن يكون وجداً كله فاسداً وأما أن وجد  
 بعضه فاسداً وبعضه صحيحاً فإن وجد كله فاسداً فإن كان مما لا ينفع  
 به أصلاً فالشترى يرجع على البائع بجميع الثمن لأنه يتبين أن البيع وقع  
 باطلاً لأنه بيع ما ليس بمال وبيع ما ليس بمال لا ينفرد كما إذا اشترى عبداً  
 ثم تبين أنه حر وإن كان مما يمكن الانتفاع به في الجملة ليس له أن يرد  
 ما لعيب عندنا وعند الشافعي له أن يردده وجد قوله أنه لما باعه منه  
 فقد سيطر على الكسر فكان الكسر حاصلًا بتسلط البائع فلا يمنع الرد  
 ولنا ما ذكرنا فيما تقدم أن شرط الرد أن يكون الردود وقت الرد على  
 الوصف الذي كان عليه وقت القبض ولم يوجد لأنه بعيت بعيب زائد الكسر  
 فلو رد عليه لرد معيباً معيناً فأنعقد شرط الرد وأما قوله البائع  
 سيطر على الكسر فنفسه لغير معنى أنه مكنت من الكسر بآيات الملك له فيكون  
 هو بالكسر متصرفاً في ملك نفسه لا في ملك البائع ما لم يكن ذلك  
 منه دلالة الرضا فيكون هو بالكسر متصرفاً وإن وجد بعضه فاسداً  
 دون البعض ينظر أن كان الفاسد كثيراً يرجع على البائع بجميع الثمن لأنه  
 طهران البيع في القدر الفاسد وقع باطلاً لأنه يتبين أنه ليس بمال وإذا  
 بطل في ذلك القدر بفسد الباقى كما إذا جمع بين حر وعبد وباعهما  
 صفقة واحدة وإن كان قليلاً فكذلك في القياس وفي الاستحسان  
 صح البيع في الكل وليس له أن يرد ولا أن يرجع فيه بشئ لأن قليل  
 الفساد فيه مما لا يمكن التمسك به هذه الأشياء في العادات لا يخلوا  
 عن قليل فساد فكان فيه ضرر فبطل ذلك القدر بالعدم ومما يخفى  
 من فصل تفصيلاً آخر فقال إذا وجد كله فاسداً فإن لم يكن لغش فيه  
 فالبيع باطل لأنه يتبين ما ليس بمال وإن كان لغش فيه كالرقمان والخمر  
 فالبيع لا يبطل لأنه إذا كان لغش فيه كان القسر مالا ولعن البائع بالخيار

أن فساد كل المبيع إذا كان  
 مما لا ينفع به أصلاً يرجع  
 رد جميع الثمن  
 وإن كان لا ينفع في أصله  
 فلا يوجب الرد قلت كذا  
 يوجب رد نقصان العيب  
 ما يتبين في محله

أحكام فساد بعض المبيع

رد



ان شارضى به ناقصا وقبل فشره ورد جميع الثمن وان شألم قبل لا يعيت  
 يعيت زائد ورد على المشتري حصة المبيع جبر الحق وان وجد عيبه  
 فاسدا فهو على هذا التفصيل ايضا لانه ان لم يكن لفشره قيمة يرجع على  
 الاباع فحصة من الثمن وان كان لفشره قيمة يرجع لحصة العيب دون  
 فشره اعتبارا للبعض بالكل الا اذا كان الفاسد منه قليلا قدر ما لا  
 يخلو امثله عن مثله فلا يرد ولا يرجع بشي والله اعلم ومنها الزيادة  
 المفصلة المتولدة من المبيع بعد القبض وحملت الكلام في الزيادة انها  
 لا تخلو اما ان حدث قبل القبض واما ان حدث بعد وكل واحد  
 من الزيادة ين لا يخلو من ان يكون منفصلة او متصلة والمفصلة لا  
 يخلو من ان يكون متولدة من الاصل كالخمس والجر والتمن  
 والسمع واخلا بياض احدى العينين وخود لك او غير متولدة منه كالصنع  
 في الثوب والسمن والعسل المدقوق بالسويق والبنائى الارض ونحوها  
 وكذلك المفصلة لا يخلو من ان يكون متولدة من الاصل كاله لدو اللبن  
 والتمر ونحوها او غير متولدة من الاصل كالسب والصدقة والغلة  
 والمبيع لا يخلو من ان يكون صحيحا او فاسدا اما الزيادة في البيع الفاسد  
 فحكما ذكره في بيان حكم البيع الفاسد ان شأ الله تعالى واما في البيع الصحيح  
 فان حدث الزيادة قبل القبض فان كانت منفصلة متولدة من الاصل فانها  
 لا تمنع الرد بالعيب لان هذه الزيادة تابعة للاصل حقيقة لقيتها بها  
 بالاصل وكانت متبعية متبعا والاصل ان ما كان تابعا في العقد يكون  
 تابعا في الفسخ لان الفسخ رفع العقد فيفسخ العقد في الاصل بالفسخ فيه  
 مقصودا او يفسخ في الزيادة متبعا لا يفسخ في الاصل وان كانت منفصلة  
 غير متولدة من الاصل فانها تمنع الرد بالعيب لان هذه الزيادة ليست  
 بتابعة بل هي اصل لنفسها الا ترى انه لا يثبت حكم البيع فيها اصلا وراسا

الزيادة المفصلة  
 مع الرد بالعيب

الفسخ في الاصل يكون  
 فسخا في الزيادة

الزيادة المتصلة غير متولدة  
 من الاصل تمنع الرد بالعيب

فلو

فلو رد المبيع كان لا يخلو اما ان يردده وحده بدون الزيادة واما  
 ان يردده مع الزيادة لا سبيل الى الاول لانه متعذر لعدم الفصل ولا  
 سبيل الى الثاني لان الزيادة ليست بتابعة في العقد فلا يكون تابعا في  
 الفسخ ولان المشتري صار قابضا للمبيع باحداث هذه الزيادة فصار  
 كأنها حدثت بعد القبض وحدوثها بعد القبض يمنع الرد بالعيب والله اعلم  
 وان كانت منفصلة متولدة من الاصل لا تمنع الرد فان شأ المشتري  
 رددها جميعا وان شأ رضى بهما جميع الثمن بخلاف ما بعد القبض عندنا  
 انها تمنع الرد بالعيب وسند ذكر الفرو ان شأ الله تعالى ولو لم يجد  
 بالاصل عيبا ولم يجد بالزيادة عيبا ليس له ان يرددها لان هذه  
 الزيادة قبل القبض متبعية متبعا لا يخلو ففسخ العقد فيه مقصودا  
 الا اذا كان حدوث هذه الزيادة قبل القبض مما يوجب نقضا  
 في المبيع كولد الجارية فله خيار الرد لانه الزيادة بل للنقصان ولو  
 قبض الاصل والزيادة جميعا ثم وجد بالاصل عيبا انه ان رده خاصة  
 بحصه من الثمن بعد ما قسم الثمن على قدر الاصل وقت البيع وعلى قدر  
 الزيادة وقت القبض لان الزيادة اما تاخذ قسطا من الثمن بالقبض  
 لذلك لا يعتبر قبضا وقت القبض ولو لم يوجد بالاصل عيبا ولم يجد  
 بالزيادة عيبا ان ردها خاصة بحصتها من الثمن لانه صار لها حصة  
 من الثمن بالقبض فيرددها حصتها من الثمن وان كانت الزيادة منفصلة  
 من الاصل فانها لا تمنع الرد بالعيب لان هذه الزيادة ليست بمتبعية  
 لا بعدام حكم تبوئ البيع بوجودها وانما هي مملوكة بسبب على حدة وذلك  
 الاصل في الرد يفسخ العقد في الاصل وسعي الزيادة مملوكة بوجود  
 سبب الملك فيه مقصودا او لا ذلك الاصل لا يبيع فمات رجلا بالاختصاص  
 الربا بالبيع لانه فضل مال قصد استحقاقه بالبيع في عرف الشرع ولم يوجد

المنفصل المتولدة من الاصل  
 لا تمنع الرد بالعيب

الزيادة المتصلة غير متولدة  
 لا تمنع الرد وتكون



ثم اذا اردنا الاصل فالزيادة تكون للمشتري غير من عند اي حنفية لله  
 لعنه لا رطب له لانها حدثت على ملكه الا انها ربح ما لم يضمن فلا  
 رطب وعند اي يوسف ومحمد الزيادة تكون للبائع لعنه لا رطب له  
 هذا اذا اختار المشتري الرد بالعيب فان رضى بالعيب واختار  
 البيع فالزيادة لا رطب له بلا خلاف لانها ربح ما لم يضمن وفي رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك ولا ربحا لباي لا بقابلها عوضا عقد  
 البيع فانه تفسير الربا ولو قبض المبيع مع هذه الزيادة ثم وجد  
 بالمبيع عيبا فان كانت الزيادة هائلة له ان رد المبيع حاصرا لجميع  
 الثمن بلا خلاف وان كانت قامة فذلك عند اي حنفية رحمه الله  
 وعند اي يوسف ومحمد رد مفعلة الزيادة وحده قولها ان هذه زيادة  
 لا تتبع الاصل في حكم العقد فلا يبعده في حكم الفسخ ولو وجد بالزيادة  
 عيبا ليس له ان ردّها لانه لا حصّة لهذه الزيادة من الثمن فلا يحمّل  
 الرد بالعيب لانها لو ردت لردت بغير شيء هذا اذا حدثت الزيادة  
 قبل القبض فاما اذا حدثت بعد القبض فان كانت متصلة متولدة من  
 الاصل فابا لا يمنع الرد ان رضى المشتري بردها مع الاصل بلا خلاف  
 لانها تابعة حقيقة وقت الفسخ فبالرد ينفسخ العقد من الاصل مقصودا  
 وينفسخ في الزيادة تبعاً وان الى الرد وبأخذ نقصان العيب من البائع  
 والى البائع الا الرد مع العيب ودفع جميع الثمن اختلف فيه قال ابو  
 حنيفة وابو يوسف رحمهما الله للمشتري ان يأخذ نقصان العيب من البائع  
 وليس للبائع ان ياتي ذلك ويطلب الرد ويقول لا اعطيك نقصان  
 العيب ولكن رد علي المبيع معيبا لا دفع اليك جميع الثمن وقال محمد  
 ليس للمشتري ان يرجع بالنقصان على البائع اذا اتى ذلك للبائع ان يقول  
 رد علي المبيع حتى ارد اليك الثمن كله ولقب المسئلة ان الزيادة المتصلة

قبض المبيع مع الزيادة  
 لم وجد عيبا

اذا حدثت الزيادة بعد  
 القبض  
 واراد ان يحل

المتولدة

المتولدة من الاصل بعد القبض هل يمنع الرد بالعيب اذا لم يرض صاحب  
 الزيادة وهو المشتري برده الزيادة ويريد الرجوع بنقصان العيب  
 عندهما منع وعند لا يمنع واصل المسئلة في النكاح اذا ازداد للمهر  
 زيادة متصلة متولدة من الاصل بعد القبض ثم ورد الطلاق قبل الدخول  
 انها هل منع التصفية عندهما منع وعليها نصف القيمة يوم قبضت وعند  
 لا يمنع وتذكر المسئلة في النكاح ان شاء الله تعالى وان كانت متصلة  
 غير متولدة من الاصل منع الرد بالاجماع ورجع بنقصان العيب لما ذكرنا  
 انه لو رد الاصل فاما ان رده وحده واما ان رده مع الزيادة والرد  
 وحده لا يكره في الزيادة ليست بتابعة في العقد فلا يلزم حلها تأبعا  
 في الفسخ الا اذا راضيا على الرد لانه صار بمنزلة بيع حديد وان كانت  
 الزيادة منفصلة متولدة من الاصل فانها تمنع الرد بالعيب عندنا وعند  
 الشافعي لا تمنع ورد الاصل بدون الزيادة وكذلك هذه الزيادة تمنع الفسخ  
 عندنا من الاقاله والرد بخيار الشرط وخيار الرؤية والكلام في مبني  
 على اصل ذكرناه فيما تقدم وهو ان الزيادة عندنا مبيعة بغير قبض  
 حكم الاصل فيه تبعاً وبالرد دون الزيادة بنفس العقد في الاصل مقصودا  
 او تبقي الزيادة في يد المشتري مبيعا مقصودا الا لمن لم يضمن بالبائع وهذا  
 يفسر الرها في عرف الشرع بخلاف الزيادة قبل القبض فانها لا ترد  
 بدون الاصل ايضا احترانا عن الربا بل ترد مع الاصل وردها مع الاصل  
 لا يقتضي الربا ثم انما لا يرد الاصل مع الزيادة ها هنا ورد افعال اما  
 امتناع رد الاصل بدون الزيادة فلما قلنا انه يؤدي الى الربا واما رده مع  
 الزيادة فلانه يؤدي الى ان يكون الولد البائع بعد الرد ربح ما لم يضمن  
 لانه يفسخ العقد في الزيادة ويعود الى البائع ولم يصل الى المشتري بمقابلته  
 غير من الثمن في الفسخ لانه لا حصّة له من الثمن فكان الولد للبائع ربح ما لم

ازداد المهر زيادة متصلة  
 متولدة بعد القبض

اذا كان الزيادة متصلة  
 غير متولدة تمنع الرد

يمنع لما قاله ايضا في  
 خيار الشرط والعيب



يضم لانه حصل ضمان المشتري فاما الولد قبل القبض فقد حصل ضمان  
 البائع فلما انقضى العقد فيه لا يجوز رج ما لم يضم بل رج ما ضمن وان كانت  
 متفصلة غير متولدة من الاصل لا تمنع الرد بالعيب ويرد الاصل على  
 البائع والزيادة للمشتري طيبه له لما مر ان هذه الزيادة ليست بمبيعة  
 اضلا لا بعدا بكون حكم البيع فيها بل ملك بسبب ثل حقه فامر من  
 اتيات حكم الفسخ فيه بدون الزيادة فيرد الاصل وينفسخ العقد فيه  
 ومعنى الزيادة للمشتري مملوكة بوجود سبب الملك فيها شرعا فطبيته له  
 هذا اذا كانت الزيادة فائجة للمشتري فاما اذا كانت هالكة فهلا لها  
 لا تخلوا من ان يكون نافية سميوية او بفعل المشتري وبفعل اجنبي فان كان  
 كان نافية سميوية له ان يرد الاصل بالعيب ويجعل الزيادة كأنها لم تكن  
 وان كان بفعل المشتري فالبايع بالخيار ان يشا قبل ورد جميع الثمن وان شأ  
 لم يقبل ورد بقصان العيب سواء كان حدوث ملك الزيادة او حث نقصانا  
 في الاصل ولم يوجب نقصانا فيه لان الخلاف الزيادة بمنزلة الخلاف جرحه  
 منفصل بالاصل لعونها متولدة من الاصل وذات يوجب الخيار للبائع وان  
 كان بفعل اجنبي ليس له ان يرد لانه يجب ضمان الزيادة على الاجنبي وهو الضمان  
 مقام العين فان عينه قائم فيمنع الرد ويرجع بقصان العيب والله اعلم  
 واما بيان ما ينفسخ به العقد فالكلام على هنا يقع في موضعين احدهما في  
 بيان ما ينفسخ به والثاني في بيان شرائط جواز الفسخ اما الاول فتوعان  
 اختياري وضروري فالاختياري خوفه فسخ او نقصت او رد دته  
 وما في معناه والضروري هلاك المعقود عليه قبل القبض واما شرائط  
 جواز الفسخ فمنها سقوط الخيار لان البيع يلزم بسقوط الخيار فخرج من  
 احتمال الفسخ ومنها علم صاحبه بالفسخ بخلاف من اضحانا سواء كان  
 بعد القضا او قبله بخلاف خيار الشرط والرؤية وهل بشرط له الرضا

الزيادة المنفصلة الغير  
 متولدة من الاصل لا تمنع  
 الرد بالعيب

ديم

بيان ما ينفسخ به العقد

شرائط جواز الفسخ  
 وبيان شرائطه

او

او الرضا ان كان قبل القبض لا بشرط له قضا الفاضي ولا رضى البائع  
 وان كان بعد القبض بشرط له القضا او الرضا وقد ذكرنا الفرق فيما  
 تقدم ومنها ان لا يتضمن الفسخ تصرف الصفقة على البائع قبل التمام فان  
 تضمن لا يجوز الا ان يرضى به البائع لان تصرف الصفقة على البائع قبل  
 التمام اضرا به على ما ذكرنا والضرر واجب الدفع ما امكن الا ان  
 يرضى به البائع لان الضرر المرضى به من جهة المتضرر لا يجب دفعه وعلى  
 هذا يخرج ما اذا وجد المشتري المبيع معيبا فاراد رد بعضه دون  
 بعض قبل القبض وجملة الكلام فيه ان البيع لا يخلوا اما ان يكون شيئا  
 واحدا حقيقة وقدرًا كالعبد والتوب والدار والكرم والمكسر والموزون  
 والمعدود والمتقارب في وغيا واحد وصية واحدة واما ان يكون  
 اشياء متعددة كالعبدن والتوبن والدائنين والمكيل والموزون  
 والمعدود غيا وعائز او صيرتين وكل شئين ينتفع باحدهما وضع له  
 بدون الاخر واما ان يكون شئين حقيقة وشيا واحدا قدرًا كالحنين  
 والنعالين والكتفين ومضاعى الباب وكل شئين لا ينتفع باحدهما فموضع  
 له بدون الاخر واما ان يكون المشتري قبض كل المبيع واما ان لم يقبض  
 منه شيئا واما ان قبض البعض دون البعض والحادث في المبيع لا يخلوا  
 اما ان يكون عينيا او استحقاقا اما العيب فان وجد بعض المبيع قبل  
 القبض لشي منه فالمشتري بالخيار ان يرضى بالكل ولزمه جميع الثمن  
 وان شأ رد الكل وليس له ان يرد المعيب خاصة بحسب من الثمن سواء  
 كان المبيع شيئا واحدا او اشياء لان الصفقة لا تمام لها قبل القبض وتبقى  
 الصفقة قبل تمامها بالكل والدليل على ان الصفقة لا تتم قبل القبض ان  
 الموجود قبل القبض اصل العقد والملك لا صفة الملك الا ترى انه  
 لا يخلو الا فسخ بهلاك المعقود عليه وهو انه علم التاكيد اذا قبض وقع

وحد المشتري معسا ما اراد  
 رد بعضه دون بعض

خلوا



الامن عن الانفساح في الهلاك فحان حصول التاكيد بالنقص والتاكيد  
 اتيات من وجه اوله شبهه الايات وكذا ملك الضرف يقف على  
 القبض فيدل على نقصان الملك قبل القبض ونقصان الملك دليل نقصان  
 العقد وكذا المشتري اذا وجد بالمبيع عيبا ينسخ البيع بفرض الرد  
 من غير الحاجة الى قضا العاض ولا التراضي ولو كانت الصفقة تامة  
 تامة قبل القبض لما احتل الانفساح بفرض الرد كما بعد القبض فتدت  
 هذه الدلائل ان الصفقة ليست تامة قبل القبض والدليل على انه لا يجوز  
 تفريق الصفقة على البايع قبل تمامها ان الفرق ضررا بالبايع والضرر  
 واجب الدفع ما اذ كس وبيان الضرر ان المبيع لا يخلوا اما ان يكون  
 شيئا واحدا واما ان يكون شيئا فالفرق تضمن الشركة والشركة في  
 الاعيان عيب فحان الفرق عيبا وانه عيب زائد عن عيب البايع  
 فيضر به البايع وان كان المبيع شيئا فالفرق تضمن ضررا اخر وهو  
 لزوم البيع في الجيد ثم الرد لان ضم الرد في الجيد والجمع بينهما في  
 الصفقة من عتاده التجار تروى تجا للردى بواسطة الجيد من الجازان  
 جلد المشتري العيب بالردى فيترده فلهذا البيع في الجيد ثم الرد فيضر  
 به البايع فدل ان في التفريق ضررا فحجب دفعه ما امكن وهذا لم يجر  
 التفريق في القول بان اضاف الاجاب الى جملة قبيل المشتري في  
 القبض دون البعض دفعا للضرر عن البايع فليزوجه حكم البيع في البعض  
 من غير اضافة الاجاب اليه لانه ما اوجبت البيع الا في الجملة فلا يصح  
 القول الا في الجملة لئلا يزول ملكه من غير ان يملكه بضرر على ان تمام  
 الصفقة لما تعلق بالقبض كان القبض في معنى القول من وجه فحان رد  
 البعض وقبض البعض تفريقا في القول من وجه فلا يملك الا ان رضي البايع  
 برده المعيب عليه فباخذ ويدفع حصته من الثمن فيجوز وبأخذ المشتري

اذا وجد المبيع عيبا قبل  
 القبض لا حاجة الى رضا  
 العاض ولا الى التراضي

الشركة للاعيان  
 عيب

الباقى

الباقي تحته من الثمن لان امتناع الرد كان لا دفع الضرر عنه نظرا له فانما  
 رضيت به فلم يطر لنفسه وان كان المشتري قبض بعض المبيع دون البعض  
 فوجد بعضه عيبا فكذلك لا يملك رد المعيب خاصة تحته من الثمن  
 سواء كان المبيع شيئا واحدا او شيئا وسواء وجد العيب بغير المقبوض  
 او بالمقبوض طاهر الرواية لان الصفقة لانتم الا بعض جميع المعقود  
 عليه فكان رد البعض دون البعض بضرر في الصفقة قبل التمام وانه  
 باطل وروي عن ابى يوسف انه ان وجد العيب بغير المقبوض فكذلك  
 في ما اذا وجد بالمقبوض فله ان يرده خاصة حصته من الثمن فهو  
 نظرا للمعيب منهما ايها كافي واعتبر الاخر به فان كان المعيب بغير  
 المقبوض اعتبر الاخر من قبوض فكأنهما لم يقبضا جميعا وان كان  
 المعيب مقبوضا اعتبر الاخر مقبوضا فكأنه قبضهما جميعا لئلا يضر هذا  
 الاعتبار ليس بسديد لان في هذا التعارض ادليس اعتبار غير المعيب  
 بالمعيب في القبض وعدمه او في اعتبار المعيب بغير المعيب في القبض  
 بل هذا الاولى لان الاصل عدم القبض فالعمل بالاصل عند التعارض اول  
 هذا اذا كان المشتري لم يقبض شيئا من المبيع او قبض البعض دون  
 البعض فان كان قبض الكل وجد به عيبا فان كان المبيع شيئا واحدا  
 حقيقة وتقدر كذلك للجواب ان المشتري ان شأرضي بالكل محل الثمن  
 وان شأرد الكل واسترد جميع الثمن وليس له ان يرد قدر المعيب خاصة  
 حصته من الثمن لما ذكرنا ان فيه عيب التزام الشركة وانها عيب حادث  
 مانع من الرد وان كان شيئا حقيقة شيئا واحدا فقدر ان ذلك  
 لان افراد احداهما بالرد اضار بالبايع اذ لا يمكن الاستفاد باحدهما فيما  
 وضع له ودون الاخر فكأنما وضع له من المنفعة كشي واحد فحان البيع  
 شيئا واحدا من حيث المعنى فالرد ثبت الشركة من حيث المعنى والشركة

اذا قبض المشتري على  
 المبيع لم يرد العيب



في الاعيان عيب او اذا كان لا يكون الاتفاق باحدهما بدون صاحبه  
 فما وضع له كان التفرق تعيبا فيعود المبيع الى البائع بعيب زايده  
 حادث لم يكن عنده وان كان اشيا حقيقة وتقدر او ليس له ان يرد اصل  
 الا عند التراضي وله ان يرد المعيب خاصة حصته من الثمن عند احبنا  
 الثلثة وعند رقر والشافعي له ذلك بل يرد هما او ينسبهما ووجه قولها  
 ان في التفرق بينهما في الرد اصرار بالبائع لما ذكرنا ان ضم الردى الى الجيد  
 في البيع من عادة الجار ليروج الردى بواسطة الجيد وقد يكون العيب  
 بالردى فيسرده على البائع بلزمه البيع في الجيد ثم الردى وهذا اصرار  
 بالبائع ولهذا امتنع الرد قبل القبض فكذلك هذا ولنا ان ما ثبت له  
 حق الرد وجدي احدهما فكان له ان يرد احدهما وهذا لان حق الرد  
 انما يثبت لفوت السلامة المشروطة في العقد دلالة او الباطنة في  
 العقد على ما بينا والاشلامه فانت في احدهما فكان له رده خاصة فلو  
 امتنع الرد انما امتنع لتضمنه تفرق الصفقة وتفرق الصفقة باطل قبل  
 التمام لا بعد والصفقة قدمت بعضها فزال المانع وما قولها يتضرر  
 البائع برد الردى خاصة فنعلم لكر هذا ضرر مرضي به من جهة لان  
 اقداره على بيع المعيب وتبليسه العيب مع علمه لان الظاهر من حال المشتري  
 انه لا يرضى بالعيب دلالة الرضا بالرد بخلاف ما قبل القبض لانه لا تمام  
 للعقد قبل القبض فلا يكون قبل القبض دلالة الرضا بالرد فكان الرد  
 ضررا غير مرضي به فحب دفعه وهذا بخلاف خيار الشرط وخيار  
 الرد وبه ان المشتري لا يملك رد البعض دون البعض سوا كان قبض الكل  
 او لم يقبض شيئا او قبض البعض دون البعض وسوا كان المعقود عليه شيئا  
 واحدا او شيئا لان خيار الشرط والروية منع تمام الصفقة بل لانه  
 يرد من غير قضاء ولا رضى سوا كان بعد القبض او قبله ولو تمت الصفقة

اداء المبيع اشيا صفة  
 وتقدر ايراد المعيب  
 بعد القبض

تفرق الصفقة  
 بالقبض لا بغيره

في خيار الشرط والرد  
 لا يملك رد البعض

في خيارها فيها العيب  
 ولا الى رضا

لما احتمل الرد الا بقضا العاظمي والراضي دل ان هذا الخيار يمنع تمام  
 الصفقة ولا يجوز تفرق الصفقة قبل التمام وهما هنا خلافا ولو قال  
 المشتري انا امسك المعيب واخذ النقصان ليس له ذلك لان قوله امسك  
 المعيب دلالة الرضا بالمعيب وانه يمنع الرجوع بالنقصان وكذلك  
 لو كان المبيع اشيا فوجد بالكل عيبا فاراد رد البعض دون البعض  
 ان المردود ان كان مما لو كان العيب به وحده لكان له رده كالعبد من  
 والثوبين فله ذلك لانه اذا امسك البعض فقد رضى بعينه فبطل  
 حق الرد فيه لانه يبين ان صفته السلامة لم تكن مشروطة ولا مستحقة  
 بالعقد فيه فصار كانه صحيحا في الاصل ووجد بالآخر عيبا فرده  
 وان كان المردود مما لو كان العيب به وحده لكان له رده كالخفين  
 والعلين ولحقها ليس له ذلك لما ذكرنا ان التفرق بينهما يعيب ولو  
 اشترى عبدا فوجد به عيبا قبل القبض فقبض المعيب وهو عالم  
 بالمعيب لم يكن له ان يرد وسقط خياره ولزمه العبد لان قبض المعيب  
 مع العلم بالمعيب دليل الرضا والقبض شبه بالعقد وكان الرضا به  
 عند القبض كالرضا به عند العقد ولورضى به عند العقد فبطل خياره  
 ولزمه جميعا كذا هذا ولو قبض الصحيح منهما ولو كانا معيبين فقبض  
 احدهما لم يسقط خياره لانه قبض بعض المعقود عليه والصفقة لا تتم بقبض  
 المعقود عليه وانما يتم بقبض الكل فلولزمه العقد بالمقبوض دون  
 الاخر لم تفرق الصفقة على البائع قبل التمام وتفرق الصفقة قبل التمام  
 باطل ولا يبركن اسقاط حقه عن غير المقبوض لانه لم يرض به فبقوله الخيار على  
 ما كان والله اعلم واما الاستحقاق فان استحق بعض المعقود عليه قبل  
 القبض ولم يجوز المستحق بطل العقد في القدر المستحق لانه يبين ان ذلك  
 القدر لم يكن ملك البائع ولم توجد الاجازة من المالك فبطل والمشتري الخيار

ضنا  
 العلم بالمعيب

سبيل الاستحقاق القبض



في الباقي ان يشاء رضي به محضته من وان شأ رده سوا كان استحقاق ما استحقه  
 يوجب العيب في الباقي اولا لا يوجب لانه اذا مرض المستحق فقد تفرقت  
 الصفقة على المشتري قبل التمام فصار كعيب ظهر بالسلعة قبل القبض  
 وذلك يوجب الخيار فكذلك هذا وان كان الاستحقاق بعد قبض البعض  
 دون البعض وكذلك الجواب سوا ورد الاستحقاق على المقبوض او  
 على غير المقبوض وان كان قبض الكل استحق بعضه بطل البيع في القدر المستحق  
 لما قلنا ثم ينظر ان كان استحقاق ما استحق يوجب العيب في الباقي بان  
 كان المعقود عليه شيئا واحدا حقيقة وتقدر اكاليدار والكرز والارض  
 والعبد ونحوها فالمشتري بالخيار في الباقي ان يشاء رضي به محضته من  
 الثمن وان شأ رده لان الشركة في الاعيان عيب وكذلك ان كان المعقود  
 شيان من حيث الصورة شيئا واحدا من حيث المعنى فاستحق احدهما فله  
 الخيار في الباقي ان كان استحقاق ما استحق لا يوجب العيب في الباقي  
 بان كان المعقود عليه شيان صورة ومعنى كالعبد من فاستحق احدهما  
 او كان صرح بطله او حمده وزني فاستحق بعضه فانه يدين المشتري الباقي  
 بحضته من الثمن لانه لا ضرر في بيعه فلم يكن له خيار الرد والله اعلم  
 واما بيان ما يمنع الرجوع بالنقصان العيب وما لا يمنع فالكلام في حق  
 الرجوع بالنقصان في موضعين احدهما في بيان شرائط ثبوت حق الرجوع  
 والثاني في بيان ما يبطل به هذا الحق بعد ثبوته وما لا يبطل اطلاقا  
 فمنها امتناع الرد وتعذر فلا يثبت مع امكان الرد حتى لو وجد عيبا  
 ثم اراد المشتري المبيع مع امكان رده على البائع ويرجع بالنقصان ليس  
 له ذلك لان حق الرجوع بالنقصان كالحلف عن الرد والقعدة على الاصل  
 منع المصير الى الخلف ولا ان مسائل المبيع المعيب مع علمه بالعيب دلالة  
 الرضا بالعيب والرضا بالعيب يمنع الرجوع بالنقصان كما يمنع الرد ومنها

يمنع الرجوع بالنقصان  
 العيب وما لا يمنع

لو كان حق الرجوع بالنقصان  
 الواجب سبيل العيب

فانما ثبوت حق الرجوع  
 بالنقصان العيب

ان يكون امتناع الرد لا من قبل المشتري فان كان من قبله لا يرجع  
 بالنقصان لانه يصير حابسا للمبيع بفعله ممسكا عن الرد وهذا واجب  
 وطلان الحق اصلا ورأسا وعلى هذا يخرج ما اذا هلك المبيع او انقص  
 ما فده سما وتيد او بفعل المشتري ثم علم انه يرجع بالنقصان لان امتناع الرد  
 في الهلاك ضرورة فوات المحل وبسبب النقصان لا يترجع الى البائع وهو  
 دفع ضرر زائد لمحضته بالرد الا ترى ان البائع ان يقول اما اقبله مع النقصان  
 فادفع اليك جميع الثمن واذا كان امتناع الرد لا يترجع اليه وهو  
 لزوم الضرر اياه بالرد فاذا دفع الضرر عنه ما امتناع الرد لا بد من دفع  
 الضرر عن المشتري بالرجوع بالنقصان وسوا كان النقصان يرجع الى  
 الذات بفوات جزء من العين او لا يرجع اليه كما اذا كان المبيع حارثية  
 يمينا فوطيها المشتري او قبلها لشهوة ثم علم بالعيب لان الرد امتنع لا  
 من قبل المشتري بل من قبل البائع الا ترى ان له ان يطل موطوءه ولو كان  
 لها زوج عند البائع فوطيها زوجها في يد المشتري فان كان زوجها  
 قد وطئها في يد البائع لم يرجع بالنقصان لان هذا الوطئ لا يمنع الرد واما  
 الرد يمنع الرجوع بالنقصان وان كان لم يطأها عند البائع فوطيها عند  
 المشتري فان كانت بكر ارجع بالنقصان لان وطئ الذكر يمنع الرد بالعيب  
 لانه يوجب نقصان العين بآلة القعدة والامتناع هاهنا ليس لمعنى  
 من قبل المشتري بل من قبل البائع فلا يمنع الرجوع بالنقصان وان كان  
 سالم لم يذكر في الاصل انه يمنع الرد ام لا وقبل لا يمنع فلا يرجع بالنقصان  
 مع امكان الرد وكذلك لو كان المبيع قايما حقيقة ما كان قدره اربابا اعطى  
 له حسم الهلاك كما اذا كان المبيع ثوبا فقطعه وخاطه او حنطة فطحن  
 او دقها فخر او لحما فمشواه فانه يرجع بالنقصان لان امتناع الرد في  
 هذه المواضع من قبل البائع ولو حدث في المبيع او بسببه زيادة مانعة



من الرد كالولد والبن والتم والارض والعقير رجوع بالنقصان  
لان امتناع الرد هاهنا لا من قبل المشتري بل من قبل الشرع لما ذكرنا  
فيما تقدم انه لو رد الاصل دون الزيادة لبيحت الزيادة مبيعاً مقصوداً  
بلا مشروط وهذا تفسير الربا في متعارف الشرع وحرمة الربا ثبتت حقاً  
للشرع ولهذا لو تراصنا على الرد لا يقضي بالرد لان الحرمة الثابتة حقاً  
للشرع لا تستطيرضى العبد فاذا كان امتناع الرد لم يمتنع رجوعه  
الشرع لا الى المشتري بل الى حق المشتري في وصف السلامة واحب الرعايا  
فكان له ان يرجع بالنقصان جبراً الحق ولو كانت الزيادة المانعة منها  
او عسلة او تسويق او عصفر او زعفران اصبح به الثوب او بنا على  
الارض يرجع بالنقصان لان التقدير ليس من قبل المشتري ولا من قبل  
البائع بل من قبل الشرع الا ترى انه ليس للبائع ان يقول انا اخذ ذلك  
وتعذر الرد لحق الشرع لا يمنع الرجوع بالنقصان لما ذكرنا ولو باع  
المشتري او وهبه ثم علم بالعيب لم يرجع بالنقصان لان امتناع الرد  
هاهنا من قبل المشتري لانه بالبيع صار ممسكاً عن الرد لان المشتري  
قام مقامه فصار مطلقاً للرد الذي هو الحق فلا يرجع بشئ وكذلك لو  
كاتبه لا ياتوجب صيرورة العبد حراً اذا صار بالكتابة ممسكاً عنه  
الرد فاشبه البيع وكذلك لو اعتقه على مال ثم وجد عيباً لان الاعاق  
على مال في حق المعقوع معنى البيع لانه اخذ العوض بمقابلته والبيع يمنع  
الرجوع بالنقصان كما هذا وروى عن اي يوسف انه لا يمنع ولو  
اعتقه على غير مال ثم وجد به عيباً فالقياس ان لا يرجع وهو قول الشافعي  
وفي الاستحسان يرجع وجه القياس ان الرد امتنع بعينه وهو الاعاق  
فاشبه البيع والكتابة وجه الاستحسان ان تعذر ابد هاهنا ليس من  
قبل المشتري لان الاعاق ليس بازالة الملك بل الملك انتهى عند الاعاق

وهذا لان الاصل في الادنى عدم الملك والمالية اذ الاصل فيها ان يكون  
لان الناس كلهم اولاد ادم وحقوا عليهم السلام والمتولد من الحر يكون  
حرّاً الا ان الشرع ضرب الملك والمالية عليه بعارض العرق موقفاً الى  
حماية الاعاق والموت الى غاية ينهي عند وجود الغاية فينتهي  
الملك والمالية عند الاعاق فصار كما لو انتهى بالموت وبه تميز الاعاق  
ليس لحسن خلاف البيع لانه لما اخذ العوض فقد اقام المشتري مقام  
نفسه فكانه استبقاه على ملكه فصار حائساً اياه بفعله ممسكاً عن الرد  
فلم يرجع بالنقصان وكذلك لو دين او استولد ثم وجد به عيباً يرجع  
بالنقصان لان الرد لم يمتنع من قبل المشتري بل من قبل الشرع ولو قبله المشتري  
لم يرجع بالنقصان في ظاهر الرواية وروى عن اي يوسف انه يرجع لان  
المعقور ميت باجسه فميت حتى جوده عند القتل كما انتهى عند الموت  
فصار كما لو مات حرقاً انفه وهناك يرجع بالنقصان كما هاهنا وجد  
ظاهر الرواية ان فوات الحيوة ان لم يجر ارفعل القاتل حقيقة وهو  
اثر فعله عادة لم يجعل في حق القاتل كانه نفوت الحيوة حقيقة وان الهب  
وان كان انتهى حقيقة كالا عتاق على مال انه الحق بالبيع في حق المعقور  
وان لم يجر كذلك في حق العبد فصار حائساً العبد بصنعه ممسكاً او  
كان المبيع طعاماً فاكله المشتري او ثوباً فلبسه حتى خرق لم يرجع بالنقصان  
في قول اي حنيفة رحمه الله عند اي يوسف ومحمد يرجع وجد قولهما ان  
اكل الطعام وليس الثوب استعمال الشئ فما وضع له وانه استماع لا  
اللاف بخلاف القتل فانه ازالة الحيوة في حق القاتل فكان حائساً ومساكاً  
وجه قول اي حنيفة رحمه الله ان المشتري باكل الطعام وليس الثوب  
اخرجهما عن ملكه حقيقة اذ الملك فيهما ثبت مطلقاً لا مؤقتاً بخلاف العبد  
فاشبه القتل ولو استهلك الطعام او الثوب بسبب اخر ورا الاخر والبشر



ثم وجده عيبا لم يرجع بالنقصان بخلاف لان استهلاهما في غير ذلك  
 الوجه ابطال محض فليس به القتل ولو اكل بعض الطعام وجده عيبا  
 ليس له ان يرد الباقي ولا ان يرجع بالنقصان عند اي حيفه رحمه الله لان  
 الطعام كله شيء واحد بمنزلة العبد وقد امتنع رد بعضه بمعنى من قبل  
 المشتري فينطرح حقه اضلا في الرد والرجوع كما لو باع بعض الطعام  
 دون بعض وروى عن ابي يوسف انه قال يرد الباقي ويرجع بارش اكل  
 المأكول والباقي الا اذا رضي البائع ان يأخذ الباقي بحصة من الثمن وروى  
 عن محمد انه قال انه يرد الباقي ويرجع بنقصان العيب فيما اكل لانه ليس في  
 تبعض الطعام فيمكن رد البعض فيه دون البعض وليس للبائع ان يستع  
 عن ذلك وبذلك كان يفتي الفقيه ابو جعفر وهو اختيار الفقيه ابي الليث  
 رحمه الله تعالى ولو باع بعض الطعام دون البعض لم يرد الباقي ولا يرجع  
 بالنقصان عند اصحابنا الثلاثة وعند فرقة يرد الباقي ويرجع بالنقصان  
 الا اذا رضي البائع ان يأخذ الباقي بحصة من الثمن وجه قولهم ان امتناع  
 الرد والرجوع بالنقصان لا جل البيع وانه وجده في البعض دون البعض  
 فيمتنع في البعض دون البعض لان الاصل ان يكون الامتناع بقدر المبيع ولنا  
 ما ذكرنا ان الطعام كله شيء واحد كما لعبد فالامتناع في البعض المعنى  
 من قبل الشارع بوجوب الامتناع في الكل ولو كان المبيع ذراعا فبناها  
 مسجدا ثم اطلع على عيب لم يرجع بالنقصان لانه لما بناها مسجدا فقد اخرجها  
 عن ملكه فصارت لو باعها ولو اشترى ثوبا وكفن به ميتا ثم اطلع على  
 عيب به فان كان المشتري وارث الميت وقد اشترى من التركة ربح  
 بالنقصان لان الملك الكفر لم يثبت للمشتري وانما يثبت للميت لان الكفر  
 من الجواهر الاصلية للميت وقد امتنع رده بالعيب لانه قبل المشتري  
 فكان له ان يرجع بالنقصان وان كان المشتري اجنبيا فيبشرع بالكفر لم يرجع

بالنقصان لان الملك في المشترا وقع له فاذا كفن به فقد اخرج عن ملكه  
 بالكفرين فاشبهه البيوع والله اعلم ومنها عدم وصول عوض المبيع الى  
 المشتري مع تعذر الرد في ظاهر الرواية فان وصل اليه عوضه بان قبضه  
 اجنبى في ذلك خطأ لا يرجع بالنقصان وان تعذر رده على البائع وروى  
 عن ابي يوسف ومحمد انه يرجع بالنقصان لانه لم يصل اليه حصه العيب  
 وانما وصل اليه قيمة المعيب فكان له ان يرجع بمقدار العيب والصحيح جواب  
 ظاهر الرواية لانه لما وصل اليه قيمته قامت القيمة مقام العين مكانها  
 قائمة في يده لما وصل اليه عوضه فصار كأنه ملكه ولو باع المشتري ثمر  
 الطلع على عيب به لم يرجع بالنقصان كما هو هذا ومنها عدم الرضا بالعيب  
 صراحة ولا لاه وهي ان تصرف في المبيع بعد العلم بالعيب تصرفا يدل على  
 الرضا بالعيب فان ذلك يمنع ثبوت حق الرد والرجوع جميعا وقد ذكرنا  
 التصرفات التي هي دليل الرضا بالعيب بعد العلم بالعيب فيما تقدم ولولم  
 يعلم بالعيب حتى تصرف فيه تصرفا يمنع الرد ثم علم فان كان التصرف عمالا  
 مخرج السلفعة عن ملكه لم يرجع بالنقصان الا كناية لا بعدام دلالة  
 الرضا وفي الكناية يرجع لانها في معنى البيع على ما مر وان كان التصرف  
 مما يخرج السلفعة كالباع ونحوه لا يرجع بالنقصان الا الاثناء لا على مال  
 استحسانا على ما ذكرنا فيما تقدم واما بيان ما ينطرح حق الرجوع بعد  
 ثبوتها وما لا ينطرح حق الرجوع فيبطل بصرح الا بطل وما جرى مجرى  
 الصريح لحوقه ابطاله او اسقطته او ابرأته عند وما جرى هذا الجرى  
 لان خيار الرجوع حقه لخيار الرد لثبوتها بالشرط وهي السلامة المشروطة  
 في العقد دلالة بخلاف خيار الروية والافسان بسبيل من التصرف في حقه  
 استيفا واستقاطا ويسقط ايضا بالرضا بالعيب وهو نون عان صرخ وما  
 جرى مجرى الصرخ ودلالة فالصريح هو ان يقول وصيت بالعيب الذي به او

ما يبطل به الرجوع  
 بعد ثبوتها وما لا يبطل



اخذت البيع او اجرت البيع وما جرى مجراه والدلالة هي ان تصرف في  
 المبيع بعد العلم بالعيب تصرفا يدل على الرضا بالعيب كما اذا انقص  
 في يد المشتري وامتنع الرد بسبب النقصان ووجب الارش فتصرف  
 فيه تصرفا اخرجه عن ملكه بان ياعه او وهب وسلم او اعتق او  
 استولد او تبرع مع العلم بالعيب لان التصرف المخرج للملك مع العلم بالعيب  
 دلاله الامسالة عن الرد واداد دليل الرضا بالعيب فيرطل حق الرجوع  
 ولو امتنع الرد بسبب الزيادة المتصلة المتولدة من الاصل كالكالول  
 وغيره او الحاصلة بسبب الاصل غير المتولدة منه كالارش والعقود والاراء  
 المتصلة غير المتولدة كالتصنيع ولخوذلك ثم تصرف تصرفا اخرجه عن ملكه  
 لا يطل حق الرجوع بالارش بل بقي الارش على حاله لان التصرف في هذه  
 الصورة لم يقع دلاله على الامسالة عن الرد لان امتناع الرد كان تابعا  
 قبله الا ترى انه ليس للتابع خيار الاسترداد ان يقول انا اقبله كذلك  
 مع العيب واردا اليك جميع الثمن واذا كان الرد ممتمعا قبل التصرف  
 لم يكن هو بالتصرف متمسكا عن الرد فلا يكون دليل الرضا بقبي الارش  
 واجبا كما كان خلاف الفضل الاول لان هناك لم يكن الرد متممعا  
 حتما الا ترى ان للتابع ان يقبله ناقصا مع العيب فكان للمشتري تصرفه  
 موقوتا على نفسه حق الرد فكان حابسا المبيع بفعله متمسكا اياه عن الرد  
 وانه دليل الرضا بالعيب فيرطل حق الرجوع فصا الاصل في هذا  
 الباب ان وجوب الارش اذا لم يكن تابعا على سبيل الحر والالتزام بل كان  
 خيارا استرداد مع العيب فتصرف المشتري بعد ذلك تصرفا محرجا عن  
 الملك بطلان الارش وان كان وجوبه تابعا حتما بان لم يكن للتابع  
 خيار الاسترداد مع العيب فتصرف المشتري بعد ذلك تصرفا محرجا عن  
 الملك بوجب بطلان الارش وان كان وجوبه تابعا حتما بان لم يكن للتابع

ببيع

خيار الاسترداد فتصرف المشتري لا يطل الارش ووجد الفرق بين  
 الفضلين على نحو ما بينا والله اعلم واما بيان طريق معرفه نقصان  
 العيب وطريقه ان يقوم السلعة وليس بها ذلك العيب وتقوم وبها  
 ذلك فيرطل بالنقصان ما بين الثمين فرجع على بايعه قدر ما نقصه  
 العيب من حصته من الثمن ان كانت قيمته مثل مثله وان اختلفا  
 فان كان النقصان قدر عشر القيمة يرجع على بايعه بعشر الثمن وان  
 كان قدر خمسة يرجع لحسن الثمن مثله اذا اشترى ثوبا قيمته عشرة  
 بعشر فاطلع على عيب به ينقصه عشر قيمته وهو درهم يرجع على بايعه  
 بعشر الثمن وهو درهم ولو اشترى ثوبا قيمته عشرون بعشر فاطلع على  
 عيب به ينقصه عشر القيمة وذلك درهمان فانه يرجع على الباع بعشر  
 الثمن وذلك درهم واحد ولو كانت قيمته عشر وقد اشترى بعشرين  
 والعيب ينقصه عشر القيمة وذلك درهم واحد يرجع على بايعه بعشر  
 الثمن وذلك درهمان على هذا القياس فانفسر والله اعلم واما الخيار  
 الثابت شرعا لا شرطا فهو خيار البرؤية والكلام فيه في مواضع في  
 بيان شرعية البيع الذي فيه خيار البرؤية وفي بيان صفته وفي بيان حكمه  
 وفي بيان شرائط ثبوت الخيار وفي بيان وقت ثبوت وفي بيان كيفية  
 ثبوت وفي بيان ما يسقط به الخيار بعد ثبوت ويلزم البيع وما لا  
 يسقط ولا يلزم اما الكلام في شرعيته فقد مر في موضعه واما  
 صفته فهي ان شرائط من المشتري غير لازمة لان عدم البرؤية يمنع تمام  
 الصفقة لما روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال من اشترى  
 شيئا ما لم يره فهو بالخيار اذا رآه ولا وجه له الوصف تورط الرضا  
 فتوجب خلافاه واخلاق الرضا في البيع يوجب الخيار ولا من الجائز  
 اعتراض الندم لما عسي لا يصلح له اذا رآه فحتاج الى التدارك فيثبت له

فريق معروف نقصان العيب

فريق الردية

خيار الردية



الخيار لا مكان التدارك عند الندم ونظراً له كما ثبت خيار الرجعة  
 شرعاً نظراً لزوج تمكيننا له من التدارك عند الندم كما قال تعالى لا  
 تدرى عمل الله يحدث بعد ذلك أمراً وأما بيع ما لم يربح البائع فهل  
 يلزم روي أن أبا حنيفة أولاً كان يقول يلزم ويثبت له الخيار ثم رجع  
 وقال لا يثبت له الخيار وجه قوله الأول أن ما ثبت له الخيار  
 في شراء ما لم يربح المشتري وهو ما ذكرنا من المعاني موجودة في بيع  
 ما لم يربح البائع فورد الشرع بالخيار منه يورثها لها عند الله  
 وجه قوله الآخر ما روي أن عثمان باع أرضاً له من طلحة بن عبيد الله  
 رضي الله عنهما ولم يكونا رايها فقبل لعثمان رضي الله عنه عذبت فقال  
 الخيار لا يثبت ما لم يره وقبل طلحة رضي الله عنه مثله ذلك فقال  
 الخيار لا يثبت ما لم يره في حكمه في ذلك جبر من مضمون الخيار  
 لطلحة رضي الله عنه وكان ذلك بحضور الصحابة ولم ينكره أحد منهم  
 فكان إجماعاً بينهم على ذلك والاعتبار بجانب المشتري ليس كذلك لأن  
 مشتري ما لم يره يشتري على أنه خير مما ظنه فيكون مخرجه مشتري  
 شيء على أنه جيد فإذا هو ردي فله الخيار وبائع شيء لم يربح شيء على أنه  
 ردي ومن مما ظنه فيكون مخرجه بائع شيء على أنه ردي فإذا هو جيد ومن  
 باع شيئاً على أنه ردي فإذا هو جيد لا خيار للبائع فهذا افتراق والله أعلم  
 وأما حكمه لحكم البيع الذي لا خيار فيه وهو بثوت الخلف للمشتري في  
 المبيع وثبوت الملك للبائع في الثمن بخلاف أن ركن البيع صدر مطلقاً  
 عن شرط كان ينبغي أن يلزم إلا أنه ثبت الخيار شرعاً لا شرطاً بخلاف البيع  
 بشرط الخيار لأن الخيار ثبت بنقض كلام العاقد في فائز الرهن بالمنع  
 من الانقضاء في حق الحكم على ما مر والله أعلم وأما شروط بثوت الخيار  
 فمنها أن يكون المبيع مما يتعين بالتعيين فإن كان مما لا يتعين بالتعيين لا يثبت

يرم

حله

شروط الخيار

يرم

فيه الخيار حتى انهما لو باعاً عينا بعين ثبت الخيار أحال واحد منهما ولو  
 تباعاً عينا بدنياً لا يثبت الخيار ولو أحدهما ولو اشترى عينا بدنياً فاشترى  
 الخيار ولا خيار للبائع وإنما كان كذلك لأن المبيع إذا كان مما لا يتعين  
 بالتعيين لا يفسخ العقد برده لأنه إذا لم يتعين بالتعيين لا يفسخ فيبقى  
 العقد وقبام العقد يقتضي ثبوت حرم المطالبة به مثله وإذا قبض برده  
 هكذا إلى ما لا يتنافى فلم يلزم الرد معيداً بخلاف ما إذا كان عينا لأن  
 العقد يفسخ برده لأنه يتعين في العقد فيفسخ الفسخ أيضاً مكان الرد  
 مفيداً لأن الفسخ إنما يرد على المملوك بالعقد وما لا يتعين بالتعيين لا  
 يملك بالعقد وإنما ملك بالقبض فلا يرد عليه الفسخ ولهذا ثبت خيار الرد  
 في الأجرة والصلح عند عوى المال والقسمة ونحو ذلك لأن هذه العقود  
 تنفسخ برده هذه الأشياء فيثبت فيها خيار الرؤية ولا يثبت في المهر وبدل الخلع  
 والصلح عند دم العدة ونحو ذلك لأن هذه العقود لا تختم إلا بفسخ برده هذه  
 الأموال نصراً لأصل أن كل ما يفسخ العقد فيه برده يثبت فيه خيار  
 الرؤية وما لا فلا والفقه ما ذكرنا والله أعلم ومنها عدم الرؤية فإن  
 اشتراه وهو راء فلا خيار له لأن الأصل هو لزوم العقد وانبراه لأن  
 ركن العقد وجد مطلقاً عن شرط إلا أنا عرفنا بثبوت الخيار مطلقاً  
 شرعاً بالنظر والنظر ورد بالخيار فهما لم يربح المشتري بقوله صلى الله عليه وسلم  
 من اشترى شيئاً لم يره فهو بالخيار إذا رآه فبقي الخيار عند الرؤية معينا  
 على الأصل وإن كان المشتري لم يره وقت الشراء ولكن كان قد رآه قبل ذلك  
 نظر في ذلك أن كان المبيع وقت الشراء على حاله التي كان عليها لم يتغير فلا جمل  
 له لأن الخيار ثبت معدولاً به عن النص الوارد في شراء ما لم يره وهذا اشترى  
 شيئاً قد رآه فلا يثبت له الخيار وإن كان قد تغير عن حاله فله الخيار لأنه  
 إذا تغير عن حاله فقد صار شيئاً آخر فكان مشترياً بغيره فله الخيار إذا

خيار الرد يثبت للأجرة  
والصلح والقسمة

الأصل



اذا اراه ولو اختلفا في الغيرة وعلمه فقال البايع لم يغير وقال المشتري  
قد تغير فالقول قول البايع لان الاصل عدم التغير والتغير عارض فكان  
البايع متمسكا بالاصل والمشتري مدعيا امرا عارضا فكان القول قول  
البايع لكن مع ميمنه لان حق الرد امسح بحري فيه البذل والاقرار فحري فيه  
الاختلاف ولان المشتري يدعوى التغير بدعي حق الرد والبايع يصرح مكان  
القول قول المذكر ولو اختلفا فقال البايع للمشتري رايته وقت الشرا  
وقال المشتري لم ان فالقول قول المشتري لان عدم الروية اصل والروية  
عارضه فكان الظاهر شرا هذا المشتري فالقول قوله مع ميمنه ولان البايع  
يدعوى الروية يدعي عليه التزام العقد والمشتري ينكر مكان القول قوله  
ولو اراد المشتري الرد فاختلغا فقال البايع ليس هذا الذي بعك وقال  
المشتري هو ذاك بعينه فالقول قوله وكذلك هذا في خيار الشرط بخلاف  
خيار العيب فان القول فيه قول البايع ووجه الفرق ان المشتري في خيار الرد  
والشرط بقوله هذا مالك لا يدعي ثبوت حوالته لان حوالته ثابت له  
حتى رد عليه من غير رضا ولا رضا ولا كنهه يدعي ان هذا هو الذي قبضه منه  
فكان اختلافا في الحقيقة راجعا الى المقبوض والاختلاف متى وقع في  
تفسير المقبوض كان القول فيه قول القابض وان كان قصد غير حق لبعض  
الغضب ففي القبض الحق اولى بخلاف العيب لان المشتري لا ينفرد بالرد في خيار  
العيب الا ترى انه لا يملك الرد الا بقضا القاضي والتراضي مكان هو قوله  
هذا مالك بعينه مدعيا حق الرد في هذا المعين والبايع ينكر حق الرد  
فيه فكان القول قوله هذا اذا كان المشتري بصيرا فاما اذا كان اعمى فشرط  
ثبوت الخيار له عدم الجس فاما الجس والذوق فيما يذوق والشم فيما يشم والوصف  
فيما يوصف وقت الشرا الا ان هذه الاشياء في حقه ممتزلة الروية في  
حق البصير فكان انعدامها شرطا لثبوت الخيار له فان وجد منه شيء ومن الشرا

اختلاف في التغير

اختلاف في تفسير المبيع

في العيب لا يملك الرد الا بقضا القاضي والتراضي

لا يملك خيار الرد في حق الاعمى

فاشترى

فاشتراه فلاحيار له وكذا اذا وجدت قبل القبض ثم قبض فلاحيار  
له لان وجود شيء من ذلك عند القبض حقه ممتزلة وجوده عند العقد  
كالروية في حق البصير بان رايه قبل القبض ثم قبضه لان كل ذلك دالة  
الرضا بلزوم العقد على ما ذكره ان شاء الله تعالى هذا الذي ذكرنا  
اذا ارى المشتري كل المبيع وقت الشرا فاما اذا ارى بعضه دون  
البعض فاحله العلم في جنس هذه المسائل ان المبيع لا يخلو اما ان يكون  
شيئا واحدا واما ان يكون شيئا فان كان شيئا واحدا فرأى بعضه لا يخلو  
اما ان كان ما راه منه مقصودا او ما لم ير منه تبعا واما ان كان كل  
واحد منهما مقصودا بنفسه فان كان ما لم ير تبعا لما راه فلاحيار له  
سواء كان روية ما راه تغيد العلم بحال ما لم ير او لا تغيد لان حكم البيع حكم  
الاصل فكان روية الاصل روية البيع وان كان مقصودا بنفسه ينظر  
في ذلك ان كان روية ما راي تغيد له العلم بحال ما لم ير فلاحيار له لان  
المقصود العلم بحال الباقي فانه راي الكل وان كان لا يغيد له العلم  
بحال الباقي فله الخيار لان المقصود لم يحصل به وانه ما راي فانه لم ير منه  
شيئا أصلا فعلى هذا الاصل يخرج المسائل اذا اشترى عمدا او جارية  
فراى وجهه دون ساير اعضائه فلاحيار له وان كانت روية الوجه  
لا تغيد له العلم بما راه لان الوجه اصل في الروية في شيء ادم وساير الاعضا  
تبع له فيها ولوراي ساير اعضائه دون الوجه فله الخيار لان روية  
البيع لا تكون روية الاصل فكانه لم ير شيئا منه ولو اشترى فرسا او بعلا  
او حمرا او نحو ذلك فراى وجهه لا يغري ان سماكه عن مجراند فينقط  
خياره وسوى منه وبين الفريقين وروى عن ابي يوسف ان له الخيار ما لم ير وجهه  
وموخره وهو الصحيح لان الوجه والاكمل كل واحد منهما مقصود في  
الروية في هذا الجنس فاما يرها فهو على خياره وان اشترى نساء فان كانت

اذا ارى البعض

رؤية الوجه كافية



ليحسد خلوباً اشترىها للعقبة لا بد من النظر الى ضررها وان اشترى شاة  
 لم لا بد من الجبر حتى لو راها من بعيد فهو على خيار لان اللحم لا مقصود  
 من شاة اللحم والضرع مقصود من الخلوب والروية من بعيد لا يفيد العلم  
 بهذين المقصودين والله اعلم واما البسط فان كان مما خاف وجهه  
 وظهوره فرائى وجهه دون ظهرها كما لعافر ونحوه لا خيار له ولو راى الظهر  
 دون الوجه فله الخيار كذا روى الحسن عن ابي حنيفة رحمه الله ولو  
 اشترى ثوباً واحداً فرائى ظاهره مطوياً ولم ينشره فان كان سادجاً  
 فليس ينقش ولا يبي على خيار له لان روية ظاهره مطوياً يفيد العلم  
 بالباقي وان كان منقشاً فهو على خياره ما لم ينشره ويرى نقشه لان النقش  
 في الثوب المنقش مقصود وان لم ينشره لم يكن علمه فله الخيار  
 له وان لم يتركه ولو راى كله لا علم فله الخيار لان العلم في الثوب المعلم  
 مقصود كالنقش في الثوب ولو اشترى داراً فرائى خارجها او فسنانا فرائى  
 خارجها وروى الا شجار فلا خيار له كذا ذكره ظاهر الرواية لان الدار  
 سبي واحد وكذا البستان فكان روية البعض روية الكل الا ان مشايخنا  
 قالوا ان هذا ما قول وناويله ان لا يكون في داخل الدار بيوت وابنية  
 فيحصل المقصود بروية الخارج فاما اذا كان من داخلها ابنية فله الخيار  
 ما لم رد اظهرها لان الداخل هو المقصود من الدار والخارج كالتابع له  
 بمنزلة الثوب المعلم اذا راي كله الا علمه كان على خياره لان العلم هو  
 المقصود منه وذكر الكرخي ان ابا حنيفة رحمه الله اجاب على عادة  
 اهل الكوفة في زمنه فان درهم في زمنه كانت لا تختلف في البناء وكانت  
 على بوطيع واحد وهيئة واحدة وانما كانت تختلف في الصغر والكبر والعلم  
 لا بد من روية الداخل والاربع فلا بد من روية داخل الدار وهو الصحيح  
 لا اختلاف في الابنية في داخل الدورية زماننا اختلافاً فاحشاً فروية الخارج

روية ظاهر الثوب

لان روية ظاهره  
 مطوياً يفيد العلم  
 بالباقي فله الخيار  
 لان العلم في الثوب  
 المعلم مقصود  
 فان كان منقشاً  
 فهو على خياره  
 ما لم ينشره  
 ويرى نقشه  
 لان النقش  
 في الثوب  
 المنقش  
 مقصود  
 وان لم ينشره  
 لم يكن علمه  
 فله الخيار  
 لان العلم  
 في الثوب  
 المعلم  
 مقصود  
 كالنقش  
 في الثوب  
 ولو اشترى  
 داراً فرائى  
 خارجها  
 او فسنانا  
 فرائى  
 خارجها  
 وروى  
 الا شجار  
 فلا خيار  
 له كذا  
 ذكره  
 ظاهر  
 الرواية  
 لان الدار  
 سبي  
 واحد  
 وكذا  
 البستان  
 فكان  
 روية  
 البعض  
 روية  
 الكل  
 الا ان  
 مشايخنا  
 قالوا  
 ان هذا  
 ما قول  
 وناويله  
 ان لا  
 يكون  
 في  
 داخل  
 الدار  
 بيوت  
 وابنية  
 فيحصل  
 المقصود  
 بروية  
 الخارج  
 فاما  
 اذا  
 كان  
 من  
 داخلها  
 ابنية  
 فله  
 الخيار  
 ما  
 لم  
 رد  
 اظهرها  
 لان  
 الداخل  
 هو  
 المقصود  
 من  
 الدار  
 والخارج  
 كالتابع  
 له  
 بمنزلة  
 الثوب  
 المعلم  
 اذا  
 راي  
 كله  
 الا  
 علمه  
 كان  
 على  
 خياره  
 لان  
 العلم  
 هو  
 المقصود  
 منه  
 وذكر  
 الكرخي  
 ان  
 ابا  
 حنيفة  
 رحمه  
 الله  
 اجاب  
 على  
 عادة  
 اهل  
 الكوفة  
 في  
 زمنه  
 فان  
 درهم  
 في  
 زمنه  
 كانت  
 لا  
 تختلف  
 في  
 البناء  
 وكانت  
 على  
 بوطيع  
 واحد  
 وهيئة  
 واحدة  
 وانما  
 كانت  
 تختلف  
 في  
 الصغر  
 والكبر  
 والعلم  
 لا  
 بد  
 من  
 روية  
 الداخل  
 والاربع  
 فلا  
 بد  
 من  
 روية  
 داخل  
 الدار  
 وهو  
 الصحيح  
 لا  
 اختلاف  
 في  
 الابنية  
 في  
 داخل  
 الدورية  
 زماننا  
 اختلافاً  
 فاحشاً  
 فروية  
 الخارج

لا بد من روية داخل الدار

لا يفيد العلم بالداخل والله اعلم هذا اذا كان المشتري شيئاً واحداً  
 فرائى بعضه فاما اذا كان شيئاً فرائى وقت الشراء بعضه دون البعض فلا  
 خيار له اما ان كان من المكيلات والموزونات فرائى بعضها وقت الشراء  
 فان كان في وعاء واحد فلا خيار له لان روية البعض فيها يفيد العلم بالباقي  
 فكان روية البعض كروية الكل الا اذا وجد الباقي بخلاف ما راي فثبت  
 له الخيار كمن خيار العيب لا خيار الروية وان كان في وعاءين فان كان لكل  
 من جنس واحد وعلى صفة واحدة اختلف المشايخ فيه قال مشايخنا  
 الخيار لان اختلاف الوعاءين جعلهما جنسين وقال مشايخ العراق لا خيار له  
 وهو الصحيح لان روية البعض من هذا الجنس يفيد العلم بالباقي سواء كان  
 في وعاء واحد او وعاءين بعد ان كان لكل من جنس واحد وعلى صفة  
 واحدة فان كان من جنسين او من جنس واحد على صفتين فله الخيار لا خلاف  
 لان روية البعض من جنس وعلى وصف لا تفيد العلم بجنس اخر او على وصف  
 اخر وان كان من العدديات المتفاوتة كالعبيد والدواب والطياب  
 بان اشترى جماعة عبداً وجوارى وابلاً او بقراً او قطع غنم او حراً مود  
 فرائى بعضها او كلها الا واحداً فله الخيار من ان رد الكل او عسك الكل  
 لان روية البعض من هذا الجنس لا يفيد العلم بما وراءه فانه لم ير شيئاً منه  
 بخلاف المكيل والموزون لان روية البعض منه تفيد العلم بالباقي ولو  
 اشترى جماعة ثياب في جراب وراى اطراف الكل وطى الكل لا خيار له  
 الا اذا كانت معللة او منقشة لانها اذا لم تكن معللة ولا منقشة لم يكن  
 البعض من كل واحد منها مقصوداً والبعض تبعاً وروية البعض يفيد  
 العلم بحال الباقي فكان روية البعض روية الكل كما اذا اشترى البطيخ  
 في السرجة والرقمان في القفة فرائى البعض فله الخيار لان البعض منها ليس  
 تبعاً للبعض بل كل واحد منها مقصود بنفسه وروية البعض فيها لا

روية بعض المكيلات والموزونات

البطيخ والديان لا بد من روية كله في صفات الخيار



تقييد العلم بالباقي لكونها متفاوتة تفاوتاً جسيماً فكان له الخيار  
وان كان من العدديات المتفاوتة كالجوز والجوز والبيض فرائي البعض  
منها ذكر الكرخي ان له الخيار والحقة بالعدديات المتفاوتة لاجلها  
في الصغر والكبر كالبيض والرقان وذكر القاضي الامام الاشعري في شرح  
مختصر الطحاوي انه لا خيار له وهو الصحيح لان التفاوت بين صغير البيض والجوز  
وكثيرهما متقارب ملحق بالعدم عرفاً وكوفاً وشرعاً ولهذا الحق بالعدم  
في السلم حتى جاز السلم فيها عند اصحابنا اثنائه خلافاً للفرق كان  
روية بعضه معرقاً حال الباقي والجوز ان يكون الجواب على ما ذكر الكرخي  
ويفرق بين هذا وبين السلم وهو ان الجوز والبيض مما يتفاوت في الصغر  
والكبر حقيقة والاصل في الحقايق اعتبارها الا ان الشرع اهدر هذا  
التفاوت والحقة بالعدم في السلم لحاجة الناس ولا حاجة الى الاهدار  
في اسقاط الخيار ففي التفاوت فيه معتبر ابرؤية البعض لا يحصل المقصود  
وهو العلم بحال الباقي ففي الخيار والله اعلم ولو اشترى ذهناً في فارورة  
فراي خارج الفارورة فخرج محمد رحمه الله رواه ابن سنان روى عنه انه لا  
خيار له لان الروية من خارج تقييد العلم بالداخل فكانه رآه وهو خارج  
وروي عنه ان له الخيار لان العلم بما في داخل الفارورة لا يحصل بالروية  
من الخارج لان ما في الداخل يتلون بلون الفارورة فلا يحصل المقصود  
من هذه الروية وقالوا في المشتري اذا راي المبيع في المرأة ان له الخيار  
وكذا في الماء وقالوا لانه لم ير عينه وانما راي مثاله والبيع انه راي  
عين المبيع لا ان غير المبيع في المرأة والماتل براه حيث هو لكن على الوجه  
المعتاد لخلق الله تعالى فيه الروية وهذا ليس بعيد لان المقابلة ليست  
من شرط الروية فاننا نرى الله بلا مقابل له لكن قد لا يحصل العلم له بالتفاوت  
المرأة مع علم باصله لا يقاوم فلذلك ثبت له الخيار لما قالوا والله اعلم

روى القارورة

الروية المرأة او الماء

على

على ان في العرف لا يشترى لافسان شيئاً لم يره في المرأة او في الماء  
وليجعل العلم له به بهذا الطريق فلا يكون رويته في المرأة وان راي عينه  
مستقطه للخيار وعلى هذا قالوا فيمن راي فرج ام امرأته في المرأة او في الماء  
فدظر اليه يشهد لا يثبت حرمة المصاهرة وكذا لا يصير مرجعاً للمرأة  
المطافه طلاقاً رجعيّاً لما قلنا ولو اشترى سمكاً في داره بكن اخيه من غير  
اصطيان وجيلة حتى جاز البيع فراه في الماء ثم اخذه قال بعضهم لا خيار له  
لانه راي عين السمك في الماء وقال بعضهم له الخيار لانه فراه كما هو لان  
الشيء لا يري في الماء كما هو بل يري اكثر مما هو فلم يحصل المقصود بقدر  
الروية وهو معرفته كما هو فله الخيار واما بيان وقت ثبوت الخيار  
فوقت ثبوت الخيار هو وقت الروية لا قبلها حتى لو اجاز قبل الروية  
ورضى به ثم تخابان قال اجزت او رضيت او ما يجري هذا المجرى ثم رآه له  
ان يرد له لما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم انه ائتم بالخيار للمشتري بعد  
الروية فلو ثبت له خيار الاجازة قبل الروية واجاز لم يثبت له الخيار  
بعد الروية وهذا خلاف النص لان المقصود عليه قبل الروية مجهول  
الوصف والرضى بالشيء قبل العلم به والعلم بوجود سببه حال كان ملحقاً  
بالعدم واما الفسخ قبل الروية فقد اختلف المشايخ فيه قال بعضهم لا يجوز  
لانه لا خيار قبل الروية ولهذا لم يجز الاجازة فلا يجوز الفسخ وقال بعضهم  
يجوز وهو الصحيح لان هذا عقد غير لازم فحان محل الفسخ كما العقد الذي  
فيه العيب وعقد الاعارة والايداع وقد خرج الجواب عن قولهم انه لا  
خيار قبل الروية لان ملك الفسخ لم يثبت حكماً للخيار وانما يثبت كمال عدم لزوم  
العقد واما بيان كيفية ثبوت الخيار فقد اختلف المشايخ فيه قال بعضهم  
ان خيار الروية بعد الروية يثبت مطلقاً في جميع العبر لا ان يوجد ما يطله  
فيبطل جليده والاخيه في حاله ولا يتوقف باسكان الفسخ وهو اختيار الكرخي

راي فرج ام امرأته  
في المرأة او في الماء

روى السمك في الماء

وقت ثبوت الخيار

الفسخ قبل الروية

كيفية ثبوت الخيار



لان سبب ثبوت هذا الخيار هو اختلال الرضا والحكم يعني ما بقي  
 سنده وقال بعضهم انه يثبت مؤقتا الى غاية امكان الفسخ بعد الرواية  
 حتى توراه وامر كنه الفسخ ولم يفسح بسقوط خيار وان لم توجد الاسباب  
 المسقطه للخيار الرضا والاجازة والامتناع من الفسخ بعد الامكان  
 دليل الاجازة والرضا والله اعلم واما بيان ما يسقط به الرضا بعد  
 ثبوته ولم يزل البيع وما لا يسقط ولا يلزم فقولك وبالله التوفيق  
 ما يسقط به الخيار بعد ثبوته ولم يزل الاصل نوعان اختياري وصري  
 والاختياري نوعان صريح وما يجري مجرى الصريح ودلاله اما الصريح  
 وما في معناه فمخوان قول اجرت البيع او رضيت او اخرت او ما جرى  
 بهذا المجري سواء علم البائع بالاجازة او لم يعلم لان الاصل في البيع المطلق  
 هو الملزوم والامتناع لخلل في الرضا فاذا اجاز ورضي فقد زال المانع  
 فليزمر واما الدلالة فهو ان يوجد من المشتري تصرف في البيع بعد الرواية  
 يدل على الاجازة والرضا لهما اذا قبضه بعد الرواية لان القبض بعد  
 الرواية دليل الرضا بلزوم البيع لان للقبض شبهة بالعقد فكان القبض  
 بعد الرواية كالعقد بعد الرواية وذلك دليل الرضا كذا هذا وسواء  
 قبضه بنفسه او بوكيله بالقبض بان قبضه الوكيل بالقبض وهو ينظر اليه  
 وكانت رويته روية الوكيل عند اي حيفه رحمه الله وعند اي  
 يوسف ومحمد لا يسقط خياره بقبض الوكيل مع رويته ولقب المسئلة  
 ان الوكيل بالقبض ملك اسقاط خيار الرواية عنده وعندهما لا يملك  
 واجمعوا على ان الرسول بالقبض لا يملك واجمعوا على ان الوكيل بالشرأ  
 يملك وكانت رويته روية الموكل واجمعوا على ان الرسول بالشرأ لا  
 يملك ولا تكون رويته روية المرسل ويثبت الخيار للمرسل اذا لم يصر  
 وجه قولهما ان الوكيل متصرف حكم الامر والمتصرف حكم الامر لا يبعد

ما يسقط به الخيار  
 بعد ثبوته

مورد

مورد الامر وهو وكيل بالقبض لا باسقاط الخيار فلا يملك اسقاطه  
 ولهذا لا يملك اسقاط خيار العيب ولا خيار الشرط وكذا الرسول  
 ملك فكذا الوكيل ولا يبي حيفه رحمه الله انه وجب بالقبض لكن بعض تأم  
 لان الوكيل بالشيء وكيل تامم ذلك الشيء ولهذا كان الوكيل بالقبض  
 وجلا بالقبض وبما بالقبض باسقاط الخيار لان خيار الرواية يمنع تمام القبض  
 ولهذا لا يملك المتصرف بعد القبض لانه غير مقبوض وقد خرج الجواب عن  
 قولهما انه وكيل بالقبض لا بطلان الخيار لان الوكيل عنده لا يملك بطلان  
 الخيار مقصودا لان الموكل لا يملك ذلك فكيف يملك الوكيل واما بطلان  
 في ضمن القبض بان مضه وهو ينظر اليه حتى لو قبضه مستورا ثم اراد  
 ابطال الخيار لا يملك والشيء قد ثبت ضمنا لغيره وان كان لا يثبت  
 مقصودا لعزل الوكيل وغيره بخلاف خيار العيب لانه لا يمنع تمام القبض  
 الا ترى انه ملك التفرق بعد القبض وكذا الرد بعد القبض بغير قضاء لم  
 يخرجهما للعقد من الاصل بخلاف الرد قبل القبض بخلاف خيار الشرط  
 لانه ثبت للاختيار والقبض وسيلة الى الاختيار فلم يصلح القبض دليل  
 الرضا وخيار الرواية انما يثبت لخلل في الرضا والقبض مع الرواية دليل  
 الرضا على السهل فوجب بطلان الخيار بخلاف الرسول بالقبض لانه  
 ما يبرهن القبض عن المرسل فانه قبضه نفس المرسل فكان تمام القبض على  
 المرسل واما الوكيل فاضل في نفس القبض واما الواقع الموكل حكم فله  
 فكان لا تمام الوكيل وكذا اذا تصرف فيه تصرف المالك بان كان غائبا  
 فقطعه او صبغه احمر او اصفر او سوبقا فله بسخن او عسيل او رزما  
 فبني عليها او غرس او زرع او جارية فوطيها او لمساها بشهوة او زطرسا  
 فوجها عن شهوة او دابة فركبها لحاجة نفسه ولخوذلك لان الاقدام  
 على هذه التصرفات دلالة الاجازة والرضا بلزوم البيع والملك به اذا

تصرف فيه معنى البيع



لو لم يكن وفسخ لتيقن انه تصرف في ملك الغير من كل وجه او من وجه وانه  
 حرام فجعل ذلك اجازة منه صيانة له عن ارتكاب الحرام ولذا اذا عرض  
 على البيع باع او لم يبيع لانه لما عرضه على البيع فقد قصد اثبات الملك  
 اللازم للمشتري ومن ضرورته لزوم الملك له ليمكنه اثباته لغيره  
 ولو عرض على البيع بسقط خيار عند ابي يوسف ومحمد لا يسقط والصحيح  
 قول ابي يوسف لان سقوط الخيار ولزوم البيع بالعرض لكون العرض دالا  
 الاجازة والرضا ودلالة الاجازة دون صريح الاجازة ثم لو صرح بالاجازة  
 في البعض لم تجز ولم تسقط خيار لما فيه من عرق الصفقة على البائع قبل  
 التمام فلان لا يسقط بدلالة الاجازة اولى وكذا لو وهبه وسلم او لم  
 يسلم لان التات باهبة لا يعود اليه الا بقرينه القضا او الرضا فكان  
 الاقدام عليها دالا قصد اثبات الملك اللازم مقتضى لزوم الملك  
 للواهب وكذا اذا وهبه وسلم او اجره لان كل واحد منهما عقد  
 لازم في نفسه والتات بهما حولا لم للغير ولذا اذا كاتبه لان الكتابة  
 عقد لازم في جانب الكاتب والتات بهما حولا لم في حقه وكذا اذا  
 باع او وهبه وسلم او اعنته او ذبره او استولاه لان هذه تصرفات  
 لازمة والتات بهما ملك لازم او حولا لم لا اقدام عليها يكون اجازة  
 والتماما للعقد دالا ولو باع بشرط الخيار للمشتري فسقط خيار  
 واوباع بشرط الخيار لنفسه لا يسقط خيار في رواية وفي رواية يسقط  
 وهي الصحيحة لان البيع بشرط الخيار لا يكون ادنى من العرض على البيع بل  
 فوقه ثم العرض على البيع يسقط الخيار فقد اولى وكذا لو اخرج بعضه  
 عن ملكه سقط خيار عن الباقي ولزم البيع فيه لان رد الباقي يقرق  
 الصفقة على البائع قبل التمام لان خيار الروية يمنع تمام الصفقة لانه  
 منع تمام الرضا وكذا اذا انقض المعقود عليه بفعله واما الضرري

عرضه على البيع

وهبه وسلم

وهبه وسلم واجره

باعه او اعنته

فهو كل ما يسقط به الخيار ويكسر البيع من غير صفته نحو موت  
 المشتري عندنا خلافا للشافعي والمسئلة مسرت في خيار الشرط وكذا  
 اجازة احد الشركين فيما اشترياه ولم يرياه دون صاحبه عند ابي  
 حنيفة وقد ذكرنا المسئلة في خيار العيب وكذا اذا هلك بعضه او  
 انقص بان تعيب باقية سماوية او بفعل اجني او بفعل البائع عند  
 اي حنيفة ومحمد او ارداد في يد المشتري زباده منفصلة او متصلة  
 متوالة او غير متوالة على التفصيل والافاق والاختلاف الذي ذكرنا  
 في خيار الشرط والعيب يسقط بصرح الاستقاط وخيار الروية لا يسقط  
 بصرح الاستقاط لا قبل الروية ولا بعدها اما قبلها فلما ذكرنا فمقدم  
 انه لا خيار قبل الروية لان ان تبوت الخيار هو وان الروية قبل  
 الروية لا خيار واسقاط الشيء قبل تبوته وبوت سببه كالواثما  
 بعد الروية فلان هذا الخيار ما تبنت باسقاط العاقد لان ركن  
 العقد مطلق عن الشرط نصا ودلالة وانما تبنت شرعا لحكم فيه فكان  
 تابا حقا لله تعالى فاما خيار الشرط والعيب قبلت باسقاط العاقد  
 اما خيار الشرط وظاهره لانه مضمون عليه في العقد واما خيار العيب  
 فلان السلامة مشروطة في العقد دالة والتات بدلالة النص كالتات  
 بصرح النص فكان تابا حقا للعبد وما تبنت حقا للعبد جمل السقوط  
 باسقاطه مقصودا لان الانسان ملك لصرف في حق نفسه مقصودا  
 استيفا واسقاطا فاما ما تبنت حقا لله تعالى فالعبد لا ملك للصرف فيه  
 اسقاطا مقصودا لانه لا ملك للصرف في حق غيره مقصودا كجمل السقوط  
 بطريق الضرورة بان تصرف في حق نفسه مقصودا وتضمن ذلك سقوط  
 بطريق الضرورة بان تصرف في حق نفسه مقصودا وتضمن ذلك سقوط  
 حق الشرع فيسقط حق الشرع في ضم الصرف في حق نفسه ما اذا اجاز

اذا مال المشتري

هلك بعضه او تعيب

ازداد زباده



المشتري البيع ورضي به بعد الرؤية نصا او دلاله بما شره تصرف يدل  
على الرضا والاجاز لانه وان ثبت حقا للشرع لكن الشرع اثبت نظر البعد  
حتى اداراه وصح له اجازة وان لم يصلح له رده اذ الخيار هو الخيارين الفسخ  
والاجازة فكان المشتري بالاجازة والرضي متصرفا في حق نفسه مقصودا  
ممن ضرورة الاجازة لزوم العقد ومن ضرورة لزوم العقد سقوط  
الخيار فكان سقوط الخيار من طريق الضرورة بالاستقاط مقصودا ويجوز  
ان ثبت الشيء بطريق الضرورة وان كان لا يكاد يثبت مقصودا كالوجيل  
بالبيع اذ اعز له الموكل ولم يعلم به فانه لا يعزل ولو باع الموكل نفسه  
بغير الوجيل كذا هنا ولو باع بشرط الخيار قبل الرؤية او عرضة على  
السع او وهبه ولم يسلم او كان المشترا اذ ابيعته دار جنبها فاحدتها  
بالسعة فهو على خيار لان هذه الصفات دالة الرضا وهذا الخيار  
قبل الرؤية لا يسقط بصرح الرضا فبدلالة الرضا او لا لا يسقط  
وانما سقط بتعذر الفسخ بان اعترق او دبر او باع او اجر او رهن وسلم  
اما الاعناق والتدبير فلا في كل واحد منهما وقع صحا لمصادفة خلا  
ملوكا وكل واحد منهما تصرف لا راد لاحتمال النقص والفسخ فقد رخص  
البيع لتعذر دفعهما واقام البيع والاجازة والرهن فلانها تصرفات لازمة  
او جبت بها ملكا لازما او جعلا لازما للغير على وجه لا يملك الاستعداد  
فتعذر الفسخ وتعذر فسخ العقد بوجوب لزومه لان الفسخ اذا انعقد لم يكن  
في بقا العقد فاية فيسقط ضرورة ولو باع او رهن او اجر فردد عليه  
بعيت قضاء القاضي او افك الرهن وانصت منه الاجازة لا يعود الخيار  
كذا روي عن ابي يوسف لان خيار الرؤية بعد ما سقط لا يعود الا بسبب  
جديد بخلاف خيار الغيب وعلى هذا اذا كاتبه او وهبه وسلمه او باعه  
بشرط الخيار للمشتري قبل الرؤية يسلم البيع لان هذه عقود لازمة او جبت

باع بشرط الخيار  
فعل الدوية

اعتوا ودر او باع  
او اصر او رهن  
وسلم قبل الرؤية

حقوقا لازمة اما الكتابية فلا بها عقد لازم في حق الكاتب حتى لا يملك  
الفسخ من غير رضا الكاتب وكذلك البيع بشرط خيار المشتري لانه لا راد  
في جانب البائع واما الهبة فلان الملك الثابت بها ملك لا يحتمل العود اليه  
الا نقضا او برضا فكان في معنى اللازم واذا انعذر الفسخ بسبب هذه الصفات  
وتعذر الفسخ بوجوب اللزوم ويسقط الخيار ضرورة عدم الفائدة بخلاف  
ما اذا باع بشرط الخيار لانه ليس تصرف لازم في حقه وكذا الهبة من  
غير تسليم والعرض على البيع والله اعلم ثم ما ذكرنا من سقوط الخيار ولزوم  
البيع برضا المشتري اذ اراد كل المبيع ورضي به فاما اذا رضى به فاما  
اذا اراد بعضه دون بعض فهل يسقط خياره مفضل الكلام فيه على النحو  
الذي ذكرنا فيما اذا اراد بعض المبيع دون بعض وقت الشراء هل ما منع ثبوت  
الخيار هناك يسقط بعد ثبوته ها هنا وما لا فلا وفما ورا ذلك لا يختلفان  
والله اعلم وعلى ذلك يخرج ما اذا اشترى مغيبا في الارض كالجوز والبلبل  
والثوم والسنبل والجل ولحوها من المغيبات في الارض فقلع بعضه ورضي  
بالمقلوع انه لا يسقط خياره عند ابي حنيفة رحمه الله حتى انه اذا قلع  
الباقى كان على خياره ان يشاره الكل وان شأ مسك الكل وقال ابو  
يوسف ومحمد اذا قلع شيئا يستدل به على الباقي عظمه ورضي به المشتري  
فهو لازم له وجه قولها انه اذا قلع شيئا يستدل به على الباقي كان رؤية  
بعضه كروية كله فانه قلع الكل ورضي به كما اذا اشترى صبرة ورأى  
ظاهرها سقط خياره كذا هذا وجه قول ابي حنيفة رحمه الله ان هذه  
المغيبات مما اختلف في الصغر والكبر والجودة والرداء اختلفا فاحشا  
فروية العيون منها لا يقيد العلم بحال البينة فاشبه الثياب وسائر العدييات  
المختلفة ولوقل المشتري الكل <sup>بغير</sup> اذا كان البائع سقط خياره لانه نقص العقود  
عليه بالقلع لانه كان يعموا في الارض ويزيد ولا يستأرخ اليه الفساد وبعد

شراء المغيبات  
الارض كالمفضل وكذا



القلع لا يمتنعوا بفناء بيع اليه الفساد وانتقاص المعقود عليه في يد المشتري  
 بغير صنعه يسقط الخيار ويلزم البيع فبصنعه اولى وكذا اذا قلع بعض  
 بغير ادته لانه نقص بعض المبيع وانتقاص بعض المبيع بنفسه يمنع رد الباقي  
 فبعضه اولى وان قلع كله باذن البائع او بعضه او قلع البائع بنفسه  
 لم يدكر الخرخي هذا الفصل وينبغي ان لا يخلف الجواب فيدعي قاتر قول  
 ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله على المبيع بشرط الخيار للمشتري اذا انتقص المبيع  
 بفعل البائع انه يسقط خيار المشتري عندهما وهو قول ابي يوسف الاول  
 وفي قوله الاخر لا يسقط وروي بشرع عن ابي يوسف ان المشتري اذا قلع  
 البعض باذن البائع او قلع البائع بعضه انه ينظر ان كان المغيب مما يباع  
 بالكيل او الوزن بعد القلع فقلع قدر ما يدخل تحت الكيل او الوزن ورضي  
 به لمز المبيع ويسقط خياره لان الرضا ببعض الكيل بعد رويته رضي  
 بالكيل لان رويته بعضه تعرف حال الباقي الا اذا كان المقايض قليلا لا  
 يدخل تحت الكيل فلا يسقط خياره بقلعه لان قلعه والترل منزله واحدة  
 فحانه لم يقلع منه شيئا وان كان مما يباع عددا كالكسك والسلق والنخل ونحوها  
 فقلع بعضها منه فهو على خياره لان رويته البعض منه لا يقيده العلم حال الباقي  
 للتفاوت الفاخر بين الصغير والكبير من هذا الجنس فلا يحصل المقصود  
 بروية البعض فنفى عن خياره وقال ابو يوسف اذا اختلف البائع والمشتري  
 في القلع فقال المشتري في اخاف لو قلعت لا يصلح لي ولا اقدر على الرد قال  
 البائع انا اخاف لو قلعت لا رضى به فمن تطوع منهما بالقلع جاز وان شاحا  
 على ذلك ففسخ القاضي العقد منها لانها اذا تشاحا فلا سبيل الا الاجبار  
 لما في الاجبار من الاضرار فتعد التسليم فلم يبرأ بقا العقد فابدى فيفسخ  
 والله اعلم هذا الذي ذكرنا بيان ما يسقط به الخيار بعد ثبوته في حق البصير  
 فاما الاعرج اذا اشترى شيئا وتحت له الخيار فان خياره يسقط بما ذكرنا

خيار الاعرج في المبيع

من الاسباب المستقطعة لخبر بعد ما وجد منه ما يقوم مقام الرؤية وهو  
 الجسر مما جسر والذوق فيما ذاق والشم فيما شتم والوصف فيما يوصف كالدار  
 والعقار والثمار على اوسر الاشجار ونحوها اذا كان الموصوف على ما  
 وُصف وكان ذلك في حقه منزلة الرؤية في حق البصير وروي عن الحسن  
 بن زياد انه قال يوكيل بصيرا بالتروية وحوز روية الوكيل قايده  
 مقام رويته وروي هشام عن محمد انه يقول من المبيع في موضع كان بصيرا  
 لمرأته يوصف له لان هذا اقصى ما يمكن ولو وصف له فرضي فبصر لا  
 يعود الخيار لان الوصف في حقه كاخلف عن الرؤية لعجز عن الاصل  
 وهو الرؤية والقدرة على الاصل بعد حصول المقصود بالخلف لا يخل  
 حكم الخلف من صلي بظهور التيمم فقدر على الماء ولخود ذلك ولو اشترى  
 البصير شيئا لم يبرح حتى يثبت له الخيار ثم علم في هذا والاعرج عند المشتري  
 متساو لانه ثبت له خيار الرؤية وهو اعرج فكانت رويته رؤية العرجان  
 وهي ما ذكرنا والله اعلم واما بيان ما يفسخ به العقد فذكرنا في  
 في هذا الفصل في موضعين احدهما في بيان ما يفسخ به العقد والثاني في  
 بيان شروط صحة الفسخ اما الاول فما يفسخ به العقد نوعان اختيارية  
 وضرورية فالاختيارية هو ان يقول تحت العقد او نقضته او ردته وما  
 يجري هذا الجري والضرورية ان يهلك المبيع قبل القبض واما شروط صحته  
 فمنها قيام الخيار لان الخيار اذا سقط لزما العقد والعقد لازم لا يمتنع  
 الفسخ ومنها ان لا يضمن الفسخ بغير الصفقة على المبيع وان يضمن بان رد  
 بعض المبيع دون البعض لم يفسخ وكذا اذا رد البعض واجاز البيع في البعض  
 لم يلجئ سوا كان قبل قبض المعقود عليه او بعد قبضه لان خيار الرؤية يمنع تمام  
 الفسخ فبان هذا من شروط الصفقة على المبيع قبل تمامها وانه باطل ومنها  
 علم البائع بالفسخ عند ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله وعند ابي يوسف ليس بشرط

بيان ما يفسخ به العقد

شروط صحة الفسخ وقيل بشرط جواز الفسخ



وقد ذكرنا دلائل المسئلة في خيار الشرط وأما قضا القاضى والراضى  
فليس بشرط لصحة الفسخ بحيا والروية كما لا بشرط لصحة الفسخ بخيار الشرط  
فيصح من غير قضا ولا رضا قبل القبض وبعد بخلاف خيار العيب وهذا ذكرنا  
الفرق فما تقدم والله الموفق وما البيع الفاسد فهو كل بيع فانه شرط  
من سراط الصحة وقد ذكرنا سراط الصحة في مواضعها وأما حكمه فالعلم  
في حكمه يقع في ثلثة مواضع أحدها في بيان اصل الحكم والثاني في بيان صفته  
والثالث في بيان سراطه أما اصل الحكم فهو ثبوت الملك في الجملة  
عندنا وقال الشافعي لا حكم للبيع الفاسد فالبيع عند قسمان جائز وباطل  
لا ثالث لها والفايد والباطل سواء وعندنا الفاسد قسم آخر وزا الحارز  
والباطل وهذا على مثال ما يقول في اقسام المشروعات ان الفرض والواجب  
سواء عندناهما فسان حقيقة على ما عرفت في اصول الفقه وجه قوله ان  
هذا بيع منهى عنه فلا يفيد الملك قياسا على بيع الخمر والخمر والميتة والدم  
ودلالة الوصف ما روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال لا يبيعوا  
الذين هم بالدرهمين ولا الصاع بالصاعين وروى انه نهى عن بيع وشروط وروى انه  
قال لعاب بن اسيد حين بعثه الى مكة انهم عن اربع عن بيع ما لم يقضوا  
وعن ربح ما لم يضمنوا وعن شرطين بيع وعن بيع وسلف وروى انه قال لا  
تبيعوا الطعام بالطعام الا سواء بسواء ولخوذلك والمنهى عنه يكون حراما  
والحرام لا يصلح سببا لثبوت الملك لان الملك نعمة والحرام لا يصلح سببا  
لاستحقاق النعمة ولهذا بطل بيع الخمر والخمر والميتة والدم فكذا هذا  
وانا ان هذا بيع مشروع فيفيد الملك في الجملة استدلالا بسائر البياعات  
المشروعة والدليل على انه بيع ان البيع في اللغة مبادلة شئ مرغوب بشئ  
مرغوب ما لا كان او غير ما قال الله تعالى اولئك الذين اشتروا الضلالة  
بالهدى ثم مبادلة الضلالة بالهدى اشترى او حارة فقال فما ربحته تجارتهم

ف  
احكام البيع  
في احوال البيع الباطل  
بمقتضى اوراقه  
البيع الفاسد ما كان شرطه  
البيع الباطل ما كان شرطه  
الافتقار

والتي حارة مبادلة المال بالمال قال الله تعالى ان الله اشترى من  
المؤمنين انفسهم واموالهم بان لهم الجنة سمي مبادلة الانفس والاموال  
بالجنة اشترى او بعا حيث قال في اخر الاية فاستبدشوا ببيعكم الذي  
بايعتم وفي عتق الشرع هو ما لم يتقو به مال متقو به وقد وجد في كتابنا  
والدليل على انه مشروع النصوص العامة المطلقة في باب البيع من نحو  
قوله تعالى واحل الله البيع وقوله يا ايها الذين امنوا لا تأكلوا اموالكم  
بيدكم بالباطل الا ان تكون تجارة عن تراض منكم ولخوذلك ما ورد  
من النصوص في هذا الباب عاما مطلقا من ادعى الخصيص والتقييد  
فغلبه الدليل ولنا الاستدلال بدلالة الإجماع ايضا وهو اننا اجعنا  
على ان البيع الحالى عن الشرط الفاسد مشروع ومفيد للملك وقرآن  
هذه الشروط بالبيع ذكر الم يصح فالخروج كرها بالعدم اذ الموجود المحقق  
بالعدم شرعا والعدم الاصل سواء اذ الحق بالعدم في نفس البيع خاليا  
عن المفسد والبيع الحالى عن المفسد مشروع ومفيد للملك بالإجماع  
وهذا استدلال قوي وأما الجواب عن التعليل ان هذا انتهى عن غير  
البيع لا عن غيره لوجوه ثلثة احدها ان شرعية اصل البيع وحقيقته مقول  
المعنى وهوانه سبب لثبوت الاحتصاص وان دفاع المنازعة وانه سبب  
بقا العلم الى حين اذ لا قوام للبشر الا بالاكل والشرب واللباس  
ولا سبيل الى استبقا النفس بذلك الا بالاحتصاص به وان دفاع المنازعة  
وهو البيع ولا يجوز ورود الشرع عما عرفت حسنة او خسران اصله بالعقل  
لان بدوى لا تناقض لهذا الم جزاى عن الايمان بالله تعالى وشكره  
النعم واصل العبادات لثبوت حسناتها بالعقل فحمل المنى المضاف الى البيع  
على غير ضرورة والثاني ان سلم جواز ورود المنى عن البيع في الجملة لكرهه  
على الغير فما هنا اولى من وجهيه احدهما انه عمل بالادلة بقدر الامكان والثاني

مبادلة

المنهى

طائفة  
في احوال البيع الباطل  
بمقتضى اوراقه  
البيع الفاسد ما كان شرطه  
البيع الباطل ما كان شرطه  
الافتقار



ان في الحبل على البيع فسخ المشروعية وفي الحبل على غير ترك العمل  
 حقيقة الكلام واعمل على الحجاز ولا شك ان الحبل على الحجاز اولى من الحبل على  
 التنازع لان الحبل على الحجاز من باب فسخ الكلام وفسخ المشروعية فسخ الحكم  
 والحكم هو المقصود والكلام وسيلة وفسخ الوسيلة اولى من فسخ  
 المقصود والله اعلم واما صفة هذا الحكم فنقول له صفات منها  
 انه ملك غير لازم بل هو مستحق الفسخ فيقع الكلام في هذه الصفة في مواضع  
 في بيان ان الثابت بهذا البيع مستحق الفسخ وفي بيان من يملك الفسخ وفي  
 بيان ما يكون فسخا وفي بيان شرط صحة الفسخ وفي بيان ما يبطل به حق الفسخ  
 بعد ثبوته اما بيان ان الثابت بهذا البيع واجب الفسخ فهو ان البيع  
 وان كان مشروعا في ذاته فالفساد يقتضيه ذكره ورفع الفساد  
 واجب ولا يمكن الا بفسخ العقد فيستحق فسخه لكن لغرضه لا لعينه حتى لو امكن  
 رفع الفساد بدون فسخ البيع لا فسخ كما اذا كان الفساد لجهالة الاحل  
 فاسقطه فيسقط ويبقى البيع مشروعا كما كان ولا يشترط ابطاله او  
 شرط خيار محمول وادخال الاجال المجهولة في البيع وخود ذلك مقضية  
 والزجر عن المقضية واجب واستحقاق الفسخ يصلح راجعا له عن المقضية  
 لانه اذا علم انه بفسخه فالظاهر انه يمتنع عن المباشرة واما بيان من يملك  
الفسخ فنقول وبالله التوفيق الفساد لا يخلو اما ان كان راجعا الى البطل  
بان يباع الحر والخنزير واما ان لم يكن راجعا اليه كالتبيع بشرط منفعة زائدة  
لاحد العاقدين او الى اجل محمول والحال لا يخلو اما ان كان قبل القبض  
 واما ان كان بعده فان كان قبل القبض فكل واحد من العاقد يملك الفسخ  
 من غير رضا الآخر كيف ما كان الفساد لان البيع الفاسد لا يفيد الملك قبل  
 القبض فكان الفسخ قبل القبض ممر له الامتناع عن القبول والاحباب فيملكه  
 كل واحد منهما كالفسخ بخيار شرط العاقدين وان كان بعد القبض فان كان

صف حكم البيع الفاسد

ان شرطه ان لا يكون له خيار  
 وان كان الاجال المجهولة

بيان من يملك الفسخ  
 البيع الفاسد

الفساد راجعا الى البطل فالجواب فيه وفما قبل القبض سواء لان  
 الفساد الراجع الى البطل فساد في صلب العقد لا يرى انه لا يمكن تصحيحه  
 بخلاف هذا المفسد بما لا يوافق للعقد الا بالبدل فيكون الفساد قويا فلو  
 في صلب العقد بسلب الثمن ومعه فيظهر عدم الضرر ومنه حقا جميعا ولو  
 لم يكن راجعا الى البطل فقد ذكر القاضي الامام الاشعري رحمه الله في  
 شرحه مختصرا لطحاوي اذ اولى الفسخ لصاحب الشرط لا لصاحبه ولم يخلو  
 لان الفساد الذي لا يرجع الى البطل لا يكون قويا لكونه محتملا للحد والاسقاط  
 فيظهر في حق صاحب الشرط لا غير ويؤثر في سلب الضرر في حقه لا في حق  
 صاحبه وذكرنا في اختلاف في المسئلة فقال على قول ابي حنيفة وابي  
 يوسف يملك كل واحد منهما الفسخ وعلى قول محمد بن حنبل هو لصاحب الشرط المنفعة  
 لا غير وجه قوله على نحو ما ذكرنا ان من له شرط المنفعة قادر على تصحيح العقد  
 بخلاف المفسد واسقاطه فلو فسخه الاخر لا يبطل حقه عليه وهذا لا يجوز  
 وجه قوله ان العقد في نفسه غير لازم فانه من الفساد بل هو مستحق الفسخ  
 نفسه رفع الفساد وقوله المفسد ممكن الحذف فتعدي كنهه الى ان خلاف  
 فهو قائم وقيل انه يمنع لزوم العقد وبه يبين ان الفسخ من صاحبه ليس باطل  
 لحق صاحب الشرط لان ابطال الحق قبل ثبوته محال واما بيان ما يكون فسخا  
لهذا العقد فنحن بطريق قول وفعل فالقول هو ان يقول من يملك الفسخ  
 فسخا او نقضت او رددت وخود ذلك فيفسخ بنفسه الفسخ ولا يحتاج الى  
 قضا القاضي ولا الى رضا البائع سواء كان قبل القبض او بعده لان هذا البيع  
 اما استحقاق الفسخ حق الله تعالى لما في الفسخ من رفع الفساد ورفع الفساد  
 حق الله تعالى على الخلو فيظهر في حق الكل مكان فسخا في حق الناس كافة  
 فلا عيب صحة على الرضا ولا على القضا والفعل هو ان يرد البيع على بايعه  
 على اتي وجه ماردة فيبيع او هبة او صدقة او اعانة او ايداع فان باعه

بيان ما يكون فسخا  
 البيع الفاسد



منه او زهنه او صدق عليه او اعان منه او اودعه آياه حتى يبرأ  
المشتري عن الضمان لانه يستحق الرد على البائع فعلى اي وجه ما رده يقع  
عن جهة الاستحقاق بمنزلة رد العارية والوديعة انه يكون فسحا للعارية  
والوديعة بأي طريق كان الرد لما قلنا كذا هذا وكذا لو باع المشتري  
من وكيله البائع وسلمه اليه لان حكم البيع يقع لموكله وهو البائع فكانه  
باعه للبائع ولو باع المشتري من عبده باعده وهو ما ذور في الحارة  
فان لم يخر عليه دين كان فسحا للبيع ولا يبرأ عن المشتري ضمانه حتى يصل  
البائع لانه اذا لم يكن عليه دين لم يخره من موكله فلو كان يخره من موكله  
فصار كما اذا باع من اجنبي ولو اشترى من عبده ما ذور لا ضمان شيئا  
منه شر فاسدا وفسد ثم ان باعده من مولاة فان لم يخره على العبد دين  
كان فسحا للبيع لانه يكون مشتريا منه لا من مولاة فكانه اشترى من اجنبي  
وباعه من مولاة ولو باع المشتري من مضارب البيع لم يخره فسحا للبيع وقرر  
الضمان على المشتري بخلاف ما اذا باع من موكله بالشرائه ان يكون  
فسحا ووجه الفرق ان الوكيل بالشرائه يتصرف لموكله لا لنفسه الا ترى  
ان حكم تصرفه يقع لموكله لا له فترد له البيع من الموكل وذلك فسحا فاما  
المضارب فتصرف لنفسه الا ترى ان الزم مشترك بينهما فكان مخرى الاجنبي  
ولو كان البائع وكيل لا يخره بالشرائه فاشترى المشتري فاسدا لموكله  
لم يخره فسحا للبيع لان حكم الشرائع لموكله لا له ووجب عليه الثمن للمشتري  
ونقرر على المشتري ضمان القيمة ويلتقيان فصا لعدم الفايده في الاستيفاء  
ويتراد ان الفضل ان كان في احداهما فضل والله اعلم واما شرط صحة الفسخ  
فهو ان يكون الفسخ محض من صاحبه ذكره الكرخي ولم يذكر الاختلاف فيه  
وذكر القاضي الامام الاسجاني رحمه الله في شرحه مختصر الطحاوي ان هذا  
شرط عند اي حيفة ومحمد وعند اي يوسف ليس بشرط وجعله على اختلاف

وان كان عليه دين  
لا يكون فسحا للبيع

شرط صحة الفسخ  
البيع الفاسد

في

بيان ما يبطل حق الفسخ  
ويلزم البيع وينقتر الصان

في خيار الشرط والرؤية وقد ذكرنا المسئلة فيما تقدم واما بيان ما  
يبطله حق الفسخ ويلزم البيع وينقتر الضمان وما لا يبطل ولا يلزم ولا  
يتقرر فنقول وبالله التوفيق الفسخ في البيع الفاسد لا يبطل بصريح  
الابطال والاستقاط بان يقول ابطال او انقطعت او اوجبت البيع او  
الزمته لان وجوب الفسخ عند بطلان حق الله تعالى رفع الفساد وما ثبت  
حق الله تعالى خالصا لا بعد العبد على اسقاطه مقصودا لخيار الرؤية  
لأنه قد يشق بطريق الضرورة بان يصرف العبد في حق نفسه مقصودا  
فضمن ذلك سقوط حق الله تعالى بطريق الضرورة او بقوت محل الفسخ  
او غير ذلك وبيان ذلك في مسائل المشتري شر فاسدا اذا باع المشتري  
او زهنه او تصدق به بطل حق الفسخ وعلى المشتري القيمة او المثل لانه  
تصرف في محل مملوك فقد تصرفه ولا سبيل للبائع على يقضه لانه حصل  
عن تسليم منه ويطيب للمشتري الثاني لانه ملكه بعقد صحيح بخلاف  
المشتري الاول انه لا يلزم له لانه ملكه بعقد فاسد ففرق من هذا ومن  
ما اذا دخل مسلم دار الحرب با ما ين فاخذ شيئا من مواخير غير ادبهم  
واخرجه الى دار الاسلام لم يبرأ منه انه لا يصح بيعه لانه لا يطيب للمشتري  
كما لا يطيب للاخذ ووجه الفرق ان عذر الطيب في الماخوذ من الحربي غير  
اذنه لكونه ما خوذ على وجه العذر والحيانة والماخوذ على هذا الوجه  
واجب الرد على صاحبه رد الحيانة وبالبين لم يخرج من استحقاق الرد  
على مالكه لحصوله لا بتسليم من جهة فبيع واجب الرد كما كان وهذا  
منع الطيب بخلاف البيع الفاسد لان انعدام الطيب هنا القران الفاسد  
به ذكره لا حقيقة ولم يوجد ذلك في البيع الثاني فخرج من ان يكون مستحق  
الرد على البائع لحصول البيع من المشتري بتسليمه والله اعلم ولو باع  
فرد عليه خيار شرط او رؤية او عيب بقضا قاض وعاد على حكم المالك

باع المشتري او زهنه او تصدق  
بطل حق الفسخ



الاول عا د حق الفسخ من الرد به في الوجوه فسخ محض فكان رفعاً للعقد من  
 الاصل وجباله كان لم يجز ولو اشتراه ثانياً او عا د اليه بسبب مبتدا  
 لا يعود الفسخ لان الملك اختلف لاختلاف السبب فكان اختلف المالكين  
 منزله اختلف العيّن ولو اعتقد المشتري او دبره بطل حق الفسخ لما قلنا  
 ولان الاعناق والمدير كل واحد منهما تصرف لا يخل الفسخ بعد صحته  
 فيوجب بطلان حق الاسترداد والفسخ ضرورة وكذلك لو استولى  
 لما قلنا وتضيق الجارية ام ولد للمشتري لان الاستيلاء قد صح للحصول في  
 ملكه وعلى المشتري فيه الجارية لتعذر الرد بالاستيلاء فصار كما  
 اذا اهلكت في يد وهل يعرّف العقر ذكر في النوع انه لا يفرم وفي الشرب  
 روايتان والصحيح انه لا يعرّف بضم العقر لانه وطى ملك نفسه وقد يقرر  
 ملكه بالاستيلاء لتعذر الرد ولو وطىها المشتري ولم يعلقها لا يطل  
 حق الفسخ وللبيع ان يسترد الجارية مع عقرها بما يوافق الروايات فرق  
 بين هذا وبين الجارية الموهوبة ادا وطىها الموهوب له واعلم انها ثم رجع  
 الواهب في هبته واخذ الجارية ان الموهوب له لا يضمن العقر ووجه الفرق  
 ان الثابت بالهبه ملك محل الوطى وبالرجوع لم يمتز ان حل الوطى لم يكن  
 مكان مستمراً لملك نفسه فلا عقر عليه بخلاف البيع الفاسد لان الملك  
 الثابت به لا يظهر حق حل الوطى فكان الوطى حراماً الا انه سقط الحد  
 للشبهة فوجب العقر وكذلك لو كاتبه لان الكتابة قد صحت لوجودها  
 في الملك ولا سبيل للبايع الى بعضها لم يملكها من المشتري فسلط للبايع  
 فلا يكون له حق النقص عليه وعلى المشتري قيمة العبد فان ادعى بالكتابة  
 ونقض على المشتري ضمان القيمة وان عجز ورد في الرق ينظر ان كان  
 ذلك قبل القضا بالقيمة على المشتري فللبيع ان يسترده لانه كان مستحق الرد  
 قبل الكتابة لعدم لزوم الملك الا انه امسح بالرد لغرض الكتابة فان عجز

اعتم بطلان الفسخ

الكتابة بطل الفسخ

ورد في الرق قبل القضا بالقيمة فقد زال العارض والتحق بالعدم  
 كانه لم يكن فعاد مستحق الرد على المشتري كما كان وان كان بعد ما قضى  
 عليه بالقيمة لا سبيل للبايع على العبد لانه بالقضا بالقيمة يقر ملك  
 المشتري في العبد ولزم من وقت وجوده فيعود اليه لازماً والمالك  
 اللازم لا يحتمل الفسخ والله الموفق وكذلك لو رهنه المشتري بطل  
 حق الفسخ ولا يده الاسترداد لما ذكرنا ولو اوفقه المشتري فهو على  
 التفصيل الذي ذكرنا في العادة ولو اوجره صحت الاجارة لما قلنا ولكن لا  
 يبطل حق الفسخ لان الاجارة وان كانت عقداً لازماً الا انها فسخ بالعقد  
 ولا عذر اقوى من رفع الفساد فيفسخ به وسلمت الاجرة للمشتري لان  
 المنافع على اصل اصحابنا لا تقوم الا بالعقد والعقد وجد من المشتري  
 فكانت الاجرة له وهل يطيب له ينظر ان كان قد ادبى ضمان القيمة ثم اجر  
 طابت الاجرة له لان الضمان بدل المضمون قائم مقامه فكانت الاجرة ربح  
 ما قد ضمن وان اجره ثم ادبى الضمان لا يطيب له لانها ربح ما لم يضمن ولو  
 اوصى به صحت الوصية لما قلنا ثم ان كان الوصي جناً بعد للبايع حق  
 الاسترداد لان الوصية تصرف غير لازم حال حيوم الموصي بل يحتمل وان  
 مات بطل حقه لان الثابت الموصى له ملك جديد بخلاف الثابت للوارث  
 بان مات المشتري شراً فابطل ان لا يبطل حق الفسخ للبايع ان يسترد  
 من ورشته وكذا اذا مات البايع فلو ورثته ولا به الاسترداد لان الثابت  
 للوارث عين ما كان للمورث وانما هو خلفه قائم مقامه ولهذا رد الوارث  
 بالعيب ويرد عليه وملك المورث مضمون الرد مستحق الفسخ بخلاف  
 الموصى له فان الثابت ملك جديد حصل بسبب جديد ولهذا لم يرد  
 بالعيب ولا يرد عليه وانه لم يضمن مستحق الفسخ ولو ازيد المبيع في يد  
 المشتري فان كانت الزيادة متصلة متولدة من الاصل كالبتس في الحال

رهنه بطل من الفسخ

حكم اجارة واحد

موت البايع او المورث

الزيادة المتصلة



فانها لا تمنع الفسخ لان هذه الزيادة تابعة للاصل حقيقة والاصل  
مضمون الرد فكذلك التبع كما في الغصب وان كانت غير متولدة من الاصل  
كما اذا كان المبيع سويقاً فله ثمن او عسل فانها تمنع الفسخ لانه ان فسخ اما  
ان يفسخ على الاصل وحده واما ان يفسخ على الاصل والزيادة جميعاً لا سبيل  
الى الاول لتعدد الفضل ولا سبيل الى الثاني لان الزيادة لم تدخل تحت البيع  
لا اصلاً ولا تبعاً فلا تدخل تحت الفسخ وان كانت معصية فان كانت  
متولدة من الاصل كالولد والقبول والتمتع لا تمنع الفسخ وللبايع ان يشترط  
الاصل مع الزيادة لان هذه الزيادة تابعة للاصل كونها متولدة منه  
والاصل مضمون الرد فكذلك الزيادة كما في باب الغصب وكذا لو كانت  
الزيادة ارشاً او عسراً لان الارش بدل جزو عاقبة من الاصل حقيقة  
كالمتولد من الاصل والعسر بدل ماله حكم الجزاء والعين كما ان متولد  
من العين فربما فضل الولد اذا كانت الجارية في يد المشتري فان نقصتها  
الولادة وبالولد وفا بالانقصان فيجبر النقصان بالولد عند اصحابنا المثلثة  
خلافاً لغيرهم كما في الغصب ويذكر المسئلة في كتاب الغصب ان شاء الله تعالى  
وان لم ينقصها الولادة اشتردها البايع ولا شيء على البايع وان نقصتها  
وليس بالولد وفا بالنقصان ردّها مع ضمان النقصان كما في الغصب وان  
هلك الولد قبل الرد لا ضمان على المشتري كما في الغصب وعليه ضمان  
نقصان الولادة كما في الغصب ولو استهلك المشتري ضماناً في الغصب  
ولو هلك المبيع والزيادة فائمة فللبايع ان يشترط الزيادة ويضمنه فائمة  
المبيع وقت القبض لانها كانتا مضمونتين الرد الا انه بعد الاسترداد المبيع  
لقوات المحل فصار مضمون القيمة فبقي الولد على حاله مضمون الرد كما كان  
وان كانت الزيادة غير متولدة من الاصل كالحبة والصدقة والكسب فانها  
لا تمنع الرد وللبايع ان يشترط الاصل مع الزيادة لان الاصل مضمون الرد

الزيادة المنفصلة

الزيادة

وبالرد

وبالرد يفسخ العقد من الاصل فبئز ان الزيادة حصلت على ملكه الا انها  
لا تظن ان لا يملكها لم يحدث في ضمانه بل في ضمان المشتري فكانت في معنى بيع  
تمام يضمن ولو هلكت هذه الزيادة في يد المشتري لا ضمان عليه لان المبيع  
يتعاقباً سداً مضموناً بالقبض والقبض لم يرد على الزيادة لا اصلاً ولا تبعاً  
اما اصلاً فلا ضمانها عند القبض واما تبعاً فلا ضمانها ليست بتابعة حقيقة  
بل هي اصل بنفسها ملكة بسبب على حدة لا نسبت الاصل وان استهلكها  
المشتري وكذلك عند اي حنيفة لا ضمان عليه وعندهما يضمن واصل  
المسئلة في الغصب انه اذا استهلك الغاصب هذه الزيادة هل يضمن  
عنده لا يضمن وعندهما يضمن ويذكر المسئلة في كتاب الغصب ان شاء الله تعالى  
ولو هلك المبيع وهذه الزيادة فائمة في يد المشتري تقر عليه ضمان قيمة  
المبيع والزيادة للمشتري تقر ضمان القيمة بخلاف المتولد كما في الغصب  
والعرق من الزيادة بين يدك في الغصب ان شاء الله تعالى هذا اذا زاد  
المبيع في يد المشتري شرافاً سداً فاما اذا انقص في يد فان كان النقصان  
بافه سماوية فانه لا يمنع الاسترداد وللبايع ان ياخذ مع ارش النقصان  
لان المبيع يتعاقباً سداً يضمن بالقبض كالمغصوب والقبض ورد عليه جميع  
اجزائه صار مضموناً لجميع اجزائه والاوصاف يضمن بالقبض وان كانت  
لا يضمن بالعقد كما في قبض الغصب وكذلك ان كان النقصان بفعل المبيع  
لان هذا والنقصان بافه سماوية سواء وان كان النقصان بفعل المشتري  
وكذلك لانه لو اسقص بغير صنعه كان مضموناً عليه فبصنعه اولى وان  
كان بفعل اجنبى فالبايع بالخيار ان يشأ اخذ الارش من المشتري والمشتري  
يرجع به على الخاني وان شأ اتبع الجاني وهو لا يرجع على المشتري كما  
في الغصب لانه لما اخذ فائمة النقصان من المشتري فقد قرر ملكه في ذلك  
الجزء ومن وقت البيع فبئز ان الجناية حصلت على ملكه متقرر له فيرجع عليه

اذا انقص في يد المشتري

ما ثبت بطريق التبيين



والاجنبى لم يملك فلا يرجع ولو قتلته اجنبى فليس له ان يضم المشتري قيمته  
 حاله ولا سبيل له على القاتل ورجع المشتري على عاقله القاتل قيمته في  
 ثلث سنين فلو قتلها من البيع وبين الغصب فانه لو قتل المصوب في يد  
 الغاصب قاتل فاما ملك بالخيار ان يضم الغاصب قيمته حاله والغاصب  
 يرجع على عاقله القاتل في ثلث سنين وان شاخص عاقله القاتل قيمته  
 في ثلث سنين وهو لا يرجعون على الغاصب ووجه الفرق ان الاجنبى جنى  
 على ملك المشتري لانه ملك المبيع بالقبض ويقرر ملكه فيه بلجنايته لا على  
 ملك البائع فلا يملك البائع تضمينه بخلاف الغصب فان الغاصب لا يملك  
 المصوب الا بتضمين المصوب منه اياه فقبله لا يملك له فيه فكان  
 القتل جناية على ملك المالك والقتل جناية على ملكه ايضا فكان له خيار  
 التضمن وان كان النقصان بفعل البائع لاسى على المشتري لانه صار مشتريا  
 بفعله حتى انه لو هلك المبيع في يد المشتري ولم يوجد منه حبل من حبل البائع  
 يهلك على البائع وان وجد منه حبل من حبل ينظر ان هلك من سره جناية  
 البائع لا ضمان على المشتري ايضا لانه صار مشتريا بفعله وان هلك من  
 سره جناية البائع فعلى المشتري ضمانه كمن طرح منه حصه النقصان  
 بالجناية لان استرداده بالقتل وكذلك لو حفر البائع بئر فوقه فيه  
 ومات لان ذلك في معنى القتل فيصير مشتريا له والله اعلم ولو كان  
 المبيع ثوبا فقطعه المشتري وخاطه قتيضا او بطنه وحشاه بطل حق  
 الشفع ويقرر عليه قيمته يوم القبض والاصل في هذا ان المشتري اذا  
 احدث في المبيع صنفا واحدا الغاصب في المصوب لا يقطع حق المالك  
 بطل حق الشفع ويقرر حقه في ضمان القيمة او المثل كما اذا كان المبيع وطنا  
 فغزله او غسلا فغسله او حنطة فطحنها او ثوبا فغصمه او ساجده

قطع وخاط

فبنى

فبنى عليها او ساجده فطحنها وشواها او وطحنها وخودك وانما كان كذلك  
 لان القبض في البيع الفاسد كقبض الغصب الا ترى ان كل واحد منهما مضمون  
 الردحان القيمة قيامه ومضمون القيمة او المثل حال ماله فكل ما  
 يوجب انقطاع حق المالك هناك يوجب انقطاع حق البيع للبائع فاما  
 ولو كان المبيع ثوبا فصبغه المشتري بصنع يزد من الاحمر والاصفر والحنما  
 ذكر العرخي انه ينقطع حق البائع عند القيمة وروى عن محمد بن عبد الله ان  
 البائع بالخيار ان شاخذ واعطاه فزاد الصنع فيه وان شاخصه قيمته  
 وهو الصحيح لان القبض يحكم البيع الفاسد كقبض الغصب ثم الجواب في  
 الغصب هكذا ان المالك بالخيار ان شاخذ الثوب واعطاه الغاصب فزاد  
 زاد الصنع فيه وان شاخصه قيمته فكذلك هذا والله اعلم ولو كان  
 المبيع ارضا فبنى عليها بطل حق الشفع عند اي حيفه رحمه الله وعلى المشتري  
 ضمان قيمتها وقت القبض وعند ما لا يبطل وسقط البناء وجه قولها ان  
 هذا القبض معتبر بعض الغصب ثم هناك يقض البناء فكذلك اها هنا  
 ولا ان البناء يفسد حق الشفع بالاجماع وحق البائع فوق حق الشفع بدليل  
 ان الشفع لا يأخذ الا بقصا والبائع يأخذ من غير قصا ولا رضا فلما يقض حق  
 الشفع فحق البائع اولى وجه قول اي حيفه رحمه الله انه لو ثبت للبائع  
 حق الاسترداد لكان لا تخلوا اما ان تسترده او بدون البناء لا سبيل له  
 الثاني لانه لا يمكن ولا سبيل له الاول لان البناء من المشتري فصرف حصل  
 بتسليط البائع وانه منع القبض كصرف البيع والهبة وخودك بخلاف  
 الغصب والسفعة لان هناك لم يوجد التسليط على البناء وكذا لا يمنعان  
 بقض البيع والهبة وخودك بخلاف الغصب والسفعة لان هناك لم يوجد  
 التسليط على البناء وكذا لا يمنعان بقض البيع والهبة ومنها ان الثابت بالبائع  
 الفاسد ملك مضمون بالقيمة او بالمثل لا بالمسمى بخلاف البيع الصحيح لان

معا فيه ولا يقطع به حق المالك للغصب

صبغه احمر

بني والارض

البناء يفسد حق الشفع

ومن صفات طين



العقد هو الموجب الاصل في البياعات لانها هي مثل المبيع في المالمية  
 الا انه يعدل عنها الى المتسمى اذا صححت التسمية فاذا لم يصح وجب المصير  
 الى الموجب الاصل خصوصاً اذا كان الفساد من قبل المسمى لان التسمية  
 اذا لم يصح لم تثبت المسمى فصار كانه باع وسكت عن ذكر المسمى ولو كان  
 كذلك كان بيع قيمة المبيع لان البيع مبادله المال بالمال فاذا لم يذكر  
 البديل صريحاً صارت القيمة او المثل مذكوراً دلاله فكان بيعاً بقيمة المبيع  
 او بمثله ان كان من قبل الامثال ومنها ان يهدى الملك بعيد المشتري او يهدى  
 نصراً فليس فيه انتفاعاً بعين المملوك بخلاف ما بين اصحابنا كالمبيع والهبة  
 والصدقة والاعتاق والتدبير والكتابة والترهيز والاجارة وخوذلك  
 مما ليس فيه انتفاعاً بعين المبيع واما التصرف الذي فيه اسفاح بعين المملوك  
 كاكل الطعام ولبس الثوب وزكوت الدابة وسكنى الدار والاستمتاع  
 بالجارية فالصحيح انه لا اجل لان الثابت بهذا البيع ملك جديد والمالك  
 الجديد لا ينفذ اطلاق الاسفاح لانه واجب الرقوع وفي الاسفاح به يقرر  
 له وفيه تقرير الفساد ولهذا لم يهدى الملك قبل القبض لحدوثه عن يده  
 بالتسليم على ما ذكره في موضعه ان شاء الله تعالى ولو كان المشتري ادارا  
 لا ثبت له انتفاع فيها حق الشفعة وان كان بعيد الملك للمشتري لان حق البايع  
 لم ينقطع والشفعة انما يجب بانقطاع حق البايع لا بثبوت الملك للمشتري  
 الا ترى من اقرب مبيع دان من فلان وفلان من كسرت الشفعة وان لم تثبت  
 الملك للمشتري لا ينقطع حق البايع باقراره وهاهنا حق البايع غير منقطع  
 فلا تثبت الشفعة حتى لو وجد ما يوجب انقطاع حقه حب الشفعة ولو  
 بيعت دار يحب الدار المشتراه شراً فاسداً ثبت الشفعة لان هذا الشرا  
 صحيح فيوجب انقطاع حق البايع فثبتت الشفعة والله اعلم ولو وطى الجارية  
 المشتراه شراً فاسداً فان لم يعلمها فلا حد عليه قبل الفسخ وان فسخ العقد

التصرف الذي فيه  
 انتفاع بعين المبيع  
 لا محل للمشتري

لا تثبت الشفعة في البيع

ولو طوى الجارية  
 المشتراه

فحيلة

فعلية العقر وان اعلفها وصنعت قيمته الجارية ففي وجوب العقر واثبات  
 على ما ذكرنا واما شرائطه فاثبات احدهما القبض فلا يثبت الملك قبيل  
 القبض لانه واجب الفسخ رفقاً للفساد وفي وجوب الملك قبل القبض  
 الفساد لانه اذا ثبت الملك قبل القبض يجب على البايع تسليمه الى المشتري  
 وفي التسليم تقرير الفساد واجبات رفع الفساد على وجه فيه رفع الفساد  
 متناً وقراً الثاني ان يكون القبض باذن البايع فان قبض بغير اذنه اضراراً  
 يثبت الملك بان يقام عن القبض او قبض بغير محضر منه من غير اذنه فان لم ينهه  
 ولا اذن له بالقبض صرحنا بقصد حصة البايع ذكره التبادلات انه ثبت  
 الملك وذكر الكرخي في الرواية المشهورة انه لا يثبت وجه رواة التبادلات  
 انه اذا قبضه بغيره ولم ينهه كان ذلك ادناً منه في القبض دلاله نعم ان  
 العقد السابق دلاله الاذن بالقبض لانه تسليط له على القبض فكان  
 دليل الاذن بالقبض والادنى بالقبض قد يكون صريحاً وقد يكون دلاله كافي  
 باب الهبة اذا قبض الموهوب له حضر الواهب فلم ينهه صح قبضه كذا  
 هاهنا وجه الرواية المشهورة ان الاذن بالقبض لم يوجد نصاً ولا سبيل  
 الى اثباته بطريق الدلالة لما ذكرنا ان القبض تقرير الفساد فكان الاذن  
 بالقبض ادناً بما فيه تقرير الفساد ولا يمكن اثباته بطريق الدلالة وبه  
 يبين ان العقد الفاسد لا يقع تسليطاً على القبض لوجود المانع من القبض على  
 ما بيننا بخلاف الهبة لان هناك لا مانع من القبض فامكن اثباته بطريق  
 الدلالة ما دام المجلس قائماً واما شرط المجلس لان القبض في الهبة يمتثل له  
 الترتيب فيشترط له المجلس كما يشترط للقبول والله اعلم واما البيع الباطل  
 فهو كل بيع فاته شرط من شرائط انعقاد من الاهلية والمحلته وغيرهما  
 وقد ذكرنا جملة ذلك في صدر الكتاب ولا حكم لهذا البيع اضراراً لان الحكم  
 للموجود ولا وجود لهذا البيع الا من حيث الصورة لان التصرف الشرعي لا

في البيع الفاسد

احكام البيع الباطل



وجود له بدون الاملية والمحلية شرعا كما لا وجود للمصرف الحقيقي  
 الامر الاهل في المحل حقيقة وذلك خوفا من الميتة والدم والعدو والبوك  
 وبيع الملاءمة والمضامين وكل مال ليس مال ذكايه صيد الحرم والاحرار  
 لانه منزله الميتة وكذا بيع الحرم لانه ليس مال وكذا بيع ام الولد  
 والمدبر والمكاتب والمستسعي لان ام الولد حرة من وجه وكذا المدبر  
 فلم يكره الا مطلقا والمكاتب حر يدا فلم يكن مالا على الاطلاق والمستسعي  
 عند ابي حنيفة منزله المكاتب وعند ما حر عليه دين وكذا بيع الخمر  
 من المسلم لانه ليس مال في حق المسلم وكذا بيع الخمر لانه ليس متقومة  
 في حق المسلم لان الشريعة استقطت تقويمها في حق المسلمين حيث اعانها عليهم  
 في بطل ولا ينعقد لانه لو انعقد اما ان ينعقد بالمسعى واما ان ينعقد بالقيمة  
 لا يسيل في الاول لان السنية لم يصح ولا يسيل في الثاني لانه لا قيمة له اذ  
 المتقومة بغيره على العزة والشرع اهان المسعى على المسلم وكيف ينعقد  
 بغيره ولا قيمة له واذا لم ينعقد بغيره ضرورة ومن مشاغلنا من فصل  
 في بيع الخمر تفصيلا فقال ان كان الثمن دينارا باعها بدرهم فالبيع  
 باطل وان كان عينا باعها بثوب وخوف فالبيع فاسد في حق الثوب  
 وينعقد بقيمة الثوب لان مقصود العاقد ان يملك الخمر فليس هو تملك الخمر  
 لانها لا تصلح للملك والتملك في حق المسلم مقصودا بملك الثوب  
 وتملكه لان الثوب يصلح مقصودا بالتملك والتملك فالسنية  
 ان لم تظهر في حق الخمر تظهر في حق الثوب ولا مقابل له فيصير كان السني  
 باع الثوب ولم يذكر الثمن فينعقد بقيمة خلاف ما اذا كان الثمن دينارا  
 لان الثمن يكون في الذمة وماله الذمة لا يكون مقصودا بنفسه بل يكون  
 وسيلة الى المقصود فتصير الخمر مقصودة بالتملك والتملك فينبط لصله  
 واما بيع العبد بالخمر والخمر فلا ينعقد بغيره ولا ينعقد بقيمة العبد لان

الاشياء التي يبيعها باطل

في بيع الخمر من المسلم باطل  
 في بيع الخمر من غير المسلم

في بيع العبد بالخمر باطل  
 في بيع العبد بقيمة الخمر

لا يصح بيع الخمر  
 لانها لا تصلح للملك  
 العاقد يملك الخمر

العبد مال متقوم وكذا الخمر والخمر يبيع في حق اهل الذمة والخمر مال في  
 حقنا الا انه لا قيمة لها شرعا فاذا جعل الخمر والخمر متقوما فقد ذكر  
 ما هو مال وكون الثمن مالا في الجملة او مرغوبا فيه عند الناس حيث لا  
 يتوخذ مجانا بلا عوض يكفي لان عقد العقد لان البيع مبادلة المال بالمال  
 او مبادلة شيء مرغوب بشيء مرغوب الا ان كون المعقود عليه متقوما  
 شرط لان العقد وقد وجد وكذا بيع العبد بالمدر وام الولد والمكاتب  
 والمستسعي لان هذه الاموال في الجملة مرغوبة فيها فينعقد العقد  
 بقيمة العبد وكذا بيع العبد ما رعى الله في ارضه من الكلا او ما يشرب  
 من ماء يره لان المذكور متقوما لانه مباح غير مجهول وكذا  
 هو مجهول ايضا فان عقد بوصف الفساد بقيمة المبيع واختلاف مشاغلنا  
 في بيع العبد بالميتة والدم قال عامة من مطلق وقال بعضهم يفسد الصحيح  
 انه يبطل لان المسمى بما ليس مال اصلا وكون الثمن مالا في الجملة شرط  
 لان العقد وكذا اختلفوا فيما اذا مال بيعت بغيره من قال بعضهم يبطل والله  
 ذهب الغرض من اصحابنا وقال بعضهم يفسد ولا يبطل كالموابع ونسجت  
 عن ذكر الثمن وقد ذكرنا واحد كل واحد من القولين فيما تقدم اذا  
 باع مالا بما ليس مال حتى يبطل البيع فقبض المشتري المال بادل المبيع هل  
 يكون مضمونا عليه او يكون امانا اختلف المشايخ فيه قال بعضهم كون  
 امانا لانه مال قبضه باذن صاحبه في عقد وجده لا معنى في الحق  
 العقد بالعدم وبقي اذنه بالقض وقال بعضهم كون مضمونا عليه لان القبض  
 على حكم هذا البيع لا يكون دون المقبوض على سائر العقد وذلك مضمون  
 في هذا او لا اما البيع الموقوف فهو بيع مال الغير بغير اذن صاحبه وهو  
 المسمى ببيع الفضولي ولا حكم له يعرف كالحال الاحتمال الاجازة والرد من  
 المالك فيوقف في الجواب في الحال لان كون التوقف حكما شرعيا وقد

الخمر مال في حقنا لكن  
 لا قيمة لها شرعا

حكم ببيع الفضولي  
 المستحق الموقوف



ذكرنا حكم تصرفات الفضولي ما ينطل منها وما يتوقف فيما تقدم  
والله الموفق . واما بيان ما يرفع حكم البيع فنقول وبالله  
التوفيق حكم البيع نوعان نوع يرتفع بالفسخ وهو الذي يقوم برفعه  
احد العادين وهو حكم كل بيع غير لازم كالبيع الذي فيه احد التجارات  
الرابع والبيع الفاسد ونوع لا يرتفع الا بالاقالة وهو كل حكم كل  
بيع لازم وهو البيع الصحيح الخالي عن العجز والاحكام في الاقاله في مواضع  
في بيان اركان الاقاله وفي بيان ما منه الاقاله وفي بيان شرائط صحة  
الاقالة وفي بيان حكم الاقاله ان ركنها من اركان البيع من احد العادين  
والقبول من الاخر فاذا وجد الاجاب من احدهما والقبول من الاخر لفظ  
بدل عليه فقد تم الركن لتمام الكلام في ضيغة اللفظ الذي يتعدى الركن  
فنقول لا خلاف انه يعتقد للفظين بعبرتهما عن الماضي بان يقول احدهما  
اقلت ويقول الاخر قبلت او رضيت او هويت وخود ذلك وهل يعتقد  
للفظين بعبرتهما عن الماضي وعن المستقبل بان قال احدهما لصاحبه  
اقلت فيقول اقلتك او قال له حينك فيقول فيقول اقلت قال ابو حنيفة  
وابو يوسف يعتقدان في الزكاح وقال محمد لا يعتقد الا للفظين بعبرتهما  
عن الماضي كما في البيع وجه قوله ان ركن الاقاله هو الاجاب والقبول  
ركن البيع ثم ركن البيع لا يعتقد الا للفظين بعبرتهما عن الماضي فكذلك ركن  
الاقالة ولها الفرق بين الاقاله وبين البيع وهو ان لفظه للاستقبال  
للمساومة حقيقة والمساومة في البيع معتادة فكانت اللفظة محمولة  
على حقيقتها فلم يقع اجابا بخلاف الاقاله لان هناك لا يمكن حمل اللفظة  
على حقيقتها لان المساومة فيها ليست بمعتادة فتحمل على الاجاب ولهذا  
حملنا على الاجاب في الزكاح كذلك هذا واما ما يسهل الاقاله وعملها  
فقد اختلف اصحابنا في مايتها قال ابو حنيفة رحمه الله الاقاله فسخ

احكام الافاق

اركان الاقاليم

للاقاله في مسجح هو المعاول  
ملح حلاوة هو في الت

في حق العاقدين بيع جديد في حق ثالث سواء كان قبل القبض أو بعده  
وروى عن أبي يوسف أنها فسخ قبل القبض بيع بعده وقال أبو يوسف رحمه  
الله أنها بيع جديد في حق العاقدين وغيرهما إلا أن لا يمكن أن يجعل سعة  
فمجعل فسحا وقال محمد أنها فسخ إلا أن لا يمكن أن يجعل فسحا فمجعل سعة  
للضرورة وقال زفر رحمه الله أنها فسخ في حق الناس كافة وجه قوله  
أن الأقالمة في اللغة عبارة عن الرفع يقال في الدعاء اللهم اقل عشرين أي  
ارفعها وفي الحديث من قال ناديا أقاله الله عشرين يوم القبة وعن  
النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال أقيلو أذوي الهيات عشرين أي في حد  
والأصل أن معنى الصرف شرعا ما ينهي عنه اللفظ لغة ورفع العقد  
فسخه ولا أن البيع والأقالمة اختلفا أسما فمختلفان حكما هذا هو الأصل  
وإذا كانت رفعا لا تكون سعة لأن البيع إثبات والبيع رفع وبهنا تنافي  
فكانت الأقالمة على هذا المقرر فسحا محضا فظهر في حق الناس كافة  
وجه قوله محمد أن الأصل فيها الفسخ لما قال زفر لا أنه إذا لم يمكن أن يجعل  
فسحا فمجعل سعة للضرورة وجه قول أبي يوسف أن معنى البيع هو تبادل  
المال بالمال وهو أخذ بدل وإعطاء بدل وقد فكت الأقالمة بيعا  
معنى لوجود معنى البيع فيها والعبر بالمعنى لا بالصورة ولهذا أعطى حكم  
البيع في كثير من الأحكام على ما ذكرنا وكذا اعتبر سعة في حق الثالثة عند  
أي حيفه وجه قول أبي حنيفة في مقرر معنى الفسخ ما ذكرناه لرفعه ورفع  
لغة وشرعا ورفع الشيء فسخه وأما مقرر معنى البيع فيه فذكرنا لا في  
يوسف أن كل واحد منها يأخذ رأس مال به بدل وهذا معنى البيع إلا أنه  
لا يمكن أن يطهر معنى البيع في الفسخ في حق العاقدين للشك في طهره في حق  
الثالث فمجعل فسحا في حقها سعة في حق ثالث وهذا ليس بممتنع ألا ترى أنه  
لا ممتنع أن يجعل الفحل الواحد من شخص واحد طاعة من وجه مفضيه من وجه

للاقاله في مسجح هو المعاول  
ملح حلاوة هو في الت

للاقاله في مسجح هو المعاول  
ملح حلاوة هو في الت



فنسحب من اوله والى ليل عليه انها تقع من غير تسمية الثمن ولا صحة البيع من  
 غير تسمية الثمن وتسمية هذا الاختلاف اذا عايناه ولم يسميا الثمن الاول او  
 سميما زايك على الثمن الاول او انقص من الثمن الاول او سميما جنسا اخر سوى  
 الجنس الاول قال او كثر او اجلا الثمن الاول قاله على الثمن الاول  
 في قول اي حيفه رحمه الله وتسمية الزيادة والنقصان والاجل والجنس  
 الاخر باطله سوى كانت الاقوال قبل القبض او بعد البيع والمنقول  
 او غير منقول لانها تقع في حق العاقدين والفسخ يقع العقد والعقد وقع  
 بالثمن الاول فيكون فسخه بالثمن الاول صريحا لانه فسخ ذلك  
 العقد وحكم الفسخ لا يختلف فيما قبل القبض وما بعده وبين المنقول  
 وغير المنقول وينبطل تسمية الزيادة والنقصان والجنس الاخر والاجل  
 وبقي الاقوال صحيحة لان الحلاق هذه الاشياء لا يؤثر في الاقوال لان الاقوال  
 لا يطلها الشروط الفاسدة بخلاف البيع لان الشرط الفاسد انما  
 يؤثر في البيع لانه يمكن ان يافيه والاقوال تقع البيع فلا يتصوره كمن  
 الربا فيه فهو الفرق بينهما وفي قول اي يوسف رحمه الله ان كان بعد  
 القبض فالاقوال على ما سميما لانها بيع جديد كانه بائنه منه ابتداء وان  
 كان قبل القبض والبيع عقارا فكذلك لانه يمكن جعله بيعا لان بيع  
 العقار قبل القبض جائز عنده وان كان منقولا فالاقوال فسخ لانه لا يمكن  
 جعلها بيعا لان بيع المنقول قبل القبض لا يجوز وروى عن اي يوسف  
 ان الاقوال بيع على كل حال فلو ما لا يجوز بيعه لا يجوز اقالته فعلى من  
 الرواية لا يجوز الاقوال في المنقول قبل القبض عنده لانه لا يجوز بيعه  
 وعند محمد رحمه الله ان كان قبل القبض فالاقوال على الثمن الاول  
 وينبطل تسمية الزيادة على الثمن الاول والجنس الاخر والنقصان والاجل  
 ويمنع فسخا كما قاله ابو حنيفة لانه لا يمكن جعلها قبل القبض بيعا الثمن

لا اقاله لا يطلها الشروط  
 الفاسد

بيع المبيع قبل القبض لا يجوز عنده منقولا كان او عقارا وان كان بعد  
 القبض فان بقا لا من غير تسمية الثمن اصلا او سميما الثمن الاول من غير  
 رواية ولا نقصان او نقصا عن الثمن الاول فالاقوال على الثمن الاول وبطل  
 تسمية النقصان ويكون فسخا ايضا كما قال ابو حنيفة رحمه الله لانها  
 فسخ في الاصل ولا مانع من جعلها فسخا فتجعل فسخا وان بقا لا على الزيادة  
 او على الثمن الاول او على جنس اخر سوى جنس الثمن الاول قل او كثر  
 فالاقوال على ما سميما ويكون بيعا عنده لانه لا يمكن جعلها فسخا ما هنا  
 لان من شأن الفسخ ان يكون بالثمن الاول واذا لم يمكن جعلها فسخا فجعل بيعا  
 بما سميما بخلاف ما اذا عايناه على انقص من الثمن الاول ان الاقوال تكون  
 بالثمن الاول عنده وتجعل فسخا ولا يجعل بيعا عنده لانها تكتسب عن غير  
 الثمن وذلك نقض الثمن والمركوب عن النقص لا يكون اعلا من النقص على  
 عن الثمن وهناك جعل فسخا لا بيعا فيها هنا اول والله اعلم بالصواب  
 وعلى هذا يخرج ما اذا كان المشتري اذ ارادها شفع فقضى له بالشفعة  
 ثم طلب منه المشتري ان يسلم الشفعة بزيادة على الثمن الاول او الجنس اخر  
 ان الزيادة باطله وكذا تسمية الجنس الاخر عنده اي حيفه ومحمد وزفر  
 لانه لما قضى للشفيع بالشفعة فقد استقلت الصفقة اليه بالثمن الاول  
 فالسليم بالزيادة على الثمن الاول او الجنس اخر كقول اقاله على الزيادة  
 على الثمن الاول او على جنس اخر فبطل التسمية وبطل التسليم بالثمن الاول  
 عندهما وانما اتفق جوابهما هنا على اصل محمد لانه لا يرى جواز بيع العقار  
 قبل القبض فسقي فسخا على الاصل وعنده اي يوسف الزيادة صحيحة وكذا  
 تسمية جنس اخر لان الاقوال عنده بيع ولا مانع من جعلها بيعا فسقي بيعا  
 على الاصل ولو بقا لا البيع في المنقول ثم ان البائع باعه من المشتري  
 ثانيا قبل ان يسرده من يده لجوز البيع وهذا يطرده على اصل اي حيفه ومحمد



وَزُفْرًا مَا عَلَى أَصْلٍ زُفْرٍ فَلَا نَقَالَهُ فَسَخَّ مَطْلُوقٌ فِي حَقِّ الْكُلِّ وَعَلَى أَصْلٍ  
 أَيْ حَنِيفَةٍ رَحِمَهُ اللَّهُ فَسَخَّ فِي حَقِّ الْعَاقِدِينَ وَالْمُشْتَرِي إِذَا عَاقَدَ مِنْ  
 وَعَلَى أَصْلٍ مُحَمَّدٍ فَسَخَّ عِنْدَ عَدَمِ الْمَانِعِ مِنْ جَعْلِهِ فَسَخًا وَلَا مَانِعَ هَاهُنَا مِنْ جَعْلِهِ  
 فَسَخًا لِأَنَّهُ بَيْعُ الْمُبِيعِ الْمَنْقُولِ قَبْلَ الْقَبْضِ لَا جُوزَ فَكَانَتْ الْأَقَالَةُ فَسَخًا عِنْدَهُمْ  
 فَلَمْ يَكُنْ هَذَا بَيْعُ الْمُبِيعِ الْمَنْقُولِ قَبْلَ الْقَبْضِ فَحَازَ وَأَمَّا عَلَى أَصْلٍ أَيْ يَوْسُفَ  
 فَلَا يَطْرُدُ لِأَنَّهُ قَالَهُ عِنْدَهُ بَعْدَ الْقَبْضِ بَيْعٌ مَطْلُوقٌ عِنْدَهُ وَسِعَ الْمُبِيعُ الْمَنْقُولُ  
 قَبْلَ الْقَبْضِ لَا جُوزَ بِلَا خِلَافٍ بَيْنَ أَصْحَابِنَا فَكَانَ هَذَا الْفَصْلُ حُجَّةً عَلَيْهِ  
 إِلَّا أَنْ يَثْبُتَ عِنْدَ الْخِلَافِ فِيهِ وَلَوْ بَاعَهُ مِنْ غَيْرِ الْمُشْتَرِي لَا جُوزَ وَعَلَى أَصْلٍ  
 أَيْ حَنِيفَةٍ وَأَيْ يَوْسُفَ يَطْرُدُ أَمَّا عَلَى أَصْلٍ أَيْ يَوْسُفَ فَلَا نَقَالَهُ بَعْدَ  
 الْقَبْضِ بَيْعٌ جَدِيدٌ فِي حَقِّ الْعَاقِدِينَ وَعِنْدَهُمَا الْأَلْمَانِعُ وَلَا مَانِعَ مِنْ جَعْلِهَا  
 بَيْعًا هَاهُنَا لِأَنَّا لَوْ جَعَلْنَاهَا بَيْعًا لَا يَنْقُضُ الْأَقَالَةَ لِأَنَّهَُا حَصَلَتْ بَعْدَ  
 الْقَبْضِ فَتَجْعَلُ بَيْعًا فَكَانَ هَذَا بَيْعُ الْمُبِيعِ الْمَنْقُولِ قَبْلَ الْقَبْضِ فَلَمْ يَجْزِ وَأَمَّا عَلَى  
 أَصْلٍ أَيْ حَنِيفَةٍ فَهِيَ وَأَنْ كَانَتْ فَسَخًا لِحُزْنِ حَقِّ الْعَاقِدِينَ فَأَمَّا فِي حَقِّ غَيْرِهِمَا  
 فَهِيَ بَيْعٌ وَالْمُشْتَرِي غَيْرُهُمَا فَكَانَ بَيْعًا فِي بَيْعِهِ فَيَكُونُ بَيْعُ الْمُبِيعِ قَبْلَ الْقَبْضِ  
 وَأَمَّا عَلَى أَصْلٍ مُحَمَّدٍ وَزُفْرٍ فَلَا يَطْرُدُ لِأَنَّهُ عِنْدَ زُفْرٍ فَسَخَّ فِي حَقِّ الْعَاقِدِينَ  
 وَغَيْرِهِمَا وَعِنْدَ مُحَمَّدٍ لَا أَصْلَ فِيهَا فَسَخَّ الْمَانِعِ وَلَمْ يَوْجَدْ الْمَانِعَ فَبَقِيَ فَسَخًا  
 فِي حَقِّ الْكُلِّ فَلَمْ يَكُنْ هَذَا بَيْعُ الْمُبِيعِ الْمَنْقُولِ قَبْلَ الْقَبْضِ فَجُوزَ وَأَنْ كَانَ الْمُبِيعُ  
 غَيْرَ مَنْقُولٍ وَالْمُسْتَلْ بِهَا جَازِيَةً مِنْ غَيْرِ الْمُشْتَرِي أَيْضًا عَلَى أَصْلٍ أَيْ حَنِيفَةٍ  
 وَأَيْ يَوْسُفَ وَكَذَا قِيَاسُ أَصْلٍ مُحَمَّدٍ لِأَنَّهُ أَصْلُهُ الْأَقَالَةُ بَيْعٌ فِي حَقِّ الْكُلِّ  
 إِلَّا أَنْ لَا يَكُنْ هَاهُنَا بِكُلِّ مَا قُلْنَا وَعَلَى أَصْلٍ أَيْ حَنِيفَةٍ بَيْعٌ فِي حَقِّ الْعَاقِدِينَ  
 فَكَانَ هَذَا بَيْعُ الْمُبِيعِ الْعَقَارِ قَبْلَ الْقَبْضِ وَانْدَاجَازٍ عِنْدَهُمَا عِنْدَ مُحَمَّدٍ فَسَخًا  
 عِنْدَ التَّعَدُّدِ وَلَا يَحْدُرُ هَاهُنَا لِأَنَّهُ حَصَلَتْ بَعْدَ الْقَبْضِ عَلَى الثَّمَرِ الْأَوَّلِ  
 مَقْبُوتٌ فَسَخًا فَلَمْ يَكُنْ هَذَا بَيْعُ الْمُبِيعِ قَبْلَ الْقَبْضِ بَلْ بَيْعُ الْمُسَوَّخِ فِيهِ الْبَيْعُ قَبْلَ

فَيَسْئَلُ

الْقَبْضِ وَهَذَا جَائِزٌ عِنْدَهُ مَنْقُولًا كَانَ أَوْ غَيْرَ مَنْقُولٍ وَعِنْدَ زُفْرٍ فَسَخَّ عَلَى  
 الْأَقَالَةِ فَلَمْ يَكُنْ بَيْعُ الْمُبِيعِ الْمَنْقُولِ قَبْلَ الْقَبْضِ فَجُوزَ وَعَلَى هَذَا تَخْرُجُ  
 مَا إِذَا اشْتَرَى دَارًا وَلَهَا شَفِيعٌ فَسَلِمَ الشَّفِيعَةُ ثُمَّ قَالَهُ الْبَيْعُ أَوْ اشْتَرَاهَا  
 وَلَمْ يَكُنْ لَهَا شَهَادَةٌ أَوْ بَقِيََتْ لَهَا شَهَادَةٌ أَوْ قَالَهُ الْبَيْعُ فَإِنْ اشْتَفَعَ بِأَخْذِهَا  
 بِالشَّفِيعَةِ عِنْدَ أَيْ حَنِيفَةٍ وَأَيْ يَوْسُفَ لِأَنَّهُ قَالَهُ بَيْعٌ جَدِيدٌ أَوْ حَقٌّ  
 عَلَى أَصْلٍ أَيْ يَوْسُفَ وَلَا مَانِعَ مِنْ جَعْلِهَا بَيْعًا وَعَلَى أَصْلٍ أَيْ حَنِيفَةٍ بَيْعٌ فِي حَقِّ  
 غَيْرِ الْعَاقِدِينَ وَالشَّفِيعِ غَيْرُهُمَا فَيَكُونُ بَيْعًا فِي حَقِّهِ فَسَخًا وَأَمَّا عَلَى قِيَاسِ  
 أَصْلٍ مُحَمَّدٍ وَزُفْرٍ لَا يَثْبُتُ حَقُّ الشَّفِيعَةِ لِأَنَّهُ فَسَخَّ مَطْلُوقٌ عَلَى أَصْلٍ زُفْرٍ وَعَلَى أَصْلٍ  
 مُحَمَّدٍ فَسَخَّ مَا أَمْسَكَ هَاهُنَا مِنْ حَقِّ الشَّفِيعَةِ تَعَلُّقُ بِالْبَيْعِ لَا بِالْفَسْخِ كَالرَّدِّ  
 بِحَقِّ الْكُسْطِ وَالرُّوْبَةِ وَلِخُذِّ ذَلِكَ وَلَوْ تَقَالَى لَمْ يَوْجَدْ الْمَانِعَ الْمُبِيعُ الْمُبْتَدِئُ  
 قَبْلَ الْأَسْتِزَادِ وَقَبْلَهُ الْمُشْتَرِي جَازَتْ الْهَبَةُ وَمَذَكَ الْمُشْتَرِي وَلَا يَفْسَخُ  
 الْأَقَالَةَ وَأَوْ كَانَ هَذَا بَيْعُ الْبَيْعِ لَا جُوزَ الْهَبَةِ وَفَسَخَ الْبَيْعَ بَازٍ وَهَبَ الْمُشْتَرِي  
 الْمُبِيعَ قَبْلَ الْقَبْضِ مِنَ الْبَايَعِ وَقَبْلَهُ الْبَايَعُ وَهَذَا بِشَكْلِ عَلَى أَصْلٍ أَيْ يَوْسُفَ  
 لِأَنَّهُ أَجْرِي الْأَقَالَةَ بَعْدَ الْقَبْضِ مُحَرَّرِي الْبَيْعِ وَلَوْ كَانَتْ كَذَلِكَ لَمَا حَازَتْ الْهَبَةُ  
 وَلَوْ كَانَتْ فَسَخًا لِأَقَالَةِ كَمَا كَانَتْ فَسَخًا لِلْبَيْعِ ثُمَّ الْفَرْقُ عَلَى أَصْلٍ مِنْ جَعْلِهَا فَسَخًا  
 ظَاهِرًا لِأَنَّهُ فَسَخَّ لَا يَحْتَمِلُ الْإِنْشَاءَ فَلَا يُمْكِنُ جَعْلُ الْهَبَةِ مَجَازًا عَنْ أَقَالَةِ الْبَيْعِ  
 وَلَوْ كَانَ الْمُبِيعُ مَكِيلًا أَوْ مَوْزُونًا بَيْعَ مَكِيلَةٍ أَوْ مَوَازَنَةٍ فَتَقَالَى الْبَيْعُ  
 فَاسْتَرَدَّ الْبَايَعُ مِنْ غَيْرِ كَيْلٍ أَوْ زَنْ صَحَّ بَيْعُهُ وَهَذَا لَا يَطْرُدُ عَلَى أَصْلٍ أَيْ  
 يَوْسُفَ لِأَنَّهُ قَالَهُ قَبْلَ قَبْضِ الْمُبِيعِ أَوْ بَعْدَهُ ثُمَّ وَجَدَ الْبَايَعُ بِهِ عَيْبًا كَانَ  
 عِنْدَ بَايَعِهِ لَيْسَ لَهُ أَنْ يَرُدَّهُ عَلَيْهِ وَهَذَا عَلَى أَصْلٍ أَيْ حَنِيفَةٍ وَأَيْ يَوْسُفَ  
 رَحِمَهُمَا اللَّهُ يَطْرُدُ لِأَنَّهُ قَالَهُ عَلَى أَصْلٍ أَيْ يَوْسُفَ بَيْعٌ فِي حَقِّ الْكُلِّ وَتَحْلِي  
 أَصْلٍ أَيْ حَنِيفَةٍ بَيْعٌ فِي حَقِّ الْكُلِّ فَكَانَ بَيْعًا فِي حَقِّهِ فَيَصِيرُ كَأَنَّهُ اشْتَرَاهُ ثَانِيًا  
 أَوْ رَدَّهُ مِنَ الْمُشْتَرِي وَعَلَى أَصْلٍ مُحَمَّدٍ وَزُفْرٍ بِشَكْلِ لِأَنَّهُ قَالَهُ فَسَخَّ عَلَى أَصْلِهِمَا



فينبغي ان لا يمنع الرد ولو اشترى شيئا وقبضه قبل نقد الثمن ثم باعه  
 من اجنبي ثم تقايلا وعاد المبيع الى المشتري ثم ان يبعه اشتراه باقل  
 مما باعه من الثمن الاول قبل النقد لجوز وهذا على اصل اي حنفية واي  
 يوسف صحيح لان الاقالة على اصل اي يوسف بيع في حق العاقدين وغيرهما  
 وعلى اصل اي حنفية بيع في حقك والبائع الاول هاهنا ثالث فكانت  
 الاقالة بيعا في حقه كان المشتري الاول اشتراه ثانيا ثم باعه من يبعه  
 باقل من الثمن الاول قبل النقد وذلك جائز كذا هذا واما على اصل  
 وزفر فلا يطردها لان الاقالة فسخا فكانت اعادة الى قديم الملك  
 فينبغي ان يجوز واما شرط صحة الاقالة فمنها رضا المتقابلين اما على  
 اصل اي يوسف وظاهر لانها بيع مطلق والرضا شرط صحة البياعات  
 واما على اصل اي حنفية ومحمد وزفر فلا يفسخ العقد والعقد لم يفسخ  
 على الصحة الا براضيهما ايضا ومنها المجلس لما ذكرنا ان معنى البيع وجود  
 فيه فبشرط لها المجلس كما بشرط للبيع ومنها تقايض بدلي الصرف في اقاله  
 الصرف وهذا على اصل اي يوسف وظاهر وكذلك على اصل اي حنفية  
 رحمه الله لان مفسد التبدل انما وجب حقا لله تعالى الا ترى انه لا يفسق  
 باسقاط العبد والاقالة على اصله ان كانت فسخا في حق العاقدين ثم بيع  
 حدي في حق ثالث فكان حق الشرع في حكم ثالث يجعل بيعا في حقه واما  
 ان يكون المبيع محل الفسخ فباسباب الفسخ كالرد خيار الشرط والروية  
 والعيب عند اي حنفية وزفر رحمه الله تعالى فان لم يكن بازا زاد زيادة  
 تمنع الفسخ بهذه الاسباب لا يفسخ الاقالة عندهما وعند اي يوسف ومحمد هذا  
 ليس بشرط اما على اصل اي حنفية وزفر وظاهر لان الاقالة عندهما فسخ العقد  
 فلا بد ان يكون المحل للفسخ فاذا اخرج عن احتمال الفسخ خرج عن احتمال الاقالة  
 ضرورة واما على اصل اي يوسف فلا يفسخ بعد القبض بيع مطلق وهو بعد

شرائط صحة الاقالة

الزيادة تمنع الاقالة

الزيادة محتملا للبيع فبقي محتملا للاقالة وعلى اصل محمد وان كانت فسخا  
 لكن عند الامكان ولا امكان هاهنا لانا وجعلناها فسخا لم يصح وجعلناها  
 بيعا لصحت فبجعل بيعا لضرورة الصحة فلهذا الحق جواب محمد مع جواب اي  
 يوسف في هذا الفصل ومنها قيام المبيع وقت الاقالة فان كان هاهنا  
 وقت الاقالة لم يصح فاما قيام الثمن وقت الاقالة فليس بشرط ووجد  
 الفرق ان اقاله البيع رفعه فكان قيامها بالبيع وقيام المبيع بالمبيع لا  
 بالثمن لانه هو المعقود عليه على ان المعقود عليه لا على الثمن لا يترد على  
 المعقود المعين هو المبيع لا الثمن لانه لا يحتمل التعيين وان عيّن لانه اشتمل  
 في الدقة فلا يصور ان اراد العقد عليه دل ان قيام البيع بالمبيع لا الثمن فاذا  
 هلك لم يبق محل حكم البيع فلا يبقى حكمه فلا يصور الاقالة التي هي رفع حكم  
 البيع فلا يبقى حكمه فلا يصور الاقالة التي هي رفع حكم البيع في الحقيقة  
 واذا هلك الثمن محل حكم البيع قائم فصح الاقالة وعلى هذا يخرج ما اذا  
 تباعا عينا بدلا كالدراهم والدنانير عينا او لم يعينوا والفلوس والمكيل والنون  
 والعديد المتقارب الموصوف في اللغة ثم تقايلا انهما ان تقايلا والعين قائم  
 في يد المشتري صحت الاقالة سواء كان الثمن قائما في يد او هلك لقيام حكم  
 المبيع بقيام المعقود عليه وان تقايلا بعد هلاك العين لم يصح وكذا ان كانت  
 قائمة وقت الاقالة هلكت قبل الرد على البائع بطلت الاقالة سواء كان الثمن  
 قائما او هلك لان الاقالة فيها معنى البيع الا ترى ان بعد الاقالة وجب على  
 كل واحد منهما رد ما في يده على صاحبه فكان هذا البيع بعد الاقالة قبل  
 القبض هلاكه بعد البيع قبل القبض فانه يوجب بطلان البيع كذا  
 هذا سواء بقي الثمن او هلك لانه اذا لم يتعين فقيامه وهلاكه بطلان له  
 وكذلك لو كان المبيع عتيد وبقاضا ثم هلك كما تم تقايلا لانه لا يصح الاقالة  
 لما ذكرنا ان المعقود عليه اذا هلك لم يبق محل الفسخ بالاقالة وكذا لو كان

قيام المبيع بشرط  
وقت الاقالة



المبيع عبداً وتقابضاً ثم هلكاً ثم تقايلاً انه لا يصح الاقالة لما ذكرنا  
 ان المعقود عليه اذا هلك لم يبق محل الفسخ بالاقالة وكذا لو كان احدهما  
 هالكا وقت الاقالة والاخر قائماً وصحت الاقالة ثم هلك القائم قبل  
 الرد بطلت الاقالة لانه هلك المعقود عليه قبل القبض على ما بيننا  
 ولو بائعاً عينا بعين وتقابضاً ثم هلك احدهما في يد مشترهما ثم تقايلاً  
 صحت الاقالة وعلى المشتري الهالك قيمة الهالك ان لم يكن له مثل ومثله  
 ان كان له مثل فيسلمه الى صاحبه ويسترد منه العين لان كل واحد  
 منهما مبيع على حدة لقيام العقد بكل واحد منهما ثم خرج الهالك من ان  
 يكون قيام العقد به فيقوم بالآخر واذا بقي المبيع في محل الفسخ فيصح ان  
 يقول المبيع احدهما والاخر من اذ المبيع لا بد له من الثمن فاذا هلك احدهما  
 بعين الهالك الثمن والقائم للمبيع لما فيه من صحة العقد وفي القلت افساده  
 فكان النسخ اولى بمضي البيع ببقاء المبيع فاحتمل الاقالة وكذلك لو  
 تقايلاً والعينان قائمتان لم يملك احدهما بعد الاقالة قبل الرد لا يطل  
 الاقالة لان هلاك احدهما قبل الاقالة لما لم يمنع صحة الاقالة فهلاكها  
 بعد الاقالة لا يمنع بقاءها على الصحة من طريق الاولى لان البقاء استلزم من  
 الابتداء وهذا بخلاف بيع العرض بالعرض انه لا ينعقد باحد العوضين  
 ابتداءً واذا انعقد بهما ثم هلك احدهما قبل القبض يبطل البيع لان البيع  
 مبادلة المال بالمال فلا ينعقد باحد البدلين ويبطل بهلاك احدهما  
 الغرضين قبل القبض لان كل واحد من العرضين مبيع وهلاك المبيع قبل  
 القبض يبطل البيع فاما الاقالة فرفع البيع فيستدعي بقاء حكم البيع وقد  
 بقي مبيعاً بقاء احدهما وعلى هذا يخرج اقالة المسلم قبل قبض المسلم فيه  
 انها جائزة سواء كان رأس المال عيناً او ديناً وسواء كان قائماً في يد  
 المسلم فيه او هالكا لان المبيع هو المسلم فيه وانه قائم وهذا لان المسلم

فيه وان كان ديناً حقيقة فله حكم العين حتى لا يجوز استبداله قبل  
 القبض فكان كالمعقود عليه وانه قائم فوجد شرط صحة الاقالة واذا  
 صحت فان كان رأس المال عين مال فائدة رده المسلم اليه بعينه وان كانت  
 هالكة فان كان ماله مثل رد مثله وان كان ماله لا مثله رد قيمته  
 وان كان ديناً رد مثله قائماً كان او هالكا لانه لا يعين بالتعين فهلاكه  
 وقيامه سواء وكذلك لو كانت الاقالة بعد قبض المسلم فيه وانه قائم  
 في يد رب المسلم وانه يصح الاقالة ثم هلكها صحت حال كونه ديناً حقيقة  
 في حال صبر ورده عيناً بالقبض اولى واذا صحت فعلى رب المسلم رد عين القبض  
 لان القبض بعقد المسلم كانه عين ما ورد عليه العقد بدليل انه يجوز بيعه  
 مراجه على رأس المال والمراجه بيع ما اشتراه البائع بمثل الثمن الاول  
 مع زيادته ربح واذا كان القبض غير ما ورد عليه العقد في التقدير  
 والحكم وجب رد عينه في الاقالة ولو اشترى عبداً بفقرة او بمصوغ  
 وتقابضاً ثم هلك العبدية بد المشتري ثم تقايلاً والفضة قائمة في يد  
 البائع صحت الاقالة لان كل واحد منهما مبيع لتعينه بالتعين فكان  
 معقوداً عليه فيبقى البيع ببقاء احدهما وعلى البائع رد عين الفضة ويسترد  
 من المشتري قيمة العبد لكن في هبة لا فضة لان الاقالة وردت على قيمة  
 العبد فلو استرد قيمته فضة والعقد تخلف فنزاد او تنقص فتؤدي  
 الى الرتبة ولو كان العبد قائماً وقت الاقالة ثم هلك قبل الرد على البائع  
 فعلى البائع ان يرد الفضة ويسترد قيمة العبد ان شاء هباً وان شاء  
 فضة لان الاقالة هاهنا وردت على عين العبد ثم وجبت القيمة على  
 المشتري بدلاً للعبد ولا رتبة بين العبد وقيمه والله اعلم

## كتاب القرض

الكلام فيه في مواضع في بيان ركن القرض وفي بيان شرائط الركن

في مواضع  
 في كتاب البيع في مواضع

في







حكم الفلوس وروى عن ابي يوسف رحمه الله انه كره استقراض الدراهم  
المكحلة والمرقعة وكرم انفاقها وان كانت تنفق على الناس لما في ذلك  
من ضرر العامة واذا انفق عنها وكسدت فهي مبركة الفلوس اذا كسدت  
ولو كان له على رجل درهم جواد فاحذ منه مرقعة او مكحلة او زبونا  
او تبرجة او ستوقه جارية الحكم لا يجوز بدون حقه فكان كالخط  
عن حقه الا انه يكره له ان يرضى به وان نفقه وان يتر وقت الاتفاق  
لانه لا يخلو عن ضرر العامة بالتبليس والتدليس قال ابو يوسف رحمه  
الله كل شيء ممن ذلك لا يجوز بين الناس فانه يبغي ان يقطع ويتعاقب صاحبه  
اذا النفقة وهو يعرفه وهذا الذي ذكره احصيات حسن الشريعة ولو  
استقرض دراهم بخاريه فالتقيا في بكرة لا يقدر فيه على الخارية فان كانت  
يقتون في ذلك البلد فصاحب الحق بالخيار ان يشأ انظر مكان الاداوان  
شا احب له قدر المسافة ذاهبا وجائيا واستوثق منه بكفيل وان شا اخذ  
القيمة لانها اذا اكانت نفقة لم يتغير بقيت في الذمة كما كانت وكان له  
الخيار ان شأ لم يرض بها لتأخير واخذ القيمة لما في التأخير من تاجر حقه وفيه  
ضرر زبده كمر عليه الرطب اذا انقطع عن ايدي الناس انه يتخير صاحبه بين  
الترقب والانتظار لوقت الادراك وبين اخذ القيمة لما قلنا كذا هذا وان  
كان لا يتفق ذلك البلد فعليه قيمتها والله اعلم واما الذي يرجع رعا  
نفس القرض فهو ان لا يكون فيه حرج منفعة فان كان لم يجر نحو ما اذا  
اقرضه درهم على ان يرد عليه كحا او اقرضه بشرط له شرطا فيه  
منفعة لما روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه نهى عن قرض حرج  
نفعا ولان الربا في المشروطه تشبه الربا لانها فضل لا يعاقله عوض والحرج  
عن حقيقة الربا وعن شبه الربا واجبت هذا اذا كانت الربا مشروطه  
في القرض فاما اذا كانت غير مشروطه فيه وكره المستقرض اعطاه اجودهما

الزيادة اذ لم يكن شرطه  
في ان يرد عليه

اعطاه

ففاق الاتفاق  
القرض واجبها  
الفلوس بالذمة  
اي الزاينة

الاستقراض بالقرض  
الاستقراض بالقرض  
الاستقراض بالقرض  
الاستقراض بالقرض  
الاستقراض بالقرض  
الاستقراض بالقرض  
الاستقراض بالقرض  
الاستقراض بالقرض  
الاستقراض بالقرض  
الاستقراض بالقرض

اعطاه فلا بأس بذلك لان الربا اسم لربا مشروطه في العقد ولم يوجد  
به هدا من باب حسن القضاء وانه امر مندوب اليه قال النبي صلى الله  
عليه وسلم خيار الناس احسنهم قضا وقال صلى الله عليه وسلم عند  
قضاء من لزمه للونان زن وارحج وعلى هذا خرج هذا السفاح الذي  
يتعامل بها التجار انما مكرهوه لانه لا يجر ينفع بها باسقاط خطر  
الطريق فيه شبه قرض آخر فعفا فان قيل اليس انه قد روى عن عبد الله بن عباس  
رضي الله عنهما انه كان يستقرض بالمدينة على ان يرد بالكموفة وهذا  
انتفاع بالقرض باسقاط خطر الطريق فالجواب ان ذلك محمول على ان  
المستفح لم يكره مشروطه في القرض مطلقا لم يكون التسفحة وذلك مما لا  
باسر به عجا ما بينا والله اعلم والاحل لا يلزم من القرض سوا كان مشروطا  
في العقد او متاخرا عنه بخلاف سائر الديون والفرق من وجهين احدهما  
ان القرض تبرع الا ترى انه لا يعاقله عوض لحال وكذا لا يملكه من لا  
ملك التبرع فلو لم يرد فيه الاجل لم يبق تبرعا فيتعير المشروع بخلاف  
سائر الديون والثاني ان القرض يسلك به مسلك العارضة والاجل لا  
لمر في العواري والدليل على انه يسلك به مسلك العارضة انه لا يخلو  
اما ان يسلك به مسلك المبادلة وهي ملك الشيء مثلا او يسلك به مسلك  
العارضة لا سبيل الى الاول لانه ملك العين مثلا فسنه وهذا لا يجوز فقير  
ان يكون عارية لمجمل في التقدير كان المستقرض اشفع بالعين مثلا ثم رده عين ما  
قبض وان كان يرد بدله في الحقيقة وجعل بدل ردة العين مبركة ردة العين  
بخلاف سائر الديون وقد يلزم الاجل في القرض بحال بان يوصي بان يقرض  
من ماله بقدومه فلا تأ الف درهم الى سنة فانه سنفه وصيته ويقرض  
من ماله كما امر وليس لورثته ان يطالبوا به قبل السنة فصل واما حكم  
القرض فهو يثبت الملك للمستقرض في المقرض لحال ويثبت مثله في ذمة

السفاح

للاجل القرض لا يلزم

القرض الاجل في القرض  
فيما اذا كان بالوصية



المستقرض المقرض للحال وهذا جواب ظاهر الرواية وروى عن ابي يوسف  
 في بعض النوادر ان المستقرض لا يملك القرض بالقبض ما لم يشهده حتى او اقرض  
 كثر من طعام وقبضه المستقرض ثم انه اشترى الكرم عليه بما به درهم جاز  
 البيع وعلى رواية ابي يوسف لا يجوز لان المقرض يملك المستقرض الكرم الذي عليه  
 وليس عليه الكرم كان هذا بيع المعلوم فلم يجز كما لو باعه الحر الذي هذا  
 البيت وليس البيت كروا جاز في ظاهر الرواية لانه باع ما في دمه منه  
 فصار كما اذا باعه الكرم الذي في البيت وفي البيت كروا كذلك لو كان  
 الكرم القرض قائما في يد المستقرض كان المستقرض بالخيار ان شاء دفع اليه  
 هذا الكرم وان شاء دفع اليه كرا اخر لو اراد المقرض ان ياخذ هذا  
 من المستقرض واراد المستقرض ان يمنعه من ذلك وعطيه كرا اخر مثله  
 له ذلك في ظاهر الرواية كما روى عن ابي يوسف في النوادر والاحكام المستقرض  
 وتجبر على دفع ذلك الكرم اذا طالبه المقرض وعلى هذا فروع ذكرت في  
 الجامع الكبير وجه رواية ابي يوسف ان الاقراض اعارة بدليل انه لا  
 يلزم فيه الاجل ولو كان معاوضة للزم كما في سائر المعاوضات وكذلك  
 لا يملكه الاب والوصي والعبد المادون والمكاتب وهو لا يملكون  
 المعاوضات وكذا اقراض الدرام والدنانير لا يبطل بالاقرار وقبل قبض  
 البذل ولو كان مبادلة لبطل لانه صرف والصرف يبطل بالادارة قبل  
 وكذا اقراض المكيل لا يبطل بالاقرار ولو كان مبادلة لبطل لان بيع المكيل  
 بمكيل مثله في الدقة لا يجوز فثبت بهذا الدلالة ان الاقراض اعارة بمعنى  
 العينة على حكم ملك المقرض وجه ظاهر الرواية ان المستقرض بنفسه القبض  
 بسبيل من التصرف في القبض من غير ادن المقرض بيعا وهبة وصدقة وسائر  
 التصرفات واذا تصرف بغير تصرفه ولا يتوقف على اجازة المقرض وهذه  
 امارات الملك وكذا ما اخذ الاشم دليل عليه فان القرض قطع في اللغة

فيقول

فيقول على انقطاع ملك المقرض نفس التسليم اما قوله القرض اعارة  
 والا اعارة تملك المنفعة لا تملك العين فتعبر بغير ما لا يملك الا نفع به  
 مع بقاء عينه تمام عينه مقام المنفعة صار قبض العين قائما مقام قبض  
 المنفعة والمنفعة في باب الاعارة تملك بالقبض لانها تنزع بملك  
 المنفعة فكذلك ما هو ملحوق به وهو العين ه والله اعلم بالصواب

## باب الشفعة

الكلام في هذا الكتاب يقع في مواضع في بيان سبب ثبوت حق الشفعة  
 وفي بيان شروط ثبوت حق الشفعة وفي بيان ما يملك به حق الشفعة  
 ويستقر وفي بيان ما يبطل به حق الشفعة بعد ثبوته وفي بيان شرط التملك  
 المشفوع وفي بيان طرق التملك وفي بيان كفيته وفي بيان شرط التملك  
 وفي بيان ما يملك به وفي بيان التملك وفي بيان التملك منه وفي بيان حكم  
 اختلاف الشفعين والمشتري وفي بيان الجليته في ابطال الشفعة وفي بيان  
 انها مكرهة ام لا اما سبب وجوب الشفعة فالكلام فيه من وجهين  
 احدهما في بيان ما يبيد السبب والثاني في بيان كفيته اما الاول فمسبب  
 وجوب الشفعة احدا لا شيئا الثلثة الشراكة في ملك المبيع والخلطة في  
 الشراكة في حقوق الملك والجوار وان نسبت قلت احد شفعين الشراكة  
 والجوار ثم الشراكة نوعان شركة في ملك المبيع وشركة في حقوقه كالشركة  
 والطريق وهذا عند اصحابنا رحمهم الله وقال الشافعي السبب هو الشراكة  
 في ملك المبيع لا غير فلا يجب الشفعة عندك بالخلطة ولا بالجوار اجماع  
 بما روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال انما الشفعة فيما لم يقسم  
 فاذا وقعت الحدود وصرفت الطرق فلا شفعة فصدر الحديث اثبات  
 الشفعة في غير المقسوم ونفيها في المقسوم لان كلمة انما لا يثبت المذكور  
 ونفيها عما عداه واخر في الشفعة عند وقوع الحدود وصرف الطرق

سائر سند وجوب الشفعة



واحدد بين الجار واقعه والطرق مضروبة فكانت الشفعة منفيه  
 ولان الاخذ بالشفعة تلك مال المشتري من عرق صاء وعصية ملكه  
 وكون الملك اضاراً يمنع من ذلك فكان ينبغي ان لا يثبت حق الاخذ اصلاً  
 الا انما عرفنا ثبوته فيما لم ينضم بالضرر غير معقول المعنى فبقي الامر بالمقصور  
 على الاصل او بتعطله لا يدفع ضرراً خاصاً وهو ضرر الهامة لكونه ضرراً  
 لا زمّاً لا يمكن دفعه الا بالشفعة فاما ضرر الجوار فليس يلازم بل هو ممكن  
 الرفع بالرفع الى السلطان والمقابلة بنفسه فلا حاجة الى دفعه بالشفعة  
 ولنا ما روي انه سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ارض بيعت وليس  
 لها شريك ولها جار فقال عليه السلام الجار احق بشفعتها وهذا نص  
 في الباب وروي عنه عليه السلام انه قال الجار احق بصفته والصفه  
 الملاصقة اي صفت بالملك وما جرب منه وروي الجار احق بشفعته  
 وهذا نص ولان حق الشفعة بسبب الشراكة انما يثبت لدفع ادنى الدخيل  
 وضروته ذلك متوقع الوجود عند الجوار فورود الشرع هناك  
 يكون وروداً لها هنا دلالة وتخليل الضرر بغير القسمة غير سديد لان  
 القسمة ليست بضر بل هي تميل منافع الملك وهي ضرر غير واجب الدفع  
 لان القسمة غير مشروعة ولهذا لم يثبت الشفعة بسبب الشراكة في العروض  
 لدفع ضرر القسمة واما قوله يمكن دفع الضرر بالمقابلة بنفسه والمرافعة الى  
 السلطان فنقول وقد لا يدفع بذلك ولو اندفع بالمقابلة والمرافعة  
 في نفسها ضرر وضرر الجار الشؤم جرح وجوده في كل ساعة فينبغي في ضرر  
 دائم واما الحديث فليس في صدره في الشفعة عن المقصور لان كلمة انما لا  
 يقتضي في غير المذكور قال الله تعالى انما انا بشر مملوك وهذا لا ينبغي ان  
 يكون عن رسول الله عليه وسلم بل هو خبر جحد عليه لا يعلق سقوط الشفعة  
 بشرطين وقوع الحدود وصرف الطرق والمعلق بشرطين لا يزل عند وجود

احدهما وعنده يستقط بشرط واحد وهو وقوع الحدود وان لم يصرف  
 الطرق فهو ما واثق فاوله فاذا وقعت الحدود فثبتت وصرفت  
 الطرق فثبتت فلا شفعة او لا شفعة مع وجه من لم ينفصل عن طريق  
 او لا شفعة بالقسمة كما لا شفعة بالرد عيار الرؤية لان القسمة  
 معني المبادله فكان موضع الاشكال فاجزأه لا شفعة ليزوال الاشكال  
 والله اعلم واما بيان كيفية السبب فالسلام فيه في موضعين احدهما  
 مع حال افراد الاشباب واجتماعها والثاني يخص حالة الاجتماع اما الذي  
 يخصه الخالين جميعاً فهو ان السبب اصل الشراكة لا قدرها واصل الجوار  
 لا قدره حتى لو كان للدار شريك واحداً وجار واحداً اخذ كل الدار بالشفعة  
 كتر شريكه وجواره او قل وعلى هذا يخرج قول اصحابنا رحمهم الله في قسمة  
 الشفعة بين الشركاء عند اتحاد السبب وهو الشراكة والجوار انما يقسم  
 على قدر الرؤوس لا على قدر الشراكة وعند الشافعي على قدر الشراكة في ملك  
 المبيع حتى لو كانت الدار من ملكه نفر لا حصة لملكها ولا لغيره فيها ولا اخر  
 سدسها فباع صاحب النصف نصيبه كانت الشفعة بين الباقيين نصيباً عندنا  
 على عدد الرؤوس وعندنا الثلثا لثلاثة لصاحب الثلث وثلثه لصاحب السدس  
 على قدر الشراكة ونجد قوله ان حق الشفعة من حقوق الملك لا يثبت ليكمل  
 منافع الملك فيقدر بقدر الملك كالثمر والعنقه ولنا ان السبب في موضع  
 الشراكة اصل الشراكة وقد استويا فيه فيستويان في الاستحقاق والدليل  
 على ان السبب اصل الشراكة دلالة الاجماع والمعقول اما دلالة الاجماع  
 فان الشفعة اذا كان واحداً باخذ كل الدار بالشفعة ولو كان السبب  
 قدر الشراكة لغير حق الاخذ بقدرها واما المعقول فلان حق الشفعة  
 انما يثبت لدفع ادنى الدخيل وضروته الضرر لا يدفع الا باخذ كل الدار  
 بالشفعة فدل ان سبب الاستحقاق في الشراكة هو اصل الشراكة وقد استويا

نفس السهم على الرؤوس



فيه متعدد لك لا يخلو اما ان ياخذ احدهما اكل دون صاحبه واما  
 ان ياخذ كل واحد منهما اكل لا سبيل الى الاول لانه ليس احدهما باولى  
 من صاحبه ولا سبيل الى الثاني لاستحالة ملك دار واحد في زمان واحد  
 من اثنين على المال فينصف بينهما عملهما بحال السبب بقدر الامكان  
 ومثل هذا جائز فان من ملك عرايين كان ميراثه بينهما نصفين لان  
 كل واحد منهما سبب لا يستحق الميراث الا انه لا يكون اثبات الملك في  
 مال واحد لكل واحد منهما على المال لصايق المحل فنصف منهما قلدا  
 هذا وكذلك اذا كان لدار واحد شفعان حاران جوارهما على التفاوت  
 بان كان جوار احدهما خمسة اسداس الدار وجوار الاخر سدسها كانت  
 الشفعة بينهما نصفين لا ستوايهما في سبب الاستحقاق وهو اصل الجوار  
 وعلى هذا يخرج ما اذا كان للدار شفعان فاسقط احدهما الشفعة  
 ان الاخر ياخذ كل الدار بالشفعة لوجود سبب الاستحقاق المحل في حق  
 كل واحد منهما واما القسمة للتراحم والتعارض وطهر حوالا في الحل  
 فياخذ الكل وكذلك لو كان الشفعان جماعة فاسقط بعضهم حقه فليباين  
 ان ياخذوا الحل بالشفعة لما قلنا ولو كان للدار شفعان واحدهما غائب  
 فالحاضر ان ياخذ كل الدار بالشفعة لان سبب ثبوت الحق على الغائب  
 وجدي حقه وقد تأكد في حقه بالطلب ولم يعرف تأكد حق الغائب  
 بالطلب لانه محتمل لتحمل انه يطلب ويحتمل انه لا يطلب او عرض فلم يقع  
 التعارض والتراحم فلا يمنع الحاضر من استيفاء حقه التائب المتأكد  
 الحق لتحمل التأكد والعدم بل يعرض له بالكل عدا بحال السبب من تعارض  
 خلاف ما اذا كان لرجلين على رجل النفي وزعم هلك الرجل وترك الف  
 درهم واحد صاحبه الذي غاب انه لا يسلم الى الحاضر الا خمسية لان  
 هناك حق كل واحد منهما مساوي حق الاخرية التاكيد فيقسم بينهما على التسوية

شفعان اسقط  
 احد صاحبه بالشر  
 اخذ الكل

احد صاحبه بالشر  
 اخذ الكل

لوقوع التعارض والتراحم وكذلك لو كان للدار شفعان بعضهم غائب وبعضهم  
 حاضر يقضي بالدار بين الحضور على عدد رؤوسهم لما قلنا ولو جعل بعضهم  
 لبعض لم يصدق جعله في حق غيره وسقط حق الجاعل وقسمت على عدد رؤوس من  
 بقي لان حق الشفعة مما لا يحتمل النقل لانه ليس بميراث ثابت في المحل فبطل جعل  
 في حق غيره وسقط حقه لكون الجعل دليل الاعراض وبقي كذلك الدار  
 بين الباقيين فيقسمونها على عدد الرؤوس لما ذكرنا ولو كان احدهم حاضرا  
 فعرض له بكل الدار ثم جاء اخر فعرض له بنصف ما في يد الحاضر فان جاء  
 ثالث فعرض له بثالث ما في يد كل واحد منهما لوقوع التعارض والتراحم  
 لا ستواء الكل في سبب ثبوت الحق وتأكد فيقسم منهم على التسوية ولو اخذ  
 الحاضر الكل ثم قدم الغائب فاراد ان ياخذ النصف فقال له الحاضر انا  
 اسلم لكل اكل فاما ان ياخذ او تدع فليس له ذلك ولذا قدم ان ياخذ  
 النصف لان القاضي لما قضى للحاضر بكل الدار تضمن قضاءه بطلان حق الغائب  
 عن النصف وصار الباقي الغائب مقتضيا عليه في ضمن القضا للحاضر  
 ما اكل فبعد ذلك وان بطل القضا لغير الحق بقدر ما بطل لا يصور عوده  
 ولو قضى بالدار للحاضر ثم وجده عينا فردده ثم قدم الغائب فليس له ان  
 ياخذ ما بيع الاول الا نصف الدار سوا كان الرد بالعيب بقضا او بعين  
 قضا وسوا كان قبل القبض او بعد لما ذكرنا انه لما قضى القاضي للحاضر  
 بكل الدار بالشفعة فقد ابطال حق الغائب عن النصف وصار هو مقتضيا  
 عليه ضرورة القضا على المشتري فبطلت شفעתه في هذا النصف فلا  
 يحتمل العود سوا كان الرد بالعيب بقضا او بعين قضا لانه انما بطل حقه  
 والنصف بالقضا بالشفعة وبالرد بالعيب لا يثبت ان القضا بالشفعة  
 لم يكن وكذا يستوي فيه الرد قبل القبض او بعده لما قلنا ولو اراد الغائب  
 ان ياخذ كل الدار بالشفعة رد الحاضر بالعيب ويدع البيع الاول فينظر ان

حوال الشفعة لا يحتمل النقل



كان الرد بقضاء فله ذلك لان الرد بقضاء مطلق فكان سماعاً جديداً  
 في حق الشفعة واخذ الكل بالشفعة كما يأخذ بالبيع المبدئ هكذا  
 ذكر محمد رحمه الله والطلاق الجواب ولم يفضل بينهما اذا كان الرد بالقبض  
 قبل القبض وبعد من مشائخنا من قال ما ذكر من الجواب مجمل على ما  
 بعد القبض لان الرد قبل القبض بغير قضاء بيع جديد وبيع العقار قبل  
 القبض لا يجوز على اصله وانما يستقيم اطلاق الجواب على اصل اي خيفه  
 رحمه الله واي يوسف ومنهم من قال يستقيم على مذهب الحل لان رضا الشفع  
 لها ما غير معتبر لكونه مجبوراً في التملك فكان رضاه للحق بالعدم وان  
 كان رضا فليس له ان يأخذ لانه من مطلق ورفع العقد من الاصل كانه  
 لم يكن والاخذ بالشفعة يخص بالبيع ولو اطلع الحاضر على غيب قبل ان  
 يرضى له بالشفعة فسلم الشفعة ثم قدم الغائب فان شا أخذ الكل وان  
 شا نزل لان القاضى اذا لم يقض بالشفعة للحاضر فلم يتطرح حق الغائب بل بقي  
 في كل الدار لو جرد سبب استحقاو الحل الا انه لم يظهر لزامة حق الحاضر  
 في الكل وبالنسبة زالت المزاخمة وظهر حق الغائب في كل الدار ولو  
 رد الحاضر الدار ما تعبت بعد ما قضى له بالشفعة ثم حضر شفعان اخذ  
 ثلثي الدار بالشفعة والحكم في الاسير والذات سواء يسقط حق الغائب  
 بقدر حصة الحاضر لما قلنا وكذا لو كان الشفع الحاضر يشترى الدار من المشتري  
 ثم حضر الغائب فان شا أخذ كل الدار بالبيع الاول وان شا أخذ كل  
 بالبيع الثاني اما الاجل بالبيع الاول فلان حق الحاضر في الشفعة قد يطرح  
 بالشر من المشتري لكون الشرا منه دليل الاعراض فزال المزاخمة الموجبة  
 لنفسه متى حق الغائب ككل الدار فيما أخذ الكل بالبيع الاول ان شا حل في  
 الشفع اذا اشترى الدار المشفوعة من صاحبها انه لا تبطل شفعته لان  
 البطالان بالاقدام على الشرا ولا حق له قبل الشرا ليطل به واما الاخذ

بالبيع الثاني فلان البيع الثاني وجد ولا حق للحاضر في الشفعة لصبر ورده  
 معرضاً بالشراف فيظهر حق الاخر في الكل ولو كان المشتري الاول شفعاً  
 للدار فاشترى بها الشفع الحاضر منه ثم قدم الغائب فان شا أخذ نصف  
 الدار بالبيع الاول وان شا أخذ كل الدار بالبيع الثاني اما اخذ النصف  
 بالبيع الاول فلان المشتري الاول لم يثبت له حق بالشر حتى يكون بشرائه  
 معرضاً عنه فاذا باع من الشفع الحاضر لم يثبت للغائب الا مقدار ما  
 ما كان حصته بالمزاخمة مع الاول وهو النصف واما اخذ الكل بالشفعة  
 الثاني فلان السبب عند البيع الاول اوجب الشفعة للكل في الدار وقد  
 بطل حق الشفع الحاضر بالشر لكون الشراد ليل الاعراض ففي حق المشتري  
 الاول والغائب في كل الدار يقسم بينهما المزاخمة فيما أخذ الغائب نصف  
 الدار بالبيع ان شا وان شا أخذ الكل بالشفعة الثاني لان السبب عند  
 العقد الثاني اوجب للشفع حق الشفعة ثم بطل حق الشفع الحاضر عن  
 العقد الاول ولم يتعلق باقداً على الشر الثاني بعقد حق لا عراضه  
 فكان للغائب ان يأخذ كل الدار بالعقد الثاني ولو كان المشتري  
 الاول اجنياً اشترىها بالالف فيما عها من اجني بالالفين من حصة الشفع بالشفعة  
 ملكها ان شا أخذ بالبيع الاول وان شا أخذ بالبيع الثاني لوجود سبب  
 الاستحقاق وشرطه عند كل واحد من البيعين فكان له اختيار فان أخذ بالبيع  
 الاول سلم الثمن للمشتري الاول والعهد عليه وينفسخ البيع ويسترد  
 المشتري الثاني الثمن من الاول وان أخذ بالبيع الثاني فما لبيعان جميعاً  
 والعهد عليه على الثاني غير انه ان وجد المشتري الثاني والدار بين يده فله  
 ان يأخذ بالبيع الثاني سواء كان المشتري الاول حاضراً أو غائباً وان اراد  
 ان يأخذ بالبيع الاول فليس له ذلك حتى يحضر المشتري الاول والثاني هكذا  
 ذكر القاضى الامام الا سيحاي في شرحه محضر الطائفة ولم يحك حلقاً



وذكر الترخي ان هذا قول اي حنفية ومحمد وعند اي يوسف خضه الاول  
 ليس بشرط وللشفيع ان ياخذ من الذي في يده ويدفع اليه الفاء ويقال له  
 اسع الاول وخادمته الفاء وان كان الثاني اشتراه بالف فما خذ منه دفع  
 اليه الفاء وجد قول اي يوسف ان حق الشفعة حق متعلق بعين الدار فلا  
 بشرط لا شيفايه حضر المشتري الاول وخذ قولها ان الاخذ من غير حضر  
 المشتري الاول يجوز فضلا على الغائب لان الاخذ بالبيع الاول يوجب انقضاء  
 البيع الاول على المشتري الاول على ما ذكرنا في موضع فيكون قضا على  
 الغائب لان الاخذ بالبيع الاول يوجب انقضاء البيع الاول على المشتري  
 الاول على ما ذكرنا فيكون قضا على الغائب من غير ان يكون عنده خضم حاضر  
 وانه لا يجوز وقوله حق الشفعة متعلق بعين ممنوع بل لا حق في العين  
 وانما الثابت حق الملك على المشتري ولا بد من حضرته ولو كان في المشتري  
 باع نصف الدار ولم يبيع جميعها فحق الشفعه فاراد ان ياخذ بالبيع الاول  
 اخذ جميع الدار وسقط البيع في النصف الثاني من المشتري الثاني لان سبب  
 استحقاو الجميع بشرطه موجود عند البيع الاول فاذا اخذ الكل بالبيع  
 الكل بالبيع الاول انقضى البيع في النصف الثاني من المشتري لانه يبين  
 انه تقدم على حق الشفعه في قدر النصف وان اراد ان ياخذ النصف بالبيع  
 الثاني فله ذلك لان شرط الاستحقاق وهو البيع وجب في النصف وطلبت  
 شفيعته في النصف الذي يد المشتري الاول لو جود دليل الاعراض ولو  
 كان المشتري لم يبيع الدار الاول ولكنه وهبها من رجل او تصدق بها على  
 رجل وبفض الموهوب له والتصديق عليه ثم حضر الشفعه والمشتري والموهوب  
 له حاضران اخذها الشفعه بالبيع لا بالهبة لان كونه العقد معاوضة من  
 شرائط الاستحقاق على ما ذكرنا ولا بد من حضره المشتري حتى لو حضر الشفعه  
 ووجد الموهوب له فلا خصومة معه حتى يجد المشتري فياخذ ما يبيع الاول

حوالته للمشتري وتبطل الهبة كذا ذكرنا الترخي من غير خلاف واما  
 الترخي فقد جعله على الخلاف الذي ذكرنا ان الذي في يده الدار وهو  
 الموهوب له لم يكن خصما عندهما وعند اي يوسف يجوز خصما كما في البيع ولو  
 وهب المشتري نصف الدار مقسوما وسلمه الى الموهوب له ثم حضر  
 الشفعه واراد ان ياخذ النصف الباقي نصف التمن لم يزل ذلك ولكنه  
 ياخذ جميع الدار لجميع التمن او يدع لان في اخذ البعض دون البعض تفريق  
 الصفقة على المشتري واذا اخذ الكل بطلت الهبة وكان التمن كالمشتري  
 لا للموهوب له ولو اشترى دارا بالف ثم باعها بالعين فعلم الشفعه بالبيع  
 الثاني ولم يعلم بالبيع الاول فما خذها بقضا او بغير قضا ثم علم ان البيع الاول  
 كان بالف فليس له ان يقص اخذ لانه لما اخذها بالبيع الثاني فقد ملكها  
 وحق التملك ما يبيع الاول بعد ثبوت الملك له لا يصور فسقوط حقه في  
 الشفعة في البيع الاول ضرورة ثبوت الملك له والثابت ضرورة يستوي في  
 العلم والجهل فان اشترىها بالف ثم زاده في التمن الفاعلم الشفعه بالالفين  
 ولم يعلم ان الف زيله فاخذها بالعين فان اخذها بقضا القاضي اقل العي  
 الزيادة ورضي له بالالف لان الزيادة غير مابتد شرعا في حق الشفعه فان القضا  
 بالزيادة قضا بالبرئيات فينطلم القاضي وان اخذها بغير قضا فليس له ان  
 يعرض اخذ لان الاخذ بغير قضا بمره شرعا مبتدأ فسقط حقه في الشفعة  
 ولو كان المشتري حين اشترى بالف ناقصة البيع ثم اشترى بالعين فاخذ  
 الشفعه بالعين ولم يعلم بالبيع الاول ثم علم به لم يكن له ان يفتنه سوا كان  
 بقضا او بغير قضا لانه اجتمع معان لا يكرن الاخذ بها فاذا اخذها بغير قضا  
 استقصى الاخر والله اعلم واذا كان للدار جاران احدهما غايب والاخر  
 حاضر فحاضم الحاضر الا قاض يرى الشفعة قضى له لجميع الدار لان قضا  
 القاضي الاول صادف محل الاجتهاد فتقد وبطل شفيعه الحاضر فتقضى على الغائب

الزيادة في البيع بالبرئيات  
 في حق الشفعه



في كل الدار لوجود سبب استحقاق الكل فيما خذ الحكم بالشفعة ولو كان القاضي الاول قال ابطلت كل الشفعة التي تتعلق بهذا البيع لم يطل شفعة الغائب كما قال محمد رحمه الله وهو صحيح لان هذا قصا على الغائب وان لا يجوز والله اعلم واما الذي يرجع كحض جالده الاجتماع فهو ان اسباب استحقاق الشفعة اذا اجتمعت راعى فيها الترتيب فيقدر الاقوى فالاقوى فيقدم الشريك على الخليط والخليط على الجار لما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال الشريك احق من الخليط والخليط احق من غريمه ولا ان الموتى يثبت حق الشفعة هو دفع ضرر الدخيل واداءه وسبب وجود الضرر والاداء هو الاتصال والاتصال على هذه المراتب فالانصال بالشركة في غير المبيع اقوى من الاتصال بالخلطة والاتصال بالخلطة اقوى من الاتصال بالجوار والرجح بقوة التاثير يرجح صحيح فان سلم الشريك وجبت الشفعة للخليط وان اجتمع خليفان بغير اخص على الاصح وان سلم الخليط وجبت للجار لما قلنا وهذا جواب ظاهر الرواية وروى عن ابي يوسف اذا سلم الشريك فلا شفعة لغريمه وجد رواية اي يوسف ان الحق عند المبيع كان للشريك لا لغريمه الا بركن ان غريمه لا يملك المطالبة فاذا سلم سقط الحق اصلا والصحيح جواب ظاهر الرواية لان كل واحد من هذه الاشياء الثلاثة سبب صالح للاستحقاق الا انه يرجح البعض على البعض لقوة التاثير على ما بيننا فاذا سلم الشريك المحقق شرعته بالعدم وجعل كانه لم تكن فيراعي الترتيب في الباقي كما لو اجتمع الخلطة والجوار ابتدا وما ان هذا في مسائل دارس رحل في سكة غير نافذة طريقها من هذه السكة باع احدهما فسيده فالشفعة لشريكه لان شركته في عين الدار وشركه اهل السكة في الحقوق فكان الشريك في عين الدار اولي بالشفعة فان سلم فالشفعة لاهل السكة كلهم بمستوى

عدم الشريك على الخليط والخليط على الجار

تسوية الشريك والخليط والجار

فيها الملاصق وغير الملاصق فانهم كلهم خلطوا في الطريق فان سلموا فالشفعة للجار الملاصق وعلى ما روي عن ابي يوسف اذا سلم الشريك سقطت الشفعة اصلا ولو امتنع من هذه السكة سكة اخرى غير نافذة فيعت دار فيها فالشفعة لاهل هذه السكة خاصة لان خلطه اهل السكة اخص من خلطه السكة العليا ولو بيعت دار في السكة العليا استوي في شفعتها اهل السكة العليا واهل السكة السفلى لان خلطهم في السكة السفلى سواء فيشتركون في الاستحقاق وقال محمد رحمه الله اهل الدار يستحقون الشفعة بالطريق اذا كان ملكا لهم او كان فباعه مملوك اما اذا كان ملكا لم يظاير لوجود الخلطة وهي الشركة في الطريق واما اذا كان فباعه مملوك فلا يتم اخص به من غيرهم فكان في معنى المملوك وان كانت السكة نافذة فيعت دار فيها فلا شفعة الا للجار الملاصق لان الشركة العامة اباحة معنى لما قلنا وان كان مملوكا فهو في حكم غير النافذ والطريق النافذ الذي لا يستحق به الشفعة ما لا يملك اهله سده لانه اذا كان كذلك يعلق به حق جميع المسلمين فكانت شركة عامة فتشبهه الاباحة وعلى هذا خرج الفقهاء اذا كان صغيرا يستحق ماله ارض معدودة او كروم معدودة فيبيع ارض منها او كثر من ان الشراكا كلكم في النهر كما هم شفعاء مستويي المدايق وغير المدايق لا استواهم في الخلطة وهي الشركة في الشرب وان كان النهر كبيرا فالشفعة للجار الملاصق من هذه الشوارع واختلف في الحد الفاصل بين الصغير والكبير قال ابو حنيفة ومحمد رحمهما الله ان كان يجري فيه السفن فهو كبير وان كان لا يجري فيه فهو صغير وروى عن ابي يوسف انه قال لا يستطيع ان احدهما عده هو عندني عما اري حين يقع ذلك وروى عن ابي يوسف رواية اخرى انه ان كان يسقى منه قرا حارا وثلاثة او مستانان او منه فنه الشفعة وما زاد على ذلك فلا كذا ذكر العريخي الاختلاف بين اصحابنا والقاضي لم يذكر خلافا لهم وانما ذكر خلاف المشايخ

السلم النافذ لا شفعة فيها الا للجار الملاصق

النهر الصغير الشفعة للكل

النهر الكبير الشفعة للملاصق



فيه قال بعضهم ان كان شركا النهر تحت حصون فهو صغير وان كانوا اكثر  
من مائة فهو كبير وقال بعضهم هو يفوض اليه راي القاضي فان رآه صغيرا  
قضى بالشفعة لانه وان رآه كبيرا قضى بها للجار الملاقى ولو نزع من  
هذا النهر نهر اخر فيه ارضون او سابين وكرم فيع ارض او بستان شره  
من هذا النهر النارع فاصل هذا النهر احق بالشفعة من اهل النهر الكبير  
الا ترى انهم محضون لشرب النهر النارع فكان اولى كما في السكة المشعة  
من سكة غير نافذة ولو بيعت ارض على النهر الكبير كان اهلها واهل  
النهر النارع في الشفعة سواء استواهم في الشرب قال محمد رحمه الله  
فراح واحد في وسط ساقه جارية شرب هذا القراح منها من الحائزين  
مع القراح فجا شفعان احدهما على هذه الناحية من القراح والاخر على  
الجنب الاخر قال هما شفعان في القراح وليست الساقه كائيلة لان  
الساقه من حقوق هذا القراح فلا يعتبر فاصلا كما لحايط الممتد ولو  
كانت هذه الساقه لجوار القراح ويشرب منها الف حرب خارجا من  
هذا القراح فاصحاب الساقه احق بالشفعة من الجار لانها شركا  
في الشرب والشريك مقدم على الجار على ما مر والله اعلم وعلى هذا  
يخرج ما روي عن ابى يوسف انه قال في دار بين رجلين ولرجل منها طريق  
فباع احدهما نصيبه من الدار ان الشريك احق بالشفعة من صاحب  
الطريق لان الشريك في عين العقار احق من الحليط وكذلك اذا كانت  
الدار بين رجلين ولا حدهما يترت الدار حايط بارصه في الدار بينه وبين  
اخر فباع الذي شرب في الحايط نصيبه من الدار والحايط فالشريك في  
الدار احق لشفعة الدار والشريك في الحايط اولى بالحايط لان الشريك  
في الحايط ليس بشريك في الدار بل هو جار البقية الدار والشريك مقدم على  
الجار وكذلك سفل من رجلين ولا حدهما على حايطه بينه وبين اخر فباع

اهل النهر المشعب  
من نهر لاهل الشفعة

الشريك في الشرب  
مقدم على الجار

الذي له نصيب في السفل والعلو نصيبه فلشريك في السفل الشفعة  
في السفل ولشريك في العلو الشفعة في العلو ولا شفعة لشريك في السفل  
في العلو ولا لشريك في العلو في السفل لان شريك في السفل جار العلو او  
شريك في حديق العلو ان كان طريق العلو فيه وليس لشريك له في العلو  
والشريك في عين البقعة او فاما هو في معنى البقعة مقدم على الجار والشريك  
في الحقوق وشريك في العلو جار للسفل وشريك في الحقوق اذا كان  
طريق العلو في تلك الدار ولا شريك له في البقعة فكان الشريك في غير  
البقعة اولى ولو كان لرجل علو على دار وطريقه فيها وبقيت الدار لآخر  
فباع صاحب العلو العلو بطريقه فالقياس ان لا شفعة لصاحب السفل في  
العلو وفي الاستحسان يجب وجد القياس ان من شرائط وجوب الشفعة  
ان يكون المبيع عقارا والعلو منقول فلا يجب فيه الشفعة كما لا يجب في سائر  
المنقولات وجد الاستحسان ان العلو في معنى العقار لان حو البنا على  
السفل حو لا زمر لا يحمل البطلان فاشبهه العقار الذي لا يحمل الهدال فكان  
ملحقا بالعقار فيعطى حكمه ولو كان طريق هذا العلو في دار رجل اخر  
فبيع العلو فصاحب الدار التي فيها الطريق اولى بشفعة العلو من  
صاحب الدار التي عليها العلو لان صاحب الدار التي فيها الطريق شريك  
في الحقوق وصاحب الدار التي عليها العلو جار والشريك مقدم على  
الجار فان سلم صاحب الطريق الشفعة فان لم يكن للعلو جار ملازقا له  
صاحب الدار التي عليها العلو بالجار لانه جار وان كان للعلو جار  
ملازقا ومن العلو ومن مسكنه طائفة من الدار فلا شفعة له لانه ليس  
بجار ولو باع صاحب السفل السفل كان صاحب العلو شفعيا لانه جار  
وليس لشريك وهو كدارين متجاورين لا حدهما حبيب على حايط الاخر ان صاحب  
الخشب لا يستحق الا بالجار ولا يستحق بالخشب شيئا ولو بيعت الدار التي

البناء من قبل المنقول



فيها طريق العلو فصاحب العلو أولى شفعة الدار من الجار لانه  
 شرك في الحقوق فكان مقدما على الجار وروي عن ابي يوسف انه قال  
 في بيت عليه غرفتان احدهما فوق الاخرى ولاكل غرفة طريق دار اخرى  
 وليس بينهما شركة في الطريق فباع صاحب البيت الاوسط بئنه وسلم  
 صاحب الطريق فالشفعة لصاحب العلو ولصاحب السفلى جميعا لاسيما  
 في الجوار فان باع صاحب العلو كانت الشفعة للاوسط دون الاسفل لان  
 الجوار له لا للاسفل وعلى هذا يخرج ما روي عن ابي يوسف رحمه الله  
 انه قال في دار فيها مسيل ماء للرجل اخر فيعت الدار ذات له الشفعة  
 بالجوار لا بالشركة وليس المسيل كالشرب لان صاحب المسيل مخير  
 الماء لا شركة للاخر فيه صار للحايط لصاحب احدى الدارين الاخرى  
 ولو ان حايط بين داري رجلين والحايط بينهما فصاحب الشرك في الحايط  
 اولى من الجار بالحايط وبقية الدار ياخذها بالجوار مع الجار منها مكددا  
 روي عن ابي يوسف وروى عن ابي يوسف رواية اخرى ان الشرك  
 في الحايط اولى لجميع الدار وجه هذه الرواية ان الشرك في الحايط  
 شرك في بعض المبيع فكان اولى من الجار الذي لا شركة له كالشرك في الشرب  
 والطريق وجه الرواية الاولى ان الشرك في الحايط شرك في بقعة معينة  
 وهي ما تحت الحايط لانه بقعة الدار مل هو جارية بقية الدار فكان اولى بما  
 هو شرك فيه وبقية الدار منه وبين الجار الاخر لاسيما في الجوار  
 وكذلك الدار للرجل فيها بيت بينه وبين غيره فباع الرجل الدار فطلب  
 الرجل الشفعة وطلبها الشرك في البيت فصاحب الشركة في البيت  
 اولى بالبيت وبقية الدار بينهما نصفان قال الكرخي واصل الروايات عن ابي  
 يوسف ان الشرك في الحايط اولى بقية الدار من الجار لما ذكرنا من تحقق  
 الشركة في نفس المبيع والشرك مقدم على الجار قال وعن محمد رحمه الله

اهل  
 سنن

2

الش  
 عقد

مسألة

مسألة تدل على ان الشرك في الحايط اولى فانه قال في حايط بين دارين  
 لكل واحد منهما عليه خشبه ولا يعلم ان الحايط بينهما الا بالخشبه فيعت  
 احدى الدارين قال فان اقام الاخر منه ان الحايط بينهما فهو احق من الجار  
 لانه شرك وان لم يعلم بينه لم يجعله شركا وقوله احق من الجار اي  
 احق بالجميع لا بالحايط خاصة هذا هو ظاهر مقتضى هذا الاطلاق  
 وروي عن ابي يوسف رحمه الله فمن اشترى حايطا بارضه ثم اشترى  
 ما بقي من الدائم طلب جار الحايط الشفعة فله الشفعة في الحايط ولا  
 شفعة له فيما بقي من الدار لانه لم يكن جارا لبقية الدار وقت البيع اذ  
 الحايط حائل بين ملكه وبقية الدار فلا يجب له الشفعة وروي عن  
 ابي يوسف رحمه الله في دارين رجلين لرجل فيها طريق فباع احدهما  
 فبقيته من الدار فشرى بئنه الدار احق بالشفعة في الدار ولصاحب الطريق  
 الشفعة في الطريق لان الطريق اذا كان معينا كان متر له الحايط على  
 ما ذكرنا وهذا على الرواية التي يقول الشرك في الحايط جارية ببقية  
 الدار على ما ذكرنا فيما تقدم والله اعلم **فصل** واما شروط وجوب  
 الشفعة فانواع منها عقد المعاوضة وهو البيع او ما هو معناه فلا  
 يجب الشفعة بالبيع ولا بعني البيع حتى لا يجب بالهبة والصدقة والبراث  
 والوصية لان الاخذ بالشفعة مملوك على الماخوذ منه مثل ما مملوك هو  
 فاذا انعدم معنى المعاوضة فلو اخذ الشفع اما ان اخذ بالقيمة واما ان  
 ياخذ بمجانا بلا عوض لا سبيل الى الاول لان الماخوذ منه لم يملك بالقيمة  
 ولا سبيل الى الثاني لان الجبر على البيع ليس مشروع فامتنع الاخذ اصلا  
 وان كانت الهبة بشرط العوض فان تقابضا وجبت الشفعة لوجود معنى  
 المعاوضة عند التقابض وان قبض احدهما دون الاخر فلا شفعة عند احبائنا  
 الثلاثة وعند زفر تحت الشفعة بنفس العقد وهذا بنا على اصل وهو ان



الهبة بشرط العوض عند تاتر بيع ابتداء معاوضة انتهائها وعند معاوضة  
 ابتداء وانتهائها ولا يلزم هذا الاصل في كات الهبة نذكرها هنا لك ان  
 شاء الله تعالى ولو وهب عقارا من غير شرط لعوض من ان الموهوب له  
 عوضه من ذلك دارا فلا شفعة في الدارين لا في دار الهبة ولا في دار العوض  
 لان اعطاء دار الهبة العوض هبة مبتدأة الا انها احتضت بالمنع من الرجوع  
 لا ان يكون عوضا حقيقة بدليل انه لو وهب عشرة دراهم معوضه بجنة  
 جاز ولو كان عوضا حقيقة لما جاز لانه يكون ربا ذل ان الثاني ليس بعوض  
 عن الاول حقيقة فلم يكن هذا معاوضة بل كان هبة مبتدأة فلم تجب به  
 الشفعة وتجبت الشفعة في الدار التي هي بدل الصلح سواء كان الصلح عن الدار  
 عن اقرار او عن انكار او شركوت لوجود معنى المعاوضة اما في الصلح عن الدار  
 فظاهر لان المدعي على ملك المدعي في حق المدعي والمدعى عليه فكانت الدار  
 التي هي بدل الصلح عوضا عن ملك ثابت في حقهما جميعا فحق معنى المعاوضة  
 في هذا الصلح واما في الصلح عن انكار فلان عند المدعي انه اخذ الدار  
 عوضا عن ملكه الثابت فكان الصلح معاوضة في حقه فكان للشفيع فيها  
 حق الشفعة وكذا في الصلح عن شركوت المدعى عليه لان المدعي ان كان محقا  
 في دعواه كان بدل الصلح عوضا عن ملكه حقيقة وان كان مضطرا كان  
 عوضا عن ملكه في رعيه فحق معنى المعاوضة في رعيه وكذا تجب الشفعة  
 في الدار المصالح عنها عن اقرار لوجود معنى المعاوضة في هذا الصلح  
 من الجانبين جميعا واما عن انكار فلا تجب به الشفعة لان في رعيه الدار  
 عليه ان الدار المدعى عليه ملكه وانما بدل المال لدفع الخصومة الباطلة  
 فلا يحقق معنى المعاوضة في حقه فلم يكن للشفيع ان ياخذ منه بالشفعة  
 للمال ولحقه يقوم مقام المدعي في اقامة الحجة فان اقام البينة على صاحب  
 اليد ان الدار المدعى عليه ملكه وانما بدل المال لدفع الخصومة الباطلة فلا

يحق

اهل  
سن

الش  
معد

معنى المعاوضة في حقه فلم يكن للشفيع ان ياخذ مما منه بالشفعة للمال  
 ولحقه يقوم مقام المدعي في اقامته الحجة فان اقام البينة على صاحب الدار  
 ان الدار كانت للدعي او حلف المدعى عليه فزك كل فله الشفعة لانه بين  
 ان الصلح وقع معاوضة حقيقة وان لم يقر له حجة فلا شفعة له وكذا لا  
 تجب الشفعة في الدار المصالح عنها عن شركوت لان المدعي ان كان محقا في  
 دعواه كان الصلح معاوضة فوجب الشفعة وان كان مضطرا لم يكن معاوضة  
 في حق المدعى عليه فلا تجب الشفعة مع الاحتمال لان الحكم لما لا يثبت دون  
 شرطه لا يثبت مع وجود الشك في شرطه لان غير الثابت يثبت لا يثبت بالشك  
 ولو كان بدل الصلح منافع فلا شفعة في الدار المصالح عنها سواء كان الصلح  
 عن اقرار او انكار لان ذلك الصلح ليس بعين مال فلم يكن هذا الصلح معاوضة  
 عين المال بعين المال وهذا من شروط ثبوت الشفعة على ما ذكرنا ان شاء  
 الله تعالى ولو كان امطلا على ان ياخذ المدعي الدار ويعطيه دارا اخرى  
 فان كان الصلح عن انكار تجب في كل واحدة من الدارين الشفعة بجهة الدار  
 الاخرى لان الصلح اذا كان عن انكار كان هذا الصلح معاوضة دارا  
 بدار وان كان عن اقرار لا يصح الصلح ولا تجب الشفعة في الدارين جميعا  
 لانها جميعا ملك المدعي ولو استرى دارا فسلم الشفيع الشفعة ثم رد  
 المشتري الدار بحال وند أو شرط قبل القبض او بعد فإراد السمع ان  
 ياخذ الدار بالشفعة بسبب الرد لم يكن له ذلك لان الرد خيار الروية  
 والشرط ليس بمعنى البيع الا ترى انه رد من غير رضا البائع بل هو فسخ محض  
 في حق الكل وورع العقد من الاصل كانه لم يكن فيعود اليه قد تم ملكه  
 فلم يحقق معنى البيع فلا تجب الشفعة وكذا لو رد عليه بعيب قبل القبض  
 او بعد بقضا القاضي فسخ مطلق وان كان غير قضا القاضي فليس للشفيع الشفعة  
 لان الرد غير قضا بيع جديد في حق ثالث والشفيع ثالث وكذلك الاقالة

الرد بخيار الشرط  
 والعيب او الروية  
 لا يثبت فيه الشفعة

وزن للاقاله كالتشيع



قبل القبض وبعد لاها بيع جديد في حق ثالث والله اعلم ولا يجب  
 الشفعة في القسمة وان كان فيها معنى المعاوضة لا بها ليست معاوضة  
 محضة بل فيها معنى الاقرار والتميز الا ترى انه يجري فيها الجبر فلم تكن  
 معاوضة مطلقا فلا يجب فيها الشفعة كما اذا صالح من دم عمه على دار  
 انه لا تجب الشفعة ومنها معاوضة المال بالمال فلا تجب في معاوضة  
 المال بغير المال لان الاخذ بالشفعة تملك مثل ما تملك به المشتري فلو  
 وجبت معاوضة المال بغير المال فاما ان اخذ ما تملك به المشتري  
 ولا سبيل اليد لانه تملك بالقصاص واما ان اخذ بقيمة الدار ولا سبيل  
 اليد ايضا لان المشتري لم يملك به فامتنع التملك اضلا وعلى هذا الجرح  
 ما اذا صالح من دم عمه على دار لا تجب الشفعة لان القصاص ليس بال  
 فلم يوجد معاوضة المال بالمال وكذا الوصالح من جناية توجب القصاص  
 فيما دون النقص على دار لما قلنا ولو صالح من جناية توجب الارش دون  
 القصاص على دار تجب فيها الشفعة كالارش لو جود معاوضة المال بالمال  
 ومنها معاوضة عين المال بغير المال فلا تجب في معاوضة عين المال بغير  
 بغير المال لما ذكرنا ان التملك بما تملك به المشتري غير ممكن والتملك بغير  
 المال ليس كذلك كما تملك به المشتري فامتنع اضلا وعلى هذا جرح ما اذا  
 جعل الدار مهرا بان تزوج على دار او جعلها بدل الخلع بان خالع امراته  
 على دار او جعلها اجرة في الاجارات بان استاجر بدارة هذا معاوضة  
 المال بالمنفعة لان حكم الاجارة يثبت في المنفعة وكذا حكم الزكاح هو  
 الصحيح على ما عرفت في مسائل الزكاح من الخلاف والشفعة ليست بغير  
 مال كوهذا عند اصحابنا وعند الشافعي هذا ليس بشرط وتجب الشفعة  
 في هذه المواضع في اخذها الشفيع بقيمة البضع وهي مهر المثل في النكاح  
 والخلع وفي الاجارة اجرة المثل وجه قوله ان الاخذ بالشفعة تملك مثل

اصل  
سنة

الشفعة

المهر وبدل الخلع  
واللازمة لاشفعة

ما

ما تملك به المشتري عند الامكان وعند التقدير مقام قيمته مقام  
 الا ترى لو اشترى دارا بعقد فالشفيع ياخذها بقيمة العقد لتقدير  
 الاخذ بمثله اذ لا مثله فتقوم مقامه كذا ما صا والمنافع تتقوم  
 ما لتقديره بخلاف مقام قيمة العرض مقامه ولنا ان المنافع في الاصل لا  
 قيمة لها على اصول اصحابنا لانها لا تضمن بالغصب والائلاف الا انها  
 تتقوم بالعقد بطريق الضرورة لحاجة الناس بقي ما ورا ذلك على الاصل  
 فلا يطهر بقومها في حق الشفيع ولو تزوج امرأه على دار على ان تزوج المراه  
 على الفاقلا شفعة في شئ من الدار عند اي حنيفة رحمه الله وقال ابو  
 يوسف ومحمد تجب الشفعة في حصه الالف وجد فوله ان الدار بعضها  
 مهر وبعضها مبيع فليز تعدد اجاب الشفعة في حصه المهر امكن الجا بها  
 في حصه المبيع فوجب في حصته وجه قول اي حنيفة رحمه الله انه لا يمكن  
 اجاب الشفعة في حصه المبيع الا بعد قسم الدار وفي قسمتها تقويم  
 المنافع ولا قيمة لها الا عند الضرورة على ما بينا ولان المهر في الدار هو  
 الاصل لانها اتماد فعت الالف لسلها الدار فاذا لم يثبت الشفعة  
 في الاصل كيف تجب في التابع ولو تزوجها على مهر مسمى برباع دان  
 من المرأة بذلك المهر او تزوجها بغير مهر مسمى برباع دان من المرأة بمهر  
 المثل تجب فيها الشفعة لان هذا مبيع مبتدأ فوجب به الشفعة ولو تزوجها  
 على دار او تزوجها على غير مسمى ثم فرض لها دان مهر الا يجب فيها الشفعة  
 لان هذا مبيع مبتدأ فوجب به الشفعة ولو تزوجها على دار او تزوجها على  
 غير مسمى ثم فرض لها دان مهر الا يجب فيها الشفعة لان الفرض منه ليس  
 ببيع بل هو تقدير المهر فلا تجب به الشفعة والله اعلم ومنها ان يكون  
 المبيع عقارا او ما هو بعناه فان كان عذرك فلا شفعة فيه عند عامة  
 العلماء وقال مالك هذا ليس بشرط وتجب الشفعة في السفن وجه قوله

من شرط الشفعة ان  
لن يكون المبيع عقارا



ان السفينة اخذ المسكين فحبب فيها الشفعة كما تحبب في المسكن الاخر  
وهو العقار ولنا ما روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال لا  
شفعة الا في ربع او حايطة ولا في الشفعة في العقار ما وجبت لكوه سكا  
وانما وجبت لخوف ادى الدخيل وضرره على سبيل الضرر وذلك لا يخفى  
الا في العقار او ما في معناه وهو العلو على ما ذكره وسواء كان العقار  
محملا لنفسه او لا محملا كالحمام والرحا والبيرو والنهر والعين والدور  
الصغار عند اصحابنا وقال الشافعي لا يجب الشفعة الا في عقار محتمل القسمة  
والكلام فيه يرجع الى اصل يقدم ذكره وهو ان الشفعة عندنا وجبت  
معلولة بدفع ضرر الدخيل واذا ه على سبيل الضرر وذلك يوجد فيما يحمّل  
القسمة وفيما لا يحمّل على السواء وعند وجبت معلولة بدفع ضرر خاص  
وهو دفع ضرر القسمة فلا سعة في الاما لا يحمّل القسمة وهذا مع انه تعليل  
لمنع التعدد قد اربطناه فيما تقدم وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه  
قال ان الشفعة فيما لم يقسم من غير فصل واذا بيع سفل عقار دون علوه  
او علوه دون سفله او بيعا جميعا وجبت الشفعة اما السفلى فلا شك فيه  
لان عقار واما العاودون السفلى فحب فيها الشفعة اذا كان العلو  
قايما استغسانا لان حق البناء متعلو به على سبيل التأييد فصار بيعني  
العقار فتحب فيه الشفعة ولما تقدم العلو ثم سفل وجبت الشفعة  
اصحاب العلو عند ابي يوسف وعند محمد لا سعة له في حرم محمد رحمه الله في  
الزيادة ات وجه قول ابي يوسف ان البناء وان يطل فحق البناء قائم وانه  
حق متعلق بالشفعة على الاستقراء والتأييد فكان بمنزلة البقعة وجه قول  
محمد رحمه الله ان الشفعة اما يجب اما بالشركة في الملك او الحقوق او عوار  
الملك لم يوجد من ذلك اما الشركة وظاهر الا سقا وكذا في الجوار  
لان الجوار كان بنا وقد زال البناء فلا يجب الشفعة وذكره الزيات فيمن

حبب الشفعة العلو  
لانها بمعنى العقار

الش  
قد

باع

باع علوا فاحرق قبل التسليم رطل البيع هكذا ذكر ولم يحكم خلافا  
من مشايخنا من قال هذا قوله فاما على اصل ابي يوسف فيمنع ان لا يطل  
لانه لجعل حق البناء منزلة العرصه فصار كانه باع العرصه مع البناء فاحرق  
البناء والله اعلم ومنها زوال ملك البائع عن المبيع لان الشفعة ملك  
المبيع على المشتري مثل ما ملك به فاذا لم يزل ملك البائع استحال ملك  
المشتري فاستحال ملك الشفعة فلا يجب الشفعة في البيع بشرط الخيار  
للبائع لان خياره يمنع روال المبيع عن ملكه من حين وجود البيع ولو  
كان الخيار للمشتري لوجب الشفعة لان خياره لا يمنع روال المبيع عن ملك  
البائع وحق الشفعة يقف عليه وكذا لو كان الخيار لهما لم يجب الشفعة  
لاجل خيار البائع ولو ثبت شرط الخيار للمشتري فلا شفعة له لان شرط  
الخيار شرط لنفسه وانه يمنع وجوب الشفعة فان اجاز الشفعة المبيع  
جاز البيع ولا شفعة له لان البيع ثم من جهته فصار كانه باع ابتداء وان  
فسخ البيع فلا شفعة له لان ملك البائع لم يزل والخيلة للشفعة في ذلك  
ان لا يفسخ ولا يجير حتى يحيز البائع او لحوز مضي المدة فيكون له الشفعة  
وخيار العيب والروية لا يمنع وجوب الشفعة لانه لا يمنع زوال ملك  
البائع ومنها زوال حق البائع فلا يجب الشفعة في المشترا سرا فاسدا  
لان للبائع حق النقص والرد الى ملكه ردا للفساد وفيه اجاب الشفعة  
بمرر الفساد حتى لو سقط حق الفسخ باسباب مسقطه للفسخ كالزباي وزوال  
ملك المشتري ونحو ذلك كان للشفعة ان ياخذ بالشفعة لان المانع قيام  
حق الفسخ وقد زال كما لو زال بشرط الخيار له ثم اسقط الخيار وجبت  
الشفعة لزوال المانع من الوجوب وهو الخيار كذا هذا ولو باعها  
المشتري شوا فاسدا يبيعا صحيحا فجاء الشفعة فهو بالخيار ان شاء اخذها  
بالبيع الاول وان شاء اخذها بالبيع الثاني لان حق الشفعة ثابت عند كل

لا يجب الشفعة بشرط  
الخيار للبائع



وَاَحَدٌ مِنَ الْبَيْعِ لَوْ خُوِدَ سَبَبُ الثَّبُوتِ عِنْدَ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا وَشَرَايُهُ  
 فَكَانَ لَهُ الْخِيَارُ غَيْرَ أَنَّهُ إِنْ أَخَذَ بِالْبَيْعِ الثَّانِي أَخَذَ بِالثَّمَنِ وَإِنْ أَخَذَ بِالْبَيْعِ  
 الْأَوَّلِ أَخَذَ بِقِيَمَةِ الْبَيْعِ يَوْمَ قَبْضِ لَازِ الشَّفِيعِ بِمَلِكٍ يَمْلِكُ الْمَشْتَرِي  
 وَالْمَشْتَرِي الثَّانِي تِلْكَ بِالْثَّمَنِ لَازِ الْبَيْعِ الثَّانِي صَحِيحٌ وَالْبَيْعُ الصَّحِيحُ عِنْدَ الْمَلِكِ  
 بِالْمُسَمَّى وَهُوَ الثَّمَنُ وَالْمَشْتَرِي الْأَوَّلُ تِلْكَ الْمُسَمَّى بِقِيَمَتِهِ لَازِ الْبَيْعِ الْفَاسِدِ  
 بِقِيَمَةِ الْمَلِكِ بِقِيَمَةِ الْبَيْعِ لَا بِالْثَّمَنِ وَإِنَّمَا يُعْتَبَرُ قِيَمَتُهُ يَوْمَ قَبْضِ لَازِ الْبَيْعِ يَتَعَا  
 فَاسِدًا مَضْمُونًا بِالْعَصْرِ كَالْمَقْصُودِ وَعَلَى هَذَا الْأَصْلِ مَرَّحُ قَوْلُ أَيِّ حَنِفَةٍ  
 فَمَنْ اشْتَرَى رَضًا شَرًّا فَاسِدًا فَصَبَّ عَلَيْهِمَا أَنَّهُ ثَبَتَ لِلشَّفِيعِ حَقُّ الشَّفْعَةِ  
 لِأَنَّهُ حَقُّ الْبَايَعِ فِي النِّقْصِ قَدْ زَالَ بِالْبِنَاءِ وَبَطُلَ فُزَالُ الْمَانِعِ مِنْ حَقِّ الشَّفْعَةِ  
 وَعِنْدَ أَيِّ يَوْسُفَ وَتَحْمِيدَ لَا يَثْبُتُ لَازِ حَقِّ الْبَايَعِ لَمْ يَبْطُلْ بِالْبِنَاءِ فَكَانَ حَقُّ الْبَايَعِ قَائِمًا  
 وَاللَّهُ أَعْلَمُ وَعَلَى هَذَا مَرَّحُ قَوْلُ أَيِّ حَنِفَةٍ وَحَمْدُ اللَّهِ فِي الْمَرِضِ إِذَا بَاعَ الدَّارَ مِنْ  
 وَارَثَةٍ بِمِثْلِ قِيَمَتِهَا وَشَفِيعُهَا أَجْنَبِيٌّ أَنَّهُ لَا شَفْعَةَ لَهُ لِأَنَّهُ بَيْعُ الْمَرِضِ مِنْ مَرَضِ الْمَوْتِ  
 عَيْنًا مِنْ أَعْيَانِ مَالِهِ فَاسِدٌ عِنْدَهُ إِلَّا إِذَا أَجَارَ الْوَرَثَةَ وَإِنْ كَانَ مِثْلَ الْقِيَمَةِ  
 وَلَا شَفْعَةَ وَلَا شَفْعَةَ فِي الْبَيْعِ الْفَاسِدِ إِلَّا إِذَا أَجَارَ فَحَبَّ الشَّفْعَةَ وَلَوْ  
 بِأَعْمَارٍ مِنْ أَجْنَبِيٍّ مِثْلَ قِيَمَتِهَا وَالْوَارِثُ شَفِيعُهَا لَا شَفْعَةَ لِلْوَارِثِ عِنْدَهُ أَيْضًا  
 لِأَنَّهُ بَصِيرٌ كَأَنَّهُ بِأَعْمَارٍ مِنَ الْوَارِثِ أَيْدِ الْحَوَالِ مِلْكُ الصَّفْقَةِ الْبَدَأِ وَتَقْدَرُ  
 صَفْقَتُهُ أُخْرَى مَعَ الْوَارِثِ وَذَلِكَ فَاسِدٌ عِنْدَهُ وَعِنْدَ مَا حَبَّ الشَّفْعَةَ لِلْوَارِثِ  
 لِأَنَّهُ الْعَقْدُ جَائِزٌ هَذَا إِذَا بَاعَ مِثْلَ الْقِيَمَةِ فَأَمَّا إِذَا عَ وَحَايَ بَانَ بِأَعْمَارٍ  
 بِالْقِيَمَةِ وَفِيهَا مِلْكُهُ الْآفَ فَإِنْ بَاعَهَا مِنَ الْوَارِثِ وَشَفِيعُهَا أَجْنَبِيٌّ فَلَا شَكَّ  
 لَهُ لَا شَفْعَةَ عِنْدَ أَيِّ حَنِفَةٍ رَحِمَهُ اللَّهُ لِأَنَّهُ سَعَهَا مِنَ الْوَارِثِ بِمِثْلِ الْقِيَمَةِ  
 فَاسِدٌ عِنْدَهُ فَبِالْحَبَابَةِ أَوَّلَى وَلَا شَفْعَةَ فِي الْبَيْعِ الْفَاسِدِ وَعِنْدَ مَا بَايَعَ  
 جَائِزٌ وَلَكِنْ رَفَعَ قَدْرَ الْحَبَابَةِ فَحَبَّ الشَّفْعَةَ وَإِنْ بَاعَ مِنْ أَجْنَبِيٍّ فَكَذَلِكَ  
 لَا شَفْعَةَ لِلْوَارِثِ عِنْدَ أَيِّ حَنِفَةٍ لِأَنَّهُ شَفِيعٌ بِأَخْذِ سَلَكِ الصَّفْقَةِ بِالْحَوَالِ إِلَيْهِ

أهل  
 سعة

الش  
 عقد

أَوْ بِصَفْقَةٍ مَبْدَأَةٍ مَقْدَرَةٍ مِنْهُمَا فَكَانَ سَعًا مِنَ الْوَارِثِ بِالْحَبَابَةِ وَسَوَاءٌ  
 أَجَارَ قَبْلَ الْوَرْتَةِ أَوْ لَمْ يَحْرَمْ لِأَنَّهُ لَا جَارَةَ لِحَالِهَا الْعَقْدُ الْمَوْقُوفُ وَالشَّرَاءُ  
 وَقَعَ نَافِذًا مِنَ الْمَشْتَرِي لِأَنَّهُ الْحَبَابَةُ قَدْرَ الثَّلَاثِ وَهِيَ نَافِذَةٌ مِنَ الْأَجْنَبِيِّ فَلَمَّا  
 الْأَجَارَةُ فِي حَقِّ الْمَشْتَرِي فَلَمَّا عَوَّافِي حَقِّ الشَّفِيعِ أَيْضًا وَأَمَّا عِنْدَ مَا فَقَدَ  
 اخْتَلَفَتْ الرِّوَايَاتُ فِيهِ فِي رَوَايَةِ كِتَابِ الشَّفْعَةِ مِنَ الْأَصْلِ وَالْجَامِعِ  
 لَا شَفْعَةَ لَهُ وَفِي رَوَايَةِ كِتَابِ الْوَصَايَا لَهُ الشَّفْعَةُ وَهِيَ مِنْ مَسَائِلِ  
 الْجَامِعِ تَعْرِفُ تَمَّهَ أَنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى مِنْهَا مِلْكُ الشَّفِيعِ وَقَدْ اشْتَرَى  
 فِي الدَّارِ الَّتِي بَاخَرَهَا بِالشَّفْعَةِ لِأَنَّهُ سَبَبُ الْأَسْحَقِ وَجَوَّازُ الْمَلِكِ وَالشَّيْبِ  
 إِنَّمَا يَنْعَقِدُ سَبَبًا عِنْدَ وَجُودِ الشَّرْطِ وَالْأَنْعَقَادُ مَرَّرًا عَلَى الْوُجُودِ  
 وَإِذَا لَمْ يَوْجَدْ عِنْدَ الْبَيْعِ كَيْفَ يَنْعَقِدُ سَبَبًا فَلَا شَفْعَةَ لَهُ لِأَنَّهُ لَا يَسْتَحِقُّهَا  
 بِالْأَجَانِ وَالْأَعْيَانِ وَلَا يَدَارِ بِأَعْمَارٍ قَبْلَ الشَّرْطِ وَلَا يَدَارِ جَعْلًا مَسْجُودًا  
 وَلَا يَدَارِ جَعْلًا وَقَفًا وَفِي الْقَاضِي خَوَانَهُ أَوْ لَمْ يَقْبُضْ عَلَى قَوْلٍ مِنْ تَجْزِئَةِ الْوَقْفِ  
 لِأَنَّهُ زَالَ مِلْكُهُ عَنْهَا إِلَّا إِلَى أَحَدٍ مِنْهَا ظُهُورُ مِلْكِهِ لِلْمَشْتَرِي عِنْدَ  
 الْأَنْكَارِ مَحْجُودَةٌ مُطْلَقَةٌ وَهِيَ الْبَيْتَةُ وَهَذَا فِي الْحَقِيقَةِ شَرْطُ ظُهُورِ الْحَقِّ لَا  
 شَرْطُ ثَبُوتِهِ وَعَلَى هَذَا يُخْرَجُ مَا إِذَا انْتَهَى الْمَشْتَرِي كَوْنُ الدَّارِ الَّتِي شَفِيعُهَا  
 مَمْلُوكَةٌ لِلشَّفِيعِ أَنَّهُ لَيْسَ أَنْ يَأْخُذَ بِالشَّفْعَةِ حَتَّى يَقْبِضَ الْبَيْتَةَ إِنَّمَا هُوَ  
 وَهَذَا قَوْلُ أَيِّ حَنِفَةٍ وَتَحْمِيدَ وَاحِدُ الرِّوَايَاتِ عَنْ أَيِّ يَوْسُفَ وَرَوَى عَنْهُ  
 رَوَايَةٌ أُخْرَى أَنَّ هَذَا لَيْسَ بِشَرْطٍ وَالْقَوْلُ قَوْلُ الشَّفِيعِ وَلَا حَتَّاجٌ إِلَى أَقَامَةِ  
 الْبَيْتَةِ وَهُوَ قَوْلُ زُفَرٍ وَالشَّافِعِيِّ وَجِهَ هَذِهِ الرِّوَايَةُ أَنَّ الْمَلِكَ ثَابِتًا لِلشَّفِيعِ  
 فِي هَذِهِ الدَّارِ لَوْ جُودَ سَبَبُ الثَّبُوتِ وَمَا بَقِيَ يَتَقَيَّلُ أَنْ يَوْجَدْ الْمَرْبُورَ لِأَنَّ  
 الْمَدَدَ لِيَلِ الْمَلِكِ لَا يَرَى أَنْ مِنْ رَأْيِ شَيْئَانِ يَدَا فُسَانِ حُلِّهِ أَنْ شَهِدَ لَهُ  
 بِالْمَلِكِ دَلَالًا أَنْ يَدَدَ لِيَلِ الْمَلِكِ مِنْ حَيْثُ لِلظَّاهِرِ فَكَانَ لِلشَّفِيعِ طَاهِرًا  
 وَجَدَ ظَاهِرَ الرِّوَايَةِ أَنَّ سَبَبَ ثَبُوتِ الْحَقِّ لَا يَوْجِبُ بَقَاَهُ وَأَمَّا الْبَقَاُ

لا يشفع بدار إلى

الملك بانيام



حكم استصحاب الحال لا يصلح للزام على الغير حتى المفقود وخبر الشهود  
 ونحو ذلك والحاجة هنا الى الزام المشتري فلا يظهر الملك في حق المشتري  
 وقوله البند دليل الملك فلما ان سلم ذلك فالتأيت باليد ملك يظهر في  
 حق الدفع لا في حق الاستحقاق على الغير والحاجة هنا الى الاستحقاق  
 على المشتري فلا يلحق الملك التأت يظهر اليد وذكر عن ابي يوسف  
 فمبادعي على اخذ دار واقام البيعة على ان هذه الدار كانت في يد  
 ابنه مات وهي في يد ابنه يقضي له بالدار فان جا يطلب بها شفعة دار  
 اخرى لا جنبها لا يقضي له بالشفعة حتى يقيم البيعة على الملك لم يجعل القضا  
 باليد قضا بالملك على الاطلاق حيث لم يوجب به الشفعة وعلى هذا يخرج  
 ما ذكره محمد رحمه الله انه قال في حاريط بين دارين لكل واحد منهما عليه  
 خشبة ولا يعلم ان الحاريط بينهما الا بالخشبة فبيعت احدي الدارين انه  
 ان قام الاخر بيعة ان الحاريط بينهما فهو احق من الجار لانه شريك وان لم  
 يقيم بيعة لم اجعله شريكا لان ملك الحاريط بينهما لم يثبت الا بطاير الاستعمال  
 بالخشبة والملك التأت بمثل هذا الطائر لا يكفي لاستحقاق الشفعة قال  
 قال ولو اقر البائع قبل البيع ان الحاريط بينهما لم اجعل له بهذا شفعة بمنزلة  
 دار في يدي رجل اقر انها لاخر فبيعت الى جنبها دار فطلب المقر له الشفعة  
 فلا شفعة له حتى يقيم البيعة ان الدار دار لان الملك في الموضعين جميعا ثبت  
 بالافراد وانه حجة قاصرة فيظهر في حق المقر له في المسئلة الاولى وفي المسئلة  
 الثانية يظهر في حق المقر له خاصة ولا يتقدم على المشتري وذكره الشافعي  
 عن ابي يوسف في رجل في دار عرف القاضي انها له فبيعت دار الى جنب  
 داره فقال الشفيع بعد بيع الدار التي فيها الشفعة داري هذه فلان  
 وقد بيعت منها منه منذ سنة وقال هذا في وقت تعدد علي الاخذ بالشفعة  
 او طلبها لنفسه قال لا شفعة له في الدار حتى يقيم المقر له البيعة على المشتري

اليد تصلح للدفع  
 لا للاستحقاق

القضا باليد لا يكون  
 قضا بالملك

للاقرار حجة قاصرة

اما المقر فلا شك انه لا شفعة له لانه لا ملك له وقت البيع في الدار  
 باقراره بالبيع قبلكه واما المقر له فلما ذكرنا ان الملك التأت بالافراد  
 ليس بتأت حجة مطلقة لكون الافراد حجة قاصرة فلا يظهر في حق الاستحقاق  
 على المشتري وذكر الحنفية في استحقاق الشفعة ان البائع اذا اقر بشهر  
 من الدار للمشتري ثم باع منه ببقية الدار ان الجار لا يستحق الشفعة لان المشتري  
 صار شريك البائع في ذلك السهم والشريك مقدم على الجار ومنشأها  
 من خطأ الحنفية في هذا وقال حجت الشفعة للجار لان شركة المشتري  
 لم يثبت الا باقرار البائع والافراد حجة قاصرة فلا يظهر في حق الجار وكان  
 على شفعة وكان يستدل مسألة الحاريط والله اعلم ومنها ان لا يكون  
 الدار المشفوعة ملك الشفيع وقت البيع فان كانت لم تجب الشفعة  
 لاستحالة تلك الاثمان مال نفسه وعلى هذا يخرج ما اذا باع المادون  
 دارا والمولى شفعها انه ان لم يكن عليه دين فلا شفعة للمولى لانها ملك للمولى  
 والعبد كالوكيل عنه في البيع فلا ثبت له الشفعة وان كان عليه دين  
 فله الشفعة لان المولى لا يملك حسب عبده المدينون وكان مقر له الاجنبى  
 وكذا اذا باع المولى دارا والمادون شفعها وعليه دين فله الشفعة  
 لان الاخذ بالشفعة بمنزلة الشراء من المشتري وشرا كل واحد منهما من  
 صاحبه جائز وان لم يكن عليه دين فلا تصور الاخذ بالشفعة لان الاخذ يقع  
 ملكا للمولى وملك المملوك حال ولواشترى المادون والمولى شفعها فان كان  
 عليه دين فله لانه الشفعة لان الملك بالشراء يقع للمولى وان لم يكن عليه دين  
 فلا تصور الاخذ بالشفعة لان الاخذ يقع ملكا للمولى وملك المملوك حال  
 ولواشترى المادون والمولى شفعها فان كان عليه دين فله لانه الشفعة وان  
 لم يكن فلا تصور الاخذ بالشفعة لان الملك يقع له وكذا اذا اشترى المولى  
 دارا والمادون شفعها فان كان عليه دين فله الشفعة وان لم يكن فلا تصور



الاخذ بالشفعة لما قلنا واما المكاتب اذا اشترى وباع دار الموتى  
 شفعها فله ان ياخذ بالشفعة سواء كان عليه دين او لم يكن لانه مما بيع وشترى  
 مع الموتى منزلة الاجنبي لانه حرمد الماتى انه لا سبيل للموتى على ما في دين  
 فكان في حق ما في دينه ملحقا بسائر الاجانب والله اعلم ومنها عدم الرضا  
 من الشفع بالبيع وحكمه فان رضى بالبيع او حكمه فلا شفعة له لان حق  
 الشفعة انما ثبت له دفعا لرضاء المشتري فاذا رضى بالمشترا او حكمه فقد رضى  
 بضره جوارح فلا يستحق الدفع بالشفعة ثم الرضا قد يكون صريحا وقد يكون  
 دلالا اما الصريح فلا يشترط كل واما الدلالة فنحن ان بيع الشفع الدار  
 المشفوع فيها بان وكله صاحب الدار يبيعها فباعها فلا شفعة لان بيع  
 الشفع دلالا لانه الرضا بالعقد وثبوت حكمه وهو الملك للمشتري وكذلك  
 المضارب اذا باع دار مال المضاربة ورث المال شفعها بدار اخرى  
 لا شفعة لرث الدار سواء كان في الدار ربح او لم يكن اما اذا لم يكن فيها ربح  
 فلان المضارب وكيله بالبيع والرضا بالتوكيل بالبيع رضا بالبيع وحكمه  
 ضرورة وانه يمنع وجوب الشفعة وان كان فيها ربح اما في حصة رث  
 المال فلو ثبت في حصة المضارب لادى لا تقدر الصفقة على المشتري وانه  
 لا تجوز ولان المشتري صار شريكا للمضارب والشريك مقدم على الجزار  
 ولو كان الشفع وكيل لا يشتر الدار المشفوع فيها فاشترى لموكله  
 فللشفع الشفعة لان الشراعي لا يكون فوق الشرائع والشفعة لنفسه  
 لا يمنع وجوب الشفعة حتى لو اشترى الدار المشفوع فيها ثم حضر شفيع اخر  
 كان له ان ياخذ النصف بالشفعة فالشراعي لا يمنع الوجوب اولى  
 زواج رث المال دارا لنفسه والمضارب شفعها بدار من المضاربة فان  
 كان في دين من مال المضاربة وقابض الدار لم يجز الشفعة لان الاخذ  
 اذا آل بيع لرث المال وقد وجد منه دلالا لانه الرضا بثبوت الملك للمشتري

الرضا بالشراعي  
 في الشفعة

الشفعة اذا كان  
 في الشراعي

وانه يمنع وجوب الشفعة وان لم يكن في دينه وقا فان لم يكن في الدار ربح فلا شفعة  
 ايضا لان الاخذ يقع لرث المال وان كان فيها ربح فللمضارب ان ياخذها  
 بالشفعة لنفسه لان له نصيبا في ذلك ولم يوجد منه الرضا بسقوط حقه  
 ولو اشترى اجنبي دارا الى حبة دار المضاربة فان كان في يد المضارب  
 وقا بالتمن فله ان ياخذها بالشفعة للمضاربة وله ان يسلم الشفعة لان  
 حق الاخذ مملوك تسليمه وان لم يكن في دينه وقا فان كان في الدار ربح فالشفعة  
 لرث المال والمضارب جميعا لان الدار مشتركة بينهما وان لم يكن فيها ربح  
 فالشفعة لرث المال خاصة والشفعة من حقوق الملك وعلى هذا الجرح  
 ما اذا باع الدار على ان يضمن الشفع التمر عن المشتري بضم وهو حاضر حتى  
 جاز البيع لانه لا شفعة للشفيع لان ضمان التمر من المشتري دلالا لانه الرضا  
 بالبيع وحكمه لان تمام الصفقة وانبرامه يتعلق به فكان دليل الرضا وكذا  
 لو اشترى المشتري الدار على ان يضمن له الشفع الدار عن الباع بضم وهو  
 حاضر حتى جاز البيع لا شفعة للشفيع لانه لما ضمن الدار فقد صار انعقد  
 وحكمه وهو الملك للمشتري فلم يجز الشفعة واما اسلام الشفع فليس  
 بشرط لوجوب الشفعة فحي لا يهل الدقة فما بينهم والدمي على المسلم لان  
 هذا حق الملك على المشتري منزلة الشراعية واليكافر على المسلم في ذلك  
 سواء لانه من الامور الدينية وروى عن شرح رحمه الله انه قضى بالشفعة  
 لدمي على مسلم فكتب الى عمر رضي الله عنه فاجاز وكان ذلك بحضور الصحابة  
 رضي الله عنهم فيكون اجماعا وكان ذلك بحضور من الصحابة رضي الله عنهم فيكون  
 اجماعا ولو اشترى دمي من دمي دارا الخمر او خمر وشفيعها دمي او مسلم  
 وجب الشفعة عند اصحابنا وقال الشافعي لا يجب بها على ذلك ليس  
 بما في عندنا اصلا حتى لم يكن مضمونا بالادلاف اصلا ومن شرط وجوب الشفعة  
 معاوضة المال بالمال وعندنا هو مال مفقود في حق اهل الدقة منزلة الخلق

سلام الشفع للمسلم



والشاة لنا ثم اذا وجبت الشفعة فان كان الشفيع دميّا اخذ الدار بمثل  
 الحمر وبقيته الحمر لان الحمر عندهم من دوات الامثال بل من دوات القيم  
 كالشاة وان كان مسلماً اخذها بقيمة الحمر والحمر لان اخذ ملك والمسلم  
 ليس من اهل ملك الحمر والحمر ومتى تعدر عليه الملك بالعين ملك بالقيمة  
 كما لو كان الشرا بالقرض انه ياخذها بقيمة القرض كذا هذا وكذلك الحرة  
 والدخيرة والعقل والبلوغ والعذالة فجب الشفعة للمادون والمكاتب  
 ومعتق البغض والنسوان والصبيان والمجانين واهل البغي لانه حق مني على  
 الملك وهو لا من اهل ثبوت الملك لهم الا ان الحمر فما جبت للصبي وعليه  
 وليه الذي تصرف في ماله من الاب ووصيه والجدا اب الاب ووصيه  
 والقاضي ووصي القاضي فاذا بيعت دار والوصي شفيعها كان لوليّه ان يطلب  
 بالشفعة وياخذ له لان اخذ بالشفعة بمنزله الشرا من المشتري فالولي  
 بملك ذلك كما يملك الشرا فان سلم الشفعة صح التسليم ولا شفعة للصبي  
 اذا بلغ عداي حنيفة وابي يوسف وعند محمد ورفعه لا يصح تسليمه والوصي على  
 شفعة اذا بلغ وجه قوله ان هذا حق بيت للصبي فابطاله يكون نظراً في  
 حقه ومثل هذا لا يدخل تحت ولاية الولي كما يقع عن قصاص وجب للصبي  
 على انسان والابرا عن كفالته بنفسه وبمال ولاي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله  
 ما ذكرنا ان لا اخذ بالشفعة بمنزله الشرا فتسليمه امتناع من الشرا  
 وللولي ولائحة الامتناع من الشرا الا ترى من قال بعت هذا الشيء فلان  
 الصبي لا يلزم الولي القبول وهذا لان الولي تصرف في مال الصبي على وجه المصلحة  
 والمصلحة قد يكون الشرا وقد يكون تركه والولي اعلم بذلك فيفوض اليه  
 وعلى هذا الخلاف اذا سكنت الولي او الوصي عن الطلب لم يبطل حق الشفعة  
 عند ابي حنيفة وعند ابي يوسف وعند محمد ورفعه لا يبطل وذكر في نوادر ابي  
 يوسف من اشترى داراً وابنه الصغير شفيعها كان له ان ياخذ لابنه الصغير

الحرة والذلول والبلوغ  
 والعذالة المستشرط

للولي الامتناع من الشرا  
 للصبي

بالشفعة فان لم ياخذ وسلم لنفسه جاز لان الشرا لا ينافي الاخذ بالشفعة لان  
 كل واحد منهما يملك بعوض ولهذا لو كان وكيلاً بالشرا لغيره كان له ان ياخذ  
 بالشفعة لنفسه فلان ملك الاخذ لابنه اولى واذا ملك الاخذ ملك التسليم  
 لانه امتناع من الاخذ ولو باع داراً لنفسه وابنه شفيعها لم يكن له ان ياخذ  
 بالشفعة لان الاخذ بالشفعة ملك والبيع تملك فينا في التملك ولهذا لا ملك  
 الوكيل ما لبيع لغيره ان ياخذ بالشفعة لنفسه واذا لم يملك الاخذ لا ملك التسليم  
 فلم يصح تسليمه ويوقف على جن بلوغ الصبي كما اذا لم يكن له ولي واما الوصي اذا  
 اشترى داراً لنفسه والصبي شفيعها لم يكن له ان ياخذ بالشفعة للصغير ولو سلم  
 الشفعة فالصغير على شفعة وكذا اذا باع لانه ملك الدار بالشرا لنفسه  
 فيها لاخذ بالشفعة للصغير يرد تملك ما ملكه من الصغير والوصي لا ملك تملك  
 ماله للصغير الا اذا كان منه نفع ظاهر له واذا لم يملك الاخذ بالشفعة  
 لم يكن سكوته عن الطلب تسليماً للشفعة فبقي حق الصغير في الشفعة ياخذ اذا  
 بلغ والله اعلم **فصل** واما بيان ما ياكذب به حق الشفعة ويستقبره  
 فتقول وبالله التوفيق انه بما ذكره ويستقبر بالطلب الكلام في الطلب  
 مواضع في زمان وقت الطلب وفي بيان شرطه وفي بيان كونه وفي بيان حكمه  
 اما وصفه فالطلب نوعان طلب موأته وطلب تقرر اطلب الموأته فوفقه  
 علم الشفيع بالبيع حتى لو سكنت عن الطلب بعد البيع قبل العلم به لم يبطأ شفيعه  
 لانه ترك الطلب قبل وقت الطلب فلا يضر ثم علمه بالبيع قد يحصل سماعه  
 بالبيع بنفسه وقد يحصل ما جاز غير كمن هل مشروط فيه العدد والعذالة  
 اختلف اصحابنا فيه قال ابو حنيفة رحمه الله يشترط  
 في الحمر جلان او رجل وامرأتان واما العذالة وفا  
 يشترط فيه العدد والعذالة حتى لو اجتمع واحد بالشفعة عدلان الحمر او  
 فاسقاً حراً او عبداً بالعتا او صبيّاً ذكر او انثى فسكت ولم يطلبه على الفور

اعلم طلب الشفعة



اصحاب الشرط  
للعقد والعقد  
في الخبر

الخبر على روايه الاصل اولم يطلب في المجلس على رواية محمد بطلت شفيعه عندهما  
اذ اظهر كون الخبر صدقا وهذا على اختلافهم في الخبر عن عزل الوكيل وعن  
خيار العبد وعن حجر المولى على ما ذكرنا في كتاب الوكالة هما بقولان العدد  
والعدالة الاعتبار شرعا في المعاملات وهذا من باب المعاملة فلا يشترط  
فيه العدد والعدالة ولاي حنيفة رحمه الله ان هذا اجار فيه معنى الزام  
الا ترى ان حق الشفيع يبطل لو لم يبطل بعد الخبر فاشبه الشهادة فيعتبر  
فيه احد شرطى الشهادة وهي العدالة او العدد ولو اخبر المشتري الشفيع  
بنفسه فقال قد اشترته فلم يبطل بطلت شفيعته وان لم يكن المشتري عدلا  
كذا روي عن ابى حنيفة رحمه الله لان المشتري خصم وعداله الخصم ليست  
بشرط في الخصومات وقالوا في الحجرة اذ ابلغها الخبير انه لا يعتبر في الخبر  
العدد والعدالة والفرق اني حنيفة رحمه الله ان الاخبار عن الخبير ليس  
معنى الشهادة تخلو عن الزام حكم فلم يعتبر فيه احد شرطى الشهادة بخلاف  
الاخبار عن البني في باب الشفيع على ما بينا والله اعلم واما شرطه فهو ان  
يكون عا قورا العبد ممنوع اذا كان قادرا عليه حتى لو علم بالبيع وسكت  
عن الطلب مع القدرة عليه بطل حق الشفيع في رواية الاصل وروي عن محمد  
رحمه الله انه على المجلس خيار الخيرة وخيار القبول ما لم يقم عن المجلس وتنازل  
عن الطلب بعل اخر لا يبطل شفيعته وله ان يطلب وذاكر الخري ان هذا الصح  
الروايتين وجد هذه الرواية ان حق الشفيع ثبت زطر الشفيع دفعا  
للضرر عنه فحتاج الى التامل ان هذه الدار هل تصلح بمثل هذا الثمن وانتهى  
يضرر جواره شترى فياخذ بالشفيع او لا يضرر فيترك وهذا لا يصح  
بدون العلم بالبيع في جهة التامل شرط المجلس في جانب الخيرة والقبول  
كذا هنا وجه رواية روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال  
الشفيع لمن روايتها وروى عنه صلى الله عليه وسلم انما الشفيع كبسط عقاب

شرط الطلب القدر

ان قيد مكانه ثبت والا ذهب وفي بعض الروايات انما الشفيع حل عقاب  
ان قيد مكانه ثبت والا فاللوم عليه ولانه حق ضعيف منزل لربوته  
على مخالفة القياس اذ الاخذ بالشفيع تملك مال مقصوم بغير اذن مالكه  
لخوف ضرر بحمل الوجود والعدم فلا يستقر الا بالطلب على الموازنة وما  
الاشهاد فليس بشرط لصحة الطلب حتى لو طلبت على الموائمة ولم يشهد  
صح طلبه فيما بينه وبين الله تعالى وانما الاشهاد للاظهار عند الخصومة  
على تقدير الانكار لان من الجائز ان المشتري لا يصدق الشفيع في الطلب ولا  
يصدق في الفور وتكون القول قوله فحتاج الى الاظهار بالبينه عند القاضي  
على تقدير عدم التصديق لانه شرط صحة الطلب وظهير من اخذ لقطة  
لبردها على صاحبها فهلك في يده لضمان عليه فيما بينه وبين الله تعالى بلا  
خلاف وانما الحاجة الى الاشهاد عند ابى حنيفة رحمه الله لتوثيق الاخذ  
للرد على تقدير الانكار الا انه شرط البراءة عن الضمان حتى لو صدق صاحبها  
في ذلك لم يطلب منه الضمان لئلا ذلك بالاجماع كذا هذا واذ اطلب  
على الموائمة فان كان هناك شهود اشهدهم وتوثق الطلب وان لم يكن بحضره  
من شهد فبعت في طلب الشهود لم يبطل شفيعته لما قلنا لان الاشهاد لا يطل  
الطلب عند الحاجة لئلا يصح الاشهاد على الطلب على رواية الفور لانه  
يطل الفور فبطلت الشهادة على الفور ضرورة وعلى رواية المجلس اذا  
قال وهو في المجلس ادعوا الى شهودهم فاشهدهم فاشهدهم فاشهدهم  
وتفرقوا الطلب لان المجلس قائم ولو اخبر ببيع الدار فقال الحمد لله قد ادعيت  
شفيعتها او قال سبحان الله فقد ادعيت شفيعتها فهو على شفيعته في رواية  
محمد لان هذا يذكر لانه من كلامه به تبركا فلا يكون دليل الاعراض عن الطلب  
وكذلك اذا سلم او تمت العاطفة في ذلك ليس يعمل بدل على الاعراض ولهذا لم  
يبطل به خيار الخيرة وكذلك اذا قال من اشاعها وبم يبعث لان الاضمان قد



يرضى بما ورة انسان دون غيره وقد تصح له الدار ثم دون غيره فكان السؤال  
عن حال الجار ومقدار الثمن من مقدمات الطلب لا اعتراضا عنه وهذا كله  
على رواية اعتبار المجلس فاما على رواية اعتبار الفور فيبطل شفيعته في هذه  
المواضع لاقطاع الفور من ضرورة ولو اخبر بالبيع وهو في الصلوة لم يفتي فيها  
فالشفع لا يخلو من ان يكون في الفرض او في الواجب او في السنة او في العمل  
المطلق فان كان في الفرض لا يبطل شفيعته لان وقعه حرام مكان معدوكراني  
ترك الطلب وكذا اذا كان في الواجب لان الواجب ملحق بالفرض في العمل  
وان كان في السنة فكذلك لان هذه الشئ الرابعة في معنى الواجب سواء  
كانت السنة ركعتين او اربعاً فالاربع قبل الطهرى اجزءا على ركعتين  
فوصل بها الشفع الثاني لا يبطل شفيعته لانها متر له صلوة واحدة واجبة  
وقال محمد ابلغ الشفع البيع على بعد الجمعة اربعاً لم يبطل شفيعته وان صلى  
اكثر من ذلك بطلت شفيعته لان الاربع بمسليمة واحدة سنة فصار  
كالركعتين والزيادة عليهما ليست بسنة وذكر محمد رحمه الله في الحجرة  
اذا كانت في صلوة النفل فزادت على ركعتين رطل جارية لان كل شفع  
من الطلوع صلوة على وجه والله اعلم والغائب اذا علم بالشفعة فهو مثل  
الحاضر في الطلب والاشهاد لانه قادر على الطلب الذي يتأكده الحق  
وعلى الاشهاد الذي يتوهمه الطيب ولو وكل الغائب رجلاً ليأخذ له  
بالشفعة فذلك طلب منه لان في التوكيل طلباً وزياً واذا اطلب الغائب  
على الموابنة واشهد فله بعد ذلك من الاجل مقدار المسافة التي نأى بها  
حب البائع او المشتري <sup>في الزيادة</sup> <sup>في الزيادة</sup> لان بائع هذا القدر  
للضرورة ولا ضرورة في الزيادة <sup>في الزيادة</sup> <sup>في الزيادة</sup> ثبت المقرر بشرطه ان يكون على  
قوة الطلب الاول والاشهاد عليه واذا اطلب على الموابنة واشهد  
على فبطل ذلك شخص لاحت البائع او المشتري او الدار اذا كان قادراً

شرط الطلب الثاني  
وموطلب التعديل

عليه وتفضل الكلام فيه ان المبيع اما ان يكون في يد البائع واما ان  
يكون في يد المشتري فان كان في يد البائع فالشفيع بالخيار ان شا طلب  
من البائع وان شا طلب من المشتري وان شا طلب عند الدار واما الطلب  
من البائع والمشتري فلان كل واحد منهما خصم البائع باليد والمشتري  
بالمالك وكان كل واحد منهما حصاً فصيح الطلب من كل واحد منهما  
واما الطلب عند الدار فلان الحق متعلق بها فان سكت عن الطلب من  
احد المتبايعين وعند الدار مع القلة عليه بطلت شفيعته لانه فطر في  
الطلب وان كان في يد المشتري فان شا طلب من المشتري وان شا عند  
الدار ولا يطلب من البائع لانه خرج من ان يكون حصاً لزوجته ولا ملك له  
فصار منزلة الاجنبي ولو لم يطلب من المشتري ولا عند الدار وشخص البائع  
للطلب منه والاشهاد بطلت شفيعته لوجود دليل الاعراض وفي الحقيقة  
لوجود دليل الرضا ولو تعاقد البائع والمشتري في غير الموضع الذي فيه الدار  
فليس على الشفع بائنها ولكنه يطلب عند الدار ويشهد عليه لان الشفع  
اذا كان حب الدار والعاقدا ان عاसान مع الدار للطلب والاشهاد  
فان لم يشهد رطلت عند شخص لا العاقد بطلت شفيعته لوجود الاعراض  
عند الطلب هذا اذا كان قادراً على الطلب من المشتري او البائع او عند  
الدار فاما اذا كان هناك خائلاً بان كان منهما مفرح مخوف او ارض منبغة  
او عرد لك من المواضع لا يبطل شفيعته بترك الموابنة الى ان يزول الخيال  
واما الاشهاد على هذا الطلب فليس بشرط لصحة كما ليس بشرط لصحة  
طلب الموابنة وانما هو لتوثيقه على قدر الاكراك في الطلب الاول وكذا  
لسميته المبيع وتحدد ليس بشرط لصحة الطلب والاشهاد في ظاهر الرواية  
وروي عن ابي يوسف انه شرط لان الطلب لا يصح الا بعد العلم والعقار لا يصير  
معلوماً الا بالتحدد فلا يصح الطلب والاشهاد بدونه والله اعلم واما بيان



بيان كيفية الطلب

كيفية الطلب فقد اختلف فيه عبارات المشايخ روي عن محمد بن مقاتل الرازي ان الشفع يقول طلبت الشفعة واطلبها انا طالبها وعن محمد بن سلمة انه كان يقول طلبت الشفعة فحسبت وعن ابي جعفر الهذلي رحمه الله انه لا يرعى فيه الفاظ الطلب بل لو اتي بلفظ يدل على الطلب اي لفظ كان يفي لحوان يقول ادعيت الشفعة او سكت الشفعة وخذ ذلك مما يدل على الطلب وهو الصحيح لان الحاجة الى الطلب ومعنى الطلب تادتي بك لفظ يدل عليه بسوي كان بلفظ الطلب او بغيره واما حكم الطلب فهو استقرار الحق فالشفع اذا اتي بطلين صحيحين استقر الحق على وجه لا ينظر تاخير المطالبة بالاحد بالشفعة ابدام لم يسقطها لمسانة وهذا قول ابي حنيفة رحمه الله واخذني الرواية عن ابي يوسف وفي رواية اخرى قال اذا ترك المحاصة الى القاضى في زمان بقدر فيه على المحاصة بطلت شفעתه ولم يوقت فيه وقتا وروي عنه انه قد رآه القاضى وقال محمد وزفر اذا مضى شهر بعد التلبيين ولم يطلب من غيره بطلت شفעתه وهو رواية عن ابي يوسف ايضا وجد قول محمد وزفر ان حق الشفعة ثبت لدفع الضرر عن الشفع ولا يجوز دفع الضرر عن الانسان على وجه يتضرر الاضرار بغيره وفي ابقار هذا الحق بعد تاخير الخصومة ابدام اضار بالمشتري لا بد لا بدني ولا يضر من خفا من النقص والقلع فيضر به فلا بد من التقدير بزمان لئلا يتضرر به بعد رنا بالشهر لا بدني الاجال فاذا مضى شهر ولم يطلب من غيره فقد فرط في الطلب فبطلت شفעתه وجه قول ابي حنيفة رحمه الله ان الحق للشفع قد ثبت بالتلبيين والاصل ان الحق متى ثبت لا يشترط الا بالاطاله ولم يوجد لان تاخير المطالبة منه لا يكون ابطالا تاخير استيفاء ساير الديون وقوله يتضرر المشتري ممنوع فانه اذا علم ان للشفع ان ياخذ بالشفعة فالظاهر انه مسمع من الرنا والعرض

حكم الطلب

خوفا

خوفا عن النقص والقلع فليس فعل فهو الذي امر نفسه فلا يضاف ذلك الى الاخذ بالشفعة ولهذا لم يطلب حق الشفعة بغيره الشفع ولا يقال ان فيه ضررا بالمشتري بالامتناع من البناء والفرن لما قلنا كذا هذا والله اعلم واما بيان ما يطلب به حق الشفعة بعد ثبوته فنقول وبالله التوفيق ما سئل به حق الشفعة بعد ثبوته في الاصل نوعان اختياري واضطراري فالاختياري نوعان صريح وما يجري مجرى الصريح ودلالة اما الاول فهو ان يقول الشفع اطلت او اسقطتها او ابرأك عنها او سلمتها وخذ ذلك لان الشفعة خالص حقه في ذلك التصرف فيه استيفا او اسقاطا لا براء عن الدين والعفو عن القصاص وخذ ذلك وسواء علم الشفع بالبيع او لم يعلم بعد ان كان بعد البيع لان هذا اسقاط الحق صريحا وصريح الاسقاط يشترط فيه العلم والجهل كالطلاق والابراء عن الحقوق بخلاف الاسقاط من طريق الدلالة فان لا يسقط حقه منه الا بعد العلم بالبيع والقرينة تدرك بعد هذا ان شاء الله تعالى ولا يصح تسليم الشفعة قبل البيع لانه اسقاط الحق واسقاط بعد وجوبه ووجود سببه وجوبه حال ولو اجبر بالبيع بقدر الثمن او جف من منه او من فلان فسلم ثم ظهر خلافه هل يصح تسليمه فالاصل في جلس هذه المسائل ان ينظر ان كان لا يحلف عرض الشفع في التسليم صح التسليم وبطلت شفעתه ولو كانت يحلف عرضه لم يصح وهو على شفעתه لان عرضه في التسليم اذا لم يختلف بين ما اجبر به وبين ما بيع به وقع التسليم محصلا لغرضه فصيح واذا اختلف غرضه لم يقع التسليم محصلا لغرضه فلم يصح التسليم وبيان هذا في مسائل اذا اجاز ان لا يبيع بالف درهم فسلم به علم انها بيعت بالفين فلا شفعة له لان تسليمه كان لا يستهان الثمن فاذا لم يصلح له باقل التمتين فباكثرهما او لم يصل غرضه بالتسليم فبطلت شفעתه ولو اجبر بها بيعت بالف فسلم ثم بين انها بيعت بمائة

ما سئل به  
ثبوته  
الشفعة

لا يصح تسليم الشفعة قبل البيع

اخبار بعد الرنا وحسن تسليمه فظهر خلافه



اقله الشفعة لان التسليم عند كثر الثمن لا يدل على التسليم عند قلته فلم يحصل  
 عرض به بالتسليم فبقى على شفيعه ولو اجازها بيعت بالف درهم فربما انها  
 بيعت بمائة دينار فان كانت قيمتها الف او اكثر فلا شفعة له وان  
 كانت اقل فهو على شفيعه عند اصحابنا الثلاثة وقال رفرله الشفعة في  
 الوجهين جميعا وجد قول زفران الدرهم والدنانير جيبان مختلفان حقيقة  
 واعتبار الحقايق هو الاصل والعرض المختلف باختلاف الجنس لانه  
 قد تيسر عليه جنس وتقدر الاخر فلم يقع التسليم بحصول الغرض فبقى  
 على شفيعه كما لو اجازها بيعت بخطة فسلم ثم علم انها بيعت بشعرية  
 مثل قيمة الخطة ولما ان الدرهم والدنانير في حو التسمية لجنس واحد  
 لانها اما في الاشياء وقيمها تقوم الاشياء بها تقوما واحدا اعني انها تقوم بهذا  
 مترق وبهذا الاخرى وانما يختلفان في القدر لا غير فوجب اعتبار قدر قيمتها  
 في الكثر والقله كما اذا اجازها بيعت بالف درهم او مائة دينار ثم  
 سئل انها بيعت باكثر او باقل على ما ينشأ كذا هذا خلافا ما اذا اجاز  
 انها بيعت بخطة فسلم ثم سئل انها بيعت بشعرية فسلم فله الخطة او اقل  
 او اجازها حال اختلفت الخطة والشعرية جيبان مختلفان على الاطلاق واختلف  
 الجنس وجب خلاف العرض فلم يصح التسليم ولو اجازها بيعت بالف درهم  
 فسلم ثم سئل انها بيعت بمكيال او موزون سوى الدرهم والدنانير او عددي  
 متقارب فالشفعة قائمة لان الثمن الذي وقع به البيع اذا كان من دوات  
 الامتال فالشفيع ياخذ بمثله وانه جنس اخر غير الجنس الذي اجريه الشفيع  
 فاختلف العرض ولو اجازها بيعت بالف فسلم ثم علم انها بيعت بعين  
 وما ليس من دوات الامتال وان كانت قيمته مثل الف او اخرج تسليمه  
 وان كانت قيمته اقل لم يصح وله الشفعة لان الشفيع لها هذا احد الشفعين  
 الدار بعه العرض لانه لا مثله وقيمته كما ان اودناير فكان الاطلاق واحدا  
 الى

الى القدر فاشبهه الالف والالفين والالف وخمسمائة على ما مر ولو اجاز  
 بشر نصف الدار فسلم ثم سئل انه اشترى الجميع فله الشفعة ولو اجاز  
 بشر الجميع فسلم ثم سئل انه اشترى النصف فالسليم حايض ولا شفعة له  
 هذا هو الرواية المشهورة في الفصول وقد روي الجواب فيها على القلب  
 وهو ان كون التسليم في النصف كونه تسليم في الكل والتسليم في الكل لا  
 يكون تسليم في النصف وجه هذه الرواية ان تسليم النصف كونه على الثمن  
 ومن عجز عن القليل كان عن الكثير اعجز فاما العجز عن الكثير لا يدل على العجز  
 عن القليل وجه الرواية المشهورة ان التسليم في النصف للاحتراز عن الضرر  
 وهو ضرر الشركة وهذا لا يوجد في الكل فاختلف الغرض فلم يصح  
 التسليم فبقى على شفيعه واذا سلم الكل فقد سلم النصف ضرورة لانه داخل  
 في الكل فصار تسليم الكل مسلما للنصف والشركة عيب فكان التسليم  
 بدون العيب تسليم مع العيب من طريق الاولى ولو اجاز المشتري زيد  
 فسلم ثم سئل انه عجز وهو على شفيعه لان التسليم للامن عن الضرر والامن  
 عن ضرر زيد لا يدل على الامن عن ضرر غيره ولغاوت الناس في الجوار  
 ولو اجاز المشتري زيد فسلم ثم سئل انه زيد وعجز وكان له ان ياخذ نصيبه  
 لانه سلم نصيب زيد لا نصيب عجز وبقى له الشفعة في المشترا نصيبه ولو اجاز  
 ان الدار بيعت بالف درهم فسلم ثم ان المبيع خط عن المشتري خمسمائة وقبل المشتري  
 الخط كان له الشفعة لان الخط يلحق باصل العقد فمن ان البيع كان خمسمائة  
 فصار كما اذا اجازها بيعت بالف فسلم ثم سئل انها بيعت بخمسمائة ولو لم  
 قبل الخط لم تحت الشفعة ولان الخط لم يصح اذ لم يقبل فلم يتبين انها بيعت  
 بانقص من الف فلم تحت الشفعة والله اعلم ولوبايع السبع دان التي شفع  
 بها بعد شرائها المشتري هل تبطل شفيعه فهذا لا يلحق اما ان كان البيع باننا  
 واما ان كان فيه شرط الخيار فان كان باننا لا يلحق اما ان كان كل الدار



واما ان باع جزوا منها فان باع كلها بطلت شفيعته لان سبب الحق  
 وهو جوار الملك وقد زال سواء علم بالشر او لم يعلم لان هذا في معنى  
 صريح الاستقاط لان ان بطل سبب الحق ابطال فيستوى فيه العلم والجهل  
 فان رجعت الدار الى ملكه بعين بقضاء او بغير قضاء او بخيار روة  
 او بخيار شرط للمشتري فليس له ان ياخذ بالشفعة لان الحق قد بطل فلا يعود  
 الا بسبب جديد وكذلك لو باعها الشفيع بغير فاسد او قبضها المشتري  
 بطلت شفيعته لزال سبب الحق وهو جوار الملك وان قص البيع فلا  
 شفعة له لما ذكرنا ان الحق اذا بطل لا يعود الا بسبب جديد وان  
 باع جزوا من دار فان باع جزوا شايعة منها فله الشفعة بما بقي لان ما  
 بقي يصلح لاستحقاق الشفعة ابتداء فاولى ان يصلح للبقاء لان البقاء سهل  
 من الاستدوان باع جزوا معينتا بيتا او حجرة فان ذلك لا يلي الدار  
 التي فيها الشفعة وكذلك لان السبب وهو جوار الملك قائم وان  
 كان مما يلي ملك الدار فان استغرق خدود الدار التي فيها الشفعة بطلت  
 الشفعة لان الجوار قد زال وان بقي من حدة ما شي ملاذق لما بقي من الدار  
 فهو على شفيعته لما ذكرنا ان هذا القدر يصلح للاستحقاق ابتداء فلان  
 يصلح لبقاء المشتري اولى ان كان فيه خيار الشرط فان كان الخيار للبائع  
 وهو الشفيع فهو على شفيعته ما لم يوجب البيع لان السبب وهو جوار الملك  
 قائم لان خيار البائع يمنع زوال المبيع عن ملكه فان حلت الشفعة في يد  
 الخار كان ذلك منه مضافا للبائع لان طلب الشفعة دليل استيفاء الملك من  
 المبيع وذلك اسقاط الخيار وبعض البيع وان كان الخيار للمشتري بطلت  
 شفيعته لان الدار خرجت عن ملكه بخلاف فزال سبب الحق وهو جوار  
 الملك وان كان الشفيع شريكا وجارا فباع نصيبه الذي يشفع به كان له  
 ان يطلب الشفعة بالجوار لانه ان بطل احد الشيين وهو الشريك في الآخر

وهو الجوار ولهذا يستحق به الابتداء فلان بقي به الاستحقاق اولى ولو  
 صالح المشتري الشفيع من الشفعة على مال لم يجز الصلح ولم يثبت العوض  
 وبطل حق الشفعة اما بطلان الصلح فلا يندم بتوث الحق في المحل اذ  
 الثابت للشفيع حق الملك وانه عبارة عن ولاية الملك وانها معني  
 قائم بالشفيع فلم يصح الاعتياض عنه فبطل الصلح ولم يثبت العوض  
 واما بطلان حق الشفعة في الشفعة فلا يندم اسقطه بالصلح فالصلح وان  
 لم يصح فاسقاط حق الشفعة صحيح لان صحته لا تقف على العوض بل شي من الاموال  
 لا يصلح عوضا عنه فالحق ذكره العوض بالعدم مضار كانه سلم بدار  
 عوض وعلى هذا اذا قال الزوج للمخرج اختاري بالف درهم فقالت  
 اخترتك لم يثبت العوض واما بطلان حق الشفيع في الشفعة فلا يندم  
 اسقطه بالصلح فالصلح وان لم يصح فاسقاط حق الشفعة صحيح لان صحته لا  
 تقف على العوض بل شي من الاموال لا يصلح عوضا عنه فالحق ذكره العوض  
 بالعدم مضار كانه سلم بدار عوض وعلى هذا وبطل خيارها وكذا العوض  
 اذا قال لامرأته بعد ما خبرت بسبب العنة اختاري ترك الفسخ بالعنة  
 بالف فقالت اخترت بطل خيارها ولم يثبت العوض وفي الكفاية  
 بالنفس اذا اسقطها بعوض روايتان في رواية لا يجب العوض وبطل  
 الكفاية كافي الشفعة وفي رواية لا يبطل الكفاية وجه الرواية  
 الاولى انه اسقط الكفاية كافي الشفعة بعوض فالا عتياض ان لم يصح  
 فاسقاط صحيح لان صحته لا تقف على العوض وجه الرواية الاخرى انه  
 مارضى بالسقوط الا بعوض ولم يثبت العوض فلا يسقط والله اعلم واما  
 بطلان الشفعة من طريق الدلالة فهو ان يوجد من الشفيع ما يدل على الرضا  
 بالعقد وحكمه للمشتري وهو يثبت الملك لان حق الشفعة مما يبطل  
 بصرح الرضا في بطل دلاله الرضا ايضا وذلك نحو ما اذا علم بالاشترا

صالح الشفيع لم يحز  
 ويظهر حق الشفيع

بالنفس  
 اذا صالح عن الحال

بطلان الشفعة من  
 طريق الدلالة



فترك الطلب على الفور من غير عذر او قام عن المجلس او تشاغل عن  
الطلب بعمل اخر على اختلاف الروايتين لان ترك الطلب مع القدرة  
عليه دليل الرضا بالعقد وحكمه للخيل وكذا اذا ساوم الشفع  
الدار من المشتري وسكده ان يوليه اياه او استاجرهما الشفع من المشتري  
او اخذها مزارعة او معاملة وذلك كله بعد علمه بالشرا لان ذلك  
كله دليل الرضا واما المساومة فلا يهاطل بملك بعقد جديد  
وكذلك التولية لا يهاطل بملك مثل الثمن الاول من غير رياء ولا نقصان  
وانه دليل الرضا بملك الملك واما الاستجار والاخذ معاملة  
ومزارعة فلا يهاطل بتقدير الملك المشتري فكانت دليل الرضا بملكه  
فروق من هذا وبين الفضل الاول حيث شرطها هنا علم الشفع بالشرا  
لرطب ان حق الشفعة وهناك لم يشرط وانما كان كذلك لان سقوط  
في الفضل الاول بصح الاسقاط والاسقاط تصرف في نفس الحق فيدري  
ثبوت الحق لا غير كالاتاق والعتاق والابراغ والديون والسقوط  
فانها بطريق الدلالة وهي دالة الرضا لا بالتصرف في محل الحق بل في  
محل آخر والتصرف في محل آخر لا يصلح دليل الرضا الا بعد العلم بالبيع  
اذا الرضا بالشئ بدون العلم به محال والله الموفق ولو سلم الشفعة  
في النصف بطلت شفعته في الكل ولو طلب نصف الدار بالشفعة  
فل يكون ذلك سائما منه الشفعة في الكل اختلف فيه ابو يوسف  
قال ابو يوسف لا يكون وقال محمد يكون سائما في الكل الا ان يكون سبق  
منه طلب الكل بالشفعة فلم يسلم له المشتري فقال حنيفة اعطني  
نصفها على ان اسلم اليك النصف الباقي فان هذا لا يكون سائما وجه  
قول محمد انه لما طلب النصف بالشفعة فقد ابطال حقه في النصف الآخر  
لانه ترك الطلب فيه مع القدرة عليه وذا دليل الرضا فبطل حقه فيه

الرضا بالشئ بدون العلم به محال

فينظر

فينظر في النصف المطلوب ضرورة تعدد نفقات الشفعة على المشتري  
خلاف ما اذا كان سبق منه الطلب في الكل لانه لما طلب في الكل  
فقد مقرر حقه في الكل فلم يكن قوله بعد ذلك اعطني النصف على ان  
اسلم النصف الباقي سائما بخلاف ما اذا قال ابتداء لان الحق لم يقرر  
بعد وجه قول ابي يوسف ان الحق ثبت له في كل الدار والحق اذا  
ثبت لا يسقط الا بالاسقاط ولم يوجد بيع كما كان فان شأنا اخل بالكل  
بالشفعة وان شأنا ترك وجواب محمد رحمه الله عن هذا انه وجد منه  
الاسقاط في النصف الذي لم يطلب من طريق الدلالة على ما بينا والله  
اعلم واما الضرري فهو ان يموت بعد الطلوع قبل الاخذ بالشفعة  
فتبطل شفعته وهذا عندنا وعند السائغ لا يبطل ولو اراد حوالا اخذ  
ولعب المسئلة ان خيار الشفعة هل يورث عندنا والكلام فيه من الجليل  
على نحو الكلام في خيار الشرط وقد تقدم ذكره في كتاب البيع ولا يبطل  
موت المشتري والشفيع ان يخدم من وارتد لان الشفعة حق على المشتري  
الا ترى انه مجبور عليه بالملك فلا تسقط بموته نحو الرد بالعقب  
واما بيان ما يملك به المشفوع فيه فنقول وبالله التوفيق المشفوع  
فيه ملك بالتملك وهو نفس الاخذ بالشفعة فلا ملك للشفيع قبل  
الاخذ له حوالا اخذ والتملك قبل الاخذ للمشتري لوجود سبب الملك  
فيه وهو الشرا فله ان يبيعي ويغرس ويهدم ويبيع ويؤجر ويطيّب له  
الاجر وبما كل من تار الكرم ونحو ذلك وكذا انه ان بيع ويوصي واذا  
فصل نفذ الا ان الشفع ان ينقض ذلك بالاخذ بالشفعة لان حقه  
سابق على تصرف المشتري فممنع المزوم واوجب جعل المشتري الدار مسجدا  
او مقبرة فللشفيع ان ياخذها بالشفعة وينقض ما صنع المشتري كذا  
ذكر في الاصل وقال الحسن بن زياد بطلت شفعته وجه قوله ان المشتري

ادامان الشفع بطلت

لا يبطل موت المشتري

الملك قبل الاخذ للمشتري

جعل مسجدا او مقبرة



نصف في ملك نفسه فينفذ كما لو باع الا ان البيع ونحوه مما يحتمل القبض  
 بعد وجوده فينفذ ولم يلزم وهذا التصرفات مما لا يحتمل الانتفاض  
 كالاعتاق وكان نفاذها لزوما ولما ان تعلو حق الشفع بالبيع يمنع  
 من صيرورته مسجدا لان المسجد ما يكون خالصا لله تعالى وتعلو حق العبد  
 به يمنع خلوصه لله تعالى فمنع صيرورته مسجدا وله ان يأخذ الدار الشراة  
 بالشفعة لوجود السبب وهو حواري الملك او الشريك في ملك البيع  
 وعلى هذا يخرج ما اذا اشترى دارا ولها شفع فيبيعت دار الى حبيب  
 هذه الدار وطالب المشتري بالشفعة وقضى له بها ثم حضر الشفع بعض  
 له بالدار التي لجوان ويمضي القضا في الثانية للمشتري ما للشفع وطاهر  
 واما المشتري فلان الجواز كان ثابتا له وقت البيع والقضا بالشفعة الا  
 انه بطل بعد ذلك باخذ الشفع للدار بالشفعة وهذا لا يوجب بطلان  
 القضا بالشفعة له لانه لا بين ان حق اتر الملك لم يكن ثابتا لمشتري  
 دارا ولها شفع ففقدى له بالشفعة ثم باع داره التي بها شفع انه لا  
 سطر القضا له بالشفعة لما قلنا كذا هذا ولو كان الشفع جار للدارين  
 والمسئلة بحالها فعلى له بكل الدار الاولى والنصف من الثانية لانه جار  
 خاص للدار الاولى فحضر شفعها وهو مع المشتري جار للدار الثانية  
 فيشترى كان في شفعها وشرا المشتري لا يبطل حقه في الشفعة ولانه  
 لا ينافيه بل يقدره على ما بيننا فيما تقدم وروي عن ابي يوسف رحمه الله  
 فيمن اشترى نصف دار ثم اسرى رجل اخر نصفها الاخر خاصة المشتري  
 الاول فقضى له بالشفعة بالشرك ثم خاصه الجارية الشفعين جميعا  
 ان الجار احق بالشفعة النصف الاول ولا حق له في النصف الثاني لانه جار  
 للنصف الاول فيأخذ بالجوار والمشتري شريك عند بيع النصف الثاني  
 لثبوت الملك في النصف الاول بسبب الشرا وثبوت الحق للشفيع في النصف

حفظ

الاول

الاول بسبب الشرا وثبوت الحق للشفيع في النصف الاول لا يمنع ثبوت  
 الملك للمشتري فيه فكان شريكا عند بيع النصف الثاني والشريك مقدم  
 على الجار وكذلك لو اشترى بنصفها الاول خر رجل اخر فلم يخاصه فيه  
 حتى اخذ الجار النصف الاول فالجار احق بالنصف الثاني لان الملك ان  
 ثبت للمشتري الاول في النصف الاول لكن قد بطل باخذ الجار بالشفعة  
 فبطل حقه في الشفعة ولو ورث رجل دارا فبيعت دار لجنيها فاحدها  
 بالشفعة ثم بيعت دار الى حبيب الثانية فاحدها بالشفعة ثم استحققت  
 الدار الموروثة وطلب المستحق الشفعة فان المستحق يأخذ الدار الثانية  
 والوارث احق بالثالثة لان بالاسحقاق بين الدار التي شفعها الوارث  
 كان ملكا للمستحق فيبين ان الوارث اخذ الثانية بغير حق ادس رانه  
 لم يكره ارا فكانت الشفعة في الثانية للمستحق والوارث يكون احق بالثالثة  
 لان الملك كان ثابتا للوارث عند بيع الثالثة فكان السبب وهو جوار  
 الملك ثابتا له عنده ثم بطل بالاسحقاق وبطلان الملك لا يوجب بطلان  
 الشفعة وليس للشفيع ان ينقض قسمه المشتري حتى لو اشترى نصف دار  
 من رجل مشاعا وقاسم المشتري البايع ثم حضر الشفع فالقسمه فاصبه  
 ليس للشفيع ان ينقضها لياخذ نصفها مشاعا سواء كانت قسمته بقضا او  
 بغير قضا لان القسمه من تمام القبض ولهذا لم يصح هبة المشاع فيما يحتمل  
 القسمه لان القبض شرط صحه الهبة والقبض على التمام لا يتجوز مع الشاع  
 واذا كانت القسمه من تمام القبض فالشفيع لا يملك بعض القبض بان  
 اشترى دارا وقبضها ثم حضر الشفع فاراد ان ينقض قبضه لياخذ البايع  
 لم يملك ذلك واذا لم يملك بعض القبض لملكه نقض ما به تمام القبض وهو  
 القسمه بخلاف ما اذا كانت الدار مشتركة بين اثنين باع احدهما  
 نصيبه من رجل فقاسم المشتري الشريك الذي لم يبيع ثم حضر الشفع ان له ان

بطلان الملك لا يبطل الشفعة

حفظ



ينقض القسم لان القسمه هناك ليست من جملة القبض لانها حكم البيع الاول  
لان البيع الاول كما اوجب الملك اوجب القسمه في المشاع والبيع الاول لم  
يقع مع هذا المشتري الذي قاسم فلم يكن هذه القسمه بحكم العقد بل حكم الملك  
والمصرف حكم الملك ملك الشفعين نقضه كالباع والهبة وللشفيع ان يأخذ  
النصف الذي اصاب المشتري بالنصفه سواء وقع نصيب المشتري من جانب  
الشفيع او من جانب اخر لان الشفعه وحيث في النصف المشتري والنصف الذي  
اصاب المشتري هو المشتري لان القسمه افراز ولو وقع نصيب البائع من جانب  
الشفيع فبانه بعد القسمه قبل طلب الشفع الشفعه الاولى ثم طلب الشفع  
فان قضى القاضي بالشفعه الاخيره جعل نصف البائع بين الشفعين وبين المشتري  
وقضى بالشفعه الاولى وهي نصف المشتري للشفيع لان الشفع مع المشتري  
جارات لنصف البائع والشفيع جار خاص لنصف المشتري ولو بد افقضى  
للشفيع بالشفعه الاولى قضى له بالاخير ايضا لانه لما قضى له بالشفعه  
الاولى بطل جوار المشتري فلم يبق له حق الاخذ بالشفعه والله اعلم  
ولللشفيع ان يرد المشفوع فيه بخيار الرؤية والعيب والمشتري حو العيب  
لاستيفاء الثمن لان الملك فيه لما كان ثبت بالملك ببدل كان الاخذ  
بالشفعه شرا فبراعى فيه احكام البيع والله اعلم **فصل** واما  
بيان طريق التملك بالشفعه وبيان كيفية التملك بالشفعه يكون  
بأحد طريقين اما بتسليم المشتري واما بقضاء القاضي اما التملك بالتسليم  
وطاهر لان الاخذ بتسليم المشتري رضا ببدل ببدل الشفع وهو الثمن  
تفسير الشرا والشرا ملك واما بقضاء القاضي فالكلام فيه في ثلثه مواضع  
في بيان كيفية التملك بالقضاء بالشفعه وفي بيان وقت القضاء بالشفعه  
اما الاول فالبيع لا يخلو اما ان يكون في يد البائع واما ان يكون في يد  
المشتري فان كان في يد البائع ذكر الكرخي ان القاضي اذا قضى بالشفعه ينقض

للشفيع الرد كما في  
والرؤية

بيان طريق التملك  
بالشفعه وكيفية

اداء البيع البائع

البيع الذي كان بين البائع وبين المشتري في المشهور من قولهم وروي عن ابي  
يوسف انه لا ينقض واختلف المشايخ فيه قال بعضهم البيع لا ينقض بل  
يحول الصفقه الى الشفع وقال بعضهم بعض البيع الذي جرى بين البائع وبين  
المشتري وينعقد للشفيع بيع اخر كانه كان من البائع اجاب بان احداهما في  
المشتري والاخر مع الشفع فاذا قضى القاضي بالشفعه فقد قبل الشفع  
الاجاب الذي اضيف اليه وانقض ما اضيف الى المشتري سواء قبل  
المشتري الاجاب الذي اضيف اليه او لم يقبل وجد قول من قال بان يحول  
لما لا يتقاضى ان البيع لو انقض لغيره الاخذ بالشفعه لانه من شرائط وجوب  
الشفعه واذا انقض لم يجب فمعدرا لاخذ والله اعلم وجد قول من قال  
انه بعض نص محمد رحمه الله والمعقول والاحكام اما الاول فمعدد كثر  
رحمه الله وقال بعض السع فيما بين البائع والمشتري وهذا نص في الباب  
واما المعقول فمن وجهين احدهما ان القاضي اذا قضى بالشفعه قبل القبض  
فقد عجز المشتري بمض المبيع يوجب بطلان البيع لخلو عن الفايده  
كما اذا هلك المبيع قبل القبض والثاني ان الملك قبل الاخذ بالشفعه  
للمشتري لوجود آثار الملك في حقه على ما بينا فيما تقدم ولو تحولت تلك  
الصفقه الى الشفع لم يثبت الملك للمشتري واما الاحكام فان للشفيع  
ان يرد الدار على من اخذ منه بخيار الرؤية واذا رد عليه لا يعود شرا  
المشتري ولو تحولت الصفقه الى الشفع لعاد شرا للمشتري لان التحول  
كان لضرورة مراعاة حق الشفع ولما رد فقد رالت الضرورة فينبغي ان  
يعود الشرا ولا يهاو تحولت اليه لصار المشتري وكسلا للشفيع لان  
عقد يقع له ولو كان كذلك لما ثبت للشفيع خيار الرؤية اذا كان  
المشتري رها قبل ذلك ورضي به لان خيار الرؤية يبطل برويه الوكيل  
ورضاء وكذا لو كان الشرا بثمن مؤجل وكذا لو اشترها على ان البائع



برئ من كل عيب بها عند البيع ثم اخذها الشفيع فوجد بها عيباً  
 فله ان ردها على من اخذها منه ولو تحولت ملك اله فقهه الى الشفيع  
 لما ثبت له حق الرد كما لم يثبت للمشتري فذلك هذه المسائل على ان شرأ  
 المشتري بنقص وياخذها الشفيع بشرامبدا بعد اجاب مبتدا مضاف  
 اليه والله اعلم وقد خرج الجواب عن قولهم ان البيع لو انقضى لغدر الاخذ  
 بالشفعة لانه لا ياخذ بذلك الصفقة لانها ضده بل بعقد مبتدا مقدّر  
 بين البايع وبين الشفيع على ما بينا ونقد من والله الموفق وان كان المبيع  
 يد المشتري اجل منه ودفع الثمن اليه والبيع الاول صحيح لان التملك وقع  
 على المشتري فحجل كانه اشتراه منه ثم اذا اخذ الدار من يد البايع يدفع  
 الثمن الى البايع وكانت العهدة عليه ويسترد المشتري الثمن من البايع  
 ان كان قد نقد وان اخذها من يد المشتري دفع الثمن الى المشتري  
 وكانت العهدة عليه لان العهدة هي حق الرجوع بالثمن عند الاستحقاق  
 ويكون على من قبض الثمن وروى عن ابي يوسف ان المشتري اذا كان  
 قد نقد الثمن ولم يقبض الدار حتى قبض الشفيع مخض منها ان الشفيع ياخذ  
 الدار من البايع وينقد الثمن للمشتري والعهدة على المشتري وان كان  
 لم ينقد دفع الشفيع الثمن الى البايع والعهدة على البايع لانه اذا كان نقد  
 الثمن للبايع فالملك لا يقع على البايع اصلاً لانه لا يملكه ولا يد ايضا  
 لبطان حق الحبس نقد الثمن بل يقع على المشتري فيكون الثمن له والعهدة  
 عليه واذا كان لم ينقد للبايع حق الحبس فلا يملك الشفيع من قبض  
 الدار الا بدفع الثمن الى البايع فكانت العهدة على البايع والله اعلم  
 واما شرط جواز القضا بالشفعة فخصه المعضى عليه لان القضا على الغايب  
 لا يجوز وجملة الكلام فيه ان المبيع اما ان يكون في يد البايع واما ان يكون  
 في يد المشتري فان كان في يد البايع فلا بد من حضور البايع والمشتري جميعاً

ان كان المبيع في يد المشتري

شرط القضا بالشفعة

في يد المشتري

لان كل واحد منهما خصم اما البايع فباليد واما المشتري فبالملك  
 فكان كل واحد منهما مقضياً عليه فله شرط حضورهما لئلا يكون قضا على  
 الغايب من غير ان يكون عنده خصم حاضر وان كان في يد المشتري فخصم  
 البايع ليست بشرط ويكتفي بحضر المشتري لان البايع خرج من ان يكون  
 خصماً لزوال ملكه ودين عن المبيع فصار كالاجني وكذا حضر الشفيع  
 او وكيله شرط جواز القضا بالشفعة لان القضا على الغايب كما لا  
 تجوز والقضا للغايب لا يجوز ايضا ثم القاضي اذا قضى بالشفعة بملك الملك  
 للشفيع ولا يقف بثبوت الملك له على التسليم لان الملك للشفيع بملك الملك  
 بمنزله والشرأ الصحيح يوجب الملك بنفسه واما وقت القضا بالشفعة  
 فوقعه وقت المنازعة في الشفعة والمطالبة بها واذا طالب بها  
 الشفيع بقضى القاضي له بالشفعة سواء حضر الثمن او لا في ظاهر الرواية  
 والمشتري ان حبس الدار ليستوفي بالثمن من الشفيع وكذا لو ارته لان الملك  
 بالشفعة بمنزله الشرأ من المشتري وللبايع حق حبس المبيع لا سيقاً الثمن  
 فان ابي ان نقد حبس القاضي لانه ظهر ظلمه بالامتناع من ايفاء حق  
 واجب عليه فحبسه ولا سقض الشفعة كالمشتري اذا امتنع من اداء الثمن  
 انما لحبس ولا سقض المبيع وان طلب اجلاً لنقد الثمن اجله يوماً او يومين  
 او ثلثة ايام لانه قد لا يمكنه النقد للحال فحتاج الى مدة يتمكن فيها من  
 النقد فمهله ولا حبسه لان الحبس جزا الظلم بالمطل ولم يظهر مطله  
 فان مضى الاجل ولم ينقد حبسه وقال محمد ليس سعي للقاضي ان يقضي بالشفعة  
 حتى يحضر الشفيع المال فان طلب اجلاً اجله يومين او ثلثة ايام ولم يقض  
 له بالشفعة فان مضى بالشفعة ثم ابي الشفيع ان ينقد حبسه وهذا عندى  
 ليس باختلاف على الحقيقة وللقاضي ان يقضي بالشفعة قبل احضار الثمن  
 لا خلاف لان لفظ محمد رحمه الله وليس ينبغي للقاضي ان يقضي بالشفعة حتى يحضر

القضا للغايب وعليه لا يكون

وقد القضا بالشفعة

لم يملكه ايام النقد



الشفع المالك لا يدل على انه ليس له ان يرضى بل هو اشارة الى نوع احتياط  
 واختيار الاول لا يستعمل لفظ لا ينبغي الا في مثله ولهذا لوقضي جاز  
 ونقد قضاؤه نص عليه محمد رحمه الله وليس ذلك لكونه محل الاجتهاد لان  
 قضا القاضي مذهب المخالفه في المجتهدين انما ينفذ بشرط اعتقاد اصابته  
 فيه وافضا اجتهاده فيه المده وقد اطلق القضية في المقادير غير هذا  
 الشرط فدل انه لا خلاف في المسئلة على التحقيق ان تمت الخلاف  
 فوجه قول محمد ان حق الشفعة انما ثبت لدفع ضرر الدخيل عن الشفع  
 والقضا قبل احضار الثمن ضمن الضرر بالمشتري لاحتمال افلاس الشفع ودفع  
 الضرر عن الانسان باضرار غيره متناقض فلا يقضي له قبل الاحضار ولا بعد  
 بوجبه يومئذ او ثلثه ان طلب التاجيل كسبنا له من بعد الثمر وجه ظاهر  
 الرواية ان الشفع يصير متديكا المشفوع فيه مقتضى القاضي بالشفعة  
 كانه اشتراه منه والتملك بالشرا لا يقف على احضار الثمن كما في الشرا  
 المبدا وقال محمد رحمه الله لو ضرب له القاضي اجلا فقال له ان لم يأت  
 بالثمن لا وقت كذا فلا شفعة لك فلم يأت به رطلت شفعة وكذا  
 اذا قال الشفع ان لم اعطك الثمن لا وقت كذا فانا بركي من الشفعة  
 لان هذا تعليق اسقاط حق الشفعة بالشرط ولا سقاطات مما احتمل  
 التعليق بالشرط كالطلاق والعناق وخود ذلك والله اعلم

انسان  
 دفع الضرر عن  
 باضرار غيره

شرط التملك بالشفعة

واما بيان شرائط التملك فالتملك بالشفعة له شرطان احدهما رضا  
 المشتري او قضا القاضي لان تلك مال الغير لا سبيل اليه في الشرع الا  
 بالتراضي او بقضا القاضي فلا يثبت الملك بدونهما والثاني ان لا يضمن  
 الملك تفرق الصفقة على المشتري فان يضمن ليس له ان يملك لان التفرق  
 ضرر بالمشتري وهو ضرر الشفعة ودفع الضرر بالضرر متناقض وعلى هذا  
 يخرج ما اذا اراد الشفع ان ياخذ بعض المشترا بالشفعة دون البعض

انه هل يملك ذلك فحملنا الكلام فيه ان المشتري لا يخلو اما ان يكون  
 ممتازا بعبثه عن البعض واما ان لا يكون فان لم يكن بان اشترى دارا واحدة  
 فاراد الشفع ان ياخذ بعضها دون البعض او ياخذ الحائز الذي على الدار  
 دون الباقي ليس له ذلك بخلاف بين اصحابنا رحمهم الله ولا يملك ياخذ  
 الكل او يدع لانيه لو اخذ البعض دون البعض لفرق الصفقة على المشتري  
 لان الملك في كل الدار ثبت بقول واحد فكان اخذ البعض بفرق فلا  
 يملكه الشفع وسواء اشترى واحدا من واحد او احدا من اثنين او اكثر  
 حتى لو اراد الشفع ان ياخذ نصيب احدا لثابت ليس له ذلك لما قلنا سواء  
 كان المشتري قبض او لم يقبض في ظاهر الرواية عن اصحابنا وروى عنه  
 ان الشفع ان ياخذ نصيب احدا لبايعين قبل القبض وليس له ان ياخذ من  
 المشتري نصيب احدا بعد القبض وجه هذه الرواية ان التملك قبل  
 القبض لا يضمن معنى التفرق لان التملك يقع على البايع وقد خرج نصيبه  
 عن ملكه فلا يلزمه ضرر التفرق وهو ضرر الشفعة بخلاف ما بعد  
 القبض لان التملك بعد القبض يقع على المشتري لا ترى ان العهدة عليه  
 وفيه تفرق ملكه والصحيح جواب ظاهر الرواية لان الملك قبل القبض  
 للمشتري بصفقة واحدة فيملك نصيب احدا لبايعين بفرق ملكه فيلزم  
 ضرر الشفعة ولو اشترى رجلان من رجل دارا فله الشفع ان ياخذ نصيب  
 احدا الشريكين في قولهم جميعا لان اخذها هنا لا يضمن التفرق لان  
 الصفقة حصلت متفرقة وقت وجودها اذ الملك في نصيب كل واحد  
 منهما ثبت بقبوله فلم يتحد الصفقة فلا يقع الاخذ تفرقا لحصول التفرق  
 قبله وسواء كان قبل القبض او بعده في ظاهر الرواية وروى انه  
 ليس للشفع ان ياخذ قبل القبض الا الكل وبعد القبض له ان ياخذ نصيب  
 احدا المشتريين وجه هذه الرواية ان اخذ البعض قبل القبض يفرق اليد

الشفع ان ياخذ نصيب  
 احدا الشريكين



على البائع والتملك قبل القبض لا تضمن التفرق لان التملك يقع على البائع  
وانه لا يجوز الا ترى ان احد المشتريين لو اراد ان يقبض حصته دون  
صاحبه ليس له ذلك وحده ظاهر الرواية ما ذكرنا ان الصفقة  
حصلت متفرقة من الابتداء فلا يكون اخذ البعض تفرقا لحصول التفرق  
قبل الاخذ وقوله فيه يفرق اليد وهو القبض ممنوع فالشفيع يملك  
نصيب احد المشتريين بالشفعة ولكنه لا يفرق اليد حتى انه لو نقد الثمن  
ليس له ان يقبض احد النصفين فاما ينقد الاخر كماله من القبض وسواء سمي لكل  
نصف ثمنًا على حدة أو سمي لكل ثمنًا واحدًا فالعبرة لا بتعدد الصفقة  
لا عن اتحاد الثمن وسواء كان المشتري عاقد لنفسه او لغيره في الفضلين  
جميعًا حتى لو وكل رجلان رجلا واحدا بالشرا فاشترى الرجل من  
رجلين فجاء الشفيع ليس له ان ياخذ نصيب احد الباعين بالشفعة ولو وكل  
رجلا واحدا رجلين فاشترى من واحد فالشفيع ان ياخذ ما اشتراه احد  
الوكيلين وكذا لو كان الوكيل عشرة اشترى لرجل واحد فالشفيع  
ان ياخذ من واحد او اشترى او ثلثه قال محمد رحمه الله وانما اظهره هذا  
المشتري ولا يظهر للمشتري له وهو نظير صحيح لان الاخذ بالشفعة من  
حقوق البيع وانها الى الوكيل فكانت العبرة لا باخذ الوكيل وتعدد  
دون الموكل والله اعلم وان كان المشتري بعضه ممتازا عن البعض بان  
اشترى دارين صفقة واحدة فاراد الشفيع ان ياخذ احدهما دون  
الاخرى فان كان شفيعا لهما جميعا فليس له ذلك ولكنه ياخذهما  
جميعا او يدعيهما وهذا قول اصحابنا الثلاثة وقال زفر له ان ياخذ  
احدهما بحصته من الثمن وجه قوله ان لما منع من اخذ البعض دون البعض  
هو لزوم ضرر الشركة ولم يوجد هنا لافصال كل واحد من  
الدارين عن الاخرى ولنا ان الصفقة وقعت مجتمعة لان المشتري مملك الدارين

اذا كان المشتري

يقبض واحد فلا تملك الشفيع تفرقهما كما في الدار الواحدة وقوله  
ليس فيه ضرر الشركة نعم لحرمة فيه ضررا خروا وان الجمع بين الجيد  
والردي في الصفقة معتاد فيما بين الناس فلو ثبت له حق اخذ احدهما  
لاختاره واخذ الجيد فيضّر المشتري لان الردي لا يشتري وحده بمثل  
ما يشتري مع الجيد فيضربه وسواء كانت الدارين مثلا صفقتين  
او متفرقتين مصر واحد او في مصرين على الاختلاف لما ذكرنا من المعنى  
من الجائز وان كان الشفيع شفيعا لاحدهما دون الاخرى ووقع  
صفقة واحدة فله ان ياخذ الكل بالشفعة روي عن ابن حنيفة  
انه ليس له ان ياخذ الا التي تجاوزت بالحصّة وكذا روي عن محمد بن الدار  
المثلا صفقتين اذا كان الشفيع جارا لاحدهما انه ليس له الشفعة الا فيما  
يملكه وكذا قال محمد رحمه الله في الاقربة المتلاصقة وواحد منها يملك  
ارض انسان وليس بين الاقربة طريق ولا يضر انما هي مسناة انه لا  
شفعة له الا في القراح خاصة وكذلك في القرية اذا بيعت بدورها  
واراضتها ان لكل شفيع ان ياخذ القراح الذي يملكه وروي الحسن عن  
ابي حنيفة ان الشفيع ان ياخذ الكل ذلك بالشفعة قال الكرخي  
رواه الحسن يدل على ان قول ابي حنيفة كان مثل قول محمد ثم رجع عن ذلك  
لجعله كالدار الواحدة وحده الرواية الاولى ان سبب بثوث الحق  
وهو الجوار وجدي احدهما وهو ما يملكه فلا تملك الا اخذ احدهما والشفقة  
وان وقعت مجتمعة ولكنها اضيفت الى شئ من احدهما ثبت فيه حق الشفعة  
والاخر لم يثبت فيه فله ان ياخذ ما يثبت فيه الحق كما اذا اشترى عقارا  
ومنقول صفقة واحدة انه ياخذ العقار خاصة كذا هذا وجه الرواية  
الاخرى ان سبب الوجوب وان وجد فما يملكه دون الباقي لا يسبب  
احد خاصة بدون الباقي لما فيه من تفرق الصفقة فيما يملكه قصه للسبب

اذا كان شفيعا لاحدهما

الذي يملكه



وباخذ الباقي ضرورة التحرز عن تفريق الصفقة والله اعلم **فصل**  
واما بيان ما يملك به فقوله وبالله التوفيق ثم المشتري لا يجلو اما ان  
يكون ماله مثل كالمكالات والموزونات والعدديات المتقاربة واما  
ان يكون ماله لا مثل له كالمدروعات والمعدودات المتفاوتة كالنوب  
والعبد ونحو ذلك فان كان ماله مثل فالشئيع ياخذ بمثله لان فيه  
لحقيق معنى الاخذ بالشفقة اذ هو تملك مثل ما تملك به المشتري  
وان كان ماله لا مثل له ياخذ بتمنه عند عامة العلماء وقال اهل المدسنة  
ياخذ بتمنه المشتري وخذ قوله ان المصير لا قيمة المبيع عند تعذر احباب  
المسمى هو الاصل في الشريعة كما في البيع الفاسد وها هنا تعذر  
الاخذ بالمسمى فصار الى قيمة الدار والعقار ولنا ان الاخذ بالشفقة تلك  
بمثل ما تملك به المشتري من ذوات الامثال كان الاخذ بتمنه كالمثل  
صورة ومعنى وان لم يكر من ذوات الامثال كان الاخذ بتمنه تلك  
بالمثل معني لان قيمته مقدار ما يبتدئ به يقوم المقومين لهذا سميت قيمته  
لقيمها مقامه فكان مثله معني واما قيمته الدار فلا يجوز مثل العبد  
والنوب لا صورة ولا معني فالتملك بها لا يكون ملكا بالمثل فلا تحقق  
معني الاخذ بالشفقة والله اعلم ولو بايعا دارا بدار فلشئيع كل  
واحد من الدارين ان ياخذ بتمنه لان الدار ليست من ذوات الامثال  
فلا يمكن الاخذ مثلها فياخذ بتمنه كالعبد والنوب وعلى هذا اخرج  
ما اذا اشترى دارا بعرض ولم يقابضها حتى هلك العرض بطل البيع فيما  
بين البائع والمشتري وللشئيع الشفعة وكذلك لو كان المشتري قبض  
الدار ولم يسلم العرض حتى هلك اما بطلان البيع فيما بين البائع والمشتري  
فلان العرض مبيع اذ المبيع في الاصل ما يتعين بالتعيين في البيع والعرض يتعين  
بالتعيين في البيع فكان مبيعا وهلاك المبيع قبل القبض يوجب بطلان البيع

ما يملكه الشئيع

اشترى دارا بعرض  
فهل قبل القبض  
يحل البيع ويوجب

لشئيع التسليم بعد الهلاك فلم يكر في ابقاء العقد فابن فيرطلي واما  
بقا الشفعة للشئيع فلان الواجب عليه قيمة العرض لا عينه والقيمة  
مقدور التسليم في حقه فكانت بقا العرض في حق الشئيع وهذا كد  
بمنزلة واحدة ثم الشئيع انما ياخذ بما وجب بالعقد لا بما اعطى بدها عن  
الواجب لما ذكرنا ان الاخذ بالشفقة تملك مثل ما تملك به المشتري  
والمشتري تملك المبيع بالمسمى وهو الواجب بالعقد فياخذ الشئيع  
به حتى لو اشترى الدار بالدرهم او الدنانير بدفع مكانها عرضا فالشئيع  
ياخذ بالدرهم والدنانير لا بالعرض لان الدرهم او الدنانير هي الواجب  
بالعقد واما العرض فانما اخذ البائع بعقد اخر وهو الاستقبال فلم يكن  
واجبا بالعقد فصار كان البائع اشترى بالتمر عرضا ابتداء ثم حضر  
الشئيع ولو كان كذلك كان ياخذ بالتمر لا بالعرض كذا هذا والله اعلم  
ولو زاد المشتري البائع في الثمن فالزيادة لا يلزم الشئيع لان الشئيع  
انما ياخذ بما وجب بالعقد والزيادة ما وجبت بالعقد في حق الشئيع  
لانعدامها وقت العقد حقيقة الا انها جعلت موجودة وقت العقد  
في حق المتعاقدين فيتحققا القصة فلهذا لا يظهر الوجود في حق الشئيع فلم  
تكن الزيادة مناهية حقه بل كانت هبة مبتدأة فلا تعلق بها الشفعة  
كالحبة المبتدأة ولو حط البائع عن المشتري بعض الثمن او ابراه عن البعض  
فالشئيع ياخذ بما في لحن حط بعض الثمن لم ياصل العقد ويظهر في حق الشئيع  
كان العقد ما ورد على هذا القدر بخلاف الزيادة فان الحاقها لا يظهر  
في حق الشئيع لما بينا ولا في قضج الزيادة ثمنا في حق الشئيع فزايده ولا  
ضرر عليه في الحط ولو حط جميع الثمن ياخذ الشئيع بجميع الثمن ولا ينقطع عنه  
شي لان حط كل الثمن لا يلحق باصل العقد لانه لو الحق لم يطل البيع لانه كور سقا  
بلا ثمن فلم يصح الحط في حق الشئيع والتحرر في حقه بالعدم فياخذ بجميع الثمن

الزيادة في الثمن لا يلزم

الحط واللا يبرأ



وصح في حق المشتري وان كان اراله عن الثمن ولو اشترى دارا ثم وجب  
 فالشفع بالخيار ان يشأ اخذها بثمر حال وان شأ انتظر مضي الاجل فاحل  
 عند ذلك وليس له ان ياخذها للحال ثم وجب لان الشفع انما ياخذها  
 وجب بالبيع والاجل لم يجب بالبيع وانما وجب بالشرط والشرط لم يوجد  
 في الشفع ولهذا لم يثبت خيار المشتري للشفع بان اشترى على انه بالخيار  
 لان ثبوته بالشرط ولم يوجد من الشفع وكذا البراءة عن العيب لا يثبت  
 في حق الشفع لان ثبوتها بالشرط ولم يوجد مع الشفع كذا هذا وله ان  
 يمنع من اخذ في الحال لان الشفع غير مجبور على اخذ بالشفعة ولو  
 احسار الشفع اخذ الدار ثم حال كان الثمن للبائع على المشتري الى اجله  
 لان الاخذ من المشتري ملك منه منزله الملك المبداء كانه اشترى  
 منه فلا يوجب بطلان البيع الاول فبقي العقد الاول على حاله فكان الثمن  
 على حاله الى اجله وروى عن ابي يوسف في شراء دار ثم وجب انه  
 يجب على الشفع ان يطلب عند علمه بالبيع فان سكت الى حين حل الاجل  
 فذلك تسليم منه ثم رجع وقال اذا طلب عند حل الاجل فلا الشفعة  
 وان لم يطلب عند علمه بالبيع وجد قوله الاول ان وقت الطلب هو وقت  
 العلم بالبيع وقت الاجل بل ذاك وقت اخذ بالشفعة وان لم يكن  
 بعد الطلب فادام يطلب عند العلم بالبيع واخره الى حل الاجل فقد  
 اخره عن وقت من غير عذر فيبطل الحق وجد قوله الاخر ان الطلب لا  
 يراد لعينه بل لتاكيد الحق واستقراره والتاكيد لا يراد لنفسه بل لا مكان  
 الاخذ وله ان لا ياخذ قبل حل الاجل فله ان لا يطلب قبل حله ايضا والله  
 الموفق للصواب **فضل** واما بيان ما يملك بالشفعة فالذي يملكه  
 الشفع بالشفعة هو الذي ملكه المشتري بالشرا سواء ملكه اصلا او  
 تبعاً بعد ان يكون متصلاً وقت الملك بالشفعة وذلك نحو البناء والشجر

اذا كان الثمن موجلاً

البراءة من العيب شرط  
حق الشفع

بيان ما يملك الشفع

والزراع

والزراع والتمر بالشفعة ووجد القياس ان الشفع انما يملك ما ثبت فيه  
 حق الشفعه وانه ثبت في العقار لا في المنقول وهذه الاشياء منقولة فلم يثبت  
 فيها الحق فلا يملك وحاصه الزرع والتمر لانهما مبيعان مقصودان لا يدخلان  
 في العقد من غير تسمية فلم يثبت الحق فيهما الا اضلاً ولا تبعاً ولنا ان الحق اذا  
 ثبت في العقار يثبت فيما هو تبع له لان حكم البيع حكم الاصل وهذه الاشياء  
 تابعة للعقار حاله الاتصال اما البناء والشجر فظاهران لان قيامهما بالارض  
 محان تابعاً للارض وبواسطة الشجر فثبت الحق فيما تبعاً فيتملكهما بالشفعة  
 بطريق التبعية لا انهما لا يدخلان في العقد الا بالتسمية مع وجود التبعية  
 حقيقة بالنظر وهو ما روينا في كتاب البيوع عن رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 انه قال من باع نخلاً قبل ان تثمر فتمرها للبائع الا ان بشرطها المبتاع فما  
 دام البناء او الشجر متصلاً بالارض فللشفيع ان ياخذ الارض معه بالتمن  
 الاول وكذا له ان ياخذ الارض مع الثمر والزرع بالتمن الاول بقوله كان  
 الزرع او مستحصداً اذا كان الزرع متصلاً فاما اذا زال الاتصال  
 ثم حضر الشفع فلا سبيل للشفيع عليه وان كان عينه قائمة سواء كان  
 الزوال بافده سماوية او بضعه المشتري او بضعه الاجنبي لان حق الشفعة  
 في هذه الاشياء انما ثبت معه ولا به عن القياس مغلولة بالتبعية  
 وقد زالت التبعية بزوال الاتصال فيرد الحكم فيه الى اصل القياس  
 وهل يسقط عن الشفع حصه بالتمن هذا لا يخلو اما ان كان مما لا يدخل  
 في العقد من غير تسمية واما ان كان مما لا يدخل فيه الا بالتسمية فان  
 كان مما يدخل في العقد من غير تسمية كالبناء والشجر ينظر ان كان زوال  
 الاتصال بافده سماوية بان احرق او غرق او جفت شئ من شجر البستان  
 لا يسقط شئ من الثمن والشفيع ياخذ الارض بجميع الثمن ان شاؤا وان شأ  
 ترك وكذلك لو اهدمت الدار سوائف عن النقص وهكذا كذا ذكر الفقهاء



في محصر وسوى بينه وبين العرق والحرق وقرق الخرجي وقال اذا احترق  
 او عرق ولم يبق منه شيء لا يسقط شيء من الثمن وان الهدم يسقط عن الشفع  
 حصته من الثمن وسوا بينه وبينه اذا الهدم بفعل الاجنبي او المشتري  
 لكنه فرق بينهما من وجه آخر وهو ان هتال بعينه متصلا فيقسم الثمن  
 على قيمة البناء مبينا وعلى قيمة الارض ما اخذ الارض حصتها من الثمن وانما  
 يعتبر منفصلا ساو طاء وسقط ذلك القدر من الثمن والصحيح ما ذكره  
 القدوري لان البناء تبع والاتباع لاحقة لها من الثمن الا ان مقصودة  
 بالفعل وهو الاطلاق او العجز ولم يوجد ولهذا لو احترق او عرق لا  
 يسقط شيء من الثمن كذا هذا وان كان زوال الاتصال بفعل المشتري او  
 الاجنبي بان هدم البناء او قطع الشجر يسقط حصته من الثمن لانه صار  
 مقصودا بالانلاف وصار له حصته من الثمن كاطراف العبد ويقسم  
 الثمن على قيمة البناء مبنيا وعلى قيمة الارض لانه انما يسقط حصته البناء  
 وصار مضمونا عليه بفعله وهو الهدم والهدم صادق وهو مبنى  
 فعتبر قيمته مبنيا بخلاف ما اذا الهدم بنفسه على رواية الخرجي لانه الهدم  
 لا يصنع احد فعتبر حاله يوم الاخذ والهدم المسمى البناء لكنه يابى  
 بفعل ارض من حضر الشفع كان احق بالبناء والارض فياخذ ويصرف البيع  
 في البناء لانه باع البناء وحق الشفع متعلق به بقاء الارض لوجود الاتصال  
 فكان تسبيل من ابطال البيع كالتوباع الاصل وهو الارض من حضر الشفع  
 ان له ان ياخذ ويصرف السع كما قلنا كذا هذا وان كان مما لا يدخل في  
 العقد الا بالتسمية كالتمر والزرع يسقط عن الشفع حصته من الثمن  
 سوا كان زوال الاتصال بصنيع العبد او بافه سماعا وخلاف الفصل  
 الاول اذا احترق البناء او عرق او الهدم على رواية القدوري انه لا  
 يسقط شيء من الثمن لان البناء مبيع بقاء لا مقصودا للتبوت حكم البيع لها بقاء

لا مقصودا بالتسمية والاتباع ما لها حصته من الثمن الا اذا صار  
 مقصودا بالفعل ولم يوجد فاما التمر والزرع فكل واحد منهما مقصودا  
 الا ترى انه لا يدخل في العقد من غير تسمية فلا بد وان حصته شيء من الثمن  
 فاذا هلك هلك بذلك حصته من الثمن سواء هلك بنفسه او بالاسهلاك  
 لما قلنا وتعتبر قيمته يوم العقد لانه اخذ الحصة بالعقد فتعتبر قيمته  
 يوم العقد فيقسم الثمن على قيمة الارض وعلى قيمة الزرع يوم العقد  
 لكنه كيف يعتبر فيها وقت العقد مقصولا مجردا ام قائما وروى عن  
 ابي يوسف انه يعتبر قيمة الزرع وهو قبل مقصولا ومحدودا فيسقط  
 عنه ذلك القدر وروى عن محمد بن النواذر انه يعتبر قيمته قائما فيقوم  
 الارض وفيها الزرع والتمر ويوم وليس فيها الزرع والتمر فيسقط عن  
 الشفع ما ينز ذلك وجه قول محمد ان الزرع دخل في العقد وهو  
 متصل وثبت الحرفه وهو منفصل وكذا التمر فعتبر قيمته على صفة  
 الاتصال على ان حاله الاتصال اضرار بالشفع اذ ليس للفضل والتمر  
 المحدود كثر قيمة فينظر به الشفع وجه قول ابي يوسف ان حق الشفع  
 انما يسقط بعد زوال الاتصال فتعتبر قيمتهما منفصلا لا متصلا وكذا  
 لو كانت الارض مندورة ولم يطلع الزرع بعد يتم طلع ففضل المشتري  
 عند ابي يوسف بقسم الثمن على قيمة البدر وعلى قيمة الارض فيسقط قدر  
 قيمة البدر عن الثمن وعند محمد يقوم الارض مندورة وغير مندورة فيسقط  
 عنه ما ينز ذلك والله اعلم ثم اذا اخذ الشفع الارض مع الشجر حصتها  
 من الثمن وبيع الثمرة في يد البائع هل ثبت الخيار للمشتري ذكر محمد بن  
 ان الثمرة لازمة للمشتري ولا خيار له ولو كان البائع اتلف الثمرة قبل ان  
 ياخذ الشفع الارض بالشفعة فالمشتري بالخيار ان يشاء اخذ الارض حصتها  
 من الثمن وان سائر لانه اتلف الثمرة فقد فرق الصفقة على المشتري

اعتبار



قبل التمام من غير ضاه وانه يوجب الخيار بخلاف ما اذا كان الشفع  
 اخذ الارض بالشفعة لان التفرق هناك حصل برضى المشتري لان حق الشفع  
 كان ثابتا في الماخود وانه حق لازم فكان التفرق هناك لضرورة حق ثابت  
 لازم شرعا فكان المشتري راضيا به والتفرق المرضى لا يوجب الخيار  
 والله اعلم هذا اذا كانت الاشياء موجودة عند العقد متصلة  
 بالعقار ودام الاتصال الى وقت التملك بالشفعة او زال ثم حضر  
 الشفع فاما اذا لم تكن موجودة عند العقد وحدث بعده ثم حضر  
 الشفع فان كانت الحادثة ما يثبت حكم البيع فيه تبعا وهو التمر  
 بان وقع البيع ولا تمر في الشجر ثم حضر الشفع فان كانت الحادثة  
 ما يثبت حكم البيع فيه تبعا وهو التمر بان وقع البيع ولا تمر في الشجر  
 ثم التمر بعده ثم حضر الشفع فاما اذا لم تكن متصلة ياخذ الشفع مع الارض  
 بالتمر الاول استحسانا لانه ثبت تبعا لثبوته في الارض بواسطة الشجر  
 فان كان حدث في يد المشتري او في يد البايع كان الشفع موجودا  
 في الحالين فان زال الاتصال ثم حضر الشفع فان كان حدث في يد المشتري  
 فالشفع باخذ الارض والشجر بالتمر الاول ان شاؤا وان شاؤا ترك ولا ينقطع  
 شيء من الثمن سواء كان زواله بافدية سماوية وهو قائم بعد الزوال او  
 هالك او كان زواله بفعل احدا ما اذا كان بافدية سماوية وهو قائم افي  
 هالك وظاهر لانه هالك كان تبعا حالة الاتصال ولم يرد عليه فعل  
 يصير به مقصودا او البيع لا يصير له حصة من الثمن وانه واما اذا كان  
 الزوال بصنع العبد بان حله المشتري وهو قائم او مستهلك فلا يرد  
 عليه العقد ولا القبض وان كان حدث في يد البايع فان كان الزوال  
 بافدية سماوية وهو قائم او هالك فذلك اخذ الشفع الارض والشجر  
 جميع الثمن ان شاؤا لانه لم يوجد فعل يصير مقصودا في قبالة الثمن وان كان

بعد

ينقل البايع بان استهلكه فيسقط عن الشفع حصه من الثمن لصيرورة  
 مقصودا بالابتلاف وان كان الحادثة لا يثبت فيه حكم البيع رابعا لا  
 اصلا ولا تبعا بان شاؤا المشتري بنا او غرس او زرع ثم حضر الشفع يقضي  
 له بالشفعة الارض وتجبر المشتري على قلع البنا والغرس وتسليم  
 المساحة الى الشفع الا اذا كان في القلع نقصان بالارض فلا يشفع  
 الخيار ان شاؤا اخذ الارض بالتمر والبنا او الغرس بقيمة مقلوعا وان  
 شاؤا اجر المشتري على القلع وهذا جواب ظاهر الرواية وروى عن  
 ابي يوسف انه لا يجبر المشتري على قلع البنا والغرس ولا يشفع باخذ الارض  
 بثمرها والبنا والغرس بقيمة فاما غير مقلوع ان شاؤا وان شاؤا ترك وبه  
 اخذ السافعي واجمعوا على ان المشتري يورع في الارض ثم حضر الشفع انه  
 لا يجبر المشتري على قلعها ولانه لم يضر اذ رآه الزرع ثم يقضي له بالشفعة  
 فيما اخذ الارض لجميع الثمن وحده رواية ابي يوسف رحمه الله ان الجبر  
 على النقص ضرر ابا المشتري وهو ابطال صرفه في ملكه وفيما قلنا انما  
 الجانبين اما جانب المشتري فظاهر لان فيه صيانة حقه عن الابطال  
 واما جانب الشفع فلانه ياخذ البنا بقيمة واخذ الشيء بقيمة لا ضرر  
 فيه على احد وجه ظاهر الرواية ان حق الشفع كان معلقا بالارض قبل  
 البنا ولم ينقطع ذلك بالبنا بل بقي فاد افضى له بالشفعة فقد صار ذلك  
 الحق ملكا له فيومر بمسليم ملكه اليه ولا يمكن التسليم الا بالقبض  
 فيومر بالقبض ولهذا امر القاص والمشتري عند الاستحقاق بالقبض  
 كذا هذا قوله في القبض ضرر بالمشتري قلنا ان كان فيه ضرر به فهو  
 الذي اضر بنفسه حيث بني على محل تعلق به حق غيره ولو اخذ الشفع الارض  
 بالشفعة وبني عليها ثم استحققت وامر الشفع بقبض الثمن فان السبع رجع  
 على المشتري بالتمر ولا يرجع عليه بقيمة البنا ان كان اخذ منه ولا على

بنا المشتري او غرس



البائع ان كان اخذ منه في ظاهر الروايات وروى عن ابي يوسف انه يرجع عليه وجه هذه الرواية ان لاخذ بالشفعة منزلة الشراء المشتري ولو كان اشتراه لرجع عليه كذا اذا اخذ بالشفعة له الرجوع بقيمة البناء في المشترا لوجود الغرور من البائع وضمان السلامة للمشتري لان كل بايع مخير للمشتري انه يبيع ملك نفسه وشارط سلامه ما بين فيه دلاله فاذا لم يسلم يرجع لحكم الضمان المشروط دلاله اذ ضمان الغرور ضمان الكفالة في الحقيقة ولا غرور من المشتري في حق الشفيع لانه مجبور على التملك منه وحق الرجوع بضمان الغرور على المختار لا على المحصور كما لجارية الماسورة اذا اشترها رجل فآخذها المالك القديم بالتمن واستولدها ثم استحققت من يده وقضى عليه بالعقر وقيمة الولد فانه يرجع على المشتري بالتمن الذي دفعه اليه ولا يرجع عليه بقيمة الولد ومثله اذا استولد جارية بالشر ثم استحققت فان المشتري يرجع على بايعه بالتمن وبقية الولد لصيرورته معزورا من جهة ولا غرور من المشتري من الحزبي لكونه مجبورا في التملك عليه بما اخذ من الحزبي كذا هذا والله اعلم

**فصل** واما بيان من تملك منه الشفيع المسفوع فيه فالشفيع تملك من من الذي بيده ان كان في يد البائع اخذ منه ونفذ التمّن والعقد عليه وان كان في يد المشتري اخذ منه ودفع التمّن اليه والعقد عليه سواء كان المشتري عاقدا لنفسه او لغيره بان كان وكيل بالشر وقبض الولد ثم حضر الشفيع وهذا جواب ظاهر الرواية وروى عن ابي يوسف انه لا باخذ بمن يد الوكيل وجه هذه الرواية ان الوكيل لم يشتري لنفسه واما المشتري لو وكله فلم يكن هو خصما بل الخصم هو الوكيل فلا يباخذ منه ولكن يقال له سلم الدار الى الموكل فاذا سلم بالخصم الشفيع منه وجه ظاهر الرواية ان الشفعة من حقوق العقد وانها راجعة الى الوكيل

حكم الغرور

بيان من تملك منه الشفيع فيه

والوحد

والوكيل في الحقوق اصل منزله المشتري لنفسه فكان خصم الشفيع في اخذ الدار بالتمن وكانت العهدة عليه وان كان سلم الوكيل الدار الى الموكل ثم حضر الشفيع فانه باخذ الدار من الموكل ودفع التمّن اليه وكانت العهدة عليه ولا خصومة للشفيع مع الوكيل لانه بالتسليم الى الموكل رأت يد عن الدار فخرج من ان يكون خصما بمنزله البائع اذا سلم الدار الى المشتري انه لا خصومة للشفيع مع البائع لما قلنا كذا هذا عن الدار اذا كانت في يد البائع لم يكن خصما لم حضر المشتري واذا كانت في يد الوكيل لم يكن خصما وان لم حضر الموكل لان الوكيل بالتوكيل قام مقام الموكل والبائع ليس بمقام مقام المشتري لانعدام ما يوجب ذلك ولو قال المشتري قبل ان يخاصه الشفيع في الشفعة انما اشتريت لعليان وسلم اليه ثم حضر الشفيع فلا خصومة بينه وبين المشتري لانه اقر قبل ان يخاصه الشفيع فصح اقراره لانعدام التهمة فصار كما لو كانت الوكالة معلومة وتو اقر بذلك بعد ما خاصه الشفيع لم يسقط الخصومة عنه لانه ستم في هذا الاقرار لصيرورته خصما للشفيع فلا يقبل في ابطال حقه ولو اقام بينه انه قال قبل الشراء انما اشتري لعليان لا يقبل بينه لان هذه البيعة لو صدقت لم يدفع الخصومة عنه لانه لا يثبت بها الا الشراء لعليان وبهذا لا يندفع عنه الخصومة وروى عن محمد رحمه الله انها لا تقبل لاثبات الملك للغايب وقيل لدفع الخصومة عنه وبين الشفيع حتى حضر المقر له والله اعلم

**فصل** واما بيان حكم اختلاف الشفيع والمشتري فاختلفا فيما لا يخلوا اما ان يرجع الى التمّن واما ان يرجع الى البيع واما ان يرجع الى حطب البيع واما الذي يرجع الى التمّن فلا يخلوا اما ان يقع الاختلاف في حطب التمّن واما ان يقع في قدره واما ان يقع في صفته فان وقع في حطب التمّن فان المشتري اشتريت بما يدور وقال الشفيع لا يبل بالف درهم فالقول

اختلاف البيع والمشتري



قول المشتري لان الشفع يدعي عليه التملك بهذا الجنس وهو ذكر  
فكان القول قول المذموم مع ميمنه ولان المشتري عرف بجنس الثمر من الشفع  
لان الشراء جزم منه لا من الشفع فكان اعرف من الشفع فرجع في معرفه  
الجنس اليه وان وقع الاختلاف في قدر الثمن بان قال المشتري شترت بالفين  
وقال الشفع بالف فالقول قول المشتري مع ميمنه وعلى الشفع البيئه انه  
اشترى بالف لان الشفع يدعي التملك على المشتري بهذا القدر من الثمن  
والمشتري يذكر فكان القول قول المذموم ولو صدق لبائع الشفع بان قال  
بعت بالف ينطري ذلك ان كان البائع يبيع الثمن فالقول قول البائع  
والشفيع ياخذ بالف سواء كان المبيع في يد البائع او في يد المشتري اذا  
لم يكن هذا الثمن لان البائع اذا لم يكن قبض التملك يقع عليه تملكه فيرجع  
في مقدار ما تملك به الى قوله ولان الشراء لو وقع بالف كما قال البائع  
اخذ الشفع به وان وقع بالفين كما قاله المشتري كان قول البائع بعت  
بالف حط بعض الثمن عن المشتري وحط بعض الثمن بصر وطهر في حق الشفع  
على ما مر وان كان البائع قبض الثمن لا يلتفت الى تصديقه والقول قول  
المشتري لانه اذا قبض الثمن لم يبق له حيز المبيع اصلا وصارا خيرا فالحق  
تصديقه بالعدم وقيل انه يراعى التقدم والتاخير في تصديق البائع بان  
بالاقرار بالبيع بان قال بعت الدار بالف وقضت الثمن فالشفيع ياخذ بالف  
وان ابا لاقرار قبض الثمن بان قال قبضت الثمن وهو الف لا يلتفت الى قوله  
لانه لما بدا بالاقرار بالبيع بان قال بعت الدار بالف وقضت الثمن فالشفيع  
ياخذ بالف وان ابا لاقرار بما لعت بالف فقد تعلق بدعوى الشفعه  
فهو بقوله قبضت الثمن ردا سقاطا في متعلق بقوله فلا يصدق واذا  
بدا بالاقرار قبض الثمن فقد صار اجيبا فلا يقبل قوله في مقدار الثمن في  
الحسن عن حيفه رحمه الله ان المبيع اذا كان في يد البائع فاقبض

الثمر

الثمر ورعده انه الف فالقول قوله لان المبيع اذا كان في يد البائع  
فالتملك يقع عليه فكان القول قوله في مقدار الثمن ولو اختلف البائع  
مع المشتري والشفيع والدار في يد البائع او المشتري لكنه لم ينعقد  
التمن فالقول في ذلك قول البائع والبائع مع المشتري مخالفان وبتر اذان  
والشفيع ياخذ الدار بما قال البائع ان شا اما الخالف والراد فمابين  
البائع والمشتري فالقول قوله صلى الله عليه وسلم اذا اختلف المبيعان  
مخالفا وترادا واما اخذ الشفع بقول البائع ان شا فلانه اذا لم يقبض  
فالتملك يقع فكان القول في مقدار الثمن في حق الشفع قوله وان كان البائع  
قد قبض الثمن فلا يلتفت الى قوله لانه صار اجيبا على ما بيناه هذا اذا لم يكن  
لا حيز ما بينه لا للشفيع ولا للمشتري فان قامت لاحد ما بينه قبلت بيئته  
وان اقاما جميعا البيئه فالبيئه بينه الشفع عن داي حيفه ومحمد وعند  
ابي يوسف بينه المشتري وخد قوله ان بينه المشتري بطهره في مكانه الى  
بالقول كما اذا اختلف البائع والمشتري في مقدار الثمن فقال البائع بعت  
بالفين وقال المشتري بالف واما جميعا البيئه ان البيئه بينه البائع لما  
قلنا والجامع بينهما من وجهين احدهما ان الزباني التي يظهرها احد الحسن  
لا معارض لها فقبل في قدر الزباني لخلوها عن المعارض ولا يكر الا بالقول  
في الكل فقبل في الكل ضرورة والثاني ان البيئه المظهره للزيادة  
مقبته والاخرى نافية والمثبت يخرج على الثاني ولا ي حيفه رحمه الله  
طريقا احدهما ذكره ابو يوسف لا ي حيفه رحمه الله ولم ياخذ بها والثاني  
ذكره محمد رحمه الله لا ي حيفه رحمه الله واخذ به اما الاول فهو ان  
البيئه جعلت لحجة المدعي قال النبي صلى الله عليه وسلم البيئه على المدعي والمدعي  
ها هنا هو الشفع لانه غير مجبور على الخضوع في الشفعه اذا تركها ترك  
والمجور مجبور على التملك عليه بحيث لو ترك الخضوع لا يترك فكان المدعي منهما

احتلت البائع والمشتري والشفيع

قامت البيئه

البيئه المقتبة للزيادة في القول

المشتري ظاهر



هو الشفيع فكانت البيعة حجة واما الثاني فهو ان البيعة حجة من حق الشفيع  
فحيث العمل بها ما امكن وها هنا امكن العمل بالبيعتين في حق الشفيع بان يجعل  
كانه جعل عقدا واحدا بالالف والاخر بالالفين لان البيع الثاني لا يوجب  
انفساخ البيع الاول في حق الشفيع وان كان يوجب ذلك في حق العاقدين لا  
يرى ايد لو باع بالالف ثم باع بالفين ثم حضر الشفيع كانه ان باخذ الدار بالف  
دل ان البيعتين قائمتان في حق الشفيع وان انفسخ الاول في حقهما فانما يمكن تقدير  
عقد من خلاف ما اختلف البائع والمشتري في مقدار الثمن واقاما البيعة  
ان البيعة بين البائع اما على الطريق الاول فلان البائع هناك هو المدعي  
فكانت البيعة حجة الا ترى انه لا حرج على الخنومة والمشتري بمجور عليها  
وها هنا بخلافه على ما بينا واما على الطريق الثاني فلان بتقدير عقد من  
هناك متعذر لان البيع الثاني يوجب انفساخ البيع الاول في حق العاقدين  
فكان العقد واحد والرجح لجانب البائع لانفراد بيته باظهار فضل فكانت  
اولى بالقبول والله اعلم وكواشري دارا بعرض ولم يتقايضا حتى هلك العرض  
واسقط البيع فيما بين البائع والمشتري او كان المشتري قبض الدار ولم يسلم  
العرض حتى هلك واستقضى البيع فيما بينهما وفي حق الشفعة بقية العرض  
على ما بينا فيما تقدم ثم اختلف الشفيع والبائع في قيمة العرض والقول قول  
البائع مع ميمنه لان الشفيع يدعي عليه التملك بهذا المقدار من الثمن وهو ينكر  
فان اقام احدهما بيته قبلت بيته وان اقام جميعا البيعة فالقول قول  
البائع عند اي يوسف ومحمد وهو قول اي حنيفة على قياس العمل الذي ذكره  
محمد لا يحنيفة رحمه الله في تلك المسئلة اما عند اي حنيفة فظاهر لان  
بيته البائع انفردت باثبات زيادة وكذلك عند محمد على قياس ما ذكره  
لا يحنيفة في تلك المسئلة واخذ به لان تقدير عقدين هاهنا غير ممكن لان  
العقد وقع على عرض ميمنه وانما اختلفا في قيمة ما وقع عليه العقد فكان

البيع الثاني لا يوجب  
البيع الاول في حق  
الشفيع

البيع الثاني يفسخ  
الاول في حق  
المتبايعين

2

العقد واحدا فلا يكثر العمل بالبيعتين فعمل بالراجح منهما وهو منه البائع  
لانفرادها باظهار الفضل وكذلك عند اي حنيفة على قياس ما علق  
له بمحمد رحمه الله عليها واما على قياس ما علق له ابو يوسف فيبيح ان يكون  
الشفيع بينة الشفيع لانه هو المدعي وكذا ذكر الطحاوي والله اعلم ولو  
هدم المشتري بنا الدار حتى سقط عن الشفيع قدر قيمته من الثمن اختلفا  
في قيمة البناء وانفقا على ان قيمة الساحة الف واما ان اختلفا في قيمة  
البناء والساحة جميعا فان اختلفا في قيمة البناء لا غير فالقول قول المشتري  
مع ميمنه لان الشفيع يدعي على المشتري زيادة في السقوط وهو ينكر فان  
اختلفا في قيمة البناء والساحة جميعا فان الساحة تقوّم والقول في قيمة البناء  
قول المشتري اما يقوم الساحة الساعة فلا يمكن قيمة معرفة في حقها  
للحال فيستدل بالحال على الماضي ولا يمكن لحكم الحال في البناء لانه غير عن  
حاله والقول قول المشتري لما قلنا فان قامت لاحدهما بيته قبلت بيته  
وان اقام جميعا البيعة قال ابو يوسف البيعة بينة الشفيع على قياس قول  
اي حنيفة وقال محمد البيعة بينة المشتري على قياس قول اي حنيفة وقال ابو  
يوسف من تلقا نفسه البيعة بينة المشتري لانها تظهر زيادة وانما اختلفا  
في القياس على قول اي حنيفة لاخلاف الطريقين الذين ذكرناهما في تلك المسئلة  
فطروا اي يوسف ان الشفيع هو المدعي والبيعة حجة المدعي وهذا موجود هاهنا  
وطريق محمد العمل البيعتين بتقدير عقد من وهذا التقدير مقدم هاهنا فيعمل  
باحدى البيعتين وهي بينة المشتري لانفرادها باظهار زيادة والله اعلم وان  
اختلفا في بيعة الثمن بان قال المشتري سرت ثمن معجل وقال الشفيع لا بئ  
اشترت ثمن مؤجل فالقول للمشتري لان الحلول في الثمن اصل والاجل عارض  
فالمشتري يتمسك بالاصل فيكون القول قوله ولان العاقد اعترف بصفه  
الثمن من غيره ولان الاجل ثبت بالشرط فالشفيع يدعي عليه شرط التاميل

البيعة المبيته للزيادة

القول قول من قبله  
بالاصل

1



وهو ينكر مكان القول قوله واما الذي يرجع الى المبيع فهو ان مختلفا فيما وقع  
 عليه البيع انه وقع عليه بصفة واحدة ام بصفتين نحو ما اذا اشترى دارا  
 فقال المشتري اشتريت العرصة على حرة بالف والبناء بالف فقال الشفيع  
 لا بل اشتريتها جميعا بالفتى والدار في مناهها فالقول قول الشفيع لان افراد  
 كل واحد منهما بالصفة حاله الاتصال ليس بعناد بل العادة بينهما جميعا  
 صفقة واحدة فكان الظاهر شاهد الشفيع مكان القول قوله لان سبب  
 وجوب الشفعة في العرصة بعض الوجوب في البناء حاله الاتصال  
 وشرط الوجوب هو الشراء وقد اقر المشتري بالشراء الا انه يدعي زياده  
 امير وهو يفرق الصفقة فلا يصدق الا بتصدق الشفيع او يمينه ولم يوجد  
 وايها اقام يمينه قبلت يمينه وان اقام جميعا اليمينه ولم يوقنا وقنا اليمينه  
 يمينه المشتري عند اي يوسف وعند محمد اليمينه يمينه الشفيع وجد قول محمد ان  
 يمينه الشفيع اكثر اثباتا لانه ثبت زياده استحقا وهو استحقا والبناء  
 فكانت اولى بالقول ولان العمل باليمين هاهنا مخرج بان جعل كانه باعها  
 بصفتين فربما عجزا بصفقة واحدة فكان للسبع ان ياخذ بايهما شاء وجه  
 قول اي يوسف ان يمينه المشتري اكثر اثباتا لانه ثبت زياده صفقة كانت  
 اولى بالقول فابو يوسف نظر الى زياده الصفقة ومحمد نظر الى زياده  
 الاستحقا وقال ابو يوسف اذا ادعى المشتري انه اخذت البناء في الدار  
 وقال الشفيع لا بل اشتريتها والبناء فيها ان القول قول المشتري لانه لم يوجد  
 من المشتري الاقرار بالشراء والبناء والشفيع يدعي عليه استحقا والبناء وهو  
 ينكر ولو اشترى دارين ولها شفيع ملاصق فقال المشتري اشتريت  
 واحدة بعد واحدة وانا شريك في الثانية وقال الشفيع لا بل اشتريتها  
 صفقة واحدة ولي الشفعة فيها جميعا فالقول قول الشفيع لان سبب  
 الاستحقا ثابت فيها جميعا وهو الجوار على سبيل الملاصقة وقد اقر المشتري

البيع  
 اختلغا فيما وقع عليه

القول المنع من الظاهر

اليمين التي هي الزاوية  
 او كذا بالقول

بشرط الاستحقا وهو شراء وهما الا انه يدعي بفرق الصفقة يدعي  
 البطلان بعد وجود السبب وشرطه من حيث الظاهر فلا يصدق الا  
 بيمينه وايها اقام يمينه قبلت يمينه وان اقام جميعا اليمينه فهو على  
 الاختلاف بين اي يوسف ومحمد ولو قال المشتري وهب لي هذا البيت  
 مع طريقه من هذا الدار ثم اشتريت بغيرها وقال الشفيع لا بل اشترت  
 الكل فله شفيع الشفعة فيما اقرانه اشترى ولا شفيع له فيما ادعى من  
 الهبة لانه وجد سبب الاستحقا وهو الجوار ووحد شرطه وهو  
 الشراء باقران فهو يدعي الهبة يدعي البطلان فلا يصدق والشفيع  
 السفيع فيما اقر بشرايه ولا شفيع له في الموهوب وايها اقام يمينه  
 قبلت يمينه وان اقام جميعا اليمينه فاليمينه يمينه المشتري عند اي يوسف  
 لانها ثبت زياده الهبة وينبغي ان يكون اليمينه يمينه الشفيع عند محمد لانها  
 ثبتت زياده الاستحقا وروى عن محمد رحمه الله فمضى اشترى دارا وطلب  
 الشفيع الشفعة فقال المشتري اشترت نصفا ثم نصفا فلك النصف الاول  
 وقال الشفيع لا بل اشترت الكل صفقة واحدة ولي الكل فالقول قول  
 الشفيع لان سبب نبوت الحصة الكل كان موجودا وقد اقر بشرط النبوة  
 وهو الشراء لكنه يدعي امرأ ايدا وهو يفرق الصفقة فلا يقبل ذلك منه  
 الا بيمينه فان قال المشتري اشتريت ربعا ثم ثلثه الارباع فلك الربع قال  
 الشفيع لا بل اشترت ثلثه الارباع ثم ربعا فالقول قول الشفيع لان السبب  
 كان موجودا وقد اقر المشتري بشر ثلثه ارباع الا انه يدعي امرأ ايدا  
 وهو سيق الشراء في البيع فلا يثبت الا بيمينه فان قال المشتري اشترت  
 صفقة واحدة وقال الشفيع اشترت نصفا فانا اخذ النصف فالقول قول  
 المشتري ماخذ الشفيع الكل او يدعي لان الشفيع يريد يفرق الصفقة  
 وفيه ضرر للمشتري فلا يقبل قوله الا بيمينه والله اعلم واما الذي يرجع الى



اختلفا في الصفة والحقار والبنات والفساد بان اشترى  
دارا بالفساد ودرهم وتقابضا فاراد الشفع اخذها بالشفعة فقال البائع  
والمشتري البيع كان خيارا للبائع ولم يضر فلا شفعة لك وانكر الشفع  
الخيار قال قول البائع والمشتري وعلى الشفع البينة ان البيع كان بائنا  
عند ابي حنيفة ومحمد وهو احدي الروايتين عن ابي يوسف رحمهم الله وروى  
عن ابي يوسف رواية اخرى ان القول قول الشفع وجه هذه الرواية ان  
الظاهر شاهد للشفع لان البنات اصل البيع والخيار فيه عارض  
فكان القول قول من شهد له الاصل وبتمسك وجه ظاهر الرواية ان  
الشفع يدعي بوثوق الشفع وبما ينكر ان ذلك بقولها كان فيه خيار  
لان حق الشفعة لا يجب في بيع فيه خيار فكان القول قول المذكر لان البيع  
يقوم بالعاقدين فكانا اعرف بصفته من الشفع والرجوع في كل باب الى من  
هو اعرف به ولهذا لو تصادقا على ان الثمر كان دناير والشفع يدعي انه  
كان دراهم كان القول قولها كذا هذا ولو كان البائع غائبا والدارية  
يدعوى فارد الشفع ان اخذ منه فقال للمشتري كان للبائع فيه خيار  
وكنته الشفع قال قول المشتري ايضا لما ذكرنا من المعنيين وان  
احلف العاقدان فيما بينهما فادعى البائع الخيار وقال المشتري لم يكن فيه  
خيار كان القول قول المشتري وياخذ الشفع الدارية الرواية المشهورة  
وروي عن ابي يوسف ان القول قول البائع وجه هذه الرواية ان البائع  
يدعوى الخيار وينكر البيع حقيقة لان البيع بشرط الخيار غير منعقد في حق  
الحكم وخيار البائع مبيع زوال المبيع عن ملكه والمشتري والشفع  
يدعيان الزوال عن ملكه فكان القول قول البائع كما لو وقع الاختلاف  
بينهم في اصل العقد وجه ظاهر الرواية ان الخيار لا يثبت الا باشراطها  
فالبائع يدعي الخيار يدعي الا شراط على المشتري وهو ينكر فكان القول

اختلفا في الصفة والحقار والبنات

قوله كما لو ادعى المشتري الشرا بثمان مئول وادعى البائع التجيل قال قول  
قول البائع لما ان التاجيل لا يثبت الا بشرط يوجد من البائع وهو ينكر  
الا شراط فكان القول قوله كذا هذا بخلاف ما لو انكر البائع البيع  
والمشتري يدعيه ان القول قول البائع لانه انكر زوال ملكه ولم يدع على  
المشتري فعلا كان القول قوله ولو اراد الشفع ان يخذ الدار المشتراة  
بالشفعة فقال البائع والمشتري كان البيع فاسدا فلا شفعة لك وقال  
الشفع كان خيارا وبلى الشفعه فهو على اختلافهم في شرط الخيار للبائع على  
قول ابي حنيفة ومحمد واحدي الروايتين عن ابي يوسف القول قول العاقدين  
ولا شفعة للشفع وفي رواية عن ابي يوسف القول قول الشفع وله الشفعه  
قا بيو يوسف يعتبر الاختلاف بينهم في الصحة والفساد باختلاف العاقدين  
فما بينهما ولو اختلفا فيما بينهما في الصحة والفساد كان القول قول مدعى الصحة  
كذا هذا والجامع ان الصحة اصل في العقد والفساد عارض وهما يعتبران  
احدا فمهم في هذا باختلافهم في البنات والخيار للبائع والجامع ان الشفع  
يدعوى البنات والصحة يدعي عليها حق التملك وهما يدعوى الفساد وخيار  
ينكر ان ذلك فكان القول قولها وكذا ما اعرف بصفته العقد الواقع  
منها لقيامه بهما فكان القول في ذلك قولها والله اعلم **فصل** واما  
بيان الحيلة في اسقاط الشفعه فقد ذكرنا لا سقاط الشفعه حيلة بعضها  
بيع الشفعاء كالم وبعضها حق البعض دون البعض اما الذي يبيع كل الشفعاء  
فهو ان يشتري الدار باكثر من مئة ما كان كانت قيمتها الفا فبشرها بالعين  
وتفقد من الثمن الفا الا عشرة ثم يبيع من البائع عرضا قيمته عشرة بالفساد درهم  
وعشرة فتصل الدار للمشتري بالفساد ولا ياخذها الشفع الا بالعين وهذه  
الحيلة ليست مسقطه للشفعة شرعا لكنها مانعة من الاخذ بالشفعة عادة  
الا ترى ان الشفع ان ياخذها بالعين ويلزم الضرر واما الذي يحن بعض

القول قول من يدعي التجيل

القول المدعى الصحة

الحيلة في اسقاط الشفعه



الشفعة دون بعض فأنواع منها بيع دار الادراعاً منها في طول الحد الذي  
 يلي دار الشفعين فالشفعة لا يشتحق الشفعة اما في قدر الدراع فلا تغدأ  
 الشرط وهو البيع واما فيما دون ذلك فلا تغدأ السبب وهو الجوار  
 ومنها ان يهب البايع الحايط الذي بينه وبين الجار مع ارضه للمشتري مقسوماً  
 وسلمه اليه او يهب له من الارض قدر ذراع من الجانب الذي يلي دار الشفعين  
 وسلمه اليه ثم يبيع منه البقية بالتمن فلا شفعة للجار لانه لا يبيع ولا يسلط  
 الموهوب اما في الموهوب فلا تغدأ شرط وجوب الشفعة وهو البيع واما  
 في المبيع فلا تغدأ سبب الوجوب وهو الجوار ومنها ان يبيع الدار صفين  
 فيبيع الحايط بأرضه الا بتمن كثير فربما يبيع بقية الدار بتمن قليل فلا شفعة  
 للشفيع شرعاً فيما وراء الحايط لا تغدأ السبب وهو الجوار ولا يأخذ  
 الحايط عادة لغير التمن ومنها ان يبيع الدار والارض في صفين فيبيع  
 من الدار بناها ومن الارض اشجارها ولا يتمن قليل من الارض بتمن  
 كثير فلا شفعة للشفيع في البناء والشجر شرعاً لا افرادها بالصفعة ولا  
 يأخذ الارض بذلك التمن عادة لضمين كثير التمن ومنها ان يبيع الدار صفين  
 فيبيع عشر منها بتمن كثير ثم يبيع البقية بتمن قليل فلا يأخذ الشفعين العشر  
 بتمنه عادة لما فيه من الضرر ولا شفعة له في تسعة الا عشر شرعاً لانه  
 حين اشترى البقية كان شريك البايع بالاعشر والشريك في المبيع مقدم  
 على الجار والحايط وهذا النوع من الحيلة لا يصلح للشريك لان الشفعين  
 اذا كان شريكاً له ان يأخذ نصف البقية بغير التمن ايضاً ولو كانت الدار  
 لصغير فلا يباع ببقية داره بقليل التمن لانه لا يجوز اذ هو بيع مال الصغير  
 باقل من قيمته مقدار ما يتغابز الناس في مثله عادة والولي لا يملك ذلك  
 والاستيل فيه ان يباع بقية الدار بتمن مثله ومنها ما ذكره الخصاص ان  
 يقر البايع قسمه من الدار للمشتري ثم يبيع بقية الدار منه فلا يشتحق الشفعة

اما في القدر المقرب فلا تغدأ شرط الاستحقاق وهو البيع واما فيما وراء  
 ذلك فلا ان المشتري صار شريك البايع في ذلك السهم والشركة البقية  
 مقدم على الجار والحايط ومن مساحتها من كان يفتي بوجوب الشفعة في مثل  
 الصورة وخطي الحصاص لان الشركة في السهم المقرب لم تمت الا باقرار  
 فلا تظهر حق الشفعين على ما ينشأ فيها عدم والله اعلم **فصل** واما  
 الكلام في قراهه الحيلة للاسقاط وعدمها فالحيلة اما ان كانت بعد  
 وجوب الشفعة واما ان كانت قبل الوجوب فان كانت قبل الوجوب  
 قبل ان يملك كروية بلا خلاف وذلك ان يقول المشتري للشفيع مالك على كذا  
 كذا درهما على ان يسلم لي شفعتك مستقبل فتبطل شفعتك ولا يشتحق بدل  
 الصلح او يقول له اشتر الدار مني كذا فيقول اشترت فبطل شفعتك ولو  
 ذلك وان كانت قبل الوجوب فقد اختلف فيه قال ابو يوسف لا  
 يكره وقال محمد يكره وجه قول محمد ان شرع الحيلة بوقوع سداد الشفعة  
 وفيه ابطال هذا الحق اصلاً وراساً وجه قول ابو يوسف ان الحيلة  
 قبل الوجوب منع من الوجوب مباشرة سبب الامتناع شرعاً وهذا  
 جائز كالشرا والهبة وسائر التملكات فان الشرا يمنع حدوث الملك  
 للبايع في المبيع مباشرة سبب الامتناع شرعاً وكذلك الهبة والصدقة  
 في التملكات وقد خرج الجواب عن قول محمد ان هذا ابطال الحق الشفعة  
 لان ابطال الشيء يكون بعد ثبوته والحق ما هنا لم يثبت بعد فلا يكون  
 الحيلة ابطالا بل هي منع من الثبوت مباشرة سبب الامتناع شرعاً  
 وانه جائز وما ذكره ابو يوسف رحمه الله هو الحكم المروى عن محمد  
 رحمه الله اخيراً والاصل في شرع الحيلة قوله تعالى في قصة ايوب  
 صلوات الله عليه وخذ بيدك ضعفاً فاضرب به ولا تخف  
**كتاب الهبة** الكلام في هذا الكتاب

قراهه الحيلة للاسقاط  
 الشفعة وعدمها



في الأصل في تلك مواضع في بيان ركن الهبة وفي بيان شرائط الركن وفي بيان حكم الهبة أما ركن الهبة فهو الإيجاب من الواهب فأما القبول من الموهوب فليس ركن استحسانا والقياس أن يكون ركنًا وهو قول رفر وفي قول قال القبض أيضا ركن وقاية هذا الاختلاف يظهر من قوله لا يثبت هذا الشيء لعل أن فوهبه منه فلم يقبل أنه تحت استحسانا وعند رفر لا يثبت ما لم يقبل ويقبض وأجمعوا على أنه إذا حلف لا يبيع هذا الشيء لفلان فباعه فلم يقبل أنه لا يثبت وعلى هذا الاختلاف إذا قال رجل لا خروجهت هذا الشيء منك فلم يقبل فقال المقر له لا بل قبلت والقول قول المقر عندنا وعند القول قول المقر له وأجمعوا على أنه لو قال بعت منك هذا الشيء فلم يقبل فقال المقر له لا بل قبلت أن القول قول المقر له ووجه القياس أن الهبة تصرف شرعي والتصرف الشرعي وجوده شرعا باعتبار وهو انعقاده في حق الحكم وأحكم لا يثبت سمس الإيجاب فلا يكون الإيجاب بدون القبول يتعاقب وجه الاستحسان أن الهبة في اللغة عبارة عن مجرد إيجاب الملك من غير شرط وأما القبول والقبض لبتوت حكمها لا وجودها في نفسها فإذا أوجب فقد أتى بالهبة فترت عليها الأحكام والدليل على أن وقوع التصرف هبة لا يقف على القول ما روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال لا تجوز الهبة إلا مقبوضة يجوز إطلاق اسم الهبة بدون القبض والحيازة وروى أن الصعب من حديثه الذي أهدى إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم حمار وحش وهو بالأنواء وفي رواية بواد فرده رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال لولا أنا حرره والاعقبنا فقد أطلق الراوي اسم الأهدا بدون القبول والأهدا من لفظ الهبة وروى أن أبا بكر الصديق رضي الله عنه دعا عائشة رضي الله عنها من مرض موتها وقال لها أتى كنت خلعتك جداد عشرين وسقما من معالي بالعالية

ركن الهبة

ولم يقبل وقال بل قبلت

يقبل فلم يعد وقال قبلت

والقضاء غايته إرغام المهر  
مقدار عشر من ثمنها  
والقضاء غايته إرغام المهر  
مقدار عشر من ثمنها

وانك لم تكوني قبضته ولا خريته وإنما هو اليوم مال الوارث أطلق الصديق رضي الله عنه اسم التحلي بدون القبض والتحلي من الفاظ الهبة في اللغة عيان عن نفس الإيجاب الملك والأصل أن معنى التصرف الشرعي هو ما دل عليه اللفظ لغة بخلاف البيع فإنه اسم للإيجاب مع القبول لا يتطابق اسم البيع لغة وشرعية على أحدهما دون الآخر فالمراد لا يقسم التصرف قسم البيع ولأن المقصود من الهبة هو اكتساب المدح والثنا باظهار الجود والسخاء وهذا يحصل بدون القبول بخلاف البيع وكذا الغرض عن الحلف هو منع النفس عن مباحة المحلوف عليه وذلك هو الإيجاب لأنه فعل الواهب مصدر على منع نفسه عنه فأما القبول والقبض ففعل الموهوب له فلا يكون مقدرًا للواهب والملك محكوم شرعي يثبت حرام من الله تعالى شأ بعد أو لا يتصور منع النفس عنه أيضا بخلاف البيع فإنه وأن منع نفسه عن فعله وهو الإيجاب إلا أن الإيجاب هناك لا يصير بيعا بدون القبول بشرط القبول ليصير بيعا والإيجاب هو أن يقول الواهب وهبت هذا الشيء لك أو ملكته منك أو جعلته لك أو هبلك أو أعطيتك أو خلعتك أو أهديتك إليك أو أطعمتك هذا الطعام أو حملتك على هذه الدابة ونوى به الهبة أما قول وهبت لك فصرح في الباب وقولك ملكتك مجرى مجرى الصريح أيضا لأنه تملك العين للحال من غير عوض هو تفسير الهبة وكذا قوله جعلتك هذا الشيء لك في قوله هو لك لأن اللام المضاف إلى من هو أهل الملك التملك فكان تملك العين للحال من غير عوض وهو معنى الهبة وكذا قوله أعطيت لأن العطية المضافة إلى العينة في عرف الناس هو تملكها للمال من غير عوض وهو معنى الهبة وكذا قوله أعطيت لأن العطية المضافة إلى العينة في عرف الناس هو تملكها للمال من غير عوض وهذا معنى وكذا يستعمل الإعطاء استعمال

التحلي العطية

الفاظ للإيجاب



الهبة يقال اعطاك الله كذا ووهب لك معنى الخلة هي العطية يقال  
 حل فلان ولله نخلي اي عطاه عطية والهدية بمعنى العطية وقوله اعطيتك  
 هذا الطعام في معنى اعطيتك واما قوله حملك على هذه الدابة فانه  
 يحتمل الهبة ويحتمل العارية فانه روي ان عمر رضي الله عنه حمل رجلا  
 على دابة ثم راعا بياغ في السوق فاراد ان يشتريها فسل رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم عن ذلك فقال عليه السلام لا ترج في صدقتك فاحمل  
 ملك العيز واحتمل ملك المنافع فلا بد من النية للتعين ولو قال متخذ  
 هذا الشيء او قال هذا الشيء لك متخذ فهذا لا تخلوا اما ان يكون  
 مما لا يمكن الانتفاع به الا باستهلاكه فان كان مما يمكن الانتفاع به  
 من غير استهلاكه كالدار والثوب والدابة والارض فان قال هذه  
 الدار متخدة او هذا الثوب او هذه الدابة او هذه الارض فهو عارية لان  
 المتخذ في الاصل عبارة عن هبة المنفعة او ماله حكم المنفعة وقد اضيف  
 الى ما يمكن الانتفاع به من غير استهلاكه كمن الشكوى واللبس والثوب  
 والزراعة لان منفعة الارض زرعها فكان هذا ملك المنفعة من عرض هو  
 تفسير العارية وكذا اذا قال ارض ضا هذه الارض لك طعمة كان  
 عارية لان عينة الارض مما لا يطعم واما طعم ما يخرج منها فكان طعمة الارض  
 زرعها فكان ذلك عارية واصحابها ان ياكلوها اذ لم يكن فيها زرع وان  
 وان كان فيها زرع فالقياس ان يكون له ولاية القلع كالبناء والعمارة  
 الاستحسان يترك الى وقت الحصاد باجر المثل وقد ذكرنا وجه القياس  
 والاستحسان كتاب العارية ولو متخذ شاة خلوبا او بقر خلوبا وقال  
 هذه الشاة لك متخذ او هذه الناقة او هذه البقرة كان عارية مما لا  
 له الانتفاع بلينها لان اللبن وان كان عينا حقيقه فهو معدود من المنافع  
 عرفا وعادة فاعطى له حكم المنفعة كانه اماح له شرب اللبن فحوز له الانتفاع

بلينها

بلينها وكذا الوسخه جدنا او عناقا كان عارية لان الجدي عرض ان  
 يصير فخلا والعناق خلوبا وان عني بالمتخذ الهبة في هذه المواضع فهو على  
 ما عني لانه عني ما يحتمله لفظه وفيه تشديد على نفسه وان كان مما لا  
 يمكن الانتفاع به الا باستهلاكه كالمأكول والمشروب والدرهم  
 والدنانير بان قال هذا الطعام لك متخذ او هذا اللبن او هذه الدراهم  
 او هذه الدنانير كان هبة لان الهبة المضافة الى ما لا يمكن الانتفاع به الا  
 باستهلاكه لا يمكن حملها على هبة المنفعة فيحمل على هبة العين ومملكتها  
 وتمليك العين للحال من غير عوض هو تفسير الهبة والله اعلم هذا اذا كان  
 الاعجاب مطلقا عن القرينة اما اذا كان مقرونا بقرينة فالقرينة لا تخلوا  
 اما ان كانت قفنا واما ان كانت شرطا واما ان كانت منفعة فان كانت  
 وقتا فان قال اعمرتك هذه الدار او صرح فقال جعلت هذه الدار لك عمري  
 او قال جعلتها لك عمرك او حيوتك فاذا مت انت فهي رد على او قال جعلتها  
 لك عمري او حيوتي فاذا مت انا فهي رد على ورثتي فهذا كله هبة ومملكتها  
 له في حياته ولورثته بعد وفاته والتوقيت باطل والاصل فيه ما روي  
 عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال امسكوا عليكم اموالكم لا تمروها  
 فان من عمر شيئا فانه لمن عمره وروي عن جابر بن عبد الله ان رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم قال انا رجل اعمر عمري له ولعقبه فهي التي يعطاها  
 لا يرجع الى الذي اعطاها لانه اعطا عطا وقت الموارد فيه وعن جابر  
 رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من اعمر عمري حياته  
 فهي له ولعقبه فهي التي يعطاها برثها من برثه من بعد فذلك هذه النصوص  
 على جواز الهبة وطلان الهبة لان قوله جعلت هذه الدار لك او هي لك  
 تمليك العين للحال مطلقا ثم قوله عمري توقيت التمليك وانه تغير لمقتضى  
 العقد وكذا تمليك الاعيان لا يحتمل التوقيت نصا كالبيع فكان التوقيت

حكم القرينة



الشرطية الهبة

نصفا مخالفا مقتضى العقد والشرع فبطل وبقي العقد صحيحا وان كانت القرينة  
شرطا نظريا الشرط المذكور فان كان مما منع وقوف التصرف ملكا لحال  
يمنع صحة الهبة والاف بطل الشرط وتصح الهبة وعلى هذا يخرج ما اذا قال  
ارقتك هذه الدار اوضح فقال هذه الدار لك رقتي او قال هذه الدار لك  
رقتي ودفعها اليه فهي عارية في يده ان اخذها منه متى شاؤ وهذا قول اي  
حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف هذا هبة وقوله رقتي باطل اصح بما روي ان  
رسول الله صلى الله عليه وسلم اجاز العري والرقبي ولا قوله داري لك  
تملك لا تملك المنفعة ولما قال رقتي فقد علقه بالشرط وانه لا يخلو التعليق  
فبطل الشرط وبقي العقد صحيحا ولهذا اذا قال داري لك عري ائتم الهبة  
وبطل الشرط المعمر لدا هذا واجتبا بما روي الشعبي عن شرح رجها لله  
ان رسول الله صلى الله عليه وسلم اجاز العري وابطل الرقي ومثلها لا  
لا يكذب ولا قوله داري لك رقتي يعلق التملك بالخطر لان الرقي انه يقول  
زمت انا قبلك فهي لك وان مت انت فلي فهي لي اسمي رقتي من الرقوب والارقاب  
والترقب وهو الانتظار لان كل واحد منهما يندثر موت صاحبه قبل  
موته وذلك غير معلوم فحان الرقي يعلق التملك بما مر له خطر الوجود  
والعدم والتملكات مما لا يخلو التعليق بالخطر فلم تصح هبة وصحة عاربه  
لانه دفع اليه والخلق له الاسراع به وهذا معنى العارية وهذا خلاف  
العري لان هناك وقع التصرف ملكا لحال فهو بقوله عري وقت التملك  
وانه لا يخلو التوقيت فبطل وبقي العقد صحيحا ولا حجة له في تحديث لان الرقي  
يخلو ان يكون من المراقبة وفي الانتظار ويحتمل ان يكون من الارقاب وهو هبة  
الرقبة فان اريد بها الاول كان حجة له وان اريد بها الثاني لا يكون حجة له لان  
ذلك جائز فلا يكون حجة له مع الاحتمال او يخلو على الثاني توفيقا بين الحديثين  
صيانة لكلام من استحيل عليه التساقض وبهذا ينزل الاختلاف بينهم

تفسير الرقي

الحقيقة

الحقيقة ان كان الرقي او الارقاب مستعملا في اللغة في هبة  
الرقبة وينبغي ان سوى فان عني به هبة الرقبة يجوز به خلاف وان عني  
به مراقبة الموت لا يجوز به خلاف والله اعلم ولو قال لرجلي داري  
لا طول كما جئته فهو باطل لانه لا يدرى بها اطول جوع فكان هذا  
عليه الحكم بالخطر فبطل ولو قال داري لك جديس هذا عاربه  
عند اي حنيفة ومحمد وعند اي يوسف هو هبة وقوله جديس باطل  
بمنزلة الرقي وحده قوله ان قوله داري لك مملك جديس في الملك  
فلم يصح النفي ونفي التملك على حاله وجه قولها ان قوله جديس خرج نفي  
لقوله لك فقال كأنه ابتداء بالجديس فقال داري جديس لك ولو قال  
ذلك كان عارية بالاجماع ذكره القاضي لا شرحه مختصر الطحاوي  
ولو وهب جارية على ان لا يبيعهها او على ان يخلها ام ولدها او على ان يبيعهها  
لفلان او على ان يردّها عليه بعد شهر جازت الهبة وبطل الشرط لان  
هذه الشروط مما لا تمنع وقوع التصرف ملكا لحال وهي شروط  
خالف مقتضى العقد فبطل وبقي العقد على الصحة خلاف شرط الرقي  
على ما بينا وخلاف البيع انه يبطل هذه الشروط لان القياس ان لا  
يكون قران الشرط الفاسد للعقد ما فسد له لان ذكره في العقد لم  
يسم فليصح بالعدم وبقي العقد صحيحا الا ان الفلياذية في البيع للنهي الوارد  
فيه ولا هي في الهبة فيمنع الحكم فيه على الاصل ولا في دليل شرعية الهبة  
عنه بطله من حق قوله تعالى فان طين لكم عن سي منه نفسا فكلوا منها  
مريئا وقوله عليه السلام لها ذوا تحابوا وهذا ندب الى التهادي والهدية  
هبة وروينا عن الصادق رضي الله عنه انه قال لما يشد رضى الله عنها  
انه قال كنت خلعتك كذا وكذا وعن عمر رضي الله عنه انه قال من وهب  
هبة يرى لها اربها الثواب فهو على هبته يرجع فيها ما لم يرض عنها

ما يجوز فيه الهبة  
وبطل الشرط



ونحو ذلك من الدلائل المقضية لشرعية الهبة من غير فصل بينا اذا قرئ بها  
 شرط فاستدأ ولم يقرن وعلى هذا يخرج ما اذا اوهب جارية واستثنى  
 ما يربطها او واهب حيوانا واستثنى ما يربطه ان الهبة جارية في  
 الام والولد جميعا والاستثناء باطل والكل للموهوب له وجملة  
 الكلام في العقود التي فيها استثناء الجملاتها اقسام ثلثة قسم منها  
 يبطل وسطل الاستثناء جميعا وقسم منها يصح ويبطل الاستثناء  
 وقسم منها يصح ويصح الاستثناء اما القسم الاول فهو البيع الاجارة  
 والكتابة والرهن لان استثناء ما في الرهن من شرط فاسد ومن  
 العقود تبطل بالشروط الفاسدة واما القسم الثاني فالهبة والصدقة  
 والزكاة والخلع والصلح غرضه العمد لان هذه العقود لا تبطل  
 بالشروط الفاسدة كصح العقد ويبطل الاستثناء وتدخل الام والولد  
 جميعا في العقد لان الشرط الفاسد وهو الاستثناء اذا لم يصح التحق  
 بالعدم فصار كأنه لم يستثنى وكذلك العتق بان اعتق جارية واستثنى  
 ما يربطها لانه لما جعل الجارية وصية له واستثنى ما يربطها فقد  
 ابقى ما يربطها ميراثا والميراث يجري فيما يربطه وهذا بخلاف ما  
 اذا اوصى بجارية لرجل واستثنى خلعتيها وغلته لورثته انه نص  
 الوصية ويبطل الاستثناء لان الغلة والخلعة لا يجري فيها الميراث  
 بافراجهما بدون الاصل الا ترى لو اوصى بخدمتها وغلته لافسان ومات  
 الموصي لمات الموصي له بعد القول لا تصير الخدمة ميراثا لورثته الموصي  
 له بل يعود لورثته الموصي ومثله لو اوصى بما في بطن جارية لافسان المسئلة  
 حالها فان الجارية تصير ميراثا لورثته الموصي له وما اقرقا الا لما ذكرنا  
 والله اعلم وان كانت القرينة مسوقة بان قال داري لك سكرى او عمري سكرى  
 او صدقة سكرى او هبة سكرى او سكرى هبة او هي لك عمري عارية

وهما جارية استثنى  
 حلها

اذا لم يقرن

ودفعها

ودفعها اليه فهذا كله عارية لانه لما ذكر السكرى في قوله داري  
 لك سكرى او عمري سكرى او صدقة سكرى علم انه اراد به تملك المنافع  
 لان قوله هذا لك ظاهر وان كان التملك لكنه لم يمتنع تملك المنفعة  
 لان الاضافة الى المستعير والمستاجر مستعملة عرفا وشرعا وقوله سكرى  
 موضوع بالمنفعة لا يستعمل الا لها كان محكما لجعل تفسير المحمل بياننا  
 انه اراد تملك المنفعة وتملك المنفعة بغير عوض هو تفسير العارية  
 وكذا في قوله سكرى بعد ذكر الهبة يكون تفسير الهبة لان قوله هبة  
 محتمل به العين ومحتمل به المنفعة فاذا قال سكرى فقد عزم على المنافع  
 فكان بياننا المراد من كل كلمة انه اراد هبة المنافع وهبة المنفعة تملكها  
 من غير عوض وهو معنى العارية واذا قال سكرى هبة فمعناه اي سكرى  
 الدار لك هبة لك فكان هبة المنفعة وهو تفسير العارية ولو قال  
 هي لك عمري تسكنها او هبة تسكنها او صدقة تسكنها ودفعها  
 اليه فهو هبة لانه ما فسر بالهبة بالسكرى لانه لم يجعله معا ليركون  
 بياننا للمحمل بل واهب الدارم ساور فيما يعمل بملكه والمشور في ملك  
 العين باطله وعلقت الهبة بالعين وقوله يسكنها بمنزله قوله لتسكنها  
 كما اذا قال وهبتها لتواجرها ولو قال هي لك تسكنها كان هبة ايضا لان  
 الاضافة بحرف الدار الى من هو من اهل الملك التملك وقوله تسكنها  
 مشورة على ما بينا والله اعلم **فصل** واما الشرايط فانواع بعضها  
 يرجع الى نفس الشرط وبعضها يرجع الى الواهب وبعضها يرجع الى الموهوب  
 وبعضها يرجع الى الموهوب له اما الذي يرجع الى نفس الركن فهو ان يكون  
 معلونا له خطر الوجود والعدم من دخول الدار وقدم فلان والرفق  
 ونحو ذلك ولا مضافا الى وقت بان يقول هذا الشيء منك غدا او اس كذا  
 لان الهبة تملك العين الحال وانه لا يخلو التعليق بالخطر ولا الاضافة شيئا

شرايط هبة



شرط الاله

البيع واما الذي يرجع الى الواهب فهو ان يكون مملوك للبيع لان الهبة  
بيع فلا يملكها من لا يملك البيع فلا يجوز هبة الصبي والمجنون لانهما لا  
يملكان البيع لكونه ضررا محضا لا يقابل به نفع ديني ولا يملك الصبي  
والمجنون كالطلاق والعناق ولذا الهبة لا يملكها الصغير من غير  
شرط العوض بخلاف ولا ان البيع مال الصغير قربان ماله لا على  
وجه الاحسن وانه لا يقابل به نفع ديني وقال الله تعالى ولا تقربوا  
مال اليتيم الا بالتي هي احسن ولانه اذا لم يقابل به عوض ديني كان  
البيع ضررا محضا وترى المرحمة في حق الصغير فلا يدخل تحت ولايه الوالي  
لقوله صلى الله عليه وسلم لا ضرر ولا ضرار في الاسلام وقوله من لم يرحم  
صغيرنا فليس منا ولهذا لم يملك طلاق امراته واعنا وعبد وسائر  
النسقات الصارة المحضة وان شرط الاب العوض ايضا لا يجوز عند  
ابي حنيفة وعند ابي يوسف وعند محمد يجوز وعلى هذه اذهبه المالكي والمادون  
انه لا يجوز عندهما سوا كانت بعوض او غير عوض وعنده يجوز بشرط العوض  
والاصل عندهما ان لم يملك البيع لا يملك الهبة لا بعوض ولا بغير عوض  
والاصل عنده ان كل من يملك لبيع يملك الهبة بعوض وجه قول محمد  
ان الهبة يملك فاذا شرط فيها العوض كانت تليكا بعوض وهذا منسحق  
البيع واما اختلفت العبارة ولا عبرة باختلاف العبارة بعد اتفاق  
المعنى كلفظ البيع مع لفظ التملك ولهذا ان الهبة بشرط العوض  
يقع تبرعا ابتداء يصير بيعا شرعا بدليل انها لا تعيد الملك قبل القبض  
ولو وقعت بيعا من حين وجودها لما توقف الملك فيه على القبض لان  
البيع الصحيح يعيد الملك بنفسه دلالتها وقعت تبرعا وهو لا يملك  
البيع فلم يملك الهبة من حين وجودها فلا يتصور ان يصير بيعا بعد ذلك للسلطان  
واما الذي يرجع الى الموهوب فانواع منها ان يكون موجودا فلا تحول

شرائط الموهوب

هبة

هبة ما ليس موجود وقت الهبة بان وهب ما يتم تحله العام وما  
تبدل اعنائه السنة ولخوذلك خلاف الوصية والفرق ان الهبة  
تملك الحال وتملك المعدوم حال والوصية تملك مضاف الى ما بعد  
الموت والاضافة لا تمنع جوازها او وهب ما في بطن هذه الجارية  
او ما في ضرعها لا يجوز وان سلط على الصبي عند الولادة والحلب لانه لا  
وجه لمصحيه الحال لاحتمال الوجود والعدم لان اسفاخ البطن قد يكون  
للحمل وقد يكون لدارية البطن وغيره وكذا اسفاخ الضرع قد يكون  
باللبس وقد يكون لغيره فكان له خطر الوجود والعدم ولا سبيل لتقصي  
بالاضافة الى ما بعد زمان الحدوث لان التملك بالهبة مما لا يحتمل  
الاضافة الى الوقت فيبطل ولهذا لم يجره خلاف ما اذا وهب  
الدين من غير من عليه الدين وسلطه على القبض انه يصح استئناسا لانه  
امكن تفحصه الحال لكون الموهوب موجودا مملوكا الحال مقدور  
القبض بطريقه على ما سنده كراي شيا الله تعالى وكذلك اذا وهب زيدا  
في لبن او ذنبا في سببهم او ذنبا في حنطة لا يجوز وان سلط على قبضه  
عند حدوثه لانه معلوم الحال فلم يوجد محل حكم العقد للحال فلم يعقد  
ولا سبيل الى الاضافة الى وقت الحدوث فيبطل اصلا بخلاف ما اذا  
وهب صوفا على ظهر غنم وجره وسلمه انه لا يجوز لان الموهوب موجود  
مملوك للحال الا انه لم ينفذ الحال لما منع وهو كون الموهوب مشغولا بما  
ليس بموهوب فاذا جرح فقد زال المانع لزال الشغل فينفذ عند  
وجود القبض كالو وهب شقصا مشاعا ثم سئل ومنها ان يكون مالا  
منقوما فلا يجوز هبة ما ليس بمال اصلا كالحرم والهبة والدم وصيد  
الحرم والاحرام والحريم لما ذكرنا في البيع ولا هبة ما ليس بمال مطلق كام  
الولد والمدر والهاب المطلق لكونهم احرار من وجه ولهذا لم يجر بيع

هبة الدين من غير من عليه  
الدين اذا سلط على  
القبض



هو لا ولا هبة ما ليس بمقوم كالحزب وهذا لم يجز بيعها ومنها ان يكون  
مملوكا في نفسه فلا يجوز هبة المباحات لان الهبة تملك وتلك ما  
ليس بمملوك محال ومنها ان يكون مملوكا للواهب فلا يجوز هبة مال  
الغير بعينه اذ لا يحال له تملك ما ليس بمملوك للملك وان شئت رددت  
هذا الشرط الى الواهب وكل ذلك صحيح لان المالك والمملوك من الاسماء  
الاضافية والعلاقة التي تدور عليها الاضافة هي الملك وتجوز رد هذا  
الشرط الى الموهوب ويجوز ردّه الى الواهب في صناعته التي تملك فافهم  
سواء كان المملوك عيناً او ديناً فيجوز هبة الدين لمن عليه الدين قياساً واستحساناً  
واما هبة الدين لغير من عليه الدين فيجوز ايضا اذ اذن له بالقبض فقبضه  
استحساناً والقياس ان لا يجوز وان اذن له بالقبض وجه القياس ان  
القبض شرط جواز الهبة ومال الدية لا يجتهد القبض بخلاف ما اذا هب  
لمن عليه لان الدين في دمه ودمته في قبضه فكان الدين في دمه وبواسطه  
قبض الدية وجه الاستحسان ان مال الدية مقدور التسليم والقبض  
الا ترى ان المذنبون يجزى عن تسليمه الا ان قبضه بقبض العين فاد قبض  
العين قام قبضها مقام قبض عينها في الدية الا انه لا بد من الادن بالقبض  
صريحاً ولا يكتفى فيه بالقبض فرض الواهب خلاف هبة العين لما ذكر  
ان ساء الله تعالى ومنها ان يكون محجوزاً فلا يجوز هبة المشاع فيما يقسم بخور  
فيما لا يقسم كالعبد والحمام والدرع ونحوها وهذا عندنا وعند  
الشافعي هذا ليس بشرط فيجوز هبة المشاع فيما يقسم وفيما لا يقسم عند ابي  
نظر هر موله تعالى فصف ما فرضتم الا ان يعزوا او يعزوا وجب نصف  
المفروض في الطلاق قبل الدخول الا ان يوجد الخط من الزوجات عن  
النصف من غير فصل بين العيز والدين والمشاع والمفروض فيدل على جواز هبة  
المشاع في الجملة وما روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه لما شرد

هبة الدين  
مط

هبة المشاع فيما يقسم

في الغلول في الغزوات فقام الى سنامه بعير واخذ منه ورة ثم قال اما  
اني لا يحل ان من غنيمتكم ولو مثل هذه الوبى الا الخمس والجنس مردود  
ردفا الحنطة والمحيط فان الغلول عار وشنار على صاحبه يوم القيمة فجا  
اعرائي بكبة من شعث فقال اخذها لا صلح بها برودة بعيري يا رسول  
الله فقال عليه السلام اما نصيبى فهو لك وسأسا لك الباقى وهذه هبة  
المشاع فيما يقسم وروى ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قدم المدينة  
ترب على ابي اتوب الانصاري رضي الله عنه وظهر الى موضع المشرك فوجد  
من اسعد بن زرار ومن رحل من قومه فاستباع اسعد نصيبها ليهب  
من رسول الله صلى الله عليه وسلم واما ذلك فوهب اسعد نصيبه  
من النبي صلى الله عليه وسلم فوهبها ايضا نصيبها من رسول الله صلى الله  
عليه وسلم فقد قبل النبي صلى الله عليه وسلم في نصيب اسعد وقبل في  
نصيب الرجلين ايضا ولولم يكن جازي لما قبل لان اذني حال فعل النبي صلى  
الله عليه وسلم الجواز ولا ان المشاع لا يمنع حكم المصروف ولا شرطه  
لان حكم هبة الملك والمشاع لا يمنع الملك الا ترى انه تجوز بيع المشاع  
وكراهية المشاع فيما لا يقسم وشرطه هو القبض والشيوع لا يمنع  
القبض لانه يحصل قابضا للمصنف المشاع بخلاف الكل ولهذا جازت  
هبة المشاع فيما لا يقسم وان كان القبض فيها شرطا لثبوت الملك كذا  
هذا ولنا اجماع الصحابة رضي الله عنهم فانه روى عن ابي بكر رضي الله عنه  
انه قال في مرض موته لعائشة رضي الله عنها ان ارج الناس الى غنى است  
واعتزهم على فقر انت واني كنت خلتك جدا د عشرين وسقاً من مالي  
بالعالية وانك لم تكوني قبضتيه ولا جزته واما هو اليوم مال الوارث اعبر  
الصدق رضي الله عن القبض والقبض في الهبة لثبوت الملك في الجارية في  
اللغة جمع الشيء المتفرق في جزوه وهذا معنى القسمة لان الاضياء السابعة



قبل القسمة كانت متفرقة وإلصقة تجمع كل نصيب جزر وروى عن عمر  
رضي الله عنه قال ما بال أحدكم يخل ولده يخل لا يجوزها ولا يقسمها ويقول  
ان مت فهو له وان مت رجعت الي وائم الله لا يخل أحدكم ولده يخل لا يجوزها  
ولا يقسمها فيموت الا جعلتها ميراثا لورثته والمراد من الجارة القبض  
ما صلا لا ند ذكرها بمقابل القسمة حتى لا يودي الى التكرار اخرج  
الهيئة من ان يكون موجبة للملك بدون القبض والقسمة وروى عن علي رضي الله عنه  
انه قال من وهب ثلث كذا ورثع كذا لا يجوز ما لم يقاسم وكل ذلك  
كان محض من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ورضي عنهم ولم يقل  
انه انكر عليهم من كرم يكون اجماعا ولا ان القبض شرط جواز هذا العقد  
والشرع يمنع من القبض لان معنى القبض هو التمكن من التصرف في الموقوف  
والتصرف في الضيق الشائع وحده لا يصور فان سكنى نصف الدار شائعا  
وليس نصف الثوب شائعا محال ولا يتكسر من التصرف فيه بالتصرف في الكل  
لان العقد لم يتنا ولا الكل وهكذا يقول في المشاع الذي لا ينقسم  
ان معنى القبض لم يوجد هناك لما قلنا الا انه هناك ضرورة لانه يحتاج  
الى هيئة بعضه ولا حكم للهيئة بدون القبض والشياع مانع من القبض الممكن  
للتصرف ولا تسهيل الى ازالة المانع بالقسمة لعدم احتمال القسمة فثبت  
الضرورة الى الجواز واقامة صورة التحلية مقام القبض الممكن من التصرف  
ولا ضرورة لها هنا لان المحل محتمل للقسمة فيمكن ازالة المانع من القبض  
الممكن كالتسوية او نقول الصحابة رضي الله عنهم شرطوا القبض المطلق  
والمطلق يتصرف الى التاميل وقبض المشاع قبض قاصر لوجوده من حيث  
الصورة دون المعنى عما بينا الا انه انما في الصورة في المشاع الذي لا  
يتم القسمة للضرورة التي ذكرنا ولا ضرورة لها هنا فلزم اعتبار الحال  
في القبض ولا يوجد في المشاع ولا ان الهيئة عقد تبرع فلو صحت في مشاع

يتم القسمة لصار عقد ضمان لان الموهوب له ملك مطالبة لواهبة  
بالقسمة فيلزمه ضمان القسمة فيؤدي الى تغيير المشروع ولهذا توقف  
الملك في الهبة على القبض لما انه ملكه بنفس العقد لئلا يملك له ولاية المطالبة  
بالسليم فيؤدي الى اجاب الضمان في عقد التبرع وفيه تغيير المشروع  
كذا هذا بخلاف مشاع لا يتم القسمة لان هناك لا بصورا لاجاب  
الضمان على التبرع لان الضمان ضمان القسمة والمحل لا يتم القسمة فهو  
الفرق واما الآية فلا تجده فيها لان المراد من المقروض الذين لا الغنى  
الارثي انه قال الا ان يعفون والعفو اسقاط وانسقاط الايمان لا  
يعقل وكذا الغالب في الجملة ان يكون ديننا وهبة الدين فمن عليه  
الدين جاز لا ند استغناط الدين عنه وانه جاز في المشاع واما حديث  
الكبة فيجمل ان يكون النبي صلى الله عليه وسلم وهب نصيبه منه واستوب  
له البقية من اصحاب الحقوق فوهبوا وسلموا الكل جملة وفي الحديث  
ما يدل عليه فانه قال وسأنا لك الباقي وما كان هو صلى الله عليه وسلم  
يختلف في وعده وهبه المشاع على هذا السبيل جاز عندنا على ان  
ذاك كان هبة مشاع لا ينقسم من حيث المعنى لان كبة واحدة اذا قسمت  
على الجسم الغني لا يقسم كل واحد منهم الا التبرع الحقيق لا يتفرع به فكان  
معنى مشاع لا ينقسم واما حديث اسعد بن زرارة فحكاية حال يجملة انه  
وهب نصيبه وشركاه وهما نصيبهما منه وسلموا الكل جملة وهذا جاز  
عندنا ويحتمل ان الانصاف كانت مقسومة مضمون ويحتمل ان يقال في مثل  
هذا هم اذا كانت الجملة متصلة ببعضها ببعض كقربة بين جماعة انها  
يصافق اليهم وان كانت انصافهم مقسومة واحتمل خلافه فلا يكون  
حمدا مع الاحتمال لان حكاية الحال لا عموم له ولو قسم ما وهب واقره ثم  
سلمه الى الموهوب له جاز لان هبة الشائع عندنا منعقد موقوف على القسمة



والقبض بعد القسمة هو الصحيح اذ المشيوع لا يمنع ركن العقد ولا حكمه هو الملك ولا سائر الشرائط الا القبض الممكن من التصرف فاذا قسم وقبض فقد زال المانع من التفاد فينفذ وحديث الصدوق رضي الله عنه يدل عليه فانه قال لعائشة رضي الله عنها اني كنت خلثك جداد عشرين وسقيا من مالي وكان ذلك هبة المشاع فيما ينقسم لان الخلط من الفاظ الهبة ولو لم ينفذ لما فعله الصدوق رضي الله عنه لانه ما كان ليعقد عقدا باطلا قد قال الصدوق على انعقاد العقد في نفسه وتوقف حكمه على القسمة والقبض وهذا عين مذهبنا والله اعلم وكذلك لو وهب نصف دار من رجل ولم يسلم الدم وهب منه النصف الاخر وسلم اليه الكل فقد اجاز لما قلنا ولو وهب منه نصف الدار وسلم اليه عليه الكل وهب منه النصف الاخر وسلم لم يجز الهبة لان كل واحد منهما هبة المشاع فيما ينقسم وهبة المشاع فيما ينقسم لا تنفذ الا بالقسمة والتسليم وليستوى الجواب في هبة المشاع بين ان يكون من اجنبي او من شريكه كل ذلك لا يجوز لقول جماعة من الصحابة رضي الله عنهم لا يجوز الهبة الا مقسومة مخون من غير فصل ولان المانع هو المشاع عند القبض وقد وجد على هذا الخلاف صدق المشاع فيما ينقسم انها لا يجوز عندنا خلافا لما في وجده قوله ان الاشياء لا يمنع حكم التصرف وهو الملك ولا شرطه وهو القبض فلا منع جواز كالمعروف ولنا ان القبض شرط جواز الصدقة ومعنى القبض لا يحق في الشايع او لا يملك كامل فيد لما في الهبة ولان التصديق تبرع كالهبة وتصحبه في المشاع بصرفها عقد ضمان فتغير المشروع على ما بينا في الهبة ولو وهب شيئا ينقسم من رجلين كالدراهم والدنانير ونحوها وقبضاه لم يجز عندنا في حنفية رحمه الله وطار عندنا في يوسف ومحمد وجمهورنا على ان وهب رجلان من واحد شيئا ينقسم

للاصغر والتبريد  
في المشاع واحد

وقبضه لجوز فابو حنيفة رحمه الله يعتبر المشيوع عند القبض وهما يعتبرانه عند العقد والقبض جميعا فلم يجوز ابو حنيفة رحمه الله هبة الواحد من اثنين لوجود الشاع وقت القبض وبما جوازها لانه لم يوجد المشاع في الحالين بل وجد في احدهما دون الاخرى وجوزوا هبة الاثنين من واحد اما ابو حنيفة فلعدم المشيوع وقت القبض اما ما فلا يقدام في الحالين لانه وجد عند العقد ولم يوجد عند القبض ومدار الخلاف بينهم على حرف وهو ان هبة الدار من رجلين تملك كل الدار لها جملة او تملك النصف من احدهما والنصف من الاخر فيكون هبة المشاع فيما ينقسم كانه افر د تملك كل نصف من كل واحد منهما ينفذ على حدة وعندنا هي ملك الكل لا تملك النصف من هذا والنصف من ذلك فلا يكون ملك الشايع فجوز وجه قوله ان العمل بموجب الصيغة هو الاصل وذلك فيما قلنا لان قوله وهبت هذه الدار هبة كل الدار جملة منها لا هبة النصف من احدهما والنصف الاخر لان ذلك توريع وتفريق والمفط لا يدرك عليه ولا يجوز العدول عن موجب اللفظ لغو الضرورة الصحة وفيه العذر واعرض ظاهر الصيغة هاهنا فساد العقد بسبب المشيوع فوجب العمل بظاهر الصيغة وهو تملك الكل منها ووجب التملك منها بثبوت الملك لها في الكل وانما يثبت الملك لكل واحد منهما في النصف عند الانقسام ضرورة المراجعة واستوائهما في الاستحقاق اذ ليس كل واحد منهما اولى من الاخر لدخول كل واحد منهما في العقد على الشواء لا خور في الميراث عند الاستواء في الدرجة ان الميراث يكون بينهما نصفين وان كان سبب الاستحقاق نحو كل واحد منهما على الحال حتى لو انفرد احدهما يستحق كل المال واذا جات المراجعة مع المساواة في الاستحقاق ثبتت عند الانقسام الميراث في النصف وكذا الشفعان



ثبت لكل واحد منها احدى النصفين بالشفعة لضرورة المراجعة  
والاستواء في الاستحقاق وان كان السبب حق كل واحد منهما صالحا  
لا ثبات حق الشفعة في الكل حتى لو سلم احدهما يكون الكل للاخر  
وعلى هذا مسايل فلم يكن الانقسام على التناصف موجب للشفعة بالتقارير  
المحل ولهذا جاز الترخيص من رجلين وكان ذلك رهنا من كل واحد منهما على  
الكامل اذ لو كان رهن النصف من هذا والنصف من ذلك لا يجوز لانه يكون  
رهن المشاع ولهذا لو قضى الراهن من احدهما كان للاخر حق حبس الكل  
لان ذلك رهن الكل من كل واحد منهما فكذا هذا وجه قول اي حنفية  
رحمه الله ان هذا تملك مضاف الى الشايع فلا يجوز كما اذا تملك النصف  
الدار من احدهما والنصف من الاخر يعتقد على حدة والدليل على ان هذا  
تملك مضاف الى الشايع ان قوله وهبت هذه الدار بينهما اما ان يكون  
تملك كل الدار من كل واحد منهما واما ان يكون تملك النصف من  
احدهما والنصف من الاخر لا سبيل الى الاول لان الدار الواحدة يستحيل  
ان تكون مملوكة لكل واحد منهما على الكمال والمحال لا يكون موجب العقد  
فتعين الثاني وهو ان يكون تملك النصف من احدهما والنصف من الاخر وهذا  
لم يملك كل واحد منهما التصرف في كل الدار بل في نصفها ولو كان كل  
الدار مملوكة لكل واحد منهما لملك وكذا كل واحد منهما مملك مطالبة  
صاحبه بالتماري او بالقسمة وهذا آية تبين ان تملك النصف واذا  
كان هذا تملك الدار لها على التناصف كان تملكها مضافا الى الشايع  
كانه افراد لكل واحد منهما العقد في النصف والشيوع ونوت في العقد  
المركز من التصرف على ما مر وقد خرج الجواب عن قولها ان موجب الشفعة  
في تبوت الملك في كل الدار وكل واحد منهما على الكمال لما ذكرنا ان هذا  
محال والمحال لا يكون موجب العقد ولا العاقد يعتقد بقصد امر محال ايضا

فكان

فكان حاله موجب العقد التملك منها على التناصف لان هذا تملك  
الدار منها فكان عملا موجب الشفعة من غير حاله فكان موجب الشفعة  
اولي بخلاف الترخيص لان الدار الواحدة تصلح مرهونة عند كل واحد منهما  
لان الرهن هو الحبس واجتماعهما على الحبس متصور بان يجلسا معا او  
يصنعا جميعا على يد عدل فيكون الدار محبوسه عند كل واحد منهما  
وهذا مما لا يمكن لحقيقة في الملك فهو الفرق عند اي حنفية رحمه الله  
اذا وهبت من رجلين فقسم ذلك وسلم الى كل واحد منهما جاز لان المانع  
هو الشيوع عند القبض وقد زال هذا اذا وهبت من رجلين شيئا  
فما يقسم فان كان مما لا يقسم جاز بالاجماع لما ذكرنا فيما تقدم ثم على  
اصحها اذا قال لرجلين وهبت لهما هذه الدار لهذا النصف ولهذا النصف  
جاز لان قوله هذا نصفها ولهذا نصفها تفسير الحكم الثابت بالعقد اذ لا  
يمكن جعله تفسير لنفس العقد لانه وقع تملك كل الدار لهما على ما  
بيننا فجعل تفسير الحكم فلا يوجب ذلك اشياء في العقد ولو قال وهبت  
لك نصفها ولهذا نصفها لم يجر لان الشروع دخلي في نفس العقد لمنع الجواز  
ولو قال وهبت لك نصفها ولهذا نصفها لم يجر لان الشيوع دخلي في نفس العقد  
لمنع الجواز ولو قال وهبت لهما هذه الدار لهما هذا او ثلثها لهذا لم يجر  
عند اي يوسف وجاز عند قول محمد وجه قول محمد ان العقد متى جاز لا يثنى  
استوى فيه التساوي والتفاضل لعقد البيع وجه قول اي يوسف  
ان الجواز عند التساوي بطريق التفسير الثابت للحكم بالعقد وذلك  
لا يوجب شيوعا في العقد ولما فضل احد النصيبين على الاخر جعله غير  
لان مطلق العقد لا يحمل التفاضل مكان بعضه بل احد النصيبين على الاخر بقدر  
جعله تفسير لان مطلق العقد لا يحمل التفاضل مكان بعضه بل احد النصيبين  
في معنى افراد العقد في كل واحد منهما فكان هبة المشاع والشيوع



لو تبرع في الهبة ولا تبرع في البيع ولورهن من رجلين لأحدتهما لئلا  
ثلاثه أو نصفه لهذا ونصفه لهذا على التفاضل والتناصف لا يجوز الجمع  
خلاف ما إذا اتهم بأن قال رهن منك اندلجوز ولو وهب من فقير  
شيئا ينقسم فالهبة من فقيرين مثله الصدقة عليهما لأن الهبة من الفقير  
صدقة لأنه يتغنى بها وجد الله تعالى وسعدت كركمها وعلى هذا يخرج  
هبة الشجر دون التمر والتمر دون الشجر والأرض دون الزرع والزرع  
دون الأرض أي غير جائز لأن الموهوب متصل باليس موهوب  
إتصال جزو جزو وكان هبة المشاع ولو فضل وسلم جار كالي هبة المشاع  
ولو تصدق بعشرة دراهم على رجلين فإن كانا غنيين لم يجز عند أبي حنيفة  
ولجوز عندنا لأن الصدقة على الغني هبة في الحقيقة والهبة من اثنين لا يجوز  
عنده وعندنا جائز وإن كان فقيرين فعندهما يجوز كما يجوز الهبة من  
رجلين وعند أبي حنيفة فيه روايتان في كتاب الهبة أنه لا يجوز في  
الجامع الصغير تجوز وجه روايد كتاب الهبة أن الشياخ كما يجمع جواز  
الهبة بمنع جواز الصدقة على ما ذكرنا فيما تقدم وها هنا يتحقق الشروع  
في القبض وجه رواية الجامع هي الصحيحة أن معنى الشروع في القبض لا  
يتحقق في الصدقة على فقيرين لأن المصدق يقرب بالصدقة إلى الله تعالى  
ثم الفقير يقبض من الله تعالى قال الله تعالى ألم يعلموا أن الله هو يقبل التوبة  
عن عباده وبأخذ الصدقات وقال صلى الله عليه وسلم الصدقة تقع في  
يد الرحمن قبل أن تقع في يد الفقير والله تعالى واحد لا شريك له فلا يخفى  
معنى الشروع كما لو تصدق على فقير واحد ثم وكل بقضها وبكلين بخلاف  
الصدق على غنيين لا يتغنى وجد الله تعالى فكانت هبة في الحقيقة لا صدقة  
قال النبي صلى الله عليه وسلم الصدقة يتغنى وجد الله تعالى والدار الآخرة  
والهدية يتغنى بها وجه الرسول وقضا الحاجة والهدية هبة فيتحقق معنى

الشروع في القبض وأنه جائز مانع من الجواز عنده والله أعلم ومنها  
ومنها القبض وهو أن يكون الموهوب مقبوضا وإن شئت ردت هذا  
الشرط إلى الموهوب لأن القابض والمقبوض من الاستمالة الإضافية والعلة  
التي تدور عليها الإضافة من الجانبين هي القبض فيصح رده إلى كل واحد  
منهما في صناعة الترتيب فافهم والكلام في هذا الشرط في موضعين  
أصل القبض أنه شرط أم لا وفي بيان شروط صحة القبض أما الأول فقد  
اختلف فيه قال عامة العلماء بشرط والموهوب قبل القبض على ملك  
الواهب يتصرف فيه كيف يشاء وقال مالك ليس بشرط وملاكه الموهوب  
له من غير قبض وجه قوله أن هذا عقد تبرع بتلك العين فينفذ المالك  
قبل القبض كالوصية ولنا إجماع الصحابة رضوان الله عليهم وهو ما  
روينا أن أبا بكر وعمر رضي الله عنهما أعتبرا الهبة والقبض لجواز التحلي بخلاف  
الصحابة رضي الله عنهم ولم ينقل أنه أنكر عليهما من ذكر فيكون إجماعا وروى  
عن أبي نر و عمر وعثمان وعلي وابن عباس رضي الله عنهم أنهم قالوا لا يجوز الهبة  
الأمقبوضة مخوفة ولم يرو عن غيرهم خلافه ولأنها عقد تبرع فيجب  
بدون القبض ثبت للموهوب له ولاية مطالبة الواهب بالتسليم فيصير  
عقد ضمان وهذا تغيير المشروع بخلاف الوصية لأنه ليس في حال الملك  
فيها قبل القبض تغييرها عن موضوعها إذا لمطالبة قبل المتبرع وهو الموصي  
لأنه ميت وكذلك القبض شرط جواز الصدقة لا يملك قبل القبض عند  
عامة العلماء وقال ابن أبي ليلى وغيره من أهل الكوفة ليس بشرط ولجوز  
الصدقة إذا علمه وإن لم يقبض ولا يجوز الهبة ولا التحلي المفسومة  
واحتجوا بما روي عن عمر وعلي رضي الله عنهما أنها قالوا لا أعلمت الصدقة  
جازت من غير شرط القبض ولنا ما روي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم  
أنه قال خبراً عن الله تعالى أنه قال يا ابن آدم تقول مالي مالي وليس لك من



ما لك ما املت فافيت اوليست فابليت او تصدقت فامضيت اعتبر  
 الامضائي الصدقة والامضا هو التسليم دل انه شرط وروى عن اي بكر  
 وعمر وعثمان وعلي وابن عباس رضي الله عنهم ومعاذ بن جبل انه قال لا تم الصدقة  
 الا بالقبض ولا بالصدق عقد بيع فلا يفيد الحكم بنفسه كالهبة وما  
 روي عن عمر وعلي رضي الله عنهما محمول على صدقة الاب على ابيه الصغير وبه  
 نقول انه لا حاجة هناك الى القبض حلناه على هذا توفاين الدلائل  
 صيادتها عن التناقض واما شرائط صحة القبض فمنها ان يكون القبض بادن  
 المالك لان الادن بالقبض شرط لصحة القبض في باب البيع حتى لو قبض المشتري  
 من غير اذن الباع قبل نقد الثمن كان للبايع حق الاسترداد فلا يكون  
 شرطا في الهبة اولى لان البيع يصح بدون القبض والهبة لا صحة لها بدون  
 فكما كان الادن بالقبض شرطا لصحة فيما لا يتوقف صحة على القبض فلا  
 يكون شرطا فيما يتوقف صحة على القبض اولى لان القبض في باب الهبة يشبه  
 الركن وان لم يكن ركنا على الحقيقة فيشبه القول في باب البيع ولا يجوز  
 القول من غير اذن الباع ورضاه فلا يجوز القبض من غير اذن الواهب ايضا  
 والادن نوعان صريح ودلالة اما الصريح فهو ان يقول قبض او ادت لك  
 بالقبض او رصيت وما يجري هذا المجرى فيجوز قبضه سواء قبضه الوهاب  
 او غيره حرة استحسانا والقياس ان لا يجوز قبضه بعد الافتراق وهو قول  
 زفر لان القبض عند ركن ممتلئة القول على احد قوليه فلا يصح بعد الافتراق  
 عن المجلس كما لا يصح القول في باب البيع وجه الاستحسان ما روي ان  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم حمل اليه ست بدنان لمعلن يردهن اليه  
 فقام فخرهن يدي وقال من شاء فليقطع وانصرف فقدا من رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم بالقبض بعد الافتراق حيث اذن لم بالقطع فيدل على جواز  
 القبض واعتبار بعد الافتراق لان الادن بعض الموهوب صرحا بمثله اذن

صدقة الاب على الصغير  
 جائزة

الباع بقبض المبيع وذلك بعمل بعد الافتراق كذا هذا واما الدلالة  
 فهي ان قبض الموهوب له العيز في المجلس ولا ينهيه الواهب فيجوز قبضه  
 استحسانا والقياس ان لا يجوز كما لا يجوز بعد الافتراق وهو قول زفر  
 والقياس والاستحسان في الزيادات ولو قبض المشتري المبيع بيعا جازيا  
 محض الباع قبل نقد الثمن قياسا واستحسانا حتى كان له ان يسرده وفي  
 البيع الفاسد اختلاف رواية الكرخي والطحاوي ذكرناهما في البيوع  
 وجه القياس ان القبض ركن في الهبة كما لقول فيها فلا يجوز من غير اذن  
 كما لقول في باب البيع وجه الاستحسان ان الادن بالقبض وجد من  
 طريق الدلالة لان اقدام على الجواب الهبة اذن بالقبض لانه دليل  
 قصد التمليك ولا يتوالتك الا بالقبض فلان اقدام على الاجاب  
 ادنا بالقبض دلالة والتايت دلالة كالتايت نصا خلافا لما بعد  
 الافتراق لان اقدام دلالة الادن بالقبض في المجلس لا بعد الافتراق  
 ولا للقبض في باب الهبة شيئا بالركن فاشبه القول في باب البيع واجاب  
 البيع يكون ادنا بالقبض في المجلس لا بعد الافتراق وكذا اجاب الهبة  
 يكون ادنا بالقبض في المجلس لا بعد الافتراق ولو وهب شيئا متصلا بغير  
 مالم تقع عليه الهبة كالتمر المعلق على الشجر دون الشجر او الشجر دون الارض  
 او حلية السيف دون السيف او القفير من الصبر دون الصوف على  
 ظهر الغنم وغير ذلك مما لا جوار للهبة فيه الا بالهبة لقبضه فقبض  
 فان قبض بغير اذن الواهب لم يجز القبض سواء كان القبض والقبض الموهوب  
 او غيره حرة لان الجواز المنفصل عند حضرة الواهب الماذن الثابت  
 دلالة الاجاب ولم يوجد فاهنا لان الاجاب لم يقع صحيحا عند وجوده  
 فلا يصح للاستدلال على الادن بالقبض وان مضى بانه يجوز استحسانا والقياس  
 ان لا يجوز وجه قوله فرنا على ان العقد اذا وقع فاسدا من جن وجوده لا يحمى



الحواز عنده مجال لاستخاله انقلاب الفاسد جازا وعندنا يحتمل الحواز  
 باستقاط المفسد مقصودا على الحال او من حين وجود العقد بطريق  
 الثبات على اختلاف الطريقين للدين ذكرناهما في كتاب البيوع وكذلك  
 اذا وجه دليله على انسان اخر انه ان قبض الموهوب له باذن الواهب  
 صريحا جاز قبضه استحسانا والقياس ان لا يجوز وقد ذكرنا وجه  
 القياس والاستحسان فيما تقدم وان قبضه حضرته ولم ينفه عن ذلك  
 يجوز قياسا واستحسانا فارق بين العين والدين ووجه الفرق ان الحواز  
 في هبة العين عند عدم التصريح بالاذن يكون اذن فينادي لالة الاذن  
 بالقبض لكونه دلاله قصده عليك مما هو ملكه من الموهوب له واجاب  
 الهبة في الدين لغير من عليه الدين لا يصلح دلاله الاذن بعقبه لان دلالة  
 بواسطه دلاله قصد التملك وملك الدين من غير من عليه الدين لا يحق  
 الا بالتصريح بالاذن بالقبض لانه اذا اذن له بالقبض صريحا قام قبضه  
 مقام قبض الواهب فيصير قبض العين قابضا للواهب اولا ويصير القبض  
 ملكا له اولا ثم يصير قابضا لنفسه من الواهب فيصير الواهب على هذا  
 المقرر الذي ذكرنا واهبا ملك نفسه والموهوب له قابضا ملك  
 الواهب تحت الهبة والقبض اذا لم يصحح بالاذن بالقبض في المقبوض  
 من المال العين على ملك من عليه الدين فلم يصح هبته فلا يجوز قبض الموهوب  
 له فهو الفرق بين الفضل والاله اعلم ومنها ان لا يكون الموهوب مشغولا  
 بالامر موهوب لان معنى القبض وهو التمكن من التصرف في المقبوض  
 لا يحقق مع الشغل وعلى هذا خرج ما اذا وجه دارا فيها متاع الواهب  
 وسلم الدار اليه وسلم الدار مع ما فيها من المتاع انه لا يجوز لان الفراغ  
 شرط صحة التسليم والقبض ولم يوجد قبل والحيلة في صحة التسليم ان يودع  
 الواهب المتاع عند الموهوب له اي في حليته وبين المتاع ثم سلم الدار

الدار اليه فحوز الهبة فيها لانها مشغولة متاع في يد الموهوب له وفي  
 هذه الحيلة اشكال وهي ان يد المودع يد المودع معنى كانت بين  
 قايمة على المتاع فمنع صحة التسليم ولو اخرج المتاع من الدار ثم سلم فارغا  
 جاز وتطير بالحال القبض لا الى حال العقد لان المتاع من التناقد قد زال  
 فينفذ كما في هبة المتاع ولو وهب ما فيها من المتاع دون الدار وخلى عنه  
 وبين المتاع جازت الهبة لان المتاع لا يكون مشغولا بالدار والدار  
 تكون مشغولة بالمتاع لهذا الفرق فيصح تسليم المتاع ولا يصح تسليم الدار  
 ولو جمع في الهبة بين الدار والمتاع الذي كرها فوهبها جميعا صفة واحدة  
 وخلى عنه وبينها جازت الهبة فيها جميعا لان التسليم قد صح فيها جميعا  
 وان فرق بينهما في الهبة بان وهب احدهما ثم وهب الاخر وسلم تطير ذلك  
 وروعي فيه الترتيب ان قدم هبة الدار فالهبة في الدار لم تجز لانها مشغولة  
 بالمتاع فلم يصح تسليم الدار وجازت في المتاع لانه غير مشغول بالدار  
 فيصح تسليمه واما في الدار فلانها وقت التسليم كانت مشغولة متاع  
 هو ملك الموهوب له فلا منع صحة القبض والله اعلم وعلى هذا الاصل  
 يخرج ما اذا وجه جارية واستثنى ما في رطبها او حيوانا واستثنى ما في  
 رطبها انه لا يجوز لانه لو جاز لكان ذلك هبة ما هو مشغول بغيره وانما غرضه  
 لانه لا جواز لها دون القبض وكون الموهوب مشغولا بغيره منع صحة  
 القبض ولو اعتق ما في رطب حارته وهب الام لجوز وذكر في العناق انه  
 لو دبر ما في رطب حارته لا يجوز منهم من قال في المسئلة روايتان وجه رواية  
 عدم الحواز ان الموهوب مشغولا بالامر ليس موهوب فاشبه هبة دار  
 فيها متاع الواهب وجه روايته الجواز وهي رواية الدرعي ان خرج الخيلين  
 لجعله مستثنى من العقد لكون حكم العقد لم يثبت فيه مع تناوله اياه ظاهر  
 وهذا معنى الاستثناء ولو استثناء لفظا جازت الهبة في الام فكذلك اذا



كان مستثنى من حيث المعنى ومنهم من قال في المسئلة رواية واحدة  
و فرق بين الاعناق والتدبير و وجد الفرق ان المدبر مال المولى فاذا  
وهب الام فقد وهب ما هو مشغول بمال الواهب فلم تجز هبة دارها  
متاع الواهب فاما الحر فليس مال فصار كما لو وهب دارا فيها حرجا ليس  
وذا لا يمنع جواز الهبة كذا هذا ومنها ان لا يكون الموهوب متصلا  
بمال ليس موهوب اتصال الاخر لان قبض الموهوب وحده لا يتصور وغيره  
ليس موهوب فكان هذا في معنى المشاع وعلى هذا اخرج ما اذا اوهب ارضا  
فيها زرع دون الزرع او شجرة عليها تمر دون التمر اوهب الزرع دون  
الارض او التمر دون الشجر وخلق بينه وبين الموهوب فانه لا يجوز ان يكون  
متصل ما ليس موهوب اتصال جزا فيمنع صحة القبض ولو وجد التمر وحده  
الزرع ثم سلم فارغما جاز لان المانع من النفاذ وهو نفوت الملك قد  
قد زال ولو جمع بينهما في الهبة فهو بهما جميعا وسلم متفرقا جاز ولو فرق  
بينهما في الهبة فهو هبت كل واحد منهما في عقد على حل بان وهب الارض  
ثم الزرع او الزرع ثم الارض فان جمع بينهما في التسليم جازت الهبة فيهما  
جميعا فان فرق لا يجوز الهبة فيهما جميعا قدم او اخر سواء بخلاف الفصل  
الاول لان المانع من صحة القبض هنا الاتصال وانه لا يختلف والمانع  
هنا الشغل وانه لا يختلف نظير هذا ما اذا اوهب نصف دار مشاع من  
رجل ولم يسلم اليه حتى وهب النصف الباقي منه وسلم الكل انه يجوز ولو  
هب النصف وسلم النصف ثم سلم الباقي وسلم لا يجوز كذا هذا وعلى هذا  
اخرج ما اذا اوهب صوقا على ظهر حنم انه لا يجوز لان الموهوب متصل بما  
ليس موهوب مما يمنع صحة القبض ولو جزم وسلم جاز الزوال المانع والله اعلم  
وعلى هذا اذا اوهب دابة عليها حمل دون الحمل انه لا يجوز ولو رفع الحمل  
عنها وسلمها فارغما جاز لما قلنا والله اعلم بخلاف ما في طرق حاربه

ما في بطر غنمه او ما في ضرعها او وهبه سمر في لبن او دهن في سوسم او زيت  
في زيتون او دهن في خبطة انه يخل وان ساطط على قبضه عند الولاد وعند  
استخراج ذلك لان الموهوب هناك ليس محل العقد لكونه مغلوفا ولهذا لم  
يجز معها فلا يجوز هبتها وما هنا خلاف على ما ذكرناه مما تقدم ومنها  
اعلمية القبض وهي العقل فلا يجوز قبض الصبي والمجنون الذي لا عقل واما  
البلوغ فليس بشرط لصحة القبض استحسانا فحوز قبض الصبي العاقل ما و  
له والقياس ان يكون شرطا ولا يجوز قبض الصبي وان كان عاقلا وجد القياس  
ان القبض من باب الولاية ولا ولاية له على نفسه فلا يجوز قبضه في الهبة  
كما لا يجوز في البيع وجد الاستحسان ان قبض الهبة من تصرفات النافعة  
المحضه فملكه الصبي العاقل كما يملك وليه ومن هو في عياله وكذا الصبي  
اذا عقدت جاز قبضها لما قلنا وكذلك الحرة ليست بشرط فحوز قبض العبد  
المجور اذا اوهب له هبة ولا يجوز قبض المولى عنه سواء كان على المولى دين  
او لم يكن فالقبض الى العبد والملك للمولى في المقبوض لان القبض من حقوق  
العقد والعقد وقع للعبد فكان القبض اليه ولان الاصل هو الحرية في  
ادم والرق يعارض فكان الاصل فهم اهلية التصرف لم والاحجار يعارض  
الرق عن تصرف يتضمن الضرر بالمولى ولم يوجد من ينفذ على اصل الحرية والمقبوض  
كسب العبد وكسب القن للمولى وكذلك المكاتب اذا اوهب له هبة  
فالقبض اليه ولا يجوز قبض المولى عليه لما قلنا في القن واذا قبض المكاتب فهو  
احق به ولا يملك المولى لان الهبة كسبه والمكاتب احق باكسابه ومنها  
الولاية في احد نوعي القبض وجملة الكلام فيه ان القبض نوعان فمطلق  
الاصاله ومبض بطرق النيابة اما القبض بطرق الاصاله فهو ان قبض  
بنفسه انفسه وبشرط جواز العقل فقط على ما بينا واما القبض بطرق  
النيابة فالنيابة في القبض نوعان نوع يرجع الى القاض ونوع يرجع لا



نفس القبض مما الذي يرجع الى القابض فهو القبض للصبي بشرط جوان  
الولاية والحج والعتقة عند عدم الولاية فيقبض للصبي وليه او من كان  
الصبي في حجره وعياله عند عدم الولي فيقبض له ابوهم وصي ابيه بعد  
جد ابي ابيه ووصيه ثم جد سوا كان الصبي في عيال هو ولاه او لم يكن  
فقبضهم على هذا الترتيب حال حضرتهم لان هو ولاه ولاية عليه فجوز قبضهم له  
واذا غاب احد منهم عينة منقطعة جاز قبض الذي يتلوه في الولاية لان  
التأخير لا قدوم العنايب تقويت المنفعة على الصغير فتدقل الولاية الى  
من يتلوه وان كان دون ذلك كما في ولاية النكاح ولا يجوز قبض غيره ولا  
الاربعة مع وجود واحد منهم سوا كان الصبي في عيال القابض او لم يكن سوا  
كان ذارحم محرم منه كالاخ والعم والام والخوهم او احديا لانه ليس له ولا  
ولاية التصرف في مال الصبي فقيام ولاية التصرف لهم مع ثبوت حق القبض  
لغيرهم فان لم يكن احد من هؤلاء الاربعة جاز قبض من كان الصبي في حجره  
وعياله استحسانا والقياس ان لا يجوز لفقد الولاية ولا يجوز قبض من لم يكن  
في عياله اجنبيا كان وذارحم محرم منه قياسا واستحسانا وانما كان  
كذلك لان الذي هو في عياله له عليه ضرب ولاية الا ترى انه يود به  
ويسلمه للصانع التي للصبي فيها منفعة وللصبي في قبض الهبة منفعة  
محضة فقيام هذا القدر من الولاية يكفي لتصرف فيه منفعة محضة للصبي  
واما من ليس في عياله فلا ولاية له عليه اصلا فلا يجوز قبضه له كالاجنبي  
وقبض للصبي اذا عقلت ولها زوج قد دخل بها زوجها ايضا استحسانا  
لانها في عياله لكن هذا اذا لم يكن واحد من هؤلاء فاما عند وجود  
واحد منهم فلا يجوز قبض الصبي كذا ذكره الحام الخليل في محضره لله اعلم  
واما الذي يرجع الى نفس القبض فهو ان القبض الموجود وقت الهبة ينوب  
عن قبض الهبة سوا كان الموجود وقت العقد مثل قبض الهبة او اقوى

منه لانه اذا كان اقوى مثله امكن تحقيق التناوب اذ الماتت اثبت ينوب كل  
واحد منهما مراتب صاحبه وبسبب مسددة فثبت المناوبة مع تضي الماتت  
واذا كان اقوى منه بوحدته المستحق فيه وزايده وبيان هذا في مسائل  
اذا كان الموهوب في يد الموهوب له ودفعة او عارية فوجب منه حارة  
الهبة وصار قابضا بنفس العقد ووقع العقد والقبض معا ولا يحتاج الى  
جدد القبض بعد العقد استحسانا والقياس ان لا يصير قابضا ما لم يجدد  
القبض وهو ان يخل من نفسه وين الموهوب بعد العقد وجد القياس  
ان يد المودع ان كان من صورة فهي يد المودع معني فكان الماتت في معنى  
فصار كانه وهب له ما في يد من فلا بد من القبض بالتحلية وجه الاستحسان  
ان الهبة متى لان كل واحد منهما قبض غير مضمون اذ الهبة عقد  
تبرع وكذا عقد الوديعة والعارية فيما تثل القبضان فينا وبان صورة  
علاف بيع الوديعة والعارية من المودع والمستعير ان قبضها لا ينوب  
عن قبض البيع لانه قبض امانة وقبض البيع قبض ضمان فلم يملك القبضان بل  
الموجود ادنى من المستحق فلم يثبتا وبان ولو كان الموهوب في يد مضموبا  
او مقبوضا يبيع فاسد او مقبوضا على سائر الشرائع كذلك ينوب ذلك  
عن قبض الهبة لوجود المستحق بالعقد وهو اصل القبض وزيادة ضمان  
ولو كان الموهوب مضمونا في يد ذكركم الجامع انه يصير قابضا وينوب  
قبض الرهن عن قبض الهبة لان قبض الهبة قبض امانة وقبض الرهن في حق  
العين قبض امانة ايضا فيما تثل فينوب احدهما عن الآخر ولين كان قبض  
الرهن قبض ضمان فقبض الضمان اقوى من قبض الامانة والا على ينوب عن  
الادنى لوجود الادنى فيه وزيادة واذا صحقت الهبة بالقبض بطل الرهن  
ورجع المرتهن بدنيه على الراهن وذكر العرشي انه لا يصير قابضا حتى يجدد  
القبض بعد عقد الهبة لان قبض الرهن وان كان قبض ضمان لكن هذا لا



تصح البراه منه فلا يحمل الا برأيه فيصير قبض امانة فيجاء في قبض  
قبض ضمان فاختلف القبضان فلا يتناوبان بخلاف المغصوب والمقبوض  
على سوم الشرا لان ذلك الضمان ما يصح البراه عنه فيبرأ عنه بالهبة فيبقى  
قبض غير ضمان فمثلا القبضان قتنا وبأ والله اعلم ولو كان مبيعاً قبل القبض  
فوهب من البايع لا يكون هبة بل يكون اقاله حتى لا يصح بدون قبض البايع  
ولو باعه من البايع قبل القبض لا يجعل اقاله بل يبطل اصلاً ورأساً والفرق  
بينهما ذكرناه في كتاب البيوع ولو تحمل لانه الصغير شيئاً جازاً وبصير قاضاً  
له مع العقد كما اذا باع ماله منه حتى لو ملك عقيب البيع بملك من مال  
الصغير بصير ورثة قاضاً للصغير مع العقد ويصح للرجل ان يعدل من اولاده  
في التحمل لقوله تعالى ان الله يامر بالعدل والاحسان واما كيفية العدل  
فقد قال ابو يوسف رحمه الله العدل منهم في ذلك ان لا يولى منهم في العطية  
ولا يفضل الذكر على الانثى وقال محمد العدل بينهم ان يعطيم على سبيل الموات  
للكرم مثل حظ الانثى كذا ذكر القاضي الاختلاف بينهما في شرحه مختصر  
الطحاوي وذكر محمد رحمه الله في الموطأ يمتنع للرجل ان يسوي بين ولد في التحمل  
ولا يفضل بعضهم على بعض وظاهر هذا يقتضي ان يكون قوله مع قول اي يوسف  
وهو الصحيح لان شيراً ابا النعمان اما بالنعمان اليه رسول الله صلى الله عليه وسلم  
فقال اني تحكمت ابني هذا غلاماً كان في فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم  
اكن ولداً لخطته مثل هذا قال لا فقال عليه السلام فارجه وهذا الشارح  
الى العدل من الاولاد في الخلقة وهو التسوية بينهم ولا في النسوبة  
تأليف القلوب والتفضل بورث الوحشة بينهم فكان التسوية أولى ولو  
خل بعضاً وحرر بعضاً جاز من طريق الحكم لانه تصرف في خالص ملكه لا حق احد  
فيه الا انه لا يكون عدلاً سواء كان المحرم فقيهاً تقياً او جاهلاً فاسقاً على  
قوله المتقدم من مشايخنا واما على قول الماخريز منهم لا بأس ان يعطى للمأثرين

العدل في خلقة الاولاد

منهم

منهم والمتفقين دون الفسقة الفجرة **فصل** واما حكم الهبة فالكلام فيه  
في ثلثة مواضع في بيان اصل الحكم وفي بيان صفته وفي بيان ما يرفع الحكم  
اما اصل الحكم فهو بثوت الملك للموهوب له من غير عوض لان الهبة ملك  
العين من غير عوض واما صفته فقد اختلف فيها قال اصحابنا رحمهم الله  
هي بثوت ملك غير لازم في الاصل وللواهب ان يرجع في هبته واما بديت  
اللزوم ويمتنع الرجوع باستياب عارضة وقال الشافعي الثابت بالهبة  
ملك لازم في الاصل ولا يثبت الرجوع الا في هبة خاصة وهي هبة الوالد  
لولده فيقع الكلام في هذا الفصل في مواضع في بيان ثبوت حق الرجوع  
في الهبة وفي بيان شرائط صحة الرجوع بعد بثوت الحق وفي بيان العوارض  
المانعة من الرجوع في الهبة وفي بيان ما يبيد الرجوع وحله شرعاً اما  
الاول فحق الرجوع في الهبة ثابت عندنا خلافاً للشافعي اجماع الشافعي بما  
روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال لا يحل لواهب ان يرجع في  
هبته الا فيما بهب الوالد لولده وهذا نص في مسئلة هبة الاجنبي والوالد  
وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال العايد في هبته كالعايد في نفسه  
والعود في الفحرام وكذا في الهبة ولان الاصل في العقود هو اللزوم  
والامتناع بخلافه في المقصود ولم يوجد لان المقصود من الهبة كتاب  
الصيت باظهار الجود والسخا لا طلب العوض فمن طلب منها العوض فقد  
طلب من العقد ما لم يوضع له فلا يعتبر طلبه ولنا الكتاب والسند وجماع  
اصحابنا رضي الله عنهم اما الكتاب فقوله تعالى واذا جئتم بحجة فحيوا  
يا حسن منها او ردوها والحجة وان كانت تستعمل في معاني من التسليم  
والشأ والهبة بالمال قالوا فالحق فيهم ينقض الولايد بينهم لكن الثالث  
يكون مراداً بقرينة في نفس الآية وهو قوله اوردوها لان الرد انما يتحقق  
في الاعيان لا في الاعراض لانه عبارة عن اعادة الشيء وذا لا يتصور في

هذا هو الجواز لعدم ثبوتها في غير هذه المواضع



في الاعراض والمشارك سعين احد وجوهه بالليل واما السند فاردوي  
 عن ابى هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الواهب  
 الحق بهبته ما لم يثبت منها اي عوض وهذا في الباب واما اجماع الصحابة  
 فانه روى ان عمرو بن عثمان وعلي وعبد الله بن عمرو وابي الدرداء وفضالة بن عبيد  
 وغيرهم رضي الله عنهم اتهم قالوا امثل مذهبنا ولم يزد غيرهم خلافة فيكون  
 اجماعا ولا ان العوض المالى قد يكون مقصودا من الهبة للاجانب فان الانسان  
 قد يهب من الاجنبى احسانا اليه وانعاما عليه وقد يهب له طمعا في الكفاية  
 والمجازاة عرفا وقادة والموهوب له مندوب الى ذلك نفعا قال الله  
 تعالى هل جزاء الاحسان الا الاحسان وقال صلى الله عليه وسلم من اطمع  
 اليكم معروفا فكا فيؤم فان لم يجدوا ما تكافؤ فادعوا له حتى تعلموا انكم  
 قد كافيتهم وقال تعالى ادعوا اليها دي نفا على الهدية فيمضي  
 الفعل من اثنين وقد لا يحصل هذا المقصود من الاجنبى وقوات المقصود في  
 عقد يحمل النسخ يمنع لزومه كالبائع لانه يقدم الرضا والرضا في هذا الباب  
 كما هو شرط الصحة فهو شرط اللزوم كما في باب البيع اذا اوجر المشتري  
 المبيع مبيعا لم يلزم العقد لعدم الرضا عند عدم حصول المقصود وهو  
 التسليم كذا هنا واما الحديث الاول فله تاويلان احدهما انه محمول  
 على الرجوع بغير رضا ولا رضا وذلك لا يجوز عندنا الا فيما عدا الوالد  
 لولد فانه يحل له اخذ من غير رضا الولد ولا رضا العاضى اذا احتاج اليه  
 للاتفاق على نفسه والثاني انه محمول على الحل من حيث المهر والخلق لا  
 من حيث الحكم لان في الحل يحمل ذلك قال الله تعالى لا تحل لك النساء من  
 بعد قيل في بعض التأويلات لا يحل لك من حيث المهر والخلق ان تزوج  
 عليهن بعد ما اخترت اياك والدار الآخرة على الدنيا وما فيها من الزينة لا  
 من حيث الحكم اذا كان يحل له التزوج بغيرهن وهو تأويل الحديث الآخر ان

المراد

المراد منه الشبهة من حيث ظاهر البع مسروق وخلقيا لا شرعا الا ترى  
 انه قال في رواية اخرى العايدة هبته كالعائدة في قبه كالكلب في يده  
 وفي الكلب لا يوصف بالحرمة الشرعية لكنه يوصف بالبيع الطبعي كذا  
 هنا وقوله فيما يهب الوالد لولد محمول على اخذ مال ابيه عند حاجته اليه  
 لكنه سماه رجوعا لتصوره بصورة المحار الرجوع مجازا وان لم يزد رجوعا لحقيقة  
 على ما ذكر في ملك المسئلة ان شاء الله تعالى واما شرط صحة الرجوع بعد  
 ثبوت الحق فحق القضا القاضى او التراضى حتى لا يصح بدون الرضا لان الرجوع  
 فسخ العقد بعد تمامه وفسخ العقد بعد تمامه لا يصح بدون الرضا والرضا  
 كالرد بالعيب في البيع بعد القبض واما العوارض المانعة من الرجوع فمنها  
 هلال الموهوب لانه لا سبيل الى الرجوع في الهالك ولا سبيل الى الرجوع  
 في قيمته لانها ليست بموهوبة لا بتمام وزود العقد عليها ومنها خروج  
 الموهوب عن ملك الواهب باي سبب كان من البيع والهبة والموت  
 وخوفا لان الملك يختلف بهذه الاسباب اما البيع والهبة وخوفا فظاهر  
 وكذلك بالموت لان الثابت للوارث غيرها كان قابلا لموت حقيقة  
 لان الملك عرض تجددية كل زمان الا انه مع تجدد حقيقة جعل متحدا  
 تقديرا في حق المحل حتى يرد الوارث بالعيب ويرد عليه فيجب العمل بالحقيقة  
 في حق المالك فاختلف المالك واختلاف المالكين بمنزلة اختلاف العيين  
 ثم لو وهب عينا لم يكن له ان يرجع في غير اخرى فكذا اذا اوجب ملكا  
 لم يكن له ان يفسخ ملكا آخر بخلاف ما اذا وهب لعبد رجل هبة فقبضها  
 العبد ان اللواهب ان يرجع فيها لان الملك هناك لم يختلف لان الهبة انقضت  
 موجبة للملك للولى ابتداء فلم يختلف الملك وكذا الهبة اذا وهب له هبة  
 وقبضها فللواهب ان يرجع لما قلنا وكذلك ان اعطى المكاتب لان الملك الذي  
 اوجبه الهبة قد استقر بالقبض فكان له هبة له بعد العين فان عجز المكاتب



وردي في الرق فلو اهدت ان يرجع عند ابي يوسف وعند محمد للبشر ان  
يرجع وعند ابي علي ان المكاتب اذا عجز عن ادائها بدل الكتابة فالمولى  
ملك اكسابه حكم الملك الاول او يملكها ملكا مبتدا فعند ابي يوسف  
يملكها بحكم الملك الاول فلم يختلف الملك فكان له ان يرجع وعند محمد  
ملكها ملكا مبتدا فاختلف الملك فمنع الرجوع وجه قول محمد ان ملك  
الكسب المولى قد بطل بالكتابة لان المكاتب صار احرارا كسبا به فبطل  
ملك المولى في الكسب والباطل لا يحمل العود فكان هذا ملكا مبتدا  
فمنع الرجوع كملك الوارث وجه قول ابي يوسف ان سبب ثبوت  
ملك الكسب هو ملك الرقبة وملك الرقبة قائم بعد الكتابة الا انه  
امتنع ظهوره في ملك الكسب للمولى ضرورة التوصل الى المقصود من  
الكتابة في حاجات المكاتب وهو شرف الحرية بما اذا بدل الكتابة واذا  
عجز زالت الضرورة وطهر ملك الكسب بتعالم الملك الرقبة لم يكن هذا  
ملكا مبتدا والله اعلم ومنها الزيادة في الموهوب زيادة متصلة  
وحمل الكلام في زيادة الهبة اليها لا تخلوا اما ان كانت متصلة بالاصل  
واما ان كانت منفصلة فان كانت متصلة بالاصل فانها تمنع الرجوع  
سوا كانت الزيادة بفعل الموهوب له او لا بفعله خوفا اذا كان الموهوب  
جارية هزله فسميت اودا ارا فيني فيها او ارضا ففقرس فيها غرسا او  
ضرب دولا بيا وغير ذلك يستغنى به وهو مثبت في الارض مبني عليها على  
وجه يدخل في بيع الارض من غير تسمية قليلا كان او كثيرا او كان  
الموهوب ثوبا فصعد بعصفرا وزعفران وقطعة ثيابا وخطا او  
حسه وحشاه او قبا لا نه لا سبيل الى الرجوع في الاصل مع الزيادة  
لان الزيادة ليست بموهوبة اذ لم يرد عليها العقد فلا يجوز ان يرد عليها  
الفسخ ولا سبيل الى الرجوع في الاصل بدون الزيادة لانه غير ممكن فامتنع

اصلا وان صبغ الثوب بصنع لا يزيد فيه او ينقصه فله ان يرجع لان  
المانع من الرجوع هو الزيادة فاذا لم يرد الصنع في القيمة التحقت  
الزيادة بالعدم وان كانت الزيادة منفصلة فانها لا تمنع الرجوع  
سوا كانت متولدة من الاصل كالولد واللين والتمر او غير  
متولدة كالارز والعمر والكسب والعلة لان هذا الزيادة لم يرد عليها  
العقد فلا يرد عليها الفسخ وانما ورد على الاصل ويكسب في العقد في  
الاصل دون الزيادة بخلاف المتصلة بخلاف ولد المبيع ان يمنع الرد  
بالغييب لان المانع هناك هو التبرأ الا انه يبقى الولد بعد رد الام بكل  
التمسيعا مقصود الا يقابله عوض وهذا تفسير التبرأ ومعنى التبرأ لا يقدر  
في الهبة لان جريان التبرأ يختص بالمعاوضات فجاز ان يبقى الولد موهوبا مقصود  
بلا عوض بخلاف المبيع وكذلك الزيادة من صغير لا يمنع الرجوع لانه لا  
تعلق له بالموهوب وانما هي رغبة تخدم الله في القلوب فلا يمنع الرجوع  
ولهذا لم تعتبر هذه الزيادة في اصول الشريعة فلا يعتبر ضمان الغصب  
ولا الرهن ولا يمنع الرد بالغييب واما نقصان الموهوب فلا يمنع الرجوع  
لان ذلك رجوع في بعض الموهوب مع بقائه بكماله فكذا اذا نقص وانقص  
الموهوب له النقصان لان قبض الهبة ليس بقبض مضمون ومنها العوض لما  
روينا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال الواهب احق بمبته  
ما لم يثبت منها اي ما لم يعوض ولان التعويض دليل على ان مقصود الواهب  
هو الوصول الى العوض فاذا وصل فقد حصل مقصوده فيمنع الرجوع ولا  
قل العوض او كثيرا او نينا من الحدث من غير فصل والعوض نوعان متاخر  
عن العقد ومشروط في العقد اما العوض المتأخر عن العقد فالكلام فيه  
في موضعين احدهما في بيان شرط جواز هذا التعويض وصيرورة الثاني  
عوضا والثاني في بيان ما يتيه هذا التعويض اما الاول فله شرائط ثلاث



احدا ما مقابلة العوض بالهبة وهو ان يكون التعويض لفظ يدل على المقابلة  
 نحو ان يقول هذا عوض من هبتك او بديل هبتك او مكان هبتك او بديل  
 هذا عن هبتك او تصدقت بهذا بديل من هبتك او كفاؤك او جازيتك  
 او اثبتك او ما يجري هذا المجرى لان العوض اسم لما يقابل المعوض فلا بد من  
 لفظ يدل على المقابلة حتى لو وهب الانسان شيئا وقبضه الموهوب ثم ان  
 الموهوب له ايضا وهب شيئا للواهب ولم يقل هذا عوض من هبتك ونحو  
 ذلك ما ذكرنا لم يكن عوضا بل كان هبة مبداءة ولا كل واحد منهما حق  
 الرجوع لانه لم يجعل الثاني مقابلا بالاول لا بعدام ما يدل على المقابلة  
 فكانت مبداءة فيثبت فيها الرجوع والثاني ان لا يكون العوض في العقد  
 مملوكا بديل للعقد حتى لو عوض الموهوب له الواهب الموهوب لا  
 يصح وان لم يكن عوضا ولو عوضه بعض الموهوب عن باقيه فان كان الموهوب  
 على حاله التي وقع عليها العقد لم يكن عوضا لان التعويض بعض الموهوب  
 لا يكون مقصودا الواهب عادة اذ لو كان مقصوده لا مسكه ولم يهبه  
 فلم يحصل مقصوده بتعويض بعض ما دخل تحت العقد فلا يبطل حق الرجوع  
 وان كان الموهوب قد تغير عن حاله تغيرا يمنع الرجوع فان بعض الموهوب  
 يكون عوضا عن الباقي لا تدب بالتغير صار متركة عن اخرى فبطل عوضا هذا  
 اذ اوهب شيئا واحدا او اثنين في عقل واحد فاما اذا اوهب شيئين  
 عقدت فغوض احدهما عن الآخر فقد اختلف فيه قال ابو حنيفة ومحمد  
 يكون عوضا وقال ابو يوسف لا يكون عوضا وجه قول ابو يوسف ان  
 حق الرجوع ثابت في غير ما عوض لانه موهوب في الرجوع ثابت في الهبة  
 شرعا فاذا عوض يقع عن الحق المستحق شرعا فلا يقع موقع العوض خلاف  
 ما اذا تغير الموهوب فجعل بعضه عوضا عن الباقي لانه يجوز ان يكون عوضا  
 لان حق الرجوع قد بطل بالتغير فجاز ان يقع موقع العوض وجه قولهما انهما ملكان

بعقد من متباينين فجاز ان يجعل احدهما عوضا والاخر وهذا لانه يجوز ان  
 يكون مقصودا الواهب من هبته الثانية عود الهبة الاولى لان الانسان  
 قد يهب شيئا ثم يدو اله فصار الموهوب احدا العقد من متركة عن اخرى  
 بخلاف ما اذا عوض بعض الموهوب عن الباقي وهو على حاله التي وقع عليها  
 العقد لان بعض الموهوب لا يكون مقصودا الواهب فان الانسان لا يهب  
 له شيئا ليس له بعضه عوضا عن باقيه وقوله حق الرجوع ثابت شرعا  
 نعم لكن الرجوع في الهبة ليس بواجب فلا يمنع وقوعه عن جهة اخرى كما  
 لو باعه منه ولو وهب له شيئا وتصدق عليه بشيء فغوضه الصدقة من  
 الهبة كانت عوضا بالاجماع على اختلاف الاصلين اما على اصل ابي  
 حنيفة ومحمد فلا يشك كل لانهما لو ملكان بعقد من متباينين فجاز ان يكون احدهما  
 عوضا عن الآخر فعقد اختلاف العقد من اولي واما على اصل ابو يوسف  
 فلان الصدقة لا يثبت فيها حق الرجوع فوقع موقع العوض والثالث  
 سلامة العوض للواهب فان لم يسلم بان استحق من لم يكن عوضا وله ان  
 يرجع في الهبة لان بالاسحقاق بين ان التعويض لم يصح فكانه لم يعوض  
 فله ان يرجع ان كان الموهوب قائما بعينه لم يهلك ولم يرد خيرا ولم  
 يحدث فيه ما يمنع الرجوع فان كان قد هلك او استهلك الموهوب له  
 لم يضمه كما لو هلك او استهلك قبل التعويض وكذا اذا ارد اذ خيرا  
 لم يضمه كما قبل التعويض ولو استحق بعض العوض وفي البعض فالباقي عوض  
 عن كل الموهوب وان شاردة ما بقي من العوض ورجع في كل الموهوب  
 لمن كان قائما في يده وهذا قول اصحابنا الثلاثة وقال زفر رجوع في الهبة قدر  
 المستحق من العوض وجه قوله ان معنى المعاوضة يثبت من الجانبين جميعا  
 فكما ان الثاني عوض عن الاول فالاول يصير عوضا عن الثاني لم لو استحق بعض  
 الهبة الاولى كان للموهوب له ان يرجع في بعض العوض فكذا اذا استحق بعض



كان الواجب ان يرجع في بعض العوض فكذلك اذا استحق الهبة حقيقة  
للمعاوضة ولنا ان الباقي يصلح عوضا عن كل الهبة الا ترى انه لو لم يعوض  
الالهبة في الابتداء كان عوضا ما نفعنا من الرجوع فكذلك في حالة البقاء لان  
البقاء سهل الا ان الواجب ان ردة ويرجع في الهبة لان الموهوب له  
عن حيت لم يعوضه لا سقط الرجوع بشئ لم يسلم له فيثبت له الجار  
واما سلامة الموهوب للموهوب له فشرط لزوم التعويض حتى لو استحق  
الموهوب كان للموهوب ان يرجع فيما عوض لانه انما عوض ليشقظ حق الرجوع  
في الهبة الاولى فاذا استحق الموهوب بين ان حق الرجوع لم يكن باقيا فاضاد  
صالح عن دينه من ان لا دين عليه وكذلك لو استحق نصف الموهوب  
للموهوب له ان يرجع في نصف العوض ان كان الموهوب مما يحتل نفسه لانه  
انما جعل عوضا عن حق الرجوع في جميع الهبة فاذا لم يسلم له بعضه رجع في  
العوض بقدره سواء اراد العوض او نقص في السبغ او زاد في البدل وان  
نقص البدل كان له ان يأخذ نفسه ونصف النقصان كداروي عن محمد  
رحمه الله في الاملاء وانما لم يمنع الزيادة عن الرجوع في العوض لانه بين  
انه قبضه بعرض حق مضار كما لم يقبض بعقد فاسد فيثبت الفسخ في الزوائد فان  
قال الموهوب له ارد ما بقي من الهبة وارجع في العوض كله لم يكن له ذلك لان  
العوض لم يكن مشروطا في العقد بل هو متاخر عنه والعوض المتاخر ليس بعوض  
عن العين حقيقة بل هو لا يسقط الرجوع وقد حصل له سقوط الرجوع فيما  
بقي من الهبة فلم يكن له ان يرجع في العوض فان كان العوض مستهلكا ضمن  
فايض العوض بعد رما وحب الرجوع للموهوب له فيه من العوض وان استحق  
كل الهبة والعوض مستهلك ضمن كل قيمة العوض كذا ذكر في الاصل  
من غير خلاف وهو احدي روايتي بسير عن ابي يوسف رحمه الله عن ابي  
حنيفة وروي بسير رواية اخرى عن ابي يوسف عن ابي حنيفة انه لا يضمن شيئا

وهو قول ابي يوسف وجه رواية الاصل ان القبض في العوض ما وقع  
تجائلا وانما وقع مبطلا لاحق الرجوع في الاول فاذا لم يسلم المقصود  
منه بقي القبض مضمونا فكما يرجع بعينه لو كان قابلا يرجع بعينه اذ املك  
وجه الرواية الاخرى ان العوض المتاخر عن العقد حكم الهبة  
المبتدأة حتى يشترط فيه شروط الهبة من القبض والحياض والموهوب  
غير مضمون بالهلاك والله اعلم بهذا اذا كان الموهوب او العوض شيئا  
لحمل القصة فاستحق بعضه فاما اذا كان مما لا يحمل القصة فاستحق  
بعضه لم يطل العوض ان كان هو المستحق وكذا يبطل الهبة ان كانت  
هي المستحقة واذا بطل في العوض رجع في الهبة واذا بطل الهبة رجع  
في العوض لان لا استحقاق شئ من الهبة او القويض وقع في مشاء يحمل  
القصة وذلك باطل والله اعلم واما بيان ما يثبت من القويض المتاخر عن  
الهبة هبة مبتدأة بلا خلاف بين اصحابنا فيصح ما يثبت به الهبة فيبطل ما يبطل  
به الهبة لا تحالفها الا في اسقاط الرجوع على معنى انه يثبت الرجوع في  
الاولى ولا يثبت في الثانية واما فيما ورأ ذلك فهو حكم هبة مبتدأة  
لانه تبرع بتلك العين للحال وهذا معنى الهبة الا انه تبرع به ليشقظ  
حق الرجوع عن نفسه في الهبة فكانت هبة مبتدأة سقط الحق الرجوع  
في الهبة الاولى ولو وجد الموهوب له بالموهوب عينا فاحتمل ان يرجع  
ان رده ويرجع في العوض وكذلك الواجب اذا وجد بالعوض عينا  
لم يكن له ان رده العوض ويرجع في الهبة لان الرد بالعيب من خواص المعاوضات  
والعوض اذا لم يكن مشروطا في العقد لم يكن عوضا على الحقيقة بل كان  
هبة مبتدأة ولا يظهر معنى العوض فيه الا في اسقاط الرجوع خاصة  
فاذا قبض الواجب العوض فليس لكل واحد منها ان يرجع على صاحبه  
فاما ذلك اما الواجب فلانه قد سلم له العوض عن هبة وانه يمتنع



الرجوع واما الموهوب له فلانه قد سلم له العوض عن هبته ما هو في  
معنى العوض في حقه وهو سقوط حق الرجوع فيمنعه من الرجوع لقوله  
صلى الله عليه وسلم الواهب احوى بهته مالم يثبت منها وسواء عوذه  
الموهوب له او اجنبي بامر الموهوب له او غير امر لم يثبت للواهب ان  
يرجع في هبته ولا للمعوض ان يرجع في العوض على الواهب ولا على الموهوب  
له اما الواهب فاما لا يرجع في هبته لان الاجنبي ان عوذه بامر الموهوب  
له قام تعويضه مقام تعويضه بنفسه ولو عوذه بنفسه لم يرجع وكذا اذا  
عوذه الاجنبي بامر وان عوذه بغير امر وقد يرجع بالسقاط الحق عنه  
والتبرع بالسقاط الحق عن الغير طرزا لو تبرع بمخالفة امره من زوجها  
واما المعوض فاما لا يرجع على الواهب لان مقصوده من التعويض  
سلامة الموهوب له واسقاط حق الرجوع وقد سلم له ذلك واما لا  
يرجع على الموهوب له اما اذا كان بغير امر فلا تبرع بالسقاط  
الحق عنه فلا يملك ان يجعل ذلك مضمونا عليه واما اذا عوذه بامر  
لا يرجع عليه ايضا الا اذا قال له عوض عني على اني ضامن لانه اذا  
امر بالتعويض ولم يضر له فقد امر بما ليس بواجب عليه بل هو  
مستريح به فلم يوجب ذلك الضمان على الامر الا بشرط الضمان وعلى هذا  
قالوا فيمن اعطى عن كفارة يميني او اذ زكوتي ففعل لانه لا يرجع  
بذلك على الامر الا ان يقول على اني ضامن لانه امر بما ليس بمضمون  
عليه بخلاف ما اذا امر عن نقض الدين ففعل لانه يرجع على الامر وان لم  
يقبل على اني ضامن نصا لان نقض الدين مضمون على الامر فاذا امر به فقد  
ضمنه ولو عوذه له الموهوب له الواهب عن نصف الهبة كان عوضا عن  
عن نصفها وكان للواهب ان يرجع في النصف الآخر ولا يرجع فيما عوض  
عنه لان حق الرجوع في الهبة مما يجزى لا ترى انه لو رجع في نصف الهبة

ابتداء ونال نصف جاز فجاز ان ثبت حق الرجوع في النصف بدو النصف  
علافا العوض عن القصاص والطلاق لا ذلك مما لا يجزى فكان اسقاط الحق  
عن البعض اسقاطا عن الكل والله اعلم واما العوض المشروط في العقد  
بان قال وهبت لك هذا الشيء على ان تعوضني هذا الثوب فقد اختلف في  
ما يبه هذا العقد قال اصحابنا المثلثة رحمهم الله ان عقده عقد هبة وجوز  
جواز هبة وربما عبروا انه هبة ابتداء في انتها حتى لا يجوز في المشاع الذي  
ينقسم ولا يثبت الملك في كل واحد منها قبل القبض وكل واحد منهما ان رجع  
في سلعته مالم يقبضا وكذا اذا قبض احدهما ولم يقبض الاخر فكل واحد  
منهما ان يرجع على القابض وغير القابض منه سواحي تقابضا جميعا واذا  
تقابضا كان ذلك منزلة البيع يرد كل واحد منهما بالقبض وعدم الرؤية  
ويرجع في الاستحقاق وحجب الشفعة اذا كان غير منقول وقال زفر عقده  
عقد بيع وجوز ان يبيع وهو بيع ابتداء وانها وثبت فيه جميع احكام  
البيع فلا ينظر ما له شئوع وتفيد الملك بنفسه من غير شرط القبض ولا يملك  
الرجوع وحده قوله ان معنى البيع موجود في هذا العقد لان البيع تملك  
العين بعوض وقد وجد الا انه اختلفت العيانة واختلاف العيانة لا وجه  
اختلاف الحكم فله طه البيع مع لفظة التملك ولنا انه وجد في هذا  
العقد لفظة الهبة ومعنى البيع فيعطي شبهة العقد فيعتبر في القبض والحياة  
شبه الهبة وثبت فيه حق الرد بالقبض وعدم الرؤية وحق الشفعة  
عملا بشبه البيع عملا بالدليلين فقد راى الامكان ومنها ما هو في معنى العوض  
وهو انواع ثلاثة احدها صلة الرحم المحرم فلا رجوع في الهبة لذي رحم محرم  
من الواهب وهذا عندنا وقال الشافعي يرجع الوالد فما يثبت لولده الرجوع  
بما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال لا يحل لواهب ان يرجع في  
هبته الا الوالد فما يثبت لولده وهذا نص في الباب ولنا ما روي



عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال الواهب احق بصيته مالم  
يثبت منها اي لم يعوض وصلة الرحم المحرم عوض معنى لان التواصل سبب  
النظام والتعاون في الدنيا فيكون وسيلة الى استيفاء النفس وسبب  
الثواب في الآخرة فكان اقوى من العوض المالى وقد روي عن رسول  
الله صلى الله عليه وسلم انه قال اتقوا الله وصلوا الارحام فانه ابغى لكم  
في الدنيا وخير لكم في الآخرة فدخل تحت النص وروي عن عمر رضي الله عنه  
انه قال من وهب هبة لصلته رحم او على وجه صدقة فانه لا يرجع فيها  
وهذا نص في الباب والحديث محمول على الكنى عرش الموهوب لكنه سماه  
رجوعا مجازا لصورته بصورة الرجوع كما روي ان عمر رضي الله عنه قد  
بقرس له غلام رجل ثم وجهه في الشوق فاراد ان يشتريه فسال  
رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك فقال لا بعد في صدقتك وعمرى  
الله عنه قصد الشراء لا العود في الصدقة لكن ساء عودا لصورته بصورة  
العود وهو من يدب لان الموهوب له يستحق فيسأله فيمنه فيصير  
كالراجع في استيفاء الثمن لمباشرة بينهما عادة فلم يكره الشراء حملناه  
على هذا توافقا بين الدليلين صيانة لها عن التناقض ولو وهب لذي  
رحم لم يجر غير محرم فله ان يرجع لعصور معنى الصلة في هذه القرابة فلا  
يكون معنى العوض وكذا اذا وهب لذي رحم محرم لا رحم له لا ينعقد  
معنى الصلة اصلا ولو وهب لعبد هو دوارم محرم ومولا اخيرا  
فاما ان كان المولى والعبد جميعا دوى رحم محرم من الواهب فان  
كان العبد دارم محرم من الواهب والمولى اخيرا فله ان يرجع بلا خلا  
بين اصحابنا لان حكم العقد يقع للمولى وانما الواقع للعبد صورة العقد  
بلا حكم وانه لا يفيد معنى الصلة فانعدم معنى العوض اصلا وان كان  
المولى دارم محرم من الواهب والعبد اخيرا اختلفوا فيه قال ابو

حنيفة رحمه الله يرجع وقال ابو يوسف ومحمد لا يرجع وجه قولهما  
ان يطلان حق الرجوع لحصول الصلة لانها في معنى العوض على ما بينا ومعنى  
الصلة انما يحقق بوقوع الحكم للقرب والحكم وقع للمولى فصار كان  
الواهب او جب الهبة ابتداء وان منع الرجوع كذا هذا وجه قول  
ابي حنيفة رحمه الله ان الملك لم يثبت للمولى بالهبة لانها وقعت للعبد لا  
بأن اقتضى اليه لا الى المولى وانما ثبت ضرورة بعد الاثبات للعبد  
فاقيم مقامه فاذا لم يثبت الملك له بالهبة لم يحصل معنى الصلة بالعقد  
فلا يمنع الرجوع مع ما ان الملك لم يثبت له بالهبة لكن الهبة وقعت للمولى  
من وجه وللعبد من وجه لان الايجاب اضيف الى العبد والملك وقع للمولى  
اذ لم يجز عليه دين فلم يترك كما مل معنى الصلة في الهبة فصارت كالهبة لذي  
رحم محرم وان كانا جميعا دارم محرم من الواهب فقد ذكر الخرج عن محمد  
ان قياس قول ابي حنيفة ان يرجع لان قرابة العبد لا تؤثر في اسقاط الرجوع  
لان الملك لم يقع له وقرابة المولى ايضا لا تؤثر فيه لان الايجاب لم يقع له وحق  
الرجوع هو الاصل في الهبة والامتناع بعارض المسقط ولم يوجد فلا  
يسقط وذكر الفقيه ابو جعفر الهذلي انه ليس له ان يرجع في هذه  
المسئلة في قولهم لان الهبة اما ان يعتبر فيها حال العبد او حال المولى ايها  
كان فرجته كاملا والصلة الكاملة منع الرجوع والجواب انه لا يعتبر  
فاما حال العبد وحده ولا حال المولى وحده بل يعتبر حالهما جميعا واعتبار  
حاله لا يمنع الرجوع والله اعلم وعلى هذا الفرع اذا وهب لمكاتب شيئا  
وهو دوارم محرم من الواهب او مولا دوارم محرم من الواهب انه ان  
ادى المكاتب فعق يعتبر حاله في القرابة وعدمها وان كان اخيرا رجوع  
وان كان فرجته لا يرجع كذا هذا وان عجز ورد في الرق فقياس قول ابي حنيفة  
رحمه الله انه يعتبر حال المولى في القرابة وعدمها ان كان اخيرا فله الواهب



ان يرجع وان كان قريبا فليسر له ان يرجع بنا على ان الهبة عندنا او جئت  
 بذلك موقوفا على المكاتب وعلى مولاة على معنى اننا اذا دفعنا فحق بيننا  
 الملك وقع له من حين وجوده وان عجز ورد في الرق يظهر انه وقع للموتى  
 من حين وجوده كان الهبة وقعت له من الابد او على قول محمد لا يرجع في  
 الاخوال كلها لان عند كتب المكاتب يكون للمكاتب من غير توقف مثل  
 الى الموتى بالعمز كانه وهب لمحيات واستقل الموهوب الى ورثته والله اعلم  
 والثاني الزوجية فلا يرجع كل واحد من الزوجين فما وهبه لصاحبه لان  
 صله الزوجية يجري مجرى صلة القرابة الكاملة بدليل انه يتعاقب بها  
 التوارث في جميع الاخوال ولا يدخلها تحت الحرمان والقرابة الكاملة  
 ما بعد من الرجوع وكذا ما جرى مجراها والثالث التواب فلا  
 رجوع في الهبة من الفقير بعد قبضها لان الهبة من الفقير صدقة لا نه يطلب  
 بها التواب كالصدقة ولا رجوع في الصدقة على الفقير بعد قبضها لمصول  
 التواب الذي هو في معنى العوض بوقد الله تعالى وان لم يكن عوضا على  
 الحقيقة اذ العبد لا يستحق لمولاة عليه عوضا ولو صدقة على غني فالقياس  
 ان يكون له حق الرجوع لان التصديق على الغني يطلب منه العوض عادة فكان  
 هبة في الحقيقة فوجب الرجوع الا انهم استحسنوا فقالوا ليس له ان  
 يرجع لان التواب قد يطلب بالصدقة على الاغنياء الا ترى ان من له نصاب  
 يجب فيه الزكاة وله عيال لا يقف ما في يده في الصدقة عليه ثواب واذا  
 كان التواب مطلوباً من ذلك في الجملة فاذا اتى بلفظة الصدقة دل انه اراد  
 به التواب وان لم يمنع الرجوع لما بينا والله الموفق واما الشيوخ فلا  
 يمنع الرجوع في الهبة فللواهب ان يرجع في نصف الموهوب مشاعا وان  
 كان لحمل القسمة بان وهب دارا فباع الموهوب له نصفها مشاعا فان  
 للواهب ان يرجع في الباقي وكذا لو لم يبع نصفها وهي قايمة في يد الموهوب

حمله  
 لا رجوع في الهبة من الفقير  
 بعد القبض

حمله

له نصفها مشاعا وان كان لحمل القسمة بان وهب فان للواهب ان يرجع  
 في الباقي وكذا لو لم يبع نصفها وهي قايمة في يد الموهوب له فله ان يرجع في  
 بعضها دون بعض بخلاف الهبة المستقبلة فانها لا يجوز بيع المشاع الذي  
 لحمل القسمة لان القبض شرط جواز العقد والمشاع يحل بالقبض الممكّن  
 من التصرف والرجوع فسخ والقبض ليس بشرط لجواز الفسخ فلا يكون الشيوخ  
 مانعا من الرجوع واما بيان ما يبيد الرجوع وحكمه شرعا فنقول وبالله  
 التوفيق لا خلاف في ان الرجوع في الهبة بقضاء القاضي فسخ واختلف في  
 الرجوع فيها بالراضي فمسائل اصحابنا تدل على انه فسخ كالرجوع بالقضاء  
 فانهم قالوا يصح الرجوع في المشاع الذي لحمل القسمة ولو كان هبة مبتدأة  
 لم يصح مع الشباع وكذا وقف محدد على القبض ولو كان هبة مبتدأة لو وقف  
 صحته على القبض وكذلك لو وهب لافسان شيئا وهبه الموهوب له لآخر  
 ثم رجع الثاني في هبته كان الاول ان يرجع ولو كان هبة مبتدأة لم  
 يجر له حق الرجوع فهذه المسائل تدل على ان الرجوع بعرض فسخا فسخ وقال  
 زفران هبة مبتدأة وجه قوله ان ملك الموهوب عاد الى الواهب بمراضيتها  
 فاستبنة الرد بالعيب فيعتبر عقدا جديدا في حق ما ايت كالرد بالعيب بعد  
 القبض والدليل على انه هبة مبتدأة ما ذكره محمد رحمه الله في كتاب الهبة  
 ان الموهوب له اذا رد الهبة في مرض موته انها تكون من الملك وهذا حكم  
 الهبة المبتدأة ولنا ان الواهب بالفسخ يفسد في حق نفسه واستيفاء الحق لا  
 يتوقف على قضا القاضي والدليل على انه له سؤ في حق نفسه بالفسخ ان الهبة  
 عقد جائز موجب حق الفسخ فكان بالفسخ مستوفيا حقا ثابتا له فلا يقف  
 على القضا بخلاف الرد بالعيب بعد القبض بعرض فسخا القاضي انه يعتبر بيعا  
 حردا في حق ثالث لا تدل لاحق المشتري في الفسخ واما حقه في صفة السلامه  
 فاذا لم يسلم اختل رضاه فيثبت حق الفسخ ضرورة فموقوف لزوم حق الفسخ



في حقايق على قضا القاضى واما ما ذكر محمد بن ابي حنيفة من الترمذى وقال  
 هذا يدل على ان الرجوع بغير رضا هبة مبتداه وما ذكرنا من المسائل يدل  
 على انه فسخ فكان في المسئلة روايتان ومنهم من قال هذا لا يدل على  
 اختلاف الروايتين لانه انما اعتبر الرد من الواهب لكون المريض متما  
 في الرد في حق ورثته فكان فسخا فها بين الواهب والموهوب له هبة مبتداه  
 في حق الورثة وهذا ليس بممتنع ان يكون العقد الواحد له حكمان مختلفان  
 كما لا قاله فانها فسخ في حق العاقد من مع جديد في حق ثالث غيرهما والله اعلم  
 واذا افسخ العقد عاد الموهوب الى قدم ملك الواهب وملكه الواهب  
 وان لم يقبضه لان القبض انما يعتبر في انتقال الملك لا في عود قديم الملك كالفسخ  
 في باب البيع والموهوب بعد الرجوع امانة في يد الموهوب له حتى لو  
 هلك في يده لا يضمن لان قبض الهبة قبض غير مضمون واذا افسخ العقد بالقبض  
 على ما كان قبل ذلك امانة غير موجب للضمان فلا يصير مضمونا عليه لا  
 بالتعدي كما يراد امانات ولو لم يتراضيا على الرجوع ولا قضى القاضى  
 ولكن الموهوب له وهب الموهوب للواهب وقبله الواهب الاول لا  
 يملكه حتى يقبضه واذا قبضه كان بمنزلة الرجوع بالراضى او قضا  
 القاضى وليس للموهوب له ان يرجع فيه وكذلك الصدقة اما وقوف  
 الملك فيه على القبض فلان الموجود لفظ الهبة لا لفظ الفسخ وملك الواهب  
 لا يزول الا بالقبض بخلاف ما اذا راضيا على الرجوع ان الواهب يملكه بدون  
 القبض لان افعالها على الرجوع اتفاق على الفسخ ولا يشترط للفسخ ما يشترط  
 للعقد ثم اذا قبض الواهب قام ذلك مقام الرجوع لان الرجوع مستحق ففسخ  
 الهبة عن الرجوع المستحق ولا مع موقع الهبة المبتداه فلا يصح الرجوع فيها  
 والله اعلم **فصل** اما بيان ما يرفع حكم الهبة فالذي يرفعه هو الفسخ اما  
 بالاقالة او بالرجوع فمضى القاضى او الراضى على ما ينبغي واذا افسخ العقد

يعود

يعود الموهوب الى قدم ملك الواهب بنفس الفسخ من غير الحاجة الى  
 القبض على ما ذكرنا فيما تقدم والله اعلم

**كتاب الرهن** الكلام في هذا الكتاب  
 في مواضع في بيان عقد الرهن وفي بيان شرائط الركن وفي بيان حكم الرهن  
 وفي بيان ما يخرج به الرهن عن كونه رهنا وما يبطل به الرهن وما لا يبطل  
 وفي بيان حكم اختلاف الراهن والمرتهن والعقد اما ركنه فهو الايجاب  
 والقبول وهو ان يقول الراهن رهنتك هذا الشيء بمالك على من الدين او  
 يقول هذا الشيء رهنتك وما جرى هذا الجرى ويقول المرتهن ارضيت او  
 قبلت او رضيت وما جرى مجراه فاما لفظ الرهن فليس بشرط حتى لو اشترى  
 شيئا بدينار ودفع الى البائع ثوبا وقال له امسك هذا الثوب حتى اعطيك  
 الثمن فالثوب رهنتك لانه ان معنى العقد والعبرة في العقود بالمعاني والاعمال  
**فصل** اما الشرائط فانواع بعضها يرجع الى نفس الرهن وبعضها يرجع  
 الى الراهن والمرتهن وبعضها يرجع الى المهرهون به اما الذي يرجع الى نفس الرهن  
 فهو ان لا يكون معلقا بشرط ولا مضى فالى الوقت لانه الرهن والارتهان  
 معنى الايقان والاستيفاء فيشبه البيع وانه لا يحتمل التعليق بشرط والاضافة  
 الى وقت كذا هذا واما الذي يرجع الى الراهن والمرتهن فمقتضاها حتى لا يجوز  
 الرهن والارتهان من المجنون والصبي الذي لا يعقل فاما المبلوغ فليس بشرط  
 وكذا الحرية حتى يجوز من الصبي المادون والعبد المادون لان ذلك من نواحي  
 التجارة فيملكه من ملك التجارة ولان الرهن والارتهان من باب افعال الدين  
 واستيفائه وما يملك ذلك وكذا السفر ليس بشرط لجواز الرهن بخور الرهن  
 في السفر والحضر جميعا لما روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه اشتقرض  
 من يهودي ثوبا لمدينة طعاما وزنه به درعه وكان ذلك رهنا في الحضر  
 ولان ما شرع له الرهن وهو الحاجة الى توثيق الدين بوجوده في الحاضر وهو



الا من موى الحق بالجود والاكثار وبذكركم عند الشهو والسيار والتقصير  
 على الاسف في كتاب الله تعالى ليس للنفيد به بل اخرج الكلام مخرج العادة  
 لقوله تعالى فكاتبوهم ان علمتم فيهم خيرا واما الذي رجع الى المرهون فانواع  
 منها ان يكون محلا قابلا للبيع وهو ان يكون موجودا وقت العقد مالا  
 مطلقا متقوما مملوكا معلوما مقدورا التسليم ونحو ذلك فلا يجوز رهنا  
 ليس موجودا عند العقد ولا رهنا ما هو محتمل للوجود والعدم كما اذا رهن  
 ما يتم لخله العام او ما تملك بعينه اليه او ما في بطن هن الجارية ونحو  
 ذلك ولا رهن الميتة والدم لا تغدأ ما ذبيتها ولا رهن صيد الحرم والاحرام  
 لانه ميتة ولا رهن الحر لانه ليس بمال اصلا ولا رهن ام الولد والمدر المطلق  
 والمحابب لانهم احرار من وجد فلا يكون اموالا مطلقة ولا رهن الحر المحرز  
 من المسلم سوا كان العاقدان مسلمين او احدهما مسلما لا تغدأ تقوم الحرم  
 والحزير في حق المسلم وهذا لان الرهن ايقا الدين والارتقاء استيفاء ولا  
 ولا يجوز للمسلم ايقا الدين من الحرم واستيفاء الا ان الراهن اذا كان ذميا  
 كانت الحرم مضمونة على المسلم المرتهن لان الرهن اذا لم يصح كانت الحرم في  
 حكم المعضوب في يد المسلم وخمر الدمى مضمون على المسلم بالعصب واذا كان  
 الراهن مسلما والمرتهن ذميا لا يكون مضمون على الدمى لان خمر المسلم لا  
 تكون مضمونة على احد واما في حق اهل الدمة فيجوز رهن الحرم والحزير وارثا  
 منهم لان ذلك مال متقوم في حقهم بمنزلة الخيل والشاة في حقنا ولا رهن  
 المباهات من الصيد والحشيش والخطب ونحوها لانهما ليست بمال  
 في انفسها فاما كونه مملوكا للرهن فليس بشرط لجواز الرهن حتى يجوز رهنا  
 مال الغير غير انه لو لا يد شرعية كالا ب او الوصي رهنا مال الصبي بينه  
 وبين نفسه لان له هرا لا يخلوا اما ان يجري مجرى الايداع واما ان يجري مجرى  
 المبادلة والاب على كل واحد منهما في مال الصغير فانه بيع مال الصغير بين

نفسه

نفسه وبودع مال الصغير فان هلك الرهن بيد المرتهن قبل ان يفتك  
 الاب هلك بالافل من قيمته وما رهنه لان الرهن وقع صحيحا وهذا حكم  
 الرهن الصحيح وضمن الاب قدر ما سقط من الدين بهلال الرهن لانه قضى  
 دين نفسه بماله في بيعه فيضمن فلو ادرى الولد والرهن قائم عند المرتهن فليس  
 له ان يسرده قبل قضاء الدين لما ذكرنا ان الرهن وقع صحيحا لو فوذه  
 عن لايه شرعية فلا يملك الولد بعضه ولا يرضى بغيره الاب بعضا الدين ورد  
 الرهن على ولد له والولاية بالبلوغ ولو قضى الولد دين ابيه وافتك  
 الرهن لم يكن متبرعا ورجع بجميع ما قضى على ابيه لانه مضطر في قضاء  
 هذا الدين لا يمكنه الوصول الى ماله الا بقضاء الدين كله فكان  
 مضطرا فلم يجز متبرعا بل يكون ما مورثا بالقضاء من قبل ابيه دلا له فكان  
 له ان يرجع عليه بما قضى كما لو استعار من انسان عبدا لبره منه بدين نفسه  
 فرهنه ان المعير قضى دين المستعير وافتك الرهن انه يرجع بجميع ما قضى على  
 المستعير اقلنا كذا هذا وكذلك حكم الوصي في جميع ما قلنا حكم الاب  
 واما يفتقر فان في فضل اخر وهو انه يجوز للاب ان يرهنا مال الصغير بدين  
 على الصغير فاذا هلك يهلك بالافل من قيمته ومن الدين واذا ادرى الولد  
 ليس له ان يسرده اذا كان الاب اشهد على الارتهان وان كان لم يشهد  
 على العقد لا يصدق عليه بعد الادراك لا يصدق الولد ويجوز له ان  
 يرهنا له عند عتد وله الصغير من الصغير عليه ويجلسه لاجل الولد  
 واذا هلك بعد ذلك يهلك بالافل من قيمته ومن الدين اذا كان اشهد  
 عليه قبل الهلاك وان كان لم يشهد عليه قبل الهلاك لا يصدق الا ان  
 يصدق الولد بعد الادراك والوصي لو فعل هذا من المم لا يجوز منه ولا  
 ارتهاه اما على اصل محمد فلا يصدق كل لانه لا يرى مع مال اليتيم من نفسه  
 ولا شرا ماله من نفسه اصلا فكذلك الرهن وعلى قولها ان كان يجوز البيع



والشر الكثر اذا كان خيرا للقيم ولا خير له في الرهن لانه يهلك ابدا بالام  
من قيمته ومن الدين فلم يكن فيه خير للقيم فلم يجز والله اعلم وكذا يجوز  
رهن مال الغير بغير دونه كما لو استعار من انسان شيئا ليرهنه بدين علي  
المستعير لما ذكرنا ان الرهن ايضا الدين وقضاه والادمان مسيل من ان  
يعضي دين نفسه مال غيره باده ثم اذا ادين المالك بالرهن باده بالرهن  
لا يخلوا اما ان كان مطلقا واما ان كان مقيدا فان كان مطلقا لم يستعير  
ان رهنه بالقليل وبالكثير وبابي حنيس شاوية اي كان شاو ومن اي انسان  
اراد ان العمل بالحلق واللفظ اصل وان كان مقيدا بان سمي قدرا او حشا  
او مكانا او انسانا يتعبد به حتى لو ادين له ان رهنه بعشر لم يجز له ان رهنه  
بأكثر منها ولا باقل لان المتصرف باذن سيقدر تصرفه بقدر الادن والادن  
لم يتناول الزيادة فلم يجز له ان رهنه بالاكثرو ولا باقل ايضا لان  
المرمون مضمون والمالك انما جعله مضمونا بالمقدر وقد يكون له في ذلك غرض  
صحيح فكان التسديد مقيدا وكذا لو ادين له ان رهنه لجلس لم يجز له ان  
يرهنه لجلس اخر لان قضا الدين من بعض الاجناس قد يكون السر من بعض  
فكان القيد بالجنس مقيدا وكذا اذا ادين له ان رهنه بالكوفة لم يجز له ان  
يرهنه بالبصرة لان التسديد كان دون مكان مقيدا فيعيد بالمكان المذكور  
وكذا لو ادين له ان رهنه من انسان بغيره لم يجز له ان رهنه من غيره لان  
الناس صفا وتوزن في المعاملات فكان التعيين مقيدا فان خالف في شيء مما  
ذكرنا فهو ضامن لقيمه اذا هلك لانه تصرف في ملك الغير بغير اذنه فصار  
عاصبا والمالك ان ياخذ الرهن من يد المرمون لان الرهن لم يصح بغير المرمون  
في يده ممر له المضمون فكان له ان ياخذ منه وليس هذا المستعير ان سيع المرمون  
لا قبل الرهن ولا بعد الفكاك فان فعل ضمن لانه لم يودن الا بالرهن فان اسفغ  
به قبل ان رهنه ثم رهنه بمثل قيمته بري من الضمان حين رهنه ذكر في الاصل

لانه لما اسفغ به فقد خالف ثم لما رهنه فقد عاد الى الوفاق بعد ما خالف  
في الوديعة بخلاف ما اذا استعار العين ليتنع بها فخالف ثم عاد الى الوفاق  
انه لا يبرأ عن الضمان لان المستعير لا يسفغ لئلا يبرأ من المالك بل يد نفسه  
حيث يعود المنفعة اليه فلم يجز بالعود الى الوفاق راد المال الى يد المالك  
فلا يبرأ عن الضمان فاما المستعير للرهن فبده قبل الرهن يد المالك فاذا  
عاد الى الوفاق فقد راد المال الى يد المالك فبرأ عن الضمان واذا قبض  
المستعير العارية بملك في يده قبل ان رهنه فلا ضمان عليه لانها هلك  
في قبض العارية لا في قبض الرهن وقبض العارية قبض امانة لا قبض  
ضمان وكذلك اذا هلك في يده بعد ما اقترحه من يد المرمون لا يبرأ  
بالا فكذا كمال من يد المرمون عاد عارية فكان الهلاك في قبض العارية  
ولو وكل الراهن بقض الرهن من المرمون احدا فقبضه ففكك في يد القابض  
فان كان القابض عياله لم يضمن لان يدين والمالك رضي بدينه وان  
لم يكن في عياله ضمن لان يدين ليست يدين فلم يبرأ المالك راصيا بدينه وان  
فكك يدين المرمون وقدر رهن على الوجه الذي ادين فيه ضمن الراهن للغير  
قدرا ما سقط عنه من الدين بهلاك الرهن لانه قضى دين نفسه من مال الغير  
باذنه بالرهن اذا الرهن قضا الدين ويقترا القضا عند الهلاك وكذلك  
لو دخل عيت وسقط بعض الدين ضمن الراهن ذلك المقدر لانه قضى ذلك  
المقدر من دينه بمال الغير فضمن ذلك المقدر مكان المستعير ممر له رجل  
عنه وديعه لافسان فمضى دين نفسه من الوديعة بادن صاحبا فما  
قضى يكون مضمونا عليه وما لم يقضى يكون امانة في يده والله اعلم فان عجز  
الراهن عن الا فكاك ففكك الراهن لا يكون مسترعا ورجع بجميع ما قضى  
على المستعير وذكر العرجي انه يرجع بقدر ما كان هلك الدين ولا يرجع عليه  
بالزيادة ويكون مسترعا فيها حتى لو كان المستعير رهن بالعين وقيمة الرهن الف



فقضى المالك الغبن انه يرجع على المستعير بالعين وعلى ما ذكره الكرخي يرجع عليه  
بالف وجه قول الكرخي ان المضمون على المستعير قدر الدين بديل انه لا يضمن  
عند الهلاك الا قدر الدين فاذا قضى المالك المقر على الزيادة كان  
مستترغا فيها وجه القول الاخر ان المالك مضطر في قضاء كذا الدين الذي  
رهن به ماله لا نه علق ماله عند المرتهن بحيث لا يمكن له الا بقضاء كل  
الدين مكان مضطرا في قضاء الكل فكان ما دون ما فيه من قبل المرتهن  
دلالة كانه وكله بغير دينه فقضاء المعير من ماله نفسه ولو كان  
كذلك لرجع عليه بما قضى كذا هذا وليس المرتهن ان يستع من قرض الدين  
من المعير وتخير على القبض وتسليم الرهن اليه لانه ولاية قضا الدين  
لغليظ ملكه وازالة العلق عنه فلا يكون للمرتهن ولاية الامتناع  
من القبض والتسليم فان اختلف الراهن والمعير وقد هلك الرهن فقال المعير  
هلك في يد المرتهن وقال المستعير هلك قبل ان ارهنه او بعد ما افترسته  
فالقول في ذلك قول الراهن مع ميمنه لان الضمان انما وجب على المستعير  
لونه قاضيا دين نفسه من مال الغير مدينه وهو ترك القضا فكان القول  
قول المنكر والله اعلم ولا يجوز رهن المجهول ولا معجوز التسليم ولخوذلك  
مما لا يجوز بيعه والاصل فيه ان كل ما لا يجوز بيعه لا يجوز تملكه وقد  
ذكرنا حمله ذلك في كتاب البيوع والله اعلم ومنها ان يكون مقبوض  
المرتهن او من يقوم مقامه واكلام في القبض في مواضع في بيان شرط  
جواز الرهن وفي بيان شرائط صحته وفي تفسير القبض وما يمينه وفي بيان  
انواعه اما الاول فقد اختلف فيه قال عامة العلماء انه شرط وقياس  
قول زفر في الهبة ان يكون ركنيا كالقبول حتى ان من حلف لا يرهن فلانا  
شيئا فوهنه ولم يقبضه تحت عندنا وعندنا لا تحت كما في الهبة والصحيح  
قولنا لقوله تعالى فرهان مقبوضة ولو كان القبض ركنيا لصار مذكورا

يذكر الرهن فلم يكن لقوله مقبوضة معنى فدل ذكر القبض مقرونا بذكر  
الرهن على انه شرط وليس ركن وقال مالك ليس بركن ولا شرط والصحيح  
قول العامة لظاهر قوله تعالى فرهان مقبوضة وصف الرهن بكونه مقبوضا  
ومعنى ان يكون القبض فيه شرطا صيغته لغيره عن الخلف ولانه عقد تبرع  
للحال فلا يفيد الحكم بنفسه كسائر التبرعات ولو تعاقدا على ان يكون الرهن  
في يد صاحبه لا يصح الرهن حتى لو هلك في يده لا يسقط الدين ولو اراد  
المرتهن ان يقبضه من يده ليحبسه رهنا ليس له ذلك لان هذا شرط فاسد  
ادخله في الرهن فلا يصح الرهن ولو تعاقدا على ان يكون في يد العدل  
وقبضه العدل جاز ويكون قبضه قبض المرتهن وهذا قول عامة العلماء  
وقال ابن ابي ليلى لا يصح الرهن الا بقبض المرتهن والصحيح قول العامة لقوله  
تعالى فرهان مقبوضة من غير فضل من قبض المرتهن والعدل ولا ان قبض العدل  
برضا المرتهن قبض المرتهن معنى ولو قبض العدل ثم راضيا على ان يكون الرهن  
في يد عدل اخر ووضعاه في يده جاز لانه جاز وضعه في يد الاول راضيا  
فجوز وضعه في يد الثاني راضيا وكذا اذا قبضه العدل ثم راضيا  
على ان يكون في يد المرتهن ووضعاه في يده جاز وضعه في يده في الاستدراج  
كذا في الاثره وكذا اذا قبضه المرتهن او العدل ثم راضيا على ان يكون  
في يد الراهن ووضعاه في يده جاز لان القبض الصحيح للعقد قد وجد وخرج  
الرهن من يده فبعد ذلك يده ويد الاجنبي سواء لو رهن رهنا وسلط عدلا  
على سعه عند المحل فلم يقبض حتى حل الاجل فالرهن باطل لان صحته بالقبض  
والبيع صحيح لان التوكيل لا يقف صحته على القبض فصحيح البيع وان لم يصح الرهن  
وكذلك لو رهن مشاعا وسلط عدلا على بيعه فالرهن باطل والوكاله  
صحيحة ولو جعل عدلا في الامساك وعدلا اخر في البيع جاز لان كل  
واحد منهما امر مقصود فيصح امراده بالتوكيل واما شرط صحة القبض



فمنها ان يكون باذن الراهن لما ذكرنا في كتاب الهبة ان الادن بالقبض  
 شرط صحته فيما له صحة بدون القبض وهو البيع فلان يكون شرطاً فيما لا  
 صحة له بدون القبض اولى ولان القبض في هذا الباب يشبه الركن  
 كما في باب الهبة فنسبه القبول وهذا يجوز من غير رضا الراهن كذا  
 هذا ثم الادن بوعان نص وما جرى مجرى النص ودلالة فالاول نحو  
 ان يقول ادت لك بالقبض او رضيت به او اقبض وما جرى هذا المجرى  
 فيجوز قبضه سواء كان قبض في المجلس او بعد الافتراق استحساناً  
 وقياس قول زفر في الهبة انه لا يجوز بعد الافتراق والثاني يجوز ان يقبض  
 المرء من شخص الراهن فيسكت ولا ينهيه فيصح قبضه استحساناً وقياس  
 قول زفر في الهبة ان لا يصح كما لا يصح بعد الافتراق لان القبض عند  
 ركن من ركن القبول فلا يجوز من غير ادن كالقبول وصار كالبيع الصحيح  
 بل ادنى لان القبض ليس بشرط صحته وانه شرط لصحة الرهن وجه الاحتياط  
 انه وجد الادن ما هناك دلالة الاقدام على الجواب الرهن لا ذلك  
 دلالة العقد الى الجواب حكمه ولا يتوكل حكمه الا بالقبض ولا صحة  
 للقبض بدون الادن مكان الاقدام على الجواب دلالة الادن بالقبض  
 والاقدام دلالة الادن بالقبض في المجلس لا بعد الافتراق فلم يوجد  
 الادن هناك نصاً ودلالة بخلاف البيع لان البيع صحيح بدون القبض  
 فلم يكن الاقدام على الجواب دليل القبض فلا يكون دليل الادن فهو  
 المبرور ولو رهن شيئاً متصلاً لم يقع عليه الرهن كالتمس المعلق على الشجر  
 ونحوه مما لا يجوز الرهن فيه الا بالفصل والقبض مفصل وقبض فان قبض  
 بغير ادن الراهن لم يجز قبضه سواء كان الفصل والقبض في المجلس او في غيره  
 لان الجواب عما هناك يقع صحيحاً فلا يستدل به على الادن بالقبض وان  
 قبض يادنه فالقياس ان لا يجوز وهو قول زفر وفي الاستحسان خايزناً

على اصل ذكرناه في الهبة والله الموفق ومنها الجواز عندنا في قبض المشاع  
 وعند الشافعي ليست بشرط وقبض المشاع صحيح وجد قوله ان المشاع  
 لا يقدح في حكم الرهن ولا بشرطه فلا يمنع جواز الرهن ودلالة ذلك  
 ان حكم الرهن عند كون المرتهن ائتمن مع المرهون واستيفاء الدين من يده  
 على ما ذكره الشيوخ لا يمنع جواز البيع بشرطه هو القبض وانه ممكن  
 في النصف الشايع بخلاف الكل ولما ان قبض النصف الشايع وحده  
 لا ينفرد والنصف الاخر ليس له من قبضه فلا يصح قبضه وسواء كان مشاعاً  
 تحتل القصة اولا فتمت لان الشيوخ منع تحقق قبض الشايع في النوعين  
 جميعاً بخلاف الهبة لان الشيوخ فيها لا يمنع الجواز فما لا تحتل القصة  
 لان المانع هناك ضمان القصة على ما ذكرنا في كتاب الهبة وانه لا يضر  
 المقسوم وسوارهن من اجتناب من شركه لما ذكره وسواء كان مقارناً  
 للعقد او طردي عليه في ظاهر الرواية وروى عن ابى يوسف ان الشيوخ  
 الطاري على العقد لا يمنع بقاء العقد على الصحة وصورته اذ اره شيئاً  
 وسلطه المرتهن والعدل على تعديل كيف شاى مجتمعا او متفرقا فباع ضفه  
 شايئاً او استخفى بعض الرهن شايئاً وجه رواية ابى يوسف ان حال البقا  
 لا يفسد على حاله الا ابتداء لان البقا اسهل من حكم الابتداء ولهذا فرق  
 الشرع بين الطاري والمقارن في كثير من الاحكام كالا بقاء الطاري  
 والعدة الطارئة ولخوذلك فيكون الجواز شرطاً في ابتداء العقد لا كذلك  
 على كونها شرط البقاء على الصحة ووجه ظاهر الرواية ان المانع في المقارن  
 كل الشيوخ ما انفك من تحقق القبض في النصف المشاع وهذا المعنى موجود  
 في الطاري فيمنع البقاء على الصحة ولو رهن رجلاً رجلاً يدين له عليها رهناً  
 واحداً جاز وكان كله رهناً بكل الدين حتى ان المرتهن ان تمسك كله حتى  
 يستوفي كل الدين واد اقبض احداً منه لم يكتله ان ما خذ نصيبه من



الرهن لان كل واحد منها رهن كل العبد ما عليه من الدين لا نصفه  
وان كان المملوك منه لكل واحد منها النصف لما ذكرنا ان يكون المرهون  
مملوك الراهن ليس بشرط صحة الرهن فانه يجوز رهن مال الغير بغير اذنه  
على ما بينا واقدارها على رهنه صفقة واحدة دلالة الادن من كل  
واحد منها فصار كل العبد رهن بكل الدين ولا استحالة في ذلك لان  
الرهن حبس وليس يمنع ان يكون العبد للواحد محبوسا بكل الدين فلم يكن  
هذا رهن الشايع لجار وليس لاجلها ان ياخذ نصيبه من العبد اذا قضى  
ما عليه من الدين لان كله مرهون بكل الدين فابقي من الدين بقى  
استحقاق الحبس وكذلك اذا رهن رجل رجلا رهن دينهما عليه وبما شر كان  
فيه او لا شركه بينهما جاروا اذا قضى الرهن من احدهما لم يكن له ان يحبس  
شيئا من الرهن لانه رهن كل العبد بدين كل واحد منها وكل العبد  
يصلح رهن بدين كل واحد منها على الحال كان ليس معه غيره لما ذكرنا  
وهذا بخلاف الهبة من رجلين على اصل اي حنفية رحمه الله انها غير جائزة  
لان الهبة تملك وتلك شئ واحد من اثنين من كل واحد منها على  
الحال محال والعاقلة لا يقصد تصرفا محال فاما الرهن وحبس ولا  
استحالة في كونه الشئ الواحد محبوسا بكل واحد من الدينين فهو الفرق  
بين الفضلين غيرانه وان كان محبوسا بكل واحد من الدينين لا يكون مضمونا  
الا حصته حتى لو هلك تنقسم قيمته على الدينين فيسقط من كل واحد  
منها بقدره لان المرتهن عند هلاك الرهن يصير مستوفيا للدين من  
مالية الرهن وانه لا يبقى لاستيفاء الدينين وليس احدهما باولي من الآخر  
فينقسم عليهما فيسقط من كل واحد منها بقدره وعلى هذا حبس المبيع  
ما ان اشترى رجلا من رجل شيئا فادى احدهما حصته من الثمن لم يكن له  
ان يقبض شيئا من المبيع وكان للبايع ان يحبس كله حتى يستوفي ما على

الاخر لان كل المبيع محبوس بكل الثمن فابقي جزء من الثمن على استحقاق  
حبس كل المبيع ولو رهن بيتا بعينه من دار او رهن طائفة معينة من دار  
جاز لا تغداه الشيوع وعلى هذا الاصل خرج زيادة الرهن على الدين  
على الرهن انها لا يجوز عند اي حنفية ومحمد وحملها الكلام في الزيادات  
انها انواع اربعة زيادة الرهن وهي ماوع كالولد والدين والتم والصوف  
وكل ما هو متولد من الرهن اوبى حكم المتولد منه بان كان بدلا جزا  
فايت او بدلا ما هو في معنى الجز كالارش والعقر وزيادة الرهن  
على ثمن الرهن كما اذا رهن بالدين جارية فولدت ولدان ثم ماتت الجارية  
ثم زاد رهنها على الولد وزيادة الدين على الرهن كما اذا رهن عبدا بالالف  
ثم ان المرتهن استقرض من الراهن الف اخرى على ان يكون العبد رهنها بالاول  
والزيادة جميعا اما زيادة الرهن فمرهونه عندنا على معنى انه يثبت الحكم  
الاصلي للرهن فيها وهو استحقاق الحبس على طريق اللزوم وعند الشافعي  
ليست مرهونة اصلا والمسئلة ثانيا بان حكم الرهن ان شاء الله تعالى  
واما زيادة الرهن على اصل الرهن خايز استحسانا والقياس ان لا  
يجوز وهو قول زفر وهو على اختلاف الزيادة في الثمن والمثلين وقد  
مرت المسئلة في كتاب البيع واما زيادة الرهن على ثمن الرهن بعد  
هلاك الاصل فهي موقوفه ان بقي الولد لما وقت المال جازت الزيادة  
وان هلك لم تجز لانها اذا هلكت تبين انها حصلت بعد سقوط الدين  
وقيام الدين بشرط صحة الزيادة واما ما زاد الدين على الرهن فهي على  
الاختلاف الذي ذكرنا انه لا يجوز عند اي حنفية ومحمد وعند اي  
يوسف جازم وجه قول اي يوسف ان الدين في باب الرهن كالتمش  
في باب البيع بدليل انه لا يصح الرهن الا بالدين كما لا يصح البيع الا بالثمن  
ثم هناك حازت الزيادة في الثمن والمثلين جميعا والحاكم بين البابين ان



الزيادة عندنا بالحق باصل العقد كان العقد ورد على الاصل والركن  
جميعا فيصير كأنه رهن بالدين عيدين ابتداء ودا جاز كذا هذا  
وجه قولها ان هذه الزيادة لو صحت لا وجبت الشبوع في الرهن وان  
يمنع صحة الرهن ودلالة ذلك انها لو صحت لصار بعض العبد مقابله  
ولا لحملوا اما ان يصير ذلك العبد مقابله الزيادة مع بقايد مشغولا  
بالاول واما ان يرفع من الاول ويصير مشغولا بالزيادة لا سبيل كالا  
الاول لان المشغول مشى لا يحمل الشغل بغيره ولا سبيل الى الثاني لانه  
رهن بعض العبد بالدين وهذا رهن المشاع فلا يجوز كما اذا رهن عيدا  
واحد بدينين مختلفين لكل واحد منهما بعضه بخلاف زيادة الرهن  
على اصل الرهن لان الزيادة هناك لا تؤدي الى شيوخ الرهن بل الى  
شيوخ الدين لان قبل الزيادة كان العبد مقابله كل الدين وبعد  
الزيادة صار مقابله بعض الدين والعبد الزيادة مقابله البعض الآخر  
فيرجع الشيوخ الى الدين لا الى الرهن والشيوخ في الدين لا يمنع صحة  
الرهن وفي الرهن منع صحته الا ترى لو رهن عبد بنصف الدين حاز ولو  
رهن نصف العبد بالدين لم تجز لذلك فترق حكم الزيادة بين ولورهن  
مشاعا فقسّم وسلم جاز لان العقد في الحقيقة موقوف على القسمة  
والتسليم بعد القسمة فاذا وجدنا فقد زال المانع من النفاذ فينفذ  
والله اعلم ومنها ان يكون المرهون فارغا عما ليس به رهن فان كان  
مشغولا بان رهنه اياها متاع الراهن وسلم الدار او سلم الدار مع  
ما فيها من المتاع او رهنه حوالها دون ما فيه وسلم الجوالق او سلمه  
مع ما فيه لم تجز لان معنى القبض وهو التحلية الممكنة من التصرف لا  
يحقق مع الشغل ولو اخرج المتاع من الدار سلمها فارغه جاز ونظر  
الى حال القبض الى حال العقد لان المانع هو الشغل وقد زال وينفذ

كما في رهن المشاع ولورهن المتاع الذي فيها دون الدار وخلي منه وبين الدار  
خلاف ما اذا رهن الدار دون المتاع لان الدار تكون مشغولة بالمشاع  
فاما المتاع فلا يكون مشغولا بالدار فيصح قبض المتاع ولم يصح قبض الدار ولو  
رهن الدار والمتاع الذي فيها صفقة واحدة وخلي منه وبينهما وهو خارج  
الدار جاز الرهن فيها جميعا لانه رهن الكل وسلم الكل وصح تسليمها  
جميعا ولو فرق الصفقة فيها بان رهن احدهما ثم الآخر فان جمع بينهما في التسليم  
صح الرهن فيها جميعا اما المتاع فلا شك فيه لما ذكرنا ان المتاع لا يكون  
مشغولا بالدار واقفا في الدار واما في الدار فلا مانع وهو الشغل قد  
قد زال وان فرقنا رهن احدهما وسلم ثم رهن الآخر وسلم لم يجز الرهن في  
الدار وجازية المتاع سواء قدم او اخر بخلاف الهبة فان هناك راعى الترتيب  
ان قدم هبة الدار لم تجز الهبة في الدار وجازت في المتاع كما في الرهن وان  
قدم هبة المتاع جازت الهبة فيها جميعا اما في المتاع فلا نه غير مشغول  
بالدار واما في الدار فلا نه وان كانت مشغولة وقت القبض فجز متاع هو  
ملك المرهون له فلم يمنع صحة القبض وها هنا الدار هو مشغول بمتاع هو  
ملك المرهون فتمنع صحة القبض فهو الفرق ولورهن دارا والراهن والمرهون  
في جوف الدار فقال الراهن سلمها اليك لم يصح التسليم حتى تخرج من الدار ثم  
يسلم لان معنى التسليم وهو التحلية لا يحقق مع كونه في الدار فلا بد من تسليم  
حد يد بعد الخروج منها ولورهن دارا عليها حمل دون الحمل لم يتم الرهن حتى  
يلقى الحمل منها ثم تسليمها الى المرهون ولورهن الحمل دون الدابة ودفعها اليه  
كان رهنا لان الدابة مشغولة بالحمل اما الحمل فليس مشغولا بالدابة كما في رهن  
الدار التي فيها متاع بدون المتاع ورهن المتاع الذي في الدار دون الدار  
ولورهن سرخا على دابة او جامها في راسها او راسها في راسها فدفع اليه الدابة  
مع الجام والرسن والشرح لم يكن رهنا حتى يترده من الدابة ثم يسلم بخلاف ما



اذا رهن مناعا في الدار لان الشرح ونحوه من توابع الدابة فلم يصح رهنها  
بدون الدابة كما لا يصح رهن التمر بدون الشجر بخلاف المتاع فانه ليس ببيع  
لدار ولهذا قالوا لو رهن دابة عليها شرح او لحام دخل ذلك في الرهن علم  
البيعته والله اعلم وعلى هذا خرج ما اداره من جاربه واستثنى ما في رطنها  
او بهيمة واستثنى ما في رطنها انه لا يجوز الاستئنا ولا العقد اما الاستئنا  
فلانه لو جاز لكان المرهون مشغولا بما ليس بمرهون واما العقد فلان استئنا  
ما في البطن من له شرط فاسد والرهن يتطله الشروط الفاسدة كالبيع  
خلاف الهبة ولما عتق ما في بطن جاربه ثم رهن الام او دبر ما في رطنها ثم رهن  
الام فالكلام فيها كالكلام في حق الهبة وقدمت في كتاب الهبة والله اعلم  
ومنها ان يكون المرهون منفصلا مستورا عما ليس بمرهون فان كان متصلا  
به غير مميز عند لم يصح قبضه لان قبض المرهون وحده غير ممكن والمتصل به ليس  
بمرهون فاشبه رهن المتاع وعلى هذا الاصل خرج ما اداره من الارض بدون  
البناء او بدون الزرع والتجر او الزرع والشجر بدون الارض او الشجر بدون  
التمر او التمر بدون الشجر انه لا يجوز سوا سلم المرهون بخلاف الكل او لا  
لان المرهون متصل بما ليس بمرهون ولهذا لم يسمع صحة القبض فلهذا ولو جاز التمر  
وحصد الزرع ثم سلم منفصلا جاز لان المانع من التفاد قد زال ولو جمع  
بينهما في صفقة الرهن فزمنها جميعا وسلم متفرقا جاز وان فرق الصفقة  
بان رهن الارض بما للزرع او الزرع ثم الارض بغير ان جمع بينهما في التسليم  
جاز الرهن فزمنها جميعا وان فرق لا يجوز فيها جميعا سواء قدم او اخر بخلاف  
الفصل الاول لان المانع في الفصلين مختلف فالمانع من صحة القبض في هذا الفصل  
هو الاتصال وانه لا يختلف والمانع في الفصل الاول هو الاستئنا وانه لا يختلف  
مثال هذا ما اداره من نصف دان مشاعا من رجل ولم يسلم اليه حتى رهنه  
النصف الباقي وسلم الكل انه يجوز ولورهن منه نصفها وسلم ثمر رهن النصف

الثاني وسلم لا يجوز كذا ما عينا وعلى هذا اذا رهن صوفيا على ظهر  
عنه بدون العنق انه لا يجوز لان المرهون متصل بما ليس بمرهون وهذا  
يمنع صحة القبض ولو جره وسلمه جاز لان المانع قد زال وعلى هذا ايضا  
اذا رهن دابة عليها حمل بدون الحمل انه لا يجوز ولو رفع الحمل منها وسلمها  
فارعة جاز لما قلنا خلاف ما اداره من بطن جاربه اما في بطن عنقه  
او ما في ضرعها او وهب سمينا في لبن او دهن في سمسم او زيتا في الزيتون  
او دقيقا في الحزقة انه يتطل وان سادط على قبضه عند الولادة وعند  
استخراج ذلك يقبض لان العقد هناك لم ينفذ اصلا لعدم التحلية يكونه  
مضافا الى العقد ومنه وهذا لم ينفذ البيع المضاف اليها وكذا الرهن  
اما هنا العقد ينفذ موقوفا نقاده على صحة التسليم بالفضل والتميز  
فاذا وجد فقد زال المانع والله اعلم ولورهن الشجر ثم اضعده من الارض  
جاز لان قبضه ممكن ولورهن شجرة فيه ثم سلم في الرهن دخل في  
الرهن بخلاف البيع انه لا يدخل التمر في بيع الشجر من غير سمته لانه قد  
يصبح الرهن ولا صحة له بدون القبض ولا صحة للقبض بدون دخول ما هو  
متصل به فيدخل تحت العقد صحيحا له بخلاف البيع فانه يصح في الشجر  
بدون التمر فلا ضرر الى اذ خال التمر للقبض ولو قال رهنك هذه الدار  
او هذه الارض او هذا الحرم فاطلق الفول ولم يخص شيئا دخل فيه كل  
ما كان متصلا به من البناء والفرس لان ذلك يدخل في البيع مع ان القبض  
ليس من شرط صحته فلان يدخل الرهن اولى الا انه يدخل فيه الزرع  
والتمر ولا يدخل في البيع لما ذكرنا بخلاف المتاع انه لا يدخل في رهن  
الدار ويدخل التمر في رهن الشجر لان التمر تابع للشجر والمتاع ليس تابع للدار  
ولو استحق بعض المرهون بعد صحة الرهن ينظر في الباقي ان كان الباقي  
بعد الاستحقاق مما يجوز رهنه ابتدا لا يفسد الرهن فيه وان كان ما لا



لجوز رهنه ابتداء فسد الرهن في الكل لانه لما استحق نصفه تبين ان  
العقد لم يصح في القدر المستحق وانه لم يقع الجعلي الثاني فكانه رهن عند  
القدر ابتداء فينظر فيه ان كان محلاً لا ابتداء الرهن سمي الرهن فيه والا  
فينسده في الكل كما رهن هذا القدر ابتداء الا انه اذا سمي الرهن فيه  
يبقى له حتى لو هلك الباقي هلك حصته من الدين وان كان في قصد  
وقا جميع الدين ولا يدب جميع الدين واذا رهن المائي ابتداء وفيه وقا  
بالدين هلك بملك جميع الدين وان شئت ان تجعل الحيان شرطاً موقفاً  
وخرجت المشاع على هذا الفضل لانه مرهون متصل بالدين مرهون  
حقيقة فكان خرج له عليه مستقيماً فافهم ومنها اهلية القبض وهي العقل  
لانه ثبت به اهلية الركن وهو الاجاب والقبول فلان ثبت به  
اهلية الشرط اولى قاله اعلم واما تفسير القبض فالقبض عبارة  
عن التخلي وهو التمكن من اتيات اليد وذلك بارتقاع الموانع وانه  
حصل بحلته الراهن من المرهون ومن المرهون واذا حصل ذلك صار الراهن  
مسلماً والمرهون قابضاً وهذا جواب ظاهر الرواية وروى عن ابي يوسف  
انه يشترط معه النقل والتحويل مالم يوجد لا يصير قابضاً وجه هذه الرواية  
ان القبض شرط صحة الرهن قال الله تعالى فريهان مقبوضه ومطلق القبض  
ينصرف الى القبض الحقيقي ولا يتحقق ذلك الا بالنقل فاما الحلية فهو حكم  
لاحقيقة فلا يلتزم به وجه ظاهر الرواية ان الحلية بدون النقل والتحويل  
قبض في العرف والشرع اما العرف فان القبض يرد على ما لا يحتمل النقل  
والتحويل من الدار والعقار ويقال هذه الارض وهذه القرية او هذه  
الولاية في يد فلان ولا يفهم منه الا الحلية وهو التمكن من التصرف واما  
الشرع فان الحلية في باب البيع قبض بالاجماع من غير نقل والتحويل لان  
التخلي بدون النقل والتحويل قبض حقيقة وشرعة فيمكن فيه والله اعلم

واما بيان انواع القبض فيقول وبالله التوفيق القبض نوعان نوع  
بطريق الاصاله ونوع بطريق النيابة اما القبض بطريق الاصاله فهو  
ان يقبض الانسان بنفسه لنفسه واما القبض بطريق النيابة فهو ان نوع  
يرجع الى القابض ونوع يرجع الى نفس القبض اما الذي يرجع الى القابض فهو  
قبض الاب والوصي عن الصبي وكذا قبض العدل يقوم مقام المرهون حتى لو  
هلك الرهن في يد كان الهلاك على المرهون لان نفس القبض مما يحتمل النيابة  
ولان قبض المرهون قبض استيفاء الدين واستيفاء الدين مما يحتمل النيابة والله  
اعلم واما الذي يرجع الى نفس القبض فهو ان المرهون اذا كان مقبوضاً  
عند العقد فهل يوجب ذلك عن قبض الرهن فالاصل فيه ما ذكرنا في باب  
اليبوع والهبه ان القبضين اذا كانا نابات احدهما عن الآخر واذا اخلفا  
ناب الا على عن الا دني وقد تناقض هذا الاصل وفروعه فيما تقدم والله  
اعلم وان شئت عددت الحيان والفراغ والتميز من شرائط نفس  
العقد فقلت ومن شرائط صحة العقد ان يكون المرهون محزواً عندنا  
ويثبت المشاع عليه وان شئت قلت ومنها دوام القبض عندنا وعند  
الشافعي ليس بشرط ويثبت عليه المشاع ولنا في اثبات هذا الشرط  
دليلان احدهما قوله تعالى فريهان مقبوضه اخبر الله تعالى ان المرهون  
مقبوض مقتضى كونه مقبوضاً مادام مرهوناً لان اجزاء لا تحتمل الخلف  
والشيوع يمنع دوام القبض فمنع صحة الرهن والثاني ان الله تعالى سماه  
رهناً وكذا يسمى رهناً في متعارف اللغة والشرع والرهن حبس الشيء  
قال الله تعالى كل نفس بما كسبت رهينة اي حبيسه كسبها مقتضى ان  
يكون محبوساً مادام مرهوناً والشيوع يمنع دوام الحبس فمنع جواز الرهن  
وسواكان ما يحتمل القسمة او مما لا يحتمل القسمة لان الشيوع يمنع دوام  
القبض فهما جميعاً وسواكان الشيوع مقارناً او طارياً في ظاهر الرواية



لان كل ذلك يمنع دوام القبض وسوا كان الرهن من اجنبي او من شركة  
 لانه لو جاز لا مسكه الشريك يوما لجزم الملك يوما لجزم الرهن  
 فختلف جهة القبض والحبس فلا بدوم القبض والحبس من حيث المعنى  
 ويصير كأنه رهنه يوما ويوما لا ود الاجوز كذا هذا وعلى هذا جرح  
 رهن ما هو متصل بغير ما ليس برهن لان اتصاله بغير الرهن يمنع من  
 ادامة القبض عليه وان شرط جواز الرهن ومنها ان يكون فارغا  
 عما ليس برهن ومنها ان يكون متصلا بمصرا عما ليس برهن وخرجت عن  
 كل واحد منها مسأله التي ذكرناها فانهم والله اعلم واما الذي يرجع  
 الى المرهون فانواع ايضا منها ان يكون مضمونا والكلام في هذا الشرط  
 يقع في موضعين احدهما في اصل اشتراط الضمان والثاني في صفه المضمون  
 اما الاول فاصل الضمان هو كون المرهون مضمونا بشرط جواز الرهن  
 لان المرهون عندنا مضمون بمعنى سقوط الواجب عندهلاكه او بمعنى  
 استيفاء الواجب وليسنا نغني بالمضمون سوا ان يكون واجب التسليم على  
 الرهن والمضمون نوعان دين وعين اما الدين فيجوز الرهن به باي سبب وجب  
 من الامتلاف والغصب والبيع وغيرها لان الدين كله واجبة على  
 اختلاف اسباب وجوبها فكان الرهن بها رهن مضمون فصيح وسوا  
 كان مما تخيل الاستبدال قبل القبض او لا تخيله كراس مال السلم وبذل  
 الصرف والمنسليم فيه وهذا عند اصحابنا الثلاثة وقال زفر لا يجوز الرهن  
 بهذه الديون وجه قوله ان سقوط الدين عندهلاك الرهن بطريق  
 الاستبدال على معنى ان عين الرهن يصير بدلا عن الدين لا طريق الاستيفاء  
 لان الاستيفاء لا يحقق الا عند المجانسة والرهن مع الدين يكونان مختلفي  
 الجنس عادة فلا يكون القول بالسقوط بطريق الاستيفاء فتعين ان يكون  
 بطريق الاستبدال فمقتضى جواز الرهن كما يجحد الاستبدال وهذه الديون

الرهن ان شاء

كما لا يجوز استبدالها لاجوز الرهن بها ولنا ان السقوط بطريق الاستيفاء  
 لما ذكر في حكم الله تعالى واستيفاء هذه الديون ممكن اما قوله الاستيفاء  
 يستدعي المجانسة فنقول المجانسة ثابتة من وجه لان الاستيفاء يقع  
 بماله الرهن لا بصورته والاموال كلها فيما يرجع الى معنى المالكه جنس  
 واحد وقد يشق اعتبار المجانسة من حيث الصورة وعلى مطلق المالكه  
 الحاجة والضرون كما في اتلاف ما لا مثله من جنسه وقد حقت الضرر  
 في باب الرهن لحاجة الناس ان يتوثقوا بدينهم من جانب الاستيفاء فامكن  
 القول بالاستيفاء واذا جاز الرهن بهذه الديون فان هلك الدين في المجلس  
 ثم الصرف والسلم لانه صار مستوفيا عين حقه في المجلس لا مستبدلا وان  
 لم يهلك حتى افرقا بطلا لغوات شرط البقاء على الصحة وهو القبض في المجلس  
 واما العين فنقول لا خلاف في انه لا يجوز الرهن بالعين التي هي امانة  
 في يد الراهن كالودعة والعارية ومال المضاربة والبضاعة والشركة  
 والمستأجر وخوها لانها ليست بمضمونه اصلا واما العين المضمونة فتكون  
 نوع هو مضمون بنفسه وهو الذي يجب مثله عندهلاكه ان كان له  
 مثل وقيمته ان لم يكن له مثل كالعضوب في يد العاصب والمهر في يد الزوج  
 وبذل الخلع في يد المراه وبذل الصلح عن دم العمد في يد العاقلة ولا خلاف  
 في انه لا يجوز الرهن به وللمرته ان تحبس الرهن حتى يسترد العين وان هلك في  
 يده قبل استرداد العين والعين قايمة يقال للمراه سلم العين الى المرتهن  
 وخدمته الاقل من قيمة الرهن ومن الدين لان المرهون عندنا مضمون بذلك  
 واذا وصل اليه العين يجب عليه رد قدر المضمون الى الراهن فان هلك  
 العين والرهن قائم صار الرهن بها رهن مضمون حتى لو هلك الرهن بعد  
 ذلك هلك مضمونها بالاقل من قيمته ومن قيمة العين لان قيمة العين بدلا



وبدل الشيء قائم مقامه كأنه هو وأما الذي هو مضمون بغيره لا  
بنفسه كالمبيع في يد البائع ليس هو مضمونا بنفسه الا ترى انه لو  
هلك في يد لا يضمن شيئا بل هو مضمون بغيره وهو الثمن حتى يسقط الثمن  
عن المشتري اذا هلك قبل لجوز الرهن به ذكره كتاب الصرف انه  
لجوز وله ان يجلسه حتى يقبض المبيع وان هلك في يد قبل القبض يهلك  
بالاقل من قيمته ومن قيمة المبيع ولا يصير قابضا للمبيع بملكه وله ان  
يقبض المبيع اذا اؤتمنته وعليه ايضا ضمان الاقل بهلاك الرهن به  
ولو هلك المبيع قبل القبض والرهن قائم بطل المبيع لان هلاك المبيع قبل  
القبض يوجب بطلان المبيع وعلى المشتري ان رد الرهن على البائع ولو  
هلك في يد قبل الرد هلك بضامته وهو الاقل من قيمته ومن قيمة المبيع  
للبيع ولا يتطل ضمانه بهلاك المبيع وبطلان البيع لانه وان هلك المبيع  
قد سقط الثمن بمقابلته فكان بطلانه بعوض فلم يتطل ضمانه وروى  
الحسن عن ابي حنيفة انه لا يصح الرهن به اخذ الكرخ وجهه ورواه الحسن  
ان قبض الرهن قبض استيفاء المهرهون فلا يحق معنى الاستيفاء في المضمون  
بغيره لان المشتري لا يصير مستوفيا شيئا بهلاك الرهن انما يسقط عنه الثمن  
غير وجه ظاهر الرواية ان الاستيفاء هنا يحصل من حيث المعنى لان المبيع  
قبل القبض ان لم يكن مضمونا بالقيمة فهو مضمون بالثمن الا ترى انه اذا هلك  
يسقط الثمن عن المشتري فكان سقوط الثمن عنه كالعوض عن هلاك المبيع  
فيحصل مستوفيا ما ليه المبيع من الرهن من حيث المعنى فكان في معنى المضمون  
سواء يصح الرهن به ولو زوج امرأة على دراهم بعينها او اشترى شيئا  
بدراهم بعينها فاعطى بها وهما لم تجز عند اصحابنا الثلثة وعند زفر لجوز  
بناء على ان الدراهم والدنانير لا تعين في عقود المعاوضات وان عيبت بغير

على الرهن مثله لا عيبتها فلم تدر العين مضمونا فلم يجز الرهن به وعند تعين  
بالعين بمنزلة العروض فكان العين مضمونا فجاز الرهن به ولا يجوز الرهن  
بالكفالة في النفس لان المقول به ليس مضمون على الكفيل الا ترى لو  
هلك لا يجب عليه شيء ولا يسقط عن الرهن شيء بمقابلته فكان رهنا بالثمن  
مضمون فلم يجز ولا يجوز الرهن بالعبد الجاني والعبد المديون لانه لو هلك  
لا يجب على المولى شيء ولا يسقط عن الرهن شيء بمقابلته فلم يكن مضمونا اصلا  
فلا يصح الرهن به ولا يجوز الرهن بوجه المعينة والمناجحة بان اسأحر مقيده  
او نأجحه واعطاها بالاجرة رهنا لان الاجارة لم يصح فلم يجز الاجرة فكان  
رهنا بالثمن مضمون فلم يجز ولو دفع الى رجل رهنا ليقرضه فهلك الرهن  
قبل ان يقرضه يهلك مضمونا بالاقل من قيمته ومما سمي من القرض وان  
حصل الارتهان بالثمن مضمون لكنه في حكم المضمون لانه قبض الرهن  
ليقرضه فكان قبض الرهن على جهة الضمان والمقبوض على جهة شيء كالمقبوض  
على حقيقته في المشرع كالمقبوض على سؤم الشرا والله اعلم وأما  
صفة المضمون فتوعان احدهما متفق عليه والآخر مختلف فيه اما المتفق  
عليه فهو ان يكون مضمونا في الحال فلا يصح الرهن بما يصير مضمونا في  
الثاني كالرهن بالدرك بان يباع شيئا وقبض الثمن وسلم المبيع الى المشتري  
فخاف المشتري الاستحقاق فاخذ بالثمن من البائع رهنا قبل الدرك  
لا يجوز حتى لا يملك الجلس سوا وجد الدرك او لم يوجد ولو هلك يملك  
امانة سوا وجد الدرك او لم يوجد وكذا اذا ارتهن ما يثبت له على  
الراهن في المستقبل لا يجوز خلاف الكفالة فان الكفالة بما يصير  
مضمونا في الثاني جائز ما اذا اكفل ما يدوب له على فلان ونحو ذلك  
لان الارتهان استيفاء من وجه الحال ولا شيء للحال يستوفي واستيفاء  
المعدوم محال خلاف الكفالة ولان الرهن والارتهان لما كان من باب



الاستيفاء والايفاء استبته البيع فلا حمل الاضافة كالباع ولا ان  
 القياس بان يحوارهما جميعا لان كل واحد منهما يستدعي مضمونا الا  
 ان الجواز في الكفالة لغايل الناس ولا تعامل في الرهن مع الاستيفاء  
 على اصل القياس بخلاف ما اذا دفع الى انسان رهنا ليقضه ان الرهن  
 يكون مضمونا وان كان ذلك رهنا بما ليس مضمونا في الحال لان له حكم  
 المضمون وان لم يكن مضمونا حقيقة لوجود القبض على جهة الضمان المقبوض  
 على جهة شيء آخر له المقبوض على حقيقة كالمقبوض على سؤر الشرا ولم  
 يوجد ما هنا ولو قال اخر صنت لك مائة اذ اهل على فلان اذ اجل يجوز  
 اخذ الرهن والكيل به ولو قال اذا قدم فلان فاني ضامن مائة اخذ  
 لم يجز اخذ الرهن به وجوز اخذ الكيل والفرق في المسألة الاولى التحالة  
 والراهن كل واحد منها اضيف الى مضمون في الحال لان الدين الموجد واجب  
 قبل حلول الاجل على طريق التوسع والما تأخير في ما خيرا المطالبه بخلاف  
 الرهن بضمان الدار لانه لا مضمون هناك للحال ولا ماله حكم المضمون  
 بخلاف ما اذا قال اذا قدم فلان ضامن مائة عليه لان ذلك انما يلق  
 الضمان بشرط التقدم مكان عدما قبل وجود الشرط فلم يوجد الاضافة  
 الى مضمون الحال فيبطل الرهن وصحت التحالة لانها لا تستدعي  
 مضمونا في الحال بل في الجملة على ما مر والله اعلم واما المختلف فيه  
 فيه فهو ان الشرط كونه مضمونا ظاهرا وباطنا او كونه مضمونا  
 من حيث الظاهر كفي لصحة الرهن ذكر محمد رحمه الله في الجامع ما يدل  
 على ان كونه مضمونا في الظاهر كافيا ولا يشترط كونه مضمونا حقيقة  
 فانه قال اذا ادعى رجل على رجل الف درهم قرضا ليجد المدعي عليه  
 ثم انه صالح المدعي من ذلك على خمسينه واعطاه يدها مساوي

فما

خس

خمسينه ثم تضادقا على ان ذلك المال كان ماطلا وانه لم يكر المدعي  
 عليه شيء من ذلك الرهن في يده كان على المرتهن ان يرد على الراهن خمس  
 مائة لان الدين كان بائنا على الراهن من حيث الظاهر لا ترى لوق  
 اختصاصا الى العاض قبل ان تضادقا ان العاض لخير المدعي عليه على انقار  
 الخمس مائة مكان هذا رهنا بما هو مضمون ظاهرا فصح يدل عليه ان  
 الرهن لجهة الضمان جاز على ما ذكرنا فلان يجوز بان الضمان الثالث من  
 حيث الظاهر اولى وروى عن ابي يوسف انه لا يضمن شيئا لانها لما  
 تضادقا على ان لم يكن عليه شيء تبين ان الرهن صلا ليس مضمونا فضلا  
 فلا يصح كذا ذكره الجامع اذا اشترى عبدا بالف درهم من رجل  
 وقبض العبد واعطاه بالالف رهنا يساوي الف فهلك الرهن عند  
 المرتهن لم قامت اليه على ان العبد حر او اسحق العبد من يده يهلك مضمونا  
 لان الالف كان مضمونا على الراهن ظاهرا فقد حصل الارتفاق بين مضمون  
 عليه من حيث الظاهر فجارو كذا لو اشترى شاه مد يوحه بعشرة  
 دراهم او اشترى دنا من خل واعطاه بالثمن رهنا فهلك الرهن ثم علم ان  
 الشاة ميتة والخل حرقا له من مضمون لما قلنا وكذا لو قتل عبد انسان  
 خطأ واعطاه بقيمته رهنا ثم علم ان العبد حر كان المرهون مضمونا بالاقل  
 من قيمته ومن قيمه العبد لما ذكرنا وعلى قياس ما روى عن ابي يوسف  
 معنى ان لا يضمن هذه المسائل ايضا لانه تبين ان الارتفاق حصل ما ليس  
 بمضمون حقيقة فلم يصح والله اعلم ولو ادعى المستودع او المصارف  
 هلاك الوديعة او المصارفة وادعى رب المال عليها الاستهلاك او تصالحا  
 على مال واخذ رب المال بالمال رهنا من المستودع فهلك عند غيره  
 تضادقا ان الوديعة هلكت عند يضمن المرتهن عند محمد وعبد ابي يوسف  
 يضمن وهذا الاختلاف مبني على اختلافهما في صحة الصلح فعند محمد لا يلزم



يصح الصلح كان رهنا مضمون من حيث الطاهر صح وعداي يوسف  
 لما لم يصح فقد حصل الرهن بالليس مضمون حقيقة فلم يصح والله اعلم ومنها  
 ان يكون محتملا للاستيفاء من الرهن فان لم يتحمل لم يصح الرهن لان  
 الاثر بان استيفاؤه على هذا خرج الرهن بالقصاص من النفس وما  
 دونها انه لا يجوز لانه لا يمكن استيفاؤه القصاص من الرهن ولا يجوز  
 الرهن بارسال الجناية لان استيفاءه من الرهن ممكن فصح الرهن به وعلى  
 هذا خرج الرهن بالشفعة انه لا يصح لان حق الرهن بالشفعة لا يحق  
 الشفعة لا يتحمل الاستيفاء من الرهن فلم يصح الرهن به وعلى هذا ايضا  
 خرج الرهن بالكفالة بالنفس انه لا يجوز لان المفعول به ما لا يتحمل  
 الاستيفاء من الرهن **فصل** واما حكم الرهن فتقول وبالله التوفيق  
 الرهن نوعان صحيح وقاسدا اما الرهن الصحيح فله احكام بعضها يتعلق بحال  
 قيام المرهون وبعضها يتعلق بحال هلاكه اما الذي يتعلق بحال قيام المرهون  
 فله عندنا احكام احدى ملك حبس المرهون على سبيل اللزوم الى وقت الفكاك او  
 ملك العين في حق الحبس على سبيل اللزوم الى وقت الفكاك او كون  
 المهرن احق بحبس المرهون على سبيل اللزوم الى وقت الفكاك والمعاني الثلاثة  
 متقاربة المعاني في متعارف الفقهاء والثاني اختصاص المهرن ببيع المرهون  
 واختصاصه بعينه وهذا ان الحكم ان اصله ان للرهن عندنا والثالث وجوب  
 تسليم المرهون عند الافسكالك وقال الشافعي الحكم الاصل للرهن  
 واحد وهو كون المهرن احق ببيع المرهون واخص ثمنه من سائر الغرار  
 فاما حق حبس المرهون فليس بحكم لازم حتى ان المرهون ان كان شيئا مكررا لانقاع  
 به بدون استهلاكه كان للرهن ان يسترده من يد المهرن فينتفع به فاذا  
 فرغ من الانتفاع رده اليه والله كان شيئا لا يمكن الانتفاع به الا باستهلاكه  
 فلا كيل والموزون فليس للرهن ان يسترده من يد اجهت ما روي عن رسول الله

صلى الله عليه وسلم انه قال لا يتعلق الرهن هو لصاحبه الذي رهنه  
 له عنه وعليه غنمه اجزاء الرهن لا يتعلق اي لا تحبس وعندكم تحبس  
 مكان حجة عليكم وكذا اضاف الرهن الى الراهن لانه المالك وشاء  
 صاحبا له على الاطلاق فيقتضي ان يكون هو المالك للرهن مطلقا رقبته واستقاما  
 وجبسا ولان الرهن شرع بوثيق الدين وملك الحبس على سبيل اللزوم  
 بضاد معنى الوثيقة لانه يجوز في دينه دائما وعسى يهلك فيسقط الدين  
 مكان توهينا للدين لا توثيقا له ولان مما قلتم تعطيل العين المستفعدة بها في  
 عن الانتفاع لان المهرن لا يجوز له الانتفاع بالرهن اصلا والرهن لا يملك  
 الانتفاع به عندكم فكان تعطيل والتعطيل تسبب وانته من اعمال  
 الجماعة وقد غناه الله تعالى بقوله ما جعل الله من حيرة ولا سائمة  
 ولنا قوله تعالى وان كنتم على سفر ولم تجدوا كتابا فها من مقبوضة  
 اخبر الله تعالى بكون المرهون مقبوضا مادام مرهونا ولا ان الرهن في  
 اللغة عبارة عن الحبس قال الله تعالى كل امرئ الى جليس فقضى  
 ان يكون الرهن محبوسا مادام مرهونا ولو لم يثبت ملك الحبس على الدوام  
 لم يكن محبوسا على الدوام فلم يكن مرهونا ولان الله تعالى لما سمى العين  
 التي ورد عليها العقد رهنا وانته عن الحبس لغة فكان ما دل عليه  
 اللفظ لغة حكما له شرعا لان الاسماء الشرعية دلالات على احكامها  
 كلفظة الطلاق والعناق والحوالة والكفالة ونحوها ولان الرهن  
 شرع وثيقه بالدين فيلزم ان يكون حكمه ما يقع به التوثيق للدين  
 كالكفالة واما حصل التوثيق اذا كان في حبه على سبيل الدوام لانه  
 يمنع عن الانتفاع فيحل ذلك على قضاء الدين في اسرع الاوقات ولذا  
 وقع الامن عن بواحدة بالجود والامانة على ما عرف ولا حجة له في  
 الحديث لان معنى قوله لا يتعلق الرهن اي ملك بالدين كذا قاله اهل اللغة

بالحبس



علق الرهن أي ملك الدين وهذا كان حتما جاعليا فرده رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم وقوله هو لصاحبه الذي رهنه تفسير لقوله لا يعلو  
 الرهن وقوله له غنمة أي زواجر وعليه غيره أي نفقة وكونه  
 والله أعلم قوله أما شرع له الرهن لا يحصل بأقله لأنه سوى حقه  
 بهلاك الرهن قلنا على أحد الطرق يقين لا يتوهم بل يصير مستوفيا والاستيفاء  
 ليس بفعل الدين وأما على الطريق الآخر فالهناك ليس بغالب بل قد يكون  
 وقد لا يكون وإذا هلك فالهناك ليس بضاف إلى حكم الرهن لأن  
 حكمه ملكا للرجل لا نفس الجبس قوله فيه تشبيه ممنوع فإن يعقد  
 الرهن مع التسليم بصير الرهن موقفا دينه في حق الجبس والرهن موقوف  
 في حق الجبس والأيقاف والاستيفاء من منافع الرهن وإذا عرف حكم الرهن  
 في حال قيامه خرج عليه المسائل المتعلقة به أما على الحكم الأول وهو  
 ملك الجبس فالمسائل المتعلقة بهذا الحكم بعضها يتعلق بنفس الحكم وبعضها  
 يتعلق بكيفيةه أما الذي يتعلق بنفس الحكم فنقول وبالله التوفيق ليس  
 للرهن أن يمتنع بالمرهون استخداما أو ركونا أو لبسا وسكنى وعز ذلك  
 لأن حق الجبس ثابت للرهن على سبيل الذموم وهذا لا يمنع الاسترداد  
 والاستفاعة وليس له أن يمنع من غير الرهن بغير ادنه لما فيه من انطال حقه  
 من عز ضاه ولو باعه بوقف نقاد البيع على إجازة المرتهن أن إجازة جاز  
 لأن عقد النقاد لمكان حقه فإذا أرضى بطلان حقه زال المانع فنقد  
 وكان الثمن رهنا سواء شرط المرتهن عند الإجازة كونه رهنا أولا  
 في جواب ظاهر الرواية وروي عن أبي يوسف أنه لا يجوز رهنا إلا  
 بالشرط لأن الثمن ليس مرهون حقيقة بل المرهون هو المبيع وقد زال  
 عنه حقه بالبيع إلا أنه إذا شرط عند الإجازة أن يكون مرهونا فلم يرض  
 بزوال حقه عنه إلا بتبدل وإذا لم يوجد الشرط زال عنه حقه أصلا وجه

ظاهر

لظاهر الرواية أن الثمن بدل المرهون فيقوم مقامه وبه تبين أنه ما زال  
 حقه بالبيع لأنه زال إلى خلف والنزاع إلى خلف قام معنى في مقام الخلف  
 مقام الأصل وسواء قبض الثمن من المشتري أو لم يقبضه لأنه يقوم مقام  
 ما كان مقبوضا وإن رده بطل لما قلنا وليس له أن يهبه من غيره  
 أو نصده وبه على غيره بغير ادنه لما ذكرنا ولو فعل وقف على إجازة المرتهن  
 أن رده بطل ولذا إن يعيده رهنا وإن إجازة جاز لما قلنا وبطل عقد الرهن  
 لأنه زال عن ملكه لا إلى خلف بخلاف البيع وليس له أن يواجر من اجني  
 بغير ادن المرتهن لأن قيام ملك الجبس له أن منع الإجازة ولأن الإجازة عقد  
 للاستفاعة وهو لا يملك الاستفاعة بنفسه وكيف يملك غيره ولو فعل وقف  
 على إجازته فإن رده بطل وإن إجازة جازت الإجازة لما قلنا وبطل عقد  
 الرهن لأن الإجازة إذا حادت وأنها عقد لا يفي الرهن ضرورة والإجازة  
 للرهن لا يهايدل منفعة مملوكة له ولا يفي قبض الآخر له أيضا لأنه  
 هو العاقد ولا تكون الإجازة رهنا لأن الإجازة بدل المنفعة والمنفعة  
 ليست بمرهونة فلا يكون بدلها مرهونا فاما الثمن في باب البيع بدل  
 المبيع وأنه مرهون فإذا كان يكون بدل مرهونا وكذلك لو أجز من المرتهن  
 صحة الإجازة وبطل الرهن إذا جدد المرتهن القبض للإجازة أما صحة الإجازة  
 وبطلان الرهن فما ذكرنا وأما الحاجة إلى تجديد القبض لأن قبض الرهن  
 دون قبض الإجازة فلا يتوب عنه ولو هلك في يد من قبضه قبل انقضاء مدة  
 الإجازة أو بعد انقضاءها بملك مائة إن لم يوجد منه منع من الرهن  
 وإن منع من الرهن ثم هلك بعد انقضاء مدة الإجازة ضمن كل قيمته  
 لأنه صار غاصبا بالمنع وليس له أن يعير من اجني بغير ادن المرتهن لما ذكرنا  
 فلو أعار وسلم فله من أن سطر الإجازة ويعيده رهنا ولا يبطل الرهن  
 لكن يبطل ضمانه وكذا إذا أعار ما من المرتهن بخلاف ما إذا أجاز



المرتهن واجرم باذنه انه يبطل الرهن لان الاجارة عقد لازم لا ترى  
ان احد العاقدين لا ينفرد بالفسخ من غير عدد مكان من ضرورة جوازها  
بطلان الرهن فاما الاعارة فليست بلاذنه لان المعير ولاية الاسترداد  
في اي وقت شا لجوازها لا يوجب بطلان عقد الرهن الا انه يبطل ضمان  
الرهن لما ذكر في موضعه ان شاء الله تعالى وكذا ليس للمرتهن ان ينفع المرهون  
حتى لو كان عبدا ليس له ان يستخذه وان كان ذابا ليس له ان يتركها  
وان كان ثوبا ليس له ان يلبسه وان كان دارا له ان يشكها وان كان  
مصحفا ليس له ان يغيره لان عقد الرهن يفيد ملك الحبس لا ملك الاستفاد  
فان استفاد به فملك في حال الاستعمال يضمن كل فتمته لانه صار غاصبا  
وليس له ان يبيع الرهن بغير اذن الراهن لان الثابت له ليس الا ملك الحبس  
فاما ملك المعير فلا رهن والبيع بملك المعير فلا يملكه المرتهن من غير اذن  
الراهن ولو باع بغير اذنه وقف على اجازته فان اجاز جاز وكان الثمن  
رهنا وكذا اذا باع باذنه جاز وكان منه رهنا وسواء قبضه من  
المشتري او لم يقبضه ولو هلك كان الهلاك على المرتهن وهذا يشك كل  
المشرط الذي ذكرنا لجواز الرهن وهو ان لا يكون المرهون دينا والثمن  
دين في دمه المشتري فكيف يكون رهنا والجواب ان الدين يصح رهنا  
في حال البقاء ان كان لا يصلح ابتداء لانه في حاله البقاء بدل المرهون بدل  
المرهون مرهون لانه قام مقام المرهون كانه هو بخلاف حالة الابتداء  
وان رد بطل وعاد المبيع رهنا كما كان ولو هلك بيد المشتري قبل  
الاجاز لم يجز بالاجارة لان قيام المعقود عليه شرط صحة الاجارة والراهن  
بالخيار ان شاء ضمن المرتهن وان شاء ضمن المشتري لان كل واحد منهما  
صار غاصبا المرتهن بالتسليم والمشتري بالقبض وان ضمن المشتري جاز  
البيع والتمتع للمرتهن وكان الضمان رهنا لانه ملكه بالضمان فبطل

ليس

باع ملك نفسه مجاز وكان الثمن له لانه بدل ملكه والضمان يكون  
رهنا لانه بدل المرهون فيكون مرهونا وقيل انما يجوز البيع بضمن المرتهن  
اذا سلم الرهن للمشتري او لادم باعه منه فاما اذا باعه ثم سلمه  
فلا يجوز لان سبب ثبوت الملك هو التسليم لانه سبب وجوب الضمان  
وملك الضمان ملك المضمون والتسليم وجد بعد البيع فلا يجوز البيع  
كما اذا باع مال غيره بغير اذنه ثم اشتراه منه انه لا يجوز بيعه كذا هذا  
وليس في ظاهر الرواية هذا التفضيل ولو ضمن المشتري بطل البيع  
لان تضمين المشتري لم يثبت ان المرتهن باع مال نفسه والضمان يكون رهنا  
لانه بدل المرهون ويرجع المشتري على البائع بالتمتع لان البيع لم يصح وليس  
ان يرجع بالضمان عليه وليس له ان يهبه او يصدق به بغير اذن الراهن لان  
الهبة والصدق ملك المعير والثابت للمرتهن ملك الحبس لا ملك المعير  
فلا يملكها كما لا يملك البيع فان فعل وقف على اجارة الراهن ان اجاز  
جاز وبطل الرهن وان رد عا د رهنا كما كان ولو هلك في يد الموهوب  
له او المتصدق عليه قبل الاجازة فالراهن بالخيار ان شاء ضمن المرتهن  
وان شاء ضمن الموهوب له او المتصدق عليه قبل الاجازة فالراهن بالخيار  
ان شاء ضمن المرتهن وان شاء ضمن الموهوب له والمتصدق عليه لما ذكرنا  
وايهما ضمن لا يرجع بالضمان على صاحبه اما المرتهن فلا شك فيه لانه  
ملك المرهون بالضمان فبين انه وعت او تصدق ملك نفسه واما الموهوب  
له والمتصدق عليه فلان الرجوع بالضمان حكم الغرور وانه لا يحق في  
الهبة والصدق بخلاف البيع والاجارة وليس له ان يوجر من غير  
الراهن بغير اذنه لان الاجارة بملك المتفعة والثابت له ملك الحبس  
لا ملك المتفعة فكيف يملكها من غير اذن فان فعل وقف على اجارة الراهن  
فان اجاز جاز وبطل الرهن لما ذكرنا فيما تقدم وكانت الاجرة للراهن



ولا يكون رهنا لما مر ولا ية قبضها للمرتهن لان القبض من حقوق العقد  
والعاقبة هو المرتهن ولا يعود رهنا اذا انقضت مدة الاجارة  
لان العقد قد بطل فلا يعود الا بالاستئناف وان رد بطل واعاده  
رهنا كما كان ولو اجره بغير اذن الراهن وسلمه الى المستاجر بملكه  
فالراهن بالخيار ان شاخص المرتهن قيمته وقت القبض التسليم الى المستاجر  
وان شاخص المستاجر لوجود سبب وجود الضمان من كل واحد منهما  
وهو التسليم والقبض غير انه ان ضمن المرتهن لا يرجع بالضمان على المستاجر  
لكنه يرجع عليه بالاجرة قدر المستوفي من المنافع الى وقت الهلاك لانه ملكه  
بالضمان فمن ان اجر ملك نفسه صح وكانت الاجرة له لا ينفذ منه  
له الا انها لا تطبق له وان ضمن المستاجر فالمستاجر يرجع بما ضمن على المرتهن  
لانه صار معه ورثا من جهته فيرجع عليه بضمان الغدور وهو ضمان الكفالة  
ولا اجرة عليه لان الاجرة مع الضمان لا يجتمعان ولو سلم واشترده المرتهن  
عاد رهنا كما كان لانه لما استرده فقد عاد الى الوفاق بعد ما خالف  
فان شبه المودع خالف في الوديعه ثم عاد الى الوفاق بقاء الاجر للمرتهن  
لكنه لا يطيب له كالعاصب اذا اجر المعضوب وليس له ان يعير الرهن  
من غير المرتهن بغير اذنه لما ذكرنا في الاجارة فان اعاره وسلمه الى المستعير  
فللراهن ان يبطل الاعارة فان هلك في يد المستعير فالراهن بالخيار ان  
شاخص المرتهن وان شاخص المستعير وايها ضمن لا يرجع بما ضمن على صاحبه  
ويكون الضمان رهنا امّا المرتهن فلانه ملك بالضمان فبين انه اعارة  
ملك نفسه واما المستعير فلان الرجوع بالغدور ولم يوجد خلافا  
الاجارة واما كون الضمان رهنا فلانه بدل المرهون فيكون رهنا  
وان سلم واشترده من المستعير عاد رهنا كما كان لانه عاد الى الوفاق  
فالتحق الخلاف فيه بالعدم ولو اعاره باذن الراهن او بغير اذنه فاجاز

جاز ولا يبطل الرهن لكن يبطل ضمان الرهن لما ذكر خلاف الاجارة  
فانها تبطل الرهن وقد مر الفرق وليس له ان يرهنه بغير اذن الراهن  
لانه لم يررض بحبس غيره فان فعل فللراهن الاول ان يبطل الرهن الثاني  
وبعده الى يد المرتهن الاول فان هلك الرهن في يد المرتهن الثاني قبل  
الاعادة الى يد الاول فالراهن الاول بالخيار ان شاخص المرتهن  
الاول وان شاخص المرتهن الثاني فان ضمن المرتهن الاول جاز الرهن الثاني  
لانه ملكه المرتهن الاول بالضمان فبين انه رهن ملك نفسه ولو هلك  
في يد المرتهن الثاني هلك بالذم وكان ضمانه رهنا لانه بدل المرهون  
وان ضمن المرتهن الثاني بطل الرهن الثاني ويكون الضمان رهنا عند المرتهن  
الاول لكونه بدل المرهون ويرجع المرتهن الثاني على المرتهن الاول  
بما ضمن وبدينه اما الرجوع بالضمان فلانه صار مغدورا من جهته فيرجع  
عليه واما الرجوع بدينه فلان الرهن الثاني لم يصح فيبقى دينه عليه كما  
كان وان رهن عند الثاني باذن الراهن الاول جاز الرهن الثاني ويبطل  
الرهن الاول اما جواز الرهن الثاني فلان المنافع من الجواز قد زاد  
الراهن الاول واد اجاز الثاني يبطل الاول ضرورة وصار كان المرتهن  
الاول استعارة مال الراهن الاول ليرهنه بدينه فليس له ان  
يودعه عند اجنبي ليس عياله لان الراهن لم يررض الا بيده او بمن يرض  
في معنى يرض فان فعل فذلك في يد المودع ضمن كل قيمته لانه صار موصيا  
مالا بداع وله ان يدفعه الى من هو في عياله كزوجته وخادمه واجير الى  
يتصرف في ماله لان يده هو لا كيد يرضى انه يحفظ ماله عنده بيد من  
مجان الهلاك في يدهم كالهلاك في يده والاضل في هذا ان المرتهن ان يفعل في  
الرهن ما يبعد حفظه وليس له ان يفعل ما يبعد استعماله واستفادته  
وعلى هذا يخرج ما اذا ارتهن خاتما فجعله في خضم فذلك ضمن الختم



ما لم يجر ما تجل به عادة مكان استعماله وهو ما دون في الحفظ لا في  
الاستعمال ويستوى فيه اليمنى واليسرى لان الناس يحلفون في العمل  
بهذا النوع منهم من يحمل باليمين ومنهم من يحمل باليسرى  
فكان كل ذلك استعمالا ولو جعله في يمينه الاصابع هلك هلال الرهن  
لان الختم بها غير معتاد فكان حفظا لا استعمالا ولو لبس خاتما فوق خاتم  
فهلك رجع فيه الى العرف والعادة ان كان اللابس من يحمل بلبس حامين  
يضمن لانه مستعمل له وان كان ممن لا يحمل به هلك ما فيه لانه حافظ اياه  
ولورهنه سيفين فقتلهما يضمن ولو كان السيوف ثلثة فقتل  
بها لم يضمن لانه التقتل بسيفين معتاد في الجملة فكان من باب الاستعمال  
فاما بالثلاث فليس معتاد فكان حفظا لا استعمالا ولو كان الرهن  
طيطسانا او قبا فلبس لبسا معتادا يضمن وان جعله على عاتقه فهلك  
بهلك رهنا لان الاول استعمال والثاني حفظ وله ان مع ما يخاف منه  
عليه بادن العاضى لان مع ما يخاف عليه الفساح من باب الحفظ فله ان  
بيعه لكن بادن الحاكم لان له ولاية في مال غيره بالجملة فان باع بغير اذن  
ضمن لانه ولاية له عليه واذا باع بغير العاضى كان مثله رهنا في يده  
لان بدل المهرن فيكون رهونا وله ان يطالب الراهن بايفاء الدين  
مع قيام عقد الرهن اذ لم يكن الدين موجلا لان الرهن شرع لتوثيق الدين  
وليس من التيقه سقوط المطالبة بايفاء الدين ولو طالب المرهن الراهن  
لحقه فقال له الراهن بعه واستوف حقه فقال له المرهن لا اريد  
البيع ولكن اريد حقي فله ذلك لان الرهن وثيقة وبالبيع مخرج عن كونه  
رهنا فيبطل معنى الوثيقة فله ان يتوثق باستيفاء الدين الاستيفاء الذي  
ولو قال الراهن للمرهن ان حيتك خفتك الى وقت كذا والا فهو دينك  
او بيع خفتك لم يجز وهو رهن مما خاله لان هذا تعليق التملك بالشرط

وانه لا يتعلق بالشرط وليس للقاضي ان يبيع الرهن بيد المرتهن من غير  
رضا الراهن ولا يكتفى بلبس الراهن حتى يبيعه بنفسه عند اي حيفه عند  
له ان يبيعه عليه وهي مسألة الحجر على الحجر وقد ذكرناها في كتاب الحجر  
والله اعلم ولا ليس للعقد ان يبيع الرهن بيد المرتهن كما ليس للراهن ولا  
للمرتهن ذلك والكلام في العقد في ثلثة مواضع احدها في بيان ما للعقد  
ان يفعله في الرهن وما ليس له ان يفعله والثاني في بيان ما يصلح عقدا  
في الرهن وما لا يصلح والثالث في بيان ما ينجز به العقد ويخرج عن  
الوكالة وما لا ينجز فنقول وبالله التوفيق للعقد ان يمسك الرهن  
بيده ويبد من حفظ مال نفسه بيده وليس له ان يدفعه الى المرتهن بغير  
اذن الراهن ولا الى الراهن قبل سقوط الدين بغير اذن المرتهن لان كل  
واحد منهما لم يرض بد صاحبه حيث هو في يد العقد ولو دفعه الى احدهما  
بغير رضا صاحبه فلصاحبه ان يسترده ويعيد الى يد العقد كما كان فان  
هلك قبل الاسترداد ضمن العقد فتمت لانه صار غاصبا بالدفع وليس  
له ان يبيع بالرهن ولا ان يتصرف فيه بالاجارة والاعارة والرهن وغير  
ذلك لان الثابت له بالوضع في يده هو حق الامتسالة لا الانتفاع والتصرف  
وليس له ان يبيعه لما ذكرنا الا اذا كان مسلطا على بعه في عقد الرهن  
او متاخرا عنه وله ان يبيعه لانه صاد وكيل بالبيع الا ان التسليم  
اذا كان في العقد لملكه عرله من غير رضا المرتهن واذا كان متاخرا  
عن العقد لملكه ما ذكر وله ان مع الزيادة المتولدة من الرهن فهو  
مرهونه بنحو الاصل وكذا له ان يبيع بان كان الرهن عبدا فقتله عبد  
فدفع به او فقا عينه لانه اذا اقام مقامه جعل كان الاصل قائم ثم  
اذا اسلطه على البيع قائما فله ان يبيعه باي جنس كان من الدراهم والدينارين  
وغيرها وباي قدر كان مثل قمته او ما قل قدر ما يتغابن الناس فيه وبالنقد



والنسيئة عند ان حنيفة رحمه الله وله ان يبيع قبل حلول الاجل لان  
الامر مطلق واذا باع كان الثمن رهننا عندنا الى ان يحل الاجل لان الثمن المهرول  
مرهون فاذا حل الاجل اوفى دين المرتهن ان كان من جنسه وان سدا طه  
على البيع عند المحل لم يكره له ان يبيعه لجنس المسلم منه وبغير جنسه عند  
ان حنيفة رحمه الله وعندنا يبيعه بالدرهم والدنانير وجنس المسلم  
فيه وهو مسألة الوكيل بالبيع المطلق انه مع باي ثمن كان عند ان حنيفة  
رحمه الله وعندنا في يوسف ومحمد ليس له ان يبيع بما لا يتغاضى الناس فيه  
ولا بالنسيئة ولا بغير الدرهم والدنانير الا انها جوارها في مسألة المسلم  
بجنس المسلم فيه لان الامر بالبيع لقضاء الدين من منه والجنس اقرب الى  
القضاء ولو باع الراهن عن البيع بالنسيئة فانها عند عقد الرهن  
ليس له ان يبيع بالنسيئة لان التوكيل حصل مقيداً ولمزم من اعاها العقد  
فيه اذ اكان المقيد مقيداً وهذا النوع من المقيد مقيد وان باع  
مناخر عن العقد لم يصح به لان المقيد المزاخي ابطال من حيث الظاهر  
كما يخص المزاخي عن النقص العام عند بعض مشايخنا حتى جعلوا نسخا  
لا يبانوا واذا كان ابطالاً لم يملك الراهن كمالاً بطلان الوكالة عند  
العقد بالقرض ثم اذا باع العدل الرهن خرج عن كونه رهناً لانه صار  
ملكاً للمشتري وصار منه هو الرهن لانه قام مقامه سواء كان يقبضها  
او غير مقبوض حتى لو تولى عند المشتري كان على المرتهن وبطلان بالامل  
من قيمة الثمن ومن الدين ولا ينظر الى قيمة المبيع بل يطرأ الى الثمن بعد البيع  
لان الرهن اقبل الى الثمن وحسب المبيع عر كونه رهناً فعتبر فيه الرهن ثم  
ان باع بجنس الدين قضى دين المرتهن منه وان باع بخلافه جازى باع  
الثمن بجنس الدين وقضى الدين منه لانه مسدط على بيع الرهن وقضاء الدين  
من منه وقضاء الدين من جنسه يكون ولو باع العدل ثم استحق بدين المشتري

بقض

فالمشتري ان يرجع بالثمن على العدل لان العاقد هو وحقه العقد باب  
البيع ترجع الى العاقد والعدل باختيار ان شاء استرد من المرتهن ما اوفاه من  
الثمن وعاد دينه على الراهن كما كان وان شارجع بما ضمن على الراهن لم  
للمرتهن ما قبض اما ولا يه استرد اذ الثمن من المرتهن فلان البيع قد بطل  
بما لا استحقاق بين ان الثمن من المرتهن لم يبيع فله ان يسترد منه واذا استرد  
عما د الدين على حاله واما الرجوع بما ضمن على الراهن فلانه وكيل الراهن  
فله ان يرجع بالعقد وان رجع عليه سلم المرتهن ما قبضه لانه ترجع قبضه  
هذا اذ اسلم الثمن للمرتهن فان كان هلك في يد قبل التسليم ليس له ان  
يرجع الا على الراهن لان وكيل الراهن بالبيع عايد له فكان عقده عمله عليه  
في الاصل لا على غيره الا ان له ان يرجع على المرتهن اذ قبض الثمن لما ذكرنا فاذا  
لم يقبض وجب العمل بالاصل فيرجع على الراهن بما ضمن وبطل الرهن بالاستحقاق  
ورجع المرتهن بدينه على الراهن ولو لم يستحق الرهن ولا كس المشتري وجده  
عيناً كان له ان رده على العدل لان الرد بالعيب من حقوق البيع وانما يرجع  
الى العاقد والعاقد هو العدل فرد عليه واسترد منه الثمن الذي اعطاه  
والعدل باختيار ان كان رد عليه بقضاء القاضي ان شارجع على المرتهن ان  
كان سلم الثمن اليه وان شارجع على الراهن اما على المرتهن فلانه اذ ارد عليه  
سعي بقضاء القاضي فقد انقضى العقد كان له ان يرجع بالثمن وعاد دين  
المرتهن على الراهن وعاد الرهن المردود رهناً بالدين واما الرجوع على الراهن  
فلانه وكاله بالبيع فيرجع عليه بالعقد وان كان العدل لم يعط المرتهن  
الثمن فان رد العدل ما قبض من الثمن فلا يرجع على احد وان كان هلك  
في يد وضمن من ماله يرجع بما ضمن على الراهن خاصة ان المرتهن لما ذكرنا  
في الاستحقاق ويجوز المردود رهناً كما كان هذا اذا كان مع العدل بتسليم  
مستروط في عقد الرهن فاما اذا كان بتسليم وحده من الراهن بعد الرهن



فان العدل يرجع بما ضمن على الراهن لا على المرتهن سواء قبض المرتهن الممنوع  
لم يقبضه لانه وكيل الراهن وعنده الوكيل مما وكل به على موكله  
في الاصل لانه عامل له مكان عمله عليه الا ان السليط اذا كان  
مشروطا في العقد ثبت له حق الرجوع على المرتهن لتعلق حقه هذه الوكالة  
على ما ذكرنا فاذا وقع البيع لغيره جاز ان يرجع بالصان عليه وادام يكر  
مشروطا فيه لم يثبت التعلق في حق الرجوع بما عهده على الموكل على حكم  
الاصل والعقدان مع الزوائد المتولدة لانهما مترهونه بتعلق الاصل لثبوت  
الرهن فيها وهو حق الحبيب بتعاقبه ان يبيعها كما له ان يبيع الاصل وكذا  
العدل المدفوع باجناية على الرهن بان يملك الراهن او فاعينه فدفعه للعدل  
ان يبيعه لان الثاني قائم مقام الاول لما ودمما فضاو كان الاول قائم والله اعلم  
وللعدل ان يبيع من البيع فاذا امتنع لا يجبر عليه ان كان السليط على البيع بعد  
الرهن وان كان في الرهن لم يجز له ان يمتنع عنه ولو امتنع تجر عليه لان السليط  
اذا لم يجز مشروطا في الرهن لم يتعلق به المرتهن فكان يوكلا محضا بالبيع  
فاشبه الوكيل بالبيع في سائر المواضع واذا كان مشروطا فيه كان  
حق المرتهن متعلقا به فله ان يجبر على البيع لاستيفاء حقه والله اعلم واما  
بيان من يصلح عدلا في الرهن ومن لا يصلح فالمولى لا يصلح عدلا في رهن عين الماد  
حتى لو رهن العبد المادون على ان يصع على مولاه لم يجز الرهن سواء كان على  
العبد دين او لم يجز والعبد يصلح عدلا في رهن مولاه حتى لو رهن انسان على ان  
يضع في يد عبده المادون في الرهن لان قبض الرهن قبض استيفاء الدين نصير  
العدل وكذا في استيفاء الدين والمولى يصلح وكذا الاجنبى قبض الدين  
الدين من عبده لان الوكيل من يعمل لغيره واستيفاء الدين من عبده عمل له بقدر  
من وجد لما فيه من فراع وقبض عبده عن شغل الدين والعبد يصلح وكذا للاجنبي  
في استيفاء الدين من مولاه لذلك افترقا عن ابي يوسف ان المولى يصلح عدلا

في رهن مكاتبه والمكاتب يصلح عدلا في رهن مولاه لان المكاتب  
حر يدا فكان كل واحد منهما احثيا عما في يدا الاخر والمكفول عنه  
لا يصلح عدلا في رهن الكفيل والكفيل لا يصلح عدلا في رهن المكفول  
عنه لان كل واحد منهما لا يصلح وكذا في استيفاء الدين من  
صاحبه لانه يعمل لنفسه اما المكفول عنه فقدره دمه عن الدين  
واما الكفيل فمخلص نفسه عن الكفالة بالدين واخذ شرعى العاوضه  
لا يصلح عدلا في رهن صاحبه دين التجارة لان كل واحد منهما يد صاحبه  
فكان ما في يد كل منهما كانه في يد صاحبه فلم يتحقق خروج الرهن من يد  
المرتهن وانه شرط صحة الرهن وكذلك احدث شرعى العنان في التجارة  
لا يصلح عدلا في رهن صاحبه دين التجارة لما قلنا وان كان من غير التجارة  
فهو حائز في الشخصين جميعا لان كل واحد منهما اجنبى عن صاحبه في غير دين  
التجارة فلم يجز له كيد صاحبه فوجد خروج الرهن من يد الراهن  
ورب المال لا يصلح عدلا في رهن المضارب ولا المضارب في رهن رب المال  
حتى لو رهن المضارب شيئا في مال المضارب بدنه في المضاربة على ان يضع  
على يد رب المال او رهن رب المال على ان يضع على يد المضارب لا يجوز  
الرهن لان يد المضارب يد رب المال وعمل رب المال كعمل المضارب فلم  
يتحقق خروج الرهن من يد الراهن ورب المال لا يصلح عدلا في رهن المضارب  
ولا المضارب في رهن رب المال حتى لو رهن المضارب شيئا في مال المضاربة  
بدنه في المضاربة على ان يضع على يد المضارب لا يجوز الرهن لان يد المضارب  
يد رب المال وعمل رب المال كعمل المضارب فلم يتحقق خروج الرهن من يد الراهن  
فلم يجز الرهن والاب لا يصلح عدلا في رهنه ثم ما اشترى للصغير بان  
اشترى الاب للصغير شيئا ورهنه ثم ما اشترى له على ان يضعه على نفسه



فقد شرط على ان لا يخرج الرهن من يد الراهن وان شرط فاسد فيقيد  
الرهن وان كان قبضه للمرتهن ثم وضعه ومهل يصلح الراهن عدلا في الرهن  
فان كان الرهن لم يقبض من يد بعد لا يصلح حتى لو شرط في عقد الراهن  
على ان يكون الرهن في يد منيد العقد لان قبض المرتهن شرط صحة العقد  
ولا يحق القبض الا بخروج الرهن من يد الراهن فكان شرط كونه في يد  
شرطا فاسدا فيفسد الرهن وان كان قبضه المرتهن ثم وضعه على من جاز  
بيعه لان العقد قد صح بالقبض والبيع تصرف من الراهن في ملكه كان  
الاصل فيه هو النفاذ والوقف لحق المرتهن فادارضى به فقد زال المانع  
فينفذ والله اعلم واما بيان ما ينجز به العذل وتخرج عن الوكالة  
وما لا ينجز فقول وبالله التوفيق التسليط على البيع لا يخلو اما  
ان يكون في عقد الرهن واما ان يكون متاخرا عنه فان كان في العذل  
فجزل الراهن العذل لا ينجز من عرض المرتهن لان الوكالة اذا كانت  
العقد كانت تابعة للعقد وكانت لازمة بالعقد فلا ينجز الراهن  
بفسخها كما لا ينجز الراهن بفسخ العقد وكذا لا ينجز بموت الراهن  
ولا بموت المرتهن لما ذكرنا ان الوكالة التابعة في العقد من توابع  
العقد والعقد لا يبطل بالموت قديما هو من توابعه وان كان  
التسليط متاخرا عن العقد فلله ان ينجزه وينجز بموت الراهن  
ايضا لان التسليط المتأخر عن العقد توكل بمبدأ فينجز الوكيل  
ينجز الموكل وموته وسائر ما يخرج به الوكيل عن الوكالة وقد ذكرنا  
جمله ذلك في كتاب الوكالة وهذا الذي ذكرنا جواب ظاهر الرواية  
وروي عن ابي يوسف ان التسليط الطاري على العقد والمقارن اما سوا  
لانه يلحق بالعقد فيصير كالوجود عند العقد والصحيح جواب ظاهر الرواية  
لان التسليط لم يوجد عند العقد حقيقة وحقل العقد وم حقيقة موجود

تقدرا

تقدرا لا يجوز الابدال ولم يوجد وتبطل الوكالة بموت العذل  
سوا كانت بعد العقد او في العقد ولا يقوم وارثه ولا وصيته  
مقامه لان الوكالة لا توارث ولا يرث الراهن رضى به ولم يرض بغيره فاما  
مات بطلت الوكالة ولا يمكن لاسطل العقد ووضع الرهن في يد عدل  
اخر عن راض منها لانه جازا الوضع في يد الاول في الابدان براضها  
فجوز في يد الثاني في الانتهاء فان اختلفا في ذلك نصب القاضي عدلا  
ووضع الرهن على يده وطعنا للمتراعة وليس للعذل الثاني ان يمنع  
الا ان يموت الراهن لان الراهن سبط الاول والثاني والله اعلم وعلى  
هذا يخرج بفسخ الرهن انها على الراهن لا على المرتهن والاصل فيه ان  
ما كان من حقوق الملك فهو على الراهن لان الملك له وما كان  
من حقوق اليد فهو على المرتهن لان اليد له اذا عرف هذا فنقول الرهن  
اذا كان رقيقا وطعامه على الراهن وكذا شرايه وكسوته على الراهن  
واجرة ولد طير الرهن عليه فان كان دابة فالعلف واجرة الراعي  
عليه وان كان شتانا فاقويه وتلقيح خله وجداده والقيام بمصلحته  
عليه سوا كان في قيمه الرهن فضل او لم يكن لان هذه الاشياء من حقوق  
الملك ومورثات الملك وموئاته والملك للراهن فكانت الموئته  
عليه والخراج على الراهن لانه موئته الملك واما العشر ففي الخارج  
ياخذ الامام ولا سطل الرهن الباقي خلاف ما اذا استحق بعض الرهن  
شايعا انه يبطل الرهن الباقي ويوجد العذر والفساد الاستحقاق  
لما كان الشيوع ولم يوجد هاهنا لان الاستحقاق بين الرهن في العذر  
الاستحقاق لم يفسخ والباقي شايع والشياع يمنع صحة الرهن خلاف العذر لان  
وجوبه في الخارج لا يخرج عن ملكه بل ليل انه يجوز بيعه وتجوز له  
الاقرار وغيره كان الدفع الى الامام منه اخراج الشيء عن ملكه فلا



يُحَقِّقُ فِيهِ مَعْنَى فَمِنْهُوَ الْفَرْقُ وَلَوْ كَانَ فِي الرِّهْنِ نَافَا رَأَى الرِّهْنُ أَنْ  
لَجَعَلَ النِّقَّةَ الَّتِي ذَكَرْنَا أَنَّهَا عَلَيْهِ فِي نَافَا الرِّهْنِ لَسَلَّ ذَلِكَ لِأَنَّهُ لَا يَدْرِي  
الْمَرْهُونَ مَرَهُونَهُ عِنْدَنَا تَبَعًا لِأَصْلٍ فَلَا يَمْلِكُ الْإِتِّفَاقُ مِنْهَا كَمَا لَا يَمْلِكُ مِنَ  
الْأَصْلِ وَالْحِفْظُ عَلَى الْمَرْهُونِ حَتَّى لَوْ شَرَطَ الرَّاهِنُ لِلْمَرْهُونِ أَجْرًا عَلَى حِفْظِهِ  
لَحِفْظُهُ لَا يَسْتَحِقُّ لَمْ يَسْتَحِقْ الرِّهْنُ شَيْئًا مِنَ الْأَجْرِ لَأَنَّهُ حَفِظَ الرِّهْنَ عَلَيْهِ فَلَا  
يَسْتَحِقُّ الْأَجْرَ بَيِّنًا مَا هُوَ وَاجِبٌ عَلَيْهِ خِلَافَ الْمَوْدَعِ إِذَا شَرَطَ الْمَوْدَعُ  
أَجْرًا عَلَى حِفْظِ الْوَدِيعَةِ أَوْ لَمْ يَجْعَلْ فِي حِفْظِ الْوَدِيعَةِ كَيْفَ يَوَاجِبُ عَلَيْهِ  
فَإِنْ شَرَطَ الْأَجْرَ وَاجِبَ الْحَافِظُ عَلَيْهِ لِأَنَّهُ مَوْؤُونَهُ الْحِفْظُ وَالْحِفْظُ  
عَلَيْهِ وَكَذَلِكَ الشُّكْنُ وَالْمَأْوَى لِمَا قُلْنَا وَرَوَى عَنْ أَبِي يُونُسَ أَنَّ  
كَرَّ الْمَأْوَى عَلَى الرَّاهِنِ وَجَعَلَهُ بِمَنْزِلَةِ النِّقَّةِ وَجَعَلَ الْإِتِّفَاقُ عَلَى الْمَرْهُونِ  
بِقَدْرِ الدِّينِ وَالْفَضْلُ عَلَى ذَلِكَ عَلَى الرَّاهِنِ لِأَنَّهُ وَجِبَتْ الْجَعْلُ عَلَى الْمَرْهُونِ  
لِقَوْلِ الْمَرْهُونِ مَضْمُونًا وَأَنَّهُ مَضْمُونٌ بِقَدْرِ الدِّينِ وَالْفَضْلُ أَمَانَةٌ فَانْقَسَمَ  
الْجَعْلُ عَلَيْهِمَا عَلَى قَدْرِ الْأَمَانَةِ وَالضَّمَانِ خِلَافَ أَجْرِ الْمُسْكِنِ أَيْ عَلَى  
الْمَرْهُونِ خَاصَّةً وَأَنْ كَانَ فِي قِيَمَةِ الرِّهْنِ فَضْلٌ لَأَنَّ الْأَجْرَ أَيْ وَاجِبَتْ  
عَلَى الْمَرْهُونِ لِقَوْلِهَا مَوْؤُونَهُ الْحِفْظُ وَكُلُّ الْمَرْهُونِ مُحْفُوظٌ لِحِفْظِهِ فَكَانَ  
كُلُّ الْمَوْؤُونَةِ عَلَيْهِ فَمَا جَعَلَ فَإِنَّمَا لَمْ يَكُنْ مَعَهُ لِقَوْلِ الْمَرْهُونِ مُحْفُوظٌ لِحِفْظِهِ فَكَانَ  
بَعْضُهُ لَا كُلَّهُ فَيَقْدَرُ بِقَدْرِ الضَّمَانِ وَالْقَدَامِ مِنَ الْجَنَابَةِ الَّتِي لِحَقِّ  
الرِّهْنِ مِمَّنْ لَهُ جَعَلَ الْإِتِّفَاقُ يَنْقَسِمُ عَلَى الْمَضْمُونِ وَالْأَمَانَةِ وَكَذَلِكَ إِذَا وَاهَ  
الْجُرُوحَ وَالْفِرَاحَ وَالْأَمْرَاضَ يَنْقَسِمُ عَلَيْهِمَا عَلَى قَدْرِ الضَّمَانِ وَالْأَمَانَةِ  
كَذَا ذَكَرَ الْكُتُبُ وَذَكَرَ الْقَاضِي فِي شَرْحِهِ مَحْضَرُ الطَّحَاوِيِّ أَنَّ الْمَدَارَ أَيْ عَلَى  
الْمَرْهُونِ لِأَنَّهُمَا مِنْ بَابِ أَحْيَا حَقُّهُ وَهُوَ الدِّينُ وَاللَّهُ أَعْلَمُ وَكُلُّ مَا وَجِبَ عَلَى  
الرَّاهِنِ وَإِذَا هُوَ الْمَرْهُونُ يَغْرُدُ نَدَاهُ وَجِبَتْ عَلَى الْمَرْهُونِ قَادَاهُ الرَّاهِنُ بِغَيْرِ أَذْنِهِ  
فَهُوَ مَطْوَوعٌ لِأَنَّهُ قَضَى دَيْنَ غَيْرِهِ بِغَيْرِ مَشْرِعٍ فَإِنْ فَعَلَ بِمَا مَرَّ الْقَاضِي بِرَجْعٍ عَلَى صَاحِبِهِ

لَا لِلْقَاضِي وَلَا يَدَّ حَقِّ أَمْوَالِ النَّاسِ وَصِيَّاتُهَا عَنِ الْهَلَالِ وَالْأَذْنِ  
بِالْإِتِّفَاقِ عَلَى وَجْهِ رَجْعٍ عَلَى صَاحِبِهِ بِمَا اتَّفَقَ طَرِيقُ صِيَانَةِ الْمَالِينَ وَكَذَلِكَ  
إِذَا فَعَلَ أَحَدُهُمَا بِمَا مَرَّ صَاحِبُهُ رَجْعٌ عَلَيْهِ لِأَنَّهُ صَارَ وَكَيْلًا عِنْدَ الْإِتِّفَاقِ  
وَرَوَى أَبُو يُونُسَ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ أَنَّ الرَّاهِنَ إِنْ كَانَ غَايِبًا فَاتَّفَقَ الْمَرْهُونُ بِمَا مَرَّ  
الْقَاضِي رَجْعٌ عَلَيْهِ وَإِنْ كَانَ حَاضِرًا لَمْ يَرْجِعْ عَلَيْهِ وَقَالَ أَبُو يُونُسَ بِرَجْعٍ  
فِي الْحَالِينَ جَمِيعًا بِنَا عَلَى أَنَّ الْقَاضِي لَا يَلِي عَلَى الْحَاضِرِ عِنْدَهُ وَعِنْدَهَا يَلِي عَلَيْهِ  
وَهِيَ مَسْئَلَةُ الْحَجَرِ عَلَى الْحَرِّ وَقَدْ مَرَّتْ فِي كِتَابِ الْحَجَرِ وَعَلَى هَذَا الْخُرُوجِ يُؤَادِ  
الرِّهْنُ إِنْهَا مَرَهُونَةٌ عِنْدَنَا وَجَمَلْنَا الْكَلَامَ فِي زِيَادَةِ الرِّهْنِ إِنْهَا عَلَى صَرِّينَ  
زِيَادَةٌ عَنِ مَتَوْلَدَةٍ مِنَ الْأَصْلِ فِي حُكْمِ الْمَتَوْلَدَةِ كَالْكَسْبِ وَالْهَبَةِ وَالْصَّدَقَةِ  
وَزِيَادَةٌ مَتَوْلَدَةٍ مِنَ الْأَصْلِ كَالْوَلَدِ وَالْبَنِّ وَالْتِمَرِ وَالصَّوْفِ أَوْ فِي حُكْمِ  
الْمَتَوْلَدَةِ مِنَ الْأَصْلِ كَالْأَشْرِ وَالْعَقْرِ وَلَا خِلَافَ فِي أَنَّ الزِّيَادَةَ الْأُولَى لَيْسَتْ  
مَرَهُونَةً بِنَفْسِهَا وَلَا هِيَ دَلُّ الْمَرْهُونِ وَلَا جُزْءٌ مِنْهُ فَلَا يَمُوتُ فِيهَا حُكْمُ الرِّهْنِ  
وَاخْتَلَفَ فِي الزِّيَادَةِ النَّابِتَةِ قَالَ صَاحِبُنَا إِنْهَا مَرَهُونَةٌ وَقَالَ الشَّافِعِيُّ  
لَيْسَتْ بِمَرَهُونَةٍ بِنَا عَلَى أَنَّ الْحُكْمَ الْأَصْلِيَّ لِلرِّهْنِ عِنْدَهُ هُوَ كَوْنُ الْمَرْهُونِ أَحَقَّ  
بِمَبِيعِ الْمَرْهُونِ وَأَحَقُّ بِمَنْعِهِ مِنْ بَيْنِ سَائِرِ الْغَرَامِ فَضْلُ الْمَبِيعِ أَحَقُّ لَهُ فِي الرِّهْنِ  
حَتَّى يُسَرَّى إِلَى الْوَلَدِ فَاسْتَبَدَّ وَلَدُ الْجَارِيَةِ إِذَا جُنْتُ ثُمَّ وَكَلَتْ لَأَنَّ حُكْمَ  
الْحَنَانَةِ لَا يَمُوتُ فِي وَلَدِهَا لِمَا أَنْ حُكْمَ جَنَابَةِ الْأُمِّ هُوَ وَجِبَتْ الدَّفْعُ إِلَى الْحَنَنِ  
عَلَيْهِ وَأَنَّهُ لَيْسَ بِمَعْنَى بَابٍ فِي الْأُمِّ فَلَمْ يُسَرَّ إِلَى الْوَلَدِ كَذَا هَذَا الدَّلِيلُ  
عَلَى أَنَّ الزِّيَادَةَ لَيْسَتْ بِمَرَهُونَةٍ إِنْهَا لَيْسَتْ بِمَضْمُونَةٍ كَالْأَصْلِ وَعِنْدَنَا أَحَقُّ  
الْحَبْسِ حُكْمُ الْأَصْلِ لِلرِّهْنِ أَيْضًا وَهَذَا الْحَقُّ نَاتٍ فِي الْأُمِّ فَيَبْتَنِي فِي الْوَلَدِ تَبَعًا  
فَكَانَتْ الزِّيَادَةُ مَرَهُونَةً تَبَعًا لِلْأُمِّ إِلَّا إِنْهَا لَيْسَتْ بِمَضْمُونَةٍ لِبُتُوحِ حُكْمِ  
الرِّهْنِ فِيهَا تَبَعًا لِأَصْلٍ فَكَانَتْ مَرَهُونَةً تَبَعًا لِأَصْلٍ كَقَوْلِ الْمَبِيعِ أَنَّهُ مَبِيعُ  
عَلَى أَصْلِ صَاحِبِنَا رَحِمَهُمُ اللَّهُ لَكُنْ تَبَعًا لِأَصْلٍ فَلَا يَكُونُ لَهُ حُصَّةٌ مِنَ الرِّهْنِ



الا اذا صار مقبوضا بالقبض فكذلك المرهون تبعاً لا يكون له حصة من  
 الضمان الا اذا صار مقبوضاً بالقبض او اذا كانت الزيادة مرهونة  
 عندنا كانت مجبوية مع الاصل حل الدين وليس للراهن ان يفتك احداهما  
 الا بقضاء الدين كله لان كل واحد منهما مرهون والمرهون مجبوس كله  
 بكل جزء من اجزاء الدين لما ذكرنا في موضعه ان شاء الله تعالى ونقسم الدين  
 على الاصل والزيادة على تقدير ثباتها في وقت الفكاك على قدر قيمتها لكن  
 تعتبر قيمة الاصل وقت العقد وقيمة الزيادة يوم الفكاك ونبين  
 ذلك في مواضعه ان شاء الله تعالى وعلى هذا يخرج الزيادة على الرهن انما  
 لما كانت جائزة على اصل صاحبهما رحمهم الله كان المرهونان أحدهما جميعاً  
 بالدين ولا تسبيل للراهن على احدهما مالم يقبض جميع الدين لان كل واحد منهما  
 مرهون ونقسم الدين بينهما على قدر قيمتهما الا انه يعتبر قيمة الرهن وقت العقد  
 وقيمة الزيادة وقت الزيادة وايهما يهلك يهلك بحصة من الدين بخلاف  
 والفرق بين الزيادة بين ذكرنا في موضعه ان شاء الله تعالى واما الذي يتعلق  
 بكيفية هذا الحكم فنوعان احدهما ان الثابت للمرهن حق حبس الدين بالرهن  
 الذي رهن به وليس له ان يتحرك به دين وجب له على الراهن قبل الرهن او بعد  
 لانه رهن بهذا الدين لا بدين اخر فلا يملك حبسه بدين اخر لان الدين لا رهن  
 والثاني ان المرهون مجبوس لجميع الدين الذي رهن به سواء كانت قيمة الرهن  
 اقل من الدين واكثر حتى لو قضا الراهن بعض الدين كان المرهونان يحبس كل  
 الرهن حتى يستوفي ما بقى من الدين او اكثر لان الرهن في حق ملك الحبس لا يجري  
 لما بقى من الدين تكون مجبوساً به كذا هذا ولان صفقة الرهن واحدة فاسترد  
 شيئاً من المرهون بقضا بعض الدين يتضمن بصفقة الصفقة من غرض الرضا المرهون  
 وهذا لا يجوز وسواء كان المرهون شيئاً واحداً او شيئاً ليس للراهن ان يسترد  
 شيئاً من ذلك بقضا بعض الدين لما قلنا وسواء سمي لكل واحد منهما شيئاً من

المال الذي رهنه اوله اسم في رواية الزيادة وتذكر في الاصل الرافعا  
 فيمن رهن ما به شاء بالف درهم على ان كل شيء منها بعشرة دراهم فاذ  
 عشره كان له ان يقبض شاة ذكر الحاتم الشهيد رحمه الله ان ما ذكره الاصل  
 قول ابي يوسف وما ذكره الزيادة قول محمد رحمه الله وذكر الحصان  
 ان في المسئلة روايتين عن محمد وجه رواية الزيادة ان لما سمي لكل واحد  
 منها ديناً متفرقا وجب ذلك بفرق الصفقة فصارت كأنه رهن كل واحد منهما  
 بصفقة على حدة وجه رواية الاصل ان الصفقة واحدة حقيقة لانها اضيفت  
 لكل اضافة واحدة الا انه يفرق التسمية ويفرق التسمية لا يوجب  
 تفرق الصفقة كما في باب البيع الا اذا اشتملت الصفقة على اشياء كان  
 للمبايع حق حبس كلها الى ان تستوفي جميع الثمن وان سمي لكل واحد منهما  
 ثمناً على حدة كذا هذا والله اعلم واما الحكم الثاني وهو اختصاص المرهون  
 ببيع المرهون له واحتمال حصة بتمنه فنقول وبالله التوفيق اذ ابيع الرهن  
 حال جيق الراهن وعليه ديون اخر فالمرهون اخق بتمنه من سائر العرمان لان  
 بصفقة الرهن تحت له الاحتصاص بالمرهون فثبت له الاحتصاص ببذله  
 وهو الثمن ثم ان كان الدين حالاً والثمن من جنسه فقد استوفاه ان كان في  
 الثمن وقفاً بالدين وان كان فيه فضل وده على الراهن وان كان انقص من الدين  
 رجع المرهون بفضله الدين على الراهن وان كان الدين موقفاً لحبس الثمن على  
 وقت حلول الاجل لانه بدل المرهون فيكون مرهوناً فاذا حل الاجل فان  
 كان الثمن من جنس الدين صار مستوفياً دينه وان كان من خلاف جنسه  
 محاسبه الى ان يستوفي دينه كله وكذلك اذا ابيع الرهن بعد وفاة الراهن  
 وعليه ديون ولم يخلط مالا اخر سوى الرهن كان المرهون اخق بتمنه من سائر  
 العرمان لما ذكرنا فان فضل شيء منه يضم الفضل للمال الراهن ويقسم  
 بين العرمان بالحصص لان قدر الفضل لم يتعلق به حق المرهون وان نقص عن الدين



رجع المرهن بما بقي من دينه فمال الراهن وكان من الغرماء بالحصول قدر  
الفضل من الدين دين لا رهن به فيستوى فيه الغرماء وكذلك لو كان على الغرماء  
الراهن دين آخر كان المرهن فيه استوعب الغرماء وليس له ان يستوفيه من غير  
الرهن لان ذلك الدين دين لا رهن به فيضارب فيه الغرماء كلهم واما الحكم  
الثالث وهو وجوب تسليم المرهون عند الافراك فيعلق به معرفة  
وقت وجوب التسليم فنقول وبالله التوفيق وجوب تسليمه ما بعد  
قضاء الدين بقضى الدين او لا ثم يسلم المرهن لان الرهن وثيقه وفي تقديم تسليمه  
ابطال الوثيقه ولانه لو سلم المرهن او لا فمن الجائز ان يموت الراهن قبل  
قضاء الدين فيصير المرهن كواحد من الغرماء فينبطل حقه فلزم تقديم قضاء  
الدين على تسليم الرهن الا ان المرتهن اذا اطلب يومر باحضار الرهن او لا يقال  
له احضر الرهن اذا كان قادرا على الاحضار من غير ضرر وايدتم مخاطبة الراهن  
بقضاء الدين لانه لو خوطب بقضائه من غير احضار الرهن ومن الجائز ان  
الرهن قد يهلك وضار المرتهن مستوفيا دينه من الرهن فيؤدي الاستيفاء  
مرتين وكذلك المشتري يومر بتسليم الثمن او لا اذا كان دينا ثم يبيع البائع  
بتسليم المبيع لما ذكرنا في كتاب البيوع الا ان البائع اذا اطلب بتسليم الثمن  
يقال له احضر المبيع لجواز ان المبيع قد هلك وسواء كان الرهن قائما  
في يد المرتهن او كان في يد غيره بعد ان كان البديل من خلاف جنس الدين  
لخوما اذا كان المرتهن مساهما في بيع الرهن فيالحق حلقه حلق الدين او حصل  
الرهن خطأ وقضى بالدين من خلاف جنس الدين فطالبه المرتهن بدنه كان  
للمرتهن ان لا يدفع حتى يحضر المرتهن لان البديل قائم مقام البديل فكان البديل  
قائما ولو كان قائما له ان يمنع مالم يحضر المرتهن فكذا اذا اقام البديل مقامه  
ولو كان الرهن على يدي عدل وجعل المصدق ان يضعه عند من احب وقد  
وضعه عند رجل وطلب المرتهن دينه تجبر الراهن على قضاء الدين ولا يلزم

المرتهن

باحضار الراهن لان قضاء الدين واجب على الراهن سبيلا للتضييق  
انه رخص له التأخير لا حال احضار الدين عند القدرة على الاحضار  
ومما هنا لا قدرة للمرتهن على احضار لان العذر ان منعه عنه ولو اخذ  
منه جبرا كان غاصبا وبالله هذا المعنى اشار محمد رحمه الله في الكتاب  
فقال كيف يومر باحضار شيء لو اخذ من غاصبا اذا سقط التكليف  
بالاحضار زالت الرخصة فيحاطب بقضاء الدين وكذلك اذا وضع الراهن  
في يد عدل فعاب العدل بالمرهن ولا يدري ان هو لا تكلف المرتهن تجبر  
الراهن على قضاء الدين لما ذكرنا وان كان الرهن في يد المرتهن فالتمسنا  
في بلد اخر فطالب المرتهن الراهن بدنه فان كان الدين ماله حمل وموئنه  
لجبر الراهن على قضاء الدين ولا تجبر المرتهن على احضار الرهن لما ذكرنا  
ان قضاء الدين واجب عليه على سبيل التضييق والتأخير لا وقت الاحضار  
للضرورة التي ذكرنا عند القدرة على الاحضار من غير ضرر زائد والمرتهن  
هنا هنا لا يقدر على الاحضار الا بالسبب افرق بالمرهن او ينقله من مكان العقد  
وفيه ضرر بالمرتهن فسقط التكليف بالاحضار ولو ادعى الراهن عدل  
الرهن وقال المرتهن لم يهلك فالقول قول المرتهن مع يمينه لان الرهن كان  
قائما والثابت بقاء فالمرتهن يستصحب حاله العياد والراهن يدعي زوال  
ملك الحال والقول قول من ادعى الاصل لان الظاهر شاهد له ولا الرهن  
يدعي الهلاك يدعي على المرتهن استيفاء الدين وهو ينكر فكان القول  
قوله مع يمينه وحلف على البتات لانه يحلف على فعل نفسه وهو القبض  
المشابق لان المرتهن لا يصير مستوفيا بالهلاك لانه لا صنع له فيه بل بالقبض  
السابق وذلك فعله بخلاف ما اذا كان الرهن عند عدل فعاب بالمرهن  
واحلف الراهن والمرتهن في هلاك الرهن ان هناك يحلف المرتهن على العلم  
لا على البتات لان ذلك تخليف على فعل غيره وهو القبض العدل فتقدر

لا ملزم



التحليف على البتات فيحلف على العلم كما لو ادعى الراهن انه اوفى الدين  
 ويكفر المرتهن والمرتهن ينكرانه فيحلف على العلم لما قلنا كذا هذا وان كان  
 مما لا حمل له ولا موثوقه فالقياس ان يجبر على قضاء الدين وفي الاستحسان  
 لا يجبر ما لم يحضر المرتهن الرهن لانه ليس في احصائه ضرر زائد وعلى هذا الاصل  
 مسائل في الزيادات ولو اشترى شيئا ولم يقضه ولم يسلم الثمن حتى  
 لقية البايع في غير مضمرة الذي وقع البيع فيه وطالبه بالثمن واني المشتري  
 حتى يحضر المبيع لا يجبر المشتري على تسليم الثمن حتى يحضر المبيع سواء  
 كان له حمل وموثوقه او لم يكن فرق بين البيع والرهن ووجد الفرق ان  
 البيع معاوضة مطلقة والمساواة في المعاوضات المطلقة مطلقة عادة  
 وشريعة ولا يحق المساواة من غير احضار المبيع بخلاف الرهن لانه ليس معاوضة  
 مطلقة وان كان فيه معنى المعاوضة فلا يلزم اعتبار المساواة بين المرهون  
 والمرهون وهو الذي في هذا الحكم والله اعلم **فصل** واما الذي  
 يتعلق بهلاك المرهون فالمرهون اذا هلك لا تخلو اما ان يهلك نفسه  
 واما ان يهلك بالاشتراك فان هلك بنفسه هلك مضمونا بالدين عندنا  
 والكل في هذا الحكم في ثلثة مواضع احدها في بيان اصل الضمان انه ثابت  
 ام لا والثاني في بيان شرائط الضمان والثالث في بيان مدار الضمان وكيفية اتمامه  
 الاول فقد اختلف فيه قال اصحابنا رحمهم الله ان المرهون يهلك مضمونا  
 بالدين وقال الشافعي يهلك امانة واحتمل ما روي عن رسول الله صلى الله عليه  
 انه قال لا يعلق الرهن لا يعلق الرهن لا يعلق الرهن هو لصاحبه الذي رهنه  
 له غنمه وعليه غرمه فقد جعل النبي صلى الله عليه وسلم غرم الرهن  
 على الراهن واما يكون غرمه عليه اذا كان امانة لان عليه قضا دين  
 المرتهن واما اذا هلك مضمونا كان غرمه على المرتهن حيث يسقط حقه  
 لا على الراهن وهذا خلاف النص لان عقد الرهن شرع وثيق بالدين

ولو سقط الدين بهلاك المرهون كما ان توثيقا لا توثيقا لانه يقع تعرض الحق  
 للثمن على قدر هلاك الرهن مكان يوهبنا الحق لا توثيقا له ولنا ما روى  
 عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال الرهن بما فيه وفي رواية ذهب  
 الرهان بما فيها وهذا نص لا يجمل التأويل وروي ان رجلا رهن بدين عند  
 رجل فربا الحق له عليه مئتي الف عند وطالبه المرتهن بحقه فاختصما الى  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال عليه السلام ذهب حقل ولان المرتهن  
 حصل مستوفيا للدين عند هلاك الرهن فلا يملك الاستيفاء ثانيا فاما اذا  
 استوفى ما لفقك وتقرر معنى الاستيفاء في الرهن ذكرناه في مسائل الخلاف  
 واما الحديث فيجمل ان يكون معنى قوله عليه السلام لا يعلق الرهن اى لا يهلك  
 اذا العلق يستعمل في الهلاك كما قال بعض اهل اللغة وعلى هذا كان الحديث  
 حجة عليه لانه يذهب بالدين فلا يكون هالكا معنى وقيل معناه اى لا يستجده  
 المرتهن ولا يملكه عند امتناع الراهن عند قضاء الدين وهذا كان حكما  
 جازما حاكما لا سلام فان بطله وقوله عليه غرمه اى نفقته وكفنه وخن به  
 نقول وقوله انه وثيقه قلنا معنى التوثيق في الرهن هو التوسل اليه في  
 اوقاب الاوقات انه كان المرتهن ولاية مطالبة الراهن بقضاء الدين من  
 مطلق ماله وبعد الرهن حدث له ولاية المطالبة بالعقار من مال الغير  
 وهو الرهن بواسطة البيع فارد اذ طريق الوصول الى حقه حصل معنى الوقف  
**فصل** واما شرائط كونه عند الهلاك فمنها قيام الدين حتى لو سقط  
 الدين من غير عوض ثم هلك الرهن في يد المرتهن هلك امانة وعلى هذا اخرج  
 ما اذا ابر المرتهن الراهن عن الدين ثم هلك الرهن في يد المرتهن انه يهلك  
 بغير شيء ولا ضمان على المرتهن فيه اذ لم يوجد منه منع الرهن من الراهن  
 عند طلبه استحسانا والقياس ان يضمن وهو قول زفر ولو استوفى دينه  
 ثم هلك الرهن في يد يهلك بالدين وعليه رد ما استوفى من فريسيوى



الابراء والاستيفاء وخرق بينهما وجه القياس ان قبض الرهن قبض  
استيفاء وتقرر ذلك الاستيفاء عند الهلاك فيصير كأنه استوفى  
الدين ببراءة عنده ثم هلك الرهن ولو كان كذلك لصح كذاها هنا  
ولا ان المرهون لما صار مضمونا ما لقبض بقي الضمان ما بقي القبض وقد لا يقع  
ما ينقصه وجه الاستحسان ان يكون المرهون مضمونا بالدين يستدعي  
قيام الدين لان الضمان وهو ضمان الدين وقد سقط بالابراء فاستحال ان  
ان يبقى مضمونا به وقد خرج الجواب عن قوله ان الاستيفاء يقرر عند  
الهلاك لا نأقول نعم اذا كان الدين قائما فاذ سقط بالابراء لا تصور  
الاستيفاء وهذا خلاف ما اذا استوفى الدين ثم هلك الرهن يد المهر  
لان قبض الرهن قائم والضمان متعلق به فيبقى ما بقي القبض ما لم يوجد السقوط  
والاستيفاء لا يسقط الضمان بل يقرر لان المستوفى يصير مضمونا على المهر  
خلاف الابراء لانه يسقط لان الابراء اسقاط فلا يبقى الضمان فهو الفرق  
هذا اذا لم يوجد من المهر من منع الرهن بعد طلبه فان وجد ثم هلك الرهن  
في يد من كل قيمة لانه صار عاصبا بالمنع والمقصود مضمون بكل  
القيمة وعلى هذا يخرج ما اذا اخذت المرأة بصدقتها رهنا ثم طلقها الزوج  
قبل الدخول ثم هلك الرهن في يدها انه لا ضمان عليها في نصف الصداق  
الذي سقط بالطلاق لانها لم تصر مستوفية لذلك النصف عند هلاك الرهن  
لسقوطه بالطلاق فلم يبق القبض مضمونا وكذلك لو اخذت بالصدقة  
رهنا ثم ارتدت قبل الدخول بها حتى سقط المهر ثم هلك الرهن في يدها  
لا ضمان عليها لان الصداق لما سقط بالزيادة لم يبق القبض مضمونا لصار  
كالو ابراءه عن الصداق ثم هلك الرهن في يدها ولو لم يكن المهر مستمرا  
حتى وجب مهر المثل فاخذت بمهر المثل رهنا ثم طلقها قبل الدخول بها  
حتى وجب عليه المنة لم يكن له ان يحبس الرهن بالمنفعة ولو هلك في يدها

ولم يوجد منها منع يهلك بغير شيء والمنفعة باقية على الزوج وهذا قول  
ابي يوسف وقال محمد لما حق الحبس بالمنفعة واذا هلك بملك بالمنفعة لغير  
المسئلة ان الرهن مهر المثل هل يكون رهنا بالمنفعة عند ابي يوسف لا يكون  
وعند محمد يكون ولم يذكر قول ابي حنيفة في الاصل وذكر الكرخي قوله مع  
قول ابي يوسف وجه قول محمد ان الرهن بالشيء رهن بدله في الشرع لان  
بدل الشيء يقوم مقامه كانه هو ولهذا كان الرهن بالمغصوب رهنا  
بقيته عند هلاكه والرهن بالمسلم رهنا برأس المال عند الاقالة  
والمنفعة بدل عن نصف مهر المثل لانه يجب بالسبب الذي وجب به مهر  
المثل وهو الزكاح عند عدمه وهذا احد البدلين في اصول الشرع  
ولا ييوسف ان المنفعة وجبت اضلا بنفسها لا بدلا عن مهر المثل والسبب  
انفق لوجوبها ابتداء انفق لوجوب مهر المثل وباطلاقه في حق  
احد الحكيم وعلى حق الحكم الاخر الا انه لا يعمل فيه الا بعد الطلاق  
فكان الطلاق شرط عمل السبب وهذا لا يدل على كونها بدلا في سائر  
الاسباب المتعلقة بالشرط ولو سلم في طعام واخذ به رهنا ثم نقض العقد  
كان له ان يحبس الرهن برأس المال لان رأس المال بدل عن المسلم فيه فان  
هلك الرهن في يده يملك بالطعام لان القبض حين وجوده وقع مضمونا بالطعام  
وبالاقالة لم يسقط الضمان الا بدله قائم في قدر رأس المال في القبض  
مضمونا بخلاف ما اذا ابراء عن الدين ثم هلك الرهن في يد المهر ثم هلك  
بغير شيء لان الضمان هناك سقط اصلا وراسا فخرج القبض من ان يكون مضمونا  
ولو اشترى عبدا وتقا بضا ثم نقضها كان للمشتري ان يحبس المبيع حتى يستوفى  
التمن لان المشتري بعد التفاسخ نزل منزلة البائع والبائع هو حارس المبيع حتى  
يستوفى التمن فكذا للمشتري وكذلك لو اوفى البائع سلم المبيع واخذ بالتمن  
رهنا من المشتري ثم تقا لا كان للبائع ان يحبس الرهن حتى يقبض المبيع كالمثل



السلم فان هلك الرهن في يد يهلك بالتمن لان القبض حين وجوده وقع  
مضمونا بالتمن فلا يتغير كان عليه على السلم والله اعلم ومنها ان يكون  
هلال المرهون في قبض الرهن فان لم يكن لا يكون مضمونا بالدين وان بقي  
عقد الرهن لان المرهون انما صار مضمونا بالقبض فاذا خرج عن قبض الرهن  
لم يبق مضمونا وعلى هذا يخرج ما اذا غصب الرهن غاصب فذلك يد  
انه لا يسقط شيء من الدين لان قبض الغصب ابطال قبض الدين وان لم يطل  
عقد الرهن حتى كان للرهن ان يسقط قبض الغاصب فيرده الى الرهن وعلى  
هذا يخرج ما اذا استعار المرهون المرهون من المرهون لينتفع به فذلك  
انه ان هلك قبل ان ياخذ في الانتفاع على حكم قبض الرهن لا يعدم  
ما ينقصه وهو قبض الانتفاع واذا اخذ في الانتفاع فقد نقصه لوجود  
قبض العارية وقبض الانتفاع بناء في قبض الرهن لانه قبض امانة وقبض  
الرهن قبض ضمان واذا احب احدهما انتفى الاخر ثم اذا فرغ من الانتفاع فقد  
انتهى قبض الانتفاع فعاد قبض الرهن وكذا اذا ادن المرهون للرهن الانتفاع  
بالمرهون فهو على هذا التفصيل ولو استعار المرهون من المرهون لينتفع به فقبضه  
خرج عن ضمان الرهن حتى لو هلك في يد يهلك امانة والدين على حاله لان قبض  
قبض العارية وانه قبض امانة فينا في قبض الضمان وكذلك اذا ادن المرهون  
للمرهن في الانتفاع بالمرهون وكذلك لو اعان المرهون من اجنبى تاخذ  
المرهون واعان المرهون من اجنبى ما دى المرهون وسلمه الى المستعير والمرهون  
في هذه الوجوه كلها يخرج عن ضمان الرهن ولا يخرج عن عقد الرهن والخروج  
عن الضمان لا يوجب الخروج عن العقد كزوايد الرهن ولو كان المرهون  
جارية فاستعارها المرهون فولدت في يده ولدا فالولد رهن لان الاصل  
مرهون لقيام عقد الرهن حتى لو هلكت الجارية قبل ان يقبض المرهون الولد  
فالدين قائم والولد رهن بجميع المال لان الضمان وان فاق فالعقد قائم

وفوات الضمان لا يوجب بطلان العقد على ما مر وادابى العقد في الام  
صار الولد مرهونا يتقال لام فكان له ان يخلصه بجميع المال وكذلك لو  
ولدت هذه الابنة ولدا فانها رهن بجميع المال وان ماتت لم يسقط شيء من  
الدين لان الولد ليس مضمون لا ترى ان الام لو كانت قائمة بهذا الولد  
لا يسقط من الدين شيء وكذا اذا كانت هالكة ولا يفتك المرهون واحدة  
منها حتى يودي الدين كله لانها جميعا دخلة العقد فلا يملك المرهون التفرق  
ولو مات المرهون والرهن قابض في يده قبل ان يردده الى المرهون فالمرهون احق  
من ساير الغرماء لقيام عقد الرهن وان بطل الضمان كما في ولد الرهن ان  
المرهون احق به وان لم يعرفه ضمان ولو اعان المرهون الرهن من المرهون او  
ادن له بالانتفاع فجا يفتك الرهن ويوثق وبه خرقا خلتا فقال  
المرهون حدث هذا في يد قبل اللبس وبعد ما لبسته ورددته الى المرهون  
وقال المرهون لا بل حدث هذا في حاله اللبس فقد ائقنا على خروجه من ضمان  
والمرهون يدعي عوده الى الضمان والمرهون ينكر فكان القول قوله هذا اذا  
اتقنا على اللبس واختلفا في وقته فاما اذا اختلفا في اصل اللبس فقال المرهون  
لم يلبسه ولكنه خرق وقال المرهون لا بل حدث هذا في حاله اللبس فقد ائقنا  
على خروجه من الضمان والمرهون يدعي عوده الى الضمان والمرهون ينكر فكان  
القول قوله هذا اذا اتقنا على اللبس واختلفا في وقته فاما اذا اختلفا في  
اصل اللبس فقال المرهون لم يلبسه ولكنه خرق وقال المرهون لبسته فخرق  
فالقول قول المرهون لانها اتقنا على دخوله في الضمان فالمرهون يدعواه القبض  
يدعي الخروج من الضمان والمرهون ينكر فيكون القول قوله فان اقام المرهون  
البينة انه خرق في ضمان المرهون واثام المرهون البينة انه خرق بخروجه من الضمان  
فالبينة بينه المرهون لان بئته مبنية فانها ثبت الاستيفاء وبئته المرهون  
الاستيفاء فالبينة اولى والله اعلم ومنها ان يكون المرهون مقصودا فلا يكون



الزيادة المتولدة من الرهن وما هو في حكم المتولد كالولد والتمر والبن  
والصوف والعقود وغيرها مضمونة الا الارش خاصة حتى لو هلك شيء من  
ذلك لا يسقط شيء من الدين الا الارش فانه اذا هلك تسقط حصته من  
الدين وانما كان كذلك لان الولد ليس له من مضمون مقصودا بل يتبع الاصل  
كقول المبيع على اصله انما بان انه مبيع يتبع لا مقصودا والمرهون يتبع  
لا حصته له من الضمان الا اذا صار مقصودا بالفكاك كما ان المبيع يتبع الا  
حصته له من الثمن الا اذا صار مقصودا بالقبض بخلاف الارش لانه يدل  
المرهون لان كل واحد من اجزاء المرهون من مضمون ويدل الشيء قائم مقامه كانه  
هو مكان حكمه حكم الاصل والاصل مضمون كذلك يدل بخلاف الولد  
وغيره بخلاف الزيادة على الرهن انما مضمونه لانها من مضمونه مقصودا الا  
بتعاقب لان الزيادة اذا صحت التحقت باصل العقد كان العقد راد على الزيادة  
والمرهون عليه على ما ذكر في موضعه ان شاء الله تعالى ولو هلك وبقيت  
الزيادة قسم الدين على الاصل والزيادة على قدر قيمتها وتعتبر قيمة الاصل  
وقت القبض وان شئت قلت وقت العقد وهو اختلاف عبارة والمعنى  
واحد لان الاجاب والقبول لا يصير عقد اشراغا الا عند القبض وتعتبر قيمة  
الزيادة وقت الفكاك لان الاصل انما صار مضمونا بالقبض فتعتبر قيمته يوم  
القبض والزيادة انما يصير لها حصة من الضمان بالهلاك فتعتبر قيمتها يوم ميلاد  
الان هذه القصة للحال ليست قسمة حقيقة بل من حيث الظاهر حتى تتغير بتغير  
قيمة الزيادة الى الزيادة والنقصان من حيث الشعر والبدن والقصة الحقيقية  
وقت الفكاك ولا تتغير القصة بتغير قيمة الاصل بالزيادة والنقصان في  
الشعر او في البدن لان الاصل دخل في الضمان بالقبض والقبض لم يتغير فلا يتغير  
الضمان والولد انما يحدد من الضمان بالفكاك فتعتبر قيمته يوم الفكاك  
وشرح هذه الجملة اذا رهن حاربه قيمتها الف بالف فولدت ولدا يساوي الف

فان الدين يقسم على قيمة الام والولد نصفين فيكون كل واحد منهما  
خمساية حتى لو هلك الام سقط نصف الدين وبقي الولد رهنا بالنصف  
الباقى بقيته الرهن به ان بقي في وقت الفكاك وان هلك قبل ذلك  
هلك بغير شيء وجعل كان لم يكن وعادت حصته من الدين الى الام وبين  
ان الام هلكت بجميع الدين وان لم يهلك لكن تغيرت قيمته الى الزيادة فصار  
يساوي الفين بطلت قسمة الانصاف وصارت القسمة اثلاثا فللدين الثلث  
والولد والثلث في الام وبين ان الام هلكت بثلث الدين وبقي الولد رهنا  
بالثلثين فان زادت قيمته وصار يساوي ثلثه الف بطلت قسمة الثلثات  
وصارت القسمة ارباعا فللدين اربع الدين في الولد وربع في الام وبين ان  
الام هلكت بثلثي الدين وبقي الولد رهنا بالثلث هلكا على هذا الاعتبار  
وسوا كان الولد واحدا او اكثر ولدا ومعا ومفرا يقسم الدين على الاربعة  
وعلى الاولاد على قدر قيمتهم لكن يعتبر قيمة الام يوم العقد وقيمة الاولاد يوم  
الفكاك لما ذكرنا وولد الولد في القسمة حكمه حكم الولد حتى لو ولد له حاربه  
بناتم ولدت بنتها ولدا فاما ممتزلة الولد حتى يقسم الدين على الحاربه ولها  
على قدر قيمتهم ولا يقسم على الحاربه وعلى الولد الاصل ثم يقسم باقيه عليه  
وعلى ولد الولد وللبن المضمون حتى يتبعه ذلك فكانها في الحكم ولدا ان  
ولو ولدت الحاربه ولدا ثم نقصت فيه الام في السعر في البدن فصار  
تساوي خمساية وزادت قيمتها فصار تساوي الفين والولد على  
حاله فتساوي الف فالدين منها نصفان لا يتغير عما كان وان كانت الام  
على حالها او انقصت قيمة الولد لغبت دخله او لسعر فصار تساوي  
خمساية صار الدين فيها اثلاثا الثلثان في الام والثلث في الولد ولو  
ازدادت فيه الولد فصار يساوي الفين فثلثا الدين في الولد والثلث في الام  
حتى لو هلكت بقي الولد رهنا بالثلثين لما ذكرنا ان الاصل انما دخل في الضمان



بالقبض والقبض لم يتغير فلا تتغير القسمة والولد انما يصير له حصته من  
 الضمان بالقبض فمعتبر قسمة يوم الفكاك ولو اعورت الام قبل الولادة  
 او كانت اعورت قبلها ذهب من الدين بقدر ما ربحه وذلك ما يثار وخمسون  
 وبقى الولد هنا بثلاثة ارباع الدين وذلك سبعة ارباع وخمسون وهذا جواب  
 فيما اذا ولدت ثم اعورت ظاهر لان الدين قبل الاعورار كان فيها نصفين  
 وكل واحد منها خمسة ارباع فاذا اعورت والعين من الادم نصفه فذهب  
 قدر ما فيها من الدين وهو نصف النصف وهو ربع الكل وبقى الولد هنا  
 سبعة ارباع الدين وهو ثلثه الارباع فاما اذا اعورت ثم ولدت فبقية اشكال  
 من حيث الظاهر وهو ان قبل الاعورار كان كل الدين فيها وبالا عورار  
 ذهب النصف وبقى النصف فاذا ولدت ولدا فذهب النصف الباقي  
 من الدين على الجارية العوراء وعلى ولدها اثنان الثلثان في الولد والثلث  
 في الام والجواب ان ذهاب نصف الدين بالا عورار لم يكن حتميا بل على طريق  
 التوقف على تقدير عدم الولادة فاذا ولدت تبين انه لم يذهب بالا عورار  
 الاربع الدين لان الزيادة تجعلها موجودا لدا العقد صار كانها  
 ولدت ثم اعورت ولو هلك الولد وقد اعورت الام قبل الولادة  
 او بعد ما ذهب نصف الدين بالا عورار لان الولد لما هلك المحل اضم  
 وجعل كان لم يكن وعادت حصته الى الام وتبين ان الام كانت راضيا بجميع  
 الدين فاذا اعورت ذهب بالا عورار نصفه وبقى النصف الاخر ولو لم يهلك  
 واكنه اعور لم يسقط با عورار من الدين لانه لو هلك لا يسقط فاذا  
 اعور اولي لكن تلك القسمة التي كانت من حيث الظاهر سبغ لانا ختم  
 التقين سبغ قسمة الولد الى الزيادة والنقصان لما ذكرنا فيما تقدم وعلى هذا  
 خرج الزيادة في الرهن انها مضمونة على اصل اصحابنا بان رهن جارية ثم  
 زاد عبدا فكانت مضمونة ايضا فكانت مضمونة ويقسم الدين على المرزوق

عليه والزيادة وجملة الكلام في كيفية الانقسام ان المرزوق اخلا  
 اما ان يزداد في الرهن وليس في الرهن فاما ان كان فيها ما فان لم  
 يكن فيه ما يقسم الدين على المرزوق عليه والزيادة على قدر قيمتها حتى لو كانت  
 قيمة الجارية الفاء وقيمة العبد الف والدين الف فان الدين فيها نصفين  
 في كل واحد منها خمسة ارباع ولو كانت قيمة العبد الزيادة خمسة ارباع كان  
 الدين فيها اثنان الثلثان في العبد والثلث في الجارية وابها هلك بملك  
 حصته من الدين لان كل واحد منها مرهون بقصود الابقا الا انه يعتبر  
 قيمة المرزوق على يوم العقد وهو يوم قبضه وقيمة الزيادة يوم الزيادة  
 يوم قبضها ولا يعتبر تغير قيمتها بعد ذلك لان الزيادة والنقصان كل واحد  
 منها انما دخل في الضمان بالقبض فمعتبر قسمة يوم القبض والقبض لم يتغير  
 القسمة فلا تتغير القسمة بخلاف غير الرهن وهي ما في ان القسمة تتغير قيمتها  
 لانها مضمونة ببقا الاضلا والمرهون ببقا لا باحد حصته من الضمان  
 الا بالفكاك فمعتبر قسمة يوم الفكاك وكان القسمة قبله تحتمل للتغير  
 ولو نقص الرهن في يد حتى ذهب قدره من الدين فزاد الرهن بعد ذلك  
 رهنا اخر يقسم ما بقى من الدين على قيمة الباقي وعلى قيمة الزيادة يوم قبضت  
 نحو ما اذا رهن جارية قيمتها الف بالف فاعورت حتى ذهب نصف الدين  
 وبقى الباقي ثم راد المرزوق عبدا قيمته الف يقسم النصف الباقي على قيمة الجارية  
 عوراء وعلى قيمة العبد الزيادة اثنان فيكون لثا هذا النصف وذلك  
 لثا به وثلثه وثلثون وثلث في العبد الزيادة والثلث وذلك مائة سنة  
 وستون وثمانين الجارية فرق بين الزيادة في الرهن وبين زيادة الرهن  
 وهي ما في بان اعورت الجارية او ولدت ولدا فمتمم الف ان الدين يقسم على  
 قيمة الجارية يوم القبض صحيحة وعلى قيمة الولد يوم الفكاك نصفين فيكون  
 كل واحد منها خمسة ارباع ثم ما اصاب الام وهو النصف ذهب بالا عورار



نصفه وهو ما يتان وخمسون في الام وفي الزيادة على الرهن متى الاصل  
والزيادة بنصف الدين ووجه الفرق من الزيادة بين ان حكم الرهن في  
هذه الزيادة وهي الزيادة على الرهن متى بطريق الاصل لا طريق  
التبعيد لكونها زيادة مقصودة لورود فعل الرهن عليها مقصودا  
فعتبر في القيمة ما بقي من الدين وقت الزيادة ولم يبق وقت الزيادة  
الا النصف فيقسم ذلك النصف عليهما على قدر قيمتهما خلاف زياد الرهن  
لانها ليست موهوبة مقصودا لانعدام وجود الرهن فيها مقصودا بل بقا  
للاصل لكونها متولدة منه فثبت حكم الرهن فيها بقا للاصل كانها  
متصلة به فتصير كأنها كانت موجودة عند العقد فكان المأبى في الولد  
غيرها كان ثانيا في الام معتبرا في القيمة قيمة الام يوم القبض وكذلك  
قضى الراهن المرتهن من الدين خمسين ثم زادة في الرهن عبدا قيمته الف فان  
هذه الزيادة ملحق الخمسين الباقية فيقسم على نصف قيمه الجارية وهي  
خمسين وعلى قيمة العبد الزيادة وهي الف اثنان ثلثاها في العبد ثلثاها  
في الجارية حتى لو هلك العبد هلك بثلثي الخمسين وذلك لثمانية وثلثه  
وثلثون وثلث ولو هلكت الجارية هلكت بالثلث وذلك مائة وستة  
وستون وثلث لان الزيادة زيادة على المرهون والمرهون محبوس بالدين  
والمحبوس بالدين نصف الجارية لا كلها اذ لم يبق نصف الدين لصيرورته  
مقتضيا فالزيادة تدخل في الباقي وينقسم الباقي على قيمة نصف الجارية  
وعلى قيمة الزيادة اثنان ولو قضى خمسين ثم اعطرت الجارية قبل ان يرذل  
الرهن ثم زاد عبدا قيمته الف قسم ما يتان وخمسون على نصف نصف الجارية  
العور او على الزيادة على خمسة اسهم اربعة من ذلك في الزيادة وسهم  
في الجارية العور لانها لما قضى الراهن خمسين فخرج نصف الجارية شايغا  
من الدين وبقي النصف الباقي في نصفها شايغا وذلك خمسين فاذا اعطرت

فقد ذهب نصف ذلك النصف بما فيه من الدين وذلك ما يتان وخمسون  
من الدين فمالم يذهب من نصف الجارية فاذا هذه الزيادة ملحق محذا  
القدر فيقسم هذا القدر في الاصل والزيادة اثناسا اربعة اقسام  
وذلك ما يتان في الزيادة وخمسون في الاصل والله اعلم هذا اذا زاد  
وليس في الرهن ثانيا فاما اذا كان فيه ثانيا رهن جارية قيمتها بالف فالف  
فولدت ولدا اسما وي القام زاده عبدا قيمته الف فالرهن لا يخلو  
اما ان زاده والام قايمة واما ان زاد بعد ما هلكت الام فان كانت قايمة  
فرا لا يخلو من ان جعله زيادة على الولد او على الام او عليهما جميعا  
او اطلق الزيادة ولم يسم المرذ عليه انه الام او الولد فان جعله رهن  
على الولد فهو رهن مع الولد خاصة ولا يدخل في حصة الام لان الاصل  
وقوع تصرف العاقل الذي اوقعه وقد جعله زيادة على الولد فيكون  
زاده معه فيقسم الدين ولا على الام والولد في قدر قيمتهما تعتبر قيمة  
الام يوم العقد وقيمة الولد يوم الفكاك ثم ما اصاب الولد فيقسم عليه  
وعلى العبد الزيادة على قدر قيمتهما وبعبر قيمة الولد يوم الفكاك كما  
ينبغي فما تقدم وقيمة الزيادة وقت الزيادة وهي وقت قبضها لانها انما  
دخلت في الضمان بالقبض فتعتبر قيمتها يوم القبض ولو هلك الولد بعد  
الزيادة بطلت الزيادة لانه اذا هلك جعل كان لم يكن اصلا ورأسا  
فلم يحق الزيادة عليه لان الزيادة لا بد لها من مرذ عليه فبين ان  
الزيادة لم تقع رهنا وان جعله زيادة على الام فهو على ما جعل لما ذكرنا  
ان الاصل اعتبار تصرف العاقل على الوجه الذي ياشم ولانه لو اطلق  
الزيادة وقعت على الام فعند التقس والتقسيم او اذا وقعت زيادة  
على الام جعلت كأنها موجودة وقت العقد فيقسم الدين على قدر قيمتهما  
بغير قيمة الاصل وقت العقد وقيمة الزيادة يوم القبض ثم ما اصاب



الام يقسم عليها وعلى ولدها على اعتبار قيمة الام يوم العقد وقيمة الولد  
 يوم الفكاك ولومات الولد او ازيدت قيمته او ولدت ولدا فاعلم  
 في حق العبد الزيادة لا تنقسم اليه ولا على الجارية والعبد نصفين  
 ثم ما اصاب الام يقسم عليها وعلى ولدها فتعتبر زيادة الولد في حق الام  
 ولا تعتبر في حق العبد سواء زاد بعد حدوث الولد او قبله لان الولد  
 في حق الزيادة وجوده وعنده منزله واحاطة ولو هلك الام بعد الزيادة  
 ذهب ما كان فيها من الدين وعلى الولد الزيادة بما فيها خلاف ما اذا  
 هلك الولد انه سطل الزيادة لان هلاك الام لا يبين ان العقد لم يكن بل  
 ينما هي ونقتر حكمه فهلاكه لا يوجب بطلان الزيادة بخلاف الولد  
 لانه اذا هلك الحق بالعدم من الاصل وجعل كان لم يكن ونيز ان الزيادة  
 لم تقع رهنا ولو هلك الولد بعد الزيادة ذهب غير شيء لان الولد غير  
 مضمون بالهلال فاذا هلك جعل كان لم يكن وجعل كان الزيادة وحلت  
 ولا بد للجارية وان جعله زيادة على الام والولد جميعا فالعبد زيادة على  
 الام خاصة ولا عبة للولد في حق الزيادة ولا يدخل في حصتها وانما تعتبر  
 في حق الام ويدخل في حصة الام والولد في حق الزيادة حال وجود الام  
 كالعدم فلا يصح الزيادة عليه حال قيام الام فيقسم الدين على الاصل  
 والعبد الزيادة كما اعتبار قيمتهما الاصل يوم العقد وقيمة الزيادة  
 يوم الزيادة ثم يقسم ما اصاب الام قسمه اخرى منها ومن ولدها على  
 اعتبار قيمتهما يوم العقد ويوم الفكاك كذلك وان اطلق الزيادة ولم  
 ليس الام ولا الولد فالزيادة رهن مع الام خاصة لان الزيادة لا بد لها  
 من مرئ عليه وكل واحد منهما على الانفراد يصح مرئ عليه الا ان  
 الام في الرهن اصل والولد تابع فعند الاطلاق جعلها زيادة على الاصل  
 اولى واذا صارت الزيادة رهنا مع الام يقسم الدين قسمين على عوامة الام

هذا

هذا اذا كانت الام قايمة وقت الزيادة فاما اذا هلك الام  
 ثم زاد فالعبد زيادة على الولد فاما جميعا رهنا فمساوية بيمين الرهن  
 كل واحد منهما ثمان وخمسين لان الزيادة تستدعي مزيدا عليه  
 والها لك خرج عن احتمال ذلك فتعين الولد مرئيا عليه وقد ذهب  
 نصف الدين بهلاك الام وعلى النصف وذلك خمسمائة فيقسم ذلك على  
 الزيادة والولد على قدر قيمتهما ولو هلك الولد اخذ الرهن بغير رهن  
 لانه لما هلك فقد الحق بالعدم وجعل كان لم يكن وعادت حصته  
 الى الام فبين انهما هلكا لجسيع الدين فتبين ان الزيادة حصلت بعد  
 سقوط الدين فلم يصح ولو هلك العبد الزيادة بعد هلاك الولد في  
 يد الرهن هلك امانة الا اذا منع بعد الطلب لانه تبين انه لم يجره  
 في الحقيقة لما بينا فصار كما اذا رهن من ثم تصادقا على ان لا دين بعد  
 هلك الرهن انه يهلك امانة لما قلنا كذا هذا الا اذا منع بعد الطلب  
 لانه صار غاصبا بالمنع والله اعلم واما بيان قدر الضمان وكيفية  
 فالرهن لا يخلوا اما ان لون من جنس حق الرهن واما ان يكون من خلاف  
 جنسه فان كان من خلاف جنسه لا تخلوا اما ان يكون شيئا واحدا واما  
 ان يكون اشياء فان كان شيئا واحدا يهلك بالاف هلك ذهني لادن كله  
 وتفريق اذاره من عهدا قيمته الف بالف فهلك ذهني لادن كله  
 وان كانت قيمة العبد الفين فهلك ذهب لادن كله ايضا وفضل الرهن  
 الرهن يهلك امانة وان كانت قيمته خمسمائة ذهب من الرهن خمسمائة  
 ورجع الرهن على الرهن بفضل الدين وهذا قول عامة العلماء كما  
 من العلماء مثل عمرو بن مسعود وهو رواية عن علي رضي الله عنهم ومنهم  
 من قال انه مضمون بقيمته بالغة ما بلغت اي على الرهن قيمة الرهن  
 وهكذا روى عن عمرو رضي الله عنه ومنهم من قال انه مضمون بالدين

العبد



بالغنا ما بلغ اي يذهب كل الدين قلت قيمة الرهن او كثرت وهو مذهب  
شرح رحمه الله من التابعين وعرج على رضي الله عنه روايه اخرى انه  
قال بتر اذا ان الفصل يعني ان كانت فيه الرهن اكثر فللمرهن ان يرجع  
على المرتهن بفضل القيمة وان كانت قيمته اقل فللمرتهن ان يرجع على المرهن  
بفضل الدين واختلافهم على هذا الوجه حجة على الشافعي في قوله ان المرهون  
امانة لان اختلافهم في كيفية الضمان وقدره اتفاق بينهم على كونه مضمونا  
فانك والضمان اضلا يرجع الى مخالفه الاجماع ثم الرجحان في كيفية الضمان  
لقول عمرو بن مسعود لان المرهون مضمون عندنا بطريق الاستيفاء فاذا  
كانت فيه الرهن مثل الدين امكن تحقيق الاستيفاء لان استيفاء الدين  
مثله صورة ومعنى او معنى لا صورة واذا كانت قيمته اقل لم يتحقق  
الاستيفاء الا في قدر الدين ولا يتحقق الزيادة لان استيفاء الاقل من الاكثر  
يكون زيا واذا كانت قيمته اقل لا يمكن تحقيق الاستيفاء الا بقدر الدين  
لان استيفاء الاكثر من الاقل لا يصور هذا اذا كان الرهن شيئا واحدا فاما  
اذا كان اشيا بان رهن عبد بن او ثوبين او ذابن ونحو ذلك فلا يخلوا  
اما ان الخلق الرهن ولم يسم لكل واحد منها شيئا من الثمن واما ان قيد  
وسمي لكل واحد منها قدرا معلوما من الدين فان اطلق قسم الدين عليها  
على قدر قيمتها وكان كل واحد منها مضمونا بالاقل من قيمته بقيته ومن  
حصته من الدين لان كل واحد منها مضمون والمرهون مضمون بالدين فلا  
بد من قسمه الدين على قيمتها ليعرف قدر ما في كل واحد منها من الضمان  
كما قسم الثمن عليهما في باب البيع باعتبار قيمتهما لمعرفة مقدار الثمن لان  
المرهون مضمون بالدين كالمبيع مضمون بالثمن وان قيد كان كل واحد  
منها مضمونا بالاقل من قيمته وما سمي له لانه لما سمي وجب اعتبار التسمية  
فينظر الى القدر المسمى لكل واحد منها فاما هلك بهلك بالاقل من

قيمته

قيمته ومن القدر المسمى كما في باب البيع اذا سمي لكل واحد من  
المبيعين ثم انما انقسم الثمن عليهما بالقدر المسمى كذا هذا والله اعلم  
هذا اذا كان المرهون من خلاف جنس الدين وهلك في يد المرتهن  
فاما اذا كان من جنسه بان رهن موزون بحسنه او مكيل بحسنه  
وهلك في يد المرتهن فقد اختلف اصحابنا رحمهم الله فيه يهلك مضمونا  
بالدين باعتبار الوزن دون القدر حتى لو كان وزن الرهن مثل وزن  
الدين وقيمته اقل منه يهلك بذهب كل الدين عندنا وعند ابى يوسف  
ومحمد يضمن القيمة يضمن من خلاف الجنس على ما ذكر في اصل ابى  
حنيفة انه يعتبر الوزن دون القدر في الهلاك ومن اصلها يعتبران  
الوزن فاما لا يتضرر به المرتهن واما فيما يقصر فيضمان القدر من خلاف  
الجنس واما في الانكسار فابو حنيفة رحمه الله يضمن القيمة وكذلك  
ابو يوسف عند الاستواء في الوزن والقيمة ولا يريان الجعل بالدين  
اضلا ومحمد لجعل بالدين لكن عند الامكان بان لا يؤدي ذلك الى الضرر  
بالراهن ولا بالمرتهن ولا يؤدي الى الزيادة في شيء مما ذكرنا  
فانه لا يجعل بالدين ايضا واذا كان قيمة الرهن اكثر فابو يوسف لجعل  
النقصان الحاصل بالانكسار شايعة في قدر الامانة والمضمون فاما ان  
في الامانة يذهب بغير شيء وما كان في المضمون يضمن المرتهن قيمته وهلك  
من الرهن بقدره ومحمد يضمن النقصان الزيادة واذا كان النقصان  
حتى اسقط من الدين خيرا للراهن من ان يقتكه وبين ان يجعله بالدين  
ومن اصل ابى حنيفة لجوز الزبوف من الحياد حتى لو اخذ صاحب الدين  
الزبوف عن الحياد ولم يعلم به حتى هلكت عنده سقط دينه وكذا  
عند محمد الا ان محمد ترك اصله في الرهن وعند ابى يوسف لا يسقط  
بل رد مثل ما قبض وبما خد مثل حقه من اصله انه لا يجوز استيفاء الدين



عن الجياد ففصله اصول المسائل وما عرجها على هذه الاصول  
فقول وبالله التوفيق اذا كان الدين عشرة دراهم فزهر به قلب  
فضه فملك وانكسر يد المرتهن فوزن القلب لا يخلو اما ان يكون  
مثل وزن الدين بان كان عشرة واما ان يكون اقل من وزنه بان كان  
ثمانية واما ان يكون اكثر من وزنه بان كان اثني عشر وكل وجه  
من هذه الوجوه يدخله الهلاك والانكسار فان كان وزن القلب  
مثل وزن الدين عشرة فان كانت قيمته مثل وزنه فملك بهلك  
بالدين بلا خلاف لان في وزنه وقيمته وقا بالدين ولا ضرر فيه باخذ  
ولا فيه ربا فملك بالدين على ما هو حكم الرهن عندنا وان انكسر  
واسقط لاجر الرهن على الافركا بلا خلاف لانه لو افركه اما ان  
يفركه بجميع الدين واما ان يسقط شيء من الدين بمقابلته النقصان لا  
يسبيل الى الاول لان فيه ضرا بالرهن لقوات حقه عن الجودة والصباغة  
من عر عوض ولا سبيل الى الثاني لانه يؤدي الى الربا الا ان الدين والرهن  
مستويان في الوزن والجودة لا قيمة لها شرعا عند مقابلتها لحسنها  
فكانت ملحقة بالعدم شرعا فيكون انفا عشرة ثمانية فيكون ربا محرم  
ان شأ افركه بجميع الدين ورضي بالنقصان وان شأ ضمن المرتهن قيمة  
ما بلغت فكانت رهنا مكملة وبصير القلب ملكا للمرتهن بالصمان  
وهذا قول ابي حنيفة وابي يوسف وقال محمد ان شأ افركه بجميع الدين  
وان شأ جعله بالدين وبصير ملكا للمرتهن بدنيه وجه قول محمد رحمه الله  
ان ضمان القيمة لا يناسب قبض الرهن لان ذلك موجب قبض هو تعدي  
لقبض الغصب وقبض الرهن ما دون فيه فلا يناسب ضمان القيمة وباب  
الجعل بالدين لانه قبض اشتيفا وفي الجعل بالدين يقرر الاشتيفا وجه  
قولها ان جعل الرهن بالدين حال قيامه من اعمال الجاهلية بالاسلام

وابطله

وابطله بقوله لا يجعل الرهن والحمل بالدين على الرهن فكان باطلا  
وبه بين ان ملك الرهن بالدين لا يجوز ان يكون حكم هذا القرض وان حكم  
ملك اليد والحبس لا ملك العين والرقبة فاما ضمان القيمة فيصالحها  
له الا ترى في الجملة الا ترى ان محمد رحمه الله يقول به عند تعذر الجعل  
بالدين على ما ذكره والله اعلم وان كانت قيمته اقل من وزن الدين  
بان كانت ثمانية فملك بهلك بجميع الدين عند ابي حنيفة لانه يعتبر  
الوزن ووزن القيمة عند الهلاك وبه وزنه وقا بالدين وعندهما لا يملك  
بالدين وبضمن المرتهن قيمته من خلاف جنسه وجه قولها انه لو ملك  
بالدين اما ان يملك بوزنه واما ان يملك بقيمته لا سبيل الى الاول  
لان فيه ضرا بالرهن ولا وجه للثاني لانه يؤدي الى الربا فيجوز المرتهن  
ان يرضى بسقوط الدين وبين ان ضمن قيمة الرهن من خلاف جنسه فيكون  
رهنا مكملة ولاي حنيفة رحمه الله ان قبض الرهن قبض اشتيفا واليحد  
والردي في الاشتيفا على السواء لان اشتيفا الرنوف عن الجياد جائز  
عنده وان انكسر فالرهن بالخيار ان شأ افركه بجميع الدين وان شأ  
ضمن المرتهن قيمته من خلاف جنسه بالاجماع وليس له خيار الجعل  
بالدين ها هنا بلا خلاف واما على اصل ابي حنيفة وابي يوسف فلاها  
لا يريان الجعل بالدين اصلا ومحمد ان كان يرى ذلك لانه عند الاتفاق  
وها هنا لا يمكن لانه لو جعل بالدين باعتبار الوزن يؤدي الى الضرر بالرهن  
حيث بصير الرهن الذي قيمته ثمانية بعشرة ولو جعل باعتبار القيمة يؤدي  
الى الربا فثبت الضرورة في ضمان القيمة والله اعلم وان كانت قيمته  
اكثر من وزنه بان كانت اثني عشر فملك بهلك بالدين عند ابي حنيفة  
رحمه الله اعتبار الوزن وكذلك عند محمد لان الجودة ها هنا فضل  
على امانته بمترلة الفضل في الوزن واما على قول ابي يوسف فقبيل



بضمن المهرين بالدين قيمة خمسة اسداس القلب من الذهب ورجع بدنه  
لان الجوده عند مضمونه وقيل هلك بالدين عند ايضا لانه يعتبر الوزن  
في الهلال لا الجوده وانما يعتبر الجوده في الانكسار وان انكسر المهرين  
بالخيار عند اي حيفه ان شا افر كنه بالدين مع النقضان وان شاضمه  
قيمه من خلاف جنسه فيكون رهنا مكانه لما ذكرنا فيما تقدم سوا كان  
النقضان الحاصل بالانكسار قد رد رهم بان عادت قيمته الى احد عشر  
او قد رد رهمين بان عادت قيمته عشرة او اكثر من ذلك بان ضارت  
ثمانية وعند اي يوسف ان شا افر كنه بالدين وان شا ضمن المهرين خمسة  
اسداس القلب من خلاف جنسه فيصير خمسة اسداس الرهن ملكا للمهرين  
بالضمان وسدس الرهن مع خمسة اسداس القيمة رهنا بالدين لان من اصله  
ان جعل قدر النقضان الحاصل بالانكسار شافعا في قدر الامانة والمضمون  
والقدر الذي في الامانة يذهب بغير شيء والقدر الذي في المضمون  
يضمن قيمته فيصير ذلك القدر من الرهن ملكا له وعند محمد بن نظر لا  
النقضان ان كان قد رد رهم او درهمين لا ضمان على المهرين وتجبر المهرين  
على الفكاك وان زاد على ذلك تخير بين الافكاك وبين الجعل بالدين  
كالو كانت قيمته ووزنه سوا لان من اصله انه يصرف النقضان الحاصل  
بالانكسار الى الجوده الزائدة الا اذا اكثر النقضان حتى عادت قيمته الى  
ثمانية وله ان يجعله بالدين ان شا وان شا افر كنه وقيل ان على قوله  
له ان يضمه كما قال ابو حنيفة لما في الجعل بالدين من اسقاط حقه عن الجوده  
والله اعلم هذا اذا كان وزن القلب مثل وزن الدين عشرة فاما اذا كان  
اقل من وزنه ثمانية فان كانت قيمته مثل وزنه فهلك بذلك مبل وزنه  
من الدين وهو ثمانية بالاجماع وان انكسر فالرهن بالخيار ان شا افكته  
بالدين وان شا ضمن المهرين قيمته من خلاف جنسه فكانت رهنا والقبول

لمهرين

لمهرين بالضمان عند اي حيفه والى يوسف رهما الله وعند محمد ان شا  
افكته بالدين وان شا جعله مثل وزنه من الدين لما قلنا وان كانت  
قيمه اقل من وزنه سبعة فهلك بذلك ثمانية في قول اي حيفه اعتبارا  
للوزن وعندنا يضمن قيمته من خلاف جنسه لما بينا وان انكسر  
ضمن القيمة بالاجماع اما على قول اي حيفه واي يوسف فلاهما لا يجزى  
الجعل بالدين حال قيام الرهن اصلا وراشا وجمعا ان كان جيز ولكن  
لبشرطة انعدام الصحة وبالجعل بالدين هاهنا ضرر بالمهرين وان  
كانت قيمته اكثر من وزنه فكانت تسعة او مثل الدين عشرة فهلك  
بذلك ثمانية عند اي حيفه وعند اي يوسف يضمن خمسة اسداس  
قيمه وان انكسر فعند اي حيفه ان شا افكته بالدين وان شاضمه  
جميع قيمته وكانت القيمة رهنا والقلب للمهرين ملكا وعند اي  
يوسف يضمن خمسة اسداس قيمته ويكون سدس القلب مع خمسة  
اسداس قيمته رهنا عنده بالدين وعند محمد يصرف النقضان الحاصل بالانكسار  
بالامانة ان قل النقضان بان كان درهما او درهمين وتجبر المهرين على  
الافكاك وان كان اكثر من ذلك تخير المهرين بين الافكاك والجعل  
بالدين والله اعلم هذا اذا كان وزن القلب اقل من وزن الدين ثمانية  
فاما اذا كان اكثر من وزنه اثني عشر فان كانت قيمته مثل وزنه اثني  
عشر فهلك سقط الدين والزيادة على الدين تهلك امانه بلا خلاف  
وان انكسر ضمن خمسة اسداسه في قول اي حيفه واي يوسف وعند  
محمد ان يجعل خمسة اسداسه بالدين وان كانت قيمته اقل من وزنه  
والثمن من الدين بان كانت احدى عشر فهلك سقط الدين خمسة اسداسه  
والزيادة تهلك امانة عند اي حيفه ولا رواية عنهما في هذا الفصل  
وان انكسر ضمن خمسة اسداس القلب عند اي حيفه لانه لا يعتبر الجوده



ولا يرى الجعل بالدين وعند اي يوسف يجب ان يكون هكذا وكذلك عند محمد  
انقدر التملك بالدين لما فيه من الضر وان كانت قيمته مثل وزن الدين عشر  
فهلك هلك خمسة اسداسه بالدين عند اي حنيفة لانه يعتبر الورع وعند ما  
يضمن خمسة اسداسه ويرجع نحوه وان انكسر ضمن خمسة اسداسه عند  
اي حنيفة وعند ما يغير جميع القيمة ولا يمكن الجعل بالدين عند محمد لا يروي  
إلا الربا وان كانت قيمته اقل من الدين ما يند هلك ذهب خمسة اسداسه  
بالدين في قول اي حنيفة وان انكسر ضمن خمسة اسداسه وعند ما يغير القيمة  
في الحالين وان كانت قيمته خمسة عشر فذلك يهلك خمسة اسداسه  
بالدين في قول اي حنيفة وان انكسر ضمن خمسة اسداسه عند اي حنيفة  
والله اعلم ثم في كل موضع ضمن المهرتين بعض القلب ملك ذلك لقدر  
ما اصاب من صار سر كما في شيوخ طاري وعلى حجاب طاهر الرواية يقطع  
القلب ويكون الباقي مع القيمة التي غدر منها لان الشيوخ منع صحة  
الرهن مقارنا كان او طاريا وعلى رواية اي يوسف لا حاجة الى القطع  
لان المشيوع الطاري لا يمنع بقا العقد على الصحة والله اعلم واما الرهن  
العاسد فلا حكم له حال قيام المهرتون حتى لا يثبت للرهن حق الحبس والرهن  
ان يسترده مند فان منع حتى هلك يضمن مثله ان كان له مثل قيمته ان  
لم يكن له مثل لانه صار عاصبا بالمنع والمعصوب مضمون على العاصب بالمثل  
او بالقيمة وان لم يوجد المنع من المهرتين حتى هلك بيده ذكر الكرخي انه  
يملك امانة لان الرهن اذا لم يصح كان القبض قبض امانة لانه يرضى بادن  
المالك فاشبه قبض الوديعة وحكي القاضي في شرحه مختصر الطحاوي انه ذكر  
في الجامع الحبيد ان كان الرهن محل الرهن الصحيح فاداره رهن فاسدا  
فهلك في يد المهرتين ملك بالاقول من قيمته ومن الدين وكل ما ليس بمحل  
الرهن الصحيح لا يكون مضمونا بالرهن العاسد كالمدر واما الولد وهذا

يدل على ان الفساد ان كان لمعنى في المهرتون لا يكون مضمونا بل يكون امانة وان  
كان الفساد لمعنى في غير يكون مضمونا ووجهه ان المهرتون مضمون  
بالقبض والامانة في القبض الا ان من شرط كون القبض مضمونا ان يكون مالا  
منقوما مطلقا متقوما كما لمعوض بالبيع العاسد فان وجد الشرط يكون  
مضمونا والا فلا والله اعلم هذا الذي ذكرنا حكم هلال المهرتون واما  
حكم استهلاكه فالمهرتون لا يخلوا اما ان يكون من بني ادم من العبد والامة  
واما ان كان من غير بني ادم من سائر الاموال فان كان من غير بني ادم فاستهلكه  
اجنبي ضمن قيمته وان كان مالا مثله كما اذا لم يكن من ههنا والمهرتين هو  
الحضم في تضمينه وكان الضمان هنا لانه بدل المهرتون به ان كان الضمان  
من جلس الدين والدين حال استوفاه بدينه وان كان الدين لم يجل حبه رهن  
مكانه وكذلك لو استهلكه المهرتين لانه اتلف مالا مملوكا متقوما  
بغير اذن ماله فضمن مثله او قيمته كما لو اتلفه اجنبي وكان رهنا ركانه  
كما لو اتلفه اجنبي وان استهلكه الراهن فان كان الدين حيا لا يطالب بالدين  
لانه لا فائدة في المطالبة بالضمان فيطالب بالدين وان كان له على اخل  
المهرتين منه الضمان وامسكه الى ان يحل الدين والله اعلم واذا كان في  
الرهن وفا كالدين والولد فاستهلكه المهرتين او الراهن او اجنبي بان  
كان الرهن شاة فمهرها بعشر فحلت او ولدت فعليه ضمانه اما وجوب  
الضمان على الاجنبي والمهرتين فظاهر لان الزيادة ملك الراهن واتلاف  
مال الغير غير اذنه موجب بالضمان واما وجوب الضمان على الراهن فلا ان  
المتلف وان كان مملوكا له لكن للمهرتين فيه حق قوي ملحق بالملك في حق  
وجوب الضمان واذا وجب الضمان على المتلف كان الضمان مع الشاة رهن  
عند المهرتين لانه بدل المهرتون فيقوم مقامه وان هلك الضمان لا يسقط  
بالدين لانه بدل ما ليس مضمون بالدين فكان حكمه حكم الاصل والاصل



لو هلك يهلك بغير شيء كذا البدل وان هلكت الشاة سقطت حصتها  
من الدين لانها مضمونة مضمونه فكانت مضمونة بالهداك ويقتل الراهن  
صان الزيادة بقدرها من الدين لان الزيادة يصير مقصوده بالهداك  
فحصير لها حصه من الدين هذا اذا كان الاستهلاك بغير اذن فاما اذا كان  
بإذن بان قال الراهن للمرهمن اخلت الشاة فاحليت فهو خلال للراهن  
له كل هذا الحمل واشرب وكل حل له ذلك ولا ضمان عليه لان الزيادة  
ملك لراهن فصم اذنه بالاكل والشرب ولا يسقط شيء من دين المرهمن  
حتى لو جاء الراهن بفعل الشاة في جميع الدين لان اذاف المرهمن بإذن الراهن  
مضاف الى الراهن كانه انكف بنفسه ولو كان كذلك لكان لا يسقط شيء  
من الدين وكان عليه ضمان المتلف كذا هذا وان لم يفركها حتى هلكت بملك  
حصتها من الدين فيقسم الدين عليها وعلى ولدها ولبنها على قدر قيمتها فاما كان  
حصه الشاة تسقط وما كان حصه الزيادة يبقى ويحاطب الراهن بقضايه  
لان فعل المرهمن لما كان مضافا الى الراهن كان مضمونا عليه كانه فعل  
بنفسه فيصير للزيادة حصه من الدين فينظر الى حصه الزيادة فان كان فيها  
خمسه كان فيها ثلث الدين وفيه الشاة ثلثاه فاذا هلكت الشاة ذهب  
ثلثا الدين وبقي الثلث وعلى الراهن قضاؤه وكذلك لو استهلكه اجنبي  
بادن الراهن والمرهمن فالجواب فيه وفي المرهمن اذا استهلك باذن  
الراهن سواء قد ذكرناه والله اعلم ولو استهلكه الراهن بادن المرهمن  
لاسي عليه لان الضمان لو وجب لوجب لحق المرهمن لا لحق نفسه لانه ملكه  
وقد ابطال المرهمن حق نفسه بالادان فلا يستحق الضمان وجعل كان الزيادة  
هلكت باقده سماوية ونقيت الشاة رهنا لجميع الدين والله اعلم  
وان كان المرهمن من بني ادم فجنس عليه فحمله الكلام في جناسات المرهمن  
انها اقسام ثلثة جنابه غير المرهمن على الرهن وجنابه الرهن على غير الرهن

198  
وجنابه الرهن على الرهن اما جنابه غير الرهن على الرهن فلا يخلو اما  
ان كانت الجنابه في النفس واما ان كانت فيما دون النفس وكذلك  
لا يخلو اما ان يكون عمدا او خطأ او في معنى الخطأ والجنابي لا يخلو  
اما ان يكون عبدا واما ان يكون حرا وان كانت في النفس عمدا او الجنابي حرا  
فللراهن ان يقتل اذا اجتمعا على الاقصاص في قول اي حنفية رحمهم الله  
وقال محمد ليس له الاقصاص وان اجتمعا عليه وعن اي يوسف روايتان  
كذا ذكره الرحي الاختلاف وذكر القاضي في شرحه مختصر الطحاوي  
انه لا يقصص على قاتله وان اجتمع عليه الرهن والمرهمن ولم يذكر الخلاف  
وجه قول محمد ان استيفاء القصاص لا بد له من ولي والولي هاهنا غير معلوم  
لان ملك العين والرقبة للراهن وملك اليد والجلس للمرهمن فكان  
العبد مضافا الى الراهن من وجه والى المرهمن من وجه فصار الولي مشتركا  
بجهولا وجهاله الولي يمنع استيفاء القصاص كعبد المكاتب اذا قتل عمدا  
انه لا يقصص من قاتله وان اجتمع عليه المكاتب والمكاتب لما قلنا كذا  
هذا بخلاف العبد المشترك بين اثنين اذا قتل عمدا ان لها الاقصاص  
اذا اجتمعا عليه لان هنالك الولاية تابعة لها على الشركة لثبوت الملك  
لكل واحد منهما في النصف من كل وجه فكان الولي معلوما فاما يمكن  
القول بوجوب القصاص لها على الشركة لا استوائها في الملك وجه قول  
اي حنفية رحمهم الله ان الملك للراهن من كل وجه واما المرهمن فليس  
فقط والمالك سبب ثبوت الولاية فكان الولي معلوما وكان ينبغي ان لا  
توقف ولاية الاستيفاء على رضى المرهمن الا انه توقف لتعلق حقه به فاذا  
فاذا رضى فقد زال المانع بخلاف عبد المكاتب لان الملك فيه للمولى من وجه  
والمكاتب من وجه فلم يكن المولى فيه تابعا للمولى مطلقا ولا المكاتب مطلقا  
فاستبه الولي فامنع الاستيفاء والله اعلم واذا انقض العاقل سقط الدين



لان العبد انما كان رهنا من حيث انه مال وقد طلت ماله بالقتل لا  
بلا بدل اذ القصاص لا يصلح بدلا عن الماله فسقط الدين كما لو هلك بنفسه  
هذا اذا اجتمع على القصاص فاما اذا اختلفا لا يقتل القاتل لانه لا سبيل  
الى اثبات الاقتصار للمرتهن بقدم ملك المرقبه ولا للمرهن لان استيفاء  
ابطال حق المرتهن وهو الدين من غير رضا وهذا لا يجوز وعلى القاتل قتل  
المقتول في ماله في ثلث سنين وكانت قيمه رهنا ولو اختلفا وابطل  
القاضي القصاص ثم قضى الراهن الدين فلا قصاص لان حق المرتهن وان بطل  
بالفكاح لم يكن بعد ما حكم القاضي بطلان القصاص فلا يجزئ العود  
وان كانت الجناية خطأ أو سيده عمد فعلى عاقله القاتل قيمته في ثلاث سنين  
بعضها المرتهن فيكون رهنا لان العبد وان كان مضمونا من جرث  
ادمي لا من حيث انه مال على اصل اصحابنا حتى لا يراد دينه على دية الحر  
ولم يرد من حيث انه مال لان من حيث هو ادبي فجار ان يقوم قيمته مقامه  
وحون رهنا عند المرتهن ثم ان كان الدين موقفا كانت في ذمه الى اجل الاجل  
واذا حل فان كانت القيمة من جنس الدين استوفى الدين منها وان كان فيها فضل  
ردّه على الراهن وان كانت اقل من الدين استوفى منها من الدين بقدرها  
ورجع الفضل الى البقية على الراهن وان كانت من خلاف جنس الدين  
حسب في ذمه الى وقت الفكاك وان كان الدين حالا فالحكم فيه وفيما اذا  
كان موقفا لم يحل سوا وقد بيناه وبعتبر قيمة العبد في ضمان الاستهلاك  
يوم الاستهلاك وفي ضمان الرهن يوم القبض لان ضمان الاستهلاك يجب  
بالاستهلاك وضمن الرهن يجب بالقبض فمعتبر حال وجود السبب حتى  
لو كان الدين الف درهم وقيمة العبد يوم الرهن الفاقا نقصت قيمته  
وتراجعت الى خمسينه فقتل عزم القاتل قيمته خمسينه وسقط من الدين  
خمسينه واذا غرم خمسينه بالاستهلاك كانت هذه الدراهم رهنا مثلها

من الدين ويسقط الباقي من الدين لا انه يصير مستوفيا كل الدين بها ولا  
يجوز استيفا اكثر من خمسينه بحسب ما فيه من الربا وهذا بخلاف ما  
اذا قتل عبد اقل قيمه منه فدفع بد لان الدفع لا يؤدي الى الربا لانه  
يجوز استيفا كل الدين من هذا العبد الا ترى انه لو باعه جاز وان كان لا  
يساويه فلم يكن فيه ربا وكذلك لو قتل المرتهن بعزم قيمته والحكم فيه  
وفي الاجنبى سوا وقد ذكرناه ولو قتل الراهن فمقتل او ما اذا كان  
الرهن من غير بني ادم سوا وقد ذكرناه لك فيما تقدم هذا اذا كان  
الحاي حرا فاما اذا كان عبدا او امة مخاطب مولى القاتل بالدفع او  
بالعدا او بقيمة المقتول فان اختار الدفع فان كانت قيمة المدفوع مثل  
قيمة المقتول او اكثر فالمدفوع رهن بجميع الدين وجبر الراهن على الاتكال  
بلا خلاف وان كانت قيمته اقل من قيمة المقتول بان كانت الف والدين  
الف وقيمة المدفوع مائة فهو رهن بجميع الدين ايضا وجبر الراهن على الاتكال  
بجميع الدين كما كان جبر على اتكال العبد المقتول لو كان حيا بجميع الدين في  
قول ابي حنيفة وابي يوسف وقال محمد ان لم يكن قيمة القاتل وبقيمة المقتول  
فالراهن بالخيار ان شاء افتركه جميع الدين وان شأ تركه بدنه لمحمد رحمه الله  
مر على اصله في العمل بالدين عند تعدد الجبر على الافتركا كما اذا ما قدر  
لما فيه من الضرر بالراهن ولا يي يوسف انه لما دفع الليل بالاول قام مقام  
الاول لما ودما والاول كان رهنا لجميع الدين وكان جبر الراهن على الاتكال  
بجميع الدين فكذلك الثالث وكذلك لو كان العبد المرتهن بقص الشعر  
حتى صار يساوي مائة درهم فقتله عبد يساوي مائة درهم فدفع به فهو  
على هذا الاختلاف هذا اذا اختار المولى القاتل للدفع فاما اذا اختار  
العدا فانه يفقد بقيمة المقتول وكانت القيمة رهنا عند المرتهن ثم ينظر  
ان كانت القيمة من جنس الدين استوفى دينه منها وان كان من خلاف الجنس



حبسها رهنا حتى تستوفي جميع دينه وتجبر الراهن على الا فتكال عند  
ابي حنيفة وابي يوسف عند محمد بن جرير الراهن بين الا فتكال بجميع  
الدين ومن التزل للرهين بالدين وقد مررت المسئلة هذا اذا كانت الجناية  
في النفس فاما اذا كانت فيما دون النفس فان كان الجاني حرا يجب  
ارشه في ماله لا على عاقلة سواء كانت الجناية خطا او عمدا لما اوجبه  
في ماله فلان العاقلة لا تعقل ما دون النفس فان كان الجاني حرا يجب  
ارشه في ماله لا عاقلة واما التسوية بين العمد والخطا فلان العمد  
لا يجري من الحرو والعبد فما دون النفس فاستوى فيه العمد والخطا  
في وجوب الارش وكان الارش رهنا مع العبد لا بدل جزو من يوف  
وان كان الجاني عبدا يجاب بمولاه بالدفع او الفدا بارش الجناية فان  
اختار الفدا بالارش كان الارش مع المجني عليه رهنا وان اختار  
الدفع يكون الجاني مع المجني عليه رهنا والخصومة في ذلك كله الى المهرن  
لان حق الحبس له والجاني يوف الحبس عن بعض اجزاء الرهن فله ان  
ان يعيم بدل الغابت ببقية مقامه رهنا والله اعلم هذا الذي ذكرنا  
حكم جناية غير الرهن على الرهن واما حكم جناية غير الرهن على الرهن  
مخافة لا يخلوا اما ان كانت على بني ادم واما ان كانت على غريم  
سائر الاموال فان كانت على بني ادم لا تخلوا من ان يكون عمدا او خطا  
او في معنى الخطا فان كانت عمدا يقتض مند كما اذا لم يكن رهنا لان ملك  
الراهن لا يمنع القصاص الا ترى انه لا يمنع اذا لم يكن رهنا واذا لم يكن  
الملك مانعا لحق المهرن اولى لانه دون الملك سواء قتل اجنبيا او الراهن  
او المهرن لان القصاص ضمان الدم ولا حول للمولى في دمه بل هو اجني عند ذكرا  
للمهرن من طريق الاولى اذا ثبت له الحق والحد دون الملك فصارت  
جانيته على الراهن والمهرن في حق القصاص وجانيته على الاجني سواء

واذا قتل قصاصا سقط الدين لان هلاكه حصل في ضمان المهرن فيسقط  
دينه كما اذا هلك بنفسه والله اعلم هذا اذا كانت جانيته عمدا  
فاما اذا كانت خطا او ملحقه بالخطا بان كانت شبه عمدا وكانت  
عمدا لكن القاتل ليس من اهل وجوب القصاص عليه بان كان صبيا  
او مجنونا او كانت جانيته فيما دون النفس فانه يدفع او يغدي لان هاتين  
الجنايات من العبد والامار توجب الدفع او الفداء ثم ينظر ان كان العبد  
كله مضمونا بان كان قيمته مثل الدين او دونه نحو ان يكون قيمة العبد  
الفا والدين الفا او كان الفا وقيمة العبد خمسينة يجاب المهرن اولا  
بالفداء لانه بالفداء يستفي حق نفسه في الرهن ثم يطهر عن الجناية  
من غير ان يسقط حق الراهن ولو غدي بالراهن وخوطب بالدفع او الفداء  
عليه ما هو حكم الشرع من ان يجبر بالدفع فينقل حق المهرن ويسقط  
دينه فكانت الهداية بكتاب المهرن بالفداء اولى واذا فداه بالارش  
فقد استخلصه واستصفاه عن الجناية وصار كما انه لم يجز اضلا فيقي  
رهنا كما كان ولا يرجع بشيء مما فدا على الراهن لانه فدى ملك الغير غير  
ادنه فكان مبررا عاقبه فلا يملك الرجوع كما لو فداه اجنبيا ولانه بالفدا  
اصح الرهن باختيار واستفي حق نفسه فكان عاملا لنفسه بالفداء فلا  
يرجع على غيره وليس له ان يدفع لانه دفع الرقبة وهو لا يملك رقبة وان  
ابى الراهن ان يغدي بخاطب الراهن بالدفع او الفداء لان الاصل في الخطا  
هو الراهن لان الملك له وانما يغدي المهرن بخاطب الفدا صيانة لحقه  
فاذا ابى عدا الامر الى الاصل فان اختار الدفع بطل الرهن ويسقط  
الدين اما بطلان الرهن فلا لان العبد زال عن ملكه بالدفع لا بالاختلاف خرج  
عن كونه رهنا واما سقوط الدين فلا لان استحقاق الرهن حصل  
معنى ضمان المهرن فصار كانه هلك في ذم وكذلك ان اختار الفدا



لانه صار قاضيا بما فدى دين المرتين لان الفداء على المرتين لحصول الجناية  
في ضمانه الا انه لما ابي الفداء والراهن محتاج الى استخلاص عتقه ولا  
يمكنه ذلك الا بالفداء فكان مضطرا في الفداء فلم يكن مبرعا  
فكان له ان يرجع على المرتين بما فدا وله على الراهن مثله فيصير قصاصا  
به واد اصاب قاضيا دين المرتين ينظر الى ما فدا والى ما قيمه الفداء فان  
كان الفداء مثل الدين وقيمة العبد مثل الدين او اكثر سقط من الدين  
بقدر الفداء وجلس العبد رهنا بالباقي وان كان الفداء اقل واكثر  
وقيمة العبد اقل من الدين سقط من الدين قدر قيمة العبد ولا يسقط  
اكثر منها لانه لو هلك العبد لا يسقط من الدين اكثر من قيمة العبد  
فكذلك عند الفداء وان كان العبد بعضه مضمونا والبعض امانة كانت  
قيمة العبد الفيز والدين الفاقا الفداء عليها جميعا لان نصفه مضمون ونصفه  
امانة فكان قد انصف المضمون على المرتين وقد انصف الامانة على الراهن  
فيخاطبان جميعا بالدفع او بالفداء والمعنى من خطاب الدفع في جانب المرتين  
الرضا بالدفع لا بفعل الدفع لان فعل الدفع ليس التبرع ثم اذا حوطينا بذلك  
لا نحلو اما ان اجتمعا على الدفع واما ان اجتمعا على الفداء واما ان اختلفا  
فاختارا احدهما الدفع والاخر الفداء والحال لا يحلوا اما ان كانا حاضرين  
واما ان كانا احرهما سخايا فان كانا حاضرين واجتمعا على الدفع ودفعوا  
سقط دين المرتين لان الدفع بمسئله الهلاك وان اجتمعا على الفداء فدا كل  
واحد منهما بنصف الارش واذا فدا بطهرت رقبة العبد عن الجناية وفي  
رهنا كما كان وكان كل واحد منهما مبرعا حتى لا يرجع على صاحبه بما  
فدا لان كل واحد منهما ادى ما عليه فكان موديا عن نفسه لا عن صاحبه وان  
اختلفا فاراد احدهما الفداء والاخر الدفع فايهما اختار الفداء فاخياره  
اولي اما المرتين فلانه بالفداء يستبقى حق نفسه ولا يسقط حق الراهن

ولا يسقط حق الراهن والراهن يدفع يسقط حق المرتين وكان اختيار المرتين  
اولي واما الراهن فلانه يستبقى ملك الترقية بالفداء والمرتين  
باختيار والدفع يريد اسقاط دينه وابطال ملك الراهن فلم يكن له في  
اختيار والدفع مفعلا بل كان سفها محضا وعتبا باردا فلا يلتفت اليه  
فكان للراهن ان يفدي ثم ايتما اختار الفداء العبد بجميع الارش ولا  
يملك الاخر دفعه ثم ينظر ان كان الذي اختار الدفع هو المرتين ففدى  
بجميع الارش ولا يملك الاخر دفعه ثم ينظر ان كان الذي اختار الدفع هو  
المرتين ففدى بجميع الارش يبقى العبد رهنا كما كان لانه طهرت رقبته  
عن الجناية بالفداء فصار كانه لم يحزن ورجع المرتين على الراهن بدنيه  
وهل يرجع عليه حصة الامانة ذكر الكرخي فيه روايتين في رواية لا يرجع  
بل يكون مستبرعا وفي رواية يرجع وذكر القاضي في شرحه مختصر الطحاوي  
انه لا يرجع الا بدنيه خاصة ولم يذكر الاختلاف الرواية وجه الرواية  
الاولى انه التزم الفداء باختياره مع قدرته انه لا يلزمه لانه لو لم يلزم  
لخطب الراهن وكان مبرعا في قيمة فلا يملك الرجوع وجه الرواية الاخرى  
ان المرتين محتاج الى اصلاح قدر المضمون منه ولا يمكنه ذلك الا باصلاح  
قدر الامانة وكان مضطرا فلم يكن مبرعا وان كان الذي اختار الفداء  
هو الراهن ففداه بجميع الارش لا يكون مبرعا بل يكون قاضيا بنصف الفداء  
دين المرتين ثم ينظر ان كان نصف الفداء مثل كل الدين سقط الدين كله وان  
كان اقل منه سقط من الدين قدره ورجع بالفضل على الراهن في مجلسه  
رهنا به هذا اذا كانا حاضرين فاما اذا كان الحاضر احدهما فليس له  
ولاية الدفع ايها كان سوا كان هو المرتين او الراهن اما المرتين فلا شد  
لانه لا يملك له في العبد اصلا والدفع تملك فلا يصور مدون الملك اما  
الراهن فلان الدفع اسقاط حق المرتين وله ولاية الفداء بجميع الارش



وان كان الحاضر هو المرتهن ففداه الجميع الا بشر لا يكون مبررا في نصف  
الفداء عند اي حيفه رحمه الله وله ان يرجع على الراهن دينه ونصف  
الفداء لئلا يحبس رهنا بالدين وله ان يحبس رهنا بنصف الفداء بعد  
قضاء الدين وعند اي يوسف ومحمد كان المرتهن مبررا ونصف الفداء  
فلا يرجع على الراهن الا بدية خاصة كما لو فداه خصم الراهن فماسوا  
بين الغيبة والحضرة وجعلاه مبررا في الحالين حسنا وابو حنيفة رحمه الله  
فرق بين حالة الحضرة والغيبة فجعله مبررا في الحضرة لانه الغيبة وان  
كان الحاضر هو المرتهن ففداه الجميع الا بشر لا يكون مبررا في نصف الفداء  
بالاجماع بل يكون قاضيا بنصف الفداء دين المرتهن كما لو فداه الراهن خصم  
المرتهن وجه قولها ان المرتهن فدا ملك الغير غير ادنه فكان مبررا عما لو  
فداه اجنبي ولهذا كان مبررا في حالة الحضرة كما في الغيبة ولا يحنيفه رحمه  
الله انه في حالة الحضرة التزم الفداء باختيار مع امكان خطاب الراهن  
فكان مبررا والخطاب لا يمكن حالة الغيبة وهو يحتاج الى اصلاح قدر  
المضمون ولا يمكنه ذلك الا باصلاح قدر الامانة فكان مضطرا فلم  
يكن مبررا عما هذا اذا اجنبي الراهن على اجنبي فاما اذا اجنبي على المرتهن او  
على الراهن اما جانيته على نفس الراهن جناية موجبة للمال او على ماله  
فهدر لان العبد ملكه والمولى لا يحب له على عبده دين خلاف جناية  
العبد المغضوب على المغضوب منه او على ماله على اصلا اي حيفه رحمه  
الله انها معتبرة لان المضمونات ملك عند ادان الضامن من وقت الغضب  
فتبين ان تلك بجنايته لم تكن جناية العبد على مولاه اما جانيته على نفس المرتهن  
فهدر عند اي حيفه رحمه الله وعند اي يوسف ومحمد معتبرة يدفع او  
يفدى ان رضية المرتهن ويطلق الدين وان قال المرتهن لا اطلب الجاه لما  
في الدفع او الفداء من سقوط حتى فله ذلك وبطوات الجناية والعذر على

على حاله هكذا اطلق الكرخي وذكر القاضي في شرحه مختصرا الطحاوي  
وفصل فقال ان كان العبد كله مضمونا بالدين فهو على الاختلاف وان  
كان بعضه مضمونا وبعضه امانة لجنايته معتبر بالانفاق فقال  
للمرتهن ان شئت فادفع وان شئت فافد فان دفعه وقبل المرتهن بطل  
الدين كله وصار العبد كله للمرتهن وان اختار الفداء فنصف الفداء على  
الراهن ونصفه على المرتهن فاما كان حصته المرتهن تبطل وما كان  
حصته الراهن فداي والعبد رهن على حاله واختلافهم في جناية الراهن  
على المرتهن نظيرا لاختلافهم في جناية عبد الغضب على العاصب انما  
هدر عند اي حيفه وعندهما معتبر وجد قولها ان هذه جناية  
وردت على غير المالك فكانت معتبرة اما اذا وردت على اجنبي وهذا  
لان الاصل في الجنايات اعتبارها وسقوط الاعتبار لما كان عدم العاين  
وما هنا في اختيار هذه الجناية فانه لان موجهها الدفع ولا في فدية  
وهو الوصول الى ملك العبد وان كان فيه سقوط دينه ولا يحنيفه  
رحمة الله ان هدر الجناية وردت على غير المالك لكنها وجدت في ضمان  
المرتهن فوردت على غير المالك لكنها وجدت في ضمان المرتهن فوردت  
على غير المالك ان كان مقتضى ان يكون معتبر فوجود ما في ضمان المرتهن  
بعضه ان لا يعتبر لانها توجب الفداء عليه وذلك غير ممكن لما فيه من عاب  
الضمان عليه له وان كان في موقع الشك والاحتمال في اعتبارها فلا  
يعتبر هذا اذا اجنبي على نفس المرتهن واما اذا اجنبي على ماله فان كانت  
قيمتها والدين سواء وليس في قيمته فصل لجنايته هدر بالاجماع لانه لا ما فيه  
في اعتبار هدر الجاهل اذ ليس حكمها وحوب الدفع الى المرتهن لملكه بل  
تعلق الدين برقته فلو وسع واخدمته لسقط دينه فلم تكن في اعتبار هدر الجناية  
فان لا يعتبر وان كانت قيمته اكثر من الدين هدر اي حيفه روايتان



في رواية تعتبر الجناية بقدر الأمانة وفي رواية لا يثبت حكم الجناية  
 أصلاً وجه الرواية الأولى أن المانع من الاعتبار كون العبدية ضماناً للرهن  
 وقدر الأمانة وهو الفضل على الدين ليس في ضمانه فاعتبر اعتبار الجناية  
 في ذلك القدر فلزم اعتبارها وجه الرواية الأخرى أن ذلك القدر  
 وإن لم يكن مضموناً فهو في حكم المضمون لثبوت حكم الرهن فيه وهو الجبس  
 فتمنع الاعتبار وأما جناية الرهن على ابن الراهن وعلى ابن المرتهن فلا  
 شك أنها معتبرة لأن المانع من الاعتبار في حق الراهن هو كون العبد  
 مملوكاً له وفي حق المرتهن كونه في ضمانه ولم يوجد شيء من ذلك هنا  
 فكانت جنايته عليه وعلى الأخبى والله أعلم بهذا الذي ذكرنا حكم  
 جناية الرهن فاما حكم جناية ولد الرهن فإن قتل أمنا خطأ حكمه  
 أنه لا يجب شيء على المرتهن ومخاطب المولى بالدفع أو الفداء أما عدم جوب  
 الفداء على المرتهن فلا خلافه بالحق مع أنه ليس ملكه لحصول الجناية  
 من الرهن في ضمانه ولم يوجد في الموفد لأنه ليس بمضمون الأثرى لو هلك  
 بهلك بغیر شيء وأما مخاطب المولى بالدفع أو الفداء فلأن الملك له فإن  
 دفعه خرج الولد عن الرهن ولم يثبت شيء من الدين أما خروجه عن  
 الرهن فلزوال ملك الراهن عنه فخرج عن الرهن كما لو هلك وأما  
 عدم سقوط شيء من الدين غير مضموناً لهذا بخلاف الأم ولو قتل فهو  
 رهن مع الأم على حاله فإن اختار الراهن الدفع فقال له المرتهن أنا  
 أفدي فله ذلك لأن الولد مستر بون وإن لم يكن مضموناً الأثرى أن الحكم  
 الأصلي للرهن يثبت فيه وهو حق الجبس فكان الفداء منه أصلاً حال الرهن  
 فكان له ذلك والله أعلم بهذا الذي ذكرنا حكم جناية الرهن على بني آدم  
 وأما جنايته على سائر الأموال بأن شهلك ما لا يستغرق رقبته حكمها  
 وحكم جناية غير الرهن سواء وهو تعلق الدين بقبته ببيع فيه إلا إذا قضى

الراهن

للراهن أو المرتهن دينه فإذا قضاه أحدهما فالحكم والحكم بما ذكر  
 من الفداء من جانب علي بن آدم سواء وهو أنه إن قضى المرتهن الدين  
 بقبته دينه وبقي العبد رهنًا على حاله لأنه بالفداء استغرق رقبته العبد  
 عن الدين واستصفاها عنه فبقي رهنًا بدينه كما كان كما لو فداه عن  
 الجناية وإن أبى المرتهن أن يرضى قضاء الراهن بطل دين المرتهن لما ذكرنا  
 في الفداء من الجناية فإن امتنع عن قضاء دينه ببيع العبد بالدين وقضى  
 دين الغريم من ماله لأن دين العبد مقدم على حق المرتهن الأثرى أنه مقدم  
 على حق المولى فعلى حق المرتهن أن لا يدينه وإن أبيع العبد وقضى دين الغريم  
 من قيمته لا يخلوا أما إن كان فيه وفايد من الغريم وأما إن لم يخرجه  
 وفايد فإن كان فيه وفايد من دينه لا يخلوا أما إن يكون مثل دين المرتهن  
 وأما إن يكون أكثر منه وأما إن يكون أقل منه فإن كان مثله أو  
 أو أكثر منه يسقط دين المرتهن كله لأن العبد زال عن ملك الراهن بسبب  
 وجده ضمان المرتهن فصار كأنه ملك وما فضل من ثمن العبد يكون للراهن  
 لأنه بدل ملكه لا حق له فيه فيكون له خاصة وإن كان أقل منه  
 يسقط من دين المرتهن بقدره وما فضل من ثمن العبد يكون رهنًا عند المرتهن  
 بما بقي لأنه لا دين فيه فيبقى رهناً ثم إن كان الدين قد حل أخذه بدينه أن كان  
 حبس حقه وإن كان من خلاف حبسه استسكده إلى أن يستوفي حقه وإن كان  
 الدين لم يحل استسكده بما بقي من دينه إلى أن يحل هذا إذا كان كل العبد مضموناً  
 بالدين فاما إذا كان نصفه مضموناً ونصفه أمانة لا يصرف الفاضل كله  
 إلى المرتهن بل يصرف نصفه إلى المرتهن ونصفه إلى الراهن لأن قدر الأمانة  
 لا دين فيه فيصرف ذلك إلى الراهن وكذلك إن كان قدر الأمانة والمضمون  
 فيه على الفاضل يصرف الفضل إليهما على قدر نصيبات المضمون والأمانة  
 لما قلناه وإن لم يخرجه من العبد وفايد من الغريم أخذ الغريم منه وما بقي من دينه



يتأخر إلى ما بعد العتاق ولا يرجع به على أحد لأنه لم يوجد سبب وجوب الضمان  
من أحدنا وجد منه وحكمه تعلق الدين برقبته واستيفاء الدين فاذ لم يفرقته  
بالدين تأخر ما بقي إلى ما بعد العتق وإذا اعتق وأدى الباقي لا يرجع بما أدى على أحد  
لأنه لم يوجد سبب وجوب الضمان من أحدنا وجد منه وحكمه تعلق الدين  
برقبته واستيفاء الدين منها فاذ لم يفرقته بالدين تأخر ما بقي إلى ما بعد العتق  
وإذا اعتق وأدى الباقي لا يرجع بما أدى على أحد لأنه وجب عليه بفعله  
فلا يرجع على غيره وكذلك حكم جنابة ولد الرهن على سائر الأموال وحكم  
جنابة الأم سواء أكانت تعلق الدين برقبته حماية الأم إلا أن هاهنا لا مخاطب  
الرهن بفساد الرهن لأن سبب وجوب الدين لم يوجد في ضمان المترهن  
ولأن الولد ليس بمضمون بخلاف الأم بل مخاطب الراهن بمن أن يبيع الولد  
بالدين وبين أن يستخلصه بقضاء الدين فإن قضى الدين بقي الولد رهنا وإن بيع  
بالدين لا يسقط سبي من دين المترهن لأنه ليس بمضمون بخلاف الأم والله أعلم  
هذا الذي ذكرناه حكم جنابة الرهن بقول الله تعالى وبالله التوفيق  
جنابة الرهن على الرهن نوعان بيبه على الرهن نفسه وجنابه على جنسه  
أما جنابته على نفسه فهي بالهلال بأفقه سماوية سواء سطر أو كان العبد  
كله مضمونا يسقط بقدر النقصان من الدين وإن كان بعضه مضمونا  
وبعضه أمانة فيسقط من الدين قدر ما استقص من المضمون لا من الأمانة والله أعلم  
وأما جنابته على نفسه فعلى ضربين أيضا جنابة بني آدم على جنسه وجنابة البرية  
على جنسها وعلى غير جنسها أما جنابة بني آدم على جنسه بأن كان  
الرهن عبدا فجنح أحدهما على الآخر فالعبد لا يحتلوا أما أن كانا رهنا  
في صفقة واحدة وأما أن كانا رهنا في صفقتين فإن كانا رهنا في صفقة  
واحدة فجنح أحدهما على صاحبه فجنابته لا تخلوا من أربعة أصنام جنابته المشغول على

المشغول

المشغول وجنابه المشغول على الفارع وجنابة الفارع على الفارع وجنابة  
الفارع على المشغول والكل هدر إلا واحد وهو جنابة الفارع على المشغول  
فإنها معتبرة وبحول ما في المشغول من الدين إلى الفارع ويكون رهنا مكانه  
أما جنابة المشغول على المشغول فلا لها لو اعتبرت أما أن يعتبر للمولى  
اعني الراهن وأما أن يعتبر لحق المرتهن والأعبار لحق الراهن لا يسيل إليه  
في الفضول كلها لأن كل واحد منها ملكه وجنابة المملوك على المملوك ساوطة  
الأعبار لحق المالك لأن اعتبارها في حقه لو وجب الدفع عليه أو الفداء  
واجاب الشيء على الإنسان لنفسه ممتنع ولهذا لا يجب للمولى على عبده درس ولا  
سبيل إلى اعتبار جنابة المشغول على المشغول لحق المرتهن لأن الاعتبار لحقه  
بحول ما في المجني عليه من الدين إلى الجاني والجاني مشغول بدين نفسه والمشغول  
بنفسه لا يشتغل بغيره وكذلك جنابة المشغول على الفارع لما قلنا وأما  
جنابة الفارع على الفارع فلا لأنه لا دين في الفارع ليحول إلى الجاني  
فلا بعيد اعتبارها في حقه وأما جنابة الفارع على المشغول فممكن الاعتبار  
لحقه بحول ما فيه من الدين إلى الفارع وبيان هذه الحكم في مسائل إذا كان  
الدين الفيز والرهن عبدا فيساوي كل واحد منهما الفاق قبل أحدهما  
صاحبه أو جني عليه فمادون النفس مما قل أرشها أو كثر فجنابته هدر  
وليسقط الدين الذي كان في المجني عليه بقدره ولا يتحول قدر ما سقط  
إلى الجاني لأن كل واحد منهما مشغول كله بالدين وجنابة المشغول على  
المشغول هدر فجعل كان المجني عليه هلك بأفقه سماوية ولو كان الدين  
الفاقتل أحدهما صاحبه فقد جني كل واحد من بضئ القاتل على الضف  
المشغول والنصف الفارع من المجني عليه وجنابة قدر المشغول على  
المشغول وقدر المشغول على الفارع وقدر الفارع على الفارع هدر  
لما بينا فيسقط ما كان فيه شيء من الدين ولا يتحول إلى الجاني وجنابة قدر



المشغول على المشغول وقدر المشغول على الفارغ وقدر الفارغ على  
 الفارغ هدر لما بيننا فيسقط ما كان فيه شيء من الدين ولا يحول إلى الثاني  
 وجناية قدر الفارغ على قدر المشغول معتبر فيحول قدر ما كان فيه إلى  
 الجاني وذلك ما يتان وخمسون وقد كان في الجاني حسامة فمضى رهنها  
 مسجومة وخمسين ولو فقا أحدهما غير صاحب تحول نصف ما كان من الدين  
 في العين إلى الفاني فمضى الفاني رهنها بمسجومة وخمسة وعشرين ومعنى المقوم  
 عينه رهنها مائة وخمسين لأن العبد الفاني جنى على نصف العبد الآخر  
 لأن العين من الأدمى نصفه إلا أن ذلك النصف نصفه مشغول بالدين  
 ونصفه فارغ إلا أن جناية المشغول على قدر المشغول والفارغ وجناية  
 الفارغ على قدر الفارغ والمشغول على قدر الفارغ هدر وجناية الفارغ  
 على قدر المشغول معتبر فيحول قدر ما كان في المشغول من الدين إلى الفاني  
 وذلك مائة وخمسة وعشرون كان في الفاني حسامة فيضير الفاني  
 رهنها بمسجومة وخمسة وعشرون لفقوة عينه رهنها بمائتين وخمسين  
 لانعدام ورود الجناية على ذلك النصف والله أعلم وإن كان  
 العبدان رهنين في صفقتين فإن كان فيها فضل على الدين بأن كان الدين  
 الفاق قدر كل واحد منها الفاققتل أحدهما الآخر تعتبر الجناية هاهنا  
 بخلاف الفصل الأول لأن الصفقة إذا عرفت صار ميراثه ما لو رهن  
 كل واحد منها رجل على حدة فحجى أحدهما على الآخر وهناك يثبت حكم  
 الجناية كذاها هنا بخلاف ما إذا اتخذت الصفقة وإذا اعتبرت  
 الجناية هاهنا بخلاف الرهن والمرتهن فإن شأ جعل القاتل مكان المقتول  
 فيبطل ما كان في المقتول من الدين وإن شأ فدا القاتل بقيمة المقتول فيكون  
 رهنها مكان المقتول والقاتل على حاله وإن لم يكن فيها فضل على الدين بأن  
 كان الدين الغين بقيمة كل واحد منهما الفاققتل أحدهما الآخر فإن دفعنا

بالجناية قام المدفوع مقام المقتول ويبطل الدين كان في القاتل ولو  
 قال لا يفدي قال فدا كله على المرتهن بخلاف الفصل الأول لأن هناك كل  
 واحد منهما ليس بمضمون كله بل بعضه وهما هنا كل واحد منهما مضمون  
 كله فادخل الدين دفع الرهن الفاق واخذ عيده وكانت الألفا أخرى  
 قصاصاً بهذه الألفا إذا كان مثله والله أعلم ولو فقا أحدهما عين  
 الأخر قبل لها ادفعاه أو تخليه فإن دفعنا بطل ما كان فيه من الدين  
 وإن فدا كان الفدا عليها نصفين فكان الفدا رهنها مع المقوم عينه لأن  
 الجناية معتبرة لما ذكرنا يضار كعبد الرهن إذا جنى على عبد أجني فإن  
 قال الراهن أنا لا أفدي ولكنني أدع الرهن على حاله فله ذلك وكان  
 الفاني رهنها مكانه على حاله وقد ذهب نصف ما كان في المقوم من  
 الدين لأن اعتبار الجناية إنما كان لحق المرتهن لا لحق الراهن فإذا رضي  
 المرتهن بحد الجناية صار هدرًا وإن قال الراهن أنا أفدي وقال الراهن  
 لا أفدي كان للراهن أن يفديه وهذا إذا طلب المرتهن حكم الجناية لحدها  
 التحير وإن أبي الراهن الفدا وقال المرتهن أنا أفدي والراهن حاضر أو  
 غائب فهو على ما بيننا في العبد الواحد والله أعلم وإنما جناية البهيمة  
 على جنسها فهي هدر لما روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال حرج  
 النجا حبار والنجا البهيمة والجناية إذا هدرت سقط اعتبارها وصار  
 الهلاك بها والهلاك بأفد سماء أو سوا ذلك جانيها على خلق جنسها  
 هدر لعموم الحدث وأما جناية بني آدم عليها فحكمها وحكم جنائده  
 على سائر بني آدم على سائر الأموال سوا أوقدينا والله أعلم **فصل**  
 وأما بيان ما يخرج به المرهون عن كونه مرهوناً ويبطل الرهن بالامالة لأنها  
 منهي العقد ونقصه والشئ لا يبقا مع ما ينقصه إلا أنه لا يبطل نفس الأقاله  
 من أعاد من ما لم يرد المرتهن الرهن على الراهن بعد الأقاله حتى كان



للمرتهن حصة بعد الاقالة لان العقدة لا تنقضي حتى يحكم بدون القبض فلا يتم  
 فسخه بدون فسخه ايضا وفسخه بالرد وعلى هذا يخرج ما اذا رهن عبدا  
 مساويا لثمنه فقبضه المرتهن ثم جازا الراهن جازية وقال المرتهن خذها  
 مكان الاول ورد العبد الى لا شك ان هذا جائز لان هذا اقاله العقدية  
 الاول واشتراك العقدية الثاني وهما يملكان ذلك الا انه لا يخرج الاول عن  
 ضمان الرهن الا بالرد على الراهن حتى لو فسخك في يدك بذلك بالدين كما ذكرنا  
 ان القبض في هذا الباب تجري مجرى الركن حيث لا يثبت الضمان بدونه  
 فلم يتم الفسخ بدون قبض القبض وكذا لا يدخل الثاني في الضمان الا بالرد الاول  
 حتى لو فسخك في يد قبلة رد الاول بهلك فانه لان الراهن لم يرض برهنه  
 بما على الجميع وانما رضى برهن واحد ما حيث رهن الثاني وطلب الاول والاو  
 كان مضمونا بالقبض فما لم يخرج عن كونه مضمونا بنقض القبض فيه لا يدخل  
 الثاني في الضمان ولو هلك كما جمعنا في يد المرتهن سقط الدين بهلاك العبد  
 وهلكت الجارية بغير شيء هلكت في يد فسخك فلا الامانة  
 ولو قبض الراهن العبد وسلم الجارية خرج العبد عن الضمان لانه خرج عن كونه  
 مضمونا وصارت الجارية مضمونة حتى لو هلكت بهلك بالدين لانه رهنها  
 بالدين الذي كان العبد مضمونا به والعبد كان مضمونا بذلك الدين فكذلك  
 الجارية فان كانت قيمة العبد خمسمائة وهو رهن بالف وقيمة الجارية الف  
 ففككت بهلك بالف لانه رهن الجارية بعقد على حقه فكانت رهنا ابدا  
 الا ان شرط كونه مضمونا رد الاول لانه لم يرض برهنها جميعا الا ان  
 يكون الثاني بدل الاول بل هو مقصود بنفسه في كونه رهنا وكان  
 المضمون قدر قيمته لا قدر قيمة الاول ولو كانت قيمة العبد الفا وقيمة  
 الجارية خمسمائة فرد العبد على الراهن وقبض الجارية فهي رهن بالف وكذا  
 ان هلكت بهلك بخمسمائة لما ذكرنا ان الثاني اضل بنفسه للوند من رهنها بعد

على

على حقه فاعتبر في الضمان قدر قيمته والله اعلم ولا يخرج باستيفاء الدين  
 حتى لو هلك في يد المرتهن بعد ما استوفى فعله ما استوفى ويخرج بالبراءة  
 عن الدين عند اصحابنا الثلاثة وينبطل الرهن خلافا للزفر والمسئلة فذكرت  
 في موضع اخر من هذا الكتاب ولا يخرج بالاقرار ويخرج بالاجارة بان  
 اجتمع الراهن من اجنبي بادن المرتهن او المرتهن بادن الراهن او استأجر  
 المرتهن وينبطل الرهن وقد ذكرنا الفرق بينهما فيما تقدم وخرج بالكتابة واليه  
 والصدقة اذا فعل احدهما بآداء صاحبه ويخرج بالبيع بان ياعه الراهن  
 او المرتهن بادن الراهن او ياعه العبد لان ملك المرهون قد زال بالبيع  
 ولا كس لا ينبطل الرهن لان ذلك لا يخلو وهو الثمن فسخي العقد عليه  
 وكذا في كل موضع خرج واحدا ببدل او خرج بلا عتاق اذا كان المعتقد  
 مؤسرا بالاعتاق وان كان معتبرا كذلك عندنا وعند الشافعي لا يخرج  
 بنا على ان الاعتاق نافذ عندنا وعند لا ينفذ وجه قوله ان هذا اعتاق  
 تضمن ابطال حق المرتهن ولا شك انه يتضمن ابطال حقه لان حقه متعلق  
 بالرهن وينبطل بالاعتاق وعصية حقه تمنع من الابطال ولهذا لم ينفذ البيع  
 كذا الاعتاق بخلاف ما اذا كان الراهن مؤسرا لان هنالك لم يوجد  
 الابطال لانه لم يملكه الاصول الى حقه للحال من جهة الراهن ولنا ان اعتاق  
 صادف موقوفنا هو مملوك رقية فينفذنا عتاق الاق والمشتاجر  
 ودلاله الوصف ظاهر لان المرهون مملوك للراهن عينا ورقبة ان لم يكن  
 مملوكا بدلا وحشا وملك الرقية يكفي لفاد الاعتاق على اعتاق  
 العبد المشتاجر والابق قوله ينبطل حق المرتهن فلنا نعم لا ضرورة بطلان  
 ملك الراهن وهذا لا يمنع الفاد كما في موضع الاجتماع مع ان الثابت للراهن  
 حقيقة الملك والثابت للمرتهن حق الحبس ولا شك ان اعتبار الحقيقة أقوى  
 لانها أقوى خلاف البيع لان فاد معتد قيام ملك الرقية والبدل جميعا



لان القدرة على تسليم المبيع شرط تقاده ولم يوجد في المهرين لانه في يد  
المهرين واذا انعقد اعتاقه خرج العبد عن كونه رهنا لانه صار حراً  
من كل وجه والحر من وجه وهو المدبر لا يصلح للرهن فالحر من كل وجه  
اولي ولهذا لم يصلح رهناً في الاصل فكذلك في حاله البقاء يتظر ان كان الرهن  
موسراً والدين حال تجر الرهن على قضاءه لانه لا معنى لاجاب الضمان  
وكذلك اذا كان الدين مؤجلاً وقد حل للأجل وان كان لم يحل  
عزم الرهن قيمة العبد فاخذ المهرين رهناً مكانه ولا سعة على العبد  
اما وجوب الضمان على الرهن فلا يبطل على الرهن حقاً قوياً  
هو في معنى الملك او هو ملكه من وجه نصير ورته مشتوقاً دينه من  
ماله من وجه فجاز ان يكون مضموناً بلاف واما كونه رهناً فلا يند  
بذل العبد وفي الحقيقة بدل ماله فيقوم مقامه واذا احل احد  
يتظر ان كانت القيمة <sup>الدين</sup> استوفى منها دينه فان كانت قيمته  
اكثر من الدين رد الفضل على الدين وكانت قيمته اقل من الدين رجع  
بعض الدين على الرهن وان كانت قيمته من خلاف جنس الدين حسب ما للدين  
بل الدين حتى يستوفى دينه واما عدم وجوب السعاية على العبد فلا يلهو وجه  
منه سبب وجوب الضمان وهو الاطلاق لان الاطلاق وجب من الرهن  
لا من العبد وهو اخذ الانسان بالضمان من غير مباشر سبب من اجل اصل  
وكذا لو كان الرهن موسراً وقت الاعناق ثم اعسر بعد ذلك لان العبرة بوقت  
الاعتاق لانه لانه وقت مباشرة سبب وجوب الضمان وان كان معسراً  
فالرهن ان يرجع بدينه على الرهن ان شا وان شأ استسعى العبد الاقل  
من قيمته من الدين ويعتبر العبد ايضا اقل قيمته ووقت الرهن ووقت الاعناق  
فيسعى في الاقل منها ومن الدين حتى لو كان الدين الغبن وقيمة العبد وقت  
الرهن الفا فان زادت قيمته في يد المهرين حتى صار يساراً في الغبن ثم اعتقه

الرهن وهو معسر ثم سعى العبد في الف قدر قيمته وقت الرهن ولو انقصت  
قيمته حتى صار يساراً وي حسمية سعى في خمسية قدر قيمته وقت الاعناق  
اما احياً والرجوع على الرهن فلا يبطل حقه بالاعتاق واما ولاية  
استسعاء العبد فلا يلهو الرهن صادرة ماله هذا العبد مملوك للمهرين  
من وجه لانه صار مستوفياً لدينه من ماله فاذا اعتقه الرهن فقد  
صادرت هذه المالهية محتبسة عند العبد فوصلت الى العبد بالاداء ماله  
مشغولة بحق المهرين فبان للمهرين ان سحرهما منه ولا يمكن ذلك الا  
باستسعاء العبد فله ان يستسعيه خلاف حالة اليسار لان الدين في  
الحقيقة على الرهن واما العبد جعل محلاً لاستيفاء الدين منه عند تعذر  
الاستيفاء من الرهن على ما هو موضوع الرهن في الشرع ان الرهن يوم  
بقضاء الدين وعند التعذر يستوفى من الرهن كما قبل الاعناق والقدور  
عند عسار الرهن لا عند يساره فيسعى في حالة الاعسار لا في حالة اليسار  
وخلاف العبد المشتري قبل القبول اذا اعتقه المشتري وهو مفلس لا  
يكون للبائع ولاية استسعاء العبد بقدر الثمن وان كان مجوساً قبل  
التسليم بالتمن كالمهرين مجوسين بالدين لان العبد نفس البيع خرج عن ملك  
البائع من كل وجه فلم يوجد اجتناس ماله مملوك للبائع عند العبد  
واما للبائع مجرد حق الحبس فاذا خرج عن ملكية الحبس لا عناق بطل حق  
الحبس اصلاً وفي حقه في مطالبة المشتري بالتمن بحسب اماهاها فجلاد  
واما السعاية في الاقل من قيمته ومن الدين فلما ذكرنا ان الاستسعاء  
لحان ضرورة المالهية المملوك للمهرين من وجه محتبسة عند العبد فتعدو  
السعاية بقدر الاحتباس والله اعلم ثم اذا سعى العبد رجع بما سعى على  
الرهن لانه قضى دين الرهن من خالص ماله على وجه الاستسعاء لان الشرع  
اوجبت عليه السعاية والقاضي الزمه ومن قضى دينه من ماله

نظر  
في



نفسه لا يكون مشترعا ويرجع عليه كما لو ارث اذا قضى دين الميت من مال  
نفسه انه يرجع على الزكاة كما هذا فان تقي بعد السعاية شي من الدين يرجع  
المترهن بذلك على الراهن ولو نقص العبد في السعر قبل الاعتاق لم يعتقه  
بان كان الدين الفا وقيمة العبد يوم السعر الفاق فنقص في السعر حتى  
عادت قيمته الى خمسمائة ثم اعتقه الراهن وهو معسر وسعى قدر قيمته  
وقت الاعتاق وهو خمسمائة فلم يترهن ان يرجع على الراهن خمسمائة اخرى  
لانه لم يصل اليه من قيمته الا قدر خمسمائة فله ان يرجع عليه ما بالي ولو لم ينقص  
العبد في السعر ولكنه قتله عبد يساوي مائة درهم فذبح ماله بعتته  
الراهن وهو معسر سعى في قيمته مائة درهم ورجع بذلك على الراهن ويرجع  
المترهن على الراهن تسعمائة درهم لانه لما دفع به فقد قام مقام الاول  
لما ودعا نصار رهنا بجمع المال كان الاول قائم وترجع سعره الى مائة  
فاعتقه الراهن وهو معسر ولو كان كذلك لسعى في قيمته وقت الاعتاق  
مائة درهم ولرجع بذلك على الراهن وكان المترهن ان يرجع ببقية دينه  
على الراهن كذا هذا والله اعلم ولو كان الرهن جارية فشاوى الف بالالف  
فولدت ولدا يساوي لفا فاعتقها المولى وهو معسر سعى في الف لان  
الصمان فيها الف ولو لم تلد ولكن ملها عبد قيمته الفان دفعها ثم اعتقه  
المولى سعى في الف درهم لانه كان مضمونا بهذا القدر لها منه مقام المولى  
لما ودعا وهي ما كانت مضمونة بهذا القدر كذا هذا والله اعلم ولو  
قال المولى لعبد رهنتك عند فلان وكذبه العبد ثم اعتقه المولى وهو  
معسر فالقول قول المولى ولزمه الشعابة عند اصحابنا الثلاثة وقال رفر  
القول للعبد ولا سعاية لها وجد قوله ان المولى بهذا الاقرار سدد الرأف  
السعاية على العبد وقوله في الزام السعاية عليه غرم قبول كما لو ارث ذلك  
عليه بعد الاعتاق ولنا انه اقر بما ملك افشاء عليه بحال لثبوت الولاية له عليه

للمحال لو حو سبب الولاية وهو الملك فيصح ولا يلتفت الى كذب العبد  
بخلاف ما بعد الاعتاق لان هناك اقر بما لا يملك افشاء لزو الولاية  
بالاعتاق وهذا اذا اعتقه فاما اذا ادبره فحوز تدبيره ويخرج عن كون  
رهنا اما جواز التدبير فلا يوقف على قيام ملك الرقبة لحوار الاعتاق  
وملك الرقبة قائم بعد الرهن واما خر وجد عن الرهن فلان المدبر لا يصلح  
رهنا لان كون المرهون مالا مطلقا شرط جواز الرهن على ما بينا فمما هو  
وبالتدبير خرج من ان يكون مالا مطلقا فخرج عن كون رهنا ولهذا  
لم يصلح رهنا ابتداء فكذا في حاله البقا وهل يسعى للمترهن لا خلاف في ان  
الراهن اذا كان معسرا يسعى واما اذا كان موسرا ذكرنا ان يخرج منه  
يسعى وذكر القاضي في شرحه مختصرا الطحاوي انه لا يسعى وسوى من الرهن  
وسر الاعتاق وهو ان الدين اذا كان حالا اخذ المترهن جميع دينه من  
الراهن وان كان موقلا اخذ قيمة العبد من الراهن وهو رهنا مكانه  
كناية الاعتاق وجد ما ذكرنا من ان الدين على المولى وحسب المدبر  
ملك المولى لان المدبر بالتدبير لم يخرج عن ملك المولى فكانت سعائته  
مال المولى فان صرف السعاية الى المترهن قضاء دين المولى من مال المولى  
فيستوى فيه حاله الاعسار والائسار بخلاف كسب المعق لانه حسب  
الحرم من كل وجه وكسب الحرم من كل وجه ملكه فكانت السعاية بذلك  
والاصل ان لا يؤمر الانسان بقضاء دين غيره من مال نفسه الا عند الضرر عن  
القضا بنفسه فنقيد بحاله العسر وفي حاله الاعسار وجد ما ذكرنا القاضي  
ان السعاية وان كانت ملك المولى لكن لا تصنع للعبد في الشئ سبب  
وجوبها اذ لا تصنع له في التدبير بل هو فعل المولى ومما انكره الحجاب  
اجاب الصان عما من وجد منه مباشرة سبب وجوبه كان ولي من اجابه  
على من لا يصنع له فيه كان ولي من اجابه على من لا يصنع له فيه اصلا وراشا فاذا



كان المولى مؤسرا كان الامكان تابعا فلا معنى لاجاب السعاية على العبد  
والله اعلم ثم اذا سعى في حاله الا عسار يسعي في جميع الدين بالغاما بلغ  
لان السعاية مال المولى فكان الاستسعا من المهرن اسبقا الدين من مال  
المولى فكان له ان يستوفيه تماما سواء كان الدين حالا او مؤجلا لما قلنا  
وقبل ان كان الدين حالا فكذلك فاما اذا كان مؤجلا فلا يسعي الا في  
قدر قيمته ويكون رهنا مكانه وهكذا ذكر القاضي في شرحه مختصر  
الطحاوي ووجه الفرق على هذا القول ان الدين اذا كان مؤجلا كان واجب  
القضا للحال على سبيل الضيق وهذا مال المولى فيقضى منه دينه على  
الحال واذا كان مؤجلا يجب قضاؤه للحال اضلا ولا يجب على سبيل الضيق  
الا ان الراهن بالتدبير فوت حق المهرن فيجاء عادة حقه اليد بعوض يقوم  
مقامه حبرا للفايت فيتقدرا الحال بقدر الفايث فيستسعيه في قدر  
قيمه ويكون رهنا مكانه والله اعلم ولا يرجع المدبر بما سعى على الراهن  
بخلاف المعتق فوقع الفرق بين التدبير والاعتاق في موضعين احدهما ان  
المدبر يسعي في جميع الدين بالغاما بلغ ولا ينظر الى القيمة والمعتق يسعي في الاقل  
من قيمته ومن الدين والثاني ان المدبر لا يرجع بما سعى على المولى والمعتق  
يرجع والفرق بينهما يرجع الى حرف واحد وهو ان سعاية العبد مملوكة للور  
المدبر ملكه اذا الفايث بالتدبير ليس الا منفعة البيع فكان الاستسعا  
اسبقا الدين من مال المولى فله ان يستوفيه على التمام والحال ولا يرجع بما  
سعى على المولى لانه قضى دين المولى من مال المولى فكيف يرجع عليه بخلاف  
المعتق لان سعايته ملكه على الخلوصل لانه حر خالصة لانه له السعاية  
لا استخراج ملك المهرن من وجه المحتبس عنده وهو مال فتقدر السعاية  
بقدر الاحتباس ويرجع بالسعاية على المولى اذا كان معسرا لانه قضى دينه  
واجبا عليه من مال نفسه على سبيل الاضطرار وهذا يطلق الرجوع في

الشرع على ما بينا بخلاف المدبر والله اعلم وعلى ما ذكره الحرخي يقع  
الفرق بينهما في موضع ثالث ايضا وهو ان المدبر يسعي مع ايسار المولى والمعتق  
لا يسعي مع ايساره وقد بينا وجه ذلك فيما تقدم والله اعلم هذا اذا  
اعتق او دبر فاما اذا استولد بان كان الرهن جارية فجلت عند  
المهرن فادعاه الراهن فدعونه لا تخلوا اما ان كانت قبل وضع الحمل  
واما ان كانت بعد وضعه فان كانت قبل وضع الحمل صحت دعوته  
وبنت نسب الولد منه وصارت الجارية ام ولد له وحررت على الرهن  
اما صحه الدعوى فلان الجارية تملك من كل وجه اولى بثبوت النسب  
حكم صحت الدعوى وصيرورة الجارية ام ولد له حكم بثبوت النسب وخروج  
الجارية حكما لاستبداد وهو صيرورتها ام ولد له لان ام الولد لا تصلح  
للمهرن لا ترى انها لا تصلح رهنا ابتداء وكذا حالة البقا ولا سعاية  
على الولد لانه صار حرا قبل الولادة فلم يدخل في الرهن فلا يثبت حكم الرهن  
فيه واما الجارية فخبرها حكم العبد المهرن اذا دبره الراهن وقد  
بيننا ذلك كله وان كانت الجارية وصفت الحمل ثم ادعى الراهن الولد  
صحت دعوته وبنت النسب وصار حرا وصارت الجارية ام ولد له وح  
من الرهن مما ذكرنا في الفصل الاول الا ان هاهنا صار الولد حرا بعد  
ما دخل في الرهن وصارت له حصته من الرهن فيقسم الدين على قدر  
قيمتها الا ان قيمة الجارية تعتبر يوم الرهن وقيمة الولد تعتبر يوم الدعوى  
فيكون حكم الجارية في حصته من الدين حكم المدبر في جميع الدين وقد بينا  
ذلك وحكم الولد في حصته من الدين حكم المعتق في جميع ما يبتدكرنا  
وقد بينا ذلك الا ان هاهنا ينظر الى المنة اشيا الى قيمة العبد وقت الرهن  
والي قيمة وقت الاعتاق والى الدين فيستسعي في الاقل من الاشيا الثلاثة  
وهاهنا ينظر فقط الى قيمة الولد وقت الدعوى والى حصته من الدين فيستسعي



في اقلها اذا كان الرهن معسرا ويرجع بما سعى عليه والله اعلم  
**فصل** في احوال اختلاف الراهن والمرتهن والعدل فيقولون والله  
التوفيق اذا كان الدر الف درهم فاختلف الراهن والمرتهن في قدر المهر  
به فقال الراهن انه رهن خمسمائة وقال المرتهن بالف قال قول الراهن  
مع ميمنه لان المرتهن يدعي على الراهن زيادة ضمان وهو ينكر فكان القول  
قوله ولو اقامما البينة فالبينة بينه المرتهن انها ثبتت زيادة ضمان ولو  
قال الراهن رهننت بجميع الذي لك علي وهو الف والرهن يساوي الف  
وقال المرتهن ارتفعت خمسمائة والرهن قائم فعدر روى عن ابي حنيفة ان القول  
قول الراهن وسخا لغان ويزاد ان لهما اختلفا في قدرهما وقع عليه العقد  
وهو المهرمون به فاشبه اختلاف البايع والمشتري في مقدار الثمن هناك  
سحا لغان ويزاد ان فكذاها هنا فان ذلك لرهن قبل ان تحالفا كان  
كما قال المرتهن لان الراهن يدعي عليه رهن ضمان وهو ينكر وان اختلفا على  
ان الرهن كان بالف واختلفا في قيمة الجارية فالقول قول المرتهن لان  
الراهن يدعي عليه ضمان وهو ينكر ولهذا كان القول قول العاصبة بمقدار  
الضمان كذا هذا ولو اقامما البينة فالبينة بينه الراهن انها ثبتت زيادة  
ضمان وكذلك لو كان ثوب من هلك اختلفا في قيمته الهالك ان  
القول قول المرتهن في قيمة الهالك والبينة بينه الراهن في زيادة القيمة لما  
قلنا وكذلك لو اختلفا في قدر الرهن فقال المرتهن هنتي هذين الثوبين  
بالف درهم وقال الراهن رهننت احدهما بعينه بخلاف كل واحد منهما على  
دعوى صاحبه لانهما اختلفا في قدر المعقود عليه وانه يوجب التحالف  
كما في باب البيع ولو اقامما البينة فالبينة بينه الراهن هكذا ذكرنا  
لانها ثبتت زيادة ضمان ولو قال الراهن لمرتهن هلك لرهني يدك قال  
المرتهن قبضه مني بعد الرهن فذلك في يدك فالقول قول الراهن لانهما اختلفا

على دخوله في الضمان والمرتهن يدعي البراءة والراهن ينكرها فكان القول  
قوله ولو اقامما البينة فالبينة بينه المرتهن ايضا لانها ثبتت استيفاء الدين  
وبينه المرتهن تنفي ذلك فالبينة اولي ولو قال المرتهن هلك في يد الراهن قبل  
ان يقبضه فالقول قوله لان الراهن يدعي دخوله في الضمان وهو ينكر  
ولو اقامما البينة فالبينة بينه الراهن لانها ثبتت الضمان ولو كان الرهن  
عبدًا فاعور فاختلفا فقال الراهن كانت القيد يوم الرهن الفاقذمب  
بالاعور ان النصف خمسمائة وقال المرتهن لا بل كانت قيمته يوم الرهن  
خمسمائة وانما ازداد بعد ذلك فاماد هب من حقي المربع ما يمان خمسون  
فالقول قول الراهن لانه يشهد بالحال على الماصي فكان الظاهر شاهدًا  
له وان اقامما البينة فالبينة بينه ايضا لانها ثبتت زيادة ضمان فكانت  
اولي بالقول والله اعلم وان كان الدين مائة والرهن في يد عدل فباعه  
فاختلفوا فقال الراهن باعته بمائة وقال المرتهن لخمسين ودفع اليك صدق  
العدل الراهن فالقول قول المرتهن مع ميمنه لان المرتهن خرج عن كونه  
مضمونًا بنفسه لخروجه عن كونه رهنًا بالبيع وتحول الضمان الى الثمن  
فالراهن يدعي تحول زيادة ضمان وهو ينكر فكان القول قوله كما اذا  
اختلفا في مقدار قيمه الرهن بعد هلاكه ولو اقامما البينة فالبينة بينه  
الراهن لانها ثبتت زيادة ضمان وبينه المرتهن تنفي ذلك الزيادة فالبينة  
اولي لان اقامما على الرهن اتفاقا منها على الدخول في الضمان والمرتهن  
يدعوى البيع يدعي خروجه عن الضمان وتحول الضمان الى الثمن والراهن  
ينكر فكان القول قوله مع ميمنه وكذلك قال ابو حنيفة رحمه الله  
اذا كان الرهن مثل الدين في القيمة والمرتهن مسلط على سبعة بائنا دعي  
انه باعته بمثل الثمن وهو الف فالقول قوله وان قال بعته بتسعين لم  
يقبل قوله فصار كانه ضاع ولا يرجع على الراهن بالنقصان الى ان يحسنه او



او صدقه لما ذكرنا انه كان مضمونا فلا يقبل قوله في انتقال الضمان  
 وكذلك العدل اذا قال بعته بمسماية ولا يعلم الا بقوله لم يكن على  
 العدل الا تسعمايه وبصير المرهض اهبنا فيه ولا يرجع المرهض على الراهن  
 لما ية الفاضله لان قول العدل مقبول في برائة نفسه غير مقبول في  
 اسقاط الضمان عن بعضها تعلقه ولا في الرجوع على الراهن وذكر  
 في الاصل اذا كان المرهض مسلطا على البئع فاقام بينة انه باع بشعه  
 واقام الراهن بينة انه مات في يد المرهض احد بينته المرهض وقال ابو  
 يوسف نوح بينته الراهن وقد قوله ان عند الراهن ثبت زباني ضمان  
 بغيرها بينة المرهض فكانت المبينة اولى ورواية الاصل ان منه المرهض  
 ثبت مضمرا لم يكن وهو تحول الضمان من العين الى المرهض وبينه الراهن يقرر  
 ضمانا كان ثابتا قبل الموت فكانت المبينة اولى والله اعلم